



تقديم
الدكتور جورج حبش



Bibliotheca Alexandrina

الثقافة

ثورة قانون: إنجازات.. وآفاق

مناقشة

ثورة كانون: إنجازات.. وآفاق

الاهداء

إلى أمي وأبي
.. إلى شجر الزيتون في فلسطين

إلى الذين يعيدون صنع التاريخ
.. صناع المجد والإستقلال

بسم حلمي

١٩٨٩/١١/٢٩

دمشق



مؤسسة عيال للدراسات والنشر

IBAL Publishing institution L.T.D.

Tel: 455242, 455904

Telefax: 455569 Telex: 6517 IBAL. CY P.O.Box 9558

70, Makarios Ave. No 401 Cyprus-Nicosia

الطبعة الاولى / آذار ١٩٩٠

الإشراف الفني: جمال الأبطح



تقديم

بقلم الدكتور جورج حبش

مثلت الانتفاضة الجماهيرية المجيدة، في الضفة والقطاع المحتلين؛ مرحلة جديدة ونوعية في إطار النضال الوطني الفلسطيني الشامل، والذي يمتد بجذوره عميقاً إلى عشرات السنين، ولم تعد بخافية على أحد، الإنجازات الكبيرة التي حققتها حتى الآن، وهي لانزال تسير بثبات نحو الحرية والإستقلال. وفي كل يوم تبدي جماهيرنا البطلة، ضروباً من الشجاعة والبسالة، واستعداداً غير محدود للتضحية، في سبيل التحرر والكرامة الوطنية.

إنها بحق محطة كفاحية نوعية وفريدة، احتلت موقعها بجدارة في تاريخ شعبنا المكافح، بل وفي تاريخ حركات التحرر الوطني العالمي المشرق، انها مائترة ساطعة، في مجابهة ومقاومة الإضطهاد والظلم والعنصرية والفاشية، التي تتجلى في عصرنا الراهن، وبأوضح ما يكون، في هذا الكيان العنصري الإستيطاني.

ان الصراع الدائر في فلسطين المحتلة، يمثل - وبصورة مميزة - الصراع بين الحق والباطل، الصراع بين الحرية والإستعباد، بين التقدم والرجعية، وهذا المضمون فإن انتفاضتنا البطلة هي انتفاضة جميع الشعوب المقهورة، انتفاضة جميع الذين يعانون من الظلم والقهر ضد الإستعباد والإستغلال.

لقد كشفت انتفاضة شعبنا العظيم (المكافح) وبدون أدنى
رتوش، القناع عن الجوهر الحقيقي للصهيونية، والكيان
الصهيوني، وأوضحت للبشرية جمعاء طبيعة هذا الكيان، ودوره
ومكائنه في التاريخ المعاصر، ككيان رجعي عنصري فاشي من
الطراز الأول، وإلا فما معنى هذه المقاومة الباسلة، للمليون ونصف
مليون فلسطيني، من جميع الطبقات والفئات والأعمار والمواقع
الجغرافية، وهم يخوضون الصراع، ويقاومون بكل ماتصل اليه
أيديهم، وعلى مدار عامين متواصلين، ومستعدون للاستمرار عدة
أعوام أخرى قادمة، مامعنى كل ذلك، ان لم يكن يعني، أن هذا
الشعب مدرك لطبيعة هذا الكيان وجوهره بصورة عميقة وجيدة
جداً، وهو بهذه المقاومة، والإستتاة في الدفاع عن الأرض والكرامة
والحقوق الوطنية، إنما يؤكد: أن لا حل إلا بالمقاومة، وأن هذا
العدو لا يفهم إلا لغة المجابهة المستمرة.

انطلاقاً من كل ذلك، انطلاقاً من هذه التضحيات والدماء التي
تسيل، تغدو مسألة الوقوف طويلاً أمام هذه الانتفاضة الشعبية
العظيمة، مسألة أساسية، وضرورية، وملحة، وواجباً مفروضاً
على كل انسان وطني، وتقدمي، وعلى كل مناضل ثوري، وتفرض
بصورة مضاعفة على كل مثقف وطني وتقدمي، أن يقف أمامها،
يتأمل في معانيها، ودلالاتها وواقعها وإشكالاتها، وانجازاتها وآفاقها
وتغراتها، فالانتفاضة لا تزال مستمرة بنفس القوة والإصرار وبنفس
الإرادة الثورية الجائعة، ولهذا علينا كقادة وكفصائل ثورية،
وكمثقفين، أن نعمل الفكر للاستجابة لما تطرحه علينا من مهام.

لقد كتب الكثير حول الانتفاضة، ومن زوايا متعددة، إلا أننا
ومهما كتبنا، والقينا من خطابات، لن نفهم جماهير الانتفاضة حقها،
هذه الجماهير التي تلقي بثقلها في أثون المواجهة اللاهب، ولهذا علينا
أن نلقي بثقلنا في ميدان المعركة المحتدم، والذي يشهد له يوماً بعد
يوم، وسنة وراء سنة، وعلى جميع المستويات: العملية - النظرية -

السياسية، العسكرية - والثقافية . . . الخ .

إن المهمة كبيرة، وهناك موضوعات عديدة وهامة، لانزال بحاجة لاستجلاء وإضاءة، ليس بهدف الانتفاضة ورصد تطوراتها - رغم أهمية ذلك - وإنما بهدف استشراف آفاقها، واستشراف المهام التي تطرحها يومياً أمامنا، وذلك بغرض الإجابة عليها، والاستجابة لها، والاستعداد لتلبيتها، ولاشك أن كل جهد نظري - سياسي - عملي، سيصيب جزءاً من الحقيقة، ويلقي الأضواء على جوانب متعددة من العملية الثورية العاصفة، الدائرة في وطننا المحتل، وهذا سيكون له دور مهم، في دعم وإسناد نضال شعبنا بصورة متواصلة ومتصاعدة، إننا أمام أسئلة وموضوعات كبيرة وكبيرة جداً.

ماذا تمثل الانتفاضة، بالنسبة لمراحل النضال الوطني الفلسطيني منذ الغزوة الصهيونية الأولى وحتى الآن؟ ماهي خصوصية هذه المرحلة؟ وكيف نرى الترابط بين هذه المرحلة، والمراحل التي سبقتها، كيف نرى عملية الربط الحتمية ما بين هذه المرحلة والمراحل المستقبلية من النضال الوطني الفلسطيني؟ كيف عكست نفسها على العلاقة التي تربط المرحلي بالاستراتيجي؟ وطرحت أيضاً واقع م.ت.ف، وكيف يجب أن ترتقي إلى مستوى الانتفاضة سياسياً وعسكرياً، وتنظيماً، ومالياً، ومكانة ودور عملية الإصلاح الديمقراطي في مؤسسات وبنية م.ت.ف كضرورة موضوعية وذاتية لتقوم جماهير شعبنا في الخارج بواجباتها ازاء الانتفاضة بأفضل ما يكون ماذا عن جماهير شعبنا في المنطقة المحتلة منذ عام ٤٨ ؟ مالا الذي تغير على صعيد الاستراتيجية الفلسطينية وبأي اتجاه؟ .

وعلى صعيد العدو: انا نجابه عدواً ذا نوعية خاصة، وطبيعة خاصة، لا يتورع عن استخدام كل الوسائل الوحشية، في سبيل سحق نضال شعبنا، وهذا يفرض علينا بالمقابل، أن نجابه هذا العدو، بكل الوسائل والأشكال الكفاحية، وهنا يحضرني ذلك

المستوى والحجم الذي يوظفه الاحتلال، من مؤسسات أكاديمية وبحثية، وكتاب، ومحللين، واستراتيجيين، وعلماء، وتكنولوجيا، بهدف النيل من الانتفاضة، ومن فضال شعبنا، وأمام هذا الواقع، لا بد من استنفار طاقتنا القصوى للتصدي لهذا العدو العنصري الاجلثي دون أن يغيب عن بالنا، أن المعركة مستمرة ومتواصلة، وتزداد شراسة وعنفاً، ويزج الاحتلال في ميدانها، وبصورة متواصلة امكانات ووسائل قمعية جديدة باستمرار، علينا أن نقف لنندقق وبعلمية في الأسئلة الكبيرة التي طرحت على هذا الصعيد، ماذا طرحت الانتفاضة على صعيد الحركة الصهيونية، على صعيد المشروع الصهيوني الكولونيالي الكبير؟ ماذا عن «اسرائيل» كتجسيد لهذا المشروع التوسعي؟ ماهي التأثيرات التي أحدثتها الانتفاضة على هذا المشروع؟ وماهي التأثيرات والتسائج المتوقعة مع استمرار الانتفاضة؟ كيف سيتصرف هذا الكيان؟ هل سيستجيب لضغط الانتفاضة، وبأية أشكال، وبأي اتجاه؟ ماذا عن التناقضات في داخل اسرائيل؟ كيف تتحرك، وكيف يمكن الاستفادة منها وتوظيفها؟ ماهي تأثيرات الانتفاضة على الايديولوجيا الصهيونية، والعقائد الصهيونية؟ ماهي تأثيرات الانتفاضة المعنوية والمادية على التجمع الإستيطاني والمؤسسة العسكرية الصهيونية؟. ولا يسعني هنا إلا أن أشد الإنتباه لضرورة المتابعة الدؤوب من قبل المثقفين الوطنيين والتقدميين الفلسطينيين والعرب والأمميين، لكي يكون صوتهم مدوياً، أمام هذا الوحش الفاشي المنفلت من عقاله، وهو يدوس كل القيم الإنسانية، بعنصريته وفاشيته، ولكسر حواجز التعتيم التي تتعرض لها جماهيرنا البطلة.

أما على الصعيد العربي، فقد أثارت الانتفاضة موجة مماثلة من الأسئلة الكبيرة والموضوعات الكبيرة/ ماذا عن البعد القومي للصراع العربي - الصهيوني؟ لماذا هذا الإخفاق والإنهيار في الحلقة العربية على الصعيد الرسمي؟. لماذا هذا الإخفاق والمعجز على صعيد حركة

التحرر الوطني العربي؟ وكيف يمكن النهوض بهذه الحلقة؟ كيف يمكن أن تلعب الانتفاضة عامل انبهاض وانتشال للوضع العربي من حالة التردّي التي يعيشها؟ كيف يمكن أن تقوم الحلقة العربية بدورها بتجسيد طموحات الانتفاضة ، طموحات شعبنا في تجسيد الدولة الفلسطينية على الأرض؟ .

وعلى الصعيد الدولي : ماذا تمثل الانتفاضة على الصعيد العالمي كنموذج؟ أين تكمن خصوصيتها؟ وماهي الدروس العامة التي أضافتها للحركة الثورية العالمية؟ مامدى الحراك الذي أحدثته الانتفاضة على الصعيد العالمي تجاه قضيتنا الوطنية؟ . ماهو الدور والتأثير الذي يستطيع العامل الدولي ، أن يلعبه لإسناد الانتفاضة ، وإسناد نضال الشعب الفلسطيني ، على طريق إحقاق حقوقه الوطنية؟ .

ماذا عن أوروبا الغربية ، وماذا عن أمريكا ، ومامدى التحرك في مواقف هذه الأطراف ؟ كيف يمكن أن يلعب حلفاؤنا وأصدقاؤنا دورهم الإسنادي والتضامني بأعلى قدر ممكن من الفاعلية؟ ماذا عن الحركة في إطار المؤسسات الدولية - مجلس الأمن - الأمم المتحدة . . . الخ؟ .

هذه نماذج من الأسئلة ، وسواها الكثير ، وإن طرح هذه الأسئلة وتناولها ، يشكل خدمة كبيرة تقدمها للانتفاضة ، ولنضالنا الوطني ، لندقق بها ، لنناقشها ، ونستخلص النتائج التي تترتب عليها .

أقول هذا ، وفي ذهني الأهمية القصوى ، التي يحظى بها الجانب الثقافي والنظري في العمل الثوري بشكل عام ، ان الجبهة الثقافية والنظرية دقيقة وحساسة إلى أبعد الحدود ، وأي خلل يطل هذه الجبهة سيطلال جميع الجبهات الأخرى ، التي يجري في سياقها النضال .

قد نواجه هزيمة عسكرية أو اثنتين وهذه مشكلة ، ولكن في تقاديري ليست كارثة ، وقد يلي الهزيمة العسكرية ، كما حصل في

عام ١٩٦٧، انهيار سياسي، وهذه مشكلة مضاعفة، ولكنها أيضاً ليست كارثة، فالأمور ستعود للاستقامة، ولو بعد حين، ولكن الكارثة تحدث، عندما تنهار الجبهة الثقافية - النظرية، ان هذا الانهيار، يمتد ليصل إلى عمق الإنسان، نعم الإنسان الذي يشكل الأساس، لأي نصر عسكري أو سياسي، اذن فخطورة الانهيار الثقافي - النظري، تنبع من كونه يصيب البنية الداخلية الذاتية للمجتمع، يدمر الروح المعنوية، والإرادة والتصميم.

من هنا نتلمس أهمية التوجه إلى كل المثقفين الفلسطينيين والعرب، ليقوموا بدورهم في عملية الصمود والمقاومة الجارية، لكي يصونوا هذه الجبهة الحساسة والعميقة، ويدودوا عن القيم التقدمية والإنسانية، في غمرة هذا الصراع التناحري المتواصل. إن إحدى القيم الكبيرة للانتفاضة، تتبدى في كونها، شكلت نموذجاً للصمود، في أصعب وأدق الظروف، وعلى المثقفين أن يدركوا ويفهموا صرخة الانتفاضة المدوية، صرخة المليون ونصف المليون فلسطيني، رغم الانهيار الحاصل على صعيد الأنظمة العربية، واجههم فهم مضامين ومحتوى هذه الصرخة، ليجعلوا منها أول متراس للصمود ومواجهة الانهيار على الجبهة الثقافية.

إن هذا الكتاب يتناول بالعرض، جوانب عديدة وأسئلة عديدة، أنارتها الانتفاضة، وحاول هذا الكتاب معالجتها. أحصي هذا الجهد، ولاشك بأنه سيكون مفيداً، ولاشك أيضاً بأن هناك العديد من الجوانب، بحاجة لاستجلاء وتعميق أكثر، وجوانب أخرى جديدة ستولد عن مسيرة الحياة النضالية، وبعضها ستفصل به مسيرة النضال ذاتها. وفي مجرى هذا الجهد، الذي هو جزء من جهد أعم وأشمل، ستوضح الصورة، وتنتعمق أكثر فأكثر.

د. جورج حبش

الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

تمهيد

هذا الكتاب محاولة جديدة متواضعة، إلى جانب المحاولات التي شقت طريقها إلى النور، والتي استهدفت التاريخ للانتفاضة/ الثورة الشعبية في الأراضي الفلسطينية المحتلة . .

الهدف منه قراءة فصول وملامح مرحلة غاية في التشبع الثوري . . مرحلة غنية بمعطياتها، ووقائعها، وحقائقها وانجازاتها الثورية . . مرحلة حاسمة . . جذرية . . نوعية في نصاريستها، في معالمها، في عنقوانها الثوري، في اضافاتها النظرية والسياسية والكفاحية . . مرحلة لخصت، وتلخص، مايزيد على القرن - مائة عام - من الصراع العربي [الفلسطيني] - الصهيوني . . . مرحلة الانبعاث والولادة للدولة الوطنية المستقلة . . مرحلة الحرية والاستقلال . .

والتاريخ لعام ونصف العام من هذا الزخم الثوري، الذي مازال مستمراً ومتواصلاً، يختلف اختلافاً جذرياً عن التاريخ للماضي البعيد أو القريب، لأن فصوله لم تنته بعد، وأبعاده وآفاقه تحمل في طياتها الكثير من الاحتمالات، التي قد تفوق كل التنبؤات والتقديررات المطروحة راهناً في نطاق عملية البحث اليومية أو الشهرية أو السنوية التفصيلية، الأمر الذي يعني، أن مجرد الإقدام على هكذا عمل يعني، فيما يعنيه، شكلاً من أشكال المغامرة

والمشاكسة لمنطق العملية البحثية ، وبالتالي وضع أصابع اليد في النار، مع ما يحمله ذلك من نتائج قد لا تحمد عقباه! . لأن عملية الدراسة والبحث، ومن ثم الخروج، بالاستخلاصات العلمية لن تكون وافية وكاملة الشروط المطلوب تحققها قبل الولوج لعملية التحليل والتأريخ، بالإضافة إلى ما تحمله هذه العملية من إرباكات مضاعفة للكاتب ولإستخلاصاته! .

وهذه الوضعية تنطبق على محاولتي المطروحة بين يدي القارئ، حيث قررت القراءة والتأريخ، لعام ونصف العام من حدث تاريخي عظيم، مازالت فصوله المختلفة مفتوحة على مصاريعها، لم تكتمل رموزها ومعالمها، الألوان فيه متداخلة إلى أبعد الحدود، وكل عمليات الفرز المستمرة منذ حدوث الحدث لم تتمكن من إزالة التداخل والتشابك بينها (الألوان) .

إنها الانتفاضة/ الثورة الشعبية الفلسطينية، التي تتعاضد يوماً بعد يوم دون كلل أو ملل في مقارعة المحتلين الصهاينة، تحت راية الشعار السياسي الناظم والضابط والموجه لمسارها - شعار الحرية والاستقلال .

ان قراءتي لعام ونصف العام من الثورة الكانونية، في ظل استمرار وتواصل نيران الثورة مشتعلة، يعني في كل الأحوال، ان التأريخ لن يكون كاملاً، وبالتالي الاستنتاجات، قد تكون قاصرة عن الإجابة العلمية الشافية، إلى هذه الدرجة أو تلك، وقد يحمل بعضها نوعاً من التسرع أو المبالغة، وبعضها قد يجيد عن الموضوعية، رغم أنني وضعت الموضوعية خلفية أساسية لعملية البحثي، لاسيما وأنها تعتبر شرطاً ضرورياً لاستقامة البحث، ومنطلقاً للخروج باستنتاجات علمية، وهذا ما توخيته وسعيت إليه بقناعة راسخة . . .

وعلى الرغم من أنني مدرك مسبقاً وجيداً، بأن استنتاجاتي جميعها قابلة للمجدد والنقاش، باستثناء تلك الاستنتاجات، التي أكدتها

مفاعيل وحقائق الثورة الكانونية، وباتت من المسلمات البديهية، ورغم انحيازي وانشداي وتخندقي خلفها دفاعاً عنها، مع أنني لا أملك حتى اللحظة اعطاء هذه الاستخلاصات صفة التأكيد والحزم، وبالتالي إلباسها ثوب الحقيقة المطلقة، انطلاقاً من أن صيرورة الانتفاضة/ الثورة الشعبية الفلسطينية مازالت تحمل في ثناياها الشيء الكثير من الإضافات والإبداعات الجماهيرية والكفاحية. ولكن كل هذا، لا يلغي أبداً، ولا ينفي حق المغامرة وركوب أمواج الثورة، والتأريخ لها، وقراءة آفاقها، بما وفرتة تجربة وخبرة عام ونصف العام من الثورة، وبما صنعتها وجسدهت من انجازات وحقائق في الواقع المادي الملموس، على الصعيد الوطنية والإقليمية والدولية.

ولا أدعي امتلاك الحقيقة كلها بما قدمت، وكما أسلفت في سياق حديثي، ولكني أعتقد، أنني قدمت مساهمة متواضعة في تسليط الضوء على بعض الحقائق والإنجازات، التي تمكن الثورة من ترسيخها وتثبيتها في أرض الواقع، فضلاً عن أنني حاولت، وبخلفية أساسها وجذرها الموضوعية، استشفاف واستقراء الآفاق والرحبة، التي يمكن أن تبلغها الثورة الكانونية.

ولقد تناولت في كتابي المبسوط بين يدي القارئ مفصلات عدة من الثورة، تمثلت في ستة فصول.

الفصل الأول، يعتبر بمثابة المدخل النظري للكتاب. خلصت فيه، من خلال المقارنة والمقاربة بين المفاهيم والأحداث الثورية في التاريخ، إلى استخلاص مفاده، أننا أمام ثورة في الثورة وليس أمام انتفاضة، رغم أهمية هذا المفهوم، والذي سجل كأحد الإنجازات الهامة للثورة، لاسيما وأنه أضيف إلى القاموس السياسي..

والفصل الثاني، ناقش مسألة اندلاع الثورة، وعلاقة العفوية والوعمي - التنظيم - في انفجار شرارة واستمرار الثورة. وأمكن التأكيد من خلال القرائن المادية على وجود عنصري العفوية والوعمي

في آن .

والفصل الثالث، عالج القيادة وأشكالها في الثورة، القيادة الوطنية الموحدة، دورها ومكانتها في المجتمع الفلسطيني، نقاط قوتها ونقاط ضعفها، وواجبات قيادة الثورة تجاهها. . ! كذلك اللجان الشعبية والمتخصصة المختلفة، نماذجها، آلية تبلورها مهماتها ودورها في الثورة، كسلطة شعبية للجماهير الفلسطينية بديلة عن سلطة الاحتلال الصهيوني .

والفصل الرابع، ناقش جدلية العلاقة بين أساليب الكفاح المدنية والعنيفة [المسلحة] وحدد طابع الشكل الرئيسي للنضال في ظروف الثورة الديسمبرية حتى اللحظة، وعالج دور الكفاح المسلح في الظروف الجديدة. . وأجاب على بعض الأسئلة المثارة في هذا الشأن .

والفصل الخامس، يعالج مضاعيل وانجازات الثورة في الساحتين، الدولية والعربية. لقد تم التركيز في معالجة الساحة الدولية على هيئة الامم المتحدة ووسائل الإعلام وعلى الدول الامبريالية، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية ودول المجموعة الأوروبية، وماتراً على مواقف هذه الدول من تحولات ايجابية لصالح قضية الشعب الفلسطيني، ولم اتعرض في هذا الفصل لدور دول المنظومة الاشتراكية ولا دول عدم الانحياز، أو منظمة الوحدة الافريقية أو المؤتمر الاسلامي، باعتبار ان هذه المجموعات الدولية المختلفة، لها مواقف مؤيدة ومتضامنة مع حقوق الشعب العربي الفلسطيني. الأمر الذي أعفاني من اعادة التأكيد على مواقفها الثابتة الإيجابية من القضية الفلسطينية .

وفي صدد المعالجة للتطورات على الساحة العربية، تمت رؤية السليبات والايجابيات في مواقف الدول العربية الرسمية، كما جرى التعرض لحركة التحرر الوطني العربية، بما لها وعليها، من سليبات وايجابيات

والفصل السادس، لامس الدولة الفلسطينية، كإمكانية واقعية، قابلة للتحقيق والترجمة الملموسة في أرض الواقع، نتاج مفاعيل وإنجازات الثورة الشعبية، وما أحدثته من تغيير في موازين القوى، بين الثورة الفلسطينية من جهة، والكيان الصهيوني من جهة أخرى. وقد خلصت إلى نتيجة مفادها، أن الثورة في الثورة انتقلت بالكفاح الوطني الفلسطيني خطوة نوعية جديدة، أمكنني تحديدها بولوج مرحلة التعادل الاستراتيجية.

كما لامست في هذا الفصل تأثيرات الثورة على الكيان الصهيوني في أكثر من ميدان ومجال، ولا أدعي أنني عاجلت مجمل التأثيرات المختلفة. وإبرز ما استخلصته من سياق قراءتي للتأثيرات، أن إسرائيل مقبلة على الدخول في دوامة الحرب الأهلية، فضلاً عن التساوج السلبية، التي بدأت تلازم العلاقة بين إسرائيل وسهود العالم، . . . الخ.

هذه لمحة سريعة عن فصول الكتاب، لا تحجب بالضرورة عن كل ما قمت بمعالجته، هناك الكثير من العناوين والنقاط المثارة التي تم التعرض لها ومناقشتها وتحديد موقف منها

ومن البديهي التأكيد، أن هذا الكتاب لم يتسع لمعالجة ومناقشة مفاسل الثورة كلها، مثلاً لم يجر التعرض للقوى المحركة للثورة - الاجتماعية والسياسية، ولا لآثار الثورة في الثورة على منظمة التحرير الفلسطينية، وكذلك الأمر بالنسبة للمقدمات الذاتية والموضوعية، مع أن الفصل الثاني لامس المقدمات المباشرة عتية انفجار الثورة، ولكن هذه الملامسة ليست كافية لرؤية أبعاد وآلية تطور الصراع الفلسطيني [العربي] - الصهيوني خلال الحقبة التاريخية المنصرمة، والممتدة على مساحة زمنية تتجاوز القرن من الزمن. لأن المقدمات المباشرة توحى للقارئ وكأن التاريخ الفلسطيني مجزوء و«متقطع» و«غير مترابط»، مع أن الحقيقة ليست كذلك، فالتاريخ الفلسطيني شديد التواصل والترابط، وكل مرحلة

من مراحل النضال الفلسطيني تقوم وترتكز على ماسبقها من مراحل كفاحية . .

وبناءً عليه، فستكون هذه المفاصل عنوان كتاب جديد لي عن الثورة، خلال الفترة القريبية القادمة .

بالمحصلة لايسعني إلا أن أؤكد مرة أخرى، أن احتمالات الصواب والخطأ في استنتاجاتي الواردة في كتابي هذا - الانتفاضة - ثورة كانون : انجازات . . . وآفاق - قائمة، والحياة وحدها هي الكفيلة بتقديم الجواب القاطع على صحة، أو عدم صحة، الاستنتاجات التي خلصت لها . .

عمر حلمي

١٩٨٩/١١/٢٩

دمشق

الفصل الأول

الفصل الأول

انتفاضة أم ثورة في الثورة؟!

المدخل النظري :

شهد تاريخ البشرية على مر الأجيال، وفي مختلف التشكيلات الاجتماعية - الاقتصادية [العبودية، الإقطاعية، الرأسمالية] القائمة والمستندة على قانون ومبدأ «استغلال الإنسان للإنسان» كما هائلاً من التمردات والإحتجاجات والانتفاضات والثورات . ولم تخل منطقة في اصقاع العالم المختلفة من هذه الظواهر الاجتماعية - السياسية .

ومن الجدير بالملاحظة، إن الجذر الأساسي لهذه الطواهر، هو بالمعنى العام للكلمة واحد، ناتج عن تفاقم عملية الإستغلال والإستثمار والإستعباد الإستعماري أو الطبقي ، الأمر الذي أدى إلى الوصول، نتيجة عمليات الإستغلال والإستثمار والإضطهاد والظلم إلى درجة عالية من السخط والغليان، وبالتالي الوصول إلى مرحلة التفجر الشعبي ، التي تعبر عن نفسها بوسائل وأساليب مختلفة وحسب شروط المكان والزمان .

ومن المنطقي القول، إن بعض هذه الظواهر انتصر، والبعض الآخر هزم، وكان يعود تحقيق النصر أو عدم تحقيقه إلى العوامل الذاتية

والموضوعية الملازمة لكل ظاهرة من الطواهر. ولكن الشعوب أو الطبقات المناضلة من أجل حريتها وتقدمها في نطاق العملية الثورية ككل، التي لم تحقق النجاح في المرات الأولى، يمكن أن تكون قد حققتة أو تحققة في المرات اللاحقة، لأنها أفادت من حريتها ودروس تجاربها السابقة، وتجارب الشعوب الأخرى، مما ساعدها في اسحاز النصر القومي أو الطبقي وفي سياق التطور البشري، جرى تدريجياً التمييز بين ظاهرة واخرى، بين حالة وحالة، وأخذ علماء الاجتماع شيئاً فشيئاً بتحديد مفهوم خاص لكل ظاهرة اجتماعية أو سياسية، معتمدين على السمات الخاصة لها وبها، وهكذا لم يعد مفهوم «الانتفاضة» بدون ملامح خاصة به، ويتميز عن مفهوم «التورة» أو «التمرد» أو «الإحتجاج» . . الخ ؛ فكل من هذه المفاهيم تختلف بحدود محددة عن الآخر.

ولكن كثيراً ما يستسهل البعض إطلاق المفاهيم والمصطلحات، بغض النظر عن طابعها ومحتواها [سياسية، اقتصادية، اجتماعية، عسكرية. الخ] دون التوقف قليلاً أمام محتوى ومضمون هذا المفهوم أو المصطلح، ودون اعارة الإنتباه للظاهرة المحددة، فيجري التركيز على الجانب الشكلي فقط، الأمر الذي يؤدي إلى احداث عملية خلط غير مقصود، فلا يبقى لدى الناس قدرة على التمييز بين المفاهيم المختلفة.

وفي هذا النطاق لا يكون الأمر مقصوداً في عملية اشاعة وتعميم المفاهيم غير الدقيقة.

بالمقابل هناك فريق من الدول والأحزاب والجماعات الاجتماعية، يسعى بشكل مقصود وهادف إلى إشاعة وتعميم وترسيخ مفاهيم محددة في وعي الجماهير لأهداف واغراض سياسية أو عسكرية. . الخ، مثلاً إذا جرى التدقيق في اسماء المناطق التي تطلقها اسرائيل لتحديد اسماء مدن وفري الأرض الفلسطينية المحتلة، أمكن التلمس المباشر لهدفها، كأن تطلق على

الصفة الفلسطينية اسم «يهودا والسامرة!» ليس هذا فحسب، بل استبدلت أسماء كل المدن والقرى الفلسطينية بأسماء عبرية، والهدف هو محاولة خلق انطباع لدى الإنسان اليهودي، بأن هذه المناطق ترتبط بالتاريخ «اليهودي» كونه واردة في «التوراة»، فضلاً عن ذلك، تريد أن تقول للمواطن الفلسطيني إن هذه الأرض «ليست أرضك» وإن وجودك عليها «طاريء!» إضافة إلى ما يعنيه هذا الأمر على الصعيد العالمي، بحيث تعمم هذه الأسماء في أوساط الرأي العام العالمي، وتبدو وكأنها «صاحبة الأرض»؟! .

على صعيد المواجهة مع حركة النضال الوطني الفلسطيني، تقوم إسرائيل باستخدام مفردات ومفاهيم معدة مسبقاً ومدروسة إبعادها على الصعد المختلفة، وهادفة إلى تشويه صورة النضال الوطني الفلسطيني العادل وازهاره أمام افراد «المجتمع» الإسرائيلي وامام الرأي العام العالمي على غير حقيقته. كأن تطلق على الفدائيين مفهوماً معاكساً تماماً «المخربين!» وعلى النضال والكفاح الشعبي المسلح اصطلاح «الإرهاب» وعن «الانتفاضة/ الثورة الشعبية» مفهوم «أعمال الشغب!» . . . الخ .

إسرائيل، ومعها الإمبريالية العالمية بكل آية اعلامها المتقدمة والضخمة، استهدفوا جميعاً تشويه النضال البطولي للشعب الفلسطيني، والإساءة له، من خلال ادخال هذه المفاهيم في وعي شعوب الأرض المختلفة، للحد من التضامن مع قضيته العادلة، ليس هذا فحسب، بل لإلغاء أي شكل من أشكال التضامن والتعاضد مع الشعب الفلسطيني . وهذه المفاهيم والمصطلحات التي تلصقها إسرائيل والإمبريالية بالنضال الثوري العادل لشعب فلسطين، إنما تعكس كل ماهو «سلبى» «ولا إنساني» و«غير أخلاقي» وتزيل صفة «العدالة» و«الشرعية» عن هذا النضال الوطني. وتحاول أن تلصق به صفات «قطاع الطرق»

و«الإرهاب»؛ وبالمقابل يكون عدوانها وتوسعها واستيطانها «دفاعاً عن قضية حق!» و«العودة لأرض الميعاد!» وغيرها من المفرد تريد أن تغرسها في نفوس اليهود وغيرهم، بحيث يتم تشكيل وعيهم إلى مفاهيم تعكس «الخير والعدل» وتحمل طابع «الحرية والسلا براء منها ولا تمت لها بصلة» .

وأمثال إسرائيل من الدول والأحزاب اليمينية المحافظة، والفاشي تغلب وتعكس كلياً الأشياء والظواهر وتعطيها أسماء ومفاهيم ومص ليست لها .

ولكن موضوع البحث المطروح، من نوع آخر، كونه يحمل (١) الشكل غير المقصود، وهذا يعود لأن مفهومي «الانتفاضة» و الخلط بينها ناتج عن الإستسهال والتسرع في تعميم المفاهيم، فعدم التمعن والتدقيق في المفاهيم المتداولة. ومايساعد على هذا الخ المفهومين «الانتفاضة والثورة» يقعان في نطاق دائرة واحدة من الاجتماعية - السياسية، وليسا متناقضين ولا هما متنافرين، لاس يعبران ويعكسان شروط حالة اجتماعية سياسية. كما أنها متدا وتتشابه مفاعيلهما مع بعضهما بعضاً. بتعبير أوضح إن «الانتفاضة» هما انعكاس ونتيجة لرفض شعب من الشعوب أو د الطبقات الواقعة تحت نير الإستغلال والإرهاب والقمع الأسود طبقة أخرى أو شعب آخر، الأمر الذي يولد حالة من الانفجار الش المكان والزمان المحددين، ويرتبط بها جملة الوسائل والأدوات المستخدمة في عملية النضال الطبقي أو القومي. (٢) الشكل الم والهادف عملية التشويش والتعمية والتضليل بعد أن يفرغ المفاه مضامينها الثورية.

ورغم محدودية التباين بين المفهومين ورغم أن مفهوم «الانتفاضة»

سائداً، ليس هذا فحسب، بل وأضحى أحد مكتسبات وإنجازات «الانتفاضة» حيث ثبت في القاموس السياسي بلفظته العربية، إلا أن الأمر يحتاج إلى تصويب، بحث تكتسي الظاهرة الثورية العظيمة في الأراضي الفلسطينية المحتلة بالمفهوم الذي يناسبها ويتلاءم معها ويعكس جوهرها ويعبر عن مضمونها السياسي والاجتماعي في نطاق العملية التحررية الوطنية الفلسطينية.

ماهية الانتفاضة ؟

الانتفاضة أمست ومنذ زمن بعيد عنواناً مهماً ورئيسياً من عناوين ومقومات وأدوات العملية الثورية، بشكليها الاجتماعي - الطبقي والقومي . ولا مجال للعملية الثورية بشكل عام، أياً كان محتواها وجوهرها أن تكتمل ملاحظها وسماتها، وإن تنجز مهامها وشرط نجاحها دون أن تحتل الانتفاضة موقعها الرئيسي في سياق سيرورتها وصيرورتها.

ومن البديهي التأكيد، أن الانتفاضة احتلت موقعاً خاصاً في التراث الماركسي - اللينيني، وعالجها وعرفها معلمو البروليتاريا العالمية، ماركس، انجلز، لينين، وغيرهم من القادة الثوريين، ليس هذا فقط، بل دعوا إلى استلهاهم عبرها ودروسها وسماتها في معارك الطبقة العاملة ضد مستغليها البرجوازيين، لادراكهم أن الانتفاضة المسلحة مرحلة ضرورية وحاسمة في أي عملية ثورية؛ فلا ثورة اجتماعية أو قومية إلا وتقف الانتفاضة المسلحة في قمته، ويقول انجلز في مؤلفه «الثورة والثورة المضادة في ألمانيا» حول الانتفاضة مايلي: «الثورة فن . وهي تعتمد على قدرات القوى الثورية، وعلى مدى تنظيمها العلمي وعلى قيادتها. نقطة القمة في هذا الفن هو الانتفاضة»^{*}. إذاً الانتفاضة المسلحة في التراث الماركسي - اللينيني ليست سوى «شكل للنضال الطبقي، كفاح سافر بالسلاح من قبل هذه الطبقة أو تلك، ضد السلطة السياسية القائمة. في أغلب الأحوال تكون

الانتفاضة جزءاً من الثورة وتستب عندما تلجأ الطبقات السائدة إلى إجراءات القمع العنيف سعياً للبقاء في الحكم»^(١).

وعلى الرغم من أن ماركس لم يكن لديه الوقت الكافي لدراسة الانتفاضة، كما فعل انجلز ولينين وغيرهما من القادة الثوريين، إلا أن ماركس قال بصدد الانتفاضة: «الانتفاضة من من الفنون، وهي تخضع كالحرب، أو كأي فن آخر إلى بعض القواعد التي يؤدي تجاهلها إلى دمار الحزب الذي يقع في هذا الخطأ. إن هذه القواعد المستنبطة من طبيعة الأحزاب والظروف التي تم الإعتماد عليها في مثل هذه الحالات قواعد بسيطة وواضحة لدرجة جعلت تجربة عام ١٨٤٨ القصيرة كافية لتعليم الألمان. أولاً ينبغي عدم اللعب بالانتفاضة، إذا لم تكونوا على أهبة الإستعداد لحمل كل نتائج لعبتكم. والانتفاضة حساب تدخل فيه عوامل مجهولة، تتبدل قيمتها كل يوم. وتمتاز القوات التي تجابهونها بالتنظيم والإنضباط والسلطة التقليدية. فإذا لم تصارعوها بقوة متفوقة تعرضتم للهزيمة والصياع. ثانياً: ما إن تدخلوا غمار العمل الثوري حتى يصبح من واجبكم العمل بكل تصميم، والتحلي بروح هجومية فعالة. وفي الدفاع موت كل انتفاضة مسلحة، لانه يعني دمارها قبل مجابهة العدو. هاجموا عدوكم بصورة مفاجئة عندما تكون قواته مبعثرة. واعملا بشكل تحقّقون معه كل يوم انتصارات جديدة مهما كانت صغيرة. حافظوا على الإرتفاع [التفوق] المعنوي الذي حصلتم عليه في أول عملية ناجحة. اجمعوا حولكم العناصر التي تتبع دائماً الدفع الأقوى وتقف مع الجانب الأصمن [العناصر المترددة] اجروا أعداءكم على القتال تراجعياً قبل أن يتمكنوا من جمع قواهم ضدكم»^(٢).

وقد أوجز ماركس دروس جميع الثورات حول الإنتفاض المسلح مستشهداً بكلمة «دانتون الذي هو أكبر معلم عرفه التاريخ في التاكتيك

الثوري: الجرأة، الجرأة أيضاً، الجرأة أبداً»^(٣).

وهذا ما عمفه انجلز بالقول: «النسبة لمسألة الخطّة في الانتفاضة المسلحة كما في الحرب، يجب أن نواجه العدو وشخص مقابل شخص وبشجاعة، يجب عدم الخوف منه، يجب عدم الانتظار حتى يهاجم العدو قوى الانتفاضة، الهجوم له الأولوية على كل شيء، يجب أن بطرح على الخريطة [خريطة اركان الانتفاضة] لبس هناك مخرج آخر [غير الهجوم والقتال المستميت ضد قوات العدو] بمعنى آخر يجب أن لا تفكر [الأركان] في المباحثات مع العدو وذلك منذ البداية» و اضاف انجلز: «يوم واحد من الانتفاضة للشعب في النضال المسلح يساوي عشرات السنين من النضال السلمي»

واكد على الدور الهام التي بخنله عامل الشجاعة: « وإقدام قوى الثورة، الثورة لا يمكن أن تتم من الجبناء، من أولئك الذين يخافون المخاطرة، العدو يجب أن يرتعب من جاهزية الناس للتضحية». وأشار انجلز إلى دينامية الوضع في الانتفاضة المسلحة، مؤكداً أنها لا تأخذ خطأ مستقيماً في صراعها مع الأعداء، وإنها هي تسير في خط حازون «هم جداً القدرة على الهجوم، التقدم، التراجع وأن تعرف قوى الانتفاضة كيف تقدم أقل التضحيات، وحينها تتراجع أن توجه الضربات هناك حيث لا ينتظرون [ولا يتوقعون]. لا يجب تسليم أي موقع بدون معركة طواعية. هذا يميز الانتفاضة، ويجب أن تبقى المبادرة في يد قوى الانتفاضة... والحرص [كل الحرص] على وحدة أركان الانتفاضة، لا لأي تذبذب. لا لأي تعارض، حين أخذ القرار الكل يجب أن ينفذه. كثير من الانتفاضات المسلحة انتهت للهزيمة بسبب الافتقاد للوحدة» وإدراكاً منه لأهمية هذا العمل البطولي بمعناه السياسي والعسكري قال: يجب أن يفنف على رأس الانتفاضة «أكثر الثوريين هيبة وقدرة نظرية وقدرة على النضال [أولئك]

القادرون على أن يجمعوا من حولهم وأن يوحّدوا قيادة الأركان، [وبعد] أخذ القرار [على] أعضاء الأركان . . وبشكل كلي أن يكونوا بين الثوريين، [بين قوى الانتفاضة]، [قيادة] الأركان يجب أن تعيش نفس الظروف التي يعيشها الجيود العاديون، يجب أن لا يكون لديهم امتيازات خاصة* ولهذا يجب أن يكون عَصو الأركان أكثر الناس نظافة، ومصادقية، واستعداداً للتضحية، أولئك الذين تؤمن بهم الجماهير الشعبية وأولتهم ثقتها وحبها وكل ماتملك من طاقة ثورية.

ولم يخرج [لينين] عن نطاق سلفيه العبقريين، ماركس، وانجلز في صدد الانتفاضة، بل جاء ليعمق فكرهما وتعاليمهما بشأن الانتفاضة المسلحة، وحددها كالتالي: «الانتفاضة المسلحة هي شكل خاص من أشكال النضال السياسي، يخضع لقوانين حالة من المهم التأمل بها بانتباه»^(١).

ودافع لينين عن الفهم الماركسي للانتفاضة باعتبارها فناً متصدياً للإصلاحيين دعاة «التصالح الاجتماعي» وخاصة برنشتاين، الذي اعتبر الماركسيين بلاتكين [فوضويين] كونهم دافعوا عن الانتفاضة المسلحة وأهميتها ودورها في العملية الثورية، وكونهم نظروا إليها كأنها فن من الفنون، قائلاً: «اتهم الماركسيين بالبلانكية لأنهم يعتبرون الانتفاضة فناً! فهل يمكن أن يكون ثمة تشويه للحقيقة أشد وضوحاً فما من ماركسي ينكر أن ماركس نفسه قد أبدى رأيه حول هذه المسألة بأكثر ما يكون من الدقة والوضوح والجزم، مسمى الانتفاضة بالضبط فناً، قائلاً إنه ينبغي اعتبارها فناً، وأنه ينبغي احراز نجاح أول، والمضي فيما بعد من نجاح إلى نجاح، دون وقف الهجوم على العدو، ومع استغلال بلبته، الخ»^(٢).

كما دعا وطالب لينين قوى الثورة كي يحققوا النجاح في الانتفاضة: «ألا تعتمد [الانتفاضة] على مؤامرة أو على حزب، بل على الطبقة الطليعية،

نلك هي النقطة الأولى . ينبغي للانتفاضة أن تعتمد على النهوض الثوري عند الشعب . نلك هي النقطة الثانية . ينبغي للانتفاضة أن تعتمد على إعطاف حاسم في نارخ الثورة الصاعدة ، حين يبلغ نشاط الصفوف المنقدمة من الشعب ذروته ، حين تبلغ الزددات في صفوف الأعداء وفي صفوف أصدقاء الثورة الضعفاء ، الحائرين ، غير الحازمين ، أشدها . تلك هي النقطة الثالثة»^(١) .

وعن الدرس الهام الذي أفرزته وأكدته انتفاضة كانون الأول (ديسمبر) ١٩٠٥ في موسكو ، قال لينين : «ثم تطور النضال البروليتاري الجماهيري من إضراب إلى عصيان مسلح . وهذا أكبر كسب تاريخي حقفته الثورة الروسية في كاسون الأول ١٩٠٥ . ولقد دفع ثمنه ، ككل المكتسبات السابقة ، بتضحيات جسيمة ، وجرى تطوير الحركة من إضراب سياسي شامل إلى مرحلة أرفى ، بحيث أجبرت الرجعية على أن تحسّد أقصى طاقاتها . وبهذا اقتربت اللحظة التي تستخدم فيها الثورة بدورها وسائل الهجوم . إن الرجعية لاتستطيع أن تذهب إلى أبعد من قصف الخواجز والمباني والحشود ، بيد أن الثورة تستطيع أن تذهب إلى ما هو أبعد بكثير من وحدات موسكو المقاتلة طوعاً . فبوسعها أن تذهب إلى أبعد من ذلك بكثير في الإتساع وفي العمق . لقد تقدمت الثورة كثيراً منذ كانون الأول واتسعت قاعدته الأزمة الاقتصادية بشكل لا حد له»^(٢) .

وأوضح لينين بشكل جلي ، ان لاجبال في زمن الإحتقان الثوري ، للاكتفاء بالإضراب السياسي قائلاً : «كان ينبغي لنا أن نوضح للجماهير انه من المستحيل أن تقتصر الامور على إضراب سلمي وانه كان من الضروري القيام بقتال مسلح لايعرف الخوف ولا الكلل . والآن يجب أن نعترف أخيراً بصراحة وبشكل علني بأن الإضرابات السياسية غير كافية ، ويجب أن نواصل القيام بأكثر قدر ممكن من التحريض في صفوف الجماهير

داعين إلى عصيان مسلح وأن لانحاول حجب هذه المسألة بالتحدث عن «المراحل التمهيديّة» أو أن نلفها بالصباة بأية طريقة. سوف نكون خادعين لانفسنا وللشعب إذا اخفينا عن الجماهير ضرورة خوض حرب ابادة دموية كمهمة فورية للعمل الثوري القادم»^(٩).

وأشار مؤكداً: «لا يمكن الانتصار على عدو أقوى إلا بأكثر توتر للقوى، وبالإستخدام الإلزامي، الأكثر دقة وحرصاً وحدراً وإتقاناً، سواء لأي «صدع» مهما قل شأنه، بين الأعداء...»^(١٠).

ولقد بين لينين أن هناك فرقاً شاسعاً بين الانتفاضة والإستبائك المسلح في معركة ما، قائلاً إن الانتفاضة: «نوع خاص من النضال السياسي في أكثر اشكاله حزماً، وعلى الحزب أن يعتبر الانتفاضة فاعاً، والتخلي عن هذا يعني حيانة للماركسية والثورة ومن الناحية العسكرية - التكتيكية يشتمل اعداد الانتفاضة المسلحة وضع خطة العمليات القتالية، واختيار اتجاه الضربة الرئيسية، وضمان أكبر تفوق في القوى على العدو في نقاط الصراع الحاسمة، واعداد القواد لفصائل الجيش الثوري وتسليحها وتأمينها القتالي، وتشكيل أركان الانتفاضة وجهازها العسكري التنظيمي، وتحديد موعد الهجوم وتكتيك العمليات القتالية والتعاون بين القوى الثورية»^(١١).

ورفض لينين المنطق الإنتهازي، الذي يدعو لتجهير كل شيء مائة في المئة، قائلاً: «ولكن من الإنتهازية بمكان انتظار تشكيل مفارز الحرس الأحمر المسلحة والمدرية بشكل جيد قبل البدء بالانتفاضة المسلحة إذا كان الظرف الثوري ملائماً ومعدداً اعداداً سياسياً جيداً»^(١٢).

وأما عن أسلحة الانتفاضة وطبيعتها، يقول لينين: «إن على المفارز أن تسليح نفسها بنفسها وحسب قدرتها [بإنادق، مسدسات، قنابل، سكاكين، هراوات، عصي، خروق مشبعة بالنفط لاشعال النار، حبال أو سلاسل من الحبال، رفوش لبناء الحواجز والمتاريس، حشوات البارود

القطني، اسلاك شائكة، مسامير (مضادة للخيالة)، الخ] ولا ينبغي في أي حال من الأحوال انتظار المساعدات من الخارج ولابد من أن تؤمن المفارز كل ماتحتاج له بنفسها»^(١١)

وعن سلاح الانتفاضة المسلحة في العملية الثورية وضرورته للبروليتاريا وللقوى الوطنية التي تحوص النصال السافر ضد الغزاة المحتلين، الإستعماريين، قال ليتين: «من المؤكد أن ضرورة وحتمية استخدام البروليتاريا [وقوى النضال التحرري الوطني في الشرق] لهذا الشكل [الانتفاضة المسلحة] في مرحلة تاريخية محددة من مراحل تطور الصراع الطبقي [والقومي] لأمة معينة، تأتبان من المفهوم الماركسي لتطور القوى الاجتماعية، ومن الدور الثوري للعنف في التاريخ، ومن دور الدولة [والإستعمار] تؤس سيطرة طبقة ما [أو شعب، على شعب آخر] ومن فكرة دكتاتوربة البروليتاريا»^(١٢) ومن فكرة التحرر الوطني والإشادة بالإستقلال السياسي والاقتصادي للشعوب المضطهدة والمظلومة

ولقد رأى ماركس دائماً «أن القوة كانت طوال التاريخ مولدة (قابلة) النظام القديم الذي يحمل بين احشائه نظاماً جديداً»^(١٣) والقوة كانت أيضاً صانعة استقلال الشعوب المضطهدة والمستعبدة وإذا ماحدث استثناء [تجربة غاندي] فلا يعني ذلك الغاء الحقيقة، والقاعدة الأساسية للتحرر الوطني استخدام القوة في وجه المحتلين الإستعماريين لطردهم إلى غير رجعة من البلدان المستعمرة.

وأوضح لينين بأنه لا «يكفى الإلتفاف حول الشعارات السياسية، وإنما يجب أيضاً الإلتفاف حول فضبة الانتفاضة المسلحة. وكل من يعارضها، أو لايسعد لها، إنما يجب طرده بلا رحمة من صفوف أنصار الثورة، وطرده إلى معسكر اخصامها، إلى معسكر الخونة أو الجبناء»^(١٤).

وقال نغوين جياب: «يجب أن تؤول الثورة في الهند الصينية إلى انتفاضة

مسلحة، وحتى يكون بالإمكان شن عصيان مسلح لا بد أن تكون الشروط كإيلي:

أن تكون جبهة التحرير الوطني قد توحدت في جميع أنحاء البلاد.
أن لا تقوى الجماهير على العيش بعد الآن تحت النير الفرنسي - الياباني.
وهي مستعدة لأن تضحي بنفسها في بدء العصيان المسلح.
أن تكون الدوائر الحاكمة في الهند الصينية مدفوعة نحو أزمة اقتصادية وسياسية وعسكرية^(١٦).

واستشهد جياب بانتفاضة آب (أغسطس) قائلاً: «لقد كان العصيان المسلح الشامل الذي وقع في شهر آب [١٩٤٥] نصراً عظيماً لشعبنا وحزبنا وكانت انتفاضة ناجحة لبلد مستعمر وشبه اقطاعي. فقد تطورت الانتفاضة من خلال النضال السياسي الطويل الذي تحول إلى نضال اقليمي مسلح في المرحلة التي سبقت العصيانات. وفي النهاية، باغتنامنا الفرصة المناسبة عندما كان العدو في أزمة تامة، وباستخدامنا لقوة الجماهير السياسية بشكل رئيسي، وبدعم من القوات المسلحة وشبه المسلحة، قمنا بالانتفاض بشكل بطولي في المدن والريف وحططنا حكم الإمبرياليين والإقطاعيين واقمنا سلطة الشعب الديمقراطي، إن نجاح العصيان العام الذي وقع في شهر آب يثبت أن حركة التحرر للشعوب المضطهدة قادرة على الانتصار ضمن معطيات تاريخية معينة من خلال العصيان المسلح^(١٧).

على ضوء ذلك، ماهي النتيجة التي يمكن الخروج بها من هذه المقولات والأمثلة الحسية عن الانتفاضة المسلحة؟ هل اطارها ومنطوقها العام [وليست التفاصيل] متطابقة أو متشابهة من حيث الشكل والمضمون مع الذي يجري في الأراضي الفلسطينية المحتلة أم لا؟ وأين هي أوجه الشبه؟ وأين أوجه الفرق والإختلاف بين مايجري في أوساط الشعب الفلسطيني وبين الذي جرى في انتفاضات العالم المختلفة التي ذكرت في التاريخ

المعاصر؟! وإذا كانت تختلف عن الانتفاضات الفومة والطبقية فماذا تكون؟ وماهو المفهوم الذي بنلاءم مع مايجري في الوطن الفلسطيني المحلل؟!

أولاً: الانتفاضة هي لحظة في الثورة، وليست ثورة شاملة، هي فمة الثورة، هي نقطه الدروه، هي اللحظة التي تحسم فيها الثورة، أو مفترض هكذا، أن تحسم فيها مسألة السلطة السياسية أو إزالة الإستعمار ونيل الحرية والإستقلال.

ثانياً: دلب «التجربة [التاريخية المعطاة] على أنه لبس بوسعنا الإعتماد على انهاء العمل بسرعة فائقه. فلقد دام فنال الشوارع في موسكو في عام ١٩١٧ حوالى أسوع، واستمرت المعارك في هامبورغ وكانتون أكثر من يومين، كما استمرت في شنغهاي ٣٨ ساعة. ولكنها لم تدم في ريفال أكثر من ٣ - ٤ ساعات، نظرا لان ميزان القوى كان مائلاً بوضوح لصالح قوى الثورة المضادة»^(٨). أيضاً تجربة آب (أغسطس) ١٩٤٥ في فيتنام لم تتجاوز أيام الشهر الواحد. أي بمعنى آخر، أن الانتفاضة وطول الوقت نقيضان لايلتقبان ولا يتوافقان. الانتفاضة يجري الإعداد لها جيداً بحيث لا تدموم فترة طويلة. على العكس من ذلك، الثورة.

ثالثاً: الانتفاضة يمكن أن تكون محصورة في نطاق مدينة أو مجموعة قرى أو مؤسسة ما [الجبش، الشرطة، مصنع الح. . .] وليس بالضرورة أن تشمل كل البلاد، بعكس الثورة ذات الطابع الشامل.

رابعاً: لبس بالضرورة، أن تحقق الانتفاضة النصر، إذا لم تكن شروط وعوامل النصر مهياة، أو إذا تعاطت القوى المحركة لها وأركانها بشيء من التراخي، والدونة نخاه العدو الطبعي أو القومي.

خامساً: إن الانتفاضة في سياق صيرورة الثورة الشاملة لها، «شكل خاص من أشكال النضال السياسي، يخضع لقوانين خاصة. . .» كما أشار

لينين .

سادساً: طابعها الرئيسي، الهجوم، والهجوم وحده، لأن «في الدفاع موت كل انتفاضة» كما قال معلمو البروليتاريا . . ماركس، إنجلز، لينين لكن الثورة تعيش مراحل الدفاع ومراحل الهجوم .

سابعاً: الانتفاضة فن من الفنون، يجب أن يجري التعاطي معها على هذا الأساس بتأن، وروية، بدون تسرع، وبدون انفجالات، يجب أن تكون روح أركان الانتفاضة مرهفة وشديدة الحساسية تجاه كل التطورات التي تحدث في سياق الانتفاضة، والتقاط المسائل بشفافية ثاقبة، ويجب أن تكون ريشة هذه الأركان غاية في الدقة وهي ترسم طريق الحرية الطبقة الاجتماعية أو الوطنية . بحيث تكون الألوان متجانسة وليست متنافرة، واللوحة ككل تحمل في ثناياها التحسيد للخلاق والمبدع للحمة الشعب أو الطبقة الثورية .

ثامناً: الانتفاضة عنوانها البارز الشجاعة، وأيضاً الشجاعة والشجاعة أبداً، كما قال دانتون، فلا خيار أمام أركان الانتفاضة المسلحة، إذا شاءت النصر إلا الإقدام على هز العدو من قاعه (من جذوره) وأن تكون هذه الأركان في مقدمة الحشود الجماهيرية، التي نعانق السماء بعنفوانها، لنضمن الإلتفاف الكلي للجماهير، وحتى أولئك المترددين، هذا فضلاً عن قطعها الطريق على كل حالات التذبذب، التي يمكن أن تنشأ في أوساط القوى المشاركة بالانتفاضة .

تاسعاً: الانتفاضة المسلحة حامت لتضع حداً لمنطق الاصلاحيين . دعاء التصالح الاجتماعي والقومي ، الذين يقعون خلف ستارة ممزقة من الحرق البالية، منطقتهم الداعي إلى الإكثفاء بالإضراب السياسي! أو بالإلتفاف حول الشعار السباسي! في ظروف الغليان والسخط الاجتماعي - الطبقي أو القومي ، بحجة الخوف من «إراقة الدم» و«التضحيات»

الحسام الي يدفعها شعب من الشعوب أو طبقة من الطبقات؟! واعبارهم أن الانتفاضة ليست شيئاً غير عمل «فوضوي»، «مراهق» و«مغامر»؟!، وكان الثورات والاسفاضات المسلحة، التي تصنع فجر الأمم الجديد أو غد الطبقة العاملة المشرق، يجب أن تتحقق بدون بصحيات، وبالأساس وقبل ذلك، وكأن العدو، طبفبا كان أم قوميا، يقبل بالإسحاب امام الشعب المظلوم أو الطبقة المسنغلة والمضطهدة سلام وبدون أن تحشد كل امكاناته واسلحته التدميرية ضد هذا الشعب أو تلك الطبقة . ٢٠

إها المهزلة الفكرية [النظرية] والسياسية، أن قوى ندعي النورية والوطنية وتتف موقفها معاديا من أرفى أشكال النضال، ألا وهو العصيان المسلح، الكفاح المسلح، إن هكذا قوى لاتتبع لشعبها أو لطبقته إلا بالإسم، وهي شاءت أم أبى، تخدم في كل الأحوال مخططات القوى المعادية، لان الأمور عندئذ لانعاس ولا تعتمد على «الشوايا الحسنة» و«الحرص» على «مصالح الشعب» فمصالح الشعب تكمن بأن تكون هذه القوى في مقدمة العملية الثورية، وطنية كانت أم طبقية، أما التلطي خلف ادعاء «الحرص» على الشعب؟ وسلوك منهج نساومي؟ إنها يصب في صالح العدو الطبقي أو القومي، ولا شيء غير ذلك.

المشترك بين الانتفاضة وثورة كانون الفلسطينية:

١ - الانتفاضة في التراث الماركسي - اللينيني تمثل قمة الثورة، نقطة الذروة في العملية الثورية، والثورة الوطنية الشعبية في الأرض المحتلة، تشكل نقطة الذروة، وقمة العمل الوطني الفلسطيني على مدار العقود الطويلة من النضال ضد الهيمنة الصهيونية الإستيطانية، منذ العام ١٩٣٩ وبشكل خاص هي ذروة النضال الوطني الفلسطيني في الثورة المعاصرة منذ

العام ١٩٦٥، وهي تتويج لكل تلك النضالات والتضحيات الجسام التي قدمها الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج .

٢ - الانتفاضة تحدث وتنفجر مع اكتمال شروط الحالة الثورية [أزمة سياسية، أزمة اقتصادية، حرب . . الخ] ومع ازدياد حالة النقمة والسخط ضد السلطة، ضد الطبقة البرجوازية الحاكمة، أو نتيجة اشتداد عمليات القمع والإستبداد والإستغلال القومي من قبل شعب ضد شعب آخر، الأمر الذي يعمق وحدة قوى التغيير سواء أكانت طبقية أو قومية .

ومما يجري منذ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٧ في الأراضي الفلسطينية المحتلة، كان رداً على اشتداد عمليات النهب والظلم والإضطهاد القومي والمركب . . التي فاقت كل حد، الأمر الذي أدى إلى بلوغ درجة السخط والغليان حالة الانفلاق في جزئيات الذرة - الشعب، وحصول الحالة الانفجارية، بحيث تفتت جزئيات الذرة إلى شظايا متناثرة، غضباً وعنفاً وصلابة وإرادة ثورية فاقت تقديرات «قوى الثورة» والعدو على حد سواء . وبلغ الجموح الثوري عند الشعب العربي الفلسطيني، بطبقاته وفئاته وشرائحه الاجتماعية الوطنية حد اعلان ورفع شعار الحرية والإستقلال في مقدمة الشعارات السياسية والمطلبية التي رفعتها الثورة في بداية التفجر الشعبي، ومازالت جماهير الشعب تتخندق خلف متاريس الحرية والإستقلال، التي قال عنها القائد الثوري الفيتنامي «هوشي منه»: «لا شيء أضمن من الإستقلال والحرية»^(١٨) .

٣ - أكد عباقرة الماركسية - اللينينية على اعتبار الانتفاضة فن من الفنون، وتصعدوا للاصلاحيين أمثال برنشتاين وميلليران وغيرهما من دعاة التصالح الاجتماعي .

والثورة الشعبية الكانونية في الضفة والقطاع، تجلّى فيها الفن الثوري والإبداع بشكل مميز وخاص في نطاق الحركات الثورية عموماً؛ فعلى الرغم

من أنها انفجرت بشكل عفوي ، إلا أن القوى الثورية والوطنية تمكنت من تشكيل أركان الثورة / الانتفاضة - القيادة الوطنية الموحدة ، التي بدأت منذ البداية ببرمجة وتنظيم عمل الجماهير الوطنية من خلال بياناتها ونداءاتها المتتالية ، والتي تحدد من خلالها كيفية ادارة المعركة مع قوات العدو الصهيوني ورعاع المستوطنين ، وتوجه الجماهير صوب المسائل الملحة التي يجب حلها وتنفيذها كمقدمة لحل معضلات وقضايا أكبر منها . فضلاً عن تشكيل اطرها التنظيمية المختلفة والتي شكلت الأساس الإداري والتنظيمي لإدارة المعركة ، أي انها سلطة الشعب البديلة عن سلطة الإحتلال .

٤ - «الشجاعة ، أيضاً الشجاعة ، والشجاعة أبداً» سمة من سمات الانتفاضة المسلحة ، وهذا المبدأ يحتل مكانة مركزية بالنسبة لأركان الثورة الشعبية الفلسطينية ، فالإقدام والجسارة والبطولة التي تجترحها جماهير الشعب الفلسطيني منقطعة النظير .

إن الصور البطولية ، التي تصنعها الجماهير الثائرة ، وابداعاتها النضالية اليومية اسهمت في هز العدو من اعماقه ، فرغم كل اسلحة الفتك التي يتزرن بها جنوده وقادته ، ورغم كل ماتبتكره آلة الغرب الإمبريالي - الأمريكية وتصدرها لإسرائيل لقمع الثورة / الانتفاضة ، رغم ذلك استطاعت بطولات وتضحيات جماهير الشعب من هز العدو من «عرقوبه» احبطته ، حينما امسكت بيدها زمام المبادرة فبات العدو هائجاً غير قادر على استيعاب مايجري تماماً ، الأمر الذي ادخله في دائرة الحيرة والإرباك ، وأضعف الروح المعنوية وسط جزء كبير من جنوده وضباطه المدججين بأسلحة الموت .

٥ - اشار ماركس وانجلز ولينين بانه «ينبغي عدم اللعب بالانتفاضة» وهذا الجانب تحرص عليه حرصاً شديداً قوى الثورة الأكثر جذرية ، وتعمل بجهد ونشاط في أوساط القوى المترددة ، والتي تتمتع بصفة «التقرير» ودفعها

للثبات والصمود وعدم التراجع أو تقديم التنازلات المجانية لقوى الأعداء .
حيث أن هناك فريقاً يسعى جاهداً للعبث والإستثمار السريع للثورة
الشعبية / الانتفاضة، تحت حجج واهية وفارغة المضامين، ولكن القوى
الأكثر ثورية، وصاحبة التأثير الكبير والقوي في أوساط الجماهير الشعبية
تبذل قصارى جهدها من أجل حماية الثورة الكانونية من عبثة هؤلاء،
وتعمل على تأحيث أوارها ولظاها الثوري .

٦- ويندرج في هذا النطاق أيضاً، كسب مزيد من القوى لصالح الثورة
الشعبية، حتى من أوساط أولئك الذين كانوا بالأمس القريب في خندق
العدو ويرتبطون به بعرى وثيقة، لأنهم في زمن الثورة باتوا قريبين جداً من
الثورة، ويسعون لكسب ودها، وعدم اغضابها . . ولكن هذا الولاء محدود
الوقت والزمن، فعندما تبدو في الأفق بارقة أمل للعودة إلى حقيقة مواقفهم،
فلن يترددوا في اتخاذ مواقف معادية للثورة، متصادمة مع مصالح الشعب،
وبالتالي متجارية مع مصالح وسياسة العدو.

٧- الهجوم، والهجوم دائماً . إن جماهير الشعب الفلسطيني ضربت أمثلة
غاية في العظمة والإبداع والقدرة العالية على الهجوم الدائم ضد مواقع
وقوات العدو، وبأسلحتهم البسيطة والمتخلفة . ولا تنتظر الجماهير
الفلسطينية العدو حتى يهاجمها، بل إنها هي صاحبة المبادرة، وهي التي
تقرر متى؟ وأين؟ وكيف؟ ستكون وتبدأ المعركة، في أي شارع، في أي
حي، من الذي يشارك فيها، وحجم القوة . . الخ .

٨- انطلقت الجماهير من الحالة الإضرابية السلمية إلى حالة المزج بين
الإضراب وبين المظاهر العصبانية الأخرى، وأعمال العنف الثوري، في
مواجهة العنف الرجعي الفاشي، حيث جاءت أحداث ويوميات وشهور
الثورة الشعبية الفلسطينية لتؤكد أيضاً أنه لا مجال للاستناد والإعتماد على
الإضراب السياسي في ظروف السخط والإحتقان والتفجير البركاني

الشعبي . وكل الإدعاءات التي تحاول أن تسم الثورة الشعبية بالطابع السلمي ، انها هي تريد أن تشيع وتعمم وتدخل هذا الطابع الإصلاحي في وعي الجماهير الفلسطينية ، بهدف تمرير غاياتها واهدافها غير البريئة . من الطبيعي أن يتم التفهم للحديث عن هذا الطابع [السلمي] أمام وسائل الإعلام الغربي واثناء الإتصالات السياسية ، ولكن لايمكن تفهم هذه المسألة حينما تدخل في نطاق التعبئة والتحريض لها في أوساط الجماهير الشعبية الفلسطينية ! .

٩ - على الانتفاضة أن تسلح نفسها بنفسها . وهذا مايجري في نطاق الثورة الشعبية الفلسطينية ، حيث تقوم بتسليح نفسها بنفسها ، من خلال المتاح والمتوفر لديها من حجارة وسكاكين ، وزجاجات ملوتوف ، ومسامير ، ونقافات ، ومقاليح ، وكرات حديدية ، وغيرها الكثير من الأسلحة ، اضافة إلى استخدام الأسلحة النارية في مواقع محدودة ، يرافق معها عمليات الحدود الفلسطينية - اللبنانية المسلحة ، وكذلك عمليات الحدود الفلسطينية - الأردنية بين فترة واخرى .

انتفاضة أم ثورة ؟

استناداً إلى ماتقدم ، هل مايجري ، في فلسطين انتفاضة أم ثورة ، وإذا لم يكن انتفاضة فلماذا ثورة؟؟!! وهل تحديد المفهوم العلمي السليم يدخل في نطاق «الإسقاط» الذاتي أم هو ناتج عن «التأثر بالتراث اللغوي الغربي»؟ حسبما ورد في كتاب د. عبد الوهاب المسيري؟ وهل كلمة ثورة هي غربية بحتة؟ فضلاً عن ذلك ، وفي ضوء التطور العلمي والتقدم الاجتماعي والتقارب الإنساني والتداخل فيما بين الثقافات والحضارات القومية المختلفة ، هل يجوز الإستناد في نطاق المحاجة لمثل هذه

المرتكزات؟ ام أن مستوى التطور البشري أفقد مثل هذه المرتكزات مقومات بقائها واستمرار اعتمادها! .

واستناداً إلى ذلك نقول، إن السمة أو المفهوم الذي يتطابق بالتمام والكمال مع مايجري من حدث توري عظيم، انها هو مفهوم الثورة لامفهوم الانتفاضة، على رغم أهمية محتوى وجوهر الانتفاضة، ولكن مما سبق ذكره عن خصائص الانتفاضة ثبت باللموس أن مايجري في الضفة والقطاع فاقه وتجاوزه في الخصائص ليصل إلى خصائص وسماث الثورة، بكل مايعني ذلك من معنى .

أولاً: على صعيد الفترة الزمنية، بات من المؤكد أن لا وجه شبه بين الانتفاضة (مطلق) انتفاضة، ومايجري في الأرض المحتلة، التي تجاوزت الآن العام ونصف العام .

ثانياً: لو أن الحدث الثوري العظيم اقتصر على الشهر الأول أو حتى الشهور الأربعة [وهو مالم تشهده انتفاضة في التاريخ من الناحية الزمنية] لأمكن الإكفاء باعطائه سمة الانتفاضة .

ثالثاً: ليس هناك شك بأن ثمة فارقاً بين الانتفاضة المسلحة ذات الطابع الطبقي وبين الانتفاضة المسلحة ذات الطابع الوطني، ولكن كما تبين من انتفاضة آب (اغسطس) الفيتنامية، أن الانتفاضات لها قواسم مشتركة تتعلق بالوقت، ولحظة الانفجار، وشروط عملها .

ولكن مايجري في الضفة والقطاع له طابع أكثر شمولية، ليس من حيث الفترة الزمنية فحسب، وانما ايضاً من حيث تنوع أشكال النضال، ومن حيث صيرورة عملها وأشكال مجابهتها للعدو الصهيوني . مثلاً، صحيح أن الانتفاضة لابد من أن تجهز وتحضر لجنة أركانها العسكرية / السياسية، ولكن الثورة الشعبية في الأرض المحتلة تقوم بالإعداد الكلي لأجهزة سلطة الشعب البديلة عن سلطة الاحتلال - اللجان الشعبية على مستوى المناطق

والألوية والمدن والمخيمات والقرى والأحياء والشوارع، مع مختلف التخصصات.

رابعاً: تحاول الثورة الشعبية في الأراضي الفلسطينية بناء الاقتصاد الوطني بالعودة إلى الأرض، وبإنشاء التعاونيات وتعزيز الصناعة الوطنية، ومقاطعة بضائع الإحتلال المتوفرة في الأرض المحتلة.

خامساً: تعمل قيادة أركان الثورة الشعبية - القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة - على التوفيق بين متطلبات النضال الطويلة وبين حاجات العمال للعمل داخل اسرائيل حتى اللحظة.

سادساً: تسعى الثورة لبلورة جيشها الشعبي من خلال لجان المقاومة الشعبية واللجان الضاربة. ويمكن القول انها وضعت أسس هذا الجيش ونواته قد تشكلت.

سابعاً: انها شملت الأراضي الفلسطينية المحتلة ١٩٦٧، وهي المناطق المحددة ضمن اطار الهدف المرحلي للثورة، ولم تقتصر على منطقة دون اخرى، بل شملت اصغر خربة في الأرض الفلسطينية، مروراً بكل القرى والمدن والمخيمات والمناطق، فضلاً عن مشاركة جماهير الشعب الفلسطيني في منطقة ال-٤٨، وفلسطيني الشتات للجماهير النائرة في الضفة والقطاع، بما في ذلك القدس الشرقية.

ثامناً: استخدمت اشكال النضال المختلفة، السياسي، الاقتصادي، العسكري، الاجتماعي، الثقافي، الرياضي، وطرحت الشعارات المطلبية والسياسية، وكما هو معروف إن الانتفاضة في التراث الماركسي - اللينيني لها شعار واحد كما عكسه لينين «إن شعار كل السلطة للسوفيات ليس سوى نداء إلى الانتفاضة»^(٣٠) أي الشعار السياسي فقط.

ومن البديهي القول، إن الثورة الشعبية في الأراضي المحتلة، ورغم طرحها للشعارات المطلبية إلا انها في نطاق وتحت راية الشعار السياسي

المركزي - شعار الحرية والإستقلال - الذي بات الناظم لكل حركة وصيرورة الثورة / الانتفاضة.

تاسعاً: إن الأرض الفلسطينية المحتلة عام ٦٧ لم تشهد منذ عشرين عاماً حدثاً ثورياً يمثل ضخامة وشمولية ودقة تنظيم وعمق تجذر هذا الحدث.

عاشراً: كما لم تشهد الثورة الفلسطينية المعاصرة منذ العام ٦٧ في الخارج، لا في الأردن ولا في لبنان سعة تنظيمية ولا كفاحية نضالية، ولا زخماً سياسياً يمثل ماتشده ساحة الأرض المحتلة. فرغم تجربة الميليشيا في الأردن، وفي لبنان اللجان الشعبية والكفاح المسلح وغيرها من الأجهزة والمؤسسات، إلا أن التجربة لم ترتقي إلى ما ارتقت اليه الثورة في الأرض المحتلة، التي جاءت لتعطي الثورة الأم، الثورة المعاصرة روحاً جديدة، دافعاً سياسياً وتنظيماً وعسكرياً وإعلامياً، فتح امامها آفاقاً رحبة من أجل الإقتراب من النصر ووضع نهاية للاحتلال الصهيوني البغيض لجزء من الأرض الفلسطينية المحتلة. إن ما يجري في الأرض المحتلة تجاوز حدود التمرد والإحتجاج والإضراب السياسي والانتفاضة، بحيث امسى ثورة شعبية عميقة الجذور في وعي وحياة وسلوك الجماهير الفلسطينية.

يؤكد ما أحدثته الثورة الشعبية الجديدة من تحولات اجتماعية اقتصادية وسياسية وتربوية وعسكرية وإعلامية وفنية - ثقافية، انها ثورة لا انتفاضة، بكل مايعني ذلك من معنى.

ومؤسف جداً أن بعض القوى الفلسطينية في الداخل، تذهب بعيداً في تواضعها وتنكر حتى سمة الانتفاضة عن الحدث العظيم وتعتبره «غليان سياسي»! فهل هذا انصاف للوقائع المادية التي تجري على الأرض الفلسطينية؟ أم أنه يدخل في اطار «التواضع المفرط» وتحفيز الجماهير لعمل أرقى واعظم؟؟ وهل ينحصر الحدث الجبار - الثورة الشعبية الكانونية - في

انه «غليان سياسي» وحسب .

إن المعطيات التي وردت سابقاً تجيب بشكل واضح على هذا «التواضع» غير العلمي، والذي تجاهل ابجديات علم الانتفاضة والثورة. ولأن «الغليان السياسي» يكون عنواناً من عناوين الحالة الثورية، وشكلاً من أشكال السخط الشعبي الوطني ضد الظلم والإضطهاد القومي والطبقي المركز والواقع على رؤوس الجماهير الفلسطينية، فهل الذي جرى في الأرض المحتلة حتى في حال انه لم «يستمر أكثر من أسبوعين أو شهر» في ضوء حالات المواجهة التي حدثت بين الجماهير وسلطات الاحتلال العسكرية، والتي انشقت لها سحب الساء، هل يمكن اعتبارها في نطاق «الغليان السياسي»^{١٤٢}. المؤثرات والمعطيات كلها تتعكس مع مثل هذا الإستنتاج، الذي يحاول مروجوه الهبوط بنضالات شعب نزل إلى الشارع دفعة واحدة مسلحاً بأدواته البسيطة ليدافع عن ذاته، عن كرامته، عن إنسانيته، عن حريته، عن وطنه وهويته، ولا يجوز، وليس مسموحاً للقوى السياسية المختلفة الخلط بين تحفيز الجماهير وهزها لمزيد من العطاء الكفاحي وبين التحديد العلمي الدقيق للمعطيات الثورية في الواقع المحدد. لأن هناك بوناً شاسعاً بين الأمرين، فالتحفيز لا يأتي بإطلاق وتحديد مفاهيم لا تتناسب مع الواقع، بل من خلال عملية التحريض والتعبئة اليومية والمتواصلة للجماهير الشعب وحثها على متابعة طريق الحرية والإستقلال. ان في هذا المنطق لغطاً غير علمي، لأن الجماهير وطلبتها عندما تصل إلى حد الإستهانة والإستخفاف بالموت يكون سواء لديها إن أطلق على بطولاتها وتضحياتها اسم ثورة أو انتفاضة أو «غلياناً سياسياً» لأن مايمهما هو الشعار السيامي الذي انطلقت ثقاتل تحت رايته من أجل انجازه، خاصة وأن طليعتها الوطنية والثورية تقف في مقدمة الصفوف، وبالتالي من الإنصاف والواجب على القوى الطليعية أن تعطي دفعا

للجماهير، تحفيزاً لعطائنها وبطولاتها وليس تقزيباً وتحجيباً لهذا العطاء البطولي العظيم تحت غطاء من الاعتبارات غير العلمية والواهيّة! .
ولا يغفّر لهذه القوة أو تلك وصف الثورة الديسمبرية / الانتفاضة بانها «محنة نوعية» فهذا الوصف كان لابد أن يعكس نفسه في تحديد ملامحها جيداً والباسها المفهوم الذي يتناسب معها ويعكس حقيقة الأمور، من دون مبالغة أو إفراط وبالمقابل من دون تقزيم أو تحجيم غير مبرر، لأنه في كلا الحالتين خروج عن نطاق الملامسة والتحليل العلمي للظاهرة الاجتماعية المحددة - الثورة الكانونية .

وارتباطاً بما سبق، هل الثورة ذات طابع سلمي أم مسلحة؟ الحقيقة المطلقة التي باتت جلية الواضح، ومنذ اللحظات الأولى، أكدت أن الثورة الكانونية تمزج بشكل خلاق ومبدع بين أشكال النضال المختلفة، فلا يمكن وصفها بالثورة السلمية كما يشتهي ويتمنى البعض من أولئك الإصلاحيين! ولا يمكن إطلاق الصفة المسلحة البحتة على الثورة، فهي ليست اشتباكاً مسلحاً، ولا معركة محدودة مثلاً، كمعركة الكرامة، أو معركة آذار (مارس) ١٩٧٨ ولا غيرها من معارك الثورة كما حدث في حرب ١٩٨٢ . الأمر مختلف كلياً، هي ثورة شعبية تشترك فيها كل الطبقات والفئات والشرائح الاجتماعية الوطنية من الشعب العربي الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة ٦٧ [البرجوازية الوطنية، البرجوازية الصغيرة المدنية والريفية، المثقفين الثوريين والوطنيين، العمال والفلاحين، فضلاً عن التحاق بعض البرجوازيين الكبار بركب الثورة لكسب ودها في ظروف المد .] وهذه الثورة تجمع بين الإضراب السياسي، الذي أكدت تجارب الحياة الثورية انه افتقد كل دور في زمن الغليان والسخط والإحتقان الشعبي وبين أشكال العصيان المسلح، حيث تشكلت مجموعات لجان المقاومة الشعبية [القوة الضاربة] وتقوم بتنفيذ عمليات عسكرية ضد جنود

ومستوطني الإحتلال، ضمن امكانياتها وحدود تسليحها وحسب تقديرات أركان الثورة الشعبية، فضلاً عن تسليح عموم الشعب بالحجر والعصي والمقاليع والنقيقات والكرات الحديدية وزجاجات المولوتوف. . فماذا يريد البعض بعد ذلك من أسلحة، هل يريد مدافع ورشاشات؟؟ إن الشعب وقواه الوطنية والثورية يقا تل بما ملك ت يداه، بما هو متاح لديه، بما هو متوفر على الأرض، انه لا ينتظر حتى تأتي الأسلحة الأتوماتيكية، وبالتأكيد يتوفر جزء منها في الأرض المحتلة، وسيستخدم في اللحظات التي تراها القوى الوطنية والثورية مناسبة، كما استخدم سابقاً. المهم أن الشعب يدافع عن ثورته وعن حريته واستقلاله بما هو موجود بين يديه. وبالتالى فطابع الثورة ليس سلمياً ولا هو مسالماً، وانما هي ثورة تجمع بين اشكال النضال المختلفة في سياق سيرورتها واندفاعها نحو الهدف الوطني الأسمى، هدف الحرية والإستقلال.

نحن و«التشكيل الحضاري الغربي» !:

وفي سياق الدفاع عن المفهوم الصحيح للحدث الثوري العظيم في الأرض المحتلة، لابد من مناقشة ودحض بعض المفاهيم القاصرة غير الدقيقة، بهدف تعميم المفهوم الصائب والسليم. حيث لا يجوز أن تستمر عملية اطلاق المفاهيم على عواهنها، والتشبث لاحقا بها، وتدبيج الجمل والمفردات الكبيرة والصغيرة دفاعاً عنها.

وكما تمت الإشارة في بداية هذا الفصل، إلى الأهمية الكبيرة التي باتت تحتلها كلمة «الانتفاضة» في أذهان الجماهير الفلسطينية والعربية، وفي أوساط الرأي العام العالمي، خاصة بعد أن جرى تثبيتها في القاموس السياسي، وبناء على ذلك اعتبرت انجازاً مهماً من انجازات الثورة

الكانونية، خاصة بعد أن اعتمدت القيادة الوطنية الموحدة [أركان الثورة] هذا المفهوم في وصف الحالة الثورية الجارية في الأراضي المحتلة ١٩٦٧، لكن ذلك لا يمنع ولم يمنع من تصويب هذه المسألة بشكل علمي وبعيداً عن المناكفات والاجترار أو المبالغة أو الهبوط والتقزيم .

وفي هذا النطاق ذهب البعض من الباحثين للقول: «إذ حاول بعض الكتاب اسقاط كلمة «انتفاضة» ذاتها وإحلال كلمة «ثورة» محلها . . ونحن لو حللنا تفكير الكتاب الذين يعترضون على كلمة «الانتفاضة» لاكتشفنا أنهم متأثرون ولاشك بالتراث اللغوي الغربي»^(٢٢).

ويتابع أصحاب هذا الرأي القول: «وكلمة «انتفاضة» مناسبة تماماً لوصف هذه الإستمرارية، وهي مشتقة من فعل «نفض» مثل «نفض الثوب» يعني حركه ليزول عنه الغبار أو نحوه . . ولعل هذا وصف دقيق للإستعمار الإستيطاني الصهيوني الذي لم يضرب جذوراً في تربتنا الجغرافية والتاريخية، فهو مثل الغبار الذي علق بالثوب الفلسطيني ولم يمس الجوهر، ويقولون أيضاً «نفض المكان» أي نظر جميع مافيه حتى يعرفه، وهذا تكتيك معروف لدى شباب الانتفاضة، ويقولون أيضاً «نفض الطريق» أي طهره من اللصوص . ويقال: «النفضة» وهي الجماعة يبعثون في الأرض متجسسين لينظروا هل فيها عدو أو خوف، وهذا أيضاً تكتيك آخر للمتفضين . . .»^(٢٣)

وفي مكان آخر جاء: «ونحن هنا لانرفض كل المصطلحات والكلمات الغربية ولا نطالب بضرورة اتخاذ «بدائل» عربية لها، فهذا في تصوري تردّ كامل وتقبل غير مشروط للنموذج المعرفي الغربي، بل ويساهم في ترويجه، إذ أنه يعطيه وجهاً عربياً اسلامياً نجيباً واقعاً غريباً»^(٢٤)!! ويضيف: «وظاهرة «الثورة» يمكن دراستها داخل التشكيل الحضاري الغربي، وداخل التشكيلات الأخرى ونذكر مضامينها العديدة وقوانينها المتنوعة

(فالثورة ليست ظاهرة طبيعية بسيطة لها قانونها المادي العام) وتتفاعل معها وتأخذ منها دون التخلي عن خريطتنا المعرفية . . واصطلاح «ثورة» كما هو متداول يتسم إما بكثير من العمومية أو بكثير من الالتصاق بالتجربة الغربية في التمرد على الظلم، ولذا فهو لا يصلح لوصف التجارب المغايرة بسبب عموميته الزائدة وخصوصيته المتطرفة (!) أي أنه ليس اصطلاحاً علمياً بالمرّة (!!).

وخلاصة القول: «إن الثورة انقطاع (!) اما الانتفاضة فعودة لما سبق واسترجاع الهوية (!) التي سلبت حتى تصبح «إسرائيل» مرة أخرى «فلسطين» كما كانت دائماً عبر التاريخ، فقد آثروا [إبطال الثورة في الأرض المحتلة] أن يحملوا علم الانتفاضة بكل مدلولات الكلمة العميقة الدالة والتي لانظير لها في اللغات الأوروبية (!!)»^(٣٣).

بناء عليه، فإن محاجة، د. المسيري، تنطلق من جذر أيديولوجي، ولا تنحصر في مجال «المفاهيم» فقط، لاسيما وأن حديث الرجل تجاوز ذلك عندما ذهب إلى حد التشويه المتعمد لمفهوم الثورة. والخلفية الإيديولوجية، التي انطلق منها الدكتور المسيري، هي الخلفية البرجوازية المحافظة.

وفي سياق المحاجة، حاول الباحث المصري أن يستحضر كل قوته البلاغية، فضلاً عن ديباجة طويلة عريضة بهدف الانتقاص من مفهوم «الثورة» ويكمن جوهر حديثه الإيديولوجي - السياسي في قوله: «وخصوصيته [مفهوم الثورة] المتطرفة!» الأمر الذي دعاه للجزم! والإطلاق! في إنكار أي صفة علمية على مفهوم «الثورة» حينما قال: «أي إنه ليس اصطلاحاً علمياً بالمرّة؟!». هنا «مربط الفرس» وهذا هو بيت القصيد، وما أراد أن يعممه الدكتور المسيري؛ ادراكاً منه، ومن لف لفه، مخاطر تعميم مفهوم «الثورة» لأن له رنيناً خاصاً في آذان وأذهان الجماهير العربية المستلبة والمقموعة والمضطهدة، له لحن مميز عند قوى التغيير

الثوري، له نعمة خاصة يشد اليه فقراء وكادحي الشعوب العربية، الذين تاقوا إلى الحرية، إلى كسر قيود الأنظمة الأتوقراطية، والعسكرية المتعفنة على الأصعدة كلها.

ومع ذلك، فالثورة كما قال عنها ماركس وإنجلز ولينين، إنها علم قائم بذاته، علم له قوانينه الخاصة، «ولا ريب في أن الثورة تعلم بسرعة وعمق يسدوان غير معقولين في مراحل التطور السياسي السلمية. ومايمهم على الأخص، هو أنها لاتعلم القادة وحسب، بل الجماهير أيضاً»^(٤٤). إن الثورة ليست سوى «هدم بالعنف لبناء فوقى سياسي [أو استعمار جاثم على صدر شعب من الشعوب] قديم ولى عهده، وادى تناقضه مع علاقات الإنتاج الجديدة، في لحظة معينة إلى افلاسه»^(٤٥) وقال ماركس، إن الثورة «قاطرة التاريخ» ووصفها إنجلز بالقول: «... إن الثورة الاجتماعية ستكون في جميع الظروف وفي جميع الأحوال، عاقبة محتمة للعلاقات الاجتماعية القائمة عندنا. . . وبفس اليقين الذي نستطيع به أن نستخلص من البديهيات الرياضية المعروفة نظرية جديدة، بنفس هذا اليقين نستطيع أن نستخلص من العلاقات الاقتصادية القائمة ومن مبادئ الاقتصاد السياسي استنتاجاً عن الثورة الاجتماعية المقبلة. . . إن الثورة الاجتماعية هي حرب سافرة يشنها الفقراء على الأغنياء»^(٤٦) حرب المستعبدين والمستعمرين ضد مستعمرهم ناهبي ثرواتهم وخيرات بلدانهم، ضد مستنزفي طاقة الشعب كل الشعب بطبقاته وفئاته الوطنية.

الثورة علم، من حيث التكتيك والإستراتيجية التي تحددها وتبناها، من حيث الشعارات التي ترفعها، وتحديد القوى المشاركة بها، أي القوى هي التي ستشارك بالثورة الوطنية؟ وأي القوى التي ستشارك بالثورة الاشتراكية أو الديمقراطية البرجوازية؟!.

الثورة علم بغنى معالمها واشتقاقاتها ومعاركها السياسية والاقتصادية

والعسكرية. الثورة علم بتحولاتها الاجتماعية العظيمة، والثورة علم في النطاق الوطني التحرري، في التحولات السياسية الاجتماعية، وبالتالي الاقتصادية والثقافية والحقوقية الأخلاقية، الثورة علم بما تحدثه من تحولات سيكولوجية لدى القوى المحركة للثورة، وفي نفس الوقت، لدى قوى الشر والطغيان الطبقي أو القومي، الثورة علم يتسلح به الفقراء والكادحون والمضطهدون والمظلومون طبقياً أو قومياً، وبامكانياتهم المحدودة والبسيطة يتمكنون من هدم البناء الفوقي السياسي المتعفن، البائد، الرجعي، أو دحر والتخلص من براثن استعمار قومي جائر، ظالم، مستعبد ومدمر ومزمر بالأسلحة حتى أسنانه.

وتتجلى عظمة الثورة، كعلم، حين توفر الأداة الثورية - الحزب الطليعي - المتسلح بالنظرية الثورية، نظرية الاشتراكية - العلمية، وفي المجال الوطني التحرري، إضافة إلى أهمية وضرورة وجود الحزب الثوري - الحزب الشيوعي، من الضروري وجود ممثلي القوى الوطنية الأخرى، هذه القوى، التي تشكل اطارها الجبهوي العريض لمجاهة الاستعمار وقوى الشر كلها.

وفضلاً عن ذلك، وكما شاء د. المسيري، حينما أدخل المحاجة نطاق «النحو والقواعد» و«مصادر الأسماء» وارتباطاً به، يمكن القول، إن كلمة الثورة من الفعل «ثار*» وهي كلمة موجودة في اللغة العربية، وليست محصورة في اطار التراث اللغوي الغربي، ولا هي مقتصرة التداول على الغرب، بل إنها كلمة شائعة بين شعوب الأرض قاطبة، ولا يجوز لباحث قدير من وزن الدكتور المسيري أن يقع في هكذا مطب!

جانب آخر من الصورة، إن كلمة «انتفاضة» منتشرة في التراث الغربي، وفي كل اتجاهاته الإيديولوجية والسياسية بكثرة، وهي متداولة وتستخدم بشكل كبير. واما أن يذهب د. المسيري لإنكار وجودها، فهذا الأمر يعود

إلى مستوى ودائرة اطلاع الرجل ، ولكن من المفيد عدم نسب الأمر إلى سعة أو قلة الإطلاع ، لأن الخلط والتشويه هنا متعمد ولا يحمل صفة البراءة .
أيضاً ، ومن خلال ماورد في مقدمة هذه النقطة ، فإن الانتفاضة بها تحمله من معنى سياسي وثوري ، فإنها بذلك لا تنحصر كما أراد لها د .
المسيري في نطاق «نفص المكان» ولا «نفص الطريق» ولا هي «النفضة» -
العسر أوجال الإستطلاع - إنها نقطة الذروة في الثورة ، لأنها تعني لحظة
«القفزة» الإنتقال الثوري والتحول الاجتماعي الجذري من نظام سياسي
بائد إلى نظام سياسي جديد ، من شعب واقع تحت براثن الإستعمار إلى
شعب مستقل سياسياً واقتصادياً . الأمر الذي يؤكد أن د . المسيري ، ذهب
بعيداً في منحى دفاعه عن مفهوم «الانتفاضة» فهو بقدر ماحاول أن يدافع
عن «المفهوم» بقدر ماحاول أن يضعه في دائرة محددة ، تنتقص من أهمية
مغزاه الثوري ، تفرغه من مضمونه الطبقي الصحيح والسليم ، فبات
المفهوم من ناحية الشكل ، وليس من حيث المضمون ، أي وصل للقارئ
مشوهاً ! .

إن الانتفاضة المسلحة وسيلة من وسائل قوى التغيير الثوري الجذري
لتحطيم وتدمير بنية النظام السياسي القديم الذي شاخ ولم يعد يعكس
طموحات الجماهير على الصعد المختلفة ، السياسية ، والحقوقية ،
والاقتصادية والاجتماعية والثقافية . . هذه هي المعاني الحقيقية لمفهوم
الانتفاضة ، لا كما وردت لدى د . المسيري بتفسيراته المقتصرة .

أضف إلى ذلك ، إن الثورة ليست انقطاعاً ميكانيكياً تعسفياً بل إنها
استمرار وتواصل للتطور الاجتماعي - السياسي الاقتصادي بعلاقات انتاج
وقوى انتاج جديدة ، إنها رفض للقديم البالي ، المتعفن ، الذي لم يعد
يتجاوب وحاجات التطور الاجتماعي ، ولكنها في نفس الوقت ، تعني
التمسك بكل ماهو ايجابي ومفيد للمجتمع وتحافظ عليه قوى المجتمع

الجديدة، إذن الثورة انقطاع عن القديم، عن كل ما يعيق ويحول دون تطور وتقدم المجتمع.

وبناء عليه فالثورة ليست مرتبطة بالتشكيل الحضاري الغربي، بل هي مرتبطة كمفهوم وكوسيلة نضالية، بكل الشعوب قاطبة على وجه الأرض، وهي ليست «ثوباً جاهزاً» يلبسه من يشاء أو يرفضه من يشاء! إن للثورة أشكالاً مختلفة، وتدخل في إطار كل شكل من أشكالها قوى طبقية واجتماعية، تتميز بهذا القدر أو ذاك عن الشكل الآخر؛ فتورة العبيد ضد الأسياد، هي غيرها عن ثورة الأقنان ضد النبلاء، والثورة البرجوازية ضد الإقطاع، هي غيرها عن الثورة البروليتارية [الاشتراكية] وثورة التحرر الوطني، هي غيرها عن الثورات السابقة.

وارتباطاً بهذا، فإن كل ثورة من الثورات في العالم لها خصائصها المختلفة عن الثورات الأخرى وكل ثورة تشترك بالخطوط العريضة والمبادئ العامة مع الثورات الأخرى، ولكنها تتميز بشروط المكان والزمان الذي تتحقق فيه، إضافة إلى تراث هذا الشعب أو ذاك.

أما ادعاء الحرص على التراث العربي - الإسلامي، وتمييزه عن التراث «الغربي»، إنما هو محاولة غير موفقة في الدفاع عن التراث العربي - الإسلامي، لأن أحداً لا ينكر أن هناك تمايزاً بين تراث هذا الشعب أو ذاك، وخصائصه التاريخية التي تميزه عن الشعوب الأخرى.

ولكن ثقافات الشعوب، رغم سماتها المختلفة عن بعضها، إلا أنها اغترفت واغتنت من بعضها البعض على مر العصور والأجيال. فالثقافة العربية - الإسلامية نهلت من الثقافة اليونانية الإغريقية القديمة والهندية والصينية وغيرها، كما إنه بالمقابل تشربت تلك الثقافات من التراث والحضارة العربية - الإسلامية.

وبديهي القول، إن ثقافات الشعوب في الظروف المعاصرة متداخلة فيما

بينها أكثر من العصور السابقة، حيث بات من السهل جداً الإطلاع على الثقافات الأخرى دون عناء السفر وصعوباته في القدم، من خلال وسائل الإتصال الحديثة [التلفزيون، الراديو، السينما، التلفون، الأقمار الصناعية وغيرها من الوسائل التي ادخلتها الثورة العلمية التكنيكية] وبالضرورة أن يعكس هذا نفسه على تمازج وتداخل عناصر هذه الثقافات فيما بينها، إلا أن ذلك لا يلغي الخصال والخصائص القومية لهذا الشعب أو ذاك.

ومن يريد أن يحافظ على التراث العربي - الإسلامي، ويدافع عنه، عليه أن يراه في حركته وتطوره وارتباطه بغنى عناصر الحياة واغترافه منها، لا أن يحجز تطوره ويقيه ضمن نطاق النظرة السلفية عديمة الفائدة والمعيقة لهضة الشعوب العربية وبلوغها ركب التقدم البشري.

الثورة من وجهة نظر الفريق الآخر :

حدث بحجم واتساع وشمولية الثورة الديسمبرية، من الطبيعي أن يشد إليه انتباه واهتمام كل القوى الدائرة في فلك الصراع العربي - الإسرائيلي أولاً وقبل القوى العالمية الأخرى، من حيث قراءة الحدث - الثورة بأبعاده المختلفة، فضلاً عن، تحديد طابع وخصائص هذا الجرف الثوري الهائل في الضفة والقطاع.

ومن البديهي القول، إن القيادة والمتقنين ووسائل الإعلام الإسرائيلية المختلفة، اضافة لعموم افراد الكيان الصهيوني، توقفوا جميعاً أمام حدث الأحداث، أمام الثورة الشعبية العارمة في المناطق المحتلة ٦٧، هذا الحدث الذي لم يشهد الكيان الصهيوني له مثيلاً منذ أن أعلن عن اقامته قبل أربعة عقود خلت، والذي خلخل جذورهم وابقظهم رغماً عن أنوفهم

من الحلم الصهيوني الذي ناموا على «أنغامه» طيلة العقود الماضية، أيقظهم على الواقع المرعب، على الحقيقة المرة، التي حاولوا أن «يتناسوها» وأن «يقتلوها» و«يسحقوها» في مشروع من مشاريع التوطین أو غيره من مؤامرات التصفية الجسدية للقضية وشعب القضية.

ولكن جاء الوت ليقفوا مسمرين امام الحقيقة الوطنية الفلسطينية، بأجل صورها، ليقفوا امام البديل والنقيض كما لم يقفوا من قبل.

وفي لجة الحدث العظيم، خرجت أصوات صهيونية عديدة لتدلي برأيها وتقديرها في طابعه وسماته وخصاله «فقد قال عنها الكاتب السياسي الصهيوني المعروف يزهار سميلنسكي في صحيفة «دافار» الإسرائيلية: «إنها نهضة وهبة شعب وليست أعمال شغب» كما سماها روبل روزنتال، في صحيفة «عل همشار» .. بأنها «حرب المناطق المحتلة» . ومن جانبي الخط الأخضر» أما موشيه كتساب فقال عنها في صحيفة «حداشوت» الإسرائيلية: «هي الصرخة المدوية» كذلك دعاها أورري أفنيري، في مجلة «هاعولام هازيه» بأنها «الحرب السابعة» أو «الحرب النظامية المتوسطة» أما زئيف شيف، في أكثر من موضع، فقد سماها: «ثورة عارمة» وأخيراً وصفها إسحق رايبن بأنها: حرب أهلية»^(٢٧).

وأما الوصف الرسمي الحكومي الإسرائيلي للثورة الشعبية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ويشاركها في ذلك القوى اليمينية عموماً: بأنها «أعمال شغب!» . ولكن الصحافة الإسرائيلية، كان لها موقف مختلف، حمل طابع الموضوعية، ومنذ البداية تمكنت الصحافة من وضع المفهوم المناسب، والصحيح. ففي ١٣/١٢/١٩٨٧، أي بعد خمسة أيام فقط من بدء انفجار بركان الحقد الشعبي الفلسطيني كان العنوان الرئيسي لكل من «يديعوت أحرونوت» و«عل همشار» و«دافار» و«معاريف» و«هآرتس» هو «غزة على أعتاب ثورة شعبية»^(٢٨).

وهناك آراء أخرى ولكنها لا تخرج عن دائرة التحديدات الواردة اعلاه، وبالتالي لم نتعرض لكل صاحب رأي في الكيان الصهيوني .

وبناء عليه، فإن الآراء التي أكدت على التحديد العلمي لما يجري في الأرض الفلسطينية المحتلة ٦٧، والتي وصفتها بأنها «ثورة» تكون تطابقت مع الإستنتاج الذي تحدد في سياق العرض، وجاءت لتعززه في مواجهة الآراء الأخرى.

أما وجهة النظر الرسمية، التي عكستها تصريحات رئيس الوزراء، اسحق شامير، وبيانات الحكومة الإسرائيلية الرسمية، بالإضافة إلى رأي وزير حرب الكيان الصهيوني، اسحق رابين الخاص، فهذان الرأيان، بحاجة إلى تفنيد ودحض .

أولاً: بصدد وجهة نظر الحكومة، القائلة بأن ما يجري في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة ليس سوى «أعمال شغب!» فهي إنما تعكس جوهر موقف الحكومة العنصرية الاستيطانية، التي تشرف على المشروع الكولونيالي الإحلالي، والإحلالي الصهيوني، الذي قام واستمر على قيد الحياة في ظل عملية الطمس والتبديد والتدمير للكيانية السياسية والجغرافية الوطنية الفلسطينية وبالضرورة أن يواصل بقاءه وتطوره في ضوء عملية التغيب القسرية للشخصية الوطنية الفلسطينية.

ولكن في ظروف نمو وتبلور هذه الشخصية فالأمر يختلف جذرياً، مما يدفع القيادة الإسرائيلية إلى إلصاق «أبشع» و«أقذع» الأوصاف في أي عملية نهوض وطنية فلسطينية، لادراكها المخاطر الحقيقية التي يحملها أي نهوض فلسطيني على مشروعية واستمرارية الكيان الصهيوني ككل . فكيف سيكون حالها وموقفها من ثورة شعبية فلسطينية، حملت مع اندلاعها رياحاً تغييرية جذرية على الصعد كلها، الفلسطينية، الإسرائيلية، العربية والدولية؟! .

الأمر البديهي، أن تصف الحكومة الإسرائيلية ثورة كانون المجيدة بكل «الموبقات» لأنها لو لم تفعل ذلك!، فمعنى هذا أن هناك خللاً، في طبيعة ودور القيادة الإسرائيلية؟! وبحكم انسجامها مع ايديولوجيتها العنصرية، مع طابعها الفاشي المعادي لأي عملية تحرر وطني، وقبل كل شيء دفاعها عن ذاتها، عن مشروعها الكولونيالي، وصفت ثورة الشعب الفلسطيني بـ «أعمال الشغب»؟!.

وسيقى النضال البطولي للشعب العربي الفلسطيني في نظر الحكومة الإسرائيلية، وكل المؤسسات الصهيونية، وأولئك الرعاع من المستوطنين عملاً من أعمال «الشيطان» و«ارهاباً» و«تخريباً»؟! لإدراك القيادة الإسرائيلية والصهيونية عموماً، أنها تقف في القطب المتصادم المتناحر مع القطب الفلسطيني، ولا يمكن لهذين القطبين مهما جرى من مساومات، ومهما حدث من تطورات سياسية واقتصادية سلبية في المنطقة، وبغض النظر عن كل الجدران المنهارة في الواقع العربي الرسمي، أو التي يمكن أن تنهار في الواقع السياسي الفلسطيني، لا يمكن لهما أن يلتقيا إلا في ساحات الحرب، لأنها نقيضان متصارعان في الميادين كلها، والمسألة ليست رغبة ذاتية، ولا عكساً لصورة تشاؤمية مفتعلة من بنات الأفكار، وليست دعوة للحرب، من أجل الحرب!، ولا رفضاً لمبدأ المساومة وتمرحل الأهداف الفلسطينية المختلفة القريبة والبعيدة؛ ولكن المسألة أبعد من كل ذلك، أبعد من الرغبات الذاتية، إنها مسألة لها علاقة بمنطق الأمور العلمي، بنضال الشعوب المستلبة الحقوق في وطنها، فالظلم يجب أن يزول، يجب أن ينتفي، ولا يحدث ذلك دون زوال المشروع الكولونيالي الصهيوني.

وما يساعد في الإقتراب أكثر من هذه الحقيقة النسبية، هو رأي القوى الديمقراطية اليهودية في الكيان الصهيوني، الذي لا يتوافق مع رأي الحكومة، بل على العكس من ذلك، فإنه يتجاوب مع النضال الوطني

لشعب فلسطين، ويتضامن معه. وينعكس هذا الموقف الإيجابي في جملة التظاهرات والبيانات وحملات التضامن والعرائض وانتشار الحركات السياسية الراضية لسياسة الحكومة ومنطقها.

ومن الضروري أن يتعمق هذا التوجه يوماً بعد يوم، داخل إسرائيل من خلال ازدياد وتجذر النضال الوطني الفلسطيني، ومن خلال دعم وحماية الثورة الشعبية وتصعيد أوارها لتحرق الأرض تحت أقدام المحتلين.

ثانياً: بصدد رأي اسحق رابين، القائل بأن مايجري ليس سوى «حرب أهلية»؛ فهو رأي خاطيء ومغلوط ويتعمد تشويه حقيقة الثورة الشعبية الفلسطينية، لماذا؟ لأنه لا يوجد أي وجه شبه بين الحرب الأهلية وبين الثورة الوطنية التحررية.

الحرب الأهلية كمفهوم، إنما هي حرب داخلية في النطاق القومي لأي شعب من الشعوب، بين الطبقات الحاكمة والمحكومة، بين القوى الظالمة والمظلومة، كما جرى ويجري في لبنان. فهناك تقوم حرب أهلية منذ ١٣ نيسان (ابريل) ١٩٧٥. ولا يلغي هذه الحقيقة دخول بعض الأطراف الإقليمية والدولية على خط الحرب الدائرة بين القوى الوطنية اللبنانية والقوى الإنعزالية. كذلك، الحرب الأهلية في اسبانيا في الثلاثينات، وفي امريكا في أواسط القرن التاسع عشر، وغيرها من الحروب الأهلية في الظروف المعاصرة.

ولكن الذي يجري في الأراضي الفلسطينية المحتلة ١٩٦٧، لا تربطه أي رابطة بهذا المفهوم من قريب أو بعيد. لأن الشعب الفلسطيني له ملامحه القومية الخاصة به والإسرائيليون ليسوا سوى أعداء قوميين لهذا الشعب، محتلين لأرضه، ناهين لثرواته وخيراتاه، مدمرين لهويته وكيانه، إذن لا أساس علمي لهذه الصفة؛ وبالتأكيد أراد رابين أن يضلل الرأي العام العالمي باستخدامه لهذا المفهوم، حيث أراد أن يقول، إن الأمور في النطاق

«القومي الإسرائيلي»!!، وإنها مسألة داخلية لاداعي لايلائها كل هذا الاهتمام؟!

وهذا ما عكسه شامير، رئيس الحكومة الإسرائيلية في احد تصريحاته، عندما قال بما معناه «إنه لا يوجد شيء بيننا وبين الفلسطينيين، وإن الدول العربية هي عدوتنا!» هنا أراد شامير أن يحجب ويخفي نور الشمس بغربال ويلوي عنق الحقيقة. فضلاً عن أن ذاك حمل نوعاً من الاستخفاف بعقول شعوب العالم، التي أدركت الحقيقة بعد حين، بالإضافة إلى أنها باتت تشاهد يومياً عبر وسائل إعلامها المختلفة، المقروءة، والمرئية والمسموعة، الجماهير الفلسطينية، وهي تقاقل بقبضاتها وحجارتها وكل أسلحتها البدائية مجرمي الحرب الجدد، الحكومة الإسرائيلية وأدوات قمعها الإرهابية المتعددة، الجيش، أجهزة الأمن، ورعاع المستوطنين.

ومثل هذه الإدعاءات الكاذبة ليس جديداً على الإرهابي شامير ولا غيره من ارهابيي الحركة الصهيونية، ولكن الجديد أنها لم تعد تنطلي على أحد، لم يعد الناس، المؤسسات الدولية، حتى الحكومات الأوروبية يصدقون الأقوال الصهيونية، لأن نضالات وتضحيات الجماهير الفلسطينية فقات كل الأكاذيب الصهيونية، وردتها على مروجيها بؤساً وانعزلاً، حيث أكدت تلك الجماهير البطلة أن الصراع مستحکم، وإن لا مجال لمنطق «التعايش!» بين الذئب والحمل!، بين القاتل والضحية! بين الصهيوني الغاصب للأرض وبين الفلسطيني الذي يناضل من أجل تحريرها، وبالتالي تحرير نفسه من ريقة الإحتلال البشع.

وأما بصدد وجهات النظر الأخرى، التي استخدمت مفاهيم مختلفة في الشكل، ولكنها تحمل ذات المضمون العلمي، مثلاً «حرب المناطق» و «الحرب السابعة» و«نهضة وهبة شعب» فجميعها مفاهيم تؤكد على (١) رفض المفهوم الرسمي الإسرائيلي؛ (٢) وانصاف ولو شكلي لما يجري داخل

الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، (٣) فمفهوم الحرب المستخدم هنا لا يحمل الطابع الكلاسيكي للمفهوم، وإنما الطابع الشعبي، فقد كانت السمة البارزة في الثورة أن أسلوب حرب الشوارع احتل مكان الصدارة. وخلاصة القول إن هذه المفاهيم، لا تحتمل في النهاية تناقضاً مع مجرى الأحداث، وإنما تنصب في قناة مفهوم «الثورة الشعبية».

بالمحصلة، ومما ورد أعلاه، فإن العملية الثورية الجارية في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، إنها هي ثورة شعبية عارمة، بكل مايعني ذلك من معنى. إنها ثورة الشعب التواق للحرية والإستقلال، وهي ليست بهذا المعنى ثورة بديلة للثورة الفلسطينية المعاصرة، الثورة الأم، بل هي تجديد لشبابها، تجذير لوسائلها النضالية، تحديث لبنياتها التنظيمي؛ تعميق لمحتواها ومضمونها الوطني التقدمي؛ وتعميم لمناخها وتضاريسها الثورية؛ وإعلاء لرايتها، التي كادت أن تتركها كلاب وادوات الأنظمة العربية؛ إنها الإنتقال الخلاق لمكان الإبداع الوطني والثوري الحقيقي، إلى الأرض المحتلة - الضفة والقطاع، حيث تقف شاحخة قوى الثورة وجهاً لوجه أمام المحتل الغازي الصهيوني البشع.

إنها المرة الأولى، التي تقف فيها قوى الثورة الوطنية الفلسطينية على هذه الشاكلة في مواجهة الصهاينة، الذين طمحووا وتمنوا وعملوا كل جهدهم من أجل أن يحموا «بيتهم الزجاجي» من عدوى الثورة ولكن دون جدوى، لأن منطق التاريخ وإرادة الشعب العربي الفلسطيني وقواه الطليعية فعلاً فعلها في نقل ثقل الثورة إلى حيث يجب أن يكون. . إلى الأرض الفلسطينية المحتلة. . ولايعني هذا بحال من الأحوال انتقاصاً من الظاهرة العلنية - ركيعة الثورة الثانية - وإنما تصويباً وانصافاً للحقيقة الثورية، التي كان يجب أن تكون على هذه الشاكلة منذ زمن بعيد.

وتكثيفاً لكل ماورد، فإن استخدام مفهوم «ثورة في الثورة» يكون علمياً

ومنطقياً ومشروعاً، لأنه في الحالة المحددة، التي نعالجها، لا يعني انتقاصاً من قيمة الثورة الأم، ولا هو استبدال لها، بل العكس صحيح، ان ثورة كانون ١٩٨٧. انما هي الإمتداد الطبيعي والمنطقي للثورة الأم، لكل معاركها ونضالاتها، هي الترويج لخبراتها السياسية والعسكرية والتنظيمية والإعلامية والثقافية والجماهيرية. وبالتالي، فهي الوليد الشرعي لها، وتجسيد لإرادتها المتجددة، ارادة الشعب العربي الفلسطيني المصمم على انتزاع حقوقه الوطنية المشروعة وفي مقدمتها حق العودة وتقرير المصير واقامة الدولة الوطنية المستقلة على التراب الوطني الفلسطيني وعاصمتها القدس العربية.

مصادر ومراجع - الفصل الأول -

- ١ - معجم الشيوعية العلمية. دار التقدم . موسكو. ١٩٨٥. ص ٦٩ .
- ٢ - نيوبيرغ - ترجمة المقدم الهيثم الأيوبي . الانتفاضة المسلحة . دار الطليعة ، بيروت . الطبعة الأولى . آذار (مارس) ١٩٧١ ، ص ٩١
- ٣ - لينين . المختارات [العربية] المجلد ٢ - الجزء ١ . دار التقدم . موسكو ١٩٧٦ . ص ٥٨٩ .
- ٤ - لينين . المختارات . المجلد ٢ ، الجزء ١ . المصدر السابق . ص ٥٨٩ .
- ٥ - المصدر السابق . ص ٧٠٥ .
- ٦ - المصدر السابق . ص ٥٠٨ .
- ٧ - ماركس ، انجلز ، لينين ، فيودوف ، كونوللي ، لستر ، تيتو ، غرنير ، جوانديس ، ماوتسي تونغ ، لين بياو ، حياي . الماركسية وحرب العصابات - ترجمة ماهر كيالي وإبراهيم العابد ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، الطبعة الثانية . نيسان (ابريل) ١٩٧٨ . ص ٢٣ .
- ٨ - المصدر السابق . ص ٢٤ .
- ٩ - كوروليوف . في منعطف التاريخ . دار التقدم . موسكو ١٩٨٧ . ص ٣٦٠ - ٣٦١ .
- ١٠ - المصدر السابق . ص ١٣٩ - ١٤٠ .
- ١١ - نيوبيرغ - الانتفاضة المسلحة . مصدر سابق . ص ٣٤ .
- ١٢ - المصدر السابق . ص ٣٢ - ٣٣ .
- ١٣ - المصدر السابق . ص ٤٧ .
- ١٤ - المصدر السابق . ص ٤٨ .
- ١٥ - لينين ، حول عمل الحزب بين الجماهير . دار التقدم . موسكو ١٩٨٣ . ص ٣٥ .
- ١٦ - ماركس ، انجلز ، لينين . . . حياي ، الماركسية وحرب العصابات .

- مصدر سابق. ص ١٦٤ - ١٦٥ .
- ١٧ - المصدر السابق . ص ١٦٩ .
- ١٨ - نيويرغ - الانتفاضة المسلحة . مصدر سابق. ص ٣٠٦ .
- ١٩ - سون، تروينغ، خمسة دروس، من نصر عظيم في القيادة الاستراتيجية العسكرية . تعريب ابراهيم قريط . دار دمشق . ص ١٨ .
- ٢٠ - لينين . المختارات [العربية] المجلد ٢ ، الجزء ١ ، مصدر سابق . ص ٥٩٥ .
- ٢١ - د. المسيري، عبد الوهاب . الانتفاضة الفلسطينية والأزمة الصهيونية . م. ت. ف. الإعلام الموحد . الطبعة الأولى. كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٨ . ص ١١ .
- ٢٢ - المصدر السابق ص ١٢ .
- ٢٣ - المصدر السابق . ص ١٣ .
- ٢٤ - لينين . خطتنا الاشتراكية الديمقراطية في الثورة الديمقراطية . دار التقدم . موسكو. ص ٣ .
- ٢٥ - المصدر السابق . ص ١٢٥ .
- ٢٦ - ماركس . انجلز: بصلد الثورة الاشتراكية . دار التقدم . موسكو ١٩٨٣ . ص ٣٨ .
- ٢٧ - شؤون عربية - العدد ٥٦ . كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٨ . ص ١٠٠ .
- ٢٨ - كتاب «فلسطين الثورة» رقم ٢ - م. ت. ف. الإعلام الموحد . الطبعة الأولى، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٨ . ص ٣٣٨ .

الفصل الثاني

الفصل الثاني

الثورة بين العفوية والوعي:

مدخل :

الثورة ، مطلق ثورة ، طبقية أو قومية أو فكرية [نظرية] هي نتاج حاجة ضرورية تملئها متطلبات العملية الثورية ، ولا تكون وليدة الصدفة ، وإنما قد يكون المفجر [الدافع] لها صديقاً ، غير مخطط له . وليست [الثورة] حادثاً عابراً مقطوع الجذور عن جملة التطورات والتحويلات الفكرية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية . . الخ في بلد ما . ولا يمكن لها أن تكون خارج دائرة الصراع بين القوى الاجتماعية المختلفة في مكان وزمان محددين ، لاسيما وانها ستكون تتويجاً لحالة هذا أو ذاك من اشكال التناقض التنافسي ، قومياً كان أم طبقياً .

والثورة دائماً وأبداً كانت سلاح ووسيلة القوى المظلومة والمنهوبة في الدفاع عن ذاتها ، عن نفسها ، في مواجهة القوى الظالمة والقابضة على مقاليد السلطة الفكرية أو السياسية [طبقية - أم قومية - الاستعمار] .

إذن الثورة تنبثق من رحم الأحداث ، من شظف وقساوة وآلام الحياة ، من مرارة وبشاعة وهمجية الممارسات الدونية للطبقة الحاكمة أو للاستعمار المستبد والجشع ، من البحث عن الذات الطبقية أو القومية المنتهكة

والمستتلة من قبل الآخرين، من السعي للخروج عن دائرة التبعية نحو الإستقلال، من التوافق والتجاوب مع متطلبات وقوانين المادية التاريخية ضمن شروط الواقع المعطي وطبيعة الصراع القائم والقوى الاجتماعية المنخرطة فيه .

والثورة مخاض عسير، تصنعها وتولدها ارادات انسانية تعمدت وتفولذت في زمن الجوع والبؤس والحرمان، وفي مدارس السجون وأقبية التعذيب، وفي مدرسة الثورة وحزبها الطليعي وجبهتها الوطنية العريضة . وفي ظروف النضال الوطني التحرري، وفي مدرستها الفكرية والسياسية والتنظيمية، والعسكرية والثقافية .

وبقدر ماتكون قيادة الثورة جذرية، صلبة، عنيفة، عميقة الولاء للقضية التي تقود، لاتعرف طريقاً للرحمة مع العدو الطبقي والقومي، بقدر مايكون مولودها [نصرها] محتاً، مؤكداً، شرط توفر عامل موضوعي مساعد .

متى ... وكيف بدأت ثورة كانون ١٩٨٧ :

ومانحن بصده، أي الثورة الشعبية في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ٦٧، لاتخرج عن نطاق الخط العام لأي ثورة من الثورات الوطنية التحررية .

فهي لم تأت نتاج حادث فردي هنا أو هناك، ولا هي مقتصرة على عامل محدد دون العوامل الأخرى، وانما هي ثمرة تداخل وتفاعل، العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والفكرية والنضالية كافة، وأسهم هذا التأثير والتأثير المتبادل في انضاج العملية الثورية، من خلال خلق حالة ثورية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، الضفة الفلسطينية وقطاع غزة

- فعلى الصعيد الدولي، شهدت القضية الفلسطينية تراجعاً ملحوظاً

عبر عن نفسه في الكلمة التي ألقاها وزير خارجية الإتحاد السوفياتي في الأمم المتحدة في شهر تشرين الأول (أكتوبر) عام ١٩٨٧ واستغرقت مدتها نصف الساعة ، غابت عنها القضية الفلسطينية ، كقضية دولية رئيسية لابد من حلها ، وذلك يعود للمناخ العربي الرسمي المتوافق مع التوجهات الإمبريالية تجاه المسألة الفلسطينية .

- كذلك القمة السوفياتية - الأمريكية بين الزعيمين غورباتشوف وريغان في نهاية الأسبوع الأول من كانون الأول (ديسمبر) عام ١٩٨٧ ، التي لم تحتل فيها القضية الفلسطينية مكاناً يتناسب وأهميتها في محادثات الزعيمين ، فجاءت في الترتيب الرابع بعد مشكلة - حرب النجوم - أفغانستان - جنوب شرق آسيا - ثم القضية الفلسطينية ، في آخر بند على جدول أعمال القمة .

وهذا لايعني أن الإتحاد السوفييتي مشترك مع الإمبريالية في تهميش القضية الفلسطينية ، بل ان الذي ساهم في ذلك الترتيب ، هو ماجرى في قمة عمان غير العادية التي عقدت في ٨/١١/١٩٨٧ من تهميش واضح وعن سابق عمد وترصد واصرار من قبل أنظمة الرجعية العربية خاصة والنظام العربي عموماً ، حيث وضعت القضية الفلسطينية كبند ثانوي ، غير ذي شأن بالنسبة للقمة ، واعطيت الأولوية لقضايا أقل أهمية بكثير من قضية فلسطين ، فضلاً عن القرارات التي اتخذتها القمة ، والتي تجاوزت مع الرغبة الأمريكية التي عكسها جورج شولتز اثناء زيارته في أواسط تشرين الأول (أكتوبر) ٨٧ للمنطقة .

- وفي ذات السياق ، كانت تجري داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة في الضفة والقطاع عملية «التطبيع قبل التوقيع» والتنفيذ الفعلي لمشروع «التقاسم الوظيفي» الأردني - الإسرائيلي «وما تعين لجان بلدية سوى عنوان من عناوين التقاسم الوظيفي لمراكز النفوذ في الوطن المحتل ، ومن المتوقع

أن يليه اقتسام في الدوائر الحكومية، وثمة تعيينات وترقيات في جهاز الشرطة تخدم هذا المنحى»^(١).

ومن بين الأمثلة الدالة على حالة التراخي والميوعة والإرقاء في احضان قوى الثورة المضادة، ان «لجنة بلدية نابلس التي قام بتعيينها الإحتلال الصهيوني، ترفض الوفاء بما تعهدت به بأن تستقيل بعد مضي عام على تعيينها، بل إنها تبحث في التوقيت المناسب لفصل العناصر الوطنية من بين موظفي البلدية بعد أن رفعت اسعار الماء والكهرباء. فهذه اللجنة تستقوي باللجان الأخرى في بلديات الضفة والقطاع المحروسة من قبل جند الإحتلال وعملائه المسلحين، وهي تلقى الدعم من الأردن في نطاق تأسيس «بنية قيادية جديدة» حسب تعبيرات الملك، تكون احتياطاً للتسويات التصفية»^(٢). وغيرها امثلة كثيرة في هذا المجال.

إلا أن الأبرز في هذا الميدان، هو ذهاب شريحة البرجوازية الكبيرة ومثقفها حد الإعلان الوقح عن نواياهم التصفية، تحت حجج وذرائع مختلفة وواهية، ولكنها واضحة في ولائها لاسرائيل والملك على حد سواء، ومعادية للثورة وقواها بشكل فاضح، ومن الأمثلة السافرة تصريح رشاد الشوا لجريدة النهار الموالية لنظام الملك، الصادرة بالقدس بتاريخ ١٩٨٧/٥/٣: «مستعد للمشاركة في مفاوضات السلام إذا طلب مني الملك حسين ذلك». أما أنور الخطيب فقد قال للتلفزيون الإسرائيلي (١٩٨٧/٥/٨): «لقد ضيقنا ذرعاً بالتصرفات التي لا تحقق رغباتنا، وعلى المنظمة أن تحترم مشاعر ورغبات ومواقف سكان الأراضي المحتلة، والضفة والقطاع، يجب أن تعود للمملكة الأردنية الهاشمية التي هي صاحبها دولياً وقانونياً» «كما ادعى...»^١.

فضلاً عن ذلك ماطالب به سري نسيبة في الندوة الدولية في تموز (يوليو) ١٩٨٧، «بوضع استراتيجية فلسطينية جديدة تركز إلى أسس واقعية في

أطار البحث عن خيارات فلسطينية في حال استمرار الوضع كما هو عليه الآن^(٣). إنه يطالب بالجنسية «الاسرائيلية» و«الدخول للكنيست» تحت حجة الإزدیاد الديمغرافي!.

وشهدت الجسور حركة ذهاب وإياب كثيفة للبرجوازية الفلسطينية الكبيرة ولأزلام الأردن لتقديم فروض الولاء والطاعة للملك، وتكثفت أيضاً زيارات الوفود الاجنبية للأراضي المحتلة وأجرت اتصالات مع شخصيات معروفة وغير معروفة، متسلقة، فضلاً عن تزايد عدد اللقاءات الاسرائيلية مع شخصيات من الارض المحتلة «ومنهما لقاء شخصيات برجوازية فلسطينية مع ابا ايان وأورانمير من أقطاب حزب العمل. وصدر عن اللقاء بيان مشترك وذلك في الشهور الاولى من عام ١٩٨٧، وسبق ذلك لقاءات مع شمعون بيرس، شارك فيها لازم الأردن فقط، بل كذلك بعض المحسوبين على اليمين الفلسطيني... ونشير هنا لاقتراح السنيورة بشأن المشاركة في انتخابات بلدية القدس. وأخيراً نشير إلى لقاء زلم الأردن مع شامير في تشرين الاول ١٩٨٧، وبعد ذلك بأسبوع اجتمع رايبين مع مئة شخص فيما كانت الضفة والقطاع يشهدان غلياناً شعبياً عارماً^(٤).

وفي هذا السياق، يأتي الحديث عن الاستعدادات التي اتخذها ازلام النظام الاردني في الأراضي المحتلة لخلق الركيزة السياسية للنظام الاردني «الحزب الكونفدرالي» كما أصدرت جريدة «النهار» اليومية في القدس لتشكيل بوق أهل النظام، بهدف بلورة اتجاه سياسي مؤيد لهم. فضلاً عن نشاط الجمعيات التعاونية، والتي تضم في عضويتها حوالي ٢٥ ألف مزارع... إلى آخر الممارسات الجادة لتطبيق كامب ديفيد من دون توقيع؟!.

ومن المؤسف حقاً أن البرجوازية الفلسطينية الوطنية، وخصوصاً جناحها الأكثر استعداداً للتخلي عن البرنامج المرحلي، ذهب الى حد الدخول في

مسابقة مع ازلام الملك بلقاء القيادات الصهيونية، ففي «تشرين الاول حاول اليمين الفلسطيني في الداخل المشاركة في ركب التسوية عبر محادثات الحسيني - الزحبيكة - نسيبة مع الليكودي موشيه عميراف. وكان رد الليكود هو اعتقال الحسيني ولجم عميراف»^(٩).

- وفي مقابل هذه الحركة السياسية التصفوية، كانت تجري في لبنان ضد المخيمات الفلسطينية في بيروت والجنوب عمليات ذبح وتصفية جسدية للظاهرة العلنية، للركيزة الثانية للثورة.

هذه الحرب الدموية خدعت بالنهاية مخطط كامب ديفيد التصفوي، الذي لم يستهدف القضية الفلسطينية فقط، بل وكل ظاهرة وطنية أو قومية عربية متصادمة مع السياسة الامبريالية والصهيونية والرجعية.

- وفي نطاق المقدمات الموضوعية والذاتية، تمت الاشارة الى جملة الاجراءات التعسفية، الارهابية الصهيونية، التي طالت قرابة نصف مليون مواطن فلسطيني، أي ثلث السكان، من كل ثلاثة أشخاص فلسطينيين، دخل فلسطيني السجن الاسرائيلي، فضلاً عن الابعاد، وهدم المنازل، والاقامة الجبرية، وغيرها من الممارسات الفاشية التي طالت الغالبية العظمى من جماهير الشعب الفلسطيني، فضلاً عن استنزاف طاقات الناس الاقتصادية، وتدمير أي اسس لتطوير المؤسسات الصناعية الوطنية في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، كما انتشرت البطالة في أوساط المثقفين.. الخ.

رغم هذه الحالة البادية للعيان وكأنها الحالة «السائدة»، بحيث بات العملاء يفصحون عن ولائهم مجاهرة، ويشجبون تزمّت فصائل المنظمة تجاه «الواقعية» التي يطرحونها؟! رغم ذلك، كانت الارض الفلسطينية تتقد ناراً، كونها وصلت الى مرحلة التشعب من الاضطهاد والإرهاب الى آخر السلسلة من قاموس الفاشية الجديدة، ولم يعد ممكناً للجماهير الفقيرة

والكسادحة وحتى أولئك الوطنيين الميسورين، الذين تضرروا من الاحتلال، مباشرة وبشكل غير مباشر، الصبر والتحمل أكثر مما تحملوا من المصائب والويلات، وهذا ما عبروا عنه من خلال الاستفتاء الذي أجرته صحيفة الفجر في أيلول (سبتمبر) ١٩٨٦، وكانت نتيجته كالتالي، ٩٣,٥٪ يؤيدون م. ت. ف فيما يؤيد الملك ٣,٤٪، و٧٨٪ يؤيدون النضال العنيف، ونفس النسبة يرون أن حل القضية يكمن في إقامة دولة فلسطينية على كامل أرض فلسطين.

وكان انعكاس ذلك جلياً في عمليات المواجهة شبه المستمرة مع الاحتلال في الاعوام الاخيرة ١٩٨٥، ١٩٨٦ و١٩٨٧ وفي الفترة من ١٩٨٢ - ١٩٨٧ ظل متوسط اعمال العنف في حدود (٣٠٠٠) سنوياً بينما كان ما بين ١٩٧٧ - ١٩٨٢ حوالى ٥٠٠ فقط^(٣).

ولم يعد الأمر مقتصرأً في العمليات الفدائية على الاعضاء المنضوين في اطار الفصائل الفلسطينية، وانما اتخذ الطابع الشعبي من خلال جذب قوى اجتماعية جديدة. ويقول البروفيسور بنفسه عن ذلك مايلي: «كانت نسبة اعمال «الارهاب» الى الاعمال العفوية هي ١ - ١١ بين ١٩٧٧ - ١٩٨٤ ثم ١ - ١٦ عام ١٩٨٥ ثم ١ - ١٨ عام ١٩٨٦ وهذا دليل على تغير حاد في توجه المقاومة الفلسطينية. حيث أخذت احداث العنف حالة من التصدي في وضوح النهار وان الافراد والمجموعات الذين يفعلون هذا غير أبهين بنتائج مايقدمون عليه، ان نوعية الاعمال والادوات المستخدمة دليل على أن ما يحصل هو غالباً من فعل الناس داخل المناطق المحتلة»^(٣).

وتجلى هذا النبوض والزخم الثوري في الهبات والانتفاضات الوطنية التي شهدتها عاما ١٩٨٦ - ١٩٨٧ فجاءت انتفاضة كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٦ تنويعاً لمسار نضالي وكفاحي على مدار الاعوام الثلاثة الاخيرة من المواجهات والصدامات المختلفة بين جماهير الشعب الفلسطيني وسلطات

لاحتلال . وقد اتسمت هذه الانتفاضة بالعمق والشمول ، واستغرقت قرابة الشهر . «وقد كرم شعبنا الشهداء بالشهداء ، وتفاعل سيناريو النضال ليشمل عموم فلسطين من البحر الى النهر، وكانت شرارته الاولى مقتل المستوطن الاسرائيلي في القدس القديمة على أيدي خلية فدائية تابعة للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين* تلاها اعتداءات المستوطنين على أهالي عقبة الخالدية، فاعتقال محاضر في جامعة بيرزيت فمظاهرة طلابية حاشدة واستشهاد طالبين . . لتمتد الى كل مدينة ونخيم في الاراضي المحتلة وتتصاعد لتبلغ بحق مستوى هبة شعبية جاعحة»^(١) كما استشهد خلالها فتى من نخيم بلاطة، وافتتح [على أثرها] معسكر «أنصار رقم ٢» في غزة لاستيعاب مئات المعتقلين، ولاحظ المراقبون ان «مدى الاستجابة لدعوات الاضراب، والتظاهر في الضفة والقطاع يدعو الى الدهشة بصورة خاصة»^(٢) .

من أهم ملاححها وسماها ودروسها الاتي :

أولاً : «شمولها ، فالاضراب الجماهيري العام والاضرابات الجزئية شاركت بها كل قطاعات شعبنا، بينما عمت النضالات والمصادمات مختلف المناطق . وقد اطلقت جماهير شعبنا داخل الكيان الصهيوني سلسلة فاعليات ملموسة ، أكدت بها لايدع مجالاً للشك انها شريك نضالي كامل ، بما يؤكد على وحدة الشعب ووحدة ارادته .

ثانياً : كونها واعية ومعقلنة ، فالقوى المنظمة كانت عمودها الفقري وفتيها المتقدم ، فيما كانت شعاراتها السياسية واضحة في عدائها للاحتلال والاردن والتقاسم الوظيفي ، كما وأنها أعلنت تمسكها بمنظمة التحرير وحق تقرير المصير والدولة المستقلة ، ومن جانب آخر دانت بغضب اعتداءات

حركة «أمل» الطائفية ومخططها لتصفية البندقية ومخيمات شعبنا في لبنان .
ثالثاً: تعددت أشكال النضال وتراوحت بين (الاضراب والطعن
بالأدوات الحادة الى المظاهرات والاعتصامات، فتوزيع البيانات، انتهاء
بحرق ممتلكات اسرائيلية وإلقاء قنابل مولوتوف) .

رابعاً: تركزت الحركة الجهادية في المدينة والمخيمات بينما لوحظ هبوط
وتبثرها في الأرياف .

خامساً: تجسدت الوحدة الميدانية من خلال الفعل المشترك ولجان
التنسيق، وكان بالامكان الارتقاء من خلال اقامة اللجان الشعبية في كل
مكان .

سادساً: محاصرة وتهميش رجال الاردن وعملاء الاحتلال وتبيان ضلّالة
وزنهم»^(١) .

وفي شباط (فبراير) ١٩٨٧ تجدد الوضع المتفجر، واتخذ طابعاً انتفاضياً
بدأ «في أواخر الاسبوع الاول من شباط [وتواصل] حتى أواخر الشهر .
وقد جرح خلالها [الانتفاضة] ٦ جنود اسرائيليين في حوادث متفرقة، اثنان
منهم في حادث دهس قام به سائق اجرة فلسطيني من نخيم عسكر قرب
نابلس . وقد استشهد السائق في الحادث، ولم يكن الشهيد الوحيد خلال
الانتفاضة (. . .) . وبالمناسبة كتب المحلل العسكري يوسف فالتر معلقاً:
«فصل جديد من العنف، تظاهرات عاصفة، رجم بالحجارة، ومصادمات
مع تلاميذ المدارس وطلاب الجامعات . . سنة بعد اخرى، ووثبات
تقريباً، تنهض الضفة في فترة ما بين ٢٩ تشرين الثاني و٣١ آذار (يوم
الارض) . وهذا المسار يتكرر . ان الأمر يتعلق هنا بمسار طويل، بنضال
مستمر له ثمن معين كذلك»^(٢) .

وعلى الرغم من أن المحلل العسكري فالتر حاول حصر العمل
الانتفاضوي في شهور محددة من السنة، الا أنه لم يستطع انكار النهوض

الوطني الذي يتعاضم بين الجماهير الفلسطينية، الذي لا بد لاسرائيل أن تدفع مقابله ثمناً سياسياً لم يشأ فالتز تحديده، ولكنه متعلق بحرية واستقلال الجماهير الفلسطينية في اطار دولة وطنية مستقلة.

وتجسيدا لحالة النهوض جاءت الانتفاضات في شهر أيلول (سبتمبر) وتشرين الاول (اكتوبر) عام ٨٧ لتؤكد لفالتز وغيره من الاسرائيليين ان حالة السخط والغليان لا تقتسب بزمن معين، ولا يمكن أن يكون هناك عمل ثوري [بكسبة زر] اذا لم تتوفر شروط ذاتية وموضوعية له.

وعن أسباب انتفاضة تشرين الاول (اكتوبر) ٨٧ يقول تقرير خاص للجهة الشعبية لتحرير فلسطين الآتي: هناك ثلاثة أسباب مباشرة يمكن تحديدها: (١) بتاريخ ٨٧/١٠/٧ حصل اشتباك مسلح على مثلث الشجاعة في قطاع غزة بين مجموعة فدائية فلسطينية مسلحة ودورية اسرائيلية، اسفر عن استشهاد الفدائيين الفلسطينيين الاربعة ومقتل ضابط المخابرات الاسرائيلي «فكتور رجوان» من مدينة بئر السبع، وتبين لاحقا ان الشهداء الاربعة ينتمون إلى تنظيم «الجهاد الاسلامي».

على أثر ذلك قامت قوات الاحتلال الصهيوني باتخاذ سلسلة من التدابير الاجرائية ضد ذوي الشهداء، وضد جماهير القطاع عموماً.

(٢) بتاريخ ٨٧/١٠/١١ حاول اتباع حركة «جبل المعبود» الصهيونية المتطرفة الصلاة في المسجد الأقصى بعد أن تلقوا اذنًا من الشرطة الاسرائيلية [بالسلاح] وعلى أثر تناقل النبأ هرع آلاف المواطنين إلى ساحة الحرم استعداداً لمنع هؤلاء الأوغاد [الصهيانية] من الصلاة في الأقصى وتدنيسه، وحاولت قوات الجيش الاسرائيلي منع الآلاف من التواجد في الأقصى بذريعة انه تجمع غير مشروع. . على ضوء ذلك انفجر الوضع بين الجماهير الفلسطينية والقوات الاسرائيلية، كان نتيجة ذلك ان «أصيب أكثر من خمسين شخصاً نقلوا إلى المستشفيات القريبة، وعلى أثرها شهدت مدينة

القدس حالة غليان عامة واغلقت المحال التجارية أبوابها فيما جابت الدوريات الصهيونية الراجلة والمحمولة شوارع المدينة. (٣) زيارة شولتس إلى فلسطين المحتلة، وما حملته تلك الزيارة من معان استفرافية وعدائية للشعب الفلسطيني، خاصة وأن الولايات المتحدة أقدمت قبل شهر تقريباً على اغلاق المكتب الاعلامي التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية في امريكا. في ١٣/١٠/٨٧ وجهت م. ت. ف نداء إلى الدول العربية والاسلامية وإلى الامم المتحدة ومنظمات الدفاع عن حقوق الانسان من أجل أن تضطلع بمسؤولياتها ازاء تدهور الموقف في الاراضي المحتلة.

كما أصدرت الجبهة الشعبية والديمقراطية والنضال الشعبي، كل على حدة، بيانات تثنى الانتفاضة الجماهيرية وتدعو إلى المزيد من التصعيد والمواجهة وتدين الاجراءات التعسفية.

في ١٦/١٠ اصدرت م. ت. ف. بياناً تدعو فيه الجماهير الفلسطينية إلى الاضراب العام يومين، احتجاجاً على زيارة شولتس ومقاطعة الزيارة، وعلى ضوء ذلك اعتذرت ثمان من الشخصيات «المعتدلة» عن الاجتماع المقرر عقده مع شولتس واكتفت بتسليم وثيقة باسم الوفد إلى القنصلية الامريكية.

وفي ١٥/١٠/٨٧ اصدر مجلس طلبة جامعة بيرزيت والقوى الوطنية بياناً يدعو لمقاطعة شولتس ويحذر الشخصيات المشبوهة من الاجتماع به ويدعو إلى استمرار الانتفاضة.

وفي نفس اليوم ١٥/١٠ نفذت ٤٧ بلدية ومجلس محلي في فلسطين المحتلة ٤٨ اضراباً احتجاجياً لمدة ساعتين احتجاجاً على القمع الاسرائيلي في الاراضي المحتلة عام ٦٧. كما بعثوا برفقيات احتجاج إلى وزير الدفاع ورئيس الوزراء الاسرائيلي، ينددون فيها باستخدام الاسلحة النارية لتفريق المتظاهرين.

وكانت ردود الفعل الصهيونية على الانتفاضة عنيفة، فاسحق شامير، رئيس الوزراء عقب عليها وعلى مقتل الصهيوني «بيغال شاهاف» في القدس قائلاً: «الوقت حان لكي يعيد الكنيس بحث مسألة تطبيق عقوبة الاعدام على مرتكبي الاعتداءات الوحشية، وإذا أراد برلمانيون ادخال تعديل على هذا التشريع في هذا الصدد فسوف أؤيدهم»^(١٢).

ومن ناحية أخرى وجه وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، «تحذيراً شديداً للهجرة» للشخصيات الفلسطينية في الضفة الفلسطينية، حيث التقى بمقر قيادته في الضفة «الغربية» مع ١٥ شخصية من بينهم رؤساء بلديات ومجالس قروية. . وقال: «ان كل من يؤيد عمليات المقاومة سيضطر إلى دفع ثمن باهظ»^(١٣).

واما قائد المنطقة الجنوبية، الجنرال مردخاي، الذي استدعى مخاطر غزة ونخيمات القطاع، فقد قال مهدداً ومتوعداً بإجراءات «لن ينساها السكان إذا ما استمرت المظاهرات...»^(١٤).

وكانت حصيلة عمليات الاعتقال اثناء الانتفاضة «أكثر من ٦٠٠ معتقل من الضفة والقطاع منهم ٢٢٨ معتقلاً من قطاع غزة لوحده خلال الأيام الاربعة الاولى فقط.

- تم تقديم ٧٦ معتقلاً إلى المحاكمة بتهمة الاشتراك في المظاهرات.
- اصابات مختلفة، أكثر من ٩٠ اصابة في الضفة والقطاع، واستشهاد فتاة «عناية الهندي» في رام الله.

- اغلاق الجامعة الاسلامية في غزة لمدة ثلاثة أيام.

- اغلاق ٥ مدارس ثانوية في قطاع غزة لمدة اسبوع.

- اغلاق جامعة بيرزيت أربعة أيام.

- اغلاق ٥٧ محلاً تجارياً في قطاع غزة»^(١٥).

ان هذه الانتفاضة وماسبقها من انتفاضات وهبات جماهيرية لتؤكد

مجدداً مدى ارتباط الجماهير الفلسطينية بقيادتها الوطنية وممثلها الشرعي والوحيد م. ت. ف، فضلاً عن توجيهها ضربة موجعة لرئيس الديبلوماسية الأمريكية، شولتز، حيث لم تتمكن القوى البرجوازية الكبيرة من لقائه وخضعت لمشيئة القرار الفلسطيني الوطني، كما أبرزت عمق التلاحم بين الجماهير في منطقة الـ ٤٨ واشقائهم في الضفة والقطاع، وأظهرت بوضوح ومن خلال الاجراءات الاسرائيلية، حجم مشاركة البرجوازية التجارية الوطنية الفلسطينية للنضال الوطني وانخراطها فيه، كما أكدت أن الجماهير لم تعد تأبه لتهديدات قادة العدو الصهيوني.

وتتجلى هذه الروح الوطنية الصلبة فيما أشار إليه تقرير القائد الشهيد خليل الوزير [أبو جهاد] عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، نائب القائد العام، المقدم للمجلس المركزي المنعقد في تونس بتاريخ ٥ - ٦/١٠/١٩٨٧: «كان ذلك النضال السياسي متفاعلاً ومتلاحماً مع النضال العسكري لشعبنا داخل الأرض المحتلة.. هذا النضال رغم كل صعوباته وعراقيله يتصاعد عاماً بعد عام، وشهراً بعد شهر، لان أرضنا المحتلة هي ساحة الصراع الاساسي مع عدونا، رغم جيش الاحتلال بقدراته وامكانياته، رغم أجهزته وآلة حربه، رغم السدود والحدود، ورغم الحمايات والكشافين، وحرس التفتيش اليومي، وبكل دقائق النهار والليل في شوارع المدن والمستعمرات، يصل المقاتل الفلسطيني إلى هدفه»^(١).

واستمرت الأرض الفلسطينية تغلي كالمرجل، ما إن تكاد تهدأ حتى تعود للغليان ثانية، كانت النار التي تشتعل داخل النفس الفلسطينية الوطنية أقوى من كل المسكنات والمهدئات، واعظم من كل التحديات والتهديدات الصهيونية الفاجرة والفاشية، واصلب شكيمة من رعاع المستوطنين، الذين ازدادت اعمالهم العدوانية ضد الجماهير الفلسطينية وممتلكاتها، ففي «منتصف تشرين الثاني (نوفمبر) قتل احد المستوطنين

اليهود الطالبة «انتصار العطار» بعد أن تعرضت سيارته [في غزة] لرشق الحجارة. وجاء الرد على الموت بالموت، فطعن مواطن مجهول الهوية [معلوم الانتساء لأرضه وشعبه] تاجراً إسرائيلياً في مدينة غزة يدعى شلومو سيكل»^(١٧) في ١٩٨٧/١٢/٦.

هذا الوضع، الذي لم يسبق للأرض الفلسطينية المحتلة عام ٦٧، ان شهدت له مثيلاً، حيث كانت في السابق الفواصل الزمنية بين الهبات والانتفاضات غير متقاربة، وأحياناً تستغرق أعواماً، فضلاً عن مستوى النضوج السياسي والتنظيمي الذي بلغته الجماهير الشعبية وقواها الوطنية والتقدمية الطليعية، وارتقاء وتطور الحركة الفكرية والثقافية وبلوغها مستوى متقدماً، ساهم بشكل مباشر في تصليب بناء الشخصية الوطنية الفلسطينية واعطائها زخماً معنوياً عالياً، فضلاً عن نهوض الحركة النقابية [رغم ما أصابها بنتيجة السياسة القوية الضيقة عند اليمين وبعض اليسار] وأثر ذلك على تطور الطبقة العاملة الفلسطينية، التي باتت تشكل قرابة الـ ١٤٪ من مجموع مواطني الضفة والقطاع. وانتقال جزء من البرجوازية الكبيرة بعد أفلاسها إلى صفوف البرجوازية الصغيرة والطبقة العاملة، وأثر ذلك على تحولها السياسي، وفي السياق الفلاحون الميسورون، وما أصابهم من أضرار فادحة نتيجة مصادرة الأراضي، وسرقة المياه، وكان آخرها البئر المنوي حفره في منطقة بيت ساحور، والذي يستهدف استنزاف الطاقة المائية لعموم المنطقة، وانتقال الجزء الأكبر من الفلاحين الصغار والفقراء إلى ميدان العمل المأجور داخل الكيان الصهيوني. إضافة إلى ما أصاب الحركة الوطنية الأسيرة من قمع وإرهاب على يد الجنرال ميمون، مدير السجون، الذي أدخل أساليب جديدة لضرب الحركة الأسيرة منها:

١ - «اللجوء لسياسة التفتيت والعزل على نطاق واسع». ٢ - استخدام سياسة التنقلات المفاجئة على نطاق واسع، وخاصة ضد النشطاء، ورموز

التنظيمات. ٣ - العمل لتعميم حالة الانفلاش والتسيب والاسترخاء. ٤ - الهجوم المستمر على الانجازات التنظيمية والمعيشية. ٥ - بشكل مشترك مع المخابرات، تسعى ادارات السجون الى:

أ - توسيع اقسام العار. . (احضار عاهرات اسرائيليات لاسقاط الشباب).

ب - توسيع عمليات الاسقاط. . بتحويل السجناء لزنازين الادارة^(١٨).

ولكن الحركة الأسيرة التي ترافق تطورها ونهوضها مع الحركة الوطنية، بالإضافة إلى أنها اسهمت في تطوير وردف الحركة الوطنية بكادرات صلبة وعنيدة، لم تستسلم لاساليب ميمون وخاضت نضالاً عنيداً أرغمه على التراجع، لقد استخدمت: «ادارات السجون الفاشية كل الاساليب الجسدية والنفسية التي استخدمها الجلادون على مر التاريخ من أجل تركيع مناضلي شعبنا ولكن بدون جدوى، فهاهي الظروف المعيشية قد تحسنت داخل السجون. .»^(١٩)، بالمعنى النسبي، وباءت بالفشل المحاولات المتجددة للانقضاض على مكتسبات الحركة الاسيرة.

إذا جرى التدقيق في كل المعطيات والوقائع المادية والروحية لحياة جماهير الشعب الفلسطيني القابعة تحت الاحتلال، تكون الخلاصة البديهية، ان الازمة بين هذه الجماهير التواقه للحرية وبين سلطات الاحتلال قد وصلت إلى الذروة، حيث لم يعد بالامكان «التعايش» في اطار جغرافي واحد أكثر مما كان «وفي نهاية عام ١٩٨٦ أصدرت الباحثة اليهودية «سارة روي» كتاباً بعنوان «قطاع غزة برميل بارود» تحدثت فيه عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي والسكاني، وخرجت باستخلاصات تقول ان قطاع غزة في هذا الوضع المتدهور جداً من كل الاتجاهات، والذي لم تسمح فيه سلطات الاحتلال، بأي شكل من الاشكال، لاي متنفس ديمقراطي، سواء من

حيث حرية العمل النقابي، أو حرية العمل الجماهيري، ولوبشكل نسبي، يقف على حافة الانفجار اذا لم توضع حلول فورية وسريعة للمناطق المحتلة بشكل عام ولقطاع غزة بشكل خاص، فقطاع غزة مؤهل في أي لحظة موضوعياً للاشتعال كبرميل بارود»^(١١) وكتبت صحيفة «جيزواليم بوست» بتاريخ ١٤ تشرين الاول (اكتوبر) «ان اسرائيل تجلس فوق بركان»^(١٢). ليس هذا فحسب بل ان العديد من الباحثين والسياسيين والعسكريين الاسرائيليين، قد تنبؤوا بالآتي الاعظم، الذي سيفضي على «الهيكل الثالث». كما أشار البروفيسور «يهوشفاط هركابي» «ان لم تتخلص اسرائيل من المناطق المحتلة». «وعندما سئل هركابي: لهذه الدرجة انت متشائم؟ قال: «أجل لهذه الدرجة، فليس هناك أي خيار آخر. واذا مااستمرت الامور كما هي عليه اليوم، واذا لم يحدث تغير بالنسبة ليهودا والسامرة وبالنسبة لعرب المناطق، فهذا يعني أننا ذاهبون للانتحار». واضاف: «ان المشكلة الرئيسية هي المشكلة الديمغرافية. نحن لانستطيع أن نتكهن بأحداث مستقبلية، وعلى الأقل ليس بصورة دقيقة». ويتابع «وفي حال رفضنا اعطاءهم حقوقاً سياسية فإن الوضع لن يكون حينها أيضاً أفضل، بل لربما أكثر خطورة. فلسطينا في الضفة ستغدو باطراد أقل احتمالاً. ان سكان المناطق لازالوا ينظرون إلى سلطة الاحتلال الاسرائيلي باعتبارها سلطة مؤقتة. وطيلة الوقت الذي سيرونها فيه، أي الاحتلال، على هذا النحو، فانهم سيتقبلونه أيضاً كما هو. واما اذا فهموا أن هذا وضع لا فكاك منه ولا تغير، فحينها ستندلع هنا اضطرابات جدية، حيث سيتصاعد «الارهاب» بوتيرة مذهلة وسيغدو الوضع غير محتمل البتة»... وعن الايام السوداء التي ستواجهها اسرائيل، يقول هركابي: «اذا كنت ترى تكهنات بعيداً، واذا كنت تفترض بان الدولة في طريقها إلى الزوال، فان المحنة حينها كبيرة بالتأكيد، وهذا لن يكون بسيطاً. ان هذا لن يكون

كالوضع الذي نزينه اليوم ، ستقع هنا حروب طاحنة ، سيكون ارباب
غيف ، وسيموت الكثيرون .. ان كل شيء مكتوب .. يجب القراءة
فقط؟ ..» .

وعن صمت ابناء جيله عن الكارثة المحدقة باسرائيل الذي يصفه بـ
«الخيانة» للأبناء يقول : «نحن سنترك للأبناء هنا مشكلات عويصة وقاسية
للغاية يصعب الافتراض بانهم سيتمكنون منها ، نحن نطالبهم بمواجهة
دولة يهودية الغالبية فيها هم عرب .. ربما كنا ، نحن جيل الاباء نستطيع
القيام بشيء .. اما ان نترك الكل لابنائنا ، فهذا ظلم واجحاف»^(٣١) .

وعن دور المثقفين الاسرائيليين يقول : «غير ان الشيء المفرع أكثر من
أي شيء آخر ، هو عفن المثقفين .. فهم الفئة التي تقع على عاتقها مسؤولية
وواجب تبصير الشعب بالكارثة والفاجعة ، التي ستقع هنا في حالة عدم
توصلنا إلى تسوية .. انهم هم الذين يستطيعون تغيير المواقف ، ويجاد مناخ
روحي مختلف .. لكنهم يصمتون .. جميعهم ، متعفون .. إنهم يخشون
من أن يدعونهم (اشفسيتم) - أي منظمة التحرير ، يخشون من طرح
آرائهم ، ولا يستطيعون الالتفاف حول قضية معينة ..» .

كما ويطالب اسرائيل بعدم الخطأ في معالجة أي قضية من القضايا ، لان
مشكلتها انها لا تمتلك «القدرة على تلقي اية ضربة .. لذا لا يجوز لنا أن
نخطيء ولو مرة واحدة ..» ، فان لم نحسن فهمه [الصراع العربي -
الإسرائيلي] واستيعابه ، وان لم نعرف كيف نعالجه فان كل شيء
سيهلك»^(٣٢) .

ويتوافق مع البروفيسور هركاي ، الجنرال احتياط اهارون ياريف ،
رئيس قسم الإستخبارات العسكرية سابقاً ، ورئيس معهد الدراسات
الاستراتيجية حالياً ، فيقول : «ان الأمر الأكثر أهمية هو أن نشرح للجماهير
ما يحدث .. ان نضع امامه الحقائق بكاملها ، والكف عن أن نكون أسرى

قيود فرضناها على أنفسنا، مثل حظر التحدث مع منظمة التحرير الفلسطينية، في نهاية الأمر سيتحدث كثيرون مع منظمة التحرير»^(٢١). وعن المشكلة الديمغرافية يقول ياريف: «بالتأكيد [إنها المشكلة الرئيسية].. نحن هنا ٣,٥ مليون يهودي، وفي هذه الأثناء هناك هجرة معاكسة أكثر من الهجرة إلى إسرائيل، ولا أعتقد أن الوضع سيتغير. في حدود الخط الأخضر، بما في ذلك القدس،.. يعيش تحت سلطة إسرائيل أكثر من (٢) مليون فلسطيني.. وهناك في الدول المحيطة بنا نحو (٢) مليون فلسطيني آخري، لهم حساب معنا، وهم موجودون بين ظهراني شعبهم العربي.. لم يعد ثمة مجال للتفاوضي وصرف الأنظار، ولا ريب في أن كارثة ستحدث إن سارت الأمور على حقيقتها.. لذا، لا بد من التوصل إلى تسوية.. وثمة من يدعي بأن مخاطر التسوية تفوق إيجابياتها.. أنا لأعتقد ذلك..»^(٢٢).

وكل من هركابي وياريف لا يخرجان بالمحصلة من الكارثة التي تحدثنا عنها إلا بـ«سلام» على الطريقة الإسرائيلية، بل إن هركابي ذهب بعيداً جداً حينما قال إن «الحل في جيب الحاخام كهانا الذي يطالب بطرد جميع العرب من البلاد.. (!!)» إن هذا حل منطقي ولكن ليس واقعياً.. أنا لأعتقد بأننا نستطيع القيام بذلك.. فهذه ليست مسألة أخلاقية وحسب.. إنها مسألة ردود الفعل التي ستترتب على ذلك في العالم»^(٢٣). (!!). الأمر إذن عند هركابي وأضرابه ليس البحث عن السلام، وبالتالي منح الشعب الفلسطيني بعض حقوقه الوطنية، التي تغتصبها إسرائيل، بل يتمنى لو ينجح «حل» كاهانا - الترانسفير - أي طرد الفلسطينيين العرب كافة من ديارهم، ولكنه «يخشى» ردة فعل الرأي العام العالمي! وهذا يدل على أن طروحات بعض الليبراليين الإسرائيليين «السلمية» ليست سوى طروحات مشوهة ومبتورة وغير ثابتة وتعكس بوضوح عدم الاستقرار السياسي لديهم،

تساج التصادم بين طموحاتهم، التي رسختها ايدولوجيتهم العنصرية الصهيونية - في مخيلتهم، وبين وقائع الحياة العنيدة، التي تؤكد عقم التفكير الصهيوني. ولكن ذلك لا يحول دون التفكير الثوري السديد الذي يحتم رؤية الواقع بمعطياته المختلفة، ويفسح المجال أمام القوى الثورية لاستثمار المتغيرات السياسية، بما يتيح لها تحقيق الإنجازات والإنجازات الجزئية، من خلال الثبات على المبادئ والمرونة القصوى في التكتيك وعقد الصفقات والمساومات التي تؤمن استمرار راية الثورة وتقرب القوى الوطنية والثورية من هدفها الرئيسي.

لأنه مهما يكن من أمر التردد الإسرائيلي، فلن يطول الوقت حتى يبلغ الإسرائيليون الحقيقة الجلية، ويدركون حجم التحولات السياسية بين الفلسطينيين، وهو ما تلمسه د. موشي شيمش، الباحث في جامعة بن غوريون في أوائل العام ١٩٨٦ عندما كتب في «هآرتس» تحت عنوان «انقلاب سياسي في المناطق» بتاريخ ٢٣/٢/١٩٨٦، «... ان ما يتم في المناطق المحتلة لا يمكن اعتباره «موجة عابرة» من موجات «الإخلال بالأمن» وانما هو ناجم عن التحولات السياسية والاجتماعية التي تجري في المناطق، والتي أصبحت ذات طابع خطير خلال العقد الأخير. وأورد شيمش بعض سمات الوضع في المناطق المحتلة، من ضمنها: تميز سكان المناطق المحتلة بدرجة عالية من الوعي السياسي، والوعي بالهوية الوطنية الفلسطينية، وازدفاء الطابع الفلسطيني على نظام الحياة الاجتماعية والقضائية. فالنظام الثقافي كله يعتبر سياسياً من أساسه؛ والسبب في ذلك يعود إلى يقظة الإحساس بالهوية الوطنية الفلسطينية بين الفلسطينيين، بشكل عام، وكرد على الاحتلال الإسرائيلي، بشكل خاص»^(١٣).

وكان «الجنرال الإسرائيلي بنيامين بن اليعازر» وهو حاكم عسكري اسرائيلي عام، سابقاً، في المناطق المحتلة، قد ادرك عام ١٩٨٣ ان الجيل

الجديد في المناطق المحتلة والذي ولد خلال الإحتلال ويمثل أكثر من خمسين بالمئة من السكان، ان هذا الجيل يرفض الإحتلال ويؤيد منظمة التحرير الفلسطينية . . »^(٢٨).

وفي هذا السياق، كان د. شيمش قد قال في مقالته مايلي: «لقد . . ظهرت زعامة شابة تنتمي إلى جيل الإحتلال. وهي متشعبة بأفكار القومية الفلسطينية المتطرفة، التي تنادي بها المنظمات [الفدائية] وتحظى هذه الزعامة، أكثر من أي زعامة سابقة، بتأييد واسع، ويتشجع من معظم السكان، الذين ولد عدد كبير منهم، وتربى، في عهد الإحتلال. وهؤلاء يشكلون حالياً، مايقرب من ٦٥ بالمئة من مجموع السكان . . ويرتبط هؤلاء سياسياً بمنظمة التحرير الفلسطينية، ارتباطاً مطلقاً لا خلاف عليه . . »^(٢٩).

فضلاً عن ذلك، توقع البروفيسور ميرون بنفسه ايضاً حدوث وهبوب «العاصفة» مع انه، كما قال، ليس خبيراً في شؤون الأرصاد الجوية. لم يكن الأمر في الأراضي المحتلة يحتاج إلى تلسكوب [محجر] كي يتحقق المرء من الآفاق المرعبة التي تنتظر الإسرائيليين، فالظروف المعيشية والأمنية والإنسانية لاتطاق، وهذا ما عبر عنه ولخصه، «ديفيد ميللور» وزير الدولة البريطاني لشؤون الشرق الأوسط، عند زيارته لمعسكر جباليا بغزة ١٩٨٨/١/٤، حينما قال: «إن الأوضاع في غزة مهينة وغير انسانية، وتتناق مع القيم الحضارية، ان الشقاء والبؤس يسودان المخيمات على نحو سيء للغاية، إنني أصبت بصدمة نتيجة ظروف الحياة غير الإنسانية التي يعيش فيها سكان معسكر «جباليا»، انه من المؤلم ان يسود الرخاء اسرائيل بينما يسود البؤس المخيمات»^(٣٠).

ان الوزير البريطاني لم يحتاج لأكثر من زيارة واحدة كي يستنتج مأساوية حياة المواطن الفلسطيني، الذي امتهن في تضاريس حياته كلها، في حين

أن قيادة الثورة الفلسطينية لم تتمكن من استشفاف افاق العملية الثورية الجارية في الأراضي المحتلة وذلك بسبب ماأخذته حرب المخيمات من قسط رئيسي من اهتمامها، فضلاً عن سيادة حالة الانقسام والتشرذم في صفوف الثورة، إلى جانب عدم متابعتها الدقيقة لمجريات الأمور في الأرض المحتلة رغم أن عملية التآمر بلغت مستوى خطيراً بات يهدد مستقبل القضية الفلسطينية ككل . . !

ومع أن الأمور كما قال هركابي: «مكتوبة . . يجب القراءة فقط؟!» وهي «باينة كالشمس» فالإسرائيليون باتوا غير قادرين على تحمل الوضع القائم؟!، غير قادرين على استيعاب قدرة تحمل الشعب الفلسطيني كل أشكال واللوان ارهابهم، ومع ذلك ينهضون مرة تلو الأخرى، ولايركعون، ويتشبثون بأرضهم وهويتهم!!، وأخذ منطق وشعار «الترانسفير» يحتل مكاناً مركزياً في السياسة الإسرائيلية، كونه من وجهة نظرهم «الحل المنطقي» كما قال هركابي؟! وانتشرت عصابات غلاة الصهيانية وازدادت اعمالهم بطشاً وارهاباً ضد الجماهير الفلسطينية، الأمر الذي أدى، إلى وقوف الشعب الفلسطيني في الضفة والقطاع صفاً واحداً في مواجهة الإحتلال الصهيوني، باستثناء القلة القليلة من البرجوازية الكبيرة والمرتبطة باصحاب مشروع «التقاسم الوظيفي» الأردني- الإسرائيلي، فأصبح لسان حال الجماهير الوطنية موحداً ازاء الإحتلال وادواته التنفيذية والتشريعية المختلفة، وغدا النضال من أجل التخلص من تلايب الإحتلال الإسرائيلي بمثابة «وجبة الأكل» الرئيسية يومياً، «والآية الأولى» التي يقرؤونها صباحاً، والأخيرة التي يقرؤونها كل مساء، قيل النوم، ولم يعودوا قادرين على العيش بالطريقة ذاتها، التي اضطروا مرغمين للقبول بها على مدار العشرين عاماً الماضية .

إن قراءة سطحية لحجم العمل الانتفاضوي والهبات الجماهيرية، التي

باتت تأخذ شكل التواصل والإستمرارية نتيجة انجذاب الجماهير المتزايد نحو الفعل الوطني والإرتباط به بعري وثيقة لا تنفصم، لادراكها أن الخيارات باتت مغلقة تماماً أمامها، فإما أن تكون في خندق الثورة الوطنية التحررية واما أن «تبيع نفسها» بأرخص الأثمان لمن نهبوا منها لقمة الخبز والهوية - للمستوطنين الصهاينة - ؟! ولقناعة الجماهير الوطنية أن الإرتباط بالعدو يعني مزيداً من المهانة والإذلال والدونية لذا كان خيارها واضحاً وحازماً لا يعرف التردد والتذبذب ولا الميوعة، لانه لا مجال للاسترخاء والتراخي والتمدد فالمكان ما عاد يتسع حتى كي يتمدد الإنسان بالطريقة التي يريد، إذ صادر الصهاينة أكثر من نصف الأراضي في الضفة والقطاع وحتى من الفلسطينيين في الجليل والمثلث والنقب. وبالتالي كان مطلوباً منها إظهار البطولة والتضحية والفداء دفاعاً عن ذاتها وحريتها واستقلالها، وحماية قضيتها الكبرى من التصفية.

وهذا استتبعته قيادة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في فرع الأرض المحتلة، حينما تساءلت في تموز (يوليو) ١٩٨٧ «هل حقاً أن التاريخ قد القى على كاهل شعبنا في الداخل مسؤولية مميزة في اللحظة الراهنة، حفاظاً على دوام شعلة الكفاح المسلح الفلسطيني؟». مؤكدة، ان الجماهير الفلسطينية، هي الرجاء الباقي. قائلة: «فيما المطلوب كىما تتواصل المسيرة النضالية واحراز المزيد من التقدم على طريق التحرر واسترداد الحقوق الوطنية، مقاومة الإحتلال الصهيوني وانزال ضربات موجعة به وتكبيده خسائر بشرية واقتصادية لا يقوى على تحملها مثلما حصل في التجربة اللبنانية، وعشرات التجارب التحررية في العالم. فالاستعمار لا يجلو عن المستعمرات طوعية، بل تحت ضربات المقاومة الوطنية، وحينما تستفحل خسائره فتفوق ارباحه».

وتضيف قائلة: «وشعبنا الرازح تحت نير الإحتلال هو المرشح وهو

الرجاء الأكيد لرسم طريق الخروج من السياج الخانق الذي يحاصر الكفاح المسلح في لبنان، فاللحظة التاريخية الراهنة أحالت عليه شرف سكب الزيت على قنديل الكفاح المسلح بما يكفل تواصل توجهه ليغدو ناراً تحرق العدو. » «وتأكيداً على تقاسم ادوار الكفاح والتعاقد بين أبناء الشعب الواحد، وركيزته السرية، في الأرض المحتلة، والعلمية في دول الطوق وخاصة لبنان، قالت: «وإذا كان على شعبنا بالخارج أن يحمي البندقية في لبنان، فإن على شعبنا في الداخل أن يفتح جبهة قتال ثانية تضمن صيرورة العنف الثوري وإدامته» وعن الحالة السياسية والمعنوية والإستعداد النضالي للجماهير الفلسطينية في الضفة والقطاع، تقول قيادة الجبهة الشعبية في الداخل، لقد «برهن شعبنا مجدداً على انه بركان ينتظر الشرارة للانفجار، وان الإضرابات الجماهيرية العارمة وما صاحبها وتولد منها من أعمال مقاومة ومظاهر احتجاجية في الشهور الأخيرة لتدل على أن تيار الثورة والإنتماء الفلسطيني يتدفق بغزارة في اوصال وعروق شعبنا، وان الكلمة الأخيرة في تميع الحالة الجماهيرية أو تصليبها تكمن في موقف القوى المنظمة ومدى ثورتها»^(٣١).

هذه الشفافية المرفقة في التقاط وتحديد المهمات المنوطة، ليس فقط بالحزب الثوري، بل وبالجماهير الفلسطينية كلها، لتدل على مدى التحليل العلمي، المستند إلى اساس ايديولوجي - سياسي ثوري، الذي ذهبت اليه قيادة الشعبية، فضلاً عن ذلك، ادراكها لطاقت وامكانيات الجماهير ومستوى استعدادها العالي للتضحية. الأمر الذي دفع هذه القيادة الثورية ان ترسم برنامجها وتحدد شعاراتها واهدافها السياسية، ارتباطاً بالحالة الجماهيرية والثورية القائمة في الأرض المحتلة، وبالتالي ان تكون دائماً على أهبة الإستعداد للانخراط في المعارك الوطنية والمطلبية [الطبقية] على حد سواء.

ان الأحداث الثورية في الأراضي الفلسطينية المحتلة كانت تجري بسرعة دون توقف، فلم تهدأ ولم تستقر الأوضاع في الساحة الفلسطينية كلها، ففي ١٩٨٧/١١/٢٥ قامت مجموعة من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة، بعملية الطائرة الشراعية، عملية قبية، وادت إلى مقتل ٦ جنود اسرائيليين وجرح سبعة آخرين حسب التصريحات الإسرائيلية؟! .

إن هذه العملية، فضلاً عن المزاج الثوري الحاد، الذي يسود أوساط الجماهير في الأراضي الفلسطينية المحتلة ٦٧، جاءت لتزيد الجماهير الفلسطينية ثقة بالنفس، وزهوا وطنيا، ولتعطي حالة النهوض الثوري زخماً جديداً، انعكس في الشموخ الوطني المتزايد.

الدافع المباشر للثورة

اللوحة بدت غاية في الوضوح، احتلال استيطاني اجلائي فاشي جرب كل اسلحة القتل والتدمير والإبادة والتصفية المادية والمعنوية لجماهير الشعب الفلسطيني، وكانت النتيجة الفشل الدائم في تحقيق اي هدف من أهدافه السياسية، الأمر الذي يؤكد عدم قدرة الإحتلال على الإستمرار في احتلاله للأراضي الفلسطينية - الضفة الفلسطينية وقطاع غزة - بالشكل والطريقة القديمة والمتبعة، أي لابد من إيجاد مخرج لهذا المأزق الصهيوني؟! .

وبالمقابل في الطرف الآخر من المعادلة، يوجد شعب فلسطيني يدافع عن كينونته السياسية والوطنية، شعب يريد أن يعيش أسوة بكل شعوب الأرض، شعب افتقد نتيجة الإحتلال كل مقومات البقاء، والإستمرار والتطور الإنساني المستقل، فصل له الإحتلال أوامر وقرارات عسكرية من لونه وشاكلته الإستيطانية، سلبت الإنسان الفلسطيني حريته الفردية والاجتماعية والسياسية، قوننته ضمن مقاييسها وضمن آفاق المشروع 'الكولونيالي، وضعت سقفاً لتطور بنيانه الاقتصادي بحيث لا يخرج عن

دائرة المحوطة، نهبت تراثه وزيفت تاريخه وسعت لتدمير ثقافته الوطنية والقومية التقدمية، سرقت عرقه ودمه وإنسانيته.

كانت الثورة وسيلته وطريقه للتحرير، ارتقى سلم النضال الوطني التحرري درجة تلو الدرجة، وكل درجة كان يصعدُها، كان يدفع مقابلها تضحيات جسام، شهداء وجرحى ومعتقلين وأرامل، ومعاقين ومبشرين. . . الخ، ومع ذلك كان الإصرار على المضي قدماً في درب الثورة عنوان مسيرته، لم يسلم الراية، لم يستسلم، لم يركع، أدواته السياسية والتنظيمية تعمقت، وكذلك الفكرية والنقابية والثقافية، وخبرته النضالية والعسكرية ترسخت وتجذرت مع مرور الأيام، وعلى مدار الشهور والأعوام، عاماً بعد عام كانت هامته تكبر وترتفع، ورايته تحفّض عالية في سماء المنطقة. لم يعد يأبه لشيء، لأنه فقد كل شيء، فهل يخاف بعد ذلك على شيء؟!

لغة التهديد والوعيد لم تعد تجدي نفعاً، بل العكس صحيح، ان تهديد ووعيد قادة الإحتلال، انما يعكس خوفهم ورعبهم من الشعب الطامح للحرية والإستقلال.

لقد وصلت الأمور إلى درجة الغليان، وبدأت عملية التبخر تتصاعد، ومع كل ارتفاع في درجة الحرارة كانت الجماهير الفلسطينية تتضاءل قدراتها على تحمل «التعاش» والبقاء بالطريقة والشاكلة والأسلوب التي يريدُها المحتل الغازي الصهيوني.

انها تريد شكلاً ونمطاً جديداً من الحياة غير ماهوقائم، يحتاجها السخط والتمرد حتى العظم، تجلس على فوهة بركان، تسير في الشارع وهي على أهبة الإستعداد للقيام بعمل ماضد المحتل. ولم يعد الأمر يقتصر على الطلاب والعمال، بل شمل عامة الشعب، يوماً بعد يوم التركيب الاجتماعي في حراك دائم ولصالح قوى الثورة، وفي غير صالح العدو الصهيوني - الأردني.

الجهاهير الفلسطينية انتقلت منذ انتفاضة كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٦ إلى المرحلة الهجومية، التي بدت جلية المعالم في شباط (فبراير) ثم في أيلول (سبتمبر) ١٩٨٧ لدرجة انها باتت تنتفض كلما «هبت الريح» لقد وصلت إلى قمة وذروة الغليان، والأزمة السياسية - الاقتصادية تفاقمت إلى الدرجة التي لم يعد الإسرائيليون انفسهم قادرين على اخفائها أو تمويهها. . والجهاهير الفلسطينية وصلت إلى مرحلة عالية من التشبع الثوري ومن الحقد والكراهية والسخط والإشمئزاز من الإحتلال الصهيوني، فما إن سمعت الجهاهير بحادث صدم الشاحنة الإسرائيلية لسيارة ركاب عربية، في نقطة «إيرزة» عند مدخل قطاع غزة الشمالي في الثالثة والنصف بعد ظهر يوم ١٢/٨/١٩٨٧، حتى انفجر بركان الحقد الشعبي الفلسطيني مساء ذلك اليوم عند تشييع شهداء الإعتداء الصهيوني المعجزم، في تخيم الثورة «جباليا».

وهكذا انساب شلال الإحتقان الوطني والثوري كما لم ينساب من قبل، وتدفق الفعل الجهاهيري بطريقة جديدة كل الجدة لم يشهد لها الإحتلال مثيلاً، الأمر الذي اربكه ووقعه في حيرة من أمره، وزادت أزمته أزمة جديدة، خرجت الجهاهير كل جهاهير جباليا المخيم والبلد والجوار، إلى قارعة الطريق، وتوجهت وهي لا تحمل سوى سواعدها العملاقة وحجرها الفلسطيني المقدس وصوتها، الذي شق السماء بهتافها لفلسطين ومنظمة التحرير الفلسطينية وطرد الإحتلال وكنسه من الأرض المقدسة، إلى مقر الحاكم العسكري، ومعسكر الجيش في المنطقة، وجرت صدامات واشتباكات بالأيدي وبالحجارة. . . وامتد اللهب الثوري شيئاً فشيئاً إلى باقي مخيمات ومدن وقرى قطاع غزة أولاً، ثم مدن ومخيمات وقرى الضفة الغربية، بما في ذلك القدس، العاصمة الفلسطينية الأبدية ثانياً وكأنها عبارة عن عبوات ناسفة تعمل بصاعق واحد، هو صاعق الوطن

الفلسطيني، صاعق الثورة الفلسطينية، صاعق الممثل الشرعي والوحيد
منظمة التحرير الفلسطينية، صاعق الكادحين والفقراء من العمال
والفلاحين، صاعق المثقفين الثوريين، صاعق كل الوطنيين الشرفاء . .
وثب الشعب الفلسطيني وثبته الكبري، ونزل إلى ميدان المعركة بلحمه
الحي، يقاتل الصهاينة بكل ماوصلت إليه يداه من الحجارة والسكاكين
والنقيفات والمقاليح والزجاجات الحارقة، والمسامير والكرات الحديدية
وبالعصي، والحبال، وغيرها من الوسائل البسيطة المتوفرة . .

الثورة بين العفوية والوعي

الثورة الشعبية اندلعت كالنار في الهشيم في كل الأرض الفلسطينية
المحتلة ١٩٦٧، وامتدت للجماهير الفلسطينية في منطقة الـ ٤٨ والجولان
[فترات محدودة]. بحيث أصبحت الشوارع الفلسطينية مأوى الناس
ويمكان عملهم، لا البيوت وأماكن العمل، تأخى أبناء الوطن، العامل مع
الفلاح مع المثقف الوطني والثوري مع البرجوازي الوطني في معركة الدفاع
عن المصير المشترك، غابت تناقضات كثيرة وتراجعت للخلف كثيراً، وحل
محلها تناقض أساسي، وهو التناقض التناحري مع العدو القومي والطبقي
في آن، العدو الصهيوني.

في هذا السياق، برز سؤال كبير، هل هذه الثورة عفوية أم منظمة
وواعية؟؟ هل كانت قوى الثورة مستعدة لها؟ مخططة ومبرجة لها؟ وإذا
كانت الإجابة نفيًا فهل هي عفوية كلياً لا علاقة لقوى الثورة بها؟ وما هو دور
قوى الثورة في هذه الحالة؟؟ .

وكي توضع النقاط فوق الحروف، من الضروري تتبع عملية الانفجار
وعلاقة الناس بها وبالتالي قوى الثورة؛ وقبل ذلك، يجب الاستحضار

الدائم عند المحاكمة العلمية لهذه المسألة لحالة الهيجان والغليان على مدار العام ١٩٨٧ مع نهاية ٨٦، والتي لعبت فيها القوى الوطنية الفلسطينية [بطبيعة الحال مع التفاوت الواضح بين قوة وأخرى ارتباطاً بالهجوم وبالجاذبية الثورية لهذا الفصل أو ذاك] دوراً رئيسياً، فكانت تقف في طليعة العمليات الانتفاضية وتوجهها التوجيه الصائب والسليم من خلال رفع الشعار المطلي أو السياسي.

أما بصدد الثورة وسياق اندلاعها، فقد كانت كالتالي: «سائق يعمل على سيارة «بيجو» اسمه رمضان سلمان، قال: كنت عائداً من عملي، وكانت سيارتي مملوءة بالعمال، حين وقع حادث مريع، سيارة شحن «إسرائيلية» كبيرة، صدمت سيارة عمال، وصعدت فوقها. كان واضحاً أن الحادث متعمد، فالسيارة العربية أخذت أقصى اليمين، والشاحنة واجهتها بطريقة لاجدال ولا لبس في أنها مقصودة، كانت الناس تحاول أن تخرج الجرحى من السيارة، وكانت الوجوه والجثث مغطاة بالدم، لا تستطيع التمييز بين من هو على قيد الحياة، ومن هو مصاب، ومن قضى نحبه. . . كلنا سمعنا صوت الإصطدام عندما أصيبت السيارة، ثم اختفت من أمام أعيننا وأصبحت تحت الشاحنة، واختفى سائق الشاحنة «الإسرائيلية» بسرعة كبيرة، لا أحد يعرف كيف اختفى. وظهر الجيش «الإسرائيلي» بسرعة، وحاصر المكان، فحاجز «ايرز» يبعد امتاراً عن مكان الحادث، البعض قال إن سيارة كانت في انتظاره (!) والبعض الآخر قال إنه بدأ بإطلاق النار وذهب باتجاه حاجز الجيش القريب، الذي حضرت عناصره فوراً»^(٣١).

«وسائق آخر اسمه موسى طوطح يقول: آلاف العمال رأوا الحادث، إلا أنهم لا يستطيعون التحدث عن تفاصيله، يعرفون أن الشاحنة خرجت اليهم وواجهتهم من طريق معاكس ليس طريقها، يكفي مشاهدته أنا وغيري

للتأكيد ان الحادث متعمد، فقد كان بإمكان الشاحنة أن تسير بمسارها لطبيعي دون أي ازعاج»

وتأكيداً على أن الحادث كان مقصوداً، فقد قال احد أفراد ادارة الحكم لعسكري، عند زيارته المصاب كمال قدورة: «الم تعلموا أن شقيق سائق لشاحنة طعن قبل يومين في غزة؟»^(٣٣).

ان هذا التساؤل يحمل طابع الإقرار والتأكيد على أن الحادث مقصود ليس عفوياً، فضلاً عما قاله كمال قدورة احد الجرحى. . في سياق الحديث من الحادث الإجرامي «حتى خبراء حوادث الطرق والتأمين، يعترفون يشهدون على ذلك. . خبراء الطريق «الإسرائيليون» يقرون بأن الحادث متعمد».

ولقطع الشك باليقين، في ان الحادث متعمد ومقصود، اجاب كمال قدورة [٢٤ سنة] عن سؤال ما اذا كان سائق السيارة الفلسطينية نائماً. قال: «انه من غير الممكن لأي سائق ان يعبر نقطة تفتيش عسكرية (أي حاجز «ايرز») ويكون نائماً، أو ان ينام بعد امتار من نقطة التفتيش، كان لسائق علي يونس من دير البلح، يقطاً رحمه الله، فقد فتشت سيارته على الحاجز، ومن غير الممكن أن ينام خلال دقيقة أو دقيقتين، في الوقت الذي شير كل الحقائق والظروف حول كيفية وقوع الحادث، إلى سير الشاحنة بطريقة عكسية، وليس بمسارها»^(٣٤).

كان من نتاج الحادث الدموي، الإرهابي الصهيوني استشهاد اربعة واطنين واصابة عشرة آخرين بجروح مختلفة، والشهداء هم:

- ١ - عصام محمد حموده (٢٠) عاماً / بلدة جباليا.
- ١ - شعبان سعيد نيهان (٢٦) عاماً / بلدة جباليا.
- ٢ - طالب محمد عبد الله أبو زيد (٤١) عاماً / نخيم المغازي.
- ١ - علي يونس* (٢٥) عاماً / دير البلح.

أما الجرحى فهم :

- ١ - محمود سعيد الغرباوي (٣٦) عاماً/ نخيم المغازي .
- ٢ - كمال قدورة حسن حموده (٢٣) عاماً/ نخيم جباليا .
- ٣ - جواد محمود أبو زيد (٣٨) عاماً/ نخيم المغازي .
- ٤ - جلال محمد ريان (٣٩) عاماً/ نخيم المغازي .
- ٥ - صبحي محمد حسن صويلح (٣٤) عاماً/ رفح .
- ٦ - عصام صبحي البطن (١٨) عاماً/ حي التفاح - غزة .
- ٧ - عماد سعدي شهوان (٢٢) عاماً/ حي التفاح - غزة .
- ٨ - سعيد محمد الحداد (٢٢) عاماً/ حي التفاح - غزة .
- ٩ - جلال أبو السعيد/ دير البلح .
- ١٠ - محمود أبو السعيد/ دير البلح - أصابته خطره، انكسر عنده الحوض .

وعلى أثر ذلك ، تم نقل الجرحى والشهداء إلى مستشفيات غزة ، حيث انتشر خبر الحادث في اوساط الجماهير الفلسطينية ، التي أمت المستشفيات للتعرف على أولادها . وفي المساء ، تحديداً موعد صلاة العشاء ، حسبما ذكر أحمد سعيد نبهان ، شقيق الشهيد شعبان نبهان «حين حضر الشباب نغسلوا الجثة ، وكانت عائلة أبو الفتح قد استلمت جثة ابنها ايضاً ، وهي ايضاً من جباليا البلد مثلنا ، فشيّعنا الجثمانين معاً ، وطاف الشبان بالجثمانين داخل البلد ، وداخل معسكر جباليا ، ثم توجهوا إلى مقر الحاكم العسكري ، حيث دارت اشتباكات عنيفة بين الناس وقوات الجيش الإسرائيلي» وبدأ الجيش باطلاق النار، واستمرت الاشتباكات حتى ساعات الصباح الباكر.

وفي الصباح تجمع عشرات الآلاف من قطاع غزة ، وتجددت

المواجهات، فاستشهد حاتم السيسي، عضو الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، من مخيم جباليا صباح ١٩٨٧/١٢/٩، ومنذ ذلك اليوم لم يستطع «الإسرائيليون» اخماد نار الانتفاضة»^(٣٥).

وتقول والدة الشهيد حاتم السيسي بهذا الصدد: «كان الوضع متوتراً في المخيم. فطوال الليل والإشتباكات مستمرة مع الجيش «الإسرائيلي». إذ أثار حادث السيارة نقمة الجميع، فالعمال يرجعون من العمل في وقت واحد، وجميعهم رأوا كيف استهدفت تلك السيارة، وأن الحادث متعمد، ومنظر الحادث كان مؤلماً جداً، جن جنون العمال الذين شاهدوا الحادث، ومعظمهم من المخيمات والقرى المحيطة، بقي المخيم متوتراً حتى ساعات الصباح، وفي حوالى الساعة التاسعة اخبرني ابنتي إن حاتماً قد اصيب، وعندها صرخت، قلت حاتم قتل. وذهبت إلى المستشفى. كانت قوات «إسرائيلية» تتمركز أمام باب المستشفى، لكن الشباب تمكنوا من تهريب جثته، ووصلنا المخيم، وعند تشييعه قبلته وانهلّت بالزغاريد» وتتابع القول «حضر الحاكم العسكري، وسيارات ودبابات وجنود من الجيش «الإسرائيلي» وحاولوا منع الجنازة وأخذ الجثة، ولكن دون جدوى، إذ كان الشبان قد افتعلوا جنازة وهمية بنعش فارغ لتضليل «الإسرائيليين» فيما جرى التشييع الحقيقي بعيداً عن «الإسرائيليين» وتمكنا من دفن حاتم فيما مروحية تدور فوق الجنازة. . واجه المتظاهرون دبابة، فدخلت في حائط احد الدكاكين. . حاول الجيش في ما بعد أن يمنعنا من اقامة العزاء. واستدعى الحاكم العسكري زوجي، إلا أننا كنا نوزع الحلوى والشراب في العزاء».

أضافت: «حاتم عريس، حاتم شهيد»^(٣٦) بل من رواد شهداء الثورة الشعبية، وواحد من قناديلها المضيئة ابداً. النقطة المركزية: تبين أن الدافع الرئيسي، المفجر الأول، الشرارة

الأولى للثورة الكانونية كانت ذات طابع عفوي ، لم تكن مخططة أو مبرمجة .
النقطة الثانية : أن الثورة بدأت ليل ٨ ، فجر ٩/١٢/١٩٧٨ واستمرت
دونها توقف .

النقطة الثالثة : إن الضربة الإسرائيلية المجرمة الفاشية استهدفت أبناء
الطبقة العاملة ، وهذا الأمر استثار الطبقة العاملة الفلسطينية كلها ،
وبالطبع لا يمكن دور الطبقة العاملة انطلاقاً عما أصابها في الحدث
الدموي ، إن مثل هكذا تحديد لا يدخل في نطاق البحث العلمي ، كون
التناقض التناحري والتصادم بين الطبقة العاملة الفلسطينية بشكل خاص
والإحتلال قائماً ومائلاً منذ أن دنس الإحتلال الصهيوني الأرض
الفلسطينية .

ولكن الإستهداف «الإسرائيلي» للعمال الفلسطينيين له مغزاه ، فلا
يكفي أنه يمتص عرقهم ودمهم ، وإنما يريد إبادتهم وتصفيتهم جسدياً ،
الأمر الذي يعني أن على العمال الفلسطينيين تقع المهمة المركزية والرئيسية
في النضال الوطني التحرري ، بالتعااضد والتكافل مع كل الطبقات
والفئات والشرائح الاجتماعية الوطنية ، وأنه لا يجوز للطبقة العاملة ولا
لمثليها إلا أن يكونوا في مقدمة النضال البطولي القومي الذي يخوضه
الشعب الفلسطيني ، كونها الطبقة الأكثر ثورية ، والأكثر صلابة وجذرية
وعطاء .

النقطة الرابعة : التي حسمتها الثورة منذ البداية ، منذ اللحظة الأولى
لاشتعالها ، أنها وضعت جانباً الموضوع العشائري والقبلي والعائلي ، ولم
تقتصر مهات الشهداء وتشيعهم ، والجرحى ونقلهم على ذوي هذا
الشهيد أو ذاك ، هذا الجريح أو ذاك ، بل نفذتها الإرادة الوطنية الواحدة
التي طغت على كل ماعداها في الميدان الاجتماعي .

النقطة الخامسة : إن الثورة الشعبية ، وايضاً منذ اللحظة الأولى لانفجار

بركانها الشعبي، جاءت لتحمل راية حركة التحرر الوطني العربية، التي وصلت إلى «أحط» و«أسفل» مراحلها، وكأنه كتب على الجماهير الفلسطينية الواقعة تحت نير الاحتلال والتي هي بحاجة إلى دعم واسناد الأشقاء العرب، أن تحمل المشعل لتضيء سماء الجماهير العربية الشعبية، ولتعطي دفعا قويا من الحرارة في الجسد العربي «البارد» تحفزها (أي الجماهير العربية) وتهمزها لاحداث الحراك الاجتماعي المطلوب.

لكن كل هذه النقاط، التي اجابت عنها الثورة مباشرة، لم تعط الإجابة الكاملة المطلوبة على الأسئلة المطروحة، وخاصة المتعلقة بدور القوى الوطنية في الثورة الشعبية. منذ لحظة الثورة الأولى شاركت الفصائل الوطنية في الثورة ولم تتخلف مرة واحدة عن ذلك، وإنما كانت في وسط المعمران الثوري، وعلى رأس التظاهرات الجماهيرية، وهذا أكدته تقرير ميداني وصل من جباليا من احد قيادات الجبهة الشعبية، جاء فيه عن اليوم الأول: «بتاريخ ١٢/٨ يوم الثلاثاء خرجت مسيرة ضخمة من مخيم جباليا يقدر عددها بـ ٦ آلاف شخص لدفن الشهداء. وبعد دفن الشهداء تم التوجه إلى مركز الجيش الواقع في وسط المخيم، وفي هذه اللحظة فتحوا علينا أسلحتهم، والقوا علينا قنابل الغاز، لم ينالوا من عزيمتنا. [المراقب من] المناطق المحيطة بالمخيم، ظن أن هناك جبهة قد اندلعت نيرانها في المخيم. المهم استمرت المسيرة حتى الساعة الثانية عشر ليلاً...».

ويتابع التقرير: «في صباح ١٢/٩ يوم الأربعاء جرت مظاهرات ضخمة شارك فيها معظم الطلاب والطالبات والرجال والنساء والشيوخ، وتم الهجوم على مراكز معسكر الجيش، ولقد قام شباننا المنضمون إلى الأطر الجماهيرية المؤيدة لخط الجبهة باحراق سيارة جيب عسكرية، وعلى اثر ذلك قامت سلطات القمع بفتح نيران أسلحتهم عليهم، مما أدى إلى سقوط الشهيد الرفيق حاتم السيسي ١٧ سنة... ولقد اصيب في هذا الحادث

ايضاً أكثر من (٥) أشخاص بعضهم لا يزال قابع في المستشفيات .
وأضاف التقرير: «و بعد أن سمع السكان هذا الحادث خرج الجميع
[في] مسيرة ضخمة من المخيم تحمل الشهيد الرفيق ملفوفاً بالعلم
الفلسطيني، وتم تأييد الشهيد في مقبرة الشهداء، حيث القيت كلمات
التأبين. . المسيرة كانت تقدر بأكثر من ١٠ آلاف شخص، وفي هذه
اللحظة أرسل الهلال الأحمر سيارة اسعاف تكون تحت تصرف المسيرة. . ،
وحقيقة أقولها لكم إنه في بعض الأحيان كنا ننقل ٣ أشخاص جرحى
وبعض اصابتهم خطيرة في السيارة».

ويورد التقرير بعض القصص البطولية التي سطرها «بعض رفاقنا
وانصارنا. . »

- قام البعض بامساك جندي اسرائيلي وبعد أن قاموا باشباعه ضرباً
خلعوا ملابسه عنه وتركوه يذهب إلى مركز الجيش بدون ملابس . .
- «كانت سيارة عسكرية ضخمة «مصفحة» تطارد المتظاهرين، ولقد
ادخلها البعض في أحد الشوارع الفرعية وقاموا بتطويقها من الأمام والخلف
وأخذوا يقذفونها بالحجارة الكبيرة، وكما صعد فوقها اصدقاؤنا وقاموا بوضع
العلم الفلسطيني فوقها، ولقد جردوا الجنود خزانات اسلحتهم ووضعوا
فوقها اطارات الكاوتشوك المشتعلة ونتج عن ذلك ان صدمت المجنزرة ٣
بيوت ومحل بقالة وقامت بهدمهم، ولقد اصيب [جرا] ذلك أكثر من عشرة
أشخاص، قمنا بنقل بعضهم إلى مستشفى الشفاء والمستشفى الأهلي
العربي، ولقد استنجد العدو بطائرات الهيلوكبتر التي قامت بضرب المخيم
بقنابل الغاز واستمر هذا الوضع ليلاً».

وكي تكون الصورة عن مشاركة وفاعلية القوى الوطنية الفلسطينية
أوضح وأشمل، من الضروري تلمس استعداداتها وترتيباتها السابقة على
الثورة.

في السياق العام لمجرى الأحداث والتطورات في الأراضي الفلسطينية عام ٦٧، تبين أن زمن العفوية والعمل بطريقة «ردة الفعل» ولى منذ وقت بعيد عن الحركة الوطنية الفلسطينية وأخذ طابع عملها يتسم بشكل أرقى من التنظيم والبرجعة، على الرغم من افتقادها إلى الإطار الجبهوي الوطني العريض، الذي ينظم العلاقة فيما بين اطراف وقوى الحركة الوطنية الفلسطينية، والسبب يعود كما أشير سابقاً لدور البرجوازية الوطنية (حركة فتح) المعرقل.

ولكن القوى الطليعية في الثورة الفلسطينية لم تأل جهداً من أجل ترميم جسور العلاقة المشتركة بين قوى الثورة، الأمر الذي دفعها لتعميم «مبدأ الوحدة الميدانية» الذي رفعتة الجبهة الشعبية في تجربة الدفاع عن المخيمات الفلسطينية في لبنان، في ظل غياب الوحدة السياسية بين الفصائل الوطنية المختلفة، وضعف دور المنظمة نتيجة ممارسات اليمين الفلسطيني أيضاً .

وكانت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، هي صاحبة المبادرة في طرح هذا المبدأ داخل الأرض المحتلة لتوحيد الجهود الوطنية في مواجهة العدو الصهيوني القومي، وممارساته الفاشية ضد جماهير الشعب الفلسطيني، طرحت وعلنت عن ذلك في أكثر من مناسبة ولقاء، وعلى صفحات نشراتها الصادرة في الأراضي المحتلة. ففي تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٨٧، قالت: «خصوصية الداخل . . تفترض تقاطع كل القوى الوطنية على أرضية مقاومة الاحتلال والتقسام الوظيفي، فضلاً عن مصلحة الجميع في صيانة المؤسسات والمنظمات الجماهيرية ولوي عنق الفتوة التي تغذي عناصر هدم وتفتيت هذه المنظمات بوصفها ركناً ركيناً في الشخصية الوطنية الفلسطينية».

وتتابع القول: «ونقاط التقاطع المذكورة هي من الأهمية والإتساع بحيث تستدعي وحدة ميدانية نشطة تجدد تعبيراتها التنظيمية في اللجان

القطاعية والشعبية والفعاليات النقابية والجهادية المشتركة، وكل مايمكن أن يقود إلى توحيد الجهد الوطني وتقوية جدار الصمود والنضال . . . » .
وأكدت على أهمية تجربة المخيمات في لبنان قائلة : « وجاءت تجربة المخيمات الفلسطينية في بيروت نموذجاً بارزاً في اثبات إمكانات الوحدة الميدانية رغم الانقسام السياسي ومعارك طرابلس، كما وجاءت لتؤكد على أن الوحدة الميدانية هي الدرع المكين الذي صان المخيمات وحال دون اختراقها من الداخل »^(٣٧) .

ان هذه الجهود الوطنية المثابرة لم تذهب سدى، بل وجدت صداها لدى القوى الوطنية الأخرى، ومن تجليات ذلك، أن القوى الوطنية الفلسطينية أصدرت بياناً سياسياً في ٢٩/١١/١٩٨٧ بمناسبة اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، ندد بالتقسيم ودعا لتصعيد المواجهة الوطنية لرعاية المستوطنين، وإفشال كل مخططات التصفية .

ومن الجدير بالذكر، « أن القوى الوطنية في غزة في الأسبوع الأول من شهر كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٧ عقدت سلسلة من اللقاءات . . . [شارك فيها . . .] «فتح» الديمقراطية، الشعبية، الحزب الشيوعي، وبالتنسيق مع المؤسسات الوطنية في القطاع، من أجل تحديد ملامح الوضع ولاعداد خطة عمل عامة تعكس بشكل دقيق المزاج الجماهيري العام الملتهب جداً، والذي كان يمتلك في طياته الإستعدادات العالية للانفجار في أية لحظة »^(٣٨) .

وفي هذا السياق « غلب التنسيق الميداني العملياتي [بين القوى الوطنية المختلفة] لاسيما بين أنصار [ج.ش.ت.ف.] أنصار «فتح» بل وذهب الأمر حد أن قامت «فتح» بكتابة شعارات تهتة للجهة في ذكرى انطلاقها في نابلس، فيما قام أنصارها بتهتة «فتح» في يوم انطلاقها في مدينة رام الله . . . فقد كان التعاون بين أنصارنا و«فتح» والجهاد [الإسلامي] واسعاً في

غزة»^(٣٩). وكان قد عقد اجتماع ثلاثي يوم ١٢/٧/١٩٨٧ بين «فتح» والشعبية والجهاد واتفق على تصعيد المواجهة مع المحتلين الصهاينة. فضلاً عن ذلك: تصادف هذا الوضع مع احتفالات الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بذكرى تأسيسها العشرين، حيث كانت منظماتها الحزبية والجهادية قد استعدت للاحتفال بالمناسبة كما يجب ويليق بالذكرى اليوبيلية، التي تصادف يوم ١١/١٢/١٩٦٧.

وكما ذكر أحد أعضاء الجبهة الشعبية، الوافدين، من الأرض المحتلة «عبد الكريم رجب» من غيم جباليا، في لقاء شخصي، في آذار (مارس) ١٩٨٩ «ان حالة التنافس الثوري بين المنظمات الجماهيرية والمنظمات الحزبية بلغت ذروتها في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ٦٧» الأمر الذي دفع محازبي وأنصار الجبهة الشعبية إلى حالة استنفار قصوى، خاصة إذا علم، أن قيادة الجبهة الشعبية كانت قد وزعت في ذراها التاسعة عشرة تعميماً جاء فيه «ليكن العيد العشرون لانطلاقة الجبهة يوماً للتصادم المميز مع الاحتلال...». وكان الرفاق في قيادة الداخل يعيدون التأكيد على هذا التعميم بين فترة وأخرى على كافة المنظمات الحزبية داخل الوطن المحتل وفي السجون.

هذا المناخ الوطني الفلسطيني العام والخاص يؤكد باللموس أن الثورة الشعبية، رغم أنها انفجرت بشكل عفوي، لكنها لم تبقى هكذا أبداً ومنذ البداية، بل اكتسبت طابع التنظيم والوعي، وانخرطت القوى الوطنية فوراً وسط الجموع الجماهيرية وعلى رأسها، وفي مقدمة الصفوف توجه وتقود الانتفاضة / الثورة الشعبية.

ويقول في هذا الصدد تقرير للجبهة الشعبية مايلي: «ومن المعروف أن الذكرى العشرينية قد صادف يومها أحد الأيام الكبرى للغليان، حيث عمّ الإضراب الجماهيري مختلف المناطق المحتلة عام ١٩٦٧ ولئن كان من

الخطأ الإدعاء أن الإضراب وما صاحبه من سخونة قد جاء هدية لحزبنا في يوبيله الأول، فإنه أيضاً لا يجوز إنكار دور منظمتنا وأصدقائنا التي يصعب تصور تصاعد التحرك الشعبي بدونها^(١) أي بمعنى آخر، أن لا أحد ينكر الطابع العفوي للحظة الحريق الثوري، ولكن هذا الطابع لم يعد قائماً بعد ذلك، حيث انخرطت القوى الوطنية مباشرة في معمعان النضال الثوري، واكتست الثورة بطابعها المنظم والواعي منذ أن بدأت عملية تشييع الشهداء في جبالا البلد، وأيضاً صباح اليوم الثاني ١٢/٩ حيث استشهد عضو الجبهة الشعبية حاتم السيسي في مخيم جبالا، كما أنه في ذات اليوم تمخضت لقاءات القوى الوطنية والمؤسسات الوطنية في قطاع غزة بالتعاون مع لجنة حقوق المواطن في إسرائيل، عن عقد مؤتمر صحافي في «بيت اغارون» بيت الصحافة في القدس، حيث تلا الأخ الدكتور حيدر عبد الشافي بياناً موقعاً باسم كافة المؤسسات الوطنية في قطاع غزة، حدد فيه طبيعة الممارسات الاسرائيلية من حيث مصادرة الأراضي والضرائب والإعتقالات الإدارية والإبعاد ومنع الحريات النقابية والتدخل في شؤون المؤسسات وإطلاق العنان لممارسات المستوطنين الممثلة بشكل فاقع بحادثة مقتل الطالبة إنتصار العطار في اعدادية دير البلح، وعدم اكتراث السلطات الرسمية المعنية، بشكل مطلق، بمقتل الطالبة وبحادثة مقتل الثلاثة وحوادث إطلاق النار المتفرقة امام الحواجز المفتعلة من قبل سلطات الاحتلال^(٢) وحذر في ختام مؤتمره الصحفي من العواقب الوخيمة التي تترتب على هذه الممارسات الإرهابية.

هتافات الثورة الشعبية :

أيضاً من النقاط التي تقطع الشك باليقين هتافات الثورة، التي بالضرورة تعكس دور ومكانة القوى السياسية في العملية النضالية، وتدلل أيضاً على مستوى الوعي السياسي العام للجماهير الفلسطينية وقواها

الطليعية .

ويعود الاستدلال والبرهنة بالهتاف والشعار الجداري على درجة انخراط قوى الثورة ودورها في توجيه وقيادة الثورة الشعبية الباسلة ، لتأخر صدور البيانات والنداءات السياسية قرابة الشهر من اندلاع أوار الثورة ، والسبب يعود كما أشرنا ، لعدم وجود اطار قيادي وطني جاهز ، لاسيما وان قوى الثورة كانت تعتمد في عملها على مبدأ «الوحدة الميدانية» التنسيق العملي المناطقي ، وحتى في الإطار الوطني العام ، لذا تأخر صدور البيانات والتوجيهات السياسية والتنظيمية فترة من الوقت ، ريثما جرى ترتيب وتنظيم وتنسيق الأمور بين القوى الفلسطينية الرئيسية ، ولكن هذا الأمر ، لم يمنع بتاتاً تجلي وبروز دورها في الأعمال الجماهيرية الثورية اليومية ، وامساكها بزمام الأمور ، وابقاء المبادرة في يديها ، وعدم تركها لعفوية الجماهير ، وهذا ماتجلى بشكل ساطع في الهتافات والشعارات الجدارية ، التي رافقت الثورة الشعبية العملاقة منذ لحظاتها الأولى ، ففي الإشتباكات والصدامات الأولى ، التي جرت حول مستشفى الشفاء بغزة صباح يوم التاسع من كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٧ حاول البعض أن ينحى بالهتافات منحنى فتوياً خاصاً . الأمر الذي دفع أحد عناصر الجهاد الإسلامي للاحتجاج على ذلك «فما كان من رفاقنا الذين سيطروا على مكبرات الصوت إلا أن هتفوا «وحدة وحدة وطنية فتح وجهاد وشعبية» والأمر نفسه حصل في [غخيم] الشاطئ . . وفي سلسلة من التظاهرات والمسيرات كان لانصارنا نفس الصوت الوجدوي»^(١) حيث تم قطع الطريق في ذلك على اصحاب النفس الفتوي الضيق . وتوجيه الجماهير للهتاف للقوى الوطنية المشاركة ، وللوحدة الوطنية ، السلاح الأمضى والأقوى في مواجهة العدو . ولقد احتل الهتاف للوحدة الوطنية موقعاً مركزياً بين الهتافات والشعارات الجدارية ، ومن هذه الشعارات والهتافات كانت :

«تحيا الوحدة الوطنية .
لا فتحاوية ولا جبهائية ، احنا وحدة وطنية . .
من غزة لبيروت شعب حي لا يموت .
يا بيرس خبر رابين احنا خمس ملايين . . .
لا ، لا ، يا محتل ، غير الثورة مافي حل . .
الإلتزام فقط بقرارات م . ت . ف .
نعم لـ (م . ت . ف) . . .
لا بيرس ولا شامير احنا م . ت . . .
يداً بيد مع الانتفاضة . . .
نعم لوحدة م . ت . ف رائدة نضالنا الوطني . .
سيبقى القرار فلسطينياً . . . »

إن هذه الهتافات والشعارات وغيرها الكثير لتؤكد ان حرص قوى الثورة وجهامير الثورة على الوحدة الوطنية ورص الصفوف ، له مكانة خاصة لدى كل انسان وطني وتقدمي ، ولدى الرأي العام الفلسطيني ، الذي أصيب بالإحباط والإستياء أكثر من مرة نتيجة تشرذم وانقسام الصف الوطني ، وعندما عادت اللحمة والوحدة الوطنية لصفوف م . ت . ف في نيسان (ابريل) ١٩٨٧ في الدورة التوحيدية في الجزائر ، عمت الفرحة والبهجة صفوف الفلسطينيين ، كل الفلسطينيين الوطنيين ، وكان من الهتافات الأولى ، التي رددتها حناجر الجماهير الفلسطينية ، لاسيما وأنها أدرك ، بفعل تجربتها وخبرتها ، ان السلاح الأكثر تأثيراً على العدو وأعوانه هو الوحدة الوطنية الفلسطينية ، الهتاف لفلسطين والدولة الفلسطينية الذي احتل مكاناً هاماً بين الهتافات والشعارات الجدارية ، الأمر الذي يظهر ، ان القوى الوطنية الفلسطينية في مجمل نضالها وتضحياتها ، انما هي تصب في قناة التحرير للارض السليبة ، المغتصبة ، وبالتالي يكون حديثها وهتافها

للوحدة الوطنية ناقصاً إذا لم يربط بعملية التحرر الوطني من رقعة الاستعمار
لاستيطاني الصهيوني. وما جاء في هذا الصدد:

«خطو الخنجرع السكين، احنا شبابك يافلسطين..»

بالروح بالدم نفديك يا شهيد..

بالروح بالدم نفديك يافلسطين..

بالروح بالدم ح نكمل المستوار..

عالمكشوف وعالمكشوف صهيوني مابدنا نشوف..

يا صهيوني برا، برا، ويا شارون برا، برا.

شامير موجات انتفاضتنا متلاحقة - فأهدأ وانظر لدولتنا..

الإستمرار في الانتفاضة هو الطريق إلى النصر..

نعم لقيام الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس..

مطالبنا شرعية بدنا دولة وهوية..

لا بدنا لبن ولا تين.. بدنا نهين المحتلين.. وبدنا نحرر فلسطين..

لا تهويد ولا تشريد عن أراضينا ما بنحيد..

بانتفاضتنا المجيدة سنستعيد ديارنا السليبة.

شولتس نريد دولة فلسطينية.

العار لمن يقبل بإسرائيل.. فاعمل على ازالتها من فلسطين..

الانتفاضة إلى الأمام، إسرائيل تحت الأقدام..

بي. أل. أو. إسرائيل نو..

الله أكبر حي على الفلاح.. الله أكبر والنصر لفلسطين..»

الإصرار والتمسك بالأرض الفلسطينية يبدو جلياً في كل هتاف أو شعار

جداري، واضحاً كالشمس، وبالمقابل الرفض المطلق للمحتلين

الصهاينة، جرى التعبير عن ذلك بأشكال مختلفة، كما بدا في الشعارات

والهتافات. وهناك أيضاً هتافات أخرى تحمل في طياتها ذات المضامين.

وان التدقيق البسيط في هذه الهتافات ليظهر الطابع الوطني الواعي للثورة
الكاثونية المحيطة .

ايضاً كان من بين الهتافات والشعارات الجدارية ، ما يحمل منها الطابع
المطليبي الوطني، والتحريض على العملاء والخونة المرتبطين بالعدو
الصهيوني، اضافة إلى رفض المشاريع الامبريالية التصفوية، وتخليد
الشهيد، ومواساة ام الشهيد، ورفض التنازل والمساومة على قضية الثورة،
ويمكن ايراد بعض النماذج من هذه الهتافات والشعارات الجدارية .

«لا، لا للابعد . . نعم، نعم للاستشهاد . .
عاشت أمك يا شهيد يا فلسطيني يا عنيد .
تحيا الثورة، تحيا الثورة . .
خمسة صفر ستة اثنين الله يلعن الملك حسين .
التحية كل التحية للقوات الضاربة . .
النازية تساوي الصهيونية . .
يا ثامير يامرة . . رجع جيشك لوره . .
ياللعار وبالعار نخاتير بطفوا النار . .
لا لزيارة شولتس والمشاريع الامبريالية . .
مطالبنا شعبية بدنا دراسة وطنية . .
نعم للعصيان المدني . .
الموت أو الإستقالة للجان البلدية والشرطة ورجال الجمارك . .
لا تدفع الضرائب ولا للبلديات المعينة . .
سنحامي شجرة الزيتون في قلوبنا . .
لنعمل على تصفية العملاء ونصعد الانتفاضة . .
لا استسلام ولا دموع . .
الخزي والعار للعملاء الخونة . .
احذروا البيانات والنداءات المدسوسة . .

وفي هذا السياق جرى التغيي بالحجر والهتاف له ، كونه بات السلاح الرئيسي للجماهير الثورة / الانتفاضة ، حيث لم يشهد على الإطلاق تاريخ الثورات والانتفاضات قاطبة ، استخدام الحجارة كما استخدمها الشعب العربي الفلسطيني في ثورته ، وثوراته السابقة [١٩٣٦ وماقبلها] وهو مايمكن اعتباره دون أي تردد ، احد اضافات الثورة الديرسمبرية الفلسطينية للتراث الثوري العالمي . . ومن الهتافات التي رددتها الجماهير ، هي التالية :

«ياثورة يا جارة علمهم كيف الحجارة . .

الحجر والملوتوف هما صانعا القرار . .

مافي خوف . . مافي خوف ، الحجر صار كلاشنكوف .

عاشت حجارة بلادنا المقدسة . .

نعم للحجر . . لا للمؤتمر . .

بالحجارة نستقبل شولتس . .

وهتافات وشعارات كثيرة رددتها حناجر الجماهير الفلسطينية ، ولكن مايتغيناها هنا هو تثبيت نقطة مركزية ، ان هذه الثورة الكانونية البطلة ليست «يتيمة» ليست عفوية ، وانما هي ثورة قادتها ووجهتها قوى الثورة الفلسطينية ، مع التمايز بالتأكيد بين فصيل وآخر ، وهنا يمكن مشاهدة وملازمة العلاقة الجدلية بين العفوية والوعي ، فالعفوية لم تكن بعيدة عن انفجار واشتعال بركان الحقد الشعبي الفلسطيني - الثورة - لاسيا وانها هي الدافع الرئيسي للثورة - أي حادث الاصطدام المروع الذي نفذته شقيق شلومو سيكل عند نقطة التفتيش في «ايرز» ولكن هذه اللحظة العفوية لم تحل دون بلوغ الثورة عملية التنظيم والوعي منذ أن تدفق الجرف الثوري الجماهيري إلى قارعة الطريق ، إلى ميدان القتال مع الأعداء الصهاينة . حيث بادرت قوى الثورة لاستلام زمام الأمور بيدها .

ولكن دور القوى المنظمة والواعية الوطنية التقدمية الثورية لم يحل دون ابداع الجماهير، لابل الصحيح، ان الجماهير بقدر ماكانت مطواعة ومنضبطة لتوجهات وتخطيط قوى الثورة، بقدر ماكانت تتمتع بحيز واسع من حرية التعبير والإبداع والخلق المتجدد والجديد لاساليب المواجهة مع العدو الصهيوني.

وفي هذا السياق جرى التعلم والتعليم المتبادل، التأثير والتأثير بين الجماهير وقواها الوطنية والثورية الطليعية، أي أن قوى الثورة لم تضع حاجزاً بينها وبين الجماهير الوطنية العريضة، العكس صحيح، فلا حواجز ولا درجات عليا واخرى منخفضة في معمعان النضال الوطني التحرري إلا بمقدار مايتحمل الفرد من مسؤوليات وطنية في خضم عملية المواجهة الكفاحية مع الفاشيين الجدد، صهاينة «الهيكل الثالث».

وارتباطاً بما تقدم، لم تصل الحالة النضالية درجة الثورة الشعبية إلا بفضل مشاركة الجماهير الشعبية وانخراطها الكلي في ركبها، ورفع رايثها عالياً في سماء الوطن الفلسطيني المحتل. هذه الجماهير بابداعاتها وتفانيها الخلاق في العملية الثورية الوطنية وفي اجتراف الصعاب والمعجزات البطولية، هي التي صنعت الثورة وهي التي نسجت خيوط ايامها وأسابيعها وشهورها، وهي التي تخطط ثوب الحرية والاستقلال الآن بدمها وعرقها وسهرها وآلامها وآمالها وفرحها.

ان الجماهير الفلسطينية الوطنية، من كل الطبقات والفئات والشرائح الاجتماعية، هي صاحبة الفضل الأول في الثورة الشعبية، وهي بتضحياتها، ترسم مجد الشعب الفلسطيني وآفاق ايامه المستقبلية القادمة.

كما أنها بتحدياتها وصلابتها، واستهانتها بالخوف، واجترافها للصعاب وبمواصلتها طريق الآلام، طريق المخاض الوطني الثوري، طريق الحرية

والاستقلال، جاءت لتؤكد مجدداً على درس طالما أكد عليه قادة الطبقة العاملة، معلمو الماركسية - اللينينية، ماركس، إنجلز، لينين، هو درس الجماهير الشعبية ودورها الرئيس كمحرك للتاريخ، وصناعة له، ومنغمسة حتى النخاع [بارادتها أو بالاستقلال عنها] في تجاوزها مع قوانينه، وصاعدة في ثورتها الوطنية والطبقية مع مركزه الحزوني نحو التحرر القومي والاجتماعي قدماً نحو السلم والحرية والاشتراكية.

الاعتراف الصهيوني

لا يكفي في هذا النطاق الإعتماد على معطيات ومعلومات فضائل الثورة الفلسطينية، رغم أهميتها وألويتها، وإنما يجب أيضاً رؤية موقف العدو الصهيوني من الثورة العظيمة ودور القوى الوطنية فيها، هل اعترف العدو مباشرة بدور قوى الثورة؟؟ أم انتظر لبعض الوقت؟؟ وهل اعطى تفسيراً صحيحاً لاندلاعها؟! أم أنه اكتفى بتريديد ما كان يردد من قبل من مقولات عنصرية وفاشية؟؟.

يمكن الجزم واستخدام صفة الإطلاق عند الحديث عن علاقة القيادات الاسرائيلية بالثورة الكانونية المجيدة، في انها [القيادة الصهيونية] اصيبت بالذهول والإرباك والوجوم نتاج ما اتسمت به الثورة الشعبية/ الانتفاضة في الأراضي الفلسطينية المحتلة من الإتساع والعمق والجذرية والشمول.

وفي غمرة هذا الذهول أخذت تصريجات القادة الاسرائيليين تطفو إلى السطح وفيها شيء من التضارب وعدم الإلتزان، وإنكار صفة التنظيم والوعي عن طابع ثورة الجماهير التواقفة للحرية والاستقلال في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، وصبغها بالعفوية، كما فعل اسحق رابين يوم ١٠/١/١٩٨٨، حين قال: «ان العرب هنا، يعلمون ان منظمة التحرير الفلسطينية ليست ممثلاً حقيقياً، لكنني في الواقع، لا أعلم من هم

المسؤولون الحقيقيون عنهم، وقد يصبح الأمر أكثر وضوحاً مع توقف الاضطرابات. . وفي حال أثبت ممثلو العرب الذين يعيشون في [المناطق المحتلة] أنهم مسؤولون حقيقيون فسكنون على استعداد للجلوس معهم على طاولة المفاوضات، فور توقف الاضطرابات»^(١٣).

ويقول المعلق العسكري، رون بن - يشاي «ان ما تسبب في موجة اعمال خرق النظام الأخطر والأطول في تاريخ المناطق تحت سلطة اسرائيل كان تراكم جملة من الأسباب والأوضاع».

«يجدر القول فوراً إن اسهام منظمات المخربين - أقله فيما يتعلق بغزة - كان هامشياً نسبياً. ليس ثمة حاجة إلى تدبير وتخطيط بعيدي المدى من أجل اثارة اضطرابات في قطاع غزة. . إذ، خلافاً لليهودا والسامرة، واللتين لدى المعتدلين فيها أمل مافي تغيير الوضع بواسطة مسار سياسي، ليس أمام الغزيين أي فرصة في ذلك، فمصر لا تريداهم والملك حسين أيضاً لا يبتهج لقبوهم تحت إشرافه».

«وحتى إذا اقيمت دولة فلسطينية، فانهم سيكونون مقطوعين عنها، ومن دون اتصال جغرافي بها، وهكذا فان ماينتظرونه هو تواصل الاحتلال الخمسةة عام من دون مخرج. كما أن مخيمات اللاجئين في القطاع هي أكبر وأكثر اكتظاظاً بكثير مما في يهودا والسامرة، من السهل اثارها ومن الصعب للغاية على قوات الأمن أن تسيطر عليها باستمرار».

«على هذه الخلفية، بدأت الاضطرابات قبل نحو عشرة اسابيع بعد أن قتلت قوى الأمن عدداً من المخربين، ينتمي بعضهم إلى [الجهاد الإسلامي] كانوا قد هربوا من سجن نفحا، ومنذ ذلك الحين، تواصلت أعمال خرق النظام والاضطرابات من دون توقف تقريباً، ولكن على نار هادئة»، «كانت الشارة التي اشعلت الحريق الكبير هي حادثة الطريق. . . القتل ألهب الغرائز، وقوات الأمن فقدت السيطرة»^(١٤).

وتوافق مع وجهة النظر هذه - مع فارق بسيط في عناصر التفجير - اللواء (احتياط) شلوموغازيت، رئيس الاستخبارات العسكرية السابقة، ومنسق الأنشطة في المناطق المحتلة سابقاً، فضلاً عما قاله شمعون بيرس، في بيان ألقاه في اجتماع مركز حزب العمل: «إن الشعب الاسرائيلي مطالب بالوقوف إلى جانب الجيش الاسرائيلي الذي يقف بيننا وبين الحريق الذي يشتعل في الضفة الغربية وقطاع غزة. . ان الأحداث في الضفة الغربية والقطاع كانت تلقائية ولم يخطط لها من قبل، وعليه فان قوات الأمن لم تتوقع حدوثها، مما خلق حالات وجد فيها الجنود أنفسهم معرضين لظروف صعبة وغير متوقعة ولاستفزازات لاتطاق. . ان المشاكل الأساسية التي سببت هذه الأحداث لازالت قائمة ويجب معالجتها، فهذه الأحداث وان كانت غير متوقعة فإن الأوضاع العامة لم تكن بجديدة اطلاقاً، لكنها تحمل في طياتها أسئلة جدية بالنسبة لمستقبل الشعب اليهودي ودولة اسرائيل، ويتعين إيجاد الحلول لها. . وماالذي سيحدث إذا طلب السكان العرب في الضفة الغربية وقطاع غزة أن يكونوا مواطنين في دولة اسرائيل. . إن معالجة من يلقي الحجارة أمر سهل جداً، أما معالجة من يطالب بالمساواة فهذا أمر آخر»^(١٤).

ان الهدف من هذا التضليل، العمل على انكار دور قوى الثورة في العمل البطولي، الذي يخوضه الشعب الفلسطيني، مع أن بعضهم يعود للخلف ويحاول أن يربط بين حادث الاصطدام والأعمال الانتفاضوية السابقة على ذلك، على مدار العام ١٩٨٧، والتي كان دور قوى الثورة واضحاً وجلياً فيها.

ويكمن في هذا الإنكار الصهيوني هدف آخر، هو بمثابة «الطعم» للقوى «المعتدلة» لكي تخرج من جحورها التي دخلتها مع انفجار البركان الثوري، ليس هذا فحسب، بل وإفساح المجال أمام قوى جديدة للبروز

كمفاوض للاسرائيليين؟

وان دل هذا على شيء، فإنما يدل على الجهل الاسرائيلي، أولاً: بالشعب الفلسطيني. ثانياً: باللمحة السياسية، ثالثاً: تكريس لعملية التخطيط التي واكبت ولازمت القيادات الاسرائيلية. رابعاً: هذه الإرباكات إنها هي التعبير الحقيقي لافلاس السياسة الاسرائيلية، وقبل ذلك الأجهزة الأمنية الاسرائيلية وخاصة «الشين بيت» والاستخبارات، التي وقفت كغيرها من أجهزة الدولة الاسرائيلية تنظر للأحداث في حالة من الذهول، وهي المعروف عنها أو هكذا رسموا صورتها في أذهان الرأي العام «المخابرات الأقوى» و«الأذكى»!

ومحاولة «رون بن يشاي» وغيره من الصهاينة احالة اسباب التفجير إلى «اكتظاظ المخيمات» و«التزايد الديمغرافي» . . الخ، إنما هي محاولة فيها شيء من التسطيط والتبسيط الأكثر من اللازم، رغم أنها تحمل شيئاً من الصحة والمصدقية، ولكنها محدودة جداً، قياساً وارتباطاً بعملية النهوض الوطني، والتطور الهام في الميدان الثقافي، وتبلور الطبقة العاملة الفلسطينية، التي أضحت «طبقة لنفسها» وانتقلت من المرحلة الجينية، عندما كانت «طبقة في نفسها» والإنجازات العديدة التي حققتها الثورة، فضلاً عن شعور قوى الثورة والجهاد بالخطر الداهم في الداخل والخارج لتصفية القضية الوطنية، الأمر الذي أوصلها إلى درجة من «اليأس» و«الاحباط» من كل ما هو حولها، وافقدتها الركون لاي حليف قريب أو بعيد، والقت على نفسها مسؤولية الخروج من النفق المظلم، من عنق لزجاجة، من الحصار العسكري والسياسي. وبالتالي، فإن «اليأس» هنا في ظل وجود القوى الوطنية والثورية الطليعية لم يعن بتاتاً الركون لمعطيات الواقع والإستسلام لها، العكس صحيح، أي انه عنى بالنسبة لها تحمل المسؤولية المباشرة في الخروج من دائرة الحصار إلى دائرة النور والثورة بأبهى

صورها، وسعيًا نحو الأمل والحرية ودفء الشمس الثورية، ومن البديهي القول، انه مامن ثورة تحدث إلا ويكون ملازمًا لجهازيها القومية والطبقية شيء ما من «اليأس» و«الإحباط» الأمر الذي يدفعها لبلوغ درجة السخط والغليان الشعبي، ويقذف بها في لحظة الانفجار الثوري في لهيب المعارك الثورية بلوغاً للأمل والفجر الجديد.

لم يقتصر الموقف الاسرائيلي على هذا الجانب، بل ان هناك فريقاً أقر منذ البداية بدور م. ت. ف. وفصائلها في الثورة الشعبية، قال شامير بهذا الصدد في جلسة الحكومة الاسرائيلية التي كرست لمناقشة تطورات الوضع في الأرض المحتلة: «ان مايجري في الضفة والقطاع وصل إلى مرحلة بالغة الخطورة، ويتعين علينا التحرك على الفور والعمل قبل فوات الأوان. وسأطلب من قادة الجيش استخدام اقصى درجات العنف والحزم. . هناك أناس في الضفة والقطاع أعلنوا التمرد ضد الحكم الاسرائيلي بتوجيه من منظمة التحرير الفلسطينية»^(١٦).

وأضاف شامير في حديث مع مراسل صحيفة «يديعوت احرونوت»: «لقد بدأت الاضطرابات بصورة مشتتة، لكن رجال منظمة التحرير الفلسطينية نجحوا في ركوب الموجة التي وصلت إلى مستواها الحالي، وفي نفس الوقت سعت منظمة التحرير إلى تسخين الأجواء في عدة دول عربية منها مصر، ولدينا معلومات واضحة بخصوص نشاطات منظمة التحرير هذه وانني أدعو عرب اسرائيل والعرب في الضفة والقطاع إلى عدم الإنجرار وراء المحرضين الذين لايسعون إلى تحقيق مصالح العرب في اسرائيل»^(١٧). وفي السياق تحدث بيرس عن دور م. ت. ف. في الثورة الشعبية، قائلاً: «ان منظمة التحرير الفلسطينية تحاول تحقيق مكاسب من الإضرابات والقيام بمظاهرات»^(١٨). وقال رابين أيضاً: «. . إن أعمال العنف هذه تستهدف إعادة النزاع

العربي - الاسرائيلي إلى وعي العالم، وتنفيذ لغاية سياسية واضحة تقف وراءها المنظمة^(١٤).

وقال دان شمرون، رئيس الأركان الاسرائيلي: «ان مصدر اعمال الشعب هو المنظمات الفلسطينية في الخارج وبواسطة أعوانها في الضفة والقطاع، وإن لدنيا أدلة واضحة تثبت ذلك حيث اعترف الكثيرون من الشبان الذين تم التحقيق معهم حول اشتراكهم بأعمال العنف^(١٥)». واعترف الكولونيل «زنيف» قائد القوات العسكرية في الضفة قائلاً: «ان الجبهة الشعبية تتحمل جزءاً أساسياً من مسؤولية الأحداث، فهي قد بدأت تحتفل منذ ١٠/١٢». وفي لقاء حاكم غزة، الجنرال اسحق مردخاي مع وفد الشخصيات الفلسطينية خاطبهم بالقول: «نحن نعرف أن مؤيدي الجبهة الشعبية هم وراء الاضطرابات» اما في محكمة رجا اغبارية فقد وردت احاديث من نوع «ان الجبهة الشعبية هي التي نظمت الأحداث في الداخل، منطقة الد ٤٨» أما قائد مايسمي بالمنطقة الشبالية فقد صرح «بان الجبهة الشعبية تتحمل المسؤولية وسوف نحاسبها بعد أن تهدأ الأوضاع^(١٦)».

وبمناسبة عيد انطلاق الثورة الفلسطينية، مطلع كانون الثاني (يناير) ١٩٨٨ قال عشيها رابين: «إن قيادة المنطقة الوسطى على أهبة الاستعداد لمواجهة أي حالة كانت، وإنه من المستحسن عدم وضع جيش الدفاع الاسرائيلي وقوات الأمن موضع اختبار يوم غد الجمعة الأول من كانون الثاني، وهو يوم تأسيس منظمة «فتح»^(١٧)».

وجاء في إحدى الدراسات التي أعدها عدد من الباحثين والصحفيين الاسرائيليين بمناسبة مرور عام على الثورة الشعبية / الانتفاضة مايلي: «فعلى الرغم من ان المفاجأة اصابته كذلك قيادة م. ت. ف من توقيت الانتفاضة وحجمها، إلا أن هذه القيادة نجحت وخلال السنة المنصرمة،

في أن تكون القوة الوحيدة المسيطرة على زمامها، والواقع ان الانتفاضة لم تنشأ قيادة فلسطينية مستقلة، غير أن نشيطي م. ت. ف في القدس ورام الله والذين يشكلون اعضاء القيادة الوطنية الموحدة واعضاء اللجان الشعبية المحلية، يمكن اعتبارهم الأكثر قرباً من احتلال مركز القيادة الشاغر في المناطق»^(٥٣).

وتضيف الدراسة بهذا الصدد: «القيادة الوطنية الموحدة في الواقع ائتلاف يضم المنظمات الفلسطينية العاملة في المناطق والتي تخضع لسيادة منظمة التحرير الفلسطينية»^(٥٤).

ان الإقرار الاسرائيلي بدور ومكانة وقيادة منظمة التحرير الفلسطينية للثورة الشعبية / الانتفاضة لم يكن في البداية يحمل صفة الموضوعية والتجرد، لاسيما وان قادة الكيان الصهيوني، ومن لف لفهم، في الوسط العربي الرسمي ومثقي البلاط العربي، عملوا جل اهتمامهم على انكار أي دور للمنظمة، وسعوا جميعاً للاساءة لدورها ومكانتها، وعملوا، كل من جانبه، وفي نطاق امكانياته، على تصفية ركائز الثورة من أجل اخضاع المنطقة العربية لمؤامرات كامب ديفيد، وهذه السياسة لم تتوقف ولم تنته، والجميع، صهاينة وعرب رسميون لم يدخروا ولن يدخروا جهداً من أجل بلوغ تلك «الغاية» غاية ازالة الشوكة، الثورة الفلسطينية، من حلق أصحاب ومنفذي المؤامرة التصفوية لكل ماهو وطني وقومي وتقدمي في عالم العرب.

فضلاً عن ذلك، فان الصهاينة ارادوا من خلال هذا الاعتراف الرسمي بالدور القيادي لمنظمة التحرير الفلسطينية، ارباب الجماهير الفلسطينية، وقواها الوطنية ولجمها من المشاركة في العملية الثورية الجارية في الضفة والقطاع. وفي السياق، افساح المجال أمام القوى «المعتدلة» لركوب الموجة واطفاء «لهيها» و«عنفوانها الثوري» ومن ثم «القضاء المبرم» عليها!.

ومرة أخرى يقع الاسرائيليون في مطب الجهل بالواقع الفلسطيني وبمعطيات الصراع وما أدخل عليه من اضافات نوعية جديدة، كان ابرزها، ارتقاء العامل الفلسطيني إلى قمة الهرم في الصراع في مواجهة اسرائيل، وبتعبير أدق، بقدر ماتراجع العامل العربي «القومي» في الصراع، بنفس القدر وأكثر تقدم العامل الفلسطيني، واحتل موقعه الطبيعي والضروري في الصراع، بحيث أمسى الصراع فلسطينياً - اسرائيلياً، وهو ما كان يجب أن يكون منذ الأساس، على أن لا يلغى هذا الطابع البعد العربي القومي، لاسيما وان جوهر الصراع ومركزاته الأساسية تكمن في الصراع العربي - الاسرائيلي، لان الصراع، والهجمة الامبريالية الصهيونية انما تستهدف الوجود الحضاري والثقافي القومي العربي، تستهدف نهب واستغلال الثروات والإنسان العربي على حد سواء.

لكن هذا لا يمنع في نطاق المجابهة المباشرة التكتيكية [في النطاق الاستراتيجي الأبعد] ان يحتل العامل الفلسطيني مكانة رئيسية في الصراع، (١) لابرار العامل الوطني الفلسطيني، (٢) لقطع الطريق على الدياغوجيا الصهيونية الإعلامية، التي تصور الصراع عكس ما هو قائم، خاصة ابراز اسرائيل وكأنها دولة «ضعيفة» و«تبحث عن السلام» ولكن العرب «يحولون» دون ذلك!؟... الخ.

ومن البديهي التأكيد، بأنه كان لهذا التقدم تحليات واضحة جداً في سياق العملية النضالية، ولم تتمكن القوى المختلفة العربية والاسرائيلية وقبل ذلك الدولية، من إعادة الأمور إلى ماكانت عليه قبل عشرين عاماً، لان قوى الثورة الفلسطينية الطليعية والأكثر جذرية، فضلاً عن الجماهير الفلسطينية، التي ذاقَت مرارة استلاب الهوية الوطنية على مدار الواحد والأربعين عاماً الماضية، ليست مستعدة أن تلقي سلاح الثورة جانباً، لأنها خبرت نظرية «الانكسار» على العرب الرسميين، ماذا كانت النتيجة؟ مزيداً

من البؤس، ومزیداً من الحرمان من أبسط الحقوق السياسية والإنسانية؟! .
وفي هذا الشأن يقول «برناردو مالي»: «لقد سار التاريخ بسرعة في الشهرين
الأخيرين، وقلب الموازين في أرض الإنجيل، هذه الأرض المتنازع عليها
من قبل «قوميتين» لقد وقف الكثيرون مقطوعي النفس أمام تطورات
الأحداث وسقطت مفاهيم ديناعوجية» .

وأضاف: «لقد تم اختراق جدار الصمت (الصمت اللعين والكريه في
آن واحد) الذي تشكل من شعور الغرب بالذنب تجاه شعب «المحرقة»
حيث انقلبت بعض المفاهيم الغامضة، ويمكن القول إنه حصل من
التطورات في الفترة من ٨/١٢/٨٧ إلى ٨/٢/١٩٨٨ أكثر مما حصل في
الـ ٢٠ سنة الماضية» .

ويؤكد: «فالصراع العربي - الاسرائيلي على سبيل المثال عاد ثانية إلى
الرأي العام العالمي ليصبح صراعاً فلسطينياً - اسرائيلياً، وهذا شيء طيب،
لأن القضية الشرق أوسطية المتعلقة بأربعة عقود من الحروب والوثائق
الديبلوماسية الصادرة من القوى العظمى اختصرت الآن في القضية
الأساسية»^(٢٢) قضية الشعب العربي الفلسطيني وتحقيق أهدافه الوطنية
المشروعة في حق العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الوطنية المستقلة .

وفي هذا السياق، جرى تطور ملموس وبارز في كيانية الشخصية
الوطنية الفلسطينية، وبلغت مستوى راقياً من النهوض والتبلور، الأمر
الذي حدا بها أن تشب عن دائرة الطوق المفروض عليها، والحصار الذي
يكبلها بسلاسل التآمر الامبريالي - الصهيوني - الرجعي العربي، «فالأمة
[الشعب] الفلسطينية الصغيرة، العزلاء تحاول اليوم ان تولد وتحيا من
جديد، تحاول أن تزيع عن كاهلها ثقل «الأمة الاسرائيلية» الصغيرة، هذه
الأخيرة المدمجة بالسلاح، والمحكومة بعقلية استبدادية» .
«الأمة [الشعب] الفلسطينية تتحرك لوحدها، والدول العربية لم تحرك

ساكناً، والتي لو أرادت ذلك لن تستطيع لأنها تفتقر للوسائل، والقوة اللازمة لعمل شيء ما، والسبب الأساسي انها لا تريد فعل أي شيء»^(٥٦). والأمـر كما بات جلياً وعميقاً في وضوحه، ان العرب الرسميين لم تقتصر مواقفهم العدائية من القضية والشعب الفلسطيني حد عدم التحرك والدعم !، وانما لا يريدون ان يروا شيئاً! أو أن يسمعوا شيئاً فلسطينياً مميزاً في النطاق الوطني والثوري، وعندما هبت وانفجرت براكين الحقد الشعبي الفلسطيني في ثورة كانون ٨٧ داخل الأرض المحتلة، وخارج نطاق أدوات قمعهم البوليسية، ارتجفت واهتزت كراسي عروشهم ودواوينهم المختلفة، احراكاً منهم أن مثل هكذا تحرك يعتبر طعنًا في كل شرعياتهم القائمة، التي نامت أكثر من أربعين عاماً، كما فعل «أهل الكهف!» وفي نظرهم تحريضاً مباشراً على مواقفهم وارتباطاتهم بالامبريالية والصهيونية.

وأكثر من ارتجف وارتعب، كان النظام الهاشمي في عمان، لان النهوض الوطني الفلسطيني هو «شيء مخيف جداً» ولأن تبلور الشخصية الوطنية الفلسطينية «ستكون بمثابة شحنة دينامية بالقرب من مملكته الصغيرة المأهولة بالفلسطينيين، الذين سينفجرون مع الوقت، متعاطفين مع امتهم الفلسطينية»^(٥٧). وما انتفاضة الجوع في معان والكرك في نيسان (ابريل) ١٩٨٩ إلا بداية البشائر.

ومن بين عناصر التطور الملموسة والبارزة في الشخصية الوطنية الفلسطينية، ماعكسه الكاتب الاسرائيلي «دوف شنعار» الذي قال: «قطع الوعي القومي الفلسطيني في المناطق شوطاً طويلاً». لقد اصبح شيئاً من الماضي ذلك المرسوم الذي أصدره الملك عبد الله والغى بموجبه استعمال كلمة فلسطين في الوثائق والمستندات الرسمية. إن الكيان الفلسطيني موضع نقاش الآن في القيادة الاسرائيلية، وقد جرت في السنوات الأخيرة نهضة ثقافية واسعة المدى في الضفة الغربية على مدى سنوات الاحتلال

الاسرائيلي [حيث انشئت] مؤسسات فلسطينية قومية . . وقد شهد المجتمع الفلسطيني في المناطق ، خلال عقدي الاحتلال ، تطورات تشير إلى بلوغه الأكيد حال الاستقرار عندما يلغى الوضع الاستعماري . إننا نشهد الآن اجماعاً عاماً على تطوير شخصية فلسطينية قومية^(٨٨) .

لقد تصلب عود الشعب الفلسطيني في غمار المعارك اليومية ، والاصطدام المحتدم بين قوى الثورة الوطنية التحررية - في الداخل والخارج - وولد جيل جديد ، جيل فلسطيني لا يعرف الخوف ، ولا يهرب الاحتلال ، أو كما يقول اسحق راين ، وزير الدفاع الاسرائيلي : «لقد زال احساس الخوف من نصف سكان الأراضي المحتلة على الأقل [لماذا النصف فقط؟ إذا علمنا من الإحصاءات الاسرائيلية نفسها أن قرابة ٦٥٪ من سكان الأراضي المحتلة هم من سن ١٩ فما دون؟!] فالكثير من الشبان يكشفون صدورهم للجنود الاسرائيلين ويتحدونهم أن يطلقوا النار»^(٨٩) . وأما «موشيه ارينز» وزير الخارجية الاسرائيلي الحالي فكتب معمقاً هذه الفكرة ، من زاوية اخرى ، وبعبارة مختلفة ، قائلاً : «استطاع هؤلاء السكان معرفة المجتمع الاسرائيلي» بنقاط ضعفه ومساوئه خلال العشرين سنة الأخيرة ، وقد حال «التطرف الديني» [وفي هذا مغالطة فاضحة ، ومحاولة لقلب الحقائق الوطنية والقومية] دون الخوف من استخدام العنف وزادت معرفتهم «لاسرائيل» إلى احساسهم ، بان رد الفعل الاسرائيلي ، متزن ومحدود»^(٩٠) (!؟) وهنا لا يتورع أرينز عن التضليل والكذب ، الذي لم يعد ينطلي على أوساط الرأي العام العالمي ، الذي شاهد بأم عينه ممارسات الفاشية الاسرائيلية السوداء ، والتي حاكت في حماقاتها وجرائمها مجازر هتلر وموسوليني ونظام الأبرتهتايد في جنوب افريقيا .

ويتابع موشيه أرينز ، الوزير الليكودي ، تحليله للوضع في الأراضي الفلسطينية المحتلة الذي انفجر وفاجأ الجميع حسب قوله ، ان هذا الوضع

تميز بتلات سمات هي :

١ - الكراهية : حيث لا يمكن تجاهل مظاهرها العنيفة لليهود وللدولة اسرائيل والتي يتميز بها فاذفو الحجارة وزجاجات الملوئوف، من رجال ونساء واطفال، وهذه الكراهية . . . تعيدنا إلى فترة احداث ما قبل قيام «اسرائيل» . . .

٢ - مطالب غير محدودة : من يحاول التعرف على أية رسالة سياسية يعبر عنها «المشاغبون» سيجد مطالب لتصفية دولة «اسرائيل» ولطرد اليهود من أرض «اسرائيل» ولكنها ليست محددة وصالحة للتوصل إلى أي حل وسط، وليس من قبيل الصدفة أن الكثيرين من المشاغبين هم من سكان مخيمات اللاجئين في غزة وفي . . . [الضفة الفلسطينية] وإن المطالبة بتطبيق «حق العودة» تتردد بصورة واضحة تماماً.

٣ - عدم وجود سلطة خارجية : فحتى إذا كانت م. ت. ف تحاول ركوب موجة «الاضطرابات» وتحاول اجنحتها المختلفة إذاعة توجيهات للسكان العرب في المناطق، فإن «احداث الشغب» في حقيقة الأمر، تمثل تعبيراً «عفوياً» عن المشاعر والحالات المعنوية السائدة بين السكان^(١)؟! إن الوزير الاسرائيلي يسعى جاهداً لتشويه الحقائق والخلط بينها وبين الأكاذيب. ففي الوقت الذي يعترف فيه بأن جماهير الشعب الفلسطيني لم تعد تأبه للاحتلال، كونها كشفت على حقيقته، عارياً من دون رتوش، واكتشفت كم هو «هش» هذا الكيان الذي يصول ويجول دون رادع قومي عربي! يحاول أن يلغي طابع هذه النقطة الإيجابية من خلال الصاقها بـ «الأصوليين» وهذا تشويه متعمد للتجربة الوطنية الفلسطينية على مدار العقدين، ايضاً يحاول في النقطة الثالثة أن يلغي صفة التنظيم والوعي والتخطيط عن الثورة الشعبية الكانونية، وهذا جرى التعرض له في نقطة سابقة .

وفي هذا النطاق، يد الحاكم العسكري السابق للصفة الفلسطينية، «بنيامين بن البعيرز» على الوزير في الجانب المتعلق بدور الجيل الجديد المتمسك بالهوية الوطنية، بالقول: «ان جيل مابعد عام ١٩٦٧ جيل بنطلونات الجينز وقمصان التريكو والصنادل والدرجات الجامعية يبعد سنوات ضوئية عن الجيل الذي سبقه، هذا الجيل الذي خرج إلى الشوارع ويشغلها بكراهية اليأس المتراكم على مدى عشرين عاماً من الاحتلال ولم يعرف حكماً آخر غير الحكم الاسرائيلي، حيث ولدوا في اجواء تختلف عن الأجواء التي ولد فيها ذووهم، وافاقوا ليجدوا أنفسهم تحت سلطة الاحتلال، وعليه تعلقوا بالهوية الفلسطينية . . هذا الجيل يحمل في داخله المتفجرات وكل تحد يشعل الفتيل، ولا ينقصه سوى السيطرة على الوسائل الهجومية»^(١٢).

ولا يسع أي مراقب للتطورات في الأراضي المحتلة عام ٦٧ على مدار العقدين الماضيين إلا أن يأخذ هذا الجانب بعين الإعتبار، ولكن دون الوصول إلى حد الإنتفاص من الجيل [أو الأجيال] السابقة التي حملت الراية الوطنية، ولم تلق بها، ليس هذا فحسب، بل انها مهدت الطريق للجيل الجديد، فضلاً عن أنها مشارك رئيسي في الثورة الشعبية المجيدة. وهي تقف صفاً واحداً مع كل الأعمار، ومن دون تمييز جنس عن الآخر، مع ما مثلته المرأة من دور مميز ومتقدم في صيرورة الثورة الشعبية الديسمبرية.

التقصير الجديد

من السياق العام لتطور الأحداث، على مدار العقدين الماضيين، كان بادياً للعيان ان الحراك الوطني في ديمومة نضالية مستمرة وعلى الصعد

المختلفة : لم يخضع للسكون، حتى في اللحظات التي بدا فيها أن الأمور تتجه نحو «الإستقرار» النسبي، كانت الجزئيات والخلايا الوطنية في الجسم الفلسطيني تتجدد باستمرار، وتنمو دونما توقف، وهذا دليل عافية؛ كون خلايا الجسم الوطني الفلسطيني، كانت تطرد وتفرز الفضلات والأملاح والخلايا غير القابلة للتجدد والنمو ومواكبة العملية الثورية الفلسطينية، وبالمقابل تكتسب خلايا جديدة، ومعالم جديدة من النهوض والتبلور الوطني، الأمر الذي يعني، أن عملية التطور التدريجي، كانت تتم وتجري على مرأى من عيون قادة العدو الصهيوني، السياسيين والعسكريين، واجهزته القمعية المتعددة الأسماء والأشكال.

ولكن قادة العدو ناموا على وسادة اجهزتهم القمعية وصغار عملائهم، واعتقدوا ان الدنيا «بألف خير»! وما عليهم إلا أن يستكملوا مشروع تصفيتهم للثورة والقضية الفلسطينية؟! . بالتعاون والتعاقد، مع عرب كامب ديفيد - وما أكثرهم فهم يملؤون الساحة العربية .

ولم يتصوروا للحظة، ان هذا الشعب العربي الفلسطيني، المحاصر من كل الجهات، يمكن أن يفعل شيئاً؟! وهذا ما عبر عنه الجنود الاسرائيليون في المقابلة التي اجراها معهم «جدعون آلون» فيقول أحدهم وهو عائد من خدمته في غزة: «منذ عامين بدأنا نشعر انهم تغيروا. لم يكونوا يجرؤون بعد على رجنا بالحجارة، ولكن بدؤوا يشتموننا، في العام الماضي بدأنا نشعر بكرهيتهم لنا، كانوا يحدقون إلينا والقتل في عيونهم. ليس الشباب الصغار فقط، وإنما البنات الصغار العائدات من المدرسة. . كانوا يشتموننا بالعبرية: (اذهبوا من هنا، يامن. . ماذا تفعلون هنا)؟. كان ينبغي أن يكون المرء أبلهاً تماماً لكي لا يشعر أن هذا مسار يتفاقم. إنهم الآن تجاوزوا الحدود كلها، إنهم يتحلون بالجرأة، . ومن دون أي خوف يلقون الحجارة والزجاجات الحارقة على دورياتنا. يقطعون محاور حركة رئيسية وكأنهم تلقوا

امراً من أعلى يبعث المارة في حياة جنود الجيش الاسرائيلي»^(١٣). وما أدركه الجنود وبعض علماء الاجتماع الاسرائيليين لم يدركه القادة العسكريون والسياسيون في الوقت المناسب من «انه نهض جيل جديد من مواليد هذه الأرض وترعرع في ظل الاحتلال الاسرائيلي، وهذا الجيل يتحدث اللغة العربية، اضافة إلى لغته الأم، وقد أصبح أكثر تحديداً لما يريده هو. فالجيل الفلسطيني الجديد يعرف حقوقه جيداً»^(١٤) ويعرف الطريقة التي يحقق من خلالها هذه الحقوق، طريق الثورة الشعبية التي لا خيار إلا هي كسبيل لتحقيق أهدافه في العودة وتقرير المصير واقامة الدولة المستقلة.

لقد «اغلق الاسرائيليون عقولهم أمام مشكلة الاراضي المحتلة، اعتقاداً منهم انها بمرور الوقت ستنتهي تلقائياً».

ومن الاوهام الاسرائيلية التي تدلل على جهل تام بمعطيات التاريخ الكفاحي للشعب الفلسطيني وما يمكن أن يجترحه من صعاب، انهم تصوروا «ان السلام مع مصر يمنحهم حرية التصرف في الضفة الفلسطينية وان الحرب في لبنان ونتائجها السلبية على منظمة التحرير الفلسطينية، ستقصر ظهر المعارضة الفلسطينية للحكم الاسرائيلي؟! ولكن الرياح لم تأت كما تشتهي سفن الموت الاسرائيلية، فبلغ «العنف الذي ظل يتصاعد منذ حوالى عام ذروة الاحباط والغضب هذا الشهر وهو غضب موجه ضد نظام الاحتلال الوحشي، وضد منع التجول المتكرر، وعمليات القتل والضرب والاعتقال، وهدم منازل العائلات وضد لاشوعية ممارسات المستوطنين الاسرائيليين كما انه غضب في نفس الوقت من سكون المجتمع الدولي وعجز الدول العربية».

«فعلى نحو لم يستطعه غيرهم [جماهير الثورة] تمكن هؤلاء الشباب من اعادة فتح الجدل حول مستقبل الاراضي المحتلة، بل وفتحوا هذا الجدل

في المكان الأكثر أهمية مما عدها، الا وهو داخل «اسرائيل ذاتها»^(١٥). لقد نقلوا المعركة والثورة الى حيث يجب ويكون كي يستيقظ الامبرياليون الاسرائيليون الجدد من احلامهم السوداء تجاه شعبنا، ويدركوا ان مانعوا به خلال العشرين عاماً الماضية، يجب أن يدفعوه دماً وخراباً اقتصادياً وتدميراً للمعنوية الاسرائيلية

ان سير تطور الاحداث الدراماتيكي، وانفجار الحالة الثورية الى شظايا متناثرة المهتبة الاراضي المحتلة كلها يؤكد «ان مايجري في قطاع غزة هو تماماً (يوم غفران مصغر، من ناحية التقصير الاستخباري) فقدان سيطرة كامل من ناحية الاتصالات ومن ناحية سلوك القوات على الارض»^(١٦).

فضلاً عن ذلك، أكد «أبي بنياهو» في صحيفة (عل همشار) ١٢ شباط (فبراير) ١٩٨٨ على فشل اجهزة الامن الاسرائيلية الاربعة المسؤولة عن الضفة والقطاع [جهاز الامن العام «الشين بيت» والقيادة العامة للجيش الاسرائيلي ومكتب منسق الاعمال وشرطة اسرائيل].. كلها في التنبؤ بالانتفاضة [الثورة] ويرجع ذلك الى أن هذه الاجهزة كانت تقوم بمراكمة المعلومات (كما تفعل بعض مراكز البحوث العربية) لا الربط بينها «ومن هنا الاستخلاصات المغلوطة والتحليل والتقدير غير السليمين» وقد سمي هذا الفشل بأنه «حرب يوم غفران» ثانية... [و] قال: «ليست العبرة في الاحتفاظ بمعلومات فوق معلومات (أي الانكباب على التراكم الكمي المادي) ولكن المطلوب رفع رؤوسنا بين فترة واخرى من الارض وذلك لتقدير الوضع وتوقع متى ستأتي المواجهة»^(١٧).

لقد كشفت الثورة الشعبية المتعاطمة عورة اجهزة الامن الاسرائيلية، ووجهت لها ضربة قاسية، أشبه بحرب اكتوبر عام ١٩٧٣، الامر الذي هز مكانة هذه الاجهزة في نظر المواطن الاسرائيلي، وكذلك لدى المؤسسات الحكومية وغير الحكومية الاسرائيلية، وبالتالي على النطاق العالمي، بعد أن

صالت وجالت واعتبرت سابقاً اجهزة «لاتقهر» وانها قادرة على صنع «المعجزات!».

واعتقد المسؤولون القائمون على اجهزة الامن الاسرائيلية نتيجة النفخ غير المشروع لهم وغير المبرر، بأنهم باتوا «يملكون سر الغيب!» وان الاراضي المحتلة أمست «عجينة طيبة في أيديهم!» وبناء عليه ناموا «مطمئنين قريري العين»!، وطمأنوا الحكومة وقيادة الجيش بأن الامور «طبيعية» وان مايجري في الاراضي الفلسطينية المحتلة، ليس شيئاً يستدعي «الخوف» «والتوقف أمامه» وانه لايجرح عن اطار «الاعراض الطبيعية» للوضع القائم؟! .

ولكن الأمور في تطوراتها الثورية، والتي بلغت حد ودرجة الثورة الشعبية، حينها تدفقت الجماهير الى ميدان المواجهة مع قوات الجيش وعملائهم لتقذف بحمم غضبها وسخطها في وجه المحتلين الصهاينة، ضاربة بعرض الحائط بكل قوانين واجراءات وممارسات الاحتلال، وغير آبهة بأسلحته المتطورة، ورافضة ان تعود عقارب الساعة الى الوراء، وان تعيش بنفس وذات الطريقة القديمة القائمة بينها وبين المحتلين، بين الظالمين والمظلومين، بين المضطهدين والمضطهدين، ورفعت شعاراتها المطالبة أولاً ومن ثم السياسية الداعية الى المطالبة بالطلاق من هذا الوضع وهذه الحالة المأساوية، مطالبة بالحرية والاستقلال، وقدمت قرباناً لمذبح هذا الهدف التضحيات الجسام، فضلاً عن أن ثورتها اتخذت منذ البداية سمة . التنظيم والتخطيط والاشراف المركزي من قبل قيادة الثورة، اضافة الى اتخاذ حركتها وصيرورتها ميكانيزم الديمومة والثبات في ميدان الثورة الوطنية التحررية.

هذه الحالة الجديدة كل الجدة على اجهزة الامن افقدتها الصواب، واذهلتهها، وشلت تفكيرها، وأوقعتها في مأزق خطير، ومازالت آثار ذلك

الجانبية قائمة ومستمرة. «وزادت البلبلة لدى جهاز المخابرات الاسرائيلية من جهتين، أولهما ضغط الحكومة الاسرائيلية منذ بداية الانتفاضة وطلبها المستمر للجهاز (خلصونا) اقمعوا الانتفاضة [الثورة] (١) واقطعوا رأسها (٢) ثانيهما ضغط جماهير الانتفاضة العملاقة واتساع ضرباتها وشمولييتها لكافة قطاعات شعبنا الباسل. [الأمر الذي أدى بـ] جهاز المخابرات الاسرائيلي الى [الوقوع] في هستيريا الاعتقالات الجماعية والادارية بدون تحقيق، وفتح المعتقلات الكبرى [من مختلف الاحجام] لكل من سبق له ان ناضل أو يناضل أو يفكر بالنضال من أجل فلسطين الحبيبة؛ معتقداً أن رأس الانتفاضة [الثورة] وقاعدتها [محصورة في] .. الطليعة»^(٣٨).

واستناداً الى هذا الفشل النريع لاجهزة الامن الاسرائيلية المختلفة، وخاصة جهاز المخابرات أولاً: في التنبؤ بالثورة الشعبية وثانياً: في القدرة على وضع حد لها، وثالثاً: اعتراف مسؤولها «ناحوم ادموني» المقال من منصبه «بأنه لا يوجد أي احتمال لتصفية الانتفاضة [الثورة] من خلال استخدام الجيش وجهاز المخابرات»^(٣٩)، ورابعاً: عقم وهزال امكانيات عملائهم من الاراضي المحتلة، ليس هذا فحسب، بل افتقادهم للحد الأدنى من العلاقة الطيبة مع الجماهير واقتضاح امرهم، بحيث باتوا منبوذين في الوسط الجماهيري الفلسطيني، وهروبهم مع اندلاع شرارة الثورة الشعبية الى داخل الكيان الصهيوني، ومن استمر منهم وضعته الجماهير تحت سيطرتها وحرمتها من التحرك، فضلاً عن مطالبتهم بالتخلي عن مهمة خيانة الوطن وتسليم اسلحتهم لقرى الثورة والذي يرفض منهم اعلان تبرئه من خيانتة، كانت يد الثورة له بالمرصاد:

«قررت وزارة الدفاع الصهيونية القيام بانشاء لجنة عسكرية خاصة مهمتها جمع المعلومات الاستخبارية في الاراضي المحتلة».

وعلق على هذا «زئيف شيف» قائلاً: «لقد بدا واضحاً ان ماتشهده

«المناطق» من احداث في هذه الفترة مختلف تماماً عما شهدته في السنوات السابقة حيث نفضت المؤسسات الاستخبارية والهيئات ذات العلاقة بالتقديرات الامنية يدها من تقدير مايجري في الاراضي المحتلة واعلنت مسؤوليتها عن الفشل الذريع في تقديرها للمعلومات»^(٧٠).

وعقبت «دافار» على امكانية فشل اجهزة الامن في مواجهة الثورة بالقول: «رغم النجاح الذي حققته اجهزة الامن الاسرائيلية في مجال مكافحة الارهاب فلم يعثر علي أي حل من أجل مواجهة انفجارات العنف التلقائية بين السكان الفلسطينيين الذين لم يعد يحيفهم سقوط الجرحى أو القتل»^(٧١).

وكان وزير الحرب الاسرائيلي، اسحق رابين جريئاً باعترافه القائل: «ان المؤسسة العسكرية بأسرها ارتبكت في اختيار الكيفية التي على أساسها سيتم التصدي للانتفاضة، خاصة وأن جميع الأساليب التي لجأ إليها الجيش الاسرائيلي فشلت وأثبتت عدم فعاليتها أمام حماس المتظاهرين الذين شعروا انهم يركبون مد التاريخ»^(٧٢) وهم كذلك. ولولا انهم وخط التاريخ الحلووني الصاعد عشاق درب الحرية والسلام لما اجترحوا ما اجترحوه من صعاب.

«الموساد» .. الصحوة المتأخرة

أثارت هزيمة الثورة الجماهيرية الفلسطينية العملاقة للموساد ردود فعل واسعة في الأوساط الحكومية والإعلامية الاسرائيلية. يمكن القول، إنها الأولى من نوعها، حيث وضع جهاز المخابرات الاسرائيلية على مشرحة وسائل الإعلام، التي حطمت وكسرت «الهالة المقدسة» التي أحاطت بهذا الجهاز على مدار العقود الأربعة الماضية. واستحضرت «أرواح الماضي» والحاضر من العمليات انماشلة للجهاز، وطعنت في قدراته وكفاءاته، وخصوصاً المسؤول الأخير للجهاز ناحوم ادموني، الذي أقيـل واستبدل

بشخص جديد بتاريخ ٢٠/٢/١٩٨٩ .

وكتب بهذا الصدد «اليكس فيشمان» في صحيفة «حداشوت» منتقداً الذين اختاروا ادموني، قائلاً: «... لم يفشل ناحوم أدموني رئيس «الموساد» بمهمته، كما لم يخيب على الأقل آمال الذين عرفوه وتعقبوا نشاطاته. وإذا كان «الموساد» لم يقم بكافة التوقعات خلال السنوات الست الماضية، فيجب أن يوجهوا انتقاداتهم للذين اختاروه...»^(٧٣).

بدون أدنى تردد تعتبر هزيمة «الموساد» على يد الجماهير الشعبية الفلسطينية، انجازاً هاماً من انجازاتها، التي يجب أن تدون بأحرف بارزة في صفحة الإنجازات العظيمة التي حققتها هذه الثورة، لأن هذا الجهاز تعول عليه الحكومة الاسرائيلية، لابل مجتمع المستوطنين الصهاينة عموماً، كثيراً في قمع واستلاب وتصفية قضية الشعب العربي الفلسطيني، وبالتالي فإن هزيمته على يد الجماهير الفلسطينية يمنحها قدراً عالياً من الثقة المتعاضمة بالنفس، ويبين لها قزمية الاحتلال وأجهزته الإرهابية، الأمر الذي، يشحنها بطاقات ثورية جديدة، تصهرها في معمعان النضال الثوري ضد الغزاة الصهاينة .

وبعد هذه الهزيمة وحالة الذهول والإحباط، التي أصابت «الموساد» - قيادة وأعضاء - ومن خلفه الحكومة الاسرائيلية، حاولت قيادة «الموساد» التقاط أنفاسها في الشهر السابع من الثورة، من خلال إعادة «النظر في اسلوب» عملها القديم، وسياستها القديمة، وبدأت «على ضوء الظروف الجديدة» تشتق «سياسة ملائمة للحالة الجماهيرية الجديدة» مراعية وأخذة في حسابها «اساليب العمل النضالي والجماهيري الجديدة، وطبيعة وطرق عملها السري والعلني، ومن ناحية أخرى نشاطها النهاري والليلي، والكيفية التي يعمل بها الفرد أو الجماعة في منطقة معينة»، وأخذت تشر رجالها وعملاتها «في المواقع الجديدة والحساسة»^(٧٤).

ومن أهم الأهداف التي يقوم جهاز المخابرات الاسرائيلية بالتركيز على ضربها وشل فعاليتها كمقدمة «لكسر شوكة» الانتفاضة [الثورة الشعبية] ضرب «التنظيم الواسع والكبير للجان الشعبية القائدة لنضال الجماهير اليومي ضد أركان الاحتلال وركائزه!، والهدف الثاني، هو اغتيال وتصفية نشطاء وطلبة شباب الانتفاضة، ومن أجل هذا الهدف أدخل فرقتين من جيش الاحتلال [وهنا نجد التكامل جلياً وعميقاً بين جهاز المخابرات والجيش وغيرها من أجهزة القمع الصهيونية]. . على درجة عالية من التدريب القتالي الفني، لاداء كافة المهام في مختلف الظروف، فيمكن أن يكونوا اليوم على هيئة جنود وغداً على هيئة سكان محليين، أو التكرير بين الجماهير على شكل باعة أو مسؤولين مزودين بسلاح شخصي ووسيلة اتصال بقيادتهم، وزعت الفرقتان على قطاع غزة [وكان من نصيبه] . . . فرقة شتيري [ومن نصيب] الضفة الغربية [فرقة] شمشون . . .»^(٧٩) والهدف الرئيسي، هو ضرب القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة [الثورة] من خلال الاعتقال والإبعاد والتصفية الجسدية، ومحاول العدو بهذا الصدد التعرف على أساء وأماكن تواجد أعضاء هذه القيادة، وآخر ما ابتكرته أجهزة الأمن الاسرائيلية للوصول لذلك، كان العمل على تنشيط الاتصالات السياسية بين الاسرائيليين والفلسطينيين، وكان شامير شخصياً يشرف على ذلك؟! ولكن محاولات العدو باءت بالفشل مرة تلو الأخرى. وأما الهدف الرابع، فكان «تعزيز مكانة العملاء في الوسط الجماهيري من خلال دعمهم المباشر وحياتهم، بعد اعادتهم إلى أماكن سكنهم.

ولتأمين النجاح وعدم الوقوع في الفشل مرة أخرى «أنشئ جهاز خاص ضمن «الشاباك» [جهاز المخابرات الاسرائيلي] بعد استخلاص عبر الأيام الأولى للانتفاضة [الثورة]، مهمة هذا الجهاز هي منع تعريض السياسيين الاسرائيليين والجمهور الاسرائيلي بشكل عام لصدمة المفاجأة مرة أخرى.

هذا الجهاز يقوم بتحليل تلال المعلومات المكتومة لدى رجال الشاباك في الميدان، وتحويلها إلى رؤية عامة ومواد استخبارية، هذا الجهاز يأخذ في الحسبان كذلك العوامل النفسية. علاوة على ذلك، فان منسق شؤون المناطق، والإدارة المدنية، والمستشارين للشؤون العربية الملحقين بجنرالات القيادة، يقيمون الإتصالات المكثفة مع السكان وجميعهم بذلك مواد استخبارية موثوقة»^(٧٦).

ورغم ذلك فان القيادة العسكرية والسياسية الاسرائيلية مازالت تفتقد القدرة على الإمساك بزمام المبادرة، ومازالوا جميعاً في موقع ردة الفعل على الفعل الجماهيري الثوري الفلسطيني، ولم ينفعهم حرس الحدود وكل أجهزة القمع واسلحتها الحديثة في وقت الثورة الشعبية، لان الجماهير وقيادتها الوطنية - القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة [للثورة] تستخدم تكتيكاً ناجحاً لا يمكن للاسرائيليين إدراكه واستيعابه، لأنه في حالة تجدد دائمة.

الشعب أقوى من أسلحة الموت

الثورة الشعبية في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، هزت الكيان الصهيوني من اعماقه وتركته بصماتها قوية عليه منذ أن انفجرت مفاعيلها في ٨-٩/١٢/١٩٨٧. لقد حطمت أسطورة «الاحتلال النير»! الذي تشدق به الصهاينة كثيراً، وليست هذه المقولة أو ما شابهها «الاحتلال الليبرالي» أو «الاحتلال الحضاري» وغيرها إلا الإمتداد الطبيعي لنفس المقولات التي استخدمها الغرب الاستعماري لتبرير استعمارهم.

وفي هذا الصدد يقول شارلي بيطون، زعيم منظمة الفهود السود، «لا يوجد احتلال نير، بل هناك احتلال قاس واحتلال أقسى» ويطالب

بالعمل «على إنهاء الاحتلال» ويؤكد انه لا توجد قوانين تمنح «الشرعية لاستمرارية الاحتلال»^(٧٧).

وأكد عضو الكنيست، بيطون، أن «الاحتلال هو السرطان الذي يسبب أعمال القتل وسفك الدماء» أما المستوطنون فهم مثل «البكتريا» والسلطات تستخدم المخدرات والسموم «لمنع الجسم من مقاومة المرض»^(٧٨).

وعمق الكاتب الاسرائيلي، عاموس كينان ماقاله بيطون، عندما صرح باسم ثلاثين مثقفاً اسرائيلياً أمام مبنى وزارة الدفاع في تل أبيب، احتجاجاً على القمع الاسرائيلي في الأراضي المحتلة، قائلاً: «لا يوجد أسوأ من احتلال غير مرغوب فيه». وأضاف: «اني أؤيد الفكرة المتضمنة في مشروع تقسيم فلسطين الذي وضعته الأمم المتحدة في ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧ والذي يقضي بإنشاء دولة يهودية ودولة فلسطينية».

وقال: «إننا نعارض أي محاولة لطرد العرب من الأراضي المحتلة»^(٧٩). ويذهب يورام بيرى في استقرائه للعملية الثورية في الضفة والقطاع، إلى الخلاصة التي تقول ان «كانون الأول (ديسمبر) الأسود كان بداية عصر جديد» تدخله أطراف معادلة الصراع الفلسطيني - الاسرائيلي، فضلاً عن الولايات المتحدة الأمريكية، والأنظمة العربية وخصوصاً الأشد رجعية منها.

ويمكن القول، ان يورام بيرى لامس قلب الحقيقة، عندما وضع استنتاجه التالي: ان «أحداث كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٧ قوضت، للمرة الأولى منذ ٢٠ سنة، الأساس الشرعي للاحتلال...»^(٨٠).

أما عوزي بنزريان فكان الأكثر عمقاً في تحليله لابعاد الثورة الديسمبرية العظيمة، ونفذ إلى جوهر ولب الصراع الفلسطيني - الاسرائيلي عندما قال: إن الثورة «أيقظت من سباتها مسائل أساسية تتعلق بيهودية الدولة،

وحدودها، وتعريف سكانها وقدرتها على البقاء». ويؤكد أن أحداً لا يريد أن يفكر في ذلك، لأن مجرد التفكير في هذا الشأن مرعب، «فاليمن واليسار هرباً إلى كليشياتها المتذلة لكي يشرحا ما يجري ويجدا في التطورات الجديدة دعماً لوجهات نظرهما السابقة».

وغاص بنزيان في طرح الأسئلة الكبيرة، التي تعني الكثير للمراقب، فيقول: «ما هو تعريف الشعب الذي يعيش في هذه الدولة؟ ما هو مستقبل العلاقات بين الجمهور اليهودي والجمهور العربي، لمن تدن الأقلية العربية الاسرائيلية بالولاء؟... حتى وإن قامت دولة فلسطينية في الضفة والقطاع - كيف سيعرف الجمهور العربي الاسرائيلي نفسه؟ ما هي فرص دولة اسرائيل للبقاء كوطن قومي للشعب اليهودي؟ ما هي الغاية من الإحتفاظ بالمناطق؟... ماذا تفعل الاضطرابات في المناطق بجنودنا؟...»^(٨١)

إن ثورة الجماهير الشعبية الفلسطينية شلت تفكير القادة الاسرائيليين، وعمقت أزمته الداخلية، وأعمت بصيرتهم، للدرجة التي فقدوا فيها «اتزانهم»، وكذلك اعصابهم، ولهم الحق في ذلك... ويقدر ما هو صعب الاعتراف بالهزيمة، تبقى الحقيقة المرة كما هي. فلقد أدرك [الاسرائيليون] في الأسابيع السبعة الماضية، التي اجتاحت فيها الاضطرابات المناطق [الضفة والقطاع] أنهم خسروا المعركة؛ لم يخسروا موقعة واحدة، بل المعركة كلها»^(٨٢).

نعم، قال: «يوثيل ماركوس» وقبله «بنزيان» وغيرهم من الاسرائيليين، الحقيقة، التي خشىها القادة الصهانية طويلاً، وخافوا من مجابهتها، وعندما فاجأهم الثورة، وقفوا متلعثمين لا يدرون ماذا سيفعلون؟ وماذا سيقولون لمواطنيهم؟. وهذا راين يعكس صورة القيادة الاسرائيلية، يقول لصحيفة «دير شبيغل» رداً على أسئلة مراسلها: «ما هو الخيار المتوفر لدينا والذي نملكه بعد اندلاع المظاهرات واعمال العنف المناوئة... هل نسكت على

استمرار هذا الوضع؟ أم نسلم بالأمر الواقع، ونستسلم ونهرب من المواجهة المفروضة علينا؟ بالطبع فإن إسرائيل لن يرضى بذلك». انها الديماغوجيا الصهيونية!، فهو لا يحاول من قريب أو بعيد أن يلامس الحل العادل «الممكن». والأنكى والأمر، انه يعتبر نفسه قدم تنازلات للجماهير الفلسطينية؟! «فالتنازلات التي قدمناها لم تؤد إلا إلى تقوية الخوف والإرهاب والقوة والحروب، وقضت على كل أمل بالسلام». ان لم تستح فافعل ماشئت! وهذا هو رابين ومن هم على شاكلته من اريهابي الدولة الاسرائيلية، يخلص إلى النتيجة «المنطقية» من وجهة نظره «ولهذا فانه يجب علينا أن نضع حداً فورياً لأعمال العنف، ونقضي عليها بأسرع وقت ممكن، وعلى طريقتنا الخاصة، وبوسائلنا المتاحة قبل فوات الأوان» وباستعراضه للوسائل التي اتبعها، كإطلاق النار والضرب والتعذيب والإعتقال، رأى رابين ان ذلك حتى لو لم يعجب احداً «فانا مضطرون للقيام بما نراه ضرورياً لحماية أنفسنا وأمتنا»^(٨٣).

هذا المنطق الرابيني الفاشي هناك من يغذيه ويهتف له داخل الكيان الصهيوني، بل هي الأكثرية التي تمجد هذا السلوك الإرهابي، حتى أن هناك عدداً من المثقفين الاسرائيليين الذين كانوا يعتبرون في عداد المثقفين «الليبراليين» اتجهوا صوب الفاشية وتمجيد افعالها، ومن بينهم «مجاى ايشد» الذي طالب وزير الدفاع، رابين بتنفيذ سياسته الدموية، قائلاً: «والآن يتوجب على وزير الدفاع اسحق رابين إكمال مهمته ضد الانتفاضة [الثورة] الشعبية في المناطق المحتلة، وإذا ما انسحب حزب العمل من الحكومة الآن فان هذا الأمر سيبدو كاعتراف بفشل وزير الدفاع في القيام بوظيفته».

ويخلص «ايشد» إلى نتيجة واحدة، وحيدة، وهي: «... لا مناص من قمع الانتفاضة الآن وبكافة الوسائل اللازمة، التي ستزداد شدة أكثر فأكثر مع الأسف الشديد، وهذه مهمة غير لطيفة»؟!^(٨٤).

كم هو «إنساني»؟! .

وبالفعل ارتكبت القيادة الاسرائيلية السياسية والعسكرية سلسلة من المجازر الدموية ضد الجماهير الفلسطينية واستحدثت أنواعاً جديدة من الأسلحة التدميرية والقاتلة، فضلاً عن الأساليب القديمة - الجديدة والمبتكرة المهادفة لضرب الثورة الشعبية و«إعادة» الأمور إلى «ماكانت عليه قبلها». ومن بين حملة الأساليب التي اتبعت، الآتية :

١ - زيادة عدد قوات الجيش الاسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة ٦٧ . ويقول رئيس الأركان الاسرائيلي دان شمرون بهذا الصدد: «فعندما نشبت الاضطرابات في ٩ كانون الأول (ديسمبر) . . . زدنا بسرعة عدد الوحدات التي أرسلناها إلى هناك . . . وخلال ثلاثة أيام كانت قوات الجيش الاسرائيلي التي تتجول في غزة وفي «يهودا والسامرة» (الضفة الفلسطينية) أكبر بثلاثة أضعاف من تلك التي تتمركز في الأيام العادية . اليوم قررنا [فرض] الإستقرار على مخيمات اللاجئين كلها، ومنعهم من التظاهر، ولذلك فإن القوة الموجودة هناك اليوم (١٩) أكبر بكثير أيضاً»^(٨٥) .

وبتوضيح أكثر لحجم القوات التي انتشرت في المناطق - غزة والضفة - وحسب المصادر الاسرائيلية نفسها فإن عددها يفوق عدد تلك [القوات] التي واجهت القوات الأردنية في حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧^(٨٦) .

٢ - إعطاء تعليمات صريحة للجنود وللمستوطنين باطلاق الذخيرة الحية على المتظاهرين الذين يلقون قنابل حارقة، مما يعتبر تحولاً رئيسياً في سياسة اسرائيل لمواجهة الانتفاضة . وكانت التعليمات السابقة «تقضي بعدم اطلاق النار على المتظاهرين إلا إذا تعرضت حياة الجنود للخطر. . .»^(٨٧) .

فضلاً عن ذلك، لم يقتصر الأمر على الرصاص الحي، بل طور العدو ذخيرته لمواجهة الجماهير الفلسطينية، منها «الأعيرة الإنشطارية أو «الدمدم

المحظور « High Velocity وتم اكتشاف هذا النوع من الرصاص من قبل الأطباء العاملين بمستشفيات الأراضي المحتلة. وهذا الرصاص «يشبه الدمدم الألماني المحرم دولياً والمحظور استخدامه في جميع دول العالم» . . . وتحت ضغط الرأي العام العالمي استخدمت «الأعيرة المطاطية في الانتفاضة [الثورة] بصورة مكثفة لقمع المظاهرات العارمة» . . . وكما هو معروف دولياً. فإن هذا «العبارة» . يتكون من مطاط بنسبة ١٠٠٪ ولكن في إسرائيل يصنع بنسبة ٤٠٪ حديد، ٦٠٪ مطاط . . . ولقد «استخدم الجيش آليات عسكرية تقوم بإطلاق ٦ قنابل مطاطية في آن واحد وكل قذيفة مطاطية تتكون من حوالى ١٠ - ١٥ عياراً مطاطياً» .

«هذه الأعيرة تؤدي إلى إصابة الجسم بكسور ورضوض وإلى فقء أعين إذا كانت الإصابة بالوجه وعن قرب . وثال ذلك الطفلتان هدى مسعود، وفداء سمير الشرافي وكلتاها من مخيم جباليا، لم يتجاوز عمر كل طفلة ٩ شهور» . . .

وفي هذا السياق، جرى استخدام أعيرة جديدة مثل «أعيرة الألمونيوم» . . . وهذه الذخيرة «استخدمت لمدة شهر واحد فقط، وتم سحبها من الجنود» . . . ولكن جرى ابتكار ذخيرة جديدة، هي «الأعيرة البلاستيكية» وبدأ استخدام هذا النوع من الرصاص بتاريخ ١٥/٨/١٩٨٨ . . . ومن مميزات هذه الذخيرة أنها لا «تنفجر داخل الجسم وهي تشبه تقريباً الرصاصة العادية وتطلق من مختلف أنواع الأسلحة الرشاشة وهي تكوّن [تحدث] فجوة داخل الجسم . . . تشبه حدوث العاهات المستوحية وإتلاف الأنسجة من جراء الإصابة بها» . . . «ولكن يمكن أن تؤدي إلى الوفاة لو أصابت منطقة حساسة في الرأس أو الصدر، ومن هذه الحالات الشهيد عماد أبو ثريا وكذلك الشهيدة سهير عفانة من مخيم الشاطئ» . . .

وفي «أول شهر نوفمبر لعام ١٩٨٨» استخدم نوع حديث من الأعيرة «الكرات المعدنية المطاطية وتسمى انوبلاستيك: (Spherical Builet)» وأول ما استخدم كان «في قرية بيت حانون شمال مدينة غزة» وتتميز هذه الأعيرة بأنها «عبارة عن كرة حديدية مغلقة باطار مصمت من البلاستيك المقوى وتزن هذه الكرة حوالى ٦٠ - ٨٠ غراماً، وهي مستديرة الشكل تطلق من بندقية عادية»^(٨٨).

٣ - شن حملة واسعة من الاعتقالات، الأمر الذي دفع سلطات الاحتلال لفتح سجون جديدة ومنها «كتسعيوت الذي سمي أنصار (٣) والظاهرية، مجدو، عتليت، كيشون، شارون»^(٨٩). فضلاً عن هذه السجون، التي اتخذت الطابع الرسمي، فقد حول العدو الصهيوني العديد من المدارس في الضفة والقطاع إلى سجون لاتساع الحجم الكبير من المعتقلين الفلسطينيين. الذي بلغ حوالى الـ ٣٠ ألف معتقل، منها:

١ - المدرسة العمرية / نابلس - (أكدت ذلك) صحيفة حداثوت ١٩٨٨/٢/١٣

٢ - مدرسة حوار الإعدادية / حوار (أكدت ذلك) صحيفة حداثوت ١٩٨٨/١١/٥ .

٣ - المدرسة الثانوية / حوار (أكدت ذلك) صحيفة حداثوت ١٩٨٨/١١/٥ .

٤ - مدرسة الخضر الثانوية / بيت لحم (أكدت ذلك) صحيفة حداثوت ١٩٨٨/١١/٥ .

٥ - مدرسة قنري طوقان / نابلس (أكدت ذلك) صحيفة حداثوت ١٩٨٨/١١/٢٩

٦ - مدرسة الحاج معزوز المصري / نابلس (أكدت ذلك) صحيفة

حداشوت ١٩٨٨/١١/٢٩

٧ - مدرسة الصلاحية / نابلس (أكدت ذلك) صحيفة حداشوت

١٩٨٨/١١/٢٩

٨ - مدرسة برقة / برقة (أكدت ذلك) صحيفة حداشوت

١٩٨٨/١١/٢٩

٩ - المدرسة الخديجية / نابلس (أكدت ذلك) صحيفة حداشوت

١٩٨٨/١١/١٤

١٠ - المدرسة الغزالية الثانوية / نابلس (أكدت ذلك) صحيفة

حداشوت ١٩٨٨/١١/١٤

١١ - مدرسة الملك طلال / نابلس (أكدت ذلك) صحيفة حداشوت

١٩٨٨/١١/١٤

١٢ - مدرسة الحسين بن علي / الخليل (أكدت ذلك) صحيفة

حداشوت ١٩٨٨/١١/٣

ومراكز الاعتقال الجديدة في غزة هي :

١ - مركز اعتقال دير البلح ، افتتح يوم ١٩٨٧/١٢/٣١ .

٢ - مركز اعتقال خانيونس ، افتتح يوم ١٩٨٧/١٢/٣١ .

٣ - مركز اعتقال رفح ، افتتح يوم ١٩٨٧/١٢/٣١ .

فضلاً عن افتتاح مركز حديث في داخل الخط الأخضر في «منطقة بتاح

تكفا افتتاح في شباط (فبراير) ١٩٨٩»^(١١) .

٤ - استخدام سياسة الإبعاد ضد الوطنيين الفلسطينيين ، حيث «طردت

قوات الاحتلال ، خلال عام الانتفاضة [الثورة] الفائت ، ٣٢ فلسطينياً من

وطنهم . و أصدرت أوامر بطرد ٢٦ فلسطينياً يقعون حالياً في السجون»^(١٢)

و يبلغ عدد المبعدين حتى صدور الكتاب قرابة الستين مناضلاً .

٥ - استخدام الهراوات لتكسير العظام . وقبل أن يرسم رابين هذا

الأسلوب الهمجي «في الرابع والخامس من كانون الثاني (يناير) ١٩٨٨» كان الجنود والضباط يستخدمون كل ماتوفر بين أيديهم من أسلحة قاتلة، «وعندما استفسر مراسلو عدد من الصحف وزير الدفاع الاسرائيلي حول ذلك» عندئذ، شرح راين سياسته فصيح أنه لايجب أن يركن الجنود إلى استخدام القنابل المسيلة للدموع والعيارات المطاطية وحسب، «فهذه وسائل نستفيد منها تماماً، ولكن يتوجب على القوات [الاسرائيلية] ملاحقة المجرمين واستخدام القوة، بما في ذلك الضرب».

وخلال ثلاثة أيام من اعلان راين «أصيب أكثر من ٢٠٠ فلسطيني بكسور في الأطراف» وهذا الرقم أكدته المصادر «الاسرائيلية، استناداً إلى سجلات عيادات صحية تابعة للأمم المتحدة، وبعض المستشفيات الحكومية في قطاع غزة»^(١٦).

وتعقيباً على هذه السياسة، نقل عمانوئيل روزن وآخرون (معاريف ١٩٨٨/٢/٢٨) عن اللواء عميرام ميتسناح قوله: «اعرف إن هذا ليس الحادث الوحيد [الحادث الذي نقلته شبكة سي. بي. أس الأميركية]، لكن هذا لا يحدث أمام عيني القادة. هذه المرة شاهدنا وصدمننا، انه حدث يفوق التصور، والمقصود هنا السادية بذاتها. ان الجنود الذين تحدثنا اليهم في نهاية الأسبوع قالوا بوضوح: (أصدروا الأوامر لنا بكسر العظام ونحن نكسرها)... هناك حالات يعجز العرب فيها عن الكلام في التحقيق بعد الضرب الذي يتلقوه منا» ورداً على مقاله اللواء ميتسناح، قال أحد جنود لواء «غولاني»: إن «كل معتقل عربي تقريباً يتلقى معاملة مشابهة لما شاهدناه في التلفزيون مع الجنود الأربعة والعشرين في نابلس. لم أر معتقلاً واحداً لم يتلق ضرباً» وتابع الجندي القول: «لقد سمعت ماقالته في التلفزيون عشية الجمعة بعد عرض [مشاهد] ضرب العربيين على التلفزيون، أما انك لاتعرف ما يحدث في الميدان أو أنا لا أعرف. لقد رأيت

معتقلين اخرجوهم في منتصف الليل من دون أن يرتكبوا أي ذنب، وكبلوا أيديهم بالأصفاد وضربوهم بشدة، وبعد نصف ساعة خرجوا جميعاً واجسادهم زرقاء من الضرب» وعلق جندي آخر على «صدمة!» قائد المنطقة الوسطى بالقول: «من غير الواضح لنا ما الذي صدم قائد المنطقة الوسطى. الضرب الذي شاهدناه في التلفزيون لاشيء بالنسبة إلى ما يحدث فعلاً في المنطقة»^(١٣) لقد اختصر الجنود الاسرائيليون أي تعليق.

٦ - استخدام الغازات السامة. منذ اندلاع الثورة وقوات العدو الصهيوني تستخدم هذا السلاح ضد جماهير الثورة؛ والقنابل الغازية المستخدمة من قبل القوات الاسرائيلية مختلفة تماماً عما تستخدمه الشرطة في دول العالم المختلفة، لأنها قنابل غازية سامة، وهذا ما أكدته وفد جمعية النساء الأمريكيات، اللواتي قلن: «كأمهات وكنساء نحن ارتعبنا عندما سمعنا التقرير الطبي الذي قرئ لنا عن حالة النساء الحوامل، اللواتي أجهضن بعد ساعات فقط من تعرضهن لغاز 560CS؛ وقد أرسلنا الأغلفة الفارغة للشركة التي انتجت هذا الغاز «فورل لابتوريز» في ولاية بنسلفانيا.

وتابع الوفد النسائي الأمريكي، القول: «واليوم بحضور جورج شولتز في القدس نشعر بمسؤولية ان نقف ونحتج على سياسة الحكومة الأمريكية المتغاضية عن الممارسات الوحشية المنظمة من قبل اسرائيل. وتدين استعمال دولارات المواطنين الأمريكيين. التي تستعمل من قبل اسرائيل لقتل الأطفال في بطون أمهاتهم وتمويل المؤسسة العسكرية الاسرائيلية التي تهاجم المواطنين الفلسطينيين العزل، وكمواطنين أمريكيين نطلب من السيد شولتز والولايات المتحدة إيقاف الدعم لدائرة الإرهاب هذه»^(١٤).

وقد تجاوزت نسبة حالات الإجهاض في السنة الأولى من الثورة في قطاع غزة حسب «دراسة ميدانية خاصة بـ«الاتحاد»..»، أكثر من مئتي حالة إجهاض نتجت غالبيتها جراء الغاز وبعضها جراء الضرب والإرهاب.

ويقدر أن عدد حالات الإحهاض أكثر من ذلك بكثير، إذا أخذنا بالاعتبار ماحدث منها في الضفة أو الحالات التي تسجل رسمياً^(١٥) وهذه الحالات جميعاً كانت بسبب استخدام الغازات السامة، فضلاً عن استشهاد الأطفال صغار السن والسيوخ وكبار السن الذين لا يستطيعون تحمل الغاز فيقضون احتقاً؟!؟

٧ - اختطاف الأطفال وقتلهم، تطويراً للجرائم الاسرائيلية وتأكيداً على الطابع القاشي، الذي تتسم به السياسة الاسرائيلية تجاه الجماهير الفلسطينية، قام عدد «من المستوطنين الصهانية باختطاف طفل فلسطيني من مدرسة (الرينه) القريبة من الناصرة ثم [قتله] شقاً، والقاء جثته في العراق (. . .) وخطف المستوطنون الصهانية عدداً من الأطفال خلال اقتحامهم لقريه باقة الحطب القريبة من طولكرم، وتعرض الأطفال المخطوفون، وهم عمر رسمي (٦ سنوات) محمد وصفي (٩ سنوات) وخالد عبد الوهاب (١٠ سنوات) للضرب المبرح مما استدعى نقلهم للمستشفى بعد أن عثر ذووهم عليهم . . .»^(١٦).

٨ - ممارسات دونية سوداء مختلفة لقوات الجيش والمستوطنين على السواء ضد الجماهير الفلسطينية، منها «دفن الأحياء» كما حصل مع أربعة شبان من قرية سالم قرب نابلس؟!؛ «الصدمة المتعمد بالسيارات» حيث تفيد الإحصاءات أن ٢٠ مواطناً فلسطينياً قد استشهدوا نتاج هذه الطريقة؟ «احراق المواطنين» أولاً: من خلال استخدام المواد المشتعلة، فضلاً عن، إلقاء الشبابة على الإطارات المشتعلة وغيرها من الأساليب الإرهابية، «استخدام الكلاب المسعورة» في مهاجمة المتظاهرين وقاذفي الحجارة «رمي المعتقلين من السيارات العسكرية وهي مسرعة»؛ «القتل المتعمد للجرحى» من خلال تأخير وصولهم للمستشفيات في الوقت المناسب، بلوغ مرحلة أفران النار الهتلية بشكلها البدائي، حيث وضع الجنود ثلاثة

شبان من بلدة قباطية في غرفة وسكبوا المواد المشتعلة في نطاق الغرفة ومن ثم اشعلوها وأغلقوا الغرفة . وعندما سمعت الجماهير صرخات الإستغاثة هبت لنجدة الشباب، ونقلتهم إلى مستشفى رفيديا في نابلس، وعلى أثر ذلك استشهد أحدهم في اليوم التالي!! وغيرها الكثير، كاستخدام الطائرات المروحية في ملاحقة المتظاهرين؛ اقتحام المساجد والبيوت؛ واستخدام السيارات المزودة بخراطيم المياه؛ والسيارات التي تقذف الحجارة، فضلاً عن استخدام السيارات المدرعة والمجنزة ونصف المجنزرة. وإطلاق العنان لرعاك المستوطنين في ممارسة القتل والخطف والترويع للجماهير العزلاء، اقتحام المستشفيات؛ وفرض منع التجول القصير والطويل، والذي بلغ أرقاماً قياسية وصل إلى أكثر من خمسين يوماً على المخيمات والمدن التي يستعر فيها أوار الثورة؛ فرض الغرامات المالية العالية على المواطنين؛ ارغام المواطنين على الرضوخ لتعليمات الإدارة المدنية، كما حصل في قطاع غزة عندما أمروا باستبدال الهويات، فرض الحصار الإعلامي والتعتيم قدر المستطاع على الثورة؛ اغلاق المؤسسات التعليمية لفترات طويلة، فرض الحصار الاقتصادي وتجويع الجماهير الفلسطينية، فصل المنطقتين عن بعضهما - غزة والضفة - قطع الإتصالات التليفونية الدولية مع الخارج وبين المناطق؛ مصادرة الأموال المرسلة للمواطنين من ذويهم، فضلاً عن، محاصرة المؤسسات الدولية في نشاطاتها الإنسانية ومراقبتها في شأن الخدمات التي تقدمها للمواطنين الفلسطينيين .

بالإضافة إلى تشكيل فرق الموت الاسرائيلية من أجهزة الأمن، التي تقوم بممارسة عمليات القنص من مواقع مرتفعة لنشطاء اللجان الشعبية، وتقوم بنصب الكمائن الليلية والنهارية للتطليعين من ابناء الشعب الفلسطيني، اغلاق مكتب الحياة الصحفي بالقدس، واغلاق المكاتب الصحفية في قطاع غزة، إضافة إلى ابعاد عدد من الصحفيين البارزين في

النطاق الوطني أمثال، أكرم هنية، حسن فريجة، لؤي عبده، جبريل الرجوب، وغيرهم . . قطع المياه والكهرباء . وقبل هذا وذاك هدم البيوت، الهدم الكلي والجزئي والإغلاق، وارتكاب الجرائم الفاشية، التي يندى لها جبين البشرية مثال جريمة قرية «بيتا» وقرية «نحالين» وغيرها من الجرائم، التي تقطع الشك باليقين لدى كل متردد أو مراقب في النطاق العالمي بأن الدولة الصهيونية ليست شيئاً آخر غير المهترية الجديدة، إنها نازية النصف الثاني من القرن العشرين .

وكان نتاج الممارسات العنصرية الصهيونية البغيضة على مدار عام من الثورة الشعبية أولاً ٣٨٧ شهيداً وشهيدة «منهم ١٣٧ شهيداً وشهيدة في قطاع غزة و٢٥٠ في الضفة الفلسطينية (بها فيها القدس المحتلة)» .

ثانياً: بلغ عدد الجرحى، الذين سجلوا في سجلات المستشفيات والعيادات المختلفة، مايقارب خمسين ألفاً، هذا اضافة إلى عشرات آلاف الجرحى الذين تلقوا علاجاً محلياً، إما بسبب عدم خطورة الإصابة أو بسبب تعذر نقلهم (بسبب الحصار وحظر التجول والتنكيل) وإما خشية أن يتعرضوا للاعتقال .

ففي قطاع غزة بلغ عدد الجرحى الذين تلقوا علاجاً في المستشفيات وعيادات وكالة الغوث، حتى مطلع الشهر الجاري (بدءاً بالتاسع من كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٧) - وفقاً لتقرير ميداني - (٢١٥٧٢) جريحاً . وفي الضفة الفلسطينية . . من بين المراكز العلاجية التي فحصت سجلاتها، حوالي ١٢ ألفاً . وهذا يعود إلى التقدير، أن أكثر من ٢٠ ألفاً آخرين، عولجوا في سائر المستشفيات والعيادات التابعة للوكالة والعيادات الخاصة . هذا فضلاً عن آلاف الإصابات التي عولجت محلياً .

ثالثاً: أكثر من مئتي حالة اجهاض في غزة لوحدها . . رابعاً: عدد الفلسطينيين الذين تعرضوا للاعتقال «بلغ ٢٧ ألفاً»

وبعض المصادر يقول ٣٠ ألفاً والبعض الآخر يقترب من الأربعين ألفاً. بينهم حوالي ١٠ آلاف يقعون حالياً في السجون.

خامساً: بلغ الإجمالي للمنازل التي هدمت أو أغلقت ٥٨٢ منزلاً.

سادساً: ابعاد ٣٢ فلسطينياً، وإصدار أوامر بطرد ٢٦ فلسطينياً.

سابعاً: عدد حالات فرض حظر التجول (الأوامر المنفصلة) بلغ، خلال العام الفائت ١٦٠٠ حالة، منها ٤٠٠ حالة فرض حظر تجول تتراوح فترتها بين ٣ أيام، و٤٠ يوماً، ويشار إلى أن «الحالة» الواحدة تشمل في كثير من الأحيان، مناطق واسعة (مثل قطاع غزة).

ثامناً: تجاوز عدد الأشجار المثمرة التي اقتلعتها قوات الاحتلال خلال عام الثورة الأول مئة ألف شجرة غالبيتها من الزيتون^(١٧).

ورغم مافعلته لاحقاً القوات الاسرائيلية من ممارسات التنكيل والقمع والقتل والتدمير، وماقد تفعله أو تبتكره من أساليب دموية جديدة لمواجهة الجماهير الفلسطينية، باءت كل المحاولات بالفشل، وهذا ماأدركته منذ البداية صحيفة «عل همشار» الاسرائيلية، حينما كتبت في افتتاحيتها أنه «ليس بمقدور سياسة القبضة القوية، أو القبضة الضعيفة، تهدئة الأوضاع في المناطق المحتلة...» وأكدت الصحيفة أن الحل يكمن في «الخيار السياسي» الذي يفتح «الباب امام تسوية» تقوم على «الانسحاب من المناطق وحل القضية الفلسطينية»^(١٨). ويتقاطع مع هذا الرأي قطاع لابأس به من العاملين في الميدان الإعلامي، من بينهم «أرييه بيلغي» الذي قال: «إن الحل الوحيد هو الجلوس مع الفلسطينيين، والإعتراف بحقوقهم الوطنية، التي يناضلون من أجلها»^(١٩).

وقال في هذا السياق، المعلق العسكري زئيف شيف: «انه لنوع من الانتحار أن نحفظ بمئات الآلاف!! من الفلسطينيين» و«يبدو اننا في حاجة الى هزة في المناطق [الفلسطينية المحتلة] وفي علاقاتنا مع عرب

اسرائيل، لكي ندرك ماهي الأخطار والمساوىء الكامنة في السيطرة على مليون ونصف مليون فلسطيني» ونبه الى مخاطر تشبث الإدارة الاسرائيلية من ممثلي الحزبين الكبيرين العمل والليكود، بأوهام المفردات والمقولات الأيديولوجية الصهيونية، القاصرة عن رؤية آفاق الصراع. «والبقرة الحلوب» الضفة والقطاع، لم ولن تعد كذلك، حيث بدأ العد العكسي لوجود الاحتلال الصهيوني في الأراضي المحتلة وان التكاليف ستكون باهظة، وما أخذ باليد اليمنى ستدفعه اسرائيل باليد اليسرى، لذا ينصح زئيف شيف الحكومة ان تفهم جيداً «ان الوضع الراهن المقدس يمكن أن يصبح لعنة»^(١١٠) وأشار الى أن المقرر في الأراضي الفلسطينية المحتلة ليس سوى المتطرفين «وليس المعتدلون هم الذين يملون الأحداث، وكلما استمرت الانتفاضة/ الثورة كلما تصاعدت قوة المتطرفين وتعالّت أصواتهم. ويؤكد شيف فشل أساليب الحكومة والجيش والمستوطنين في قمع الثورة الكانونية المجيدة، قائلاً: «ان مواجهة الانتفاضة الشعبية في المناطق لايمكنها أن تجري عن طريق استخدام المعدات الحديدية والتي جرى تزويد الجيش الاسرائيلي بها. كذلك فان العقوبات الاقتصادية الجزئية كمنع تزويد محطات الوقود في الضفة بالوقود أو قطع الإتصالات مع الخارج لن تودي في الانتفاضة [الثورة] في هذه المرحلة»^(١١١) ولا في المراحل اللاحقة، لأن الشعب الفلسطيني حدد ورسم خياره الوطني، ورفع عالياً شعار «الحرية والاستقلال».

فضلاً عن ذلك، يقول يوثيل ماركوس، انطلاقاً من ادراكه لصيرورة الأحداث الثورية في الأراضي الفلسطينية المحتلة: «ان الوقت لايعمل لصالحنا. فكل سنة، بل كل شهر، يمر دون عمل أي شيء، سيضعف علاقتنا مع سكان المناطق [الضفة وغزة] ستصبح حياتهم جميعاً كذلك حياتنا أيضاً. وعندما يبلغ السيل الزبى ونكون قد رضينا - من فرط اليأس

- بالتوصل الى تسوية ، سنضطر لان ندفع - في مقابلها - ثمناً باهظاً جداً ،
أكثر من اليوم»^(١٢) .

إن القسوة الدقيقة لما يجري في الأراضي الفلسطينية المحتلة تؤكد
للمقاصي والداني ، للقريب والبعيد ولكل القوى المحلية والاقليمية
والدولية ، ان ثورة ديسمبر الفلسطينية بدأت بشكل عفوي ، غير مخطط ،
أي أن الدافع لانفجارها كان صديقاً ، ولكنها سرعان ما أضحت منظمة
وواعية ، وتحلى هذا التحول في التقاط قوى الثورة حادث الاصطدام
الدموي المتعمد في نقطة «ايرز» وركبت في مقدمة الركب الجماهيري
المحتقن غضباً وسخطاً طبقياً وقومياً ضد سلطات الاحتلال الصهيونية ،
ووجهت الجماهير الشعبية عبر هتافاتها وشعاراتها المطالبة والسياسية ،
فضلاً عن حشدتها وتنظيم مسارها وشكل هجومها ومواجهتها لقوات
الاحتلال وبالتالي لمراكزها ومواقعها الثابتة .

كما أنها نظمت آلية فعل الثورة عبر التحويل السريع في أدوات عملها
السياسية والتنظيمية والجماهيرية والكفاحية السابقة لاندلاع شرارة
الثورة ، ارتباطاً بمتطلبات العملية الثورية الجديدة في الضفة والقطاع
المحتلين .

وباءت كل محاولات القوى المعادية والمتضررة من عمليات النهوض
الوطني الفلسطيني بالفشل في الانتقااص من مكانة قيادة الثورة م . ت . ف ،
الممثل الشرعي والوحيد للشعب العربي الفلسطيني ، لأن الجماهير الشعبية
اعلنت ولاءها لقيادتها الوطنية ، والتزمت على مرأى ومسمع دول العالم
كلها بقرارات وتوجيهات قيادتها ، ومازالت تقاتل تحت راية الشعار
السياسي الذي رفعته/ الحرية والاستقلال .

مراجع / مصادر / الفصل الثاني

- ١ - نشرة «الثورة المستمرة»، نشرة سرية تصدرها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في الأرض المحتلة. نيسان (ابريل) ١٩٨٧.
- ٢ - المصدر السابق.
- ٣ - قضايا الساعة. نشرة لمرة واحدة. حزيران (يونيو) ١٩٨٨. إصدار المركز العربي للدراسات والنشر القدس. ص ٤٩.
- ٤ - المصدر السابق. ص ٤٨.
- ٥ - نشرة «الثورة المستمرة»، وأسطح كانون الثاني (يناير) ١٩٨٨. ص ٣.
- ٦ - سيطرة، عادل. احتجاج التطور. دراسة نقدية لأدبيات اسرائيلية عن اقتصاد الضفة والقطاع. ص ٤٩.
- EL: HAIAT Office - for news and publication Jerusalem 1987.
- ٧ - المصدر السابق. ص ٤٩ - ٥٠.
- ٨ - «الثورة المستمرة» عدد أوائل نيسان (ابريل) ١٩٨٧. مصدر سابق.
- ٩ - عايد، خالد. جريدة السفير اللبنانية و ١٨/١١/١٩٨٨ / انظر أوري نير وهارتس، ٨/١٢/١٩٨٦.
- ١٠ - الثورة المستمرة. أوائل نيسان (ابريل) ٨٧. مصدر سابق.
- ١١ - عايد، خالد. السفير اللبنانية، ١٧/١/١٩٨٨. مصدر سابق.
- ١٢ - السفير اللبنانية، ١٢/١٠/١٩٨٧.
- ١٣ - النداء اللبنانية، ١٥/١٠/١٩٨٧.
- ١٤ - الدستور الأردنية، ١٣/١٠/١٩٨٧.
- ١٥ - تقرير خاص للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين عن انتفاضة تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٨٧.
- ١٦ - ابو جهاد. أحاديث عن الانتفاضة - اصدار م. ت. ف. الإعلام الموحد. ص ٢٤ - ٢٥.
- ١٧ - المدهون، ربيعي. الانتفاضة الفلسطينية - الهيكل التنظيمي وأساليب العمل. شرق برس. نيقوسيا. قبرص. الطبعة الأولى، كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٨. ص ٢٠. / انظر القبس ٢٤/١٢/١٩٨٧.

- ١٨ - الثورة المستمرة أواخر تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٨٧ .
- ١٩ - المصدر السابق .
- ٢٠ - الحرية، ١٩٨٨/١٢/٢٥ ص ٣٦ .
- ٢١ - المدهون، ربيعي . الانتفاضة الفلسطينية . مصدر سابق . ص ١٩ .
- ٢٢ - نشرة «المهوية والأرض» . لمرة واحدة آذار (مارس) ١٩٨٧ . تصدرها الحركة الوطنية التقدمية - أبناء البلد . ص ٣٨
- ٢٣ - المصدر السابق . ص ٣٩ .
- ٢٤ - المصدر السابق . ص ٥٦ / انظر ملحق «معاريف» ١٣/٢/١٩٨٧ .
- ٢٥ - المصدر السابق ص ٣٩ .
- ٢٦ - المصدر السابق . ص ٣٨ .
- ٢٧ - شؤون فلسطينية . العدد ١٨٢ ، أيار (مايو) ١٩٨٨ . ص ٧٣ .
- ٢٨ - سبارة، عادل ، / شحادة عودة ، «اقتصاد الضفة والقطاع من احتجاز التطور الى الحماية الشعبية» . دار الأسوار . عكا الطبعة الأولى . ١٩٨٨ .
- ص ١٩ .
- ٢٩ - شؤون فلسطينية . العدد ١٨٢ . مصدر سابق ص ٧٣ .
- ٣٠ - المجلة العسكرية الفلسطينية . العدد ٤ . تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٨٨ . ص ٢٦ .
- ٣١ - تعميم سياسي صادر عن قيادة فرع الأرض المحتلة - الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين . أواخر تموز (يوليو) ١٩٨٧ .
- ٣٢ - مجلة الموقف العربي . العدد ٣٤٧ . الاثنين ٥ - ١١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٨ . ص ١٥ .
- ٣٣ - المصدر السابق . ص ١٥ .
- ٣٤ - المصدر السابق . ص ١٥ .
- ٣٥ - المصدر السابق . ص ١٧ .
- ٣٦ - المصدر السابق . ص ١٧ .
- ٣٧ - الثورة المستمرة . أواخر تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٨٧ . مصدر سابق
- ٣٨ - الحرية . ١٩٨٨/١٢/٢٥ . ص ٣٧ . مصدر سابق .
- ٣٩ - الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين . تقرير ميداني عن الهبة الشعبية العامرة .

- ٤٠ - المصدر السابق.
- ٤١ - الحرية ٨٨/١٢/٢٥ ص ٣٧، مصدر سابق
- ٤٢ - الجهة الشعبية - تقرير ميداني عن الهبة - مصدر سابق
- ٤٣ - كتاب «فلسطين الثورة» - ٣ - «الانتفاضة اندلعت لتستمر . وتستمر لتتصر» مؤسسة بيسان للصحافة والنشر والتوزيع م . ت . ف. الإعلام الموحد الفلسطيني - الطبعة الأولى - تباط (فراير) ١٩٨٨ . ص ١٠٥ .
- ٤٤ - المصدر السابق. ص ١٣٦ - ١٣٧ / انظر، يديعوت احرونوت - ملحق السبت ١٩٨٧/١٢/١٨ ص ١ - ٢ .
- ٤٥ - الأرض المحتلة - وقائع . . . وأحداث . حركة «فتح» - شؤون الأرض المحتلة . كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٧ - العدد السادس والثلاثون . ص ٤٩ - ٥٠ .
- ٤٦ - الدستور الأردنية، ١٩٨٧/١٢/١٤ / انظر المصدر السابق، ص ٤٧ - ٤٨ .
- ٤٧ - جريدة «القدس» المقدسية، ١٩٨٧/١٢/٢١ .
- ٤٨ - المصدر السابق. ١٩٨٧/١٢/٢٣ .
- ٤٩ - راديو العدو، ١٩٨٧/١٢/٢٢ .
- ٥٠ - التلفزيون الاسرائيلي، ١٩٨٧/١٢/١٣ .
- ٥١ - الجهة الشعبية لتحرير فلسطين - تقرير ميداني . مصدر سابق .
- ٥٢ - راديو العدو، ٨٧/١٢/٣١ / انظر الأرض المحتلة - وقائع . . وأحداث - العدد السادس والثلاثون . مصدر سابق ص ٥١ .
- ٥٣ - «بمناسبة مرور عام على الانتفاضة» - يديعوت احرونوت ١٩٨٨/١٢/٢ - قضايا اسرائيلية - تصدر عن م . ت . ف مكتب عمان - قسم الدراسات الاسرائيلية . ص ١٠ .
- ٥٤ - المصدر السابق ص ١٣ .
- ٥٥ - مالي، برناردو، صحيفة لاريبوبليكا الايطالية، ١٩٨٨/٢/٩ . نقلاً عن التقرير الثاني عشر الصادر عن م . ت . ف. الإعلام الموحد - الإعلام الخارجي ١٩٨٨/٢/١٦ . ص ٢٧ .
- ٥٦ - المصدر السابق. ص ٢٨
- ٥٧ - المصدر السابق. ص ٢٨

- ٥٨ - كتاب «فلسطين التورة» - ٢ - الانتفاضة - الدم علب السيف إصدار م.ت.ف، الطبعة الأولى، كابون الثاني (يناير) ١٩٨٨ بيقوسيا، ص ٢٥
- ٥٩ - التقرير الثاني عشر. مصدر سابق ص ٤
- ٦٠ - «الدرس المستفاد من الاضطرابات»، هآرتس ١٩٨٨/٤/٦، نقلاً عن التقرير السادس عشر م.ت.ف. الإعلام الموحد - القسم العبري، ١٩٨٨/٤/١٥. ص ٢٢.
- ٦١ - المصدر السابق. ص ٢٢ - ٢٣.
- ٦٢ - مجلة «كوتيرت راشيت» الاسرائيلية. ١٩٨٧/١٢/١٦، انظر الأرض المحتلة - وقائع. العدد ٣٦ مصدر سابق. ص ٦٠
- ٦٣ - «هآرتس»، ١٩٨٧/١٢/١٨.
- ٦٤ - المصدر السابق.
- ٦٥ - جريدة «القبس» الكويتية، ١٩٨٧/١٢/١٧.
- ٦٦ - دافار، ١٩٨٧/١٢/٢٢.
- ٦٧ - د. المسيري، عبد الوهاب، الانتفاضة الفلسطينية والأزمة الصهيونية مصدر سابق. ص ٧٠ - ٧١.
- ٦٨ - نشرة «الانتفاضة» عدد خاص - ١٢ - تصدرها اللجان الوطنية الديمقراطية في الأراضي المحتلة، ١٩٨٨/١٢/١٤. ص ١٨.
- ٦٩ - جهاز «الشين بيت» وإعلام الاسرائيلي. التقرير (١١٠) حركة «فتح» مكتب القائد العام لشؤون الأرض المحتلة. ص ٥
- ٧٠ - التقرير الاسرائيلي - العدد الثامن ١٩٨٨/٢/٢٠. م.ت.ف. الإعلام الموحد - القسم العبري. ص ١٠.
- ٧١ - كتاب «فلسطين الثورة» - ٢ - مصدر سابق. ص ٣٣٩.
- ٧٢ - التقرير (١٢) - مصدر سابق. ص ٤.
- ٧٣ - جزء من قصة «الموساد»، التقرير (١٣٨). مكتب القائد العام لشؤون الأرض المحتلة. ص ١.
- ٧٤ - نشرة «الانتفاضة»، عدد خاص - ١٢ - مصدر سابق. ص ١٨.
- ٧٥ - المصدر السابق. ص ١٨.
- ٧٦ - «بمناسبة مرور عام على الانتفاضة»، يديعوت احرونوت ١٩٨٨/١٢/٢. مصدر سابق. ص ٦.

- ٧٧ - كتاب «فلسطين الثورة» - ٢ - مصدر سابق. ص ٣٣٤.
- ٧٨ - المصدر السابق ص ٣٣٧.
- ٧٩ - المصدر السابق. ص ٣٤٦.
- ٨٠ - دافار، ١٥/١/١٩٨٨.
- ٨١ - هارتس، ٢٩/١٢/١٩٨٨.
- ٨٢ - المصدر السابق، ٢٩/١/١٩٨٨.
- ٨٣ - كتاب «فلسطين الثورة» - ٤ - الانتفاضة حرب الاستقلال الفلسطيني - الطبعة الأولى، نيسان (ابريل) ١٩٨٨. ص ٣٨٤.
- ٨٤ - دافار، ٢٣/٣/١٩٨٨.
- ٨٥ - نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية. العدد ٣. آذار (مارس) ١٩٨٨.
- ص ٢٠١. انظر يديعوت احرونوت ١٥/١/١٩٨٨.
- ٨٦ - المدهون، ربعي - الانتفاضة الفلسطينية. مصدر سابق. ص ٢٢.
- ٨٧ - كتاب «فلسطين الثورة» - ٥ - الانتفاضة - خيار السلام العادل - م.ت.ف. الإعلام الموحد. الطعة الأولى. حزيران (يونيو). ١٩٨٨.
- ص ٢٠١.
- ٨٨ - صحيفة الاستقلال - سياسية، أسبوعية مستقلة - تصدر في قبرص.
- العدد صفح ٢٢ شباط (فبراير) ١٩٨٩ ص ١٧.
- ٨٩ - مصطفى، أبو علي، نائب الأمين العام للجهة الشعبية لتحرير فلسطين، عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، مؤتمر صحفي في دمشق.
- مجلة الهدف. العدد ٩٤٧. ١٩/٢/١٩٨٩، ص ٧.
- ٩٠ - تقرير خاص عن السجون. فرع الأرض المحتلة - الجهة الشعبية لتحرير فلسطين.
- ٩١ - الاتحاد الحيفاوية، العدد ١٧٧/٤٥، ٩ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٨.
- ٩٢ - المدهون، ربعي، الانتفاضة الفلسطينية. مصدر سابق. ص ٥٩.
- ٩٣ - نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية. العدد ٣ - آذار (مارس) ١٩٨٨. ص ٢٠٣.
- ٩٤ - ص ٢١١. MIDDLEEAST REPORT, May June 1988.
- ٩٥ - الاتحاد الحيفاوية، العدد ١٧٧/٤٥. مصدر سابق.

- ٩٦- عمر، مصطفى. تعددت الأشكال والمهدف واحد، مجلة المهدف. العدد ٩٥٣ ١٩٨٩/٤/٢. ص ١٤.
- ٩٧- الاتحاد الحيفاوية العدد ٤٥/١٧٧ مصدر سابق.
- ٩٨- عل ممتنار ١٩٨٧/١٢/١٣.
- ٩٩- المصدر السابق ١٩٨٧/١٢/١٤.
- ١٠٠- هآرتس، ١٩٨٧/١٢/٢٥.
- ١٠١- النداء البيروتية، ١٩٨٨/٣/٢٣.
- ١٠٢- هآرتس، ١٩٨٨/١/٢٩.

الفصل الثالث

الفصل الثالث

فن القيادة وشكالاتها

مدخل:

الظواهر، أيّا كان شكلها أو نوعها، اجتماعية، اقتصادية، سياسية . . الخ، تفرز في سياق نشوئها وتطورها أطرها الخاصة بها، حتى الظواهر العفوية والبسيطة تنتج هياكلها التي تتفق وتنسجم وخصائص الظاهرة والشروط الموضوعية الأخرى المحيطة بها.

بعبارة أخرى، لم يشهد التاريخ منذ التشكيلة الاقتصادية - الاجتماعية المشاعية البدائية، مروراً بكل التشكيلات الأخرى، العبودية والإقطاعية والرأسمالية، وصولاً للاشتراكية، نشوء ظاهرة، أيّا كانت معالمها وطبيعتها، إلا وأوجدت هيئاتها المختلفة، لأن هذه الهياكل والأطر ضرورة عمليتها صيرورة بقاء وتطور الظاهرة المحددة.

وإذا عدنا بالتاريخ للوراء، منذ تشكل العشيرة والقبيلة والقوم، نجد أنها شكلت مجالسها القيادية، شيخ القبيلة والمجلس الحربي . . الخ من الأطر التي تتناسب وشروط التطور الاجتماعي المرتبط بتطور قوى وعلاقات الإنتاج في الزمان والمكان المحددين.

وفي هذا السياق، تطورت الظواهر الطبيعية والاجتماعية والفكرية -

الثقافية بتطور العلم ، الذي عكس نفسه لاحقاً على مستوى تطور الجماهير والقوى الاجتماعية المحركة لها ، فظهر الشعب والثورة والانتفاضة والحزب والمؤسسات المختلفة ، وكل من هذه الظواهر أفرز ادواته واجهزته الخاصة به ، ارتباطاً بالظروف الموضوعية والذاتية .

وبديهي القول ، ان الظواهر طورت هياكلها وأدواتها التنظيمية الخاصة بها بمقدار تطور التجربة التاريخية العامة ، والتجربة التاريخية الخاصة لهذا الشعب أو ذاك المترافقة مع تطور العلم وقوى الإنتاج .

أشكال تنظيمية لم تقدم

ومن العام إلى الملموس المحدد في الواقع الفلسطيني المعطي . البارز في تجربة هذا الشعب انه انتج في سياق عملياته الثورية التحررية أشكالاً تنظيمية عديدة ومتشعبة . وما زالت قوى الشعب الحية تضطلع بدورها في انشاء وتأسيس الأطر التنظيمية الملائمة لنضاله البطولي ، ارتباطاً بإدراك هذه القوى ، ومعها الشعب ، انه دون تحقيق عملية التنظيم ، فسيبقى النضال الوطني تتنازعه عوامل العفوية والإرتجال وعدم التخطيط ، الأمر الذي يعني ، عدم تحقيق الهدف السياسي .

وهنا تتجلى علاقة السياسي بالتنظيمي ، وبالتالي الايديولوجي ، حيث لا مجال لانجاز الهدف السياسي دون الاداة الكفاحية التنظيمية ، وقبل ذلك ، لا مجال لاشتقاق البرنامج السياسي والتنظيمي دون الأرضية الايديولوجية المحددة - مثالية كانت أم مادية .

وكما أشير سابقاً ، فإن عملية تطور البناء التنظيمي لحركة نضال الشعب التحررية العامة ، وليس البناء التنظيمي للفصائل ، أي الإطار الجبهوي العريض ، مرت بمراحل مختلفة ، بدأت في الأرض المحتلة ، في الفترة

الأولى من الاحتلال، بالتنسيق الثنائي المحلي، حتى في نطاق الدائرة الواحدة من الدوائر الثلاث - وخاصة دائرتي الضفة والقطاع. أي أن طابع العمل التنظيمي كان حرفياً وعفويّاً، كونه جنينياً - وهذا يعود (١) لمستوى تطور فصائل المقاومة الفلسطينية السياسي والتنظيمي الضعيف. (٢) اختلاف ظروف المناطق. (٣) دور العدو الصهيوني المعيق من خلال توجيه الضربات المتلاحقة لفصائل الثورة، والتي كثيراً جداً ما كانت تطال في البداية الرأس القيادي الأول. الأمر الذي اعاق بلوغ الحركة الوطنية بلورة هيئة قيادية مركزية مباشرة بعد الاحتلال.

وفي سياق النضال، برزت تجربة الجبهة الوطنية في آب (اغسطس) ١٩٧٣، وكانت تجربة غاية في الأهمية لو توفرت لها سبل النجاح، ولكنها حوصرت من (١) العدو الصهيوني، الذي قام بسلسلة من الاعتقالات للشخصيات الفلسطينية القيادية، ومن ثم ابعادها، وجلها من الشيوعيين. (٢) اليمين الفلسطيني، الذي ساهم بذلك من خلال عدم حماسه للأطر الجبهوية خشية من النتائج السياسية والتنظيمية السلبية على دوره في الساحة الوطنية!

وبعد ذلك كانت تجربة لجنة التوجيه الوطني عام ١٩٧٨، وكان مستواها دون مستوى الجبهة الوطنية، والذي ضرب لاحقاً نتيجة سياسة اليمين وعوامل أخرى. ولم تتمكن فصائل الثورة من انجاز اطار جبهوي لها في الداخل، والذي كانت تتطلبه شروط العملية النضالية، بسبب الدور اليميني المعرقل، كونه متربعا على رأس الهرم السياسي الفلسطيني الوطني. وانبثقت لاحقاً أشكال تنسيقية لم ترق إلى مستوى النضال الوطني الفلسطيني، حيث طرح في عام ١٩٨٢ ضرورة تشكيل اللجان الشعبية، يتم تشكيل بعضها في عقبة الخالدية بالقدس. ومن ثم تمت الدعوة لتشكيل لجان التنسيق الميدانية والشعبية بين الفصائل المختلفة في عامي

٨٥ و١٩٨٦ وأوائل العام ١٩٨٧، وأمكن تجسيد مثل هذه الأشكال في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة. ولم يساعد نجاح الدورة الثانية عشرة التوحيدية، للمجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر في نيسان (ابريل) ١٩٨٧، في تجاوز الأطر التنظيمية المحدودة. والسبب يعود بالدرجة الأولى إلى اليمين الفلسطيني الذي فرمل أي تطور آنذاك لصيغ العمل التنظيمي، لأن (١) موازين القوى في الأراضي الفلسطينية المحتلة هي غيرها في الخارج. (٢) تأثير اليمين على القوى والجههير ليس حاسماً. (٣) دور وثقل اليسار الفلسطيني يشكل منافساً حقيقياً لليمين، الأمر الذي لا يسمح لليمين بالإقدام على مثل هكذا خطوة، وبالتالي استمر بالإكتفاء باللجنة الخماسية السياسية، ومن ثم اللجنة الرباعية في قطاع غزة، وبـ «الاتحاد الوطني» في الضفة الفلسطينية، وهي أطر تنسيق ميداني. فضلاً عن أن القوى الفلسطينية ليست كلها مشاركة بها.

هذه هي حال الأطر التنظيمية الجبهوية قبل اندلاع الثورة، وكما هو واضح، فإنها أدنى من متطلبات التضال الوطني، ولا تتناسب وعشرين عاماً من الكفاح البطولي للشعب الفلسطيني. وتعكس عدم المساهمة الجدية للقوة السياسية الحاسمة والقائدة للتحالف الجبهوي - حركة «فتح» - في معالجة هذه المسألة؛ كما تثبت ضعف دور القوى الوطنية الأخرى، وخاصة قوى اليسار الفلسطيني الرئيسية الثلاث، الجبهة الشعبية، الحزب الشيوعي، والجبهة الديمقراطية - في الضغط الموحد من داخل المؤسسات الوطنية القيادية على قيادة «فتح» من أجل إيجاد أطر جبهوية في الداخل كما في الخارج، لتجاوب ومصالح الثورة والشعب العربي الفلسطيني!.

وفي موازاة هذه الأطر التنظيمية ذات الطابع السياسي، وجدت في الأراضي الفلسطينية المحتلة أطر تنظيمية من لون آخر، ذات طابع جماهيري ونقابي، وهي، لجان المرأة، الكتل النقابية، الكتل الطلابية،

لجان العمل التطوعي، وأنوية اللجان الطبية والزراعية، والأندية والمؤسسات الوطنية المختلفة. . جميعها شكلت أنوية بنى الثورة/ الانتفاضة التنظيمية، وخاصة الجماهيرية.

ان تجربة هذه الأطر ساعدت قيادة الثورة في الانتقال بها من الشكل العلني وشبه العلني إلى الشكل السري، مع اكتسائها بملامح ومعطيات العملية الثورية الجارية في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧.

ولم تجد قيادة الثورة أو الجماهير صعوبة كبيرة في الانتقال من دائرة هذه الأطر القديمة إلى الشكل الجديد. وإن حصل تخلف هنا أو هناك فإن مرد ذلك عراقيل موضوعية غالباً ومحدودة، هي العراقيل الذاتية. . الأمر الذي يؤكد، أن التجربة والخبرة العملية في مواجهة الاحتلال علمت الجماهير والقوى الوطنية على حد سواء الكثير في عملية الانتقال من شكل تنظيمي إلى آخر، وهي في ظروف الثورة الديسمرية تجمع بالضرورة بين أشكال العمل التنظيمي والسياسي المختلفة أيضاً، العلنية وشبه العلنية والسرية.

وعليه، فإن وجود الخلل في هذه الجوانب تتحمله قيادة الثورة في الخارج أولاً، وبشكل خاص قيادة اليمين الفلسطيني، والقوى الفلسطينية الوطنية في الداخل ثانياً، التي لم تتجاوز سقف الرؤى التنظيمية القاصرة عن التجاوب مع متطلبات العملية الوطنية التحررية، ولكن مستوى المسؤولية في هذا الخلل محدود، قياساً بما تتحمله قيادات الثورة في الخارج، التي لم تخرج من دائرة الفتوة والرجسية التي يستفيد منها الاحتلال الصهيوني بالدرجة الأولى، ويتضرر منها الشعب الفلسطيني عكسياً.

وقد تلمست الجماهير، وعانت، من أمراض الانقسام والتشرذم في صفوف منظمة التحرير، وآثار هذه الأخطار على النضال الوطني الفلسطيني وركيزته العلنية والسرية. الأمر الذي رسخ قناعة الجماهير بأهمية وأولوية الوحدة الوطنية، كأداة لقيادة التحالف الجبهوي الوطني العريض والجماهير

الشعبية في العملية التحررية الوطنية، من أجل دحر الاحتلال الصهيوني
عن الأراضي الفلسطينية المحتلة

القيادة الوطنية الموحدة قنديل الثورة

اشتداد الهجمة الصهيونية الشرسة ضد الوطنيين الفلسطينيين، وتفاقم
مآسي ومساوئ حياة جماهير الشعب، أدى إلى اشتعال نيران الثورة الشعبية
في كل ركن وزاوية من أركان الأرض الفلسطينية المحتلة، الأمر الذي دفع
القوى السياسية الفلسطينية للبحث عن اطار تنظيمي جديد يتناسب
وحجم الزخم الثوري المندلع من كل شرايين وأوردة الشعب الفلسطيني
ليضخ الدم في قلب الثورة المتوهج، الذي حرق كل «الكلوسترول» وفجر
«الشحوم» كلها من قنوات العطاء الشعبي لتحرق الأرض تحت أقدام
الغزاة.

ووسط هذا النشاط الثوري، الذي ايقظته جرائم وممارسات الاحتلال،
دعت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين إلى تشكيل مركز قيادي فلسطيني،
بعد أن فشلت محاولات اليمين الفلسطيني في الدخول للدوامة التسوية،
عندما وجه الليكود لطمة قوية للقاءات ومحادثات الحسيني - الزحبيكة ونسبية
مع عميراف، الأمر الذي «... دفع اليمين لإعادة حساباته واندفعت
قواعده التي قام أعضاء منها بضرب نسبية، ثم اندفعت هذه القواعد
لتصعيد النضال ضد العدو الصهيوني وتعززت المناهضة النضالية بين
الفصائل المختلفة مما دفع النضال الوطني للأمام وانزاح جانباً التصارع
الفتوي وافرازاته ليحل محلها التعاون السياسي الميداني».

وخلصت الجبهة الشعبية للدعوة لخلق «مركز وطني موحد له فروعه ممثلة في اللجان الشعبية والوطنية في المدن والقرى والأحياء والمخيمات لتمثل اداة نضالية تهمز النضال وتطوره وتقوده»^(١).

وعلى أثر الاتصالات الوطنية المكثفة بين الفصائل الرئيسية في م.ت.ف [فتح، الشعبية، الديمقراطية، والحزب الشيوعي]، أمكن التوصل بعد شهر بطوله من الثورة الوطنية إلى صيغة القيادة الوطنية الموحدة، التي خرجت إلى النور، في النداء الأول في ١٩٨٨/١/٨.

ومجب الإقرار ان هذا الشكل الجديد يعتبر خطوة للأمام في البناء التنظيمي اجبهوي داخل الأرض المحتلة. وهي خطوة ضرورية، نشأت عن حاجة الثورة الديمبرية إلى أداة كفاحية تقود وتنظم وتبرمج عملها، وتصيغ تكتيكاتها وأهدافها في نطاق وعلى أرضية اهداف الثورة الأم. وهي بهذا المعنى ليست مستقلة عن الممثل الشرطي والوحيد للشعب الفلسطيني، م.ت.ف، لاسيما وان القوى المشكلة لها تعتبر العمود الفقري للمنظمة، وأدوات الشعب الكفاحية الرئيسية، وكى تقطع الشك باليقين، أخذت منذ النداء الثالث تعنون النداءات بـ «صادر عن منظمة التحرير الفلسطينية» وحتى تفقأ عيون كل المشككين بالدور القائد للمنظمة.

ولكن، رغم هذا الإرتباط العضوي بين القيادة الموحدة للثورة وبين المنظمة الأم، إلا أن، معطيات ومتطلبات النضال الثوري في الأرض المحتلة كانت على الدوام تستدعي وجود قيادة ائتلافية من كل القوى الوطنية في الداخل، لتوجيه وقيادة النضال الفلسطيني. ونكتفت هذه الحاجة، وازداد الحاحها وضرورتها مع اشتعال ثورة كانون العظيمة، لاكثر من سبب (١) سرعة وتيرة الأحداث في الأرض المحتلة. (٢) الحاجة لرسم التكتيك الوطني في الوقت الملائم وبالسرعة المناسبة. (٣) رفع الشعار المناسب في

اللحظة المناسبة. (٤) ان ربط الأشياء والأمور كلها بالقيادة في الخارج ، يعني تكريساً للبيروقراطية. (٥) بالإضافة إلى أن الظروف قد تحول دون وصول التوجيهات القيادية في الوقت المناسب، الأمر الذي يفقد الثورة الكانونية أحد شروط قوتها واريابها للعدو الصهيوني. (٦) خصوصيات الداخل تؤكد الحاجة لوجود قيادة على رأس العمل اليومي التفصيلي. التكتيكي - والاستراتيجي ، استناداً للبرنامج الوطني الذي أقره ويقره المجلس الوطني في دوراته المتعاقبة. (٧) وحدة الشعب تتطلب وحدة الأداة القيادية.

ومنذ لحظة تشكيلها وتبلورها، قامت القيادة الموحدة بتحديد اهداف الثورة المطلية، ثم اسندتها مباشرة على الشعار السياسي الرئيس ، الناظم ، والموجه، الشعار البوصلة، والهادي لصيرورة وتطور النضال الثوري البطولي للشعب الفلسطيني، الذي أقرته الدورات المتعاقبة للمجلس الوطني منذ العام ١٩٧٤ الهدف المرحلي، شعار الحرية والاستقلال. وتمكنت ق.و.م من قيادة حركة الثورة اليومية، التفصيلية، على مستوى الشارع، والحلي والحارة، والقربة والخربة والمخيم والمدينة والمنطقة وكل فلسطين، من خلال هيبتهام ومكانتها المعنوية والسياسية لدى فئات الشعب، وعالجت بكثير من الحكمة والروية الغالبية العظمى من الإشكالات التي واجهتها، وتصدت لكل محاولات المراهقة والمغامرة، وبالمقابل كل محاولات التراخي غير المشروع وغير المبرر. وحذرت أولئك البرجوازيين الذين طمحو أن يركبوا موجة الثورة بهدف اغراقها في مستنقعهم الكريه، من ممارساتهم المكشوفة والمقصوحة.

وبلغة الوطن، وانطلاقاً من مصلحة كل الطبقات والفئات الاجتماعية المنخرطة في الثورة خاطبت أبناء الشعب ارتباطاً بمصلحة كل شريحة وفئة وطبقة اجتماعية في استمرار الثورة حتى تحقيق الهدف السياسي، حتى

تحررها وانعتاقها من الاحتلال، وبالتالي تحقيق امانها الطبقية والوطنية، خاطبت القوى السياسية المختلفة من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، ودعتهم للتساند والتكاتف وللانخراط، بكل امكانياتهم في معمعان الكفاح البطولي للشعب الفلسطيني، كما دعت بعض القوى الأصولية - حماس - في أكثر من بيان للتجاوب مع رغبة الشعب، والالتحام في قطار الثورة وتغليب المصلحة الوطنية العليا على الحسابات الفئوية الضيقة.

وتوجهت القيادة الوطنية الموحدة للعملاء، داعية اياهم للتوبة والتخلي عن طريق الضلال الوطني والعودة إلى رشدهم، إلى سكة الوطنيين الشرفاء، لا البقاء في مستنقع العملاء المتعفن. وفي الآونة الأخيرة تجاوزت حدود الإنذار إلى حيز القصاص الفعلي.

ولم تترك القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة / الثورة، شاردة ولا واردة إلا وعالجتها ضمن امكانياتها وحدود بنيتها وتركيبتها، وارتباطاً بالظروف الموضوعية المحيطة.

وبناء على ما تقدم، يمكن الجزم بأن القيادة الوطنية الموحدة شكلت [رغم الثغرات والعثرات التي واجهتها]، بحق، فنديل الثورة الكانونية، المخطط والموجه، والمنظم والقائد لحركة الثورة في الثورة، ولولا حكمتها لما أمكن لشعب الثورة الفلسطيني أن ينجز ما أنجزه بالشكل والطريقة التي تمت.

ويمكن القول، إن صيغة النداءات المبرجة والمنظمة لأيام الثورة، هي خطوة جديرة بالاهتمام والتقدير، ورغم أن الثورات العالمية الأخرى حملت صيغاً مشابهة إلى هذا الحد أو ذاك، كالبيان أو شريط التسجيل في الثورة الإيرانية، إلا أن صيغة النداء الصادر عن القيادة الوطنية الفلسطينية تمتاز عن كل ما سبقها بالبرجة التفصيلية اليومية للثورة.

وهذا السلوك لم تعهده ثورة من الثورات بهذا الزخم وبهذه الاستمرارية

الرمزية. ان صغته النداءات لها خصوصيتها وموقعها المميز في الخاص الثوري الفلسطيني. وإذا أخذنا الثورة الأم، التي مضى عليها عشر رن عاماً، لم تشهد مراحل تطورها المختلفة قبل بلوغ ثورة كانون مثل هذا الشكل، لا في حرب أيلول (سبتمبر) ١٩٧٠، ولا في دخول الثورة غمار الحرب الأهلية اللبنانية، حيث كانت شريكاً مقررأ في النضال، إلى جانب القوى الوطنية اللبنانية وفي حروب المخيمات التي شهدتها السنوات الأخيرة، ولا قبل ذلك في حرب عام ١٩٨٢.

بالمحصلة، صيغة النداء، هي صيغة متقدمة جداً في مخاطبة شرائح وفئات وطبقات الشعب الوطنية، ومخاطبة العملاء والأعداء الصهاينة، ومخاطبة العرب والرأي العام العالمي. ان ق.و.م تعتبر مشروعاً حقيقياً لصيغة اركان الثورة من خلال دورها المميز في التخطيط والاعداد النفسي والمعنوي والأخلاقي والثوري السياسي في أن، دورها في القيادة اليومية المتبعة للأحداث في بارومتريها الصاعد والهابط، في النقاط نقاط ضعفها وقوتها.

إن النداءات باتت تشكل أيضاً عنصراً من عناصر الأمان والاطمئنان للجماهير الفلسطينية في الداخل والخارج على حد سواء، عنصراً عن عناصر الشعور بالقوة والقدرة على البقاء والاستمرار في مواجهة كل أساليب واشكال القمع الدونية الاسرائيلية. وهي بالمقابل عنصر إرباك وتوتير لاعصاب قيادة العدو الصهيوني، وبالتالي كلما صدر بيان جديد كلما وجه طعنة جديدة معنوية - نفسية للصهاينة، لانه يؤكد فشلها مرة تلو الأخرى في القضاء على صوت الثورة الديسمبرية المجيدة.

ومن الجدير بالملاحظة، ان النداء في ثورة كانون يضاف، بملاحه الخاصة المميزة عما سبقه من أشكال متقاربة، إلى الإبداعات الجديدة التي حققتها الثورة الفلسطينية في مجال نضالها التحرري الوطني.

المطلبي والسياسي في الثورة

ولإنصاف القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة / الثورة، لابد من ملامسة انجازاتها ووضع اليد على جديدها، دون المرور مرور الكرام عن ذلك بكلمة هنا أو كلمة هناك، لتستقيم المحاكمة لهذا الإطار القيادي التنظيمي. والشيء الأبرز في دورها، ودور أي قيادة، هو في مدى قدرتها على الربط بين المطلبي والسياسي، بين التكتيكي والاستراتيجي، وربطها بين الإمكانية والواقع في رسم شعاراتها وأهدافها المختلفة، وفي قدرتها على المناورة وصيانة المبادئ. . وهل أجادت فعلاً الجمع الدياكتيكي بين هذه العناصر أم لا؟!

أولاً: تميزت فترة الشهر الأول بالطابع العملائي، التنسيق الميداني بين فصائل الثورة، وجرى تشكيل لجان شعبية متفرقة في غزة والضفة، وكانت مرحلة حوارات بين القوى الوطنية للاتفاق على تحديد صيغة وآلية عمل الإطار الجبهوي القيادي للثورة. ويمكن وصف الشهر الأول، بأنه المرحلة الأولى من الثورة الكانونية، التي اتسمت بزخم جماهيري هائل في كل المناطق والمدن والمخيمات والقرى، وكان التنسيق المحلي الميداني، سميتها الرئيسية. ومن خلال هذا العطاء الجماهيري المتدفق إلى ساحة المعركة، واسترخاض الجماهير للموت، والنزول بقبضاتها وصدورها العارية لمواجهة المحتلين الصهاينة، وحيث سبقت الجماهير العديد من القوى السياسية في الأرض المحتلة، فضلاً عن إرباكها ومفاجأتها للعدو الصهيوني، الذي لم يفعل غير زج المزيد من أدوات قمعه إلى ساحة المعركة، بحيث فاقت القوات التي احتلت الضفة الفلسطينية وقطاع غزة في عام ١٩٦٧، هذا الوضع ارغم القوى المترددة، وغير الحاسمة لموافقها إلى أن تحسم وتقر مبدئياً بتشكيل الإطار القيادي، واصدار ائنداءات عنه، ومع ذلك بقي أحد

الفصائل الرئيسية (الشيوعي) خارج نطاق القيادة الموحدة لمابعد النداء التاسع؟! .

ثانياً: في النداء الثاني الصادر في ١٠/١/١٩٨٨ ، طرحت القيادة الوطنية الموحدة اهدافها المطلبية كخطوة أولى ، وهي :

- وقف سياسة القبضة الحديدية ، والغاء العمل بقوانين الطوارئ البائثة، بما في ذلك الغاء كافة قرارات الإبعاد فوراً .

- تحريم انتهاك وتدنيس المقدسات الدينية ، وإجلاء الإرهابي شارون عن البلدة القديمة بالقدس .

- سحب الجيش من المدن والمخيمات والقرى وحظر أعمال الاستفزاز التي يقوم بها ، وتحريم اطلاق الرصاص على أبناء شعبنا العزل .

- حل اللجان البلدية والمجالس القروية ولجان المخيمات المعينة من قبل سلطات الاحتلال واجراء انتخابات ديمقراطية لكافة المجالس البلدية والقروية في الضفة الغربية وقطاع غزة .

- اطلاق سراح كافة معتقلي الانتفاضة فوراً ، واغلاق معتقلات الفارعة ، وأنصار (٢) وأنصار (٣) والظاهرية .

- إلغاء الضريبة الإضافية المفروضة تعسفياً على تجار شعبنا .

- وقف مصادرة الأراضي ، ووقف بناء المستوطنات واستفزازات قطعان وسوائب المستوطنين .

- تحريم مدامه واغلاق المؤسسات التعليمية والنقابية والجهادية المختلفة ، وحظر تدخل سلطات الاحتلال بشؤونها الداخلية .

ويمكن اعتبار تحديد هذه الأهداف المطلبية مرحلة جديدة في سياق ثورة كانون ، حيث انتقلت من الطابع العملي ، والتنسيق الميداني المحلي ، إلى نقلة نوعية جديدة ، اتسمت (١) بصدور النداءات المركزية . (٢) حددت الأهداف المطلبية للجهاديين الشعب ، التي يجب أن تقاوم من أجلها .

(٣) اتسم التحديد بالواقعية الثورية. كونه طرح مطالب محددة واقعية، وامكانية ترجحتها على الأرض قائمة، فضلاً عن أن العدو الصهيوني لا يمكنه في حال رفضها [وهذا ما حصل] إلا أن يكشف عن وجهه الإرهابي، الفاشي البغيض، ليس أمام الشعب الفلسطيني، لاسيما وأن الشعب يعرفه وثار على ممارساته، ولكن يجري كشفه وإزالة البرقع عن وجهه أمام الرأي العام العالمي، وهذا أيضاً ما حصل، كون معركة الرأي العام العالمي، تحتل مكانة هامة في مجرى النضال التحرري الوطني.

(٤) وأيضاً، ورغم ارادة التحدي والنشاط الثوري الجماهيري الذي فاق كل التقديرات، اعتقدت القيادة الوطنية الموحدة، ان هذه الشعارات المطلية تعتبر بمثابة بالون اختبار لارادة الجماهير ومدى تصميمها على القتال من أجل تحقيقها، وأيضاً اختبار لقوة العدو وللمدى الذي يمكن أن يذهب إليه في التراجع أو التعتن. (٥) بالإضافة إلى محاولة الشارع الاسرائيلي والقوى التقدمية والمثقفين الاسرائيليين والأوساط الليبرالية الصهيونية، من خلال هذه الشعارات المطلية، التي لم تصل إلى طرح شعار الحرية والاستقلال، والعمل على كسبها إلى جانب معركة الشعب، أو تقييدها في أسوأ الأحوال.

ومن الجدير بالملاحظة، ان هذا الطرح الناضج والمسؤول أعطى ثماراً إيجابية على أكثر من مستوى وصعيد، صحيح أن العدو الصهيوني لم يتراجع، بمعنى أن الأهداف المطلية لم تتحقق، والتقدير أن القيادة الموحدة من خلال خبرتها وتجربتها الطويلة مع الاحتلال، المقصود جانب المعاشية، كانت تدرك ذلك جيداً. أي أن العدو الصهيوني ليس من السهولة بمكان أن يقدم تنازلاً لصالح الشعب والثورة إلا بتمريغ انفه في التراب وسحق عظامه وعظام مستوطنيه في الأراضي الفلسطينية المحتلة، إلا أن المردود المباشر للاهداف المطلية كان واضحاً على الرأي العام العالمي

الذي تجاوب مع المطالب الفلسطينية، كما أنها وجدت أيضاً لها صدى في وسط الشارع الاسرائيلي، بهذا القدر أو ذاك، حيث برز العديد من الأشكال والمنظمات والأطر الاسرائيلية المناوئة لاحتلال المناطق الفلسطينية عام ٦٧، والأمر الهام ان حقيقة العدو الصهيوني افتضحت أمام شعوب العالم قاطبة، وأمكن للشعب الفلسطيني أن يحقق انتصارات عالمية مهمة من خلال ماصدر عن مجلس الأمن من قرارات ٦٠٥، ٦٠٧، ٦٠٨ التي تؤكد على هوية الأرض الفلسطينية والإعتراف بها.

ومما جاء في القرار ٦٠٥^(٣) مايلي: «يؤكد من جديد أن اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب المؤرخة في ١٣ آب/ اغسطس ١٩٤٩ تنطبق على الأراضي الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى التي تحتلها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس»^(٤) وكذلك أكد القرار ٦٠٧ على ذات النقطة والصادر يوم ١٩٨٨/١/٥، ونفس القول ينطبق على القرار ٦٠٨.

وشكل هذا الاعتراف تحولاً نسبياً في تعاطي الهيئة الدولية، وبالتالي دول العالم وخصوصاً الغربي، ذات التأثير المباشر والمقرر في قرارات مجلس الأمن، تجاه قضية الشعب الفلسطيني.

وفي سياق عملية التطوير للأهداف المطلوبة، أضيف في النداء الثالث مهمة وشعار جديد، فضلاً عن اغلاق الشوارع في المخيمات والمدن والقرى أمام جنود العدو، الأمر الذي أكد عليه في النداء الثاني، حيث طلب من الجماهير الشعبية «اغلاق طرق المستوطنات وتحريم مرور المستوطنين بها» وازضافة هذا المطلب كانت نتيجة إدراك (قوم) لقدرة الجماهير على تجسيد ذلك، حتى أن العديد من القرى والمخيمات والمدن حال دون دخول المستوطنين إليها في غزة والضفة. وكانت تحركات المستوطنين محسوبة عليهم ويعيشون حالة ارتعاب من الثورة الشعبية، بالإضافة إلى مطالبة العديد من

المسؤولين والصحفيين الاسرائيليين المستوطنين بتفادي المرور في المدن والقرى والمخيمات الفلسطينية، فقال «الشيخ افرات» عالم جغرافيا ومخطط مدن اسرائيلي للمستوطنين، أنه:

١ - «يجب الخروج في أقرب وقت ممكن من المدن العربية الكبيرة ومن التجمعات السكانية التي تشكل بؤراً للتعصب الوطني.

٢ - يجب عدم التنقل على محاور المواصلات التي تمر عبر تجمعات سكانية عربية وتفضيل محاور مواصلات بديلة لا تمر بالروابي.

٣ - يجب الخروج من مخيمات اللاجئين والإمتناع عن أي احتكاك بسكانها.

٤ - يجب تخفيف تجمعات المستعمرات اليهودية في الروابي والإبتعاد عن تجمعات السكان العرب الموجودة هناك.

٥ - يجب الإمتناع عن أي دخول يهودي إلى روابي جبل الخليل وإلى وسط جبل «السامرة» ان من خلال مستعمرات مدنية أو مستعمرات قروية.

٦ - لحاجات أمنية واستراتيجية اسرائيلية يجب التمرکز في أماكن قليلة فقط وحيوية»^(٧).

أي أن الإضافة لم تكن نتاج رغبة ذاتية عند (قوم) بل انها ترجمة واقعية لمزاج الجماهير الثوري والساخط على كل ماهو صهيوني، أوله علاقة بالصهيانية. فضلاً عن ارتعاب وخوف الصهيانة أنفسهم من حالة الجرف الثوري الفلسطيني.

هذه المطالب، التي جاءت بعد أكثر من شهر بقليل من حرب الشوارع الثورية ضد الوجود الصهيوني، كانت قد رفعتها وهتفت بها الجماهير وقواها الطليعية في المظاهرات الشعبية العارمة، بحيث ما ان شكلت (قوم) حتى كانت الأهداف قد تحددت تماماً وبوضوح من خلال الهتافات والشعارات

الجدارية. وهي ليست نتاج فرد أو فصيل من الفصائل الوطنية، بل نتاج الجهد الجماعي الوطني المؤطر تحت راية القيادة الوطنية الموحدة، راية م.ت.ف، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.

السياسي سبق المطلبي في الثورة

إذا كانت نداءات (قوم) هي التقويم الذي يعتمد في تتبع مسار الحركة السياسية للثورة الكانونية، فلا يمكن إلا الإقرار بأن الشعار السياسي كان لاحقاً وتابعاً للمطلبي، فجاء في النداء الثالث مايلى: «عاشت سواعدكم الجبارة يا أشبال فلسطين يا جيل الغد، يابنة الدولة الفلسطينية المستقلة». وفي مكان آخر من النداء جاء: «فتعميق الأزمة الاقتصادية الاسرائيلية هو أحد أسلحتنا على طريق نيل حقوقنا في العودة وتقرير المصير وبناء الدولة الوطنية المستقلة». ودعا النداء جماهير الشعب إلى مواصلة «وتصعيد الانتفاضة وفق المهام والشعارات المحددة» أي وفق الشعار السياسي القديم - الجديد، ودون التخلي عن السعي لتحقيق الشعارات المطلبية كخطوة على طريق الشعار السياسي وارتباطاً به.

ومنذ النداء الرابع بدأت القيادة الوطنية الموحدة للثورة في استخدام مفهومي «الحرية والاستقلال» في نداءاتها، كونها يعكسان جوهر الشعار السياسي الوطني الفلسطيني بأبعاده القريبة والبعيدة. رغم إدراك القوى الوطنية كافة، بأن المقصود هو تجسيد الهدف المرحلي الاستراتيجي المتمثل في حق العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الوطنية المستقلة، وهذا الشأن جاء في النداء مايلى: «فقيادتكم تطالبكم بالتصعيد اليومي. وتؤكد لكم بأنكم طليعة نضالية ثورية تساهم بشكل عظيم مبارك في التغيير باتجاه الحرية والاستقلال».

وفي حال كان التقويم لثورة كانون، هو لحظة انفجار بركان الحقد الشعبي الفلسطيني في ٨ - ٩/١٢/١٩٨٧ نجد أن الهدف السياسي -

الشعار السياسي، كان مطروحاً منذ اللحظة الأولى في المظاهرات الجماهيرية والشعارات الجدارية التي كتبها القروى السياسية الوطنية الفلسطينية وجماهير الثورة. فجاء في المظاهرات مايلي: «نعم لقيام الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس» و«مطالبنا شرعية بدنا دولة وهوية» و«لا بدنا لبن ولا تين» . . بدنا نمين المحتلين . . وبدنا نحرر فلسطين». و«باتفاضتنا المجيدة سنستعيد ديارنا السلية» . . و«العار لمن يقبل بإسرائيل» . . فاعمل على ازالته من فلسطين» و«شولتس نريد دولة فلسطينية» وغيرها من الشعارات والمظاهرات التي تعكس بوضوح بلورة شعار الحرية والاستقلال واستباقه للشعار والهدف المطليبي، وتشكيله الحاضنة له .

المهم أن الشعارين السياسي والمطليبي كانا ومازالا في ترابط عميق، ويربطهما نسيج واحد، هو السعي الجاد والدؤوب، من أجل إزالة الاحتلال الصهيوني، مع إدراك ان الشعار السياسي هو الشعار الرئيسي، الناظم والموجه لحركة الكفاح الشعبي الفلسطيني؛ والذي يعكس طبيعة الصراع مع العدو الصهيوني، وأهميته تكمن في انه (١) ضابط لحركة الجماهير الفلسطينية العريضة. (٢) وقوة لها. (٣) ولاجم لأي عملية هبوط أو تساقو سياسي من قبل قوى البرجوازية واليسار الإصلاحي المتسركة لعملية الاستعمار. (٤) وكقوة ضغط سياسية ومعنوية على العدو الصهيوني. (٥) وكعامل استقطاب للقوى الدولية المؤيدة لحقوق الشعب العربي الفلسطيني.

ولقد أدركت باحساسها الوطني والثوري وخبرتها السياسية [قوم] ان مجرد الإكتفاء بالشعارات المطلية المباشرة، يعني فيما يعنيه التراجع إلى ذيل الحركة الجماهيرية والهبوط المريع والبائس بالنضال الوطني العام إلى مستوى «النضال الاقتصادي» مع الفارق النسبي بين الشككين، ولكن في الجوهر المسألة ذاتها، فالإكتفاء بالمطالب المباشرة في ظروف الثورة الكانونية

العظيمة، لاسيما وان الجماهير الفلسطينية تناطح رؤوسها السماء، فكأنما تقود الجماهير الفلسطينية في سبيل «شروط احتلالية أفضل»؟!؛ الأمر الذي يعني أن تخلق [قوم] ظروفأ أفضل لعودة نغمة «التعايش» مع الاحتلال؟ وان تهىء شروطأ «أفضل» و«أنسب» لعملية استغلال الاحتلال للجماهير الفلسطينية، وهذا ما لم تفكر به القيادة الموحدة. فضلاً عن ذلك، ان هذه الشروط المطالبة، إذا كان مفهوماً طرحها والتحريض لها في بداية العمل الانتفاضوي / الثوري، فان ذلك لم يعد مقبولا الآن بعد عام ونصف من الثورة، فالظروف متحركة وبسرعة، الأمر الذي تطلب من القيادة السياسية أن ترتقي بشعاراتها كي تتناسب وشروط اللحظة السياسية، وقبل كل ذلك، يجب أن يترفع، يتمركز، في مقدمة الشعارات، الشعار الرئيس، الناظم، الهادف، البوصلة، الشعاع الموجه للخروج من نفق الاحتلال المظلم، الشعار السياسي، شعار الحرية والاستقلال.

والتقدير أن (قوم) عندما طرحت الشعارات المطالبة في نداءاتها الأولى، إنما كانت تستهدف بشكل رئيسي ابراز الوجه القبيح للعدو الصهيوني، الوجه الفاشي لدولة الصهاينة، وازالة ذلك البرقع الذي بقي العدو متستراً خلفه طيلة الأربعين عاماً الماضية. والدليل على ذلك، أن (قوم) لم تنتظر طويلاً حتى طرحت الشعار السياسي في نداءاتها. وأساس هذه السرعة في الطرح للشعار السياسي، هو الأهمية السياسية لهذا الشعار ودوره في تعبئة وتحريض الجماهير، وبالمقابل كي لا تبدو المطالب المباشرة بديلاً عنه، بل إنها جزء من حركة الصراع.

ومن البديهي التأكيد، ان التداخل بين المطلي والسياسي قائم وموجود، وكما هو واضح أن الشروط والأهداف المطالبة في النضال الوطني الفلسطيني تحمل في كل الأحوال طابعاً سياسياً، وهي تمتاز عن المطالب

الاقتصادية (المطلبية) في النضال الطبقي . ولكن لا يجوز الاكتفاء بالنضال المطلبية ، لأنه يعني تمهيد الأرض للقاء مع العدو، طبقاً كان أم قومياً، وبغض النظر عن «الكلاشيه» والثوب الذي تكتسيه وتتقمصه هذه المطالب المباشرة، وبغض النظر عن رزمة «الحمل الثورية» الرنانة التي يقذف بها العدو كي يهبط البعض بالنضال إلى مستوى الشعارات المطلبية ، من الضروري دائماً وأندأ أن يبقى الثابت في النضال الوطني الفلسطيني هو البعد السياسي وعدم تغييره ابداً عن برنامج ومهمات الثورة الكانونية المجيدة. أي يجب عدم الخلط بين المطلبية والسياسي ، رغم ما بينهما من قاسم مشترك، كي لا تقع (قوم) في المحذور وتنزلق إلى مستنقع الأهداف المطلبية فقط !! .

شعارات على طريق الحرية والاستقلال

وعلى أرضية شعار الحرية والاستقلال ، شعار اقامة الدولة الوطنية المستقلة ، طورت (قوم) من الشعارات المطلبية المطروحة للتحقيق ، رفعت شعارات (١) الإستمرار في تشكيل اللجان الشعبية ، ولجان التخصص المختلفة ، التي تعتبر بمثابة جهاز سلطة الشعب ، البديلة عن اجهزة الاحتلال ، (سيعالج موضوع اللجان في نقطة مستقلة). (٢) مقاطعة شراء السلع والمنتجات الاسرائيلية [الشوكولاته والألبان والسجائر] وكل المنتجات التي لها مثل في الصناعة الوطنية ، بهدف توجيه ضربة قوية للاحتلال في المجال الاقتصادي ، وبالمقابل التوجه نحو دعم الاقتصاد الوطني . (٣) مقاطعة العمل في المصانع والمشاريع والورش الاسرائيلية . داعية العمال إلى شل «عجلة الإنتاج الاسرائيلية» في أيام الإضراب الشاملة ، وذلك لعدم تمكن الاقتصاد الوطني من تأمين عمل للعمال

العاملين داخل اسرائيل . (٤) دعوة الجماهير الفلسطينية للتكافل الأسري ، (٥) التمرد على اجراءات العدو القمعية كـ«منع التجول» ، وفتح المدارس والجامعات ، التقيد بتوقيت (قوم) في فتح المحال التجارية . (٦) مقاطعة أدوات النظام الأردني وعلى رأسها «جريدة النهار» (٧) في النداء رقم ٦- طرح شعار «العصيان المدني الشامل» كعملية نضالية متعاضمة ، وارتباطاً بالعصيان ، طالب النداء ، مقاطعة «كل اجهزة العدو ، مقاطعته مادياً ، وعدم دفع الضرائب للصوصية» وفي هذا النداء انتقل خطوة للأمام على طريق تحطيم أجهزة العدو ، وجاء في النداء ٦ - أيضاً لتحقيق ذلك «استقالة اللجان البلدية المعينة فوراً ، تمهيداً لاجراء انتخابات ديمقراطية في الوقت المناسب . الإمتناع عن دفع الغرامات الباهظة والجائرة التي تفرضها المحاكم الصهيونية على معتقلي الانتفاضة [الثورة]» (٨) اعلان الحرب الشعواء على المستوطنين والمستوطنات ومقاطعة العمل في المستوطنات الصهيونية ، وهذه المقاطعة كلية شاملة وليست مؤقتة ، حيث ميزت (قوم) بين المستوطنات في الضفة الفلسطينية وغزة وبين العمل داخل اسرائيل ، وذلك انطلاقاً وارتباطاً بالهدف المرحلي ، وبالضرورة كمقدمة على طريق المقاطعة الكلية للعمل داخل الكيان الصهيوني في حال استوفيت شروط تحقيق ذلك . (٩) دعوة الجماهير للعودة إلى الأرض ، للاقتصاد البيتي الذي يعتبر أيضاً خطوة في الطريق الصحيح نحو تعزيز الاقتصاد الوطني . (١٠) الإستقالة الفورية من دوائر الإدارة المدنية والشرطة . (١١) الدعوة لترسيخ التعليم الشعبي . (١٢) مقاطعة الهويات في غزة . (١٣) تشكيل التعاونيات الزراعية . (١٤) الحرص على الجبهة الداخلية من الانقسام . (١٥) وشعارات أخرى عديدة في التوجه للعملاء ومخاطبتهم . . إلى آخر السلسلة التي تأتي على هامش ماهو مدون . على ضوء هذه الرزمة من الشعارات يبرز سؤال كبير في ذهن العديد من

الباحثين والمراقبين، لماذا هذه الكثافة في طرح الشعارات المطلوبة، فضلاً عن الشعار القائد، الشعار السياسي؟؟ ولماذا العجلة في ذلك؟ أهى ضرورات ومتطلبات النضال أم هو العاطفة والحماس وبالتالي الإسقاط الذاتي على الواقع! أم هو الخضوع للمزاج الجماهيري؟! .

وفي هذا النطاق يقول ربيعي المدهون مايلي: «اظهر اندفاع القيادة الموحدة نحو تحقيق جملة من المطالب والأهداف، إستناداً إلى النتائج التي حققتها المرحلة الأولى من الانتفاضة تسرعاً (؟!) ملحوظاً، قاد إلى ارتباط في ترتيب أولوية المطالب والأهداف. فقد سعت القيادة الوطنية الموحدة إلى تحقيق عدد من الأهداف دفعة واحدة. وعلى الرغم من واقعية مطالبها، وخصوصاً المتعلقة بإطلاق السجناء، ورفع الحصار عن المخيمات، وخروج الجيش الاسرائيلي من شوارع المدن والقرى الرئيسية والمخيمات وغيرها، إلا أن القيادة المحلية للانتفاضة [الثورة] لم تتمكن من انجاز أي منها، ليس بسبب طبيعة الأهداف ذاتها، ولا بسبب تعنت سلطات الاحتلال الاسرائيلي وحسب، وإنما، أيضاً بسبب «تزامم» هذه الأهداف، وتداخلها، والرغبة في تحقيق التكتيكي منها مع الاستراتيجي القريب منها والبعيد...» .

ويضيف قائلاً: «إن قراءة الأهداف المعلنة للانتفاضة، في تسلسلها الزمني، لاتشير أية اشكالية تتعلق بالإمكانية والواقع، لكن تزاممها وتتاليها في مجموعات متلاحقة خلال فترة زمنية قصيرة، جعلها تبدو وكأنها تقفز نحو الهدف الاستراتيجي لتحله بدلاً عن مجموع الأهداف الصغيرة التي لم يمر تحقيقها، بدلاً من أن يكون وعاء لها [كيف؟!]. وتكون هي مكوناتها الجزئية والطرق الفرعية الموصلة إليه [هل يتم ذلك بفصل الجزء عن الكل؟!]. وهكذا أصبح هدف الاستقلال وبناء الدولة المستقلة مطروحاً للتحقيق المباشر، عند البعض [ولم لا؟] سوية مع»⁽¹⁾ الأهداف التكتيكية.

التغرة تكمن في أن الباحث يسعى جاهداً لأن (١) يقول لـ (قوم) لا داعي هذه الشعارات كلها، وكان يجب الاكتفاء ببعض الشعارات التي جاءت في النداء الثاني. (٢) الفصل التعسفي بين الشعارات المطلوبة والشعار السياسي. مع أنه يريد للشعار السياسي أن يكون الوعاء لمجموع الشعارات المطلوبة، ويريدها أيضاً أن تكون طرقاً موصلة إليه؟!

كما أشير سابقاً، حين تخرج الجماهير الفلسطينية إلى ميدان الثورة ولا تملك شيئاً سوى إرادتها واسلحتها البسيطة والمحدودة لتواجه عدواً صهيونياً مدججاً بالسلاح حتى أسنانه، وتصل الجماهير الشعبية الفلسطينية إلى حد الإستهانة بالموت، تضحي بأعلى ماتملك، ولا تفكر للحظة في جراحها، في ضحاياها وشهداءها ومعتقليها. حين تضرب عرض الحائط بكل قوانين واجراءات العدو الصهيوني، وحين تعلن الجماهير بملء الفم «لا للاحتلال»، «نعم لازالته» ومصممة على طرده، والانعتاق من ربقته، وفي ذات الوقت هتفت بأعلى صوتها، بحيث زلزلت الأرض وشقت سحب الساء فوصل صوتها إلى اصقاع العالم كله، مطالبة بالدولة الفلسطينية، هتفت لشعار الحرية والاستقلال، هل يجوز ساعتئذ للطلبة الثورية، أن تبقى تراوح خلف شعارات تجاوزتها الجماهير في هتافاتهن؟! وفي نضالهن؟! هل يجوز للوطنيين والثوريين الفلسطينيين ان يهبطوا بهذه الإرادة، وبهذا العطاء، بهذه الروح الوطنية والثورية الصادقة إلى المنحدر؟! إلى الاكتفاء بالأهداف المطلوبة؟!

إن الاكتفاء بالشعارات المطلوبة ليس سوى دعوة للانكفاء نحو العفوية والنضال المطلبى!، وهذا مايجب رفضه من حيث المبدأ، لأنه يعني بالمحصلة، شئنا أم أبينا، اللقاء مع الشريحة البرجوازية الفلسطينية المتحرقة على مصافحة العدو الصهيوني، واللقاء معه تحت أية شروط يضعها؟! وتسعى جاهدة لنيل هذا «الشرف العظيم»؟! وتقوم عبر ادواتها

القذرة «بمغازلة العدو»؟! .

ولو عدنا للمعيار النظري الكلاسيكي، نجد أن لينين يقول: «إنه لا يجوز للاشتراكي - الديمقراطي أن يزرع التشويش في أفكار العمال حول السبيل الثوري حقاً، لا يجوز على طريقة «أوسفو بوجدنييه»، أن نسمي بالانتصار الحاسم شيئاً ينقصه الشرط الأساسي للانتصار. وقد لانحصل أيضاً دفعة واحدة على يوم عمل من ثماني ساعات وقد يتعين علينا أن نسلط طريقاً طويلاً ملتويّاً لبلوغ هذا الهدف، ولكن ماعساكم أن تقولوا عن ذلك الذي يسمي حالة من العجز، من الضعف، تجعل البروليتاريا عاجزة عن مقاومة الماطلات، والمواربات، والمساومات، والخيانة والرجعية، يسمي هذه الحالة إنتصاراً للعمال! . ومن الممكن أن تنتهي الثورة الروسية «بطرح دستوري» كما قالت «فريود» ذات يوم. ولكن، هل يمكن أن يبرر هذا القول الاشتراكي - الديمقراطي الذي ينعت هذا الطرح عشية النضال الحاسم، بأنه «انتصار حاسم على القيصرية»؟ بل إنه من الممكن، في أسوأ الحالات أن لا نتوصل إلى الظفر بالجمهورية، وحتى أن لا نحصل إلّا على طيف دستور، دستور على طريقة شيكوف، ولكن هل يستتبع هذا انه يمكن عذر الاشتراكي - الديمقراطي الذي يطمس شعارنا، شعار الجمهورية؟»^(٩).

تعميقاً للفكرة، قال لينين: «يترتب على الطبقة الطليعية بالأخص ان تضع مهماتها الديمقراطية بمزيد من الجرأة، وان تصوغها إلى النهاية بمزيد من الوضوح، وان ترفع شعار الجمهورية الصريح وتروج بالفكرة القائلة بضرورة حكومة ثورية مؤقتة وضرورة سحق القوى المعادية للثورة سحقاً لارحمة فيه»^(١٠).

وفي كتابه «حول تربية الملاكات» قال لينين: «ان المهمة السياسية المباشرة لحزب العمال الروسي، يجب أن تكون الإطاحة بالاتوقراطية

والظفر بالحرية السياسية . وهذا الإعلان إنما أدلى به منذ خمسة عشر عاماً
ممثلو الاشتراكية - الديمقراطية الروسية ، اعضاء فرقة «تحرير العمل»
وأدلى به ايضاً منذ ستين ونصف السنة ممثلو المنظمات الاشتراكية -
الديمقراطية الروسية . . .^(٧) .

ان الاستشهاد بما قاله لينين يستهدف نقطة واحدة ، التأكيد على أن
الشعار السياسي يجب أن يطرح باستمرار ، وان يشكل الهادي لكل
الشعارات الأخرى ، بحيث تشتق من محتواه ، من طابعه ، وان لا تخرج عن
ذلك الشعار حتى ولو كان معلوماً لدينا أن العدو الصهيوني له خصائص
«مختلفة» عن أشكال الاستعمار الأخرى ، مع أن هناك أمثلة مشابهة في
التاريخ . فرنسا في الجزائر ، وجنوب افريقيا في ناميبيا وقبل ذلك
روديسيا . . . الخ ؛ أي بمعنى آخر أن العدو الصهيوني ليس استثناءً
بالمعنى الكلي للكلمة ، فهو بالمحصلة استعمار ولا يمكن لهذا الاستيطان
الصهيوني ان يخرج كثيراً عن القواعد العامة لأي استعمار ، أي انه تحت
ضربات الشعب المتواصلة ، ومهما امتلك من مقومات التعنت واستخدم
أبشع الأساليب الفاشية ، إلا أنه بالمحصلة سينهك وسيتعقب قبل الشعب ،
لأن الشعب صاحب الحق لا ينام ، وسيبقى يطالب بحقوقه ، الأمر الذي
سيقوض أركان هذا الاستعمار ويفرض عليه الرحيل ولو بعد حين .

وبالعودة للاهداف المطلوبة وكثافتها ومشروعيتها ، لو جرى التدقيق في
ملاعها وسماتها ، لما طرحت تساؤلات واستنتاجات قاصرة ، من نوع «لكن
تزاحمها وتتاليها في مجموعات متلاحقة ، خلال فترة زمنية قصيرة ، جعلها
تبدو وكأنها تقفز نحو الهدف الاستراتيجي لتحله بدلاً . . . ؟» ! ان العلاقة
بين المطليبي والسياسي ليست ميكانيكية جامدة في استاتيكيته وإنما هي
علاقة عميقة في جدليتها وترابطها ، ومجموعة الأهداف المطلوبة المتلاحقة ،
ليست سوى الترجمة العملية والتطبيقية لمكونات الشعار الرئيس الحرية

والاستقلال . ولا يعني ثغرة هنا أو هناك في سياق الترجمة والتنفيذ للشعارات نفيًا لها، أو للشعار الناظم لحركتها، أي الشعار السياسي، وكل المعطيات تحتم السعي لرفع الشعار السياسي، كشعار قابل للتطبيق وليس شعاراً تعبويًا فقط . وإذا لم تنجح الثورة في تجسيده «لا سمح الله» لا تكون الثورة خسرت شيئاً وتمكنت من خوض غمار بروفة عظيمة على طريق تحقيق الشعار السياسي، الحرية والاستقلال.

إذن، الشعارات التي طرحت لم تلق ثقلًا جديدًا على كاهل الجماهير الفلسطينية، خاصة وإن الشعار طرح منذ النداء الثالث ويات فعلاً يشكل الوعاء للشعارات المطلوبة، والناظم لها، ولو لم تطرح القيادة الوطنية الموحدة الشعار السياسي لارتكبت خطأ فادحاً في حق نفسها، وفي حق الجماهير الفلسطينية .

ومن خلال المعطيات كلها، لا يبدو أن هناك إسقاطاً ذاتياً لطرح الشعارات، ولا هي مسألة عاطفية، بل هي مسألة مرتبطة بعلم الثورة وشعاراتها ومحاكاة للواقع الموضوعي وإمكانية تجسيد الشعارات في أرض الواقع .

ولو عدنا للأمثلة الحسية في هذا النطاق، مثلاً في الفترة السابقة على الثورة، دعت القوى الوطنية الفلسطينية لأقالة البلديات المعينة وأجراء الانتخابات، ولكن سلطات الاحتلال رفضت، أيضاً في بداية الثورة وفي النداءات الأولى، دعت (قوم) للانتخابات، ولكن سلطات الاحتلال الصهيونية لم تتجاوب مع هذا المطلب، ونتيجة استمرار ضغط الثورة وضغط القوى المحلية والدولية على الكيان الصهيوني، تقدم شامير بمشروع سياسي تأمري عنوانه إجراء «الانتخابات في الأراضي الفلسطينية المحتلة لاختيار ممثلي الشعب الفلسطيني!»، ألا أن قيادة الثورة رفضت هذه الدعوة إلا في ظل شروط محددة، خروج الاحتلال من الأراضي الفلسطينية

المحتلة، وان نحري تحت الإشراف الدولي، لماذا هذا التحول والتطور؟! لأن ماكان ممكناً قبل الثورة وفي أيامها الأولى لم يعد ممكناً بعد عام ونصف من الثورة، وبعد أن بات الشعار السياسي هو الناضم لحركة نضال الشعب، وكون الاحتلال يريد ويستهدف اجهاض ثورة الشعب من خلال هذه الدعوة للانتخابات. وهو لا يريد أن يقدم شيئاً للشعب الفلسطيني، فضلاً عن الانتقاص من دور ومكانة ممثله الشرعي والوحيد م. ت. ف.

وهذا المثل الملموس يوضح إلى أي مدى ضرورة تحديد الهدف السياسي، فضلاً عن جملة الأهداف المطلية المرتبطة به، وكون جملة التطورات والتحويلات التي أفرزتها ثورة كانون باتت، ومنذ فترة، تعطي الأمل بإمكانية تجسيد الدولة الفلسطينية في أرض الواقع. ولا يجب أن يعطل تعنت وسفالات العدو الصهيوني وإجراءاته الوحشية، وعنتريات قيادته، رؤيا الأمل في تحقيق شعار الحرية والاستقلال، لأن ماقدمه الشعب الفلسطيني من نماذج عظيمة في التحدي والصبر والصمود وتحمل مشاق الحياة يؤكد أن العدو الصهيوني لن يستمر طويلاً في مقارعة الشعب الفلسطيني، لأن ارادته أضعف بكثير من الإرادة الفلسطينية، بالإضافة إلى الإريابات والتطور النسبي لحجم التناقضات داخل المجتمع الصهيوني، وازدياد نسبة الاسرائيليين المؤيدين للحوار مع المنظمة، والإقرار المبدئي بفكرة حق الشعب في تقرير مصيره، مترافقاً مع هذا التطور الحاصل في الرأي العام العالمي، والضغط المعنوي والسياسي على الكيان الصهيوني، جميعها عوامل تلعب ادواراً مختلفة في الضغط على اسرائيل، لكن العامل الأول والثاني.. والعاشر هو عامل الثورة الكانونية، العامل الذاتي الفلسطيني الذي يقض مضاجع الاسرائيليين ويبعد النوم عن عيونهم..

« قف.. وفكر ! » :

في ظروف الثورة الكانونية، كان أحد أهداف [قوم] استنهاض همم الجماهير بشكل دائم وجذبها إلى ميدان الثورة، وتسليط الضوء على جرائم المحتلين الصهاينة ورعاع المستوطنين، وشحذ الهمم لصب جام غضب الجماهير على الإستيطان الصهيوني وكل أدواته القمعية الإرهابية، وعدم ترك المجال مفتوحاً لأي تراخٍ، أو ترهل في هذه المسألة، لادراك قوم أن الثورة بالأساس، هي ثورة الجماهير، وهي صاحبة المصلحة الحقيقية في التحرر الوطني، وبالتالي كي تستمر الثورة في ذلك مقومات وركائز الاحتلال، لابد من أن تستمر الجماهير الفلسطينية في ميدان المعركة، في الساحة والشوارع تقاتل المستوطنين الصهاينة دون رحمة.

ولا يصدر بيان أو نداء عن القيادة الموحدة دون أي يحمل في ثناياه التحفيز والتحريض للجماهير الشعبية «استمراراً لانتفاضة شعبنا المجيدة، وانطلاقاً من ضرورة مواصلة روح النضال والتضامن مع أهلنا في كل مكان، ووفاء لدماء شهدائنا الزكية واخواننا المعتقلين وتعبيراً عن رفضنا للاحتلال وسياسته القمعية المتمثلة بسياسة الإبعاد والاعتقالات الجماعية وحظر التجول وهدم البيوت، ومن أجل تحقيق مزيد من الالتحام والتكاتف مع ثورتنا وجماهيرنا الباسلة، والتزاماً بدعوة م. ت. ف المثل الشرعي والوحيد وضرورة مواصلة العطاء والانتفاضة»^(٨) ثم خاطب الطبقات والفئات الاجتماعية، كل على انفراد، لتحفيزها.

كان لهذا العامل المحفز التحريضي الأولوية في نداءات (قوم) ولكن لامست نداءات القيادة الموحدة بعض الملامح الإيجابية في الكيان الصهيوني، خاصة دور الأطباء والصحفيين الذين رفضوا اجراءات وقرارات القيادة الاسرائيلية، الداعية لعدم معالجة جرحى الثورة، فقالت:

في النداء رقم (٢٣)، نداء المبعدين، الصادر بتاريخ ١٩٨٨/٨/٥ مايلى :
« ان ق.و.م تشيد بالأطباء اليهود الذين رفضوا اجراءات الاحتلال بشأن
عدم معالجة جرحى الانتفاضة، والصحفيين الذين يتعرضون للتنكيل
لتأييدهم حقوق شعبنا الوطنية، وتدعوهم إلى تطوير مساندتهم لنضالنا
العادل وتنوير الشارع الاسرائيلي بحقوقنا العادلة، لأن انساناً يقبل
باضطهاد انسان آخر لا يمكن ان يكون حراً».

وكانت القيادة الموحدة قد ثمنت مواقف القوى التقدمية اليهودية التي
وقفت إلى جانب حقوق الشعب الفلسطيني، جاء ذلك في النداء (١٠).
الذي ثمن «عالياً موقف كل احرار العالم وقواه المحبة للسلام والحرية
ومواقف كل القوى الديمقراطية والتقدمية اليهودية، الذين وقفوا وبأشكال
عدة إلى جانب كفاحنا الطويل من أجل نيل حقوقنا، وفي مقدمتها حق
العودة وتقرير المصير وانشاء الدولة الفلسطينية المستقلة بقيادة م.ت.ف.
مثلنا الشرعي والوحيد».

وعشية الانتخابات الاسرائيلية توجهت [قوم] إلى الشارع الاسرائيلي،
داعية الاسرائيليين للتضامن مع كفاح الشعب الفلسطيني العادل، الذي
هو، ليس سوى كفاح من أجل السلام، ولم يكن «حجاً في سفك الدماء
الفلسطينية أو اليهودية» وأكدت (قوم)، أن ثورة كانون، هي «ثورة على
ظلم الاحتلال وقمع وفاشيته، وإصرار وطني على إقامة السلام العادل في
منطقتنا والذي لن يتم إلا ببناء دولتنا الفلسطينية على ترابنا الوطني» كما دعت،
[قوم] الناخبين العرب [٤٨] والاسرائيليين إلى انتخاب «قوى السلام التي
تؤيد حق شعبنا في تقرير المصير واقامة دولته المستقلة على أرض وطنه»^(١).
ولم تتوجه القيادة الموحدة إلى دعم حزب العمل الاسرائيلي، كما فعل لقاء
العقبة، الذي عقد بين الرؤساء عرفات، مبارك، حسين، في
٢٣/١٠/١٩٨٨؛ هذا الحزب الذي أذاق شعب فلسطين وقواه الوطنية

الويل والعذابات أكثر مما فعل الليكود؟! .

إن القيادة السوطية كانت واضحة في توجيهها للنائب العربي والاسرائيلي ، عندما دعت لانتخاب من يؤيد حقوق الشعب الفلسطيني في العودة وتقرير المصير وإقامة دولته المستقلة . إدراكاً منها أن حزب العمل الصهيوني ارتكب من الجرائم والممارسات الفاشية بحق الجماهير الفلسطينية ما تجاوز بفضاعته كل حدود المنطق .

ولكن فريقاً من قيادة اليمين واليسار الفلسطيني ذهب إلى حد المراهنة على «نجاح» حزب العمل الصهيوني؟! بل إن البعض ذهب إلى «حد الإدانة» لعملية أريحا ضد المستوطنين ، واعتبرها «تساهماً» في تعزيز نجاح الليكود ، وكأن الليكود قد رهن نجاحه بعملية هنا أو هناك! . ونسي هؤلاء بارومتر الشارع الاسرائيلي الذي أخذ منذ العام ١٩٧٣ يتجه نحو القوى الأكثر يمينية ، وما انتصار الليكود في العام ١٩٧٧ واستمراره في الحكم إلا خير دليل على ذلك .

كما أن قراءة الاستطلاعات للرأي العام الاسرائيلي منذ اندلاع الثورة الكانونية ، تؤكد ان الاتجاه في الشارع الاسرائيلي ينحون نحو أقصى اليمين ، نحو التطرف ، ويشير استطلاع اجراه معهد «داحاف» إلى أن : «٦٩٪ من المستفتين يتطلعون إلى وجود قيادة سياسية أكثر صلابة تجاه المناطق . ٥٠٪ منهم قالوا ان الاضطرابات اضفت تصلباً على مواقفهم الخاصة بالقضية الفلسطينية .

٨٠٪ منهم اعربوا عن اعتقادهم بوجوب ابعاد المحرضين والأعضاء النشيطين .

٢٣٪ منهم يعتقدون بأن على الحكومة أن تتصرف بمرونة أكبر»^(١) .
ومع تصاعد أوار نيران الثورة الديسمبرية ، حدث تحول نسبي في الرأي العام الاسرائيلي ، ولكن جيل الشباب - الطلبة الثانويين الاسرائيليين -

ازداد تصلباً، وهذا ماجلّه استطلاع أجري في المدارس الثانوية والمهنية والدينية وأشار إلى أن «نسبة ٧٤٪ منهم يكرهون العرب ١٣٪ من طلاب المدارس الثانوية في الكيبوتسات يكرهون العرب، ٥٠٪ يؤيدون فكرة إعادة أراضٍ في الضفة الغربية، وقطاع غزة مقابل السلام»^(١).

المهم ان التوجه للرأي العام الاسرائيلي كان يجب أن يتم لدفعه وتوجيهه نحو انتخاب من يؤيد حقوق الشعب الفلسطيني وليس لحزب العمل الغارق في أوحال المزاودة والتطرف.

وفي سياق المخاطبة لاطراف المجتمع الاسرائيلي وقوات الاحتلال الصهيونية، كانت الجماهير الفلسطينية في مدينة قلقيلية قد بادرت بتوزيع بيان موجه لجنود العدو الصهيوني خاطبتهم بأسلوب علمي، ودعتهم إلى ترك الخدمة العسكرية، وقال البيان للجنود: «اننا نعلم أنها تنقصكم الشجاعة لعصيان الأوامر ورفض الخدمة والوقوف في وجه أسياذك» وذكرهم البيان بجرائمهم ضد جماهير الشعب الفلسطيني، وهو «ما اعترف به الضابط الاسرائيلي «عوفر ريشف» الذي يخدم في قطاع غزة الصامد» وخاطب البيان الجندي والضابط بعبارة « . . قف وفكر» وبالمناسبة كانت هاتان الكلمتان عنوان برنامج اسرائيلي اثناء حرب عام ١٩٨٢، موجه للقوات المشتركة الفلسطينية - اللبنانية الوطنية، موجه إلى المقاتلين، يدعوهم لإلقاء السلاح و«الاستسلام» لجيش الاحتلال الصهيوني، فضلاً عن أكثر من بيان لفته طائرات العدو على الجماهير المحاصرة في بيروت والجبل والجنوب! . وهاهي دورة الحياة تدور، وهاهو الشعب الفلسطيني يستخدم أساليب العدو، التي فشلت في تحقيق غاياتها آنذاك، ليزيد من عوامل الضغط المعنوي - النفسي على جنود وضباط العدو الصهيوني، الذين باتت اعصابهم في حلٍّ منهم، وبات الخوف سيد الأحكام عند قطاع واسع منهم، وهذا ما يؤكدّه الأستاذ تشارلي غرينباوم، من الجامعة العبرية،

وهو استاذ علم نفس، بالقول: «وهؤلاء الجنود يعانون بشكل عام مشكلات نفسية غير قليلة: أرقاً وكوابيس وخوفاً»^(١١).

وتابع بيان جماهير مدينة قلقيلية البطة مؤكداً أن الجماهير الفلسطينية العزلاء إلا من إيمانها وإرادتها مصممة على الانتصار وعدم التفريط بحقوقها، الأمر الذي يعني أن على الجندي أن يبادر «إلى اللقاء» سلاحه . . وان يرفض «الخدمة العسكرية وعمليات القمع المنظمة» وان يضغط على قيادته وخاصة شامير وشمرون ورايين للخروج من الأرض الفلسطينية، وإلا فإن الجماهير الفلسطينية لن ترحم أبداً الجنود والضباط «وستواصل [حجاراتها] ملاحقة جماهركم لتهدمها، وستواصل [زجاجاتها الحارقة] ملاحقة أجسادكم لتحرقها»^(١٢)

إن قيمة هذا البيان تكمن في أنه أضاف بالضرورة عبئاً جديداً إلى نفسية الجنود والضباط المزعزعة، والتي لم تعد في حالة توازن، مما دفع قيادة الجيش للإستتجاد والإتكاء على علماء النفس الاسرائيليين لإخراج الجيش الاسرائيلي من الاضطراب النفسي، الذي اغرقته فيه ثورة ديسمبر العظيمة، وهذا ما أكدته زئيف شيف. قائلاً إن «من يدير الجيش الاسرائيلي هم علماء النفس وان القرارات العملانية في الجيش لاتتخذ قبل أن يوافق عليها عالم نفس خبير»^(١٣).

وكانت صحيفة «الجيروزاليم بوست» (١٤ نيسان (إبريل) ١٩٨٨) نشرت أيضاً بياناً آخر بعنوان «فلنفكر لحظة» خاطب الجندي حول الآلام والمعاناة، التي يواجهها ويتحملها في الأرض الفلسطينية من حيث مطاردته للجماهير وما ينزله بأصحاب الأرض المدافعين عن حقهم وحريتهم، من إهراق لدمائهم وتحطيم «أبائهم وسبقاتهم مسبباً الحزن والألم في كل منزل» فالبيان يخاطب النزعة «الإنسانية» عند الجندي في محاولة ليقاظه من حالة

الخضوع لمنطق القاشية الصهيونية السوداء، ليس هذا فحسب، بل إن البيان يحاول أن يدخل إلى عقل الجندي أنه مهما حمل من أحمال ثقيلة: «بندقية وذخيرة، قنابل وهراوات» ولكنه أضعف من الطفل، من المرأة، من الشاب الفلسطيني الذي يحمل حجراً، انه يضرب على الوتر الحساس، على أعصاب الجندي والضابط، يضغط عليها، فضلاً عن ضغط الحجر والمولوتوف والقبضة العارية المقاتلة من أجل حقها في الحياة. ويتابع البيان الضغط على الجندي بمخاطبته: «لم تتحمل كل هذا العناء؟ ولم تقبل بهذه الحياة الصعبة؟ لم لا تقضي هذا الوقت على بلاج آمن هادئ جميل؟» في هذا المقطع تكون وتيرة الضغط عالية على اعصاب الجندي الذي يتنازعه التفكير بين ماضيه في بلده الذي جاء منه شاهراً سيف الإشتيطان وممارساً الظلم على شعب آخر، هو الشعب العربي الفلسطيني، وبين اللحظة التي يعيشها هائجاً كوحش في غابة «يطارد فريسته» دون أن ينال منها، بل العكس صحيح. وهذا ما يؤكد البيان بالقول: «أيها الجندي إن البندقية التي تمسك بها لا تخيفنا ولن تحولنا عن المطالبة بحقوقنا، ومثل كل الشعوب، لن نستسلم للاستعباد والاستغلال والتهديد من قبل المحتلين».

ويذهب البيان بعيداً في ممارسة الضغط حين يؤكد للجندي انه الطرف الأضعف والمهزوم، وأن الجماهير الفلسطينية لا تريد أن تلحق به الأذى، «ويقيناً لا تريد منك ان تلحق بنا الأذى، لا تطلق النار علينا، لا تضربنا أو تعذبنا لأننا لا ننوي قتلك».

ومخلص البيان بدعوة الجندي إلى العودة إلى منزله: «عد واحرص على حياتك ومستقبلك

أيها الجندي! لا تمد يداً إلى قادتك الذين تمجروا في الحروب.
أيها الجندي! مد يدك إلى السلام والأمن.. لنا ولك؟»^(١٤).

إن هذه السياسة، التي اتبعتها القيادة الموحدة وال جماهير الشعبية لتؤكد ان الثورة لم تكف بالحجر والموتوف ولا بالإضراب السياسي، ولا بحرب المتاريس وحماية الاقتصاد الوطني بل عمدت أيضاً إلى زعزعة الروح المعنوية للجندي الصهيوني، هزه من أعماقه، ومحاولة ايقاظه من نومه العميق على وسادة «الأزمة» التي تنخر الصهيونية، فكراً وممارسة ومستقبلاً.

ولا تنحصر آثار هذه السياسة العلمية في نطاق الجندي والضابط الصهيوني، بل تمتد لتصل للمواطنين الاسرائيليين، الذين يشاهدون حرب الشعب المقاتل من أجل الحرية ضد جنود مدججين بأسلحة الموت والقتل والتكسير، جنود انتزعت من عقولهم كل أشكال العاطفة والرحمة، جنود متوحشين يسيطر على عقولهم قانون الغاب الفاشي الصهيوني.

وارتباطاً بذلك، تقول المغنية والشاعرة استر شامير: «حين جلست في كانون الثاني، أمام التلفاز، وبدؤوا في عرض مايجري لم أتمكن من النوم لعدة ليال. كان أمامي خياران: أن أتجاهل الأمر وأمضي قدماً، أو أن أفعل شيئاً ما»، وتابعت القول: «اعرف أن الأغاني لاتغير الأمور ولا تحرك الجيوش. ولكن في اللحظة التي قررت فيها أنني مضطرة إلى طرق الأوضاع بدأت الأغاني تتفجر بلا نهاية. ثلاث أغنيات ولدت في تلك الفترة ضمتهم الأسطوانة، وهناك اغنيات تنتظر. بعد أن سمعت التسجيل ارتعبت.. فلم أسمع مثلها في الإذاعة في الماضي»^(١٦).

هذا قليل من كثير حققته القيادة الموحدة، وثورة الشعب كل الشعب، بطبقاته وفئاته الاجتماعية الوطنية، وهذا يسجل بالضرورة لبراعة هذه الفيادة وحنكها وقدرتها على استخدام كل الأسلحة من أجل خدمة الشعار السياسي وتجسيده على أرض الواقع واقامة الدولة المستقلة فعلاً على الأرض الفلسطينية وعاصمتها القدس.

«قوم» والرأي العام العالمي

وبذات السوية، عاجلت القيادة الموحدة العلاقة مع الرأي العام العالمي بكل قطاعاته، وتمكنت مدعومة بالغضب الثوري الساطع من ايقاظ قطاعات الرأي العام على حقيقة اسرائيل وجرائمها، وأظهرت لكل القوى المحبة للسلم والتقدم الاجتماعي والمساواة والعدل ان اسرائيل ليست سوى نظام فاشي، استيطاني مفتعل، قام على انقاض شعب آخر، شعب حي وموجود يقاتل بوسائله البدائية من أجل حريته واستقلاله، شعب محب للسلم، ويسعى إليه، ويطرح حلولاً ديمقراطية وواقعية، شعب لا ينظر لمصلحه في معزل عن سياسة السلم العالمي، ولكنه لا يفرط بحقوقه ووطنه تحت يافطة «السلم العالمي» ولا يرى سياسة الوفاق الدولي إلا كقوة ضغط معنوية وسياسية على الكيان الصهيوني.

وهذا ما أكدته [قوم] في النداء الرابع، بالقول: «.. وثورة شعبنا العارمة داخل ساحة الصراع الرئيسية ساحة الأراضي المحتلة قد قلبت كل الموازين المطروحة على ساحة الصراع فلسطينياً وعربياً وأصدقاء من جهة.. وصهيونياً وإمبريالياً وأعداء من جهة أخرى.. كما أنها شلت الكثير وأسقطت العديد من المعادلات والأرقام في المخططات المطروحة بين أيدي المتصارعين.. واحكمت طوق الحصار على المتخاذلين المتساقطين والمقتصبين. وكشفت وعرت المهر الديمقراطي الصهيوني، وأحرجت وحيرت الإمبريالية بزعامة أسيادهم في الإدارة النازية الأمريكية في كيفية مواجهة شعوبهم».

وفي النداء العاشر في ١٠/٣/٨٨ أكدت القيادة الوطنية الموحدة بأنه لاحل للقضية الفلسطينية «إلا الحل الفلسطيني واننا نرحب بإ انعقاد المؤتمر الدولي كامل الصلاحيات، مؤكدين على حق م. ت. ف في المشاركة في

هذا المؤتمر وحضوره، ممثلة بوفد مستقل وعلى قدم المساواة مع بقية اطراف النزاع والدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي».

وفي ذات النداء، ثمنت القيادة الوطنية الموحدة «موقف كل أحرار العالم وقواه المحبة للسلام والحرية... الذين وقفوا وبأشكال عدة إلى جانب كفاحنا الطويل من أجل نيل حقوقنا وفي مقدمتها حق العودة وتقرير المصير وإنشاء الدولة الفلسطينية المستقلة بقيادة م. ت. ف ممثلنا الشرعي والوحيد».

وباركت [قوم] الإنجازات والتأييد المتعاضم للثورة وخاصة المسنودة بدعم «القوى الصديقة وفي مقدمتها التحرك الأخير ماين م. ت. ف والإتحاد السوفياتي الصديق، على طريق عقد المؤتمر الدولي كامل الصلاحيات والتمثيل الفلسطيني بوفد مستقل فيه تجسيد للحقوق الوطنية المشروعة».

ودعت [قوم] في النداء ذاته، رقم (١٤) بتاريخ ٢٠/٤/١٩٨٨ اللجنة الدولية للصليب الأحمر ووكالة الغوث الدولية أن يتحملا «مسؤولياتها تجاه توفير المواد التموينية والطبية للمدن والقرى والمخيمات المحاصرة والخاضعة لمنع التجول».

وفي نداء العمال، النداء (١٥) الصادر في ٣٠/٤/٨٨، توجهت [قوم] إلى الهيئات الدولية ووكالة الغوث «لإعادة التموين الكامل وبشكل فوري لكافة سكان مخيمات قطاع غزة بما يعزز صمودهم الباسل أمام الإجراءات الصهيونية الفاشية...».

ودعت أيضاً «الهيئات الدولية والمنظمات العمالية للتضامن مع الحركة العمالية الفلسطينية ضد قرارات الإبعاد والاعتقال بحق النقابيين وملاحقتهم وضد قرارات اغلاق النقابات العمالية ومداومتها وحظر

نشاطها».

وتوجهت للقمة السوفياتية - الأمريكية المنعقدة بين ٢٩/٥ - ٢/٦/١٩٨٨ معلنة «ان حقوق شعبنا الفلسطيني كله، في الداخل والخارج لا يطمسها شيء ولا تحاصرهما خطة مثل خطة وزير الخارجية الأمريكي جورج شولتز، الذي سيعود إلى المنطقة قريباً ليخرج منها خائباً مدحوراً كما في مراته وجولاته الثلاث السابقة» وحيث القيادة الموحدة «الإتحاد السوفياتي على كل مواقفه المشرفة لنا، ونؤكد على أن هذه القمة ستزيد من عزل الموقف الأمريكي وإجباره أخيراً على ان يفهم الحقائق قبل فوات الأوان حقائق السلام الشامل والعادل، من خلال المؤتمر الدولي بمشاركة كل الأطراف المعنية، بما فيها م.ت.ف، على قدم المساواة تحت إشراف الأمم المتحدة»^(١٧).

ولقد أكدت [قوم] للرأي العام العالمي في النداء (٢٠) ٢٢/٦/١٩٨٨ على أهدافها وهي: «توفير الحماية الدولية لشعبنا في الأراضي المحتلة وإيفاد مراقبين دوليين للإشراف على تطبيق قوانين توفير الحماية الدولية، انتخابات بلدية بإشراف دولي، واحترام تطبيق اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية المدنيين وقت الحرب، وسحب الجيش من التجمعات السكنية والإفراج عن المعتقلين وإغلاق مراكز الاعتقال النازية وإعادة المبعدين إلى وطنهم ووقف سياسة الإبعاد واحترام مبادئ حقوق الإنسان».

وفي نفس النداء حددت يوم ٦/٥ يوماً «للنضال ضد التمييز العنصري والتضامن مع شعب جنوب أفريقيا تتضامن فيه جماهير شعبنا مع كل الشعوب الخاضعة لير التمييز العنصري، وهو يوم نضالي تحت شعار الحرية للشعوب والموت للعنصريين».

إن [قوم] وثورتها الكانونية، التي هي احوج ماتكون للتضامن، تتضامن مع شعوب الأرض، مع شعب جنوب افريقيا الذي ذاق مرارة التمييز

العنصري البغيض ، ان هذه الروح الأعمى المتأصلة في الشعب الفلسطيني ، إنما هي تجسيد حي لروح الثورة والشعب الطامح للحرية والتمتلكة من أجلها ، إنما هي انعكاس للروح الديمقراطية المنغرس في وجدان وفكر الشعب الفلسطيني .

وفي النداء (٢١) أكدت على ذات الأهداف الواردة في النداء (٢٠) وكذلك في النداء (٢٣) أعادت التأكيد مرة أخرى على المؤتمر الدولي .

ولكن في النداء (٢٣) نداء المبعدين الصادر في ١٩٨٨/٨/٥ اشادت بمواقف دول السوق الأوروبية المشتركة ، كونها رفضت المصادقة على «تجديد الإتفاقية الاقتصادية مع اسرائيل» نتيجة ممارساتها الوحشية ضد الجماهير الفلسطينية .

وفي النداء (٢٦) نداء فلسطين ، الصادر بتاريخ ١٩٨٨/٩/٢٧ دعت الدورة ٤٣ للجمعية العامة للأمم المتحدة إلى اقرار حقوق الشعب الفلسطيني ، واتخاذ الإجراءات الكفيلة بتطبيقها وإجبار اسرائيل على الإلتزام بها :

١ - انسحاب اسرائيل من الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ بما فيها القدس العربية .

٢ - الغاء جميع اجراءات الإلحاق والضم وازالة المستوطنات التي اقيمت في الأراضي المحتلة .

٣ - وضع الأراضي الفلسطينية المحتلة تحت إشراف الأمم المتحدة لتوفير الحماية للجماهير شعبنا لمدة لا تزيد عن بضعة أشهر ، تمهيداً لممارسة الشعب الفلسطيني ، بحرية ، حقه في تقرير مصيره .

٤ - عقد مؤتمر دولي كامل الصلاحيات تحت إشراف الأمم المتحدة وعلى قاعدة قراراتها المتعلقة بالقضية الفلسطينية التي هي لب الصراع في الشرق الأوسط .

وتعهداً للإسحاب الاسرائيلي الشامل والكامل ووضع الأراضي المحتلة تحت اشراف الأمم المتحدة وعقد المؤتمر الدولي، يجب العمل في إلزام اسرائيل بمايلي:

«أ- التنفيذ الفوري لقرارات مجلس الأمن الدولي ٦٠٥-٦٠٧-٦٠٨
ب - إلغاء أنظمة الطوارئ لعام ١٩٤٥ وكافة التشريعات والأوامر العسكرية المخالفة للقانونين المحلي والدولي.

ج- سحب الجيش من التجمعات السكانية الفلسطينية.

د - اطلاق سراح معتقلي الانتفاضة وإعادة المبعدين.

هـ - اجراء انتخابات حرة للمجالس البلدية والقروية تحت إشراف الأمم المتحدة.

و - تنفيذ اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ وكافة الاتفاقيات الدولية التي تنظم علاقة الاحتلال بالأراضي المحتلة.

ز - وقف اجراءات الإبادة ضد شعبنا من حصار اقتصادي وقتل وهدم المنازل والتعذيب والإبعاد والاعتقالات الادارية وبناء المستوطنات». وفي النداء (٢٧) توجهت للأمم المتحدة بذكرى تأسيسها، وطالبتها بذات المطالب، وكذلك في النداء (٢٨).

وأما في النداء (٣٠) نداء الانتفاضة الصادر في ١٢/٦/١٩٨٨ توجهت القيادة الموحدة إلى قمة غورباتشوف-ريغان وبوش، داعية إياهم إلى «تحمل مسؤولياتهم التاريخية والحضارية بالوقوف بشكل ايجابي بجانب الحقوق الوطنية الفلسطينية وفق الشرعية الدولية والتي أعلن المجلس الوطني عن تبنيها، وكإسهام من م. ت. ف في تحقيق السلام والأمن في العالم والشرق الأوسط».

ولم تتوقف غخاطبة الرأي العام العالمي، بل استمرت [قوم] في نداءاتها اللاحقة في تسليط الضوء على القضايا المطروحة في الصراع، وكان تركيزها

الرئيسي على الهدف السياسي - الشعار السياسي . وأمكن لهذه السياسة ان تحقق انجازات عديدة وفي أكثر من محفل دولي، وأيضاً لم تقتصر لغة الحوار مع الرأي العام العالمي على نداءات [قوم] بل ترافقت معها نداءات وبيانات العديد من المؤسسات والهيئات الوطنية المختلفة المنتشرة على مساحة الأراضي الفلسطينية المحتلة في الضفة والقطاع . إضافة إلى استقبال الوفود الأجنبية العديدة، التي قدمت للأراضي المحتلة للإطلاع على حقيقة الأوضاع، ولقد أجادت [قوم] والقوى الوطنية الفلسطينية إبراز حقيقة الأمور، وكشفت القناع الكلي عن وجه النازية الجديدة، نازية الصهاينة التي حاكت الهتلرية والموسولينية في جرائمها وهمجيتها، الأمر الذي أكسب قضية الشعب العربي الفلسطيني مزيداً من الانتصارات على جبهة الرأي العام العالمي .

وساهم في ذلك أيضاً الصحافة العالمية وتغطيتها للأوضاع التي تعيشها الجماهير الفلسطينية من قمع وإرهاب قل نظيره في نهاية القرن العشرين . ومن هنا جاءت اجراءات سلطات الاحتلال العسكرية في تضيق الخناق على الصحافة العالمية، وقبل ذلك عملت على اغلاق العديد من المكاتب الصحفية الفلسطينية .

المهم أن اسرائيل فشلت لمرة واحدة طيلة شهور وأسابيع وأيام الانتفاضة / الثورة في استمالة الرأي العام العالمي لصالحها، وذلك لافتقارها زمام المبادرة، وافتضاح حقيقة أمرها كنظام عنصري، فاشي، ولاستمرار ثورة الشعب الفلسطيني بأسلوبها وتكتيكها الرائع والخلّاق، الذي سحب كل اسلحة القوة من يد الكيان الصهيوني البشع .

وإذا كانت الإدارة الأمريكية مازالت تماطل في الضغط على الكيان الصهيوني ، وتحاول أن تكسب الوقت، كما يفعل الصهاينة، أملاً بإجهاض الانتفاضة / الثورة، فإن الشعب الفلسطيني، الذي أرغم أمريكا على فتح

الحوار المباشر مع م. ت. ف، سيعرف كيف يرغم الامبريالية الأمريكية وقبلها الصهاينة للإقرار بالحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني في العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الوطنية المستقلة . ويمكن الإشارة إلى فشل اسرائيل المتكرر في كسب ود أقرب الحلفاء لصالح مشروعهم الإجهاضي - مشروع شامير - «الانتخابات» الذي اعتمدته الكنيست والحكومة في أيار (مايو) ١٩٨٩ ، والذي ذهب شامير إلى لندن ومديره للترويج لبضاعته الإجهاضية ، ولكن باءت محاولة شامير بالفشل ، وعاد يجر أذيال الخيبة معه ، فحتى تانتشر لم تقنع بالمشروع الشاميري ، فضلاً عن أن وزير الخارجية الأمريكي ، بيكر ، طالب الحكومة الاسرائيلية بالتخلي عن فكرة ضم الضفة والقطاع وعدم الاستمرار بالاستيطان والإسحاب منها ، بالمقابل رفض فكرة الدولة الفلسطينية ؟! . ان الثورة الديسمبرية لقادرة على أن تجتري الصعاب ، وان تحطم كل لؤامرات ، وتتجاوز كل العراقيل ، وتستمر ، بفضل شلال الدم الفلسطيني لدافق في قناة وشرابين الثورة ، حتى تحقيق شعار الحرية والاستقلال .

ديناميكية قوم

ومن الجوانب الإيجابية جداً في تجربة القيادة الوطنية الموحدة ديناميكيته ، وعدم حصرها في أشخاص محددين ، الأمر الذي يفقد العدو الصهيوني القدرة على القاء القبض على القيادة الموحدة ، ويبقيه في حيرة دائمة .

وفي مرات كثيرة ادعى العدو الصهيوني أنه القى القبض على القيادة الموحدة بعد النداء الخامس وبعد النداء الحادي عشر ، ولكن صدور النداء السادس والثاني عشر أكد لقيادة العدو ان احلام اليقظة التي يعيشونها ..

ليست سوى وهم، ولا صلة لها بأرض الواقع، وحتى لو نجح في ذلك، فإن امكانية ضرب مرتكزات هذه الأداة محدودة، لان جذورها باتت عميقة في وعي الشعب وبإمكانها أن تلد من رحم الثورة

لقد استفاد الشعب الفلسطيني وقواه الوطنية من التجربة المريرة السابقة، وتعلم دروساً مهمة في النضال التنظيمي والسياسي والعسكري والثقافي وغيره، الأمر الذي ساعده في إرباك العدو ومفاجأته بشكل دائم ومستمر بتكتيكات جديدة، وبأساليب عمل مختلفة، مما أدخل الرعب في قلوب المستوطنين وقادة العدو؛ وفي كثير من المرات أعلن راين، وشامير وشمرون وغيرهم، ان المسألة لا تحتاج إلّا لوقت قصير!، ثم قالوا لسته أشهر! وبعد ذلك أعلنوا افلاسهم الكلي في امكانية القضاء على الثورة وبالتالي على قوم واللجان الشعبية. وهذا يؤسس لإفلاس الصهيونية فكراً وممارسة، وسقوط تكتيكات وسياسات العدو المتفطرس.

ولقد ناور العدو الصهيوني كثيراً من أجل التقاط طرف خيط طبيعة القيادة الموحدة وطريقة عملها، ففتح العدو بوابة الإتصالات السياسية مع بعض الشخصيات الفلسطينية المحسوبة على م.ت.ف كالحسيني ونسيبة وغيره، بهدف امساك أي نقطة تتعلق بـ [قوم]. وكان شامير شخصياً في كثير من الأحيان يشرف على هذه الإتصالات، ولكن بآت محاولات بالفشل. وممارس سياسة الإبعاد اعتقاداً من العدو الصهيوني أن هذا الأسلوب سيثقل ويضرب القيادة الموحدة، وبالتالي «سيجهض» الثورة، ولكن النتائج كانت دائماً مصحوبة بالفشل الذريع لمخططة، والنتائج بالأساس عن التخبط وافتقاد زمام المبادرة.

وهذه النجاحات في تجاوز المناورات الصهيونية كلها، إنما هي نتاج الإدراك المعرفي لطريقة عمل المؤسسات الصهيونية القمعية، التي خبرتها القوى الوطنية جيداً بالتجربة المرة على مدار سني الاحتلال الطويلة.

نقاط ضعف القيادة الموحدة

لا يوجد عمل كامل، بل دائماً تكون هناك ثغرات ترافق هذا العمل أو ذاك. [وقوم] لم تشذ عن هذه القاعدة، فهي ليست استثناء بل انها جزء من القاعدة العامة، ومن أبرز السلبيات المرافقة لها:

١ - إنها حالة تسيقية بين القوى المختلفة، أعلى بالتأكيد من الأشكال التنسيقية التي سبقت الثورة الكانونية، واكتسبت هذه الظاهرة التنظيمية صيرورتها وديمومتها من «آلية عمل تلقائية» مباشرة ولم تستند إلى قوانين العمل التنظيمي. أي أنها ليست جهة وطنية متحدة، لم تصل إلى هذا المستوى، بل هي أدنى من ذلك، انها في المسافة الفاصلة بين التنسيق الميداني والجهة الوطنية، ولكنها ليست هذا ولا ذاك، انها شكل تنظيمي له خصائصه المميزة.

ورغم أن القيادة الموحدة تمكنت بعد مرور قرابة العام والنصف من تبلورها كإطار تنظيمي، من الإتفاق على تطوير ذاتها ومد جسورها إلى ركائزها التنظيمية المنتشرة على الأرض الفلسطينية المحتلة، أي اللجان الشعبية ولجان التخصص المختلفة، رغم ذلك، فلا يمكن الإدعاء انها تمكنت من تجاوز تلك المسافة الفاصلة بين التنسيق والجهة الوطنية، بل يمكن الجزم أنها انتقلت خطوة جديدة إلى الأمام باتجاه الجهة الوطنية المتحدة؛ مع أن هذا الإتفاق لم ير النور، الأمر الذي يتطلب من قوى الثورة المنضوية تحت لواء ق.و.م الخروج من حالة التعثر، ومنح هذه التجربة الجبهوية الفرصة الضرورية لنجاحها وتمثلها دور الجهة الوطنية المتحدة للجماهير الثورة في الداخل، وبحيث تشكل فعلاً الذراع الضاربة لـ م.ت.ف.

٢ - عدم ثبات مندوبي الفصائل في هذه الهيئة القيادية. وبقدر ماتم

التأكيد على ايجابية المرونة والمناورة في عدم نبات شخصها، بقدر ما يتم التأكيد هنا على أن هذا الحراك في الشخص يخلق في أحيان كثيرة شكلاً من عدم التجانس بين أعضاء المؤسسة القيادية في معالجة الأمور المختلفة، وخاصة في نقاط الخلاف بين القوى الفلسطينية المشكلة لها.

٣ - أحياناً عديدة ترسل بعض الفصائل مندوبين عنها لا يملكون حق الموافقة والإقرار على الموضوعات المثارة، مما يعيق سرعة إتخاذ القرار، فضلاً عن أن بعض مندوبي القوى لا يملكون حق التقرير على قواهم، وذلك يعود لتركيب هذه القوى؟! .

٤ - غياب برنامج العمل المشترك للقيادة الوطنية الموحدة. وتنحصر صيغ التنسيق السياسي والاقتصادي والكفاحي بما يرد في النداءات الصادرة عنها، والتي تشكل السياسة التكتيكية اللحظية للثورة، أي أنها لم ترق إلى مرحلة الجبهة الوطنية، ويعود السبب الرئيسي في ذلك، إلى قيادة اليمين، وتردد بعض اليسار الفلسطيني، وكما لاحظنا أن اليمين سابقاً وراهنأ مازال يشكل العقبة أمام تطور أدوات العمل الجبهوية في الداخل، لاعتبارات فتوية ضيقة جُلها الخوف على موقعه في قيادة الثورة. وهذه السياسة الخاطئة تعكس نفسها سلباً على ثورة كانون (أ) إفتقادها لورقة عمل تنظم وتوجه أداءها الثوري في قيادة الجماهير وفي نفس الوقت، مجابهة العدو الصهيوني، ولا يكفي الاعتماد على مقررات المجلس الوطني. لان خصائص الضفة والقطاع وطبيعة اللحظة السياسية تحتم اشتقاق ق.و.م ورقة عمل خاصة بها على أرضية البرنامج الوطني العام.

(ب) تفتقد للأسس والمبادئ التنظيمية التي تحكم آلية علاقات الفصائل المكونة لها وتنظم علاقاتها بالأدوات التنظيمية الأدنى في المناطق ، الخ. (ج) ترك الأمور على سجيته من دون ضوابط، يفسح المجال أمام ارباكات تنظيمية وسياسية، الثورة بغنى عنها، ويخمد سياسة العدو

المتريص بها وبالثورة ككل .

٥ - على الرغم من وجود الطابع الإئتلافي لـ (ق.و.م) وكذلك للجنان الشعبية في المناطق والأحياء، إلا أن الصلة ليست قائمة بين هذه الأطر؟!، وتتمركز صلة الوصل بالعصائل الوطنية فيما بين الأداتين؛ وهذا يعكس حجم الخلل الذي يلزم هذه التجربة الجبهوية، الأمر الذي يتطلب من قوى الثورة الخروج من دائرة التعثر واللامبالاة، التي تحمل في طياتها أخطاء جدية لا تقتصر أبعادها على أوضاع العملية الثورية راهناً، بل قد تمتد لما هو أبعد من ذلك. . وأحد مقومات التخطيط لهذه الثغرة يكمن في تطبيق الإتفاق، الذي وقع بين الفصائل المنضوية تحت لواء ق.و.م بعد عام ونصف من اندلاع شرارة الثورة، المتعلق بتنظيم عمل القيادة الموحدة .

٦ - سهولة انتحال اسمها من قبل العدو، الذي حاول خلال الفترة الماضية اصدار عدد من النداءات ولكنها افضحت . ويعود سبب ذلك إلى عدم متانة الأساس التنظيمي وصلابته . .

٧ - التدخل من الخارج في نداءاتها، والتغيير في صياغة بعض الفقرات، وشطب بعضها الآخر، خاصة تلك الفقرات أو الكلمات التي تحمل مدلولاً سياسياً جذرياً، هذه السياسة تعكس نفساً قيادياً هابطاً بالسقف النضالي الفلسطيني عامة، وسقف القيادة الموحدة خصوصاً، وما جرى في النداء (١٩) و(٢٥) و(٣٦) . . وغيره من النداءات، نماذج حية على المدى الذي يحاول أن يذهب اليه بعض قيادة المنظمة .

كما أن قيادة المنظمة تحاول عبر عدد من الشخصيات والرموز الفلسطينية البرجوازية أن تروج لافكار خطيرة، على سبيل المثال، د. محمد ربيع ودعوته للتخلي عن «حق العودة»؟! من خلال اجراء «مساومة» مع العدو الصهيوني، محتواها «تخلي» الشعب الفلسطيني عن «حق العودة» مقابل أن يوقف العدو مسألة الهجرة اليهودية إلى دولته غير المشروعة؟! . مع أن

الحقائق المادية الملموسة تؤكد أن الهجرة اليهودية إلى اسرائيل في تضال وتراجع مستمر، وهذا يعود لأكثر من سبب، فاسرائيل لم تعد ذلك «الحلم» لليهود، بل أصبحت من ذكريات الماضي: «... لن تكون سوى متحف لافكار القرن التاسع عشر، في اطار القرن العشرين...» أو كتاب لشيخوف يعيد كتابته دورغات... كما قال الأديب أموس ألون في كتابه «الاسرائيليون» وفي السياق يؤكد اضمحلال دور العقيدة الصهيونية فيقول: «وعلى أية حال، فقد فقدت العقائدية القديمة كل سيطرة لها على الواقع... فهي لا تفتن الشباب [اليهودي]... وتظل غريبة عن الجماعات الجديدة القادمة إلى اسرائيل والمدفوعة برياح التاريخ القاتلة، أكثر من كونها الرغبة في قطع الصلة مع المنفى، هي التي حثتها على المجيء» وعقب على ذلك مارتن بوبر بمنتهى الوضوح، قائلاً: «ان ما كان في الأصل شغفاً وهوى لدى فقراء اليهود، فقد أصبح مجرد تسلية وهواية لأثريائهم»^(١٨).

إذا كانت هذه هي استخلاصات عدد من المثقفين اليهود قبل وصول حجارة الثورة إلى زجاج البيت الصهيوني، فإن الأزمة الاسرائيلية ستعمق على الصعد المختلفة، ومن بينها تفاقم موضوع الهجرة إلى اسرائيل، حيث ستأخذ بُعداً أكثر بكثير، مع تحقيق المزيد من الإنجازات والانتصارات ولو الصغيرة لصالح الشعب الفلسطيني بفضل استمرار وتصاعد نيران ثورة كانون.

كما لا يجوز المساواة بين صاحب الأرض، صاحب الحق - الشعب الفلسطيني - وبين المستوطن الصهيوني القادم إلى فلسطين كمغتصب ومستعمر للأرض ولحقوق شعبها؟! لأن في مثل هذه «المساواة» مغالطة للمنطق العلمي الباحث والساعي لانجاز السلام العادل الممكن في المنطقة. ورفض هذه المعادلة، لا يعني رفضاً لمبدأ المساواة، بل هو رفض لشكل من المساواة يحمل في طياته الخضوع والإستسلام لطروحات قادة

العدو الصهيوني المعادية للسلام، وفيه اسقاط للحق التاريخي للشعب العربي الفلسطيني!. وهكذا سياسة لا تخدم، من قريب أو بعيد، نضال الشعب الفلسطيني.

وبناء عليه، يجب صيانة وحماية الثورة من الإنزلاقات السياسية، والدفع عالياً بلهيبها، كي تبقى متأججة عطاءً ثورياً، عصية على الأعداء، ولا يتم ذلك إلا بتعزيز القيادة الموحدة للثورة، وليس بإضعافها، وإبقائها دون مستوى العملية الثورية الجارية في الضفة والقطاع!.

٨ - الثثرات اللامسؤولة عن القوى التي وافقت على اصدار هذا النداء أو ذاك، بحيث يصبح حديث الشارع الفلسطيني «ومباشرة بعد نزول النداء، كنت تسمع بين الناس ان هذا النداء صدر بموافقة القوى (س) و(ص) أو (س) و(ص) و(ع) أو الجميع. وكان الجميع يتناقل هذه الأخبار»^(١). الأمر الذي يعني (أ) فقدان طابع السرية. (ب) اعطاء العدو مادة معلوماتية مجانية من دون احتساب النتائج. (ج) اضعاف مكانة وهبة القيادة الموحدة في أوساط الجماهير الشعبية. (د) افساح المجال واسعاً لخلق منافع ملائم للاشاعات المغرضة والمسيئة لقيادة الثورة الميدانية - قوم - في الداخل. (هـ) يدلل على أن روح العمل الجماعي لم تنغرس كما يجب في نفوس وعقلية الهيئات القيادية عند بعض الفصائل!، وما زالت النزعة الإستعراضية الذاتية تتغلب على المصلحة الوطنية المشتركة.

هذه هي السلبات والأخطاء، التي رافقت وترافق عمل الهيئة القيادية الأولى في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وهي اخطاء ليست بسيطة، كما أنها ليست قاتلة إذا ماسعت قيادة م. ت. ف. عموماً، وقيادة كل فصيل وطني منضوٍ تحت لواء ق. و. م. جدياً إلى معالجة هذه الثغرات من دون اخضاع المصلحة الوطنية العامة إلى المصالح الفئوية، وحسابات العصبوية التنظيمية. ان الإنطلاق من الجذر الوطني العام في زمن الثورة، هو الخطوة

الأولى نحو النهوض بالأداة القيادية الرئيسية للثورة، بالتلازم مع الالتزام
برنامج الإجماع الوطني. وهذا ما تحتاجه ثورة كانون من الجميع.

نقاط على حروف القيادة الوطنية الموحدة

بعدما وضعت اليد على بعض الجروح ومواقع النزف في بنيان وعمل
ق.و.م فما هي السبل لتضميد هذه الجراح؟ وكيف يمكن شفاؤها من
الثغرات التي تلازمها؟ ١. معالجة الثغرات تكمن في:

أولاً: العمل على تعزيز مكانة وهيبة القيادة الموحدة من خلال تطويرها
تنظيميا لتصبح فعليا الجبهة الوطنية المتحدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة
- الذراع الكفاحية الضاربة لمنظمة التحرير.

ثانياً: إعطاء ق.و.م صلاحية صياغة برامجها ومواقفها وسياساتها
التكتيكية على أرضية البرنامج السياسي المقرر في الدورة الطارئة، دورة
الشهيد أبو جهاد، التاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، وارتباطا
بخصوصيات وسماات الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧.

ثالثاً: أن ترفع القيادة الرسمية للمنظمة في الخارج، وخاصة بعض
اليمن الفلسطينيين، يدها عن نداءات القيادة الموحدة، وعليها أن تحدد
بشكل واضح الموقف منها، فيما أن تمنحها الثقة وإما أن تعلن «عدم ثقتها»
بها كأداة قيادية ميدانية، عسكرية وسياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية
ونظمية؟ ٢.

إن واجب قيادة م.ت.ف ان لا تنهبط بنداءات ق.و.م بل أن ترفع
سقفها، لأن هذه السياسة، هي التي تعزز من مكانة ودور المنظمة كمحاور
قوي وصلب في أية مفاوضات مع العدو، وليس المهبوط بالبرنامج
النضالي!.

إن سياسة تقديم التنازلات المجانية، إنما تعني تقديم أوراق القوة كافة
الموجودة في اليد الفلسطينية إلى الطرف المعادي، من دون الحصول على -

أو تحقيق - أي من أهداف الشعب الفلسطيني، الأمر الذي يأباه الفلسطينيون الوطنيون كافة .

رابعاً: أن تصل أموال الصمود إلى القيادة الوطنية الموحدة، وأن يتم توزيعها بإشراف هذه القيادة، لتعزيز مكانتها وهيبتها في أوساط الجماهير الشعبية .

خامساً: توقيع ميثاق شرف بين الفصائل المكونة لها، على أن لا يصدر أي منها بيانات أو نداءات باسم القيادة الموحدة، وأن يجري التقيد التام بالميثاق المبرم بين الفصائل .

سادساً: عدم الثرثرة بين أوساط الجماهير الفلسطينية عن القوى التي وافقت أو لم توافق على هذا النداء أو ذاك، لصيانة الطابع السري لهذه القيادة، وبالتالي إبقاء صورتها نقية في أذهان الجماهير.

سابعاً: تغليب الروح الجماعية في العمل في نطاق ق.و.م على الروح الفئوية الضيقة، وهذا يستدعي رفع مستوى تمثيل الفصائل، بحيث يملك مندوب هذا الفصيل أو ذاك حق الإقرار وتحمل المسؤولية كاملة عن قيادته الحزبية أمام ممثلي الفصائل الأخرى .

ثامناً: استمرار اتباع صيغة المناورة في شأن تركيب ق.و.م، من خلال إحاطتها بإطار كبير من الشخصيات الوطنية الفلسطينية، ومن خلال نشر أخبار غير صحيحة عنها بهدف توصيلها للعدو.

تاسعاً: في الوقت نفسه وضع حد لتجاوز بعض الشخصيات «المعتدلة» - المحسوبة على اليمين وبعض اليسار - إطار القيادة الموحدة، بحيث يتم العمل في نطاق من التكامل والتعاضد بين دوائر العمل الوطني المختلفة . بالمحصلة، المسؤولية الوطنية العامة، والمصلحة التنظيمية الضيقة لكل فصيل من الفصائل تتطلب من القوى الوطنية المختلفة، من أركان ق.و.م والقيادة الرسمية للمنظمة ابعاد شبح الخلافات والإشكاليات الصغيرة هنا

وهناك عن تيار الثورة، وخاصة القيادة الميدانية في الداخل، الذراع الضاربة لمنظمة التحرير الفلسطينية - ق.و.م. - .

كما يجب على اليمين واليسار، على حد سواء، المحافظة على هذه التجربة وتطويرها والإرتقاء بها إلى مصاف الجبهة الوطنية، وحماتها من نزعات «الحب الزائد» ومن نزعات «عدم المبالاة» أو استخدامها كورقة من أوراق «المساومة» الرخيصة.

إن مصلحة الشعب تحض القوى الوطنية جميعاً، على إدراك حجم الأخطار المحدقة بالثورة، الأمر الذي يتطلب مزيداً من وحدة الشعب، ومزيداً من تعزيز وحدة أدواته التنظيمية والسياسية والكفاحية، من أجل الدفاع عن الثورة والشعب، ودحر المحتلين الصهاينة عن الأرض الفلسطينية، من خلال تحقيق شعار الحرية والاستقلال.

اللجان الشعبية سلطة الشعب الوطنية

إذا كانت القيادة الوطنية الموحدة قد شكلت قنديل الثورة وبوصلتها الهادية، وشعاعها الثاقب مساحة الظلام الاحتلالية الممتدة على كل أرجاء الوطن الفلسطيني؛ فإن اللجان الشعبية تشكل وقود هذا القنديل ومصدر اشعاعه الدائم والمستمر.

وإذا كانت القيادة الموحدة تعتبر رأس الثورة ومحركها الأول فإن اللجان الشعبية تمثل أذرعها ومفاصلها المكونة والحركة للجسم العام، ولا يمكن للرأس أن يعمل دون هذه الأذرع، دون هذه المفاصل، وبالطبع تشكل الجماهير الشعبية جسم الثورة، لحمها ودمها.

إن القيادة الموحدة مثلت وتمثل قاطرة القطار الرئيسية، أي كابينة

القيادة، في حين أن اللجان الشعبية مثلت وتمثل حلقات الوصل بين القاطرات، بين المدن والمخيمات والقرى والأحياء والمصانع والتجار والحرفيين والطلاب والمعلمين والمثقفين والمرأة.. الخ.
إن اللجان الشعبية ليست سوى العمود الفقري للثورة الكانونية العظيمة، أو بتعبير آخر، انها جهازها العصبي، الذي لاغنى للثورة عنه نهائياً.

ومن البديهي التأكيد، ان اللجان الشعبية، كمفهوم وكإطار تنظيمي، لم تكن وليدة الصدفة، ولا جاءت بقرار فوقي من القيادة الموحدة، لانها سبقت أصلاً تشكيل وبلورة قوم. وهي لم تكن وليدة الثورة الكانونية المجيدة كما يحلو لبعض الفصائل أن تدون ذلك في تقارير لجانها المركزية؟! على اعتبار انها كانت المبادرة في تأسيسها ١٩٩٢.

اللجان الشعبية، وفكرتها، موجودة في الواقع الفلسطيني، وفي التراث التاريخي الفلسطيني، وموجودة في تضاريس العادات والتقاليد الفلسطينية، الداعية للتعاون والتضامن في الملمات والأفراح والأتراح.

وإذا عدنا للتاريخ لوجدنا، على سبيل المثال لا الحصر، في ثورة عام ١٩٣٦ء انه قد تم تشكيل اللجان القومية على مستوى المدن والقرى الفلسطينية، وهي شكل يقترب إلى هذا الحد أو ذاك، من شكل اللجان الشعبية.

فضلاً عن ذلك، إذا جرى أخذ الثورة الفلسطينية المعاصرة كمثال، لوجدنا ان هذا المفهوم «اللجان الشعبية» مستخدم في مفرداتها ومكوناتها التنظيمية الشعبية، وبالتحديد في المخيمات الفلسطينية في لبنان عام ١٩٧٢.

واللجان الشعبية^(*) عبارة عن هيئة تمثيلية يجري اختيار اعضائها بالتوافق بين الفصائل الفلسطينية ووجهاء المخيم. ومهمتها (١) الإشراف على

وضع المخيم الاجتماعي والصحي والإنساني (٢) وتمثل المخيم في العلاقة مع فصائل الثورة. (٣) كما تمثل المخيم أمام الجهات والمنظمات الدولية والحكومية وغير الحكومية في البلد المعين، الزائرة للمخيم كما في لبنان، إذا استدعى الأمر ذلك، وفي ظروف محددة.

أما على صعيد الأرض المحتلة، فقد شكلت اللجان الشعبية أول مرة عام ١٩٧٥ في خضم تصعيد الجماهير الفلسطينية لنضالها ضد الاحتلال، بعد انتفاضة تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٤ وتجلى أحد أشكال التصعيد في مناطق رام الله بأن «تشكلت لجان شعبية من الفلاحين وأصحاب الأرض، للدفاع عن الأرض والوقوف بوجه عمليات المصادرة وردع أعمال السمسرة الخيانية»^(٢٠).

وفي انتفاضة العام ١٩٨٢، جرى في القدس تحديداً تشكيل لجان شعبية، وبشكل خاص في عقبة الخالدية لمواجهة المحتلين الصهاينة، وايضاً في رام الله.

وفي أعقاب انتفاضة كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٦، دعت «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين» إلى تشكيل اللجان الشعبية، وفوراً. جاء ذلك في نشرة «الثورة المستمرة» في أوائل نيسان (إبريل) ١٩٨٧، تحت عنوان «مرة ثانية ندعو للبدء فوراً، بتشكيل اللجان الشعبية والميدانية» التي قالت: «اننا نمد أيدينا إلى أيدي كل القوى الحية لتأسيس لجان شعبية في كل المدن والأحياء، والمخيمات والقرى لتقوم بدور تنظيمي وقيادي للجماهير والسهرة على متطلباتها ومساعدتها على تسوية مشكلاتها» وأشارت النشرة إلى اللجان «التي تألفت في عقبة الخالدية لدعم صمود الأهالي وحمايتهم من اعتداءات المتطرفين الصهاينة [التي] جاءت لتزكي اقتراحنا سالف الذكر»^(٢١).

كما أنه تم تشكيل لجان شعبية في أكثر من غيم، ففي غيم الدهيشة تشكلت لجنة شعبية عام ١٩٨٥ وكانت فاعلة، واستمرت حتى مجيء

الثورة، فاحتلت موقعها الريادي في نطاق اللجان الشعبية. كما كان هناك شيء مشابه في مخيم جباليا، وكذلك في بيرزيت والجلزون ومخيم جنين. وارتباطاً بذلك، لا يمكن أيضاً نفي صلة المنظمات الديمقراطية المختلفة لفصائل المقاومة في الأراضي المحتلة بتشكيل اللجان الشعبية، حيث يمكن القول، إن تلك الأشكال كونت الأساس الموضوعي والوعاء الرئيسي لتشكيل اللجان الشعبية، لاسيما وإن أولى اللجان التي تأسست اغترفت عضويتها من تلك الأطر الديمقراطية. وهذا الأمر يؤكد العديد من المصادر، ويشير بعضها إلى أن اللجان الشعبية لم تخلق «في الضفة الغربية وقطاع غزة في يوم واحد ولا في «سبعة أيام» فقبل الموعد «الرسمي» للانتفاضة تشطت لجان شعبية - وإن لم يطلق عليها هذا الاسم - في العديد من المجالات، خصوصاً الزراعية والطبية والنقابية. وكان لها دور حاسم في بعض الحالات في مواجهة سلطات الاحتلال وإفشال مخططاتها، واحد الأدلة على ذلك المعركة التي خاضتها اللجان العمالية في قطاع غزة من أجل تسيير المعركة الانتخابية النقابية واتجاحها، قبل حوالى عامين»^(٢٢).

إن هذه الوقائع والشواهد المادية في المجتمع الفلسطيني (الضفة والقطاع) تؤكد أن مفهوم وشكل وآلية عمل اللجان الشعبية تطور ونما من خلال التجربة الوطنية المتعاضمة، وقد تلمس الحزب الشيوعي هذا الشكل مبكراً، وكذلك الجبهة الشعبية التي أوردت تشكيل اللجان الشعبية في برنامجها السنوي عام ١٩٨٦.

اللجان الشعبية قبل وبعد الثورة

محتوى ومضمون اللجنة الشعبية قبل الثورة ليس هو ذاته بعدها، لاسيما وأنها كانت تعني في السابق شكلاً من أشكال التنسيق بين القوى والاطر

السياسية والديمقراطية المختلفة . واستمر هذا المحتوى ملازماً لها في المرحلة الأولى من الثورة الديسمبرية .

ولكن مضمونها بعد ذلك تغير ارتباطاً بتغير الظروف، فباتت تشكل القيادة الميدانية للجماهير في المناطق والمخيمات والمدن والقرى والأحياء المختلفة، وهي نتاج العمل المنظم من جهة والمبادرة الجماهيرية من جهة أخرى . وتعزز نفوذها المحلي وسط الجماهير بسبب عدم قدرة ق.و.م حتى الآن، وفق منسوب تطورها، من السيطرة على الأوضاع من القمة إلى القاعدة، لاسيما وأنها مازالت صيغة دون الجبهة الوطنية، أي أنها لا ترتبط بأدوات العمل الجبهوي الأدنى بأي رابط مباشر تنظيمي، الأمر الذي يعزز من نفوذ ودور اللجان الشعبية في المناطق المحتلة، فأصبحت تمثل السلطة الشعبية البديلة عن سلطة الاحتلال، مع تعاظم الثورة وتدرج ركائز السلطات الاسرائيلية التدريجي .

وبعد الثورة نضجت الظروف الذاتية والموضوعية لبناء وتشكيل اللجان الشعبية، فانتقلت من حيز الشعار والدعوة، إلى حيز التطبيق والممارسة في الواقع بسرعة، وبمحتوى جديد ومتطور عن السابق . وباتت اللجان الشعبية منتشرة بالعشرات وعلى امتداد الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ . ولم تقتصر عضوية اللجان الشعبية على أعضاء وأنصار فصائل الثورة والأطر الديمقراطية المرتبطة بها فقط، بل انضم إليها تيار جماهيري كبير، جاءت مشاركته في البداية بشكل حماسي وعاطفي، ولكن صيرورة وتطور الثورة عقلن ونظم هذا الارتباط العضوي بين الجماهير ولجانها الشعبية .

وعلى الرغم من وجود ظاهرة اللجان الشعبية في الضفة والقطاع قبل الثورة، واستمرارها مع اندلاع الثورة، ولكنها بشكلها وحلتها ومحتواها الجديد انتشرت على نطاق واسع «بدءاً بشهر شباط (فبراير) ١٩٨٨ في قرى

الضفة الفلسطينية»^(٣٣).

وتشير المعلومات المتوفرة من الداخل الفلسطيني، ان تشكيل اللجان الشعبية تركّز في المرحلة الأولى والتي استمرت حتى شهر نيسان (إبريل) أيار (مايو) في المدن التالية: غزة، نابلس، القدس، رام الله، جنين، والخليل، وبعد ذلك امتدت إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ كلها تقريباً.

ولقد عارض بعض القوى الوطنية، وخاصة حركة «فتح» في البداية تشكيل هذه اللجان، خوفاً من أن تشكل بديلاً لدورها وموقعها ومؤسساتها في النضال الوطني، لاسيما وان اليمين الفلسطيني يعتبر شيوع العمل الجماعي وتجذره في أوساط الجماهير الفلسطينية منافياً ومتناقضاً مع طابعه ومنطقه الإستثنائي التفردى، غير الجماعي، ويرى في كل مايتجاوز حدود مفاهيمه شكلاً من أشكال «التمرد» على «السلطة!» في الساحة الفلسطينية؟!.

ولكن صيرورة الأحداث، التي ألغت كثيراً وكثيراً جداً من المفاهيم والمعايير والمقولات والعادات والتقاليد البالية، أرغمت الجميع على أن يقبلوا بالواقع كما هو رغماً عنهم، الأمر الذي ألغى المواقف المتعارضة مع الرغبة الجماهيرية الجاسحة، وانخرطت القوى جميعاً في قوام اللجان الشعبية، فضلاً عن انخراط الجماهير بها، وهذا يعود لان اللجان الشعبية أخذت في استلام زمام الأمور في المخيمات والمدن والقرى والأحياء. مما حدا بالقوى الممانعة والمستنكفة إلى اللحاق بركب القوى الوطنية المختلفة، حرصاً على دورها، ولوضع العراقيل في طريق تطور آلية عمل الأطر الجبهوية، بما يحول دون بلوغها الجبهة الوطنية. وهذا ما تجلّى في دور هذه القوى - اليمين الفلسطيني - في عرقلة عملية الربط والإتصال المباشر بين اللجان الشعبية من جهة، والقيادة الوطنية الموحدة من جهة أخرى!.

وما زال هذا الخلل يلزم العلاقة بين الأطر الجبهوية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، مع أن حاجات الثورة تستدعي هذه الصلة المباشرة، والإرتقاء بصيغة العلاقة بينها، كي تكتمل شروط بناء الجبهة الوطنية المتحدة في الضفة والقطاع، ولكن الإسقاطات الفئوية كانت تحول دون انجاز أي تقدم بالمعنى المادي الملموس في الميدان التنظيمي.

ولكن هذا الخلل لم يؤثر على انتشار اللجان الشعبية رويداً رويداً في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وأخذ مضمونها يرتقي ويتطور لأبعد من حدود ونطاق التنسيق بين القوى السياسية، وأمسّت ذات طابع جماهيري، لم تعد مرهونة بوجود القوى السياسية أو عدمها كي يتم تشكيلها. وفي بعض المواقع داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة وتشكلت لجان شعبية من ممثلي التنظيمات الوطنية، لكن النتيجة العامة تمثلت في فشل هذه اللجان، الأمر الذي قاد هذه التنظيمات إلى ادراك وجوب انشاء لجان شعبية بكل ماتعنيه هذه الكلمة - أي بإشراك المواطنين ذوي الكفاءات في اللجان، دون أن يكونوا منتمين تنظيمياً إلى أي فصيلة^(١١).

نتيجة لهذا التحول الجذري في شكل ومحتوى اللجان الشعبية، أمسّت تمثل اداة تنظيمية شعبية، تمثل قطاعات الشعب الواسعة بمختلف طبقاته وفئاته الاجتماعية الوطنية.

من التنسيق إلى السلطة الشعبية

انتقلت اللجان الشعبية تدريجياً، لتحتل مكاناً مرموقاً في التركيب السياسي والتنظيمي لثورة كانون، فكما أشير، لم تعد عملية التنسيق بين القوى والأطر هي الدافع وراء تأسيس اللجان الشعبية، وإنما بات الدافع الرئيس بناء سلطة شعبية جديدة، سلطة بديلة عن سلطة الاحتلال،

سلطة من وسط جماهير الثورة ونقيضة مائة بالمائة لسلطة الاحتلال الصهيوني .

ان استمرار وتطور عملية البناء والتأسيس للجان الشعبية في أي موقع من مواقع الوطن الفلسطيني المحتل، تعني بالضرورة عملية هدم في ذات الوقت لسلطة غربية، دخيلة، استعمارية، إنها عملية إشادة وتعمير وتطوير للسلطة الشعبية الفلسطينية، وبالمقابل تدمير لركائز سلطة الاحتلال الصهيوني .

ان عملية الزرع الدائمة والمتعددة الأوجه والجوانب وعلى مدار فصول السنة النضالية، في زمن الثورة الديسمرية للجان الشعبية، تعني بالضرورة لاحقاً حصد الثمار الوطنية، بناء ركائز السلطة الشعبية، سلطة الدولة الوطنية الفلسطينية المستقلة .

لقد مثل تأسيس وإشادة اللجان الشعبية لطمة وطعنة قوية إلى خاصرة الاحتلال الإسرائيلي وإلى أدواته الإدارية والقمعية المختلفة في آن واحد . ومرغت «هيته» وأنفه في التراب الفلسطيني، وافقدته صوابه، بحيث أصبحت [اللجان الشعبية] في نظر «الجنود الإسرائيليين» . العدو رقم واحد»^(٢٥) الأمر الذي دعا وزير الدفاع الصهيوني، اسحاق رابين، أن يعلن في آب (أغسطس) ١٩٨٨ : «ان اللجان الشعبية هي منظمات غير شرعية، ويجب ملاحقتها واعتقال أعضائها بأي شكل من الأشكال. ومنذ ذلك الوقت بدأت القوات الإسرائيلية بشن عمليات اعتقال واسعة ضد كل من يشبه بانتمائه إلى إحدى هذه اللجان، والحكم عليه بالسجن لسنوات طويلة»^(٢٦) .

ورغم استشرأ سياسة الإرهاب الصهيوني ضد الجماهير الفلسطينية، وضد أطرها الشعبية، التي طال بعضها الإعتقال، إلا أن ذلك لم يعن نجاح سياسة الإحتلال في شل هذه التجربة الشعبية الرائدة، التي باتت

جزءاً لا يتجزأ من معالم الحياة الوطنية الفلسطينية
ان اللجان الشعبية أرست أسس السلطة الشعبية، ونهضت بها، ويوماً
بعد يوم ترسخ أساساتها في تركيب الشعب الاجتماعي الوطني، فأُمدت
هي صاحبة القول الفصل بعد القيادة الوطنية الموحدة، وهي المنفذ الأمين
لنداءاتها وتعاليمها في المادبن والمجالات المختلفة.

ويمكن الجزم، بأن اللجان الشعبية، بما مثلته من أداة كفاحية صلبة،
اتبنت جدارتها في ميدان المواجهة اليومية، والمعارك الوطنية الضارية ضد
الصهيانية المحتلين. ليس هذا فحسب، وإنما حققت على الصعيد
الجهادى العديد من الإنجازات من بينها:

- ١ - تجسيد روح العمل التعاوني.
- ٢ - اختفاء روح التفرد والفتوة والداتية إلى حد بعيد من أوساط
الشعب.

- ٣ - منح الجماهير الثقة العالية بالنفس، من خلال خلق مقومات اللقاء
والدفاع عن الذات الوطنية في مواجهة سياسة الحصار الإرهابية
والاقتصادية الإسرائيلية.
- ٤ - ترشيد الاستهلاك.

- ٥ - غرس عادات جديدة وتطهير المجتمع من العادات البالية وخلق
مفاهيم جديدة تتناسب مع واقع الثورة وطروف المجتمع الجديدة.
- وما زالت الثورة الكانونية، بفضل صيرورتها وسيرورتها، وتجدر اللجان
الشعبية في المواقع الجغرافية السكنية والوظيفية تحقق المزيد من الإنجازات،
وترسخ أسس وقواعد حياة جديدة تختلف في معالمها عما سبق زمن الثورة
وتشكل اللجان الشعبية.

وفي سياق الحديث عن اللجان الشعبية، يكون الحديث ناقصاً إذا لم
يجر التطرق إلى لجان الأحياء، التي تعتبر خطوة جديدة في نطاق تنظيم

وإدارة حياة الجماهير الفلسطينية . وهذه اللجان اشتقاق عن اللجان الشعبية المختلفة وامتداد لها على مستوى الأحياء بل والشوارع ، الأمر الذي يعني سيطرة هذه اللجان على جوانب الحياة كلها ، والإشراف المباشر على مسار الأحداث والأمور في أصغر الحلقات الاجتماعية . وهو مايساعد على (أ) متابعة حاجات الناس . (ب) معرفة أي العائلات بحاجة إلى الدعم والإسناد الفوري . (ج) مراقبة العملاء وضبط حركتهم . (د) وضع الخطط التكتيكية لمواجهة العدو على مستوى الحي والشارع ، في نطاق الخطة على مستوى القرية أو المخيم أو المدينة .

وفي ضوء ماتقدم ، فإن اللجان الشعبية تعتبر شكلاً من أشكال التسيير الذاتي للجماهير الشعب ، تنظم وتبرمج نشاط الجماهير في المواقع الجغرافية المختلفة .

اللجان الشعبية مهمة عاجلة في نداءات قوم

منذ أن تبلور إطار ق.و.م وبدأت بإصدار نداءاتها المتوالية ، وهي تعتبر إحدى مهماتها العاجلة والمهمة ، الدعوة الدائمة إلى تشكيل وتأسيس اللجان الشعبية ، وحث الجماهير الشعبية والقطاعات الإنتاجية والمهنية التخصصية المختلفة لتشكيل لجانها الشعبية ، بهدف تنظيم وإدارة شؤون الحياة ، وترسيخ جذور سلطة الشعب البديلة عن سلطة الإحتلال الصهيوني .

كما كانت تدعو اللجان الشعبية القائمة إلى تنفيذ مهامها الوطنية المختلفة لتعزيز دورها بين الجماهير ، ولحماية الجماهير من مؤامرات العدو ، ولزراعة أدوات ومؤسسات الإحتلال ، وبالتالي الإحتلال الصهيوني ككل في الضفة والقطاع .

وفي هذه الصدد جاء في النداء الأول الصادر في ١٩٨٨/١/٨ مايلي :
«على المناضلين ، والأخوة اعضاء اللجان الشعبية ، ولجان الانتفاضة
المتشرة في مواقع العمل المختلفة ، العمل على تقديم يد العون والمساعدة
حسب الإمكانيات المتوفرة لاهلنا ولقطاعات شعبنا المختلفة وبشكل
خاص للأسر المحتاجة من أهلنا» وتوجهت القيادة الموحدة للجان الشعبية
المتوزعة في أرجاء الوطن ، وعلى المهن والاختصاصات المتنوعة ، وخاصة
لجان المقاومة الشعبية بضرورة «التقيد التام ببرنامج العمل المتوافر بين
أيديكم» .

وجاء في النداء الثاني ١٩٨٨/١/١٠ الآتي : «تدعوق .و.م ، كافة
لجان العمل الوطني ، واللجان الشعبية ، إلى العمل على تصعيد الانتفاضة
[الثورة] الشعبية الظافرة وتطویر اشكالها» .

لجان الاختصاص :

ولم تقتصر أطر الثورة الجماهيرية على اللجان الشعبية ، بل إنها انتقلت
خطوة جديدة للإمام في تطورها ، فأنشأت لجان الاختصاص الوظيفية ،
والتي تتميز عن اللجان الشعبية في انها تحصر مهامها في نطاق مهمة
اجتماعية وظيفية واحدة ، فتقود وتوجه عمل المجموعة البشرية التي تعمل
في نطاق الوظيفة المحددة .

ووجود هذه اللجان عزز من دور السلطة الشعبية في مجالات الحياة
المختلفة ، لاسيما وانها باتت تشكل المرجع لمعالجة الأوضاع الوظيفية
والحياتية لجمهرة الموظفين أو القطاع الجماهيري المحدد ، وبالمقابل زاد من
تفسيخ سلطة الاحتلال الإسرائيلي التي فقدت تدريجياً مكانتها كسلطة
مرجعية مقررة في شؤون هذا القطاع أو ذاك .

واحدت لحد التخصص الوظيفية تنتشر في حوايا وتضاريس الحياة الوظيفية المحتدة فبات هناك لجان اعلام، لجان مقاومة شعبية، لجان عمالية، لجان طبية، لجان اغائة زراعية، لجان تعليم شعبي، لجان التجار، لجان المهنيين والحرفيين، لجان الطلاب، لجان التموين، لجان الحراسة، لجان المرأة

ومن بين اللجان الشعبية التي تشكلت في الأيام الأولى من الثورة قطاع غزة وتحديدًا في ١٨/١٢/١٩٨٧، كانت اللجنة الإعلامية ومهمتها تحمس في جمع المعلومات من مختلف المناطق وترجمها إلى اللغات الأجنبية وتعممها على الصحفيين بعد أن لجأت سلطات الإحتلال إلى اغلاق مساطر بأكملها أمام الصحافة ووسائل الإعلام. وارتدع الصحفيون، خصوصاً العرب والأحاب، عن معاينة الأحداث عن كتب، عقب تعرض العديد منهم للاعتداءات» الأمر الذي استدعى في ٨/١١/١٩٨٨ [اصدار] السرة الأولى للجنة الإعلام المركزية، التي أطلق عليها اسم «لجنة التعبئة والإعلام»^(١١)

وكما أولت القيادة الموحدة اللجان الشعبية اهتمامها، أولت أيضاً لجان الاختصاص الوظيفية الإهتمام والرعاية الوطنية المطلوبة، من خلال الدعوة لتأسيسها وتطوير اشكال عملها في مجالاتها المختلفة.

ففي الداء الثالث، الصادر في ١٨/١/١٩٨٨ دعت ق.و.م التجار إلى مواصلة «تشكيل اللجان الخاصة [بهم] وتوسيعها وانجازها في كل شارع ومدينة، في كل قرية ونحيم، من أجل صياغة موقف واعداد خطة موحدة تقر وطنيا لموقف جماعي وشامل بالإمتناع عن دفع الضريبة الإضافية».

ودعادات الداء الأطباء وموظفي الخدمات الصحية لان يلتحقوا «فوراً باللجان والأطر الصحية التي تنظم حملات المعونة الطبية للمخيمات

والمناطق المحاصرة والمضرة».

وتوجه الداء إلى اللجان المختلفة، بأن تتسلم السلع والمتوجات والأموال، التي يتبرع بها المقتدرون والميسورون من البرجوازية الفلسطينية الوطنية، والعمل على توزيع هذه المواد على «المخيمات والمناطق المحاصرة والمضرة».

لم يخل نداء من بداءات القيادة الموحدة من دعوة اللجان الشعبية ولجان الاختصاص للقيام بمهامها الوطنية المختلفة، بالإضافة إلى توجيهها إلى الجماهير الشعبية للامثال بالتجارب الناجحة، والنموذجية في إطار اللجان، كي تعزز السلطة الشعبية في المجتمع كسلطة بديلة للاحتلال، من خلال تعميقها فك الارتباط مع أجهزته وركائزه المختلفة.

ورغم ماأشير إلى أن العلاقات والصلات المباشرة بين ق.و.م. وبين الأطر الشعبية الأخرى غير قائمة. إلا أن نفوذها وهيبتها ومكانتها السياسية والتنظيمية كان قوياً على هذه الأطر، وعلى الجماهير الشعبية عموماً، لاسيما وأن اللجان كانت تتقيد بتنفيذ البرنامج الذي تعله ق.و.م.

ولقد شكل أعضاء وانصار الفصائل الوطنية المنضوية تحت راية القيادة الموحدة صلة الوصل غير المباشرة بينها وبين الأطر الحيهويه الأدنى، إضافة إلى ارتفاع مستوى وعي الجماهير الفلسطينية السياسي العام، وإدراكها ضرورة التكاتف الوطني في مواجهة المحتلين. وأحد تجليات ذلك كان ومازال الإلتزام التام بنداءات القيادة الموحدة. الأمر الذي ساعد في تنصيب الجبهة الداخلية الفلسطينية، التي تلعب فيها اللجان الشعبية والتخصبة دوراً ريادياً.

الاشكاليات التي تواجه اللجان الشعبية والمتخصصة

كما القيادة الموحدة تعاني العديد من الثغرات والسلبات، أيضاً اللجان

الشعبية تعاني جملة من الأخطاء التي تستدعي من قيادة الثورة التوقف أمامها وعلاجها . وهي :

- ١ - مازالت الروح الثورية تعكس نفسها على عمل اللجان المختلفة .
- ٢ - عدم وجود هيئة تنسيق عليا لضبط عملها وتوجيهها .
- ٣ - غياب الدعم المالي وغير المالي لهذه اللجان .
- ٤ - استمرار انقطاع الصلة المباشرة بينها وبين ق.و.م .
- ٥ - عدم استكمال انتشارها على الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ٦٧ كلها .

كل ماتقدم عن اللجان الشعبية والمتخصصة يحمل الطابع العام والأقرب إلى التجريد منه إلى الملموسية ، الأمر الذي يعني ، ضرورة تسليط الضوء على اللجان ذاتها ، أي بالانتقال إلى دائرة الملموسية لادراك دورها في معركة هدم سلطة الاحتلال من جهة ، وبناء سلطة الشعب الوطنية من جهة أخرى ، وكل على انفراد .

اللجان الشعبية العمالية

مع حالة الزخم الثوري في الأشهر الأربعة الأولى ، التي اتسمت بالإضرابات الشاملة المطعمة بالأعمال العنيفة الشعبية ، انقطع العمال عن العمل في اسرائيل والمستوطنات . ولم يكن العمال مرغمين على ذلك ، لاسبيا وانهم الإحتار التصاقاً بالثورة الكانونية . لابل شكلوا وقودها الأساسي ومفجرها . وخلال هذه المرحلة استمر الإنقطاع العمالي عن العمل مدة تجاوزت الشهر ، وبعض قطاعات العمال استمر مايقرب من الشهرين في اضرابه ، مع أن العامل لايملك سوى قوت يومه وإذا كان بعضهم تمكن من توفير بعض المال في الفترة السابقة للثورة ، فمن الطبيعي أن ينضب

خلال الفترة الإضرابية الأولى. ومع ذلك لم يتردد العمال في الاستمرار بالإضراب والانخراط في اللجان الشعبية المختلفة، وبشكل خاص في اللجان الشعبية العمالية ولجان المقاومة الشعبية.

ولم يقتصر إضراب العمال على الشهور الأولى، لاسيما وإن الثورة الكانونية مارالت مستمرة وتنسق طريقها نحو الحرية والإستقلال، الأمر الذي يتطلب توضيحات جسام من طبقات وقنات الشعب الوطنية جميعها. وفي المقدمة منها الطبقة العاملة، التي لم تدخر جهداً في سبيل ادامة نيران الثورة متوهجة، كي تحرق المحتلين وسياستهم الإستعمارية. وبالتالي، لا يخلو نداء من نداءات ق.و.م من تحديد أيام للاضراب الشامل.

بمعدل ٥ - ٦ أيام في الشهر؛ وهذه الإضرابات ملزمة للعمال. بالإضافة إلى ذلك، هناك العمال العاملون في المستوطنات الإسرائيلية، والذين طالبهم القيادة الموحدة بالإمتناع الكلي عن العمل في المستوطنات، وذلك لأنها «قامت على أرض منهبوبة من جماهير مدننا وقرانا»^(٢٨) ولا بد من العمل على تدميرها على رؤوس المستوطنين لا المساهمة في بنائها!.

ولأن سلطات الإحتلال الصهيونية قامت باعتقال اعداد غفيرة تجاوزت المئات وبلغت الآلاف من العمال والقادة النقابيين، فضلاً عن اغلاقها النقابات العمالية والعديد من المؤسسات الوطنية المختلفة، استدعى الأمر تأسيس وتشكيل اللجان الشعبية العمالية، التي يقع على كاهلها العديد من المهمات، وهي:

- [١] - حماية مصالح العمال وذلك من خلال
- (أ) - تأمين العمل للعمال العاطلين عن العمل في المؤسسات الوطنية، وإعادة العمال المفصولين إلى عملهم.
- (ب) - تقديم المعونة التموينية والطبية للعائلات العمالية المحتاجة.
- (ج) - «إقامة صناديق الإضراب لدعم العمال المحتاجين حاجة ماسة في

ظروف الإضرابات المستمرة»^(٣١).

(د) - الزام المصانع والشركات بدفع بدل أيام الإضراب الشامل للعمال، وعدم الخصم من أجورهم
هذا شكل من أشكال التضامن الطبقي في ظروف النضال الوطني، وهو
ماطالب به اللجان العمالية البرجوازية في بياناتها من خلال: «تحریم حسم
أيام الإضراب الشامل، سواء أكان حسماً كلياً أو جزئياً ولكافة فئات
الرواتب، المياومة، الأسبوعي، والشهري. ونخص بذلك معامل
اوهانسان، وشركة الجولاني الصناعية وشركة معامل سلفانا ومصنع
المعكرونة في رام الله، وشركة القدس للمستحضرات الطبية في البيرة، كما
وندعوهم إلى تحسين معاملة المستخدمين فيها بعد أن ساءت. كما وندعو
الجيش الشعبي للتعامل مباشرة مع كل من يخرج عن قرارات سلطة
الشعب»^(٣٢).

[٢] توطيد الصلة مع العمال العاملين داخل الكيان الصهيوني، وذلك
لأكثر من سبب.

(أ) تجاوز الثغرة التي كانت قائمة بين العمال والنقابات قبل الثورة.
(ب) ربط العمال بأجهزة وأطر الثورة، وبالتحديد لجانهم الخاصة -
العمالية.

(ج) التعرف على هموم ومشاكل العمال في المصانع والمزارع والمطاعم
والورش وأماكن العمل الإسرائيلية المختلفة. ومحاولة إيجاد الحلول الممكنة
لذلك.

(د) الاستفادة من عمل العمال في عمليات التدمير للاقتصاد
الإسرائيلي.

(هـ) كشف هوية العملاء والسياسة واتخاذ الإجراءات المناسبة
ضدهم.

[٣] تنظيم زيارات منتظمة للشركات والمصانع المحلية بمعدل سنوي على الأقل.

[٤] الإتفاق مع أصحاب المصانع والشركات على دفع مبلغ شهري ثابت للجان أو للقيادات الوطنية الموحدة الموقعة. وإلزامهم بدفع هذا المبلغ.

[٥] تشكيل لجان عمالية داخل المصانع للدفاع عن حقوق العمال، والتدخل لدعم هذه اللجان حين الطلب^(٣١).

وجاء في النداء رقم (٣) الصادر عن اللجان الشعبية العمالية ما يؤكد على ضرورة ذلك، في النقطة «ندعو عمالنا إلى تشكيل لجان عمالية اجتماعية في كل مصنع على حدة بحيث تتمكن من الإتصال بهم والعمل معاً بمساعدة مدراء المؤسسات على إيجاد حلول مناسبة للقضايا العمالية»^(٣٢).

[٦] زيادة انتاج المصانع، وإطالة تكتيف ورديات العمل، مع ما ينشأ عن ذلك من تشغيل عمال اضافيين، وخاصة أولئك الذين يتركون العمل في المستوطنات أو يفصلون من العمل داخل الكيان الصهيوني.

ولا يخلو نداء من نداءات اللجان الشعبية العمالية من التأكيد على هذه المهمة الوطنية، فجاء في النداء رقم (٣) آنف الذكر مايلي: - «ندعو عمالنا إلى زيادة انتاجية ورفع مستوى الجودة لمنتجاتنا الوطنية لنتمكن ابناء شعبنا من الإستغناء المطلق عن السلع الصهيونية».

[٧] تنبيه وتحذير اصحاب العمل من استخدام العدو الصهيوني وقواته لسيارات المصانع والشركات في مطاردة وملاحقة ابناء الشعب. وخاصة في ساعات الليل، التي يستخدمونها أيضاً في «نقل الجنود» من اجل «الإفحامات الليلية لقرانا ونحيلاتنا ومدننا» ودعا النداء رقم (٣) اصحاب المعامل إلى تعزيز «الحراسة على هذه المؤسسات وخاصة ساعات الليل».

[٨] حماية المؤسسات الوطنية من العبث والفوضى أو التخريب المحلي

أو الصهيوني المقصود، بهدف ضرب ركائز الاقتصاد الوطني .
وهنا يتجلى الدور الوطني والطبقي للجان الشعبية العمالية، فبقدر ما تركز على مصالح العمال وتسهر على تحقيق وتجسيد حقوقهم كلها، بقدر ما تركز على حماية المؤسسات الوطنية في ظروف الثورة الكانونية .
وقد حذرت اللجان الشعبية العمالية في لواء رام الله والبيرة في النداء (٣) كل «من تسول له نفسه بالسطو على هذه المؤسسات أو إلحاق الضرر بها» .
والسبب يعود للمعركة التي تخوضها جماهير الشعب الفلسطيني الوطنية على الأصعدة كلها، ومن بينها المعركة الاقتصادية، التي تستدعي وتتطلب المحافظة على المؤسسات الوطنية والعمل على تطويرها قدر الإمكان ضمن الإمكانيات المتاحة .

[٩] التدخل المباشر في شؤون الشركات والمصانع، ودعوة العمال ومجالس الإدارات لاقالة الأشخاص المشبوهين في تعاملهم مع سلطات الاحتلال، أو الذين يرفضون الإنصياع لقرارات القيادة الموحدة ونداءات اللجان العمالية .

فمثلاً دعت اللجان الشعبية العمالية في النداء (٣) المذكور سابقاً «وبإصرار مجلس الإدارة والمساهمين في شركة الصناعات العربية المساهمة المحدودة إلى اقضاء مدير الشركة وبأسرع وقت ممكن وتعيين مدير لهذه الشركة يرضى كافة مصالحها بصورة تتفق مع الأطر العامة والخاصة» .

[١٠] تتدخل اللجان الشعبية في ميدان حماية الحرفيين الصغار وأصحاب الورش الصغيرة من خلال دعوة أصحاب العقارات إلى «الإنصياع الفوري لقرار حسم ٢٥٪» من الإيجارات .

ومن البديهي ان اللجان الشعبية العمالية لاتدخر جهداً في سبيل تأمين حماية الطبقة العاملة في الميادين والمجالات المختلفة، فضلاً عن دورها التعبوي لشحذ همم العمال وتفجير طاقاتهم الوطنية، وحشد قواهم الكلية

في صيانة حقوقهم النقابية، من خلال الضغط على الإحتلال الصهيوني لإعادة فتح النقابات المغلقة. بالإضافة إلى الضغط على القوى الوطنية من أجل إعادة اللحمة والوحدة للاتحاد العام لعمال فلسطين، حيث لا يجوز أن تستمر الثورة في وهجها والطبقة العاملة غارقة في مستنقع التشرذم والإنقسام، لهذا من الضروري على الفصائل الوطنية المختلفة أن تتحمل مسؤولياتها في إعادة ترميم ماقد شققته الفتوة والذاتية الضيقة، وصب الجهود في تغليب المصلحة الوطنية على المصالح الخاصة، لاسيما وأن ثورة كانون غيرت الكثير من المفاهيم وطهرت المجتمع الفلسطيني من أدران العادات والتقاليد البالية، وبالضرورة ان تكون انعكست على القوى المنظمة أولاً وثانياً، وبالتالي يمكن في ظروف المد الثوري تغليب الوطني على الفتوي، وهذا ماتم اتجاذه بعد عام ونصف من الثورة بتشكيل المجلس العمالي كمقدمة لتوحيد الطبقة العاملة.

لجان المقاومة الشعبية

لجان المقاومة الشعبية [اللجان الضاربة] هي تلك اللجان التي يقع على كاهلها تنفيذ المهام العنفيه القتالية، وابقاء شعلة وراية الكفاح المسلح مرفوعة، وتنكيس اعلام القوى الإصلاحية، التي حاولت تاريخياً التقليل من شأن العمل العنفي، والتي اعتبرت الثورة الكانونية «معياراً» لطروحاتها الخاطئة، إلا أن الحقائق التي جسدتها ثورة كانون العظيمة من خلال الأسلحة البدائية التي تسلحت بها، الحجر والمقلاع والنقيفة والمولوتوف والكرة الحديدية والعصي والفؤوس والسكاكين والبلطات وغيرها من الأسلحة، والتي كان من نتائجها في الشهر الأول، حسب تقرير القائد الشهيد أبو جهاد الوزير، المقدم للمجلس المركزي، هو الخسائر التالية:

تخطيط وتهشيم وحرق ٤٨ سيارة عسكرية ومدنية في الضفة الغربية (باور نصف عسكرية، وجيب قيادة، وسيارة خصوصية، وسيارة جيب، شرطة، وسيارات فورд للمخابرات، وشاحنة ومايكرو باص).
وأما في قطاع غزة فبلغ عدد السيارات المحطمة والمهشمة والمحروقة - ١٤١ - سيارة عسكرية ومدنية مختلفة.

بالإضافة إلى إصابة «٣٣ جندياً من قوات الجيش بجراح، ثمانية منهم حالتهم خطيرة، كما أصيب ثلاثة من عناصر قوات الشين بيت اثنان منهم حالتهم متوسطة والثالث حالته خطيرة.

كما أصيب ثمانية من أفراد حرس الحدود»^(٣٣)

فضلاً عن تخطيط معدات وسيارات وابنية للعمالء، وتدمير مراكز للشرطة وغيرها في الضفة وغزة.

ولجان المقاومة الشعبية لعبت، ومازالت تلعب، دوراً ريادياً متقدماً في ميدان اختصاصها الذي ينحصر بشكل رئيسي في ايقاع أكبر الخسائر في صفوف العدو الصهيوني، و«منذ أن نشكلت. . فإنها لم تضع في حسابها أن تقوم بنشاطها الخاص فقط، بل وضعت أيضاً الحسابات الوطنية العامة في اعتبارها. لذا يتوجب على كل لجنة مقاومة فصائلية ان تمد يدها التحالفية والإئتلافية للجان المقاومة الفصائلية الأخرى لتشكيل لجنة حي أو مخيم أو قرية، أو تشكيل لجنة شعبية وطنية بمشاركة القوى الفاعلة والموجودة على الأرض. . . فالعمل الخاص ليس بديلاً عن العمل الموحد، وكل عطاء هو خير، والعطاء الخاص هو مكمل للعطاء. . .»^(٣٤) العام الشامل.

ومن الجدير بالذكر، ان هذه اللجان، كانت سابقة أيضاً على القيادة الموحدة، خاصة وان أنويتها كانت ومازالت من مجموعات فصائل المقاومة الفلسطينية المختصة في هذا الميدان العنفي، القتالي، ومن ثم بفعل

صيرورة الثورة اتسمت بالطابع الشعبي، وخرجت عن نطاق الفصيل الواحد. ويمكن التدليل على ذلك بالإستشهاد بتجربة إحدى القرى في «شمال الضفة المحتلة» قام الشبان بتنظيم أنفسهم في مجموعات مقاومة شعبية كل مجموعة بين ٥ - ٨ أشخاص ولكل مجموعة قائد، ويجتمع القادة كل يوم بحيث يحددون مهمات مجموعاتهم لليوم الثاني، فهذه المجموعة مهمتها ضرب العميل فلان. . . وتلك رفع الأعلام. . . وثالثة اغلاق الطرق. . . ورابعة اشتباك مع دورية وهلم. . . [وجزاء كبير من] أعضاء المجموعات لا ينامون في بيوتهم»^(٣٥) ويطلق عليهم مفهوم «المطاردون». وتمثل لجان المقاومة الشعبية الذراع الضاربة للقيادة الوطنية الموحدة، وهي أداؤها الكفاحية المقاتلة، والتي تقوم بشن «هجمات خاطفة يومية ضد القوات الإسرائيلية والمستوطنين اليهود. . . وهذه اللجان الضاربة تتولى كذلك مهمة اجبار التجار على اغلاق محلاتهم وتقوم باستلام التبرعات المالية. . .

ومن الأهداف الرئيسية الأخرى لهذه اللجان الضاربة ملاحقة المتعاونين مع الإسرائيليين وتوجيه الإنذارات والتهديد بالقتل في البداية، وتنفيذ هذه التهديدات إذا لم يتوقف هؤلاء المتعاونون عن تقديم المساعدة للإسرائيليين»^(٣٦).

وتشهدت لجان المقاومة الشعبية جملة من التطورات. فباتت كل «خلية» من هذه الخلايا تتخذ شارعاً معيناً، أو منطقة معينة تتولى راقبتها وتوفير احتياجاتها ومتطلباتها الأساسية وكل عدة خلايا تشكل في مجموعها «وحدة»^(٣٧) قتالية.

وتجاوزت ذلك إلى نقطة أعلى في مسارها التصاعدي الحلزوني. فكانت الفصائل والكتائب وأنوية الجيش الشعبي الفلسطيني. ويمكن الجزم بأن لجان المقاومة الشعبية [اللجان الضاربة] تخوض حرباً

شعبية لم تعهد لها إسرائيل من قبل . بحيث أفقدت هذه المجموعات إسرائيل ، بفضل انتشارها الواسع ، وامتدادها على مساحة الأرض الفلسطينية المحتلة عام ٦٧ ، القدرة على ضرب فكرة اللجان ، أو إيقاف عملها ، بل العكس صحيح ، فكل الأمور تؤكد أن لجان المقاومة تترسخ يوماً وسط جماهير الشعب الفلسطيني . ولم يعد بإمكان العدو أن يفصل اللجان عن الشعب . ولقد حاول استخدام كل وسائل القمع والإرهاب من الإعتقال إلى الإبعاد إلى العقوبات المالية [الغرامات] لكن دون أن يفلح في تحقيق أي نجاح يذكر . ويوماً بعد يوم تكتسب لجان المقاومة الشعبية معاني جديدة وأفاقاً أرحب وأوسع في مواجهة العدو وتحقيق الإنجازات الوطنية بخطى حثيثة على طريق الحرية والاستقلال .

لجان الاغاثة الزراعية

جاء في النداء الثامن للقيادة الوطنية الموحدة ، الصادر بتاريخ ١٩٨٨/٢/١٩ مايلى : « . . . لنعد للأرض ونستزرعها فهي مصدر خير الجميع ، وكثير من المتطلبات الأساسية يمكن توفيرها من قطعة أرض صغيرة أمام المنزل ، فالإقتصاد البيتي يرفع مداخيلكم ويدعم صمودكم ويخفف وطأة الحياة تحت الإحتلال ، والمزارع البيئية والحيوانية البسيطة يمكن توفيرها بسهولة ، ولنتذكر أن الفيتناميين انتصروا على جبروت أمريكا ، ليس بالبندقية وحدها ، وإنما بالإستثمار الفلاحية أيضاً .

إن هذا التأكيد ، الذي تكرر في نداءات قوم ، ومازال يتكرر ، كان أيضاً مطروحاً قبل الثورة من قبل بعض الفصائل الوطنية ، وبعض الباحثين الفلسطينيين ، لادراك هؤلاء جميعاً أن المعركة بالأساس تحتزل بكلمة - الأرض - التي ، هي عنوان الصراع الدائر منذ مايزيد على القرن من

الزمن .

ولكن المعطيات، التي كانت سائدة، والمفاهيم التي غرسها الاحتلال الصهيوني ووسائل الإعلام الإمبريالية المختلفة اعاقَت عملية عودة الإنسان الفلسطيني إلى الأرض . بل كانت الصيغة القائمة، هي هجرة الأرض، واللجوء إلى سوق العمل المأجور . إلا أن الثورة الكانونية العظيمة « . . . اختصرت . . . مسافة زمنية طويلة كان شعبنا بحاجة لها ليقنع عملياً بشعارات مرفوعة منذ سنوات ، كالاقتصاد البيئي والعودة للأرض ومقاطعة البضائع الإسرائيلية، والإمتناع عن دفع الضرائب، وتشجيع الإنتاج الوطني وترشيد الإستهلاك . . الخ » .

لم تقتنع الجماهير فقط بالشعارات بل وتحولت : « هذه الشعارات لانجماها ت عمل يلتف حولها عشرات ومئات الألوف، فظاهرة استصلاح واستزراع الأراضي في المدينة، ناهيك عن الريف غدت ظاهرة شعبية متنامية . وتربية الدواجن والطيور والمواشي انتشرت في المدينة لحاقاً بالريف، والتصنيع المنزلي من المحاصيل الوطنية ينتشر بسرعة، تخفيفاً للاتفاق ومقاطعة لمتوجات العدو، والناس يكادون يحصرون مشترياتهم في المواد الغذائية . وثمة مقاطعة جزئية للضرائب والعمل في المستوطنات »^(٣٨) .

إن سلوك الجماهير الفلسطينية في زمن الثورة الديسمبرية، إنما هو، سلوك جديد، لم تعهده الجماهير من قبل، باستثناء سكان الريف والعمال في ميدان الزراعة، ولكن سكان المدن والمخيمات كانوا منقطعين منذ أمد بعيد عن هذا الميدان، الأمر الذي يعني ان ما جرى ويجري، هو ثورة حقيقية في نمط معيشة الإنسان الفلسطيني، انه «نمط حياة جديدة يشق طريقه، وترسيخه يقوي من دعائم اقتصاد الصمود، ويكيل لكمة قوية لاقتصاد العدو ونهه، كما أنه يحاصر وينسف قياً وأفكاراً زرعها الغزو

الثقافي الامبريالي - الاسرائيلي منذ عقدين ويزيد»^(٣٣).

إن لجان الإغاثة الزراعية ومن ورائها ق.و.م، وبالضرورة الفصائل الوطنية، فضلاً عن حاجة الناس الضرورية للبقاء، ساهمت في انجاح تجربة العودة للأرض الفلسطينية رغم ما عتري التجربة من ثغرات وإخطاء، أهمها:

(١) «معظم الأراضي، التي زرعت حرثت لمرة واحدة فقط وفي وقت متأخر من الشتاء، وورعت بعدها مباشرة، ومن المعروف أن الأرض تحرث مرتين، إحداهما في بداية الشتاء للسماح للماء باختراق التربة والمرة الثانية فيما بعد وقبل الزراعة.

(٢) كثير من الأراضي يزرع للمرة الأولى، حيث كانت مهمة لفترة طويلة ولم تحرث وتقلب بشكل جيد. مضافاً لذلك غياب التحضير الجيد للأرض من رش بالسماد خاصة السماد الطبيعي.

(٣) نقص الخبرة والمعرفة بكيفية الزراعة للأنواع المختلفة، سواء من حيث العمق أو المساحات والمسافات بين المزروعات.

(٤) هناك نقص في المعلومات العلمية القائمة على الدراسة حول نوع المزروعات التي تلائم كل منطقة جغرافية أو مناخية معينة.

(٥) عدم توفر إلمام جيد بالعناية المطلوبة لكل نوع من المزروعات، من حيث الري والتعشيب وغيره.

(٦) امراض كثيرة تتعرض لها المزروعات وهي بحاجة لخبرة طويلة بأعراضها وطرق علاجها، والأهم من ذلك طرق الوقاية منها، فالتعلاج مكلف جداً خاصة للقطع الصغيرة، وفي غياب ماكنات الرش.

(٧) حيث أن القطع المزروعة كانت صغيرة في الغالب وفي غياب التنسيق داخل الحي الواحد، فقد زرع الكثيرون كميات صغيرة من حصار مختلفة، وهي غير كافية لسد حاجة البيت، بل يجب تجميعها خلال فترة

زمنية طويلة»^(٤٠).

(٨) في البداية واجهت الجماهير العجز في شراء الأسمدة والأعلاف والأدوية والأشتال، فضلاً عن غياب دعم اللجان، أو بتعبير أدق، عدم تمكنها بالأساس من تأمين حاجات الجماهير. إضافة إلى ذلك، لم تكن التعاونيات قد انتشرت، الأمر الذي أدى في الموسم الأول إلى «انخفاض شديد الحدة على أسعار الخضروات، بلغ أحياناً عشرة مرات، عما كان عليه السعر في الموسم الماضي. فمثلاً صندوق البندورة الذي يحوي ١٤ كغم يباع اليوم بـ ٢ شاقل، بعد أن كان سعره في الموسم الماضي، ٢٠ شاقلاً = ١ \$ مع ملاحظة أن تدني السعر إلى ما تحت ٣ شاقل يعني عدم تغطية نفقات الإنتاج».

وأسباب ذلك، ليست محصورة في ماذكر سابقاً فقط، وإنما تكمن أيضاً في «ضعف القوة الشرائية لدى الناس نتيجة انقطاعهم عن العمل وتوقف الدخل، كذلك ميلهم إلى الضغط في النفقات، كما تشكل صعوبة إيصال الخضروات إلى الأسواق سبباً آخر يفرضه منع التجول المفروض على كثير من المناطق والمحاور. والسبب الثالث لجوء الاسرائيليين إلى ادخال كميات كبيرة من خضرواتهم بهدف ضرب الزراعة العربية وتخريض المزارعين ضد الانتفاضة»^(٤١).

ومع ازدياد مشاق الحياة في زمن الثورة الكانونية، وإصرار الجماهير الفلسطينية على شق طريق الحرية والاستقلال، وبفضل دور لجان العمل الزراعية، تمكنت الجماهير من تجاوز العديد من الثغرات. لانهم «... يشعرون وكأنهم في سفينة واحدة، ولسوء الحظ أن هذه السفينة تشرف على الغرق مما يضطرننا إلى مساعدة بعضنا البعض ولذا يتطلب الأمر تخفيف تكاليف المعيشة بما يتناسب والقاعدة الاقتصادية الوطنية»^(٤٢) وعدم الاعتماد على اقتصاد العدو الصهيوني، وتطوير ركائز الاقتصاد الوطني من خلال

حماية المؤسسات الوطنية الموجودة، والعودة للأرض وتنشيط دور الاقتصاد
البيتي.

في ضوء الظروف والمعطيات الجديدة والقائمة، أملت الحاجة حدوث
انقلاب جذري في مسالك وطرق الحياة بالنسبة للإنسان الفلسطيني في
الضفة الفلسطينية والقطاع، بحيث انقلبت المعادلة، بدل أن تكون المدينة
الوعاء لاستيعاب الفائض من سكان الريف، أمسى الريف بالضرورة
الوعاء الذي يستوعب العمال العاطلين عن العمل. فضلاً عن الفئات، أو
بعض أصحاب المهن، الذين توقفت أعمالهم، المحتاجين، أي أننا أمام
«ريفة» أكثر - من ريف - والإستفادة في هذا الحقل «من النموذج الذي تم
اتباعه في تزانيا»^(١٣).

ومن البديهي التأكيد، أن هناك فئات لا بأس بها من جماهير الشعب
الفلسطيني في الأراضي المحتلة باتت مع توقف أعمالها تواجه صعوبات
حياتية حقيقية، ولكنها تحملت ومازالت تتحمل مشاق الحياة، وأدركت
تلك الفئات أن للضرورة أحكامها، الأمر الذي يتطلب منها أن تتجه إلى
الأرض وتشارك في استصلاحها وزراعتها، وتأمين مقومات البقاء والدفاع
عن ذاتها وعن أرضها ووطنها وحرية.

ولإنجاح عملية النهوض بالاقتصاد الوطني، وبالضرورة الإنطلاق مما
هو قائم، يجب في مجال الاقتصاد البيتي تحقيق مايلي:

- أولاً: تقديم القروض للمزارعين الصغار والمتوسطين والكبار.
- ثانياً: توجيه الجماهير نحو الإهتمام بالثروة الحيوانية أكثر فأكثر، وذلك
من خلال تأمين القروض المناسبة للعائلات والأحياء والتعاونيات.
- ثالثاً: تقديم القروض للفئات الاجتماعية التي لا تملك الأرض.
- رابعاً: توزيع الأراضي الكبيرة على المحتاجين.
- خامساً: تعزيز دور المرأة في المشاركة في الإنتاج.

سادساً: إقامة التعاونيات الزراعية على مستوى الأحياء والمخيمات والقرى.

سابعاً: الإهتمام بحاكورة العائلة، والتنسيق في نطاق الحي من خلال اللجان الزراعية في عملية الزراعة للمحاصيل المختلفة، بحيث لا تزرع كل العائلات منتجاً واحداً.

ثامناً: اموال الصمود والطريقة السليمة لصرفها والتخلص من أمراض المحسوبة والفتوية، والتأمين الفعلي لحاجات الناس قدر المستطاع.

تاسعاً: العمل على «توفر الفرصة لإقامة صناعات زراعية على هامش الإنتاج الزراعي»^(٤٤).

وارتباطاً بهذه الإقتراحات الرئيسية، هناك جملة من الإرشادات الضرورية والمرتبطة بالأخطاء التي ذكرت آنفاً. ومنها:

١ - تعميم الخبرات من خلال النشرات المتخصصة أو الندوات والمحاضرات.

٢ - التنبيه لنوعية الأتربة وطبيعة المناخ في المنطقة، فالمناطق السهلية تختلف عن الجبلية وتختلف عن منطقة الأغوار وخاصة أريحا... الخ.

٣ - تعميق الروح الجماعية في العمل.

٤ - الإشراف الميداني المباشر للجان العمل الزراعي على التعاونيات.

٥ - تنشيط دور المهندسين الزراعيين في تقديم الخبرات الضرورية للجماهير.

٦ - تعميم بناء وتأسيس لجان العمل الزراعي على المستويات المختلفة، بما في ذلك الأحياء.

لجان التجار

يستدل من التجربة خلال العام ونصف العام الماضي، ان التجار لعبوا دوراً مشرفاً في عملية المواجهة مع المحتلين الصهاينة، من خلال مشاركتهم

البارزة في الإضرابات الشاملة وتقيدهم بتعليمات القيادة الوطنية الموحدة، وتوقيفها لعملية فتح وإغلاق المحلات، متحدين بذلك قوانين وإجراءات العدو الصهيوني، وضارين عرض الحائط بها. ولكن ونحن نلامس الشق الإيجابي في دور التجار، إلا أن هناك عدداً منهم، حاول التمرد على الإرادة الوطنية، المتمثلة بالقيادة الموحدة ونداءاتها، الأمر الذي دفع لجان المقاومة الشعبية إلى التصدي لهذه المحاولات «واحرقت مخازن بعضهم، وتلقى آخرون تهديدات عبر مكالمات هاتفية «مجهولة»»^(١٥).

وبفضل ذلك، إضافة إلى تطور الأحداث الثورية، وانخراط الغالبية الساحقة من جماهير الشعب الفلسطيني، العمال، الطلاب، الحرفيين، المرأة، الأطفال... الخ، في معمران الثورة المتدفقة، استجابة لنداء الواجب الوطني، ونداءات قوم، إضافة إلى ارتفاع نسبة الشهداء والمعتقلين والجرحى، وعلى سبيل المثال لا الحصر، أصبح تجار رام الله، الذين كانوا قبل عامين يجلسون بين صفوف المتفرجين على الصراع السياسي، يعرضون اليوم ويكمل فخر الصناديق المملوءة بالأقفال المكسورة التي يحتفظون بها»^(١٦).

وإدراكاً من ق.و.م لهذا الدور الإيجابي، الذي مثله التجار، كانت قد توجهت لهم منذ النداء الأول في ١٩٨٨/١/٨ بالقول: «وسنعمل كل جهدنا من أجل حماية مصالح تجارنا الشرفاء مما يمكن أن تلحق به قوى الاحتلال ضدكم» كما نبهتهم إلى مخاطر: «الإنجرار وراء بعض أذئاب لسلطة الاحتلال بفتح المحال التجارية» وطمأنتهم قوم إلى أن لا ينشؤوا شيئاً بالقول: «ونعندكم بأن نقاصص بعض التجار الخونة في القريب لعاجل».

وفي النداء الثالث طالبتهم ق.و.م بمواصلة: «تشكيل اللجان الخاصة

بالتجار وتوسيعها وانجازها في كل شارع ومدينة، في كل قرية ومخيم^(١٧). ومهمة اللجان الشعبية الخاصة بالتجار، تتعلق بكونها صلة وصل غير مباشرة بين التجار وقوم، وتنظيم عمل التجار، والتنسيق بين جهودهم، ووضع الخطط البديلة عن خطط الإحتلال، والسعي لضرب ركائز الإحتلال المنوطة بها مهمة العلاقة مع التجار من خلال الضريبة والإستيراد والتصدير وغيرها من المؤسسات.

ومع تشكل لجان التجار، اضمحل دور الغرف التجارية في المدن الفلسطينية المحتلة، وباتت إلى هذا الحد أو ذاك، في عداد الماضي، ولم تعد ذات شأن بالنسبة للتجار، الذين أمست لجانهم الخاصة هي الناظم والموجه لحركتهم.

لجان التموين

لكسر همجية الحصارات الاقتصادية والأمنية الإسرائيلية، جرى تنظيم لجان خاصة بالتموين، تكمن وظيفتها الرئيسية في تأمين المواد التموينية الضرورية للمعوزين، من أبناء الحي أو القرية أو المخيم، وإيصال الدعم التمويني للقرى أو المخيمات أو الأحياء، أو المدن المحاصرة بكل الطرق «فسكان إحدى القرى (عناتا، شمال شرق القدس) سخروا ذكاءهم وكانوا يرسلونه وحده، وهو محمل بالمؤن إلى مخيم شعفاط المجاور الذي كان محاصراً تماماً. وحين انتبه الجنود إلى حقيقة الأمر أطلقوا الرصاص على الحمار وصرعوه»^(١٨). ومن أشكال التضامن الدائمة «يذكر أنه في إحدى المرات التي وقع فيها مخيم الأمعري تحت الحصار والحصار التمويني، وصل إلى المخيم من المناطق المجاورة كميات من المواد التموينية تفوق احتياجات المخيم، مما دعا اللجان الشعبية فيه إلى طلب وقف الإمداد وتحويلها إلى

مناطق احدى محتاجة».

وتؤكد المعلومات الواردة من الوطن الفلسطيني المحتل «ان الأسر تخلت إلى حد كبير عن روح الجشع والأنانية، فحينها تصل المواد التموينية بواسطة اللجان الشعبية لاتأخذ إلا احتياجاتها الفعلية»^(١١).

ان ملامح الثورة الكانونية الشعبية العظيمة بارزة في تقنين مظاهر الأنانية وحب الذات وتغليب المصالح الخاصة على المصالح العامة، لقد اقتلعت العديد من مظاهر الفساد والإفساد الصهيوني من جذورها من المجتمع الفلسطيني، وزرعت مكانها قيماً اجتماعية تمثل روح الإحاء والتعاون والثورة. والأمثلة الحية على ذلك عديدة جداً، وهي لا تحصى، فكل حي وقرية ونخيم ومدينة غنية بقصص التضامن والتكافل الأسري، بحيث باتت سمة رئيسية من سمات وعادات الشعب العربي الفلسطيني.

لجان التعليم الشعبي

تدرك الصهيونية العالمية وكيانها ان التعليم وانتشاره في أوساط الشعب الفلسطيني، يعتبر خطراً لا بد من درئه، ووضع العراقل أمام تطوره واستمراره وتواصله. فضلاً عن ذلك، شكلت المدارس والمعاهد والجامعات بؤراً وطنية عالية التركيز، قياساً بالواقع الفلسطيني، ولذلك كان هجومها المبكر والحاد والشامل على هذه الأماكن، فأغلقتها بأوامر عسكرية... مستهدفة اغراق الشباب الفلسطيني، شباب المستقبل، في ظلمة ومهاة الأمية والتجهيل. ومن خلال التتبع للقرارات الإسرائيلية بإغلاق المؤسسات التعليمية الفلسطينية، نجد أنها مدروسة جيداً وهادفة. فكان أول هذه الأوامر العسكرية: «في الثالث من شباط، [وكان محصوراً في البداية بالمدارس الحكومية] وشمل فيها بعد جميع المدارس المختلفة...»

وجدد هذا القرار في ٩ آذار (مارس) ثم في ٩ نيسان (ابريل) ثم في الثامن من أيار (مايو) وبعد حوالي أربعة شهور من قرار الإغلاق [فتحت المدارس ابتداءً] من ٢٣ أيار (مايو) سنة ١٩٨٨ . . . ولغاية ٢١ تموز (يوليو) تخللها إغلاق لمدة سبعة أيام وانهي العام الدراسي في هذا التاريخ، وبقيت المدارس مغلقة حتى ١٢/١/١٩٨٨ حسب قرارات الإغلاق المتتالية والتي تفرض عبر وسائل الإعلام فقط وعلى لسان ضابط الجيش حتى تاريخ هذه النشرة»^(٥٠).

ماذا كانت نتيجة هذه القرارات والأوامر العسكرية الإسرائيلية؟! هل أكمل الطلبة عاماً دراسياً بالحدود الدنيا أم لا؟! الحقيقة المدعومة بالمعطيات والبراهين تؤكد أن عام الثورة الكانونية الأول لم يكن عاماً دراسياً، بل عاماً من التجهيل. ويتعبّر أكثر دقة لم يسمح العدو الصهيوني بفتح المدارس سوى «٥٠ يوماً» الأمر الذي يؤكد، «ان القرار الإسرائيلي كان قراراً [مقصوداً وواعياً ويستهدف]. . أولاً، الضغط على الشعب الفلسطيني لوقف انتفاضته [ثورته] وإغلاق أماكن تجمعهم الثورية، وهذا ما صرح به بصورة واضحة ضباط الجيش لمدراء التربية وللمدرسين، [وقالوا] بأنه لا افتتاح للمدارس طالما توجد انتفاضة، . . ثانياً، فإن الإسرائيليين يهدفون إلى تكريس سياسة التجهيل ونشر الأمية. . وثالثاً، فالسلطات [الإسرائيلية] لن تتيح الفرصة لأي كان أن يسد الفراغ الذي أحدثه الإنسحاب الأردني بفك العلاقة القانونية والإدارية [في مجال] التعليم. . ورابعاً، فإن السلطات تدعي - وحرصت على ذلك أكثر من مرة - بأن الفلسطينيين لا يريدون فتح مدارسهم وبذلك تشكك بمصداقية القيادة [الموحدة] ودعوتها للتوجه للمدارس، هذا إضافة إلى أن السلطات [من خلال] إغلاقها لمدارس الضفة الغربية وفتحها للمدارس في القدس وقطاع غزة تهدف إلى فصل هذه المناطق عن بعضها ومعاملتها ككتل

مختلفة وغير متجانسة»^(٥١).

فضلاً عن ذلك، فإن هذه السياسة تهدف الى: (١) تحويل الطلبة إلى قارعة الطريق يعملون في الحرف والورش المختلفة، (٢) افقاد الشعب الفلسطيني أربعة آلاف خريج سنوياً. (٣) ايقاف تراكم الخبرة لدى المدرسين والجهاز التعليمي عموماً. (٤) الحد من توسع وانتشار المؤسسات التعليمية والمكتبات. (٥) تعطيل الدورات التأهيلية والبرامج التطويرية. (٦) لجم البرامج التعليمية عند حد معين من التطور، واغلاق النوافذ أمام تقدمها، وتعطيل تطور المختبرات. .

وترافق مع هذه السياسة التدميرية «فصل مايقارب ١٠٥٠ مدرساً، واعتقال المئات وحسم رواتب جميع المدرسين، واستخدام الكثير من المدارس كمعسكرات للجيش والإعتقال»^(٥٢).

رغم ذلك فشلت سياسة السلطات العسكرية الإسرائيلية في تحقيق اغراضها، من خلال التنبه المبكر للقيادة الوطنية الموحدة لهذا الخطر. ففي النداء الثالث، ١٨/١/٨٨ توجهت للطلبة بالقول «لنلقن الإحتلال درساً لن ينساه، إن سياسة اغلاق المؤسسات التعليمية من جامعات ومعاهد ومدارس لن تعود عليه إلا بالويل. . لنحول جماهير طلبتنا الواسعة في القرى والمخيمات والمدن، ونعبرها في مدرسة الثورة، في مدارس الكفاح والنضال».

وفي النداء التاسع، الصادر في ١/٣/٨٨ قررت القيادة الوطنية الموحدة «التصدي لقرارات الإحتلال العنصري بكسر هذه القرارات، وتدعو جماهير الطلبة والمدرسين وإدارات المؤسسات التعليمية بالتصدي الموحد في كل المواقع لتحدي قرار سلطات الإحتلال، وذلك بتنظيم عملية التعليم على أساس وطني، واثقال سياسة التجهيل. .»
واستناداً إلى هذا النداء قامت المدارس «الخاصة في رام الله والقدس

وبيت لحم . . بإعلان رفضها للقرار الإسرائيلي . . . واستطاعت هذه المدارس ان تطبق عملياً رفضها للقرار الإسرائيلي بأن فتحت أبوابها أمام الطلبة في يوم التعليم الذي دعت اليه القيادة الوطنية الموحدة في ٢٤/٣/٨٨، وعلى أثر ذلك قام الجنود الإسرائيليون باقتحام المدارس، وهددوا بالقاء قنابل الغاز على الطلبة والأطفال خلال خمس دقائق إذا لم يغادر الطلبة مدارسهم^(٥٣).

وهكذا بلغت عملية الصراع في المجال التعليمي ذروتها، حيث قررت القيادة الوطنية الموحدة والمؤسسات التعليمية واللجان الشعبية والطلبة رفض القرارات الإسرائيلية، وتأسيس نظام تعليمي خاص خارج نطاق المنهاج التعليمي الرسمي المشوه، أي التعليم الشعبي.

فما هو هذا التعليم؟ وبماذا يمتاز عن التعليم الرسمي؟! . والتعليم الشعبي هو انتقال التعليم من المدارس الرسمية إلى اللجان الشعبية، لما لها من قدرة كبيرة للقيام بدور تربوي تثقيفي تعجز عنه المدارس الرسمية، بسبب عقم مناهجها بشكل عام، وعدم قدرتها على تلبية الحاجات الأساسية للمجتمع، وخصوصاً مجتمع الانتفاضة [الثورة]. يتم التعليم الشعبي في الأحياء وامكنة مختلفة، في الجوامع والكنائس والبيوت بإدارة وإشراف شعبيين. والهدف من التعليم الشعبي هو تحويل الطالب إلى جزء فاعل ومفكر ومحلل لما يجري حوله، مدرك لما يجب عمله للنهوض بمجتمعه ونيل حريته مما تعجز عنه المدارس الرسمية الحالية والتي تهدف إلى خلق جيل مهادن راضٍ عن انظمة الحكم، غير قادر على المواجهة والثورة^(٥٤).

إنه باختصار بناء صرح تعليمي يتناسب وعملية البناء الثوري لجيل الثورة الكانونية الذي يساهم بالتأسيس للمرحلة الإنتقالية التي باتت أكثر من ضرورة للشعب العربي الفلسطيني، مرحلة الدولة الوطنية المستقلة، ان

هذا العطاء الثوري اليومي يفتح الآفاق الواسعة أمام عملية الانتقال للمجتمع الفلسطيني من حالة الاحتلال والإستلاب إلى حالة الحرية والإستقلال.

وفيد بعض المصادر الموثوقة من الداخل، فضلاً عما أكدته المدرّسة، حنان عشراوي من الضفة الفلسطينية: «ان ٤٠٪ من تلاميذ المدارس وطلابها البالغ عددهم ٣٠٠ ألف طالب، تلقوا تعليمهم في فصول سرية، وان أكثر من مدرس ومدرسة اعتبروا التجربة جديدة ومثيرة ومفيدة»^(١٠٠). ويوماً بعد يوم تتعاظم هذه العملية الدراسية. ويتشبث بها الشعب الفلسطيني أكثر فأكثر، بحيث لا توجد عائلة إلا وتولي أهمية خاصة لتواصل واستمرار وتقديم أسس التعليم الشعبي. (١) لافشال مخططات العدو الصهيوني القديمة - الجديدة. (٢) لحماية الجيل الجديد من شيوع الأمية في صفوفه. (٣) وضع أسس منهاج جديد يخدم بناء جيل يتجاوب مع طموحات وأهداف الشعب الفلسطيني. (٤) المحافظة على نسبة الخريجين.

اللجان الطبية

هي، تلك اللجان، التي تقدم الخدمات الطبية الأولية للمصابين في المواجهات، وتقرر ما إذا كان ضرورياً أخذ الجريح إلى المستشفى أم إلى البيت أو إلى إحدى العيادات التي تشرف عليها اللجان الشعبية للخدمات الصحية.

ومن الجدير بالملاحظة، أن هذه اللجان سابقة على الثورة، وكانت تقدم خدماتها المجانية للجماهير المخيمات والقرى والأحياء الفقيرة. فضلاً عن الندوات الطبية بين أوساط الجماهير.

قيادة الوطنية الموحدة أولت هذه اللجان مكاناً هاماً في نداءاتها، ففي
الأول ٨/١/٨٨ ناشدت الأطباء والصيادلة بأن يكونوا «في حالة
ي من أجل تقديم يد العون للمرضى من أهلنا وعلى الأخوة
إدلة مزاوله أعمالهم بشكل اعتيادي، وعلى الأخوة الأطباء وضع
رة الخاصة «إشارة طيب» بشكل واضح للعيان».

في النداء الثالث دعته لان يلتحقوا: «باللجان والأطر الصحية التي
حملات المعونة الطبية للمخيمات والمناطق المحاصرة والمتضررة،
وكافة الأطباء والصيادلة والمرضى وفني المختبر للمشاركة الواسعة
لات المعونة، حيث تسود المخيمات والمناطق المحتلة أوضاع صحية
، وأمراض عديدة جراء الحصار والتجويع واستخدام الغازات السامة
قة».

اللجان الشعبية الطبية لعبت وتلعب دوراً مهماً في التخفيف من آلام
هير، والشد من أزرها في مصابها وجراحها وفي تعزيز صمودها في
الحرية والاستقلال.

على سبيل المثال قدمت اللجان الشعبية للخدمات الصحية في
٨٧/١٢ في مقر روضة غسان كنفاني - بجبل المكبر بالقدس،
ات الطبية لـ ٢٥٤ حالة.

في ١٢/٢٥ قدمت خدمات طبية لـ ٧٦ حالة في بيتللو ولـ ١١١ حالة
عمار برام الله.

في ٨٨/١/٢٥ قدمت خدمات طبية في أذنا لـ ١٦٧ حالة مرضية،
نفر نعمة لـ ٦٣ حالة، وفي سعير لـ ٢٥٠ حالة.

في ٨٨/٢/٥ قدمت خدمات طبية في العروب / الخليل لـ ٢٢٥
... الخ.

نيرها من الخدمات والأمثلة الحية التي قدمتها وتقدمها يومياً اللجان

الشعبية الطبية وعلى مستوى الضفة الفلسطينية وقطاع غزة.

لجان الحراسة

مع اشتداد أوار الثورة، وبالتالي دخول المعارك مع سلطات الاحتلال طوراً جديداً من أشكال حرب الشوارع على مدار ساعات النهار الأربع والعشرين، كان لابد من تأسيس لجان الحراسة، التي تركزت مهمتها في البداية كقوة انذار للجماهير المخيم أو القرية أو المدينة، حيث تتمركز هذه في البنايات المرتفعة، أو في الأماكن المشرفة والمطلّة على المناطق، التي من المحتمل أن يأتي منها العدو، فتقوم بإعطاء شارة مميزة، كما حصل في إحدى القرى الفلسطينية «فقد اتفق أفرادها على اضاءة المصباح بشكل متصل، اذا كانت القوة المداخلة من أفراد الجيش، وبشكل متقطع اذا كانت المستوطنين»^(٢٦) هذا في الليل، أما في النهار فتكون الإشارة بالصفير أو مايجري الإتفاق عليه بين لجان الحراسة واللجان الشعبية الأخرى، وخاصة لجان المقاومة الشعبية. حتى يمكن إدراج لجان الحراسة ضمن لجان المقاومة الشعبية، لان مهامها مرتبطة مباشرة بمهمة تلك اللجان.

كما تعمق وازداد دور لجان الحراسه مع بداية اضمحلال وانحلال جهاز الشرطة، فأضحت مهمتها اشمل من دور قوة الإنذار لتصل إلى (١) حماية ممتلكات الجماهير. (٢) حماية المتاجر التي تقوم قوات الجيش الاسرائيلي بفتحها، وكانت لجان الحراسة تقوم بشراء الأقفال وإغلاق المحال. (٣) وهي في ذات الوقت جزء مشارك في معارك الشعب البطولية.

لجان مكافحة الغلاء

على ضوء جشع بعض التجار وأصحاب البقالة، وبسطات الخضرة، جرى تشكيل لجان مكافحة الغلاء، مهمتها (١) مراقبة الأسعار للبضائع المختلفة. (٢) حماية المستهلك. (٣) مراقبة التجار الذين يتجاوزون

قرارات القيادة الوطنية الموحدة في نطاق المقاطعة للبضائع الإسرائيلية .
حتى وصل الأمر في الآونة الأخيرة ، ان تبادر هذه اللجان ، مع لجان
التجار ، إلى عمل احصاء للبضائع الموجودة في المحلات المختلفة . وتراقب
عن كثب اي تجاوز لقرارات المقاطعة ، واذا تبين لها أن أحداً من التجار
متجاوز ومتمرد على القرارات احوالت أمره للجان المقاومة الشعبية ، التي
تتخذ الإجراءات المناسبة ضده إما بالإنذار ، وإما بالحرق أو أي شكل من
أشكال العقوبة .

لجان تخليص المعتقلين

قوام هذه اللجان من النساء ، اللواتي سجلن صوراً مشرقة في النضال
الوطني الفلسطيني من خلال دورهن البارز والمميز في الثورة الديسمبرية ،
ككل وفي لجان تخليص المعتقلين بشكل خاص .
فعندما تشاهد النساء أن قوات الجيش الاسرائيلي القت القبض على
أحد الشباب أو إحدى الفتيات ، تفوم بالهجوم على القوة المعتقلة للشاب
أو الصبية . وتخطفه منهم ، وتدعي إحدى النساء بأنه ابنها أو أخوها . . .
الخ .

مثال على ذلك أم خالد أو كما يسمونها «أم الوطن» من رام الله اطلقتو
عليها اسم أم الوطن . . «لأنها لم تترك شبلاً ممن نالتهم أيدي الغزاة
الغاشمين إلا وطارت لتدافع عنه وهي تصرخ انه ابني ، اتركوا ابني ، حتى
حظيت بهذا اللقب بجدارة» .

وفي ساحة المنارة - برام الله ، ماإن «يسقط جريح ما [حتى] تركض
لتقتحم جمهرة الجنود من حوله تصرخ ابني . . ابني . . اتركوا ابني ايها
الفاشست»^(٩٧) .

مثال آخر، الشهيدة منال سمور (١٥) عاماً من معسكر الشاطئ في قطاع غزة/ طالبة في الثالث الإعدادي. لقبها أهالي المعسكر «بالشنارة» لنشاطها وحركتها اليومية. مهمتها في فرقها تبدأ في مراقبة تحركات الجيش إلى المشاركة الفعلية في المواجهات والإشتباكات. وكانت في كل طلعاتها تقول بأنها «فداء الانتفاضة».

في يوم استشهادها أصيب شاب بعيار ناري وقام الجنود باعتقاله وهو ينزف دماً. جن جنون منال عندما رأتهم يضعونه في سيارة الجيب فهجمت عليه كالبرق من أجل تخليصه، إلا أن الجنود سبقوها بإطلاق عدة عيارات نارية أصابت قلبها. ركضت منال أكثر من ٥٠ متراً تحمل جراحها وتغرق في دمها متحدية الموت والإحتلال، كان ذلك يوم ٢٥/١٠/١٩٨٨^(٥٨). هذه أمثلة محدودة جداً مما تقوم به لجان تخليص المعتقلين. وهناك أمثلة عديدة لا تحصى ولا تعد، وفوق كل متر من الأرض الفلسطينية المحتلة هناك قصة بطولية نفذتها لجان تخليص المعتقلين.

لجان الإصلاح الاجتماعي

وهي اللجان التي تقوم بمهمة حل الخلافات التي تنشأ بين الأفراد والأسر في الأحياء والقرى والمخيمات. وتقوم بدور تربوي دعاوي من خلال اغلاقها كل النوافذ التي يمكن أن تنفذ منها قوات الإحتلال إلى وحدة المجتمع الوطني الفلسطيني.

إنها تلعب دوراً إيجابياً أيضاً بعد غياب دور الشرطة، لأنها ترمم وتعطل تفاقم أية تباينات وتعارضات داخل أبناء الشعب الواحد.

وباتت هذه اللجان تشكل المرجعية القضائية للجماهير الأحياء والمخيمات والقرى والمدن، كونها تحل الإشكالات كلها، ولا تسمح لكائن من كان

يهضم حق أخيه المواطن، وهي تقف إلى جانب الحق في مواجهة
بساطل. وهي تدرك أيضاً أن مهمتها الأولى تتمركز في صيانة الوحدة
وطنية الفلسطينية وتوجيه الأنظار، كل الأنظار نحو العدو الصهيوني
معركة الحرية والاستقلال.

لجان التوعية السياسية [لجان التثقيف]

وهي لجان أشبه بجماعات التفويض السياسي في الأجهزة المقاتلة
فصائل الثورة الفلسطينية - في الظاهرة العلنية - أو في جيوش الدول
الإستراكية، مع الفارق أنها تمتاز بطابع الثورة الكانونية الشعبي.
وهي تقوم باللقاءات مع الجماهير في الأحياء وحتى على نطاق البناية
الساحدة، حيث يجتمع أفرادها، ويقوم الموجه بطرح الموقف السياسي
للجماهير ويجب على أسئلتهم، ويتعرف أيضاً على همومهم ويستمع
اليهم، فضلاً عن ذلك، تقوم هذه اللجان بنشر المفاهيم الصحيحة
والسليمة للنضال الوطني، كما تعمل ضمن طاقاتها وإمكاناتها بتوزيع
القصص من التاريخ الفلسطيني ومن التاريخ العربي والأممي.
وهناك لجان مختلفة كلجان المرأة، التي أشرنا لها في القوى المحركة،
فضلاً عن لجنة الإعلام التي أشرنا لها في بداية الحديث عن اللجان
الشعبية، ولجان الحرفيين وغيرهم.

بالمحصلة يمكن القول، أن هذا الجهاز الواسع والكبير من اللجان إنما
هو جهاز السلطة الجديدة، سلطة الشعب الفلسطيني، سلطة الحرية
والاستقلال، نقيض وبديل سلطة الاحتلال.

وبقدر ما تبني الثورة الكانونية البطلة لجانها وترسخ جذورها في الواقع
الاجتماعي والوظيفي - المهني - التخصصي الفلسطيني بمدر ماتمكن من

فك ارتباطها مع اجهزة الاحتلال وبقدر ماتضع آخر مساميرها في نعش الاحتلال نفسه .

ويمكن القول والتأكيد ان الثورة الديسمبرية خطت خطوات مهمة للامام في طريق الحرية والاستقلال، ولكن مازال امامها شوط هام أيضاً في التدمير الكلي لأجهزة الاحتلال، الإدارة المدنية، الشرطة، المؤسسة الضريبية، وغيرها من الأجهزة المرتبطة بالاحتلال .

ان بناء الدولة المستقلة على التراب الوطني الفلسطيني يحتاج إلى المزيد من العطاء، المزيد من البناء لاجهزة السلطة الشعبية وتعميق مفاهيمها ومحتواها وتجذيرها في أوساط الجماهير الشعبية الفلسطينية .

ان التجربة الديمقراطية الفلسطينية، التي تتجلى بتشكيل وتوسيع وتعميق اللجان الشعبية، لهي تجربة من التجارب الغنية بدروسها وعبرها، والتي مازال الوقت امامها كي تنتقل إلى مراحل أرقى وأشمل، وبالتالي أي حكم على هذه التجربة الديمقراطية من الآن سيكون حكماً ناقصاً ولا يتسم بالموضوعية .

ولكن ماأفرزته هذه التجربة من حقائق مادية ملموسة حتى الآن، يؤكد ان التجربة الفلسطينية تمتاز عن غيرها من التجارب بطابعها الشمولي في النطاقين المهني والجغرافي، والذي لم تشهده لجان السوفيتات في الميدان الطبقي ولاغيرها من التجارب الوطنية، بما في ذلك التجربة الفيتنامية، الأمر الذي يعطي هذا النموذج الديمقراطي الفلسطيني موقعاً خاصاً متفرداً عن باقي النماذج الطبقية أو الوطنية الأخرى .

والزمن القادم من الثورة الكانونية يغني ويجذر ويرسخ ملامح هذا النموذج الديمقراطي الفلسطيني، الذي تتحمل قيادة م.ت.ف مسؤولية مركزية في التسريع والدفع الإيجابي في صياغة ملامحه ومقوماته، وهذه حاجة تملئها ضرورات العملية الثورية ومستقبل النضال الوطني

الفلسطيني . ولكن اذا استمر بعض القوى متشبثاً بمواقفه الخاطئة فإنه بالضرورة سيعيق ويعرقل تطور هذا النموذج الوطني . وسيبقى العمل الجبهوي أسير منطقته الفئوي الضيق ، الذي لن يخدم النضال الوطني ، لذا فالمصلحة الوطنية تحتم التجاوب مع متطلبات العملية الثورية الجارية في الأراضي الفلسطينية المحتلة ، والدفع بأشكال العمل القيادي إلى بلوغ مرحلة الجبهة الوطنية المتحدة ، التي تعتبر حاجة موضوعية وذاتية للثورة في الثورة الفلسطينية .

مصادر ومراجع الفصل الثالث

- ١ - «الثورة المستمرة» أواسط كانون الثاني (يناير) ١٩٨٨ . ص ٣ .
- ٢ - كتاب «فلسطين الثورة» - ٢ - مصدر سابق . ص ٢٥٦ .
- ٣ - هآرتس ، ١٤ / ٢ / ١٩٨٨
- ٤ - المدهون ، ربعي «الانتفاضة الفلسطينية - الهيكل التنظيمي» مصدر سابق ص ٨١ .
- ٥ - لينين . «خطتنا الاشتراكية - الديمقراطية» . مصدر سابق . ص ٢٥ - ٢٦ .
- ٦ - المصدر السابق . ص ٢٩ .
- ٧ - لينين - «حول تربية الملاكات» . دار التقدم . موسكو . ص ٢٥ .
- ٨ - النداء الأول للقيادة الوطنية الموحدة . صادر في ٨ / ١ / ١٩٨٨
- ٩ - النداء (٢٨) نداء الاستقلال ، ٢٠ / ١١ / ١٩٨٨ .
- ١٠ - «الأرض المحتلة وقائع . . . واحداث» العدد السادس والثلاثون . . مصدر سابق . ص ٢١٢ / انظر جريدة «القدس» المقدسية ، ٢٦ / ١٢ / ١٩٨٧ .
- ١١ - الأرض المحتلة . . . وقائع . العدد الخامس والاربعون . أيلول (سبتمبر) ١٩٨٨ . ص ٣٢٥ / انظر جريدة «الشعب» المقدسية ، ٩ / ٩ / ١٩٨٨ .
- ١٢ - نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية - العدد (٣) آذار (مارس) ١٩٨٨ . ص ٢٠٦ / انظر ملحق هآرتس ، ١٩ / ٢ / ٨٨ . ص ٦ - ٩ .
- ١٣ - بيان من جماهير مدينة قلقيلية موجه إلى جنود العدو الصهيوني ، ١٩ / ١ / ١٩٨٨ .
- ١٤ - نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية - العدد (٣) آذار (مارس) . ص ٢٠٤ - ٢٠٥ / انظر هآرتس ، ٢٨ / ٢ / ١٩٨٨ .
- ١٥ - د. المسيري ، عبد الوهاب «الانتفاضة الفلسطينية» مصدر سابق . ص ١٥٣ - ١٥٤ .
- ١٦ - يديعوت احرونوت ، ١٤ / ١٠ / ١٩٨٨ .

١٧ - النداء (١٧) نداء أربعين القائد والمعلم الشهيد «أبو جهاد»
١٩٨٨/٥/٢١.

١٨ - ملقا، فيكتور، ترجمة عصام عسيران «مناحيم ييغن - التوراة» .
والبنديقية، نقله عن الفرنسية عصام عسيران. المكتبة الثقافية. بيروت.
توزيع مكتبة الكويت المتحدة. ١٩٧٩. ص ٥٨ - ٥٩.
١٩ - الحرية، ١٩٨٨/١٢/٢٥. ص ٥٠.

٢٠ - جواد، سعيد. «النهوض الوطني الفلسطيني في الضفة الغربية وغزة
والجليل - ١٩٧٤ - ١٩٧٨». دار ابن خلدون. بيروت. الطبعة الأولى،
١٩٧٩. ص ١٢٨.

٢١ - «الثورة المستمرة» نيسان (ابريل) ١٩٨٧. ج. ش. ت. ف. مصدر
سابق.

٢٢ - غانم، فريد. «اناطوميا اللجان الشعبية وديناميتها الخلاقة انتفاضة
كانون الكبرى في عامها الثاني - قسماها. . طابعها ودلالاتها». مؤسسة
«نصار» للنشر والتوزيع - نيقوسيا - قبرص. كانون الثاني (يناير) ١٩٨٩.
ص ٢٤.

٢٣ - المصدر السابق، ص ٢٥.

٢٤ - المصدر السابق، ص ٢٦.

٢٥ - التقرير - ٩ - ٢٥ / ١٠ / ١٩٨٨، م. ت. ف. الإعلام الموحد.
الإعلام الخارجي، ص ٣٩ / انظر دير شيفل الألمانية ١٩٠ / ٩ / ١٩٨٨.
٢٦ - المصدر السابق.

٢٧ - غانم، فريد. «اناطوميا اللجان الشعبية» مؤسسة «نصار». مصدر
سابق. ص ٢٥.

٢٨ - نشرة «ضمير الانتفاضة» - تصدرها لجان المقاومة الشعبية - العدد
الثاني - تموز (يوليو) ١٩٨٨. ص ٤.

٢٩ - نشرة «ضمير الانتفاضة» ٧ / ٥ / ١٩٨٨. ص ٤.

٣٠ - نداء رقم (٣) صادر عن اللجان الشعبية العمالية في لواء رام الله
والبيرة، ٢٢ / ١٠ / ١٩٨٨.

٣١ - نشرة «ضمير الانتفاضة» تموز (يوليو) ١٩٨٨. مصدر سابق.

ص ٥.

- ٣٢ - نداء رقم (٣) صادر عن اللجان الشعبية العمالية في لواء رام الله والبيره. مصدر سابق.
- ٣٣ - أبو جهاد مصدر سابق ص ٤٨ - ٤٩.
- ٣٤ - «ضمير الانتفاضة»شرة غير دورية. تموز (يوليو) ١٩٨٨. مصدر سابق. ص ٣.
- ٣٥ - «ضمير الانتفاضة» ١٩٨٨/٥/٧. مصدر سابق. ص ٧.
- ٣٦ - التقرير - ٢٩ - م.ت.ف الإعلام الخارجي. مصدر سابق. ص ٤١.
- ٣٧ - المصدر السابق.
- ٣٨ - مشروع تعميم «الوضعية الراهنة للانتفاضة والحراك في مهامها وأولوياتها» ج.ش.ت.ف. قيادة الأرض المحتلة أواخر نيسان (إبريل) ١٩٨٨.
- ٣٩ - المصدر السابق.
- ٤٠ - «الانتفاضة» تصدرها اللجان الوطنية الديمقراطية في الأراضي المحتلة. ١٩٨٨/٨/١١. ص ٤ - ٥.
- ٤١ - «صامد الاقتصادي» العدد ٧٤ / تشرين الأول (أكتوبر) تشرين الثاني (نوفمبر) وكانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٨. ص ٣٠.
- ٤٢ - المصدر السابق. ص ٢٢٦.
- ٤٣ - سارة، عادل. «الحياة الشعبية». مصدر سابق. ص ٦٢.
- ٤٤ - المصدر السابق. ص ٦٢.
- ٤٥ - المدهون، ربيعي «الانتفاضة الفلسطينية - الهيكل التنظيمي» مصدر سابق. ص ٣٤.
- ٤٦ - المصدر السابق. ص ٣٤.
- ٤٧ - النداء الثالث الصادر عن القيادة الوطنية الموحدة، ١٩٨٨/١/١٨.
- ٤٨ - غانم، فريد. «اناطوميا اللجان الشعبية...» مصدر سابق. ص ٢٨.
- ٤٩ - صامد الاقتصادي. العدد ٧٤. مصدر سابق. ص ٢٢٤.
- ٥٠ - «الانتفاضة» عدد خاص - ١٢ - تصدرها اللجان الوطنية

- لديمقراطية.. مصدر سابق. ١٤/١٢/١٩٨٨. ص ١٦.
- ٥١ - المصدر السابق. ص ١٧.
- ٥٢ - المصدر السابق. ص ١٧.
- ٥٣ - المصدر السابق ص ١٦.
- ٥٤ - «الانتفاضة» نشرة غير دورية، تصدرها اللجان الوطنية الديمقراطية في الأراضي المحتلة، ١٧/٥/١٩٨٨. ص ٢ - ٣.
- ٥٥ - الملهون، ربيعي «الانتفاضة الفلسطينية - الميكل التنظيمي».. مصدر سابق. ص ٤٠ / انظر شؤون فلسطينية. العدد ١٨٣، حزيران يونيو ١٩٨٨، ص ١٣٥.
- ٥٦ - غانم، فريد «اناطوميا اللجان الشعبية».. مصدر سابق. ص ٢٨.
- ٥٧ - التقرير رقم (١٣٥) «من حكايات الناس والانتفاضة» حركة فتح - مكتب القائد العام - ١٥/٣/١٩٨٩ ص ٢.
- ٥٨ - التقرير رقم (١٢٠) «من حكايات الناس والانتفاضة» حركة فتح - مكتب القائد العام - ص ٣.

!

(*) صدر القرار في ٢٢ كانون الأول (ديسمبر). ١٩٨٧.

(*) بالأساس وحسب ما كان مقرراً نظرياً، اللجان الشعبية، هي عبارة عن قيادة سياسية والأمنية والاجتماعية للمخيم، ولكن في ميدان الممارسة نتيجة سياسة الهيمنة والتفرد، التي اتبعتها بعض الفصائل، وخاصة (فتح) تسر الأمور كما يجب، مما أفقد اللجان الشعبية تلك الصفة، وحصرها في نطاق الإداري والاجتماعي.

الفصل الرابع

الفصل الرابع

جدل المدني والمسلم في الثورة

مدخل:

أثبتت تجارب الثورات في التاريخ المعاصر ان انتصارها يكون نتاج وحصيللة جملة من العوامل والمعطيات الذاتية والموضوعية. ومن بين عوامل الانتصار، تحتل أشكال وأساليب النضال مكانة مركزية بينها. والثورة، التي لا تستطيع تحديد وصياغة وسائلها الكفاحية في مواجهة العدو، بالضرورة مآلها الهزيمة. ولا يمكن لثورة ان تنصر في نضالها الثوري، إلا بمقدار قدرتها على اشتقاق وتحديد أشكال نضالها الملائمة والمرتبطة بالشعار السياسي، وقبل ذلك بجملة الظروف والمعطيات المحيطة بالثورة. أي استناداً إلى قوى الثورة الذاتية، وقوى العدو، فضلاً عن الظروف الإقليمية والدولية.

وهذا الإقرار بأهمية التحديد العلمي لأساليب النضال بشكل عام مع اعلان الثورة، لايعني الإقرار والتوافق مع أي قيادة ثورية، تذهب بعيداً في الإقدام على الدخول في بحث التفاصيل المسبقة لأشكال الكفاح، التي ستعتمدها الثورة في سياق كفاحها الثوري، لان مبدأ التفكير بتفصيل

قوالب جاهزة من أشكال النضال لا يمت للثورة بصله، لابل يقتل روح الثورة، روح التغيير والتجديد الدائم للأساليب، اعتماداً على تغير الوقائع والمعطيات المادية في الواقع المحدد، المعين. وأهمية عدم الدخول في التفاصيل أو تحديد أشكال «مسبقة الصنع» بناءً على قوالب «نظرية جاهزة»! تكمن أولاً، في أنه لا يمكن لثورة من الثورات ان تشتق سلفاً ومسبقةً أساليب الكفاح التفصيلية، خاصة وأن ظروف النضال متحركة بشكل دائم بين المد والجزر، بين التقدم والتراجع، أي أن الثورة لا تسير في خط مستقيم. بالإضافة إلى ذلك، فإن الثورة، أية ثورة، تنتقل من مرحلة إلى أخرى، فمرحلة الدفاع الإستراتيجي الأولى، تختلف ملامحها عن المرحلة الثانية، مرحلة التعادل مع العدو، وبالضرورة تختلف عن المرحلة الثالثة، مرحلة الهجوم الإستراتيجي. الأمر الذي يؤكد، ان الغوص المبكر في رسم وقرار الأشكال الكفاحية التفصيلية إنما هو شكل من أشكال عدم الواقعية. وكمثل من يضع العربة أمام الحصان!.

وكما هو معلوم، فإن الثورة علم، لا يجوز التعاطي معها باستخفاف «وطيشة» لان مثل هذا السلوك يؤدي إلى سيطرة روح العبثية والفوضى واستحضار «الأرواح» التي تحمل الثورة إلى الهاوية وتودي بها في مستنقع الهزيمة!، في حين أن التجارب التاريخية الثورية تدلل على ان الثورة بإمكانها وعلى أرضية التحديد العام العريض لأشكال النضال المختلفة، ، سيرورة وضرورة انطلاقتها واندفاعها نحو أهدافها، أن تشتق وتبتدع صوغ أشكال وأساليب نضالها التفصيلية الجماهيرية والمسلحة بأرقى ما يكون، وبشكل مختلف تماماً عما حملته التجارب الأخرى، وبصينغ قد لا تتطابق مع ما جاء في الكتابات النظرية.

إذاً الثورة، في مسيرتها الكفاحية، تطرح أمام قيادة الثورة الكثير والكثير من القضايا، التي لم تعهدها من قبل، الأمر الذي يستدعي وضع الحلول

المناسبة، وكذلك عدم التوقف والدوران حول القديم من أساليب العمل، بل البحث عن ما يتناسب مع الوضع الجديد، أي عن أساليب جديدة، لها سماتها الخاصة المرتبطة بالتجربة المحددة. أي أن الثورة ستعلم القيادة والجماهير، على حد سواء، الكثير مما لم تتعلمه في الكتب، واضعاف ما تعلمته من الكتب والنظريات.

ان الثورة، هي المدرسة الأمثل والأكبر للوطنيين والثوريين معاً إنها عبارة عن «الام» التي تلد الجديد دائماً، وما على «القبالة القانونية» قيادة الثورة إلا أن تستلهم الجديد، وتستوعبه وتضعه في منطوق قانونيته ومساره السليم.

ومهما حاولت قيادة الثورة [وهي محاولات مطلوبة وضرورية في كل الأحوال، شرط ان لاتقع في دائرة القولية والجمود] من اشتقاق الأساليب والأشكال، ومهما ذهبت بعيداً في عملية التنبؤ في مآل وآفاق الأحداث، وأشكال النضال، فإن الثورة في مسيرتها ستحمل أشياء كثيرة لا يمكن التنبؤ بها، وستطرح أمامها [قيادة الثورة] وعليها مهمات جديدة من واجبها أن تجد الأساليب المناسبة لحلها، وإذا كان لا يجوز الغوص كثيراً في التفاصيل، وبالتالي وضع قوالب جاهزة، فإنه أيضاً ليس من الواقعية بشيء حصر الثورة بشكل وحيد من أشكال النضال دون سواء، لأن ذلك لا يمت للواقع بصلة. ولا يخدم العملية الثورية، أبداً كان طابعها، قومياً أم طبقياً، لاسيما وان العدو يستخدم كل أسلحة الفتك والقتل والتدمير الاقتصادي والثقافي والنفسي والقمعي الإرهابي، من أجل القضاء على الثورة، فهل يجوز والحالة هذه، أن تحشر قيادة الثورة نفسها في نطاق شكل وحيد من أشكال النضال، وبغض النظر عن طابع هذا الشكل مدنياً كان أم مسلحاً؟! .

هل من المعقول لاية قيادة ثورية أن تضيق الخناق حول رقيتها، حول ذاتها؟ أيجوز أن تتخلى بإرادتها، بقرار خاص منها، عن أسلحة عديدة

بيدها؟! أن نحدد من عناصر قوتها، وبالتالي نقدم للعدو خدمة مجانية؟! انها ليست سوى قيادة مغامرة، متطرفة، لا ترى سوى «قوتها»! «ونفسها» ولا تحسب الحساب لقوة العدو، بل تختزلها بمقولات نظرية «ثورية» «جوفاء»؟! وكذلك القوى التي «تضخم» قوة العدو و«تستخف» بقوى الثورة، فتتهبط إلى مستوى الضال المطلبى فقط!.

إن القيادة الثورية، هي تلك القيادة التي تتعاطى مع الثورة كعلم، ولا تستبق الأمور، ولا تتخلف عنها، بل هي، القيادة التي تواكب الأحداث في حركتها، وتضع الحلول الثورية الناجعة للمشاكل التي تعترض طريق الثورة؛ وتصوغ أساليبها النضالية على أسس واقعية، بعيداً عن المبالغة والتطرف أو التباطؤ والتسويق غير المبرر.

كما يجب على قيادة الثورة أن تقف بين فترة وأخرى أمام أساليبها الكفاحية، استناداً إلى مجريات الأمور، لتدقق في ما إذا كانت تتناسب وظروف الواقع الجديد، أم أنها باتت لا تتجاوب مع التطورات التي حدثت في البلاد وعند العدو. وبناءً عليه يكون من الواجب عليها أن تحدد وتصوغ أساليب ثلاثم المعطيات الجديدة.

وهذا يعني، أن على قيادة الثورة أو الحزب الثوري، أن يكون على مستوى الأحداث، يرافق تطوراتها، كي لا يقع في منزلقات (١) القفز في الهواء!، (٢) أو التخلف إلى ذيل الحركة الجماهيرية؟! لأن كلتا الحالتين (القفز والتخلف) تحملان النكسات للثورة! ان الواجب يحتم عليها أن تصوغ أشكال نضالها، استناداً إلى أهدافها، وارتباطاً بالظروف الذاتية والموضوعية.

الثورة وشكل النضال الرئيسي

وفي هذا السياق، يتحتم على قيادة الثورة بين فترة وأخرى ان تقف أمام

نجربتها، وتحدد من بين مجموع الأساليب والأشكال أيهم الشكل الرئيسي!، أيهم الذي يحتل موقع الصدارة!، لأنه ليس من المنطق بشيء أن تتساوى أشكال النضال المختلفة في ذات اللحظة. وبالتالي يجب أن يكون هناك شكل له الأولوية على ماعداه من أشكال النضال. وهذا لا يلغي أهمية وضرورة أشكال وأساليب النضال الأخرى، لاسيما وأن الثورة (أو الحزب) معنية بتوجيه كل سهامها وأسلحتها، في أن إلى رأس وقلب العدو لكي تفتك به، وتقضي عليه وتحقق النصر.

والثورة الفلسطينية المعاصرة، عندما قامت في كانون الثاني (يناير) ١٩٦٥، وبشكل رئيسي بعد انتشار ظاهرة المقاومة الفلسطينية على أثر هزيمة (يونيو) ١٩٦٧، حددت الكفاح المسلح، كشكل رئيسي للنضال الوطني الفلسطيني، وتجسد ذلك لاحقاً في برامج المجالس الوطنية الدورية، وكذلك في برامج الفصائل الوطنية الفلسطينية، كل على انفراد. وما من شك في أن الثورة الفلسطينية واجهت في البدايات ومازالت، النزعتين، نزعة التطرف ونزعة التهادن والإصلاح.

نزعة التطرف مثلتها فصائل الثورة الفلسطينية المسلحة، التي ذهبت جميعها في البداية الى حد إلغاء كل أشكال النضال، وركزت جهودها على أسلوب الكفاح المسلح، كأسلوب «وحيد» للنضال، الأمر الذي أوقعها في نزعة العدمية والتطرف، وانعكس ذلك في أدبياتها وشعاراتها السياسية، التي طرحتها آنذاك، مثلاً شعار «السلطة السياسية تنبع من فوهة البندقية!». . الخ.

وهذا بالتأكيد يعود لجينية التجربة، وكردة فعل على الهزيمة العربية عام ٦٧، فضلاً عن أن تجربة حرب الشعب طويلة الأمد، التي أثبتت نجاعتها ونجاحها في الهند الصينية، سيطرت على قيادات الفصائل الفلسطينية، يمينها ويسارها على حد سواء، ولم تدقق هذه الفصائل في مقومات وركائز حرب التحرير الشعبية، مما أفقدها القدرة على التحديد العلمي لشروط

هذه الحرب الشعبية طويلة الأمد، وأوقعها في متاهات العدمية لفترة من الوقت، وهذا لا يعني رفضاً أو تخطيطاً لتبني المقاومة أسلوب حرب الشعب، الخطأ تجلّى في الممارسة، في عدم القدرة على ترجمة البرامج على أرض الواقع. ولكن تجربة الحياة اقنعت الفصائل الفلسطينية بالعدول عن هذا المنهج الأحادي الجانب، المغامر، وفي فترة قياسية، وجعلتها تعيد النظر في هذا الطريق. وأكدت لاحقاً في برامجها، وفي برامج المجالس الوطنية الدورية على كل أشكال النضال المسلحة والجهادية والسياسية الدبلوماسية والمطلية، ويجري تطبيقها استناداً إلى ظروف كل ساحة من ساحات النضال الوطني الفلسطيني.

رغم ان الغالبية العظمى من الفصائل تراجعت عن المنهج الأحادي الجانب في استخدام أساليب النضال، إلا أن الساحة الوطنية الفلسطينية لم تبتأ تماماً من أصحاب هذه النزعة المغامرة، فما زالت الساحة حتى الآن تواجه مثل هكذا مجموعات، كما هو حاصل مع جماعة «القيادة المؤقتة» المنشقة عن حركة «فتح» عام ١٩٨٣.

وبالمقابل واجهت الثورة النزعة الاصلاحية، كان أبرز مثال عليها الحزب الشيوعي الأردني [الفلسطيني لاحقاً] وتجملت مظاهر هذه النزعة في اتخاذ الحزب موقفاً سلبياً، لأبل معادياً في البداية، من ظاهرة المقاومة الفلسطينية المسلحة، واعتبرها «ظاهرة مغامرة وتجسيد للفكر القومي البرجوازي» ولم يقتصر الأمر على أسلوب الكفاح المسلح، بل شمل ظاهرة المقاومة، كظاهرة بشكل عام ١٩. وتجلى هذا الموقف في سياسات مجموعة فهمي السلفيتي، الذي كان أميناً عاماً للحزب. الأمر الذي أدى إلى تفاقم التناقض في الحزب فكانت نتيجته «انقسام الحزب في عام ١٩٧٠ وخروج مجموعة فهمي السلفيتي - رشدي شاهين المعادية للكفاح المسلح والثورة الفلسطينية. لكن الحزب بعد ذلك لم يمارس العمل العسكري ضد الاحتلال»^(١).

وعلى الرغم من اعتراف الشيوعيين بخطئهم حيال ظاهرة المقاومة الفلسطينية والكفاح المسلح ، إلا أنهم لم يسجلوا هذا الاعتراف في وثيقتهم الرسمية - البرنامج - المقرر في المؤتمر الأول للحزب ، المنعقد عام ١٩٨٣ في بيت حانون بالأرض الفلسطينية المحتلة . وهذا الموقف يدل على الروحية السلبية للحزب من أسلوب الكفاح المسلح ، وهذا الموقف ، وهذه الروحية لم يتغيرا ، بل إن «عقدة النقص» مازالت ملازمة للحزب من هذه الظاهرة . ولا ينفي هذه العقدة مادونه عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الفلسطيني ، د. ماهر الشريف في كتابه «الشيوعيون وقضايا النضال الوطني الراهن» الذي قال : «... اتخذ الشيوعيون الفلسطينيون موقفاً متحفظاً [الصحيح موقفاً معادياً في البداية] من ظاهرة العمل الفدائي الفلسطيني التي برزت في الأردن ، منطلقين في ذلك من نظرة ضيقة كانت ترى ان اسرائيل قد استغلت العمليات العسكرية التي قامت بها بعض المنظمات الفدائية الفلسطينية ، قبل عدوان حزيران ، وبالغت في تهويلها كثيراً لـ «تبرير تهديداتها واعتداءاتها ولتهمة الجور لعدوانها الأخير»^(١) .

ان تخندق قيادة الحزب في نطاق النضال الجماهيري فقط ، اساء للحزب ولمكانته النضالية في أوساط الجماهير الفلسطينية التي تعاني في ظروف القهر القومي والطبقي من جوع الخبز ، ولا ينقصها فقط من يدعم نضالاتها المطالبة المشروعة في التنظيم وحرية التعبير والتظاهر ، وإنما ينقصها أيضاً وقبل ذلك توفيقها ورغبتها في الحرية السياسية ، التي صادرتها المحتل الصهيوني . ومن أولى من الشيوعيين الفلسطينيين في أن يكونوا على رأس الحركة الجماهيرية ؟ خاصة وانهم خاضوا تجربة طويلة ، ولديهم تراث غني في تجربة عصبة التحرر الوطني في فلسطين ، رغم الخطأ الذي ارتكب في شباط (فبراير) عام ١٩٤٨ ، بالموافقة على قرار التقسيم ، فضلاً عن تراث الحركة الشيوعية العالمية ابتداء من كومونة باريس ، مروراً بثورة أكتوبر العظمى عام ١٩١٧ إلى آخر السلسلة من النضالات العظيمة ، التي قادها الشيوعيون في بلدان العالم المختلفة .

ولكن قيادة الحزب لم تحرك ساكناً سوى عام ١٩٧٠، في تجربة «الأنصار» في الساحة الأردنية، التي لم تتابعها قيادة الحزب(*) كي تصبح جزءاً أصيلاً من الثورة الفلسطينية المعاصرة! ولم تحاول في الأراضي الفلسطينية المحتلة أن تتجاوز واقع المراوحة خوفاً من اجراءات العدو. خاصة وان جسم الحزب كان - وعلى ما يبدو انه مازال إلى هذا الحد أو ذاك - شبه مكشوف لاجهزة الاحتلال القمعية، الأمر الذي اعاق مبادرة الحزب، وشل قدرته على تجاوز ذلك الواقع!.

ومن البديهي أن لا ينكر أحد على الحزب الشيوعي الفلسطيني ضرورة الاستفادة من أي متنفس، من أي ثغرة تسمح بالتعبير العلني عن سياسة الحزب، ولكن كان على الحزب ان يجمع بين أشكال النضال المختلفة، لاسيما وان القضية الفلسطينية أمست أم القضايا الكبرى في الزمن المعاصر، الأمر الذي يؤكد أن لاجمال للركون على النضال الجماهيري السياسي في سياق عملية تحقيق هدف النضال المرحلي، وليس ذلك رفضاً لاسلوب النضال الجماهيري السياسي، وإنما حاجات النضال الوطني هي التي تملي على الشيوعيين وغير الشيوعيين استخدام اشكال النضال كافة، وعلى رأسها شكل النضال المسلح، والمسألة تخرج عن نطاق الرغبة الشخصية في تحديد أشكال النضال، وهذا مالم يدركه تماماً الشيوعيون الفلسطينيون، الأمر الذي أوقعهم في خطأ كبير ترك آثاره على مكانة الحزب الجماهيري، وإساءة لتجربته، ومع الأسف الشديد، مازال الحزب متشبهاً في زمن الثورة الكانونية المجيدة بالدعاية والتحريض للجانب الخاطيء من تجربته الماضية ولم يستفد من خبرة الأيام والسنوات السابقة. أي لم يستطع أن يرى كل الصورة من جوانبها المختلفة!!؟.

وبالمقابل مارست فصائل الثورة الفلسطينية أسلوب الكفاح المسلح بالطريقة الكلاسيكية، أي طريقة المجموعات العصابية الصغيرة السرية، ضد مواقع واهداف العدو الصهيوني في الأراضي الفلسطينية المحتلة،

وتجاوزت هذا النموذج أثناء تصديها لحملات الإبادة التصفوية ضد ركيزتها الثانية، الركيزة العلية في كل من الأردن ولبنان، حيث اضطرت فصائل المقاومة الفلسطينية المسلحة إلى اتباع شكل دفاعي أقرب إلى شكل دفاع الجيوش منه إلى شكل دفاع المجموعات العصابية، كون فصائل المقاومة جميعها، اليمين واليسار، - باستثناء الشيوعيين - بنت قواتها العسكرية في قواعد شبه مستقرة، فضلاً عن أنها، لجأت إلى تركيز جهودها في تطوير أسلحتها القتالية، فتجاوزت في لبنان النطاق العصبي إلى مرحلة تجيش الثورة!، وأمست تمتلك المدافع المختلفة الأحجام - القصيرة والمتوسطة والبعيدة المدى والثقيلة أيضاً - كمدافع الهاوتزر ١٥٥ ملم، و١٧٥ ملم، و٢٦٠ ملم، وكذلك مدافع الهاون ٦٠ و٨١ و٨٢ و١٢٠ و١٦٠ و٢٤٠ ملم، والصواريخ المختلفة الأحجام والاستخدامات - المالدوكا، الكورية ١٠٧ والكاتيوشا، بالإضافة للراجمات الصاروخية وصواريخ سام ٧ و٩، والعربات المصفحة الخفيفة والثقيلة، إلى آخر ما هنالك من أنواع وأشكال الأسلحة.

وهكذا مارست الثورة الفلسطينية الشكل العصبي في الداخل، وشبه النظامي العسكري في الخارج، ولكل شكل شروطه ومتطلباته. ورغم ذلك فإن قيادة الثورة لم تحسن الربط بين شكلي النضال، فكان أحدهما على حساب الآخر، وتحديدًا الثاني على حساب الأول.

ولكن هنا يبرز سؤال مركزي، وجوهري، هل أخطأت الثورة الفلسطينية وفصائلها المسلحة في اعتماد أسلوب الكفاح الشعبي المسلح، أسلوباً رئيسياً للنضال؟! وهل أصاب الحزب الشيوعي، ومن يتوافق معه في الدعوة إلى شكل النضال «السلمي»؟!

ليس ثمة شك في أن فصائل الثورة الفلسطينية لم تخطئ في انتهاز الكفاح الشعبي المسلح أسلوباً رئيسياً في نضالها ضد العدو الصهيوني الإستيواني الإجلالي الإحلالي، هذا العدو، الذي استهدف ويستهدف

الإنسان الفلسطيني أولاً والعربي ثانياً، كإنسان وراث وتاريخ ولغة واقتصاد وثقافة، وأرض قبل كل شيء، فهل يعقل والحالة هذه أن يكون شكل النضال مطلبياً وسلمياً ضد الصهاينة؟! هل يعقل أن يمد الشعب الفلسطيني يده ليستعطي الصهاينة؟! وهل من الممكن، ومن المنطقي أن تترك الأمور على حالها إلى ما شاء الله حتى تتغير الظروف بعد قرن أو قرنين من الزمان؟! وهل يجوز أن يُحكم على أسلوب النضال المسلح من حيث المبدأ ويرفض نتيجة خطأ هنا أو خطأ هناك ارتكبته فصائل الثورة الفلسطينية؟! وهل من الحكمة بشيء أن يحاكم أسلوب الكفاح الشعبي المسلح بالخطيئة والموت لانه حوَصر في «صحراء العرب خارج الأرض المحتلة»؟!؟.

ان منطق الأشياء، منطق الشعوب، المنطق العلمي، تؤكد كلها على أن من يقف في الخندق المواجه للكفاح المسلح، خندق الدعوة والإكتفاء بالنضال السلمي في مواجهة الغزوة الصهيونية، إنها هم اصحاب المنطق المعكوس، الخاطئء والواهم كثيراً، الذين لا يرون أبعد من أنوفهم، لماذا؟ للأسباب التالية:

أولاً: طبيعة العدو الصهيوني الإستيطانية الإجلائية، الإحلالية، الذي يستهدف الأرض والشعب.

ثانياً: لان الشعب الفلسطيني انتظر طويلاً، وراهن على البُعد القومي الرسمي العربي حتى العام ١٩٦٧، وكانت نتيجة هذه المراهنة ضياع كل فلسطين، فضلاً عن سيناء والجولان؟!.

ثالثاً: وحتى عندما ذهب بعض العرب سابقاً [السادات] إلى حد الإستسلام، واستمر الرئيس مبارك على ذات الطريق، ومن ثم التراجع العربي الرسمي التدريجي يوماً بعد يوم، نحو التطبيع بما هو قائم!، كانت النتيجة مزيداً من التعتن الصهيوني والرفض للحق العربي الفلسطيني.

رابعاً: كانت القضية الفلسطينية في نظر الغالبية العظمى من الرأي

العام العالمي، بما في ذلك المؤسسات الدولية، عبارة عن قضية لاجئين لا أكثر، وكان السعي جاداً من أجل إلغائها كلياً!

خامساً: وقوف الإمبريالية الحازم إلى جانب الكيان الصهيوني، وتقديم الدعم المتعدد الأوجه، العسكري، الاقتصادي، البشري، التكنولوجي له، في مواجهة الشعب الفلسطيني وقضيته العادلة.

لهذه العوامل كان على الشعب العربي الفلسطيني أن يحمل لواء قضيته ويقاوم من أجل التغيير الجدي في موازين القوى، وقبل ذلك التغيير في المفاهيم السائدة في أوساط الرأي العام العالمي، واثبات النقلة الضرورية على طريق تحرير الأرض الفلسطينية من براثن المحتل الصهيوني. ولم يكن ذلك ممكناً بغير انتهاج أسلوب الكفاح المسلح، اسلوباً رئيسياً في النضال، مترافقاً مع اساليب النضال الأخرى الجماهيرية، المطلية والديبلوماسية.

وكي تستقيم المحاكمة العلمية لهذا الأسلوب، يجب الإجابة على السؤال التالي، إلى أي مدى حقق هذا الأسلوب النتائج المرجوة منه؟!

(١) كان لبزوغ فجر المقاومة الفلسطينية المسلحة أكبر الأثر على الإنسان الفلسطيني، من خلال اعطائه الثقة بالنفس، بعدما كادت أن تذهب هذه الثقة مع رياح هزيمة حزيران، وبالتالي اعادت الاعتبار للشخصية والهوية الوطنية الفلسطينية.

(٢) وفي ذات السياق، انقذت الإنسان العربي عموماً من براثن الهزيمة العربية الرسمية، وشكلت المقاومة الفلسطينية المسلحة احد أهم عوامل النهوض في لحظة من أشد لحظات الإنكسار العربي.

(٣) شكلت المقاومة الفلسطينية المسلحة احدى أهم واخطر الظواهر الشعبية، التي واجهها الكيان الصهيوني منذ تأسيسه، كون عنصر المقاومة، هو العنصر الفلسطيني - النقيض التاريخي للفكرة الصهيونية - والذي اعتقدت اسرائيل بعد هزيمة حزيران ١٩٦٧ أن لا قائمة ستقوم لهذا الشعب، وأن مآله الإندثار والإضمحلال في سفر الهجرة إلى المنافي،

وبالتالي الضياع الكلي في صحراء العرب القاحلة من المروءة! . أو أن يذوب في سوق العبيد الصهيوني؟! .

(٤) نفضت الغبار عن ملفات القضية الفلسطينية في المؤسسات الدولية، وبشكل خاص في الأمم المتحدة، ليس هذا فحسب، وإنما حققت المزيد من النتائج الايجابية . منها إقرار الحقوق الفلسطينية المشروعة في أرضه في القرار ٣٢٣٦ عام ١٩٧٤، واعتبار الحركة الصهيونية حركة عنصرية كما جاء في القرار ٣٣٧٩ عام ١٩٧٥، وغيرها من القرارات الدولية المؤيدة للكفاح الفلسطيني المسلح وغير المسلح، فضلاً عن قبول م.ت.ف كمراقب في الهيئة الدولية الأولى، استناداً إلى القرار ٣٢٣٧، وإلقاء رئيس اللجنة التنفيذية كلمة أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٧٤ . . . الخ .

(٥) وقبل ذلك، ونتيجة تجاوز الثورة لعنق الزجاجة، بتفاديها مؤامرات التصفية في الأردن عام ١٩٧٠ و١٩٧١، وتجاوز مؤامرة أيار (مايو) ١٩٧٣ في لبنان، أرغمت الأنظمة العربية على الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية، كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني .

(٦) ايقظت جزءاً كبيراً من أوساط الرأي العام العالمي على حقيقة القضية الوطنية الفلسطينية، وأوقفتها على قدميها، بعد أن كانت تقف على رأسها، فحولتها من قضية انسانية تتعلق بمجموعة من اللاجئين! إلى قضية شعب مكافح من أجل تحرره الوطني .

(٧) شكل الكفاح الشعبي المسلح التربة الخصبة لانضاج الظروف داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة .

(٨) مثلت حركة المقاومة الفلسطينية المسلحة العقبة الرئيسية الكأداء في طريق مؤامرات التصفية، وخاصة اتفاقيات كامب ديفيد، ومشروع ريغان، ومشروع «التقاسم الوظيفي» . . وغيرها من المشاريع التصفوية .

(٩) اغنت تجربة الكفاح الوطني الفلسطينية، وشدت من أزرها

وساعدها في مواجهة الأعداء . ومثلت معارك الصمود التي خاضتها الظاهرة العلنية في كل من الأردن ولبنان ضد الرجعات العربية والعدو الصهيوني نماذج حية للانسان الفلسطيني يمتدّى بها .
(١٠) اغنت تجربة حركة التحرر الوطني العربية ، حيث شكلت مدرسة لكل القوميين والتقدميين العرب ، وللحركة الوطنية اللبنانية خصوصاً ، وشدت من أزرها في مقاومة الأعداء الطبقيين والقوميين .

ان أسلوب الكفاح الشعبي المسلح كان أكثر من ضروري للشعب العربي الفلسطيني ، واذا اعترى ممارسة هذا الأسلوب في ظروف الظاهرة العلنية عدد من الأخطاء ، فإن ذلك لا يعني نفياً وإلغاءً كلياً لهذا الأسلوب ، واذا حوصر هذا الأسلوب في «الصحراء العربية» كما يقول د . محمد السيد سعيد في ندوة مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام في ٥ آذار (مارس) ١٩٨٨ فإن ذلك لا يعني ، أن أسلوب الكفاح المسلح كان خاطئاً ولا يتناسب مع الواقع الفلسطيني والعربي ، بل العكس صحيح .

والأمر الذي يجب أن يسجل دائماً وأبداً ، أن المقاومة الفلسطينية المسلحة تمكنت بواسطة بنديقتها الوطنية المسيسة من أن تحمي رأس الثورة ، وان تحافظ على الذات الوطنية الفلسطينية وتصون المكتسبات السياسية العديدة التي حققتها الثورة . ولو لم تكن البندقية الفلسطينية لما وصلت القضية الفلسطينية إلى ماوصلت اليه من تطور ، فالفضل أولاً وثانياً . وعاشراً للانسان الفلسطيني المقاتل ، المسلح ، الذي استطاع بفضل وعيه الوطني التحرري التقدمي ، ان يلدود عن هويته وقضيته وحقه في البقاء والعمل لتحرير وطنه من العدو الصهيوني . وبعد ذلك ، يأتي دور اشكال النضال الأخرى .

ولقد أدرك الشعب الفلسطيني بحسه الوطني التحرري ، ومن خلال تجارب الشعوب التحررية الأخرى ، ان شعباً لايجيد الدفاع عن نفسه وعن حقوقه الوطنية ، هو شعب لا يستحق الحياة ، ولا يستحق البقاء والعيش

إلا كالعبيد . وكي لا يكون الشعب العربي الفلسطيني كذلك، خاض غمار الكفاح الشعبي المسلح . استند إلى الجماهير الشعبية المسيسة، والحريصة على تحقيق أهدافها الوطنية في العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الوطنية المستقلة على التراب الوطني الفلسطيني .

وجنباً إلى جنب، مارس الشعب العربي الفلسطيني أشكال النضال الأخرى، وقاتل على كل الجبهات دونها استثناء ومن غير تردد، على الجبهة النقابية المطالبة، وعلى جبهة العلم والثقافة، وعلى الجبهة السياسية الدبلوماسية، وعلى جبهة حماية الأرض والمقدسات والتراث والتاريخ واللغة إدراكاً من الشعب الفلسطيني وقيادته السياسية ان أشكال النضال المختلفة تتقاطع في نقطة واحدة، هي نقطة هزيمة العدو الصهيوني وبالمقابل تحرير الأرض الفلسطينية وبناء الدولة الوطنية المستقلة .

واعطاء الأولوية للكفاح الشعبي المسلح ليعني من قريب أو بعيد، اسقاط أهمية أشكال النضال الأخرى، أو القفز عنها، أو الإستغناء عن أي منها، أو إهمالها، وإنما يعني تحديد أولويات أساليب النضال، استناداً إلى الهدف الوطني التحرري، والشعار السياسي، وارتباطاً بجمللة الظروف المحيطة بالقضية الفلسطينية .

خطأ الثورة :

وإذا كانت قيادة الثورة الفلسطينية المعاصرة عموماً قد تمكنت من تحقيق النجاح في التحديد السليم لأساليب الكفاح المختلفة في نضالها في مواجهة العدو الصهيوني، واستطاعت ان تختار من بينها الأسلوب الرئيسي، فإنها في الوقت نفسه ارتكبت خطأ واضحاً بحق الثورة الفلسطينية المعاصرة، وبحق دورها هي كقيادة، ويتمثل هذا الخطأ في :

أولاً: إيلاء جل اهتمامها وتركيزها وعصب تفكيرها للظاهرة العلنية

للثورة في دول الطوق العربية، وبالمقابل أهملت ركيزة المقاومة السرية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتجلى ذلك فيما يلي:

أ - توسيع أطر الثورة في ساحات النضال الخارجي (العواصم العربية المختلفة) الأمر الذي تطلب من قيادة الثورة ان تضخ أموالاً طائلة لاستمرار هذه الأطر، كما وضعت ذاتها تحت رحمة الأنظمة المختلفة، وهذا لايعني رفضاً أو تعارضاً مع وجود الظاهرة العلنية بقدر ما هو رفض للمنهج والسياسة التي اتبعت في إدارة هذه المسألة.

ب - اقتناء الأسلحة من الحجم المختلفة، وفي السنوات الأخيرة بات التركيز جلياً على الأسلحة الثقيلة، مما أثر سلباً على العمل العصابي.

ج - انتشار وباء البيروقراطية والمكتبية في جسم الثورة ككل، فضلاً عن انتشار ظاهرة الشقن المفروشة وغير المفروشة والسيارات المدنية وعلامات البذخ، التي طالت اليمين واليسار مع فارق نسبي.

د - احتلت الظاهرة العلنية مكان الصدارة في النضال الوطني الفلسطيني، وجرى تسليط الضوء عليها، على اعتبار أنها تمثل الحلقة الأبرز في النضال الفلسطيني، وحيث تتمركز قيادة الثورة.

هـ - استقطاب اعداد غفيرة من شباب الأراضي الفلسطينية المحتلة في إطار الظاهرة العلنية، في حين أن المطلوب هو العكس، أي رقد الداخل بالشباب والكوادر والقيادات.

و - اعتماد حجوم الفصائل في الظاهرة العلنية كمقياس لمكانتها ودورها في الساحة الفلسطينية، الأمر الذي دفع الفصائل الوطنية المختلفة للغرق في مستنقع تكبير الحصص، من خلال التفرغ للشباب الفلسطيني والعربي والأممي، دون التدقيق المسؤول في هوية طالب التفرغ، بحيث شكلت فصائل المقاومة [ليس كلها، بل أغلبها] مرتعاً للمتفعين والعاطلين عن العمل، وفي أحيان كثيرة منفذاً لدخول العملاء والجواسيس لجسم

الفصائل والثورة عموماً.

ل - انتشار أمراض الفتوى والعصبوية التنظيمية غير المبررة، على حساب العام الوطني الفلسطيني، الأمر الذي ساهم في نشوء خلافات مفتعلة حسمت بالسلاح، سلاح الثورة. وأول من دشّن هذا الأسلوب القتال، هو اليمين الفلسطيني، وجر الساحة في احيان كثيرة إلى أتون معارك جانبية خدمت معسكر الأعداء.

ع - هذا الوضع أثر على أشكال الدعم المالي والتسليحي للمقاومة السرية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وعندما أرسلت أموال الصمود للدخل، أرسلت لجهات معينة - برجوازية - ليست بحاجة للمال؛ واستهدفت هذه السياسة شراء الذمم، وتخريب المؤسسات الوطنية النقابية والشعبية. مثلاً قيام اليمين بشق اتحاد العمال والنقابات «ودعم» العناصر الموالية للاردن، ورجال الدين المعادين للثورة؟!.

وبالمقابل لم يجر توجيه المال لدعم الصمود الوطني الفلسطيني في الداخل، أي لم يوجه لا لبناء مصنع ولا لبناء مؤسسة وطنية أو مكتبة.. الخ، وإذا تم شيء من هذا القليل فقد استخدم للحساب الفتوى الخاص.

غ - عرقلة أي جهد وطني لبناء أطر جبهوية تضم قوى الثورة في الأراضي الفلسطينية المحتلة خوفاً على الحسابات الفتوى، وتمثل ذلك كأبرز ما يكون في ممارسات قيادة حركة «فتح» البرجوازية، والتي كانت دائماً تضع العصي في عجلات عربة الوحدة الوطنية.

ل - ارتباطاً بالفتوى والذاتية وتعمقها بين غالبية فصائل الثورة، قام بعض الفصائل ومازال، بسرقة وادعاء اعمال المقاومة للفصائل الأخرى، الأمر الذي كان يثير الإستياء في نفوس الجماهير الشعبية المطلعة على العمل المعين.

ثانياً: قصور نظرة قيادة الثورة الفلسطينية للعامل الذاتي الفلسطيني،
وتجلى ذلك في:

أ - المراهنة على العامل القومي العربي أكثر مما يجب!، وفي ذات الوقت،
استصغار دور العامل الذاتي الفلسطيني وطاقاته وامكانياته الوطنية، التي
يحتجزها!، الأمر الذي أفقدها الرؤية العلمية للعلاقة بين القومي والوطني.

ب - القت بثقلها في بعض الساحات العربية ونسيت الداخل بالمعنى
النسبي للكلمة.

ج - افساح المجال للسياسة العربية الرسمية بالتدخل في الشأن
الفلسطيني.

د - وفي الوقت ذاته، ذهبت القيادة البرجوازية إلى رفع شعار «عدم
التدخل في الشؤون العربية»!، وهو ما أساء لتجربة الثورة، خاصة في
علاقتها مع فصائل حركة التحرر الوطني العربية والجمهير الشعبية
العربية.

هـ - افتتان القيادة الفلسطينية بالظاهرة العلنية وبمغرياتها، أفقدها
القدرة على تنظيم أمورها بشكل جيد، الأمر الذي أوقعها أيضاً، في
اشكالات مع الجماهير العربية، وخاصة اللبنانية، وأحياناً نتيجة الممارسات
الخاطئة مع الجماهير الفلسطينية في مخيمات لبنان! ولم تحافظ على أسس
الحرب العصابات، الأمر الذي أساء، إلى هذا الحد أو ذاك، لتجربة الثورة
الفلسطينية في شقها العلني.

و - خضوع الثورة الفلسطينية عموماً وجناحها البرجوازي خصوصاً،
لتأثيرات مرحلة البترودولار العربية، الأمر الذي عكس نفسه سلباً على
لسلوك الوطني العام، فضلاً عن تفشي العديد من الأمراض المذكورة
سابقاً.

هذه الممارسات والمقدمات أثرت سلباً على تطور ونضوج ظاهرة المقاومة

المسلحة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وشكلت على الدوام عنصر ارتياح بالمعنى النسبي للعدو الصهيوني. فإذا كان العدو الصهيوني منزعجاً من مبدأ بروز الشخصية الوطنية الفلسطينية بأي شكل أو مظهر كان، فإنه من الطبيعي أن يكون في حالة توتر دائم لظهور الثورة الفلسطينية المعاصرة، واعتمادها أسلوب الكفاح المسلح، أسلوباً رئيسياً في النضال، الأمر الذي دفع قادة الكيان الصهيوني لشن الهجمات العسكرية بمختلف الأسلحة، الجوية والبحرية والبرية ضد مواقع الثورة الفلسطينية، فضلاً عن تجريد الحملات العسكرية المجوقلة، التي توجت بحرب العام ١٩٨٢، حين اجتاحت القوات الإسرائيلية الأراضي اللبنانية.

ورغم ذلك فإن تركز قوات الثورة في دول الطوق، وعدم إيلاء الأهمية الضرورية والرئيسية لتعزيز صمود الجماهير، وبالتالي انضاج المناخ الوطني في مقاومة جماهيرية مسلحة، كما حصل في تجربة قطاع غزة في الفترة الأولى ٦٧ - ٧٢ شكل أحد عوامل الإرتياح للصهاينة، لأن أظافر الثورة القوية موجودة ومتركة على الحدود بشكل رئيسي.

صحيح أن الثورة نجحت في نشب أظافرها في جسم العدو بالقدر الذي استطاعت وضمن امكانياتها، من خلال عملياتها القتالية واعمالها النضالية الأخرى داخل الأراضي الفلسطينية عموماً، ولكن الصحيح أن حجم هذا التأثير كان يمكن أن يكون اعمق وأعنف لو أن قيادة الثورة اتبعت سياسة صائبة في التخطيط والبرمجة ومن ثم التنفيذ والممارسة ضد العدو الصهيوني. ولو أولت جل اهتمامها وتركيزها للأراضي الفلسطينية المحتلة، من حيث رفدها بالأعضاء والكوادر والقيادات السياسية والعسكرية، وقدمت متطلبات الصمود الفعلي للجماهير الفلسطينية من مال وسلاح وخبرات، وأدوات كفاحية تنظيمية تتناسب مع أسس وشروط الجبهة الوطنية المتحدة، وفي ذات الوقت خففت من مظاهر البلذخ والترف

غير المبرر دائماً، وثبتت سياسة التقشف، هل كان الوضع سيبقى كما استمر عليه الحال حتى كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٧، أم أن الأمور ستتغير؟ من البديهي، أن الأمور كانت بالضرورة تغيرت واختلفت عما هي عليه، وعلى أقل تقدير، كانت ساحة الأراضي الفلسطينية المحتلة بقيت نقطة استقطاب للشباب الفلسطيني، وأضحى الداخل مركز الثقل والضوء في آن، منذ بروز المقاومة المسلحة، ولم تبقى الركيزة العلنية في دول الطوق العربية.

وإذا كان مفهوماً عدم الفصل التعسفي وغير العلمي بين الداخل والخارج الفلسطيني، انطلاقاً من فريدة الذات الفلسطينية، فإن ذلك لا يعني عدم اعطاء الأولوية والثقل الرئيسي للداخل الفلسطيني، ارتباطاً بالهدف الوطني التحرري.

فالأرض التي تقاتل الثورة من أجل تحريرها، هي الأرض الفلسطينية المحتلة، الأمر الذي يعني ببساطة أن تكون هذه الأرض، هي عنوان ومكان استقرار المقاومة الفلسطينية المسلحة. وهذا لا يحمل طعناً في نشوء الظاهرة العلنية، ولا يضع المقاومين السرية والعلنية في مواجهة بعضهما البعض، وكأنهما نقيضان لا يلتقيان، العكس صحيح. فالأمر الطبيعي في الظروف الذاتية والموضوعية الفلسطينية أن تتكامل وتتكافل ركيزتا الثورة في شل فعالية، ومن ثم هزيمة، العدو الصهيوني. ولكن يجب تحديد الحلقة المركزية في النضال الوطني الفلسطيني، وللأسف الشديد أن هذا مثبت في أدبيات المقاومة الفلسطينية نظرياً، بأن الأراضي الفلسطينية المحتلة تحتل المكانة المركزية والرئيسية في النضال. وفي ميدان الممارسة كان العكس صحيحاً!!؟، مما أوقع قيادة الثورة في الخطأ الرئيسي، الذي كان يجب أن تتفادى الوقوع به!!.

جديد ثورة كانون

مع اندلاع ثورة كانون الأول ١٩٨٧، انتقل ثقل ومركز الثورة من الركيزة العلنية إلى الركيزة السرية - إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة، الضفة والقطاع، وهذا الانتقال بالشاكلة والطريقة التي تم فيها حمل في ثناياه تغيراً حاداً في أساليب النضال المختلفة التي طورت الثورة وحدثت تعديلات جذية وجذرية على أساليب النضال وأولوياتها. لاسيما وإن تحولات جذرية حصلت في مسار الثورة الفلسطينية المعاصرة ككل. حيث انتقلت من مرحلة الدفاع إلى ولوج، مرحلة التعادل، التي تكتسي بالطابع الهجومي، وبالمقابل نقل العدو الصهيوني من حالة الهجوم إلى الحالة الدفاعية وفقدان زمام المبادرة، التي انتقلت إلى يد ثورة كانون، إلى يد القيادة الوطنية الموحدة واللجان الشعبية.

الوضع الجديد، العملية الثورية في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، كان «لها تأثير سلبي واسع النطاق على اسرائيل من جميع الجوانب: ١ - الأمن والاقتصاد والعلاقات الخارجية والأخلاق والعلاقات مع الوسط العربي»^(٣) لم تترك الثورة الكانونية جانباً من جوانب الحياة داخل الكيان الصهيوني، أو في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة إلا وأثرت عليه تأثيراً عميقاً، الأمر الذي دفع صحيفة «يديعوت احرونوت» الاسرائيلية ان تعترف انه «بعد سنة من الصراع بين اجهزة الأمن وشبان الانتفاضة، تولدت حالة من التوازن بين دوافع سكان المناطق وقدرة الردع لدى الجيش الاسرائيلي والمخابرات».

وتضيف الصحيفة في مجال تقييمها لعام من الثورة، قائلة: «التعبير الخارجي لذلك، هو مستوى العمل في المناطق، فكل محاولة لتغيير هذا التوازن تؤدي إلى إحداث تغيير مضاد في أوجه النشاط». وتمكنت الثورة حسب تأكيدات ندوة الصحيفة الاسرائيلية «يديعوت

احرونوت» من ان تغير «من وسائلها مراراً وتكراراً فكثيراً ما لاءمت نفسها مع ردود الجيش الاسرائيلي، لقد اكتشف قادتها طرقاً للاتفاق على بعض التضييقات الاسرائيلية، والتعايش مع الظروف الواقعية»^(١).

هذا الواقع الجديد، والمنعطف الحاد في مسار النضال الوطني الفلسطيني استدعى من القيادة الوطنية الموحدة ان تشتق الأساليب الكفاحية الجديدة، والتي تتلاءم مع شروط وظروف اللحظة السياسية، ومارافقها من تحولات في العامل الذاتي والعامل الموضوعي، فبرز إلى واجهة الأحداث الإضراب الجماهيري المطعم بعناصر المقاومة، والتظاهرات الجماهيرية العنيفة، واستخدام الأسلحة البدائية بكثافة لم تشهدها الأرض الفلسطينية المحتلة من قبل، وترافق مع ذلك مظاهر عصيانية أخرى، مثل المقاطعة للعمل، للبضائع الاسرائيلية، لقوانين الاحتلال، العمل على تدمير اجهزة الاحتلال الصهيوني [الشرطة، جهاز الإدارة المدنية، جهاز الضريبة، والبلديات المعينة والغرف التجارية، وغيرها من الأجهزة] وخوض حرب شوارع شعبية بوسائل بدائية في مواجهة العدو المدجج بكل أسلحة الموت والدمار والقتل، وبناء اقتصاد وطني . . إلى آخر وسائل وأساليب المواجهة، التي لم تترك زاوية من زوايا المجتمع أو الاحتلال إلا واشتقت لها مايناسبها من الحلول، وجرى في سياق الثورة التغيير والتعديل على تلك الأساليب والأشكال ارتباطاً بتطور الأوضاع.

جدل المدني والمسلح

ارتباطاً بجمللة التطورات التي حدثت في الأراضي الفلسطينية المحتلة، دار جدل، ومازال يتفاعل، حول طابع الأساليب، وطابع الثورة، هل هي ثورة «سلمية» أم لا؟ أم مدنية أم مسلحة؟! ماهو مآل أسلوب الكفاح المسلح؟ هل مازال يحتفظ بمكانته الرئيسية؟ أم حل محله اسلوب جديد؟!

وما هو موقع الإضراب السياسي؟؟ وهل الأدوات والوسائل البدائية، التي تستخدمها الجماهير الشعبية أسلحة أم لا؟؟ وأين موقع العصيان الوطني من الأساليب الجديدة؟!

بالتأكيد هذا الجدل، وهذه الأسئلة وغيرها، ليست سفسطة كلامية، وإنما تحمل رؤى واجتهادات نظرية، استناداً إلى الواقع المعطي وتقديرات كل صاحب وجهة نظر للمعطيات المطروحة، وبالضرورة ان ينتج عن هذا الجدل المشروع اتفاق أو اختلاف، بهذا القدر أو ذاك، بين وجهات النظر المتصارعة، ورغم ذلك يحاول البعض أن يسقط قناعاته على الواقع!

وفي هذا السياق، من المفيد الإشارة إلى ما كتبه «سن تسه» Sun Tse وهو القائد الصيني الكبير، الذي عاش في النصف الثاني للقرن السادس قبل الميلاد، في مؤلفه «قواعد الفن الحربي» وضمنه النصيحة التالية: «يجب أن تثق بأن خوض مئة معركة وكسب مئة انتصار أمر حسن جداً ولكن الأحسن والأفضل ان تعمل على تثبيت جيش العدو بدون قتال أو موقعة» أي كسب الحرب بدون قتال ودماء.

ان الحرب، واللجوء إلى السلاح، أو اللجوء إلى أي شكل من أشكال النضال الأخرى، ليس هدفاً ولا غاية بحد ذاته، وإنما هي وسائل كفاحية تمليها وتتطلبها حاجات النضال الطبقي أو القومي، ارتباطاً بالعلاقة التبادلية القائمة بين السلطة السياسية [اتوقراطية، أو ديكتاتورية أو احتلالية] وقوى الشعب الاجتماعية المختلفة.

ولا يوجد انسان عاقل في هذا الكون يستطيع أن يحقق اهدافه دون إراقة نقطة دماء واحدة، وبصر رغم هذا على استخدام البارود والسلاح!!، ولكن عندما تستدعي موجبات النضال في شروط محددة استخدام السلاح من أجل القضية الوطنية أو الطبقية، وتستنكف قوى الثورة عن ذلك، فإنها عندئذ لا تكون عاقلة، وادعائها تمثيل الجماهير والتعبير عن مصالحها، إنما

مؤيدعاء ساقط وباطل .

وبالعودة إلى جادة الأسئلة ، من الضروري في البداية الإجابة على ماهية المقاومة المدنية؟ ماذا تعني؟ وماهي مقوماتها؟ وبماذا تمتاز عن المقاومة المسلحة؟ وأين تتقاطعا؟ وأين تتنافرا؟! وهذا الصدد، يقول روبرتس Roberts في تعريف المقاومة المدنية بأنها :

« . . نوع من السلوك اللاعنفي الذي يشمل سلسلة من الإجراءات المستمرة والدؤوبة والمنسقة ضد قوة أو سلطة معينة . . ومن هنا فمن الضروري تسميتها بالمقاومة ، أما نعتها بالمدنية فيعني من جهة ، ارتباطها بالمواطنين وبالمجتمع ومن الجهة الأخرى ، كونها سلمية حضارية غير عسكرية ولا عنفية بطبيعتها»^(٦).

أما شارب^(٧) فإنه يتوسع في تعريف المصطلح بقوله إنه :

«السياسة الدفاعية التي تقوم على التحضير لاستخدام النضال المدني - أي السلوك اللاعنفي - من أجل حماية حرية المجتمع وسيادته وحماية النظام الدستوري، في وجه المحاولات غير الشرعية للاستيلاء على السلطة داخلياً، وفي وجه العدوان الخارجي أو الاحتلال . وتهدف هذه السياسة على الدوام لمنع هذه المحاولات، إما بتخويفها لمنع البدء بها، وإما بمواجهتها والإنصاف عليها، وبطبيعة الحال لا يمكن تحقيق هذا الهدف عن طريق السعي لتغيير نوايا الطرف الآخر فحسب، بل عن طريق تطوير قدرات السكان والمؤسسات القائمة في المجتمع بحيث تتمكن وبفاعلية من اجهاض محاولات الطرف الآخر للسيطرة على البلاد والتحكم بها . ويمكن لهذا التطوير أن يتم بتبني برنامج واسع من الإجراءات اللاعنفية المتتقة بعناية، بما في ذلك رفض التعاون ومختلف أشكال التحدي الأخرى . وهذا يعني أن الهدف هو جعل السكان قادرين على منع العدو من تحقيق اهدافه وعلى عدم تمكنه من حكمهم»^(٧).

وهناك تعريفات أخرى للمقاومة المدنية، مثل تعريف غريغ R.B.Gregg ومخطط إيبرت T. Ebert ، وتعريف د. محمد السيد سعيد، الذي يقول: «... هذا المنهج الكفاحي الجديد نسبياً... انه يدمج عناصر تنتمي إلى أشكال أو أدوات أخرى من النضال دون أن يختلط بها. فهو يركز على النضال السياسي الذي عادة ما يقترب من المقاومة السلمية (السابق اجراؤها في الهند). ومع ذلك فإن الكفاح المدني طويل الأمد لا يستبعد استخدام درجات متفاوتة من العنف»^(٨).

الشيء البارز في مختلف التعريفات الواردة اعلاه، والذي تتقاطع فيه وجهات النظر، ان المقاومة المدنية، هي تلك المقاومة التي تعتمد الطابع السلمي، وترتكز في مقاومتها إلى الجماهير الشعبية «العادية» غير المنظمة. الوحيد الذي خرج نسبياً عن القاعدة العامة للتعريفات. د. محمد السيد سعيد، الذي أشار إلى امكانية استخدام العنف بهذا القدر أو ذاك، ولكن آباء هذا المنهج لم يسيروا إلى ذلك لا من قريب أو بعيد، الأمر الذي يؤكد أن إضافة العنف للمقاومة المدنية لا يتناسب مع روحها، ومع منطلقاتها اللاعنفية، وهذا ما أكدته القائد الهندي غاندي بالقول دفاعاً عن منهجه: «ان اللاعنفة هو عقيدتي»^(٩) حتى إن إيبرت، الذي يذهب بعيداً في شرح مخططة المهادف إلى الإستيلاء على السلطة السياسية لا يصل في اعلى نقطة يرتقي لها مخططه إلى الدعوة لاستخدام العنف، انظر الشكل التالي:

درجة التصعيد	عمل تخريبي	عمل بناء
١	احتجاج	التظاهر الوظيفي
٢	عدم تعاون قانوني	ابتكار قانوني لادوار جديدة
٣	عصيان مدني	انتزاع مدني للسلطة

مخطط التصعيد لنشاط المقاومة حسب إيبرت^(١٠)

إذا إضافة استخدام العنف، ليست إلا إضافة تعكس الرغبة الذاتية في إسقاط المفاهيم «المسبقة الصنع» والجهاز على ماهو قائم في الأراضي الفلسطينية المحتلة! . وهذا الإسقاط لا ينسجم مع روحية القراءة العلمية لما يجري، كونها تكفي باستخدام القوالب الجاهزة، دون بذل الجهد المطلوب لاكساء العملية الثورية الجارية في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة وأساليبها المستعملة، المفاهيم التي تناسب مع مضمونها وشكلها. ومن البديهي التأكيد، ان المقاومين، المدنية والمسلحة، تتقاطعان في عدد من النقاط:

- ١ - تستهدفان انخراط الجماهير في النضال ضد السلطة السياسية أو المحتل.
- ٢ - تستدعيان وجود الانضباط والنظام.
- ٣ - كل منهما تنطلق من أجل مجموعة من الأهداف الصغيرة والكبيرة، والقرية والبعيدة التكتيكية والإستراتيجية.
- ٤ - كلا الشكليين بحاجة إلى تشكيل الأجهزة والأطر المرتبطة به. مثلاً، اللجان الإعلامية، السياسية، الاجتماعية، الدعاوية التربوية التحريضية.
- ٥ - لا تقتصران على فترة زمنية محددة، بمعنى قد تقصر وقد تطول الفترة الزمنية التي تستغرقها فترة المقاومة حتى تحقيق أهدافها المحددة.
- ٦ - تستهدفان اشاعة الثقة في نفوس الجماهير المنضوية في اطار المقاومة.
- ٧ - تستهدفان ضرب متركزات السلطة السياسية، أياً كان شكلها، التنظيمية والإدارية والاجتماعية والسياسية، فضلاً عن إضعاف وتحطيم معنويات جنود السلطة.
- ٨ - حاجة كل منهما إلى تحقيق انتصارات صغيرة بشكل يومي أو شبه يومي لتعزيز روح المقاومة من جهة، ولشل فعالية اجهزة قمع السلطة

المختلفة من جهة أخرى.

٩ - المرونة العالية في المواجهة، وعدم حصرها في جبهة محددة، بحيث تصبح مساحة البلاد كلها، ساحة مواجهة مع السلطة أو الاحتلال.

١٠ - ضرورة توفر أركان قيادية لكلا المقاومتين.

إذا كانت هذه هي نقاط اللقاء والتقاطع بين المقاومتين. فإين تفترقان وتختلفان عن بعضهما:

أولاً: طريقة مشاركة الجماهير في كل منها، ففي المقاومة المدنية تشترك كل الجماهير، بما في ذلك الجماهير «العادية» غير المنظمة وبزخم كبير، أما في المقاومة المسلحة فتكون مشاركة الجماهير محصورة في حماية البؤر الثورية، وفي أشكال الإحتجاج المختلفة، التي تقودها القوى المنظمة والطليعية، أي الجماهير تشكل قوة اسناد للقوى المنظمة.

ثانياً: المقاومة المدنية تعتمد الأساليب اللاعنفية. في حين أن المقاومة المسلحة تعتمد على الأسلوب العنفي.

ثالثاً: التكتيك السياسي لكل منهما مرتبط بالأساليب النضالية المختلفة. بتعبير أدق، إذا كان تكتيك المقاومة المدنية يعتمد على قدرة تحمل الجماهير الشعبية لأساليب البطش السلطوية أو الاحتلالية، دون الدفاع الإيجابي عن نفسها، بهدف تعرية السلطة أمام الرأي العام الإقليمي والدولي، فإن التكتيك في المقاومة المسلحة يقوم على أساس الرد المباشر وضمن الإمكانيات والقدرة المتاحة على البطش السلطوي بأسلوب عنفي. وأيضاً هذا الأسلوب يستهدف التأكيد على رفض السلطة ودعوة الرأي العام العالمي للتضامن مع حركة نضال الشعب المحدد.

رابعاً: في مرحلة لاحقة من نضال المقاومة المسلحة العصابية تسعى القيادة إلى تحرير بعض المدن والقرى، وتقيم عليها سلطتها الشعبية، في حين أن المقاومة المدنية لاتلجأ لذلك الأسلوب.

خامساً: تعتمد المقاومة المدنية على الطابع العلني المباشر، في الوقت الذي تعتمد المقاومة المسلحة على الطابع السري .
سادساً: أجهزة المقاومة المسلحة تختلف عن أجهزة المقاومة المدنية من حيث قوامها وتركيباتها .

سابعاً: بقدر ما تتقاطع المقاومتان في مسألة المرونة، من حيث عدم المواجهة على جبهة محددة، بقدر ما تختلفان في شكل المرونة، فالمقاومة المدنية تنتشر في مساحة البلاد كلها مع ضرورة التركيز والتمركز في المدن الرئيسية حيث رأس السلطة والكثافة السكانية، في نفس الوقت تقوم المقاومة العصابية المسلحة بتنفيذ عملياتها المسلحة من دون سابق إنذار، وفي مواقع مختلفة وحيث لا تتوقع قوات السلطة أو قوات الاحتلال .
في ضوء ذلك، أين تقع ثورة كانون وأسايلها النضالية من المقاومتين؟ وبماذا تمتاز عنهما؟ وهل جاءت بجديد في أشكال النضال أم لا؟!

قبل الدخول في التحديدات النهائية للعملية الثورية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، لابد من ملامسة وجهات النظر المختلفة بشكل مكثف للاحاطة بها، ومن ثم الخروج بالخلاصة المستندة إلى التجربة الميدانية في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة .

ارتباطاً بذلك، خلص د. محمد السيد سعيد إلى نتيجة واضحة لالبس فيها ولا إبهام، مفادها أن «الكفاح المدني» طويل الأمد ضد المؤسسة الصهيونية وفي مواجهتها مباشرة [برهن] أنه المنهج الأكثر وعداً بالتححرر، بالمقارنة مع الكفاح العسكري المبعثر والمحاصر في صحراء العرب خارج الأرض المحتلة»^(١١) ويضيف في مكان آخر قائلاً: «... إن الدلالة الأولى للانتفاضة هي انها نقلت مركز الثقل في الثورة الفلسطينية من منهج الإرهاب الثوري (بالمعنى العلمي الدقيق للكلمة والذي لا يتقل بتلميحات سلبية أو ايجابية) إلى منهج الكفاح المدني طويل الأمد»^(١٢) .

رغم ذلك يؤكد د. محمد ان هناك خصوصية للثورة الفلسطينية لا بد من أخذها بعين الاعتبار. حينما يقول: «... إلى أي حد يمكننا الاعتماد على هذا المنهج الكفاحي، لتحقيق الحد الأدنى من اهداف الثورة الفلسطينية؟ فخصوصية الثورة الفلسطينية لا يمكن انكارها»^(١٣).

ورغم هذا الإدراك لخصوصية الثورة الفلسطينية، إلا أنه لم يحاول ان يرى شيئاً جديداً في العملية الثورية في الضفة والقطاع غير الكفاح المدني؟!، ولكنه خفف إلى هذا الحد أو ذاك من تشاؤمه المفرط حينما لامس بعض جوانب الخاص الفلسطيني، بالقول... «... ان انشاء دولة فلسطينية في الضفة والقطاع، يتطلب مزجاً صحيحاً بين كل الإمكانيات الكفاحية الكامنة في العصيان المدني الشامل في الأرض المحتلة، والضغط العسكري على اسرائيل من خارجها. وتستطيع المقاومة الفلسطينية المسلحة من خارج الأراضي المحتلة أن تلعب دوراً فعالاً في هذا الضغط، فقط في اطار ضغط عربي جماعي ومنسق»^(١٤)(١).

واذا لم يتوفر الضغط العربي الجماعي والمنسق، فهل تكون العمليات المسلحة عديمة الجدوى؟! . الأمر البديهي انه في حال توفر ضغط عربي جماعي على اسرائيل بالضرورة ستكون النتائج أكثر محسوسية مما لو كان العمل المسلح الخارجي محصوراً بالمقاومة الفلسطينية، ولكن ذلك لا يعني أبداً الإنتقاص من مكانة ودور المقاومة المسلحة، من خلال الركيزة الثانية عبر الحدود العربية المجاورة للوطن الفلسطيني المحتل، استناداً إلى الخاص الفلسطيني، وحيث لعبت وتلعب وستلعب الظاهرة العلنية دوراً رئيسياً في عملية تحقيق الأهداف الوطنية في العودة وتقرير المصير وبناء الدولة الفلسطينية المستقلة .

وفي نطاق الجدل الدائر حول طابع وماهية الثورة الكانونية، تقاطعت وجهة نظر الأستاذ بشير البرغوثي، رئيس تحرير مجلة «الطليلة» المقدسية،

في مقابلته مع مجلة «العقد» التي يصدرها الحزب الشيوعي الاسرائيلي، مع وجهة نظر د. محمد السيد سعيد، حينها أكد بالإيجاب على السؤال الموجه اليه، والذي ينص جوهره على أن «... القتال الجماهيري السياسي هو انجع أشكال النضال الفلسطيني» (!!) فقال البرغوثي: «هذا صحيح وليس نقطة خلاف. من الممكن أنه كانت أفكار مختلفة وكثيرة بهذا الصدد ولكن بشكل عام كانت في الماضي، استهانة كبيرة لشكل النضال الجماهيري من معظم القوى الفلسطينية...!» وفي تأكيد من السيد البرغوثي على صوابية وجهة نظره، التي لها طابع الأصالة والتخندق في مواقع المقاومة المدنية، اللاعنفة، منذ أن ظهرت إلى الوجود المقاومة الفلسطينية المسلحة، فيقول: «لقد زكت الحياة هذه الأمور وحسمت الخلافات الموجودة. والمهم هو «العنب» وليس «مقاتلة الناطور» وتابع قائلاً: «والمسألة في هذه الظروف ليس التباهي أو توجيه اللوم للآخرين... وأيضاً يجب التسجيل أن معظم القوى الفلسطينية رأّت الجديد وقبلت الجديد!»^(١٤). وقبل ذلك كان قد أكد على أن الثورة / الانتفاضة، وخلال شهورها «جميعها كان الشيء المميز لها هو سلميتها»^(١٥).

الأمر الذي لاخلاف عليه، أن أسلوب النضال الجماهيري السياسي - المدني، شكل من أشكال النضال المهمة والضرورية لكفاح الشعوب أو الطبقات المضطهدة، احتل موقعه بين أساليب الكفاح المختلفة نتاج دوره الإيجابي في العملية الثورية عموماً - التحررية الوطنية أو الطبقيّة - وأحياناً يحتل الموقع الرئيسي بين أشكال النضال، كما حدث في التجربة التحررية الهندية، وكما حدث في التجربة الإيرانية في النضال ضد سلطة الشاه الاوتوقراطية.

ولكن يجب التذكير، أن بعض القوى تطرح هذا الأسلوب من النضال كشكل وحيد في ظل معطيات من النضال الوطني أو الطبقي تتطلب

اشكالاً أخرى من النضال، وخاصة أسلوب الكفاح المسلح، الأمر الذي يعني، أن هذه القوى تستهدف الهبوط بمستوى نضال الجماهير الشعبية ضد مستغليها الطبقيين أو القوميين، وتنحو المنحى الإصلاحي، وهذا هو بالضبط ماذهب اليه الأستاذ البرغوثي بالنسبة للنضال الوطني الفلسطيني!! الذي شكّل النضال المسلح، الأسلوب الرئيسي له طيلة عمر الثورة الفلسطينية المعاصرة.

ولكن هذا لايعني استخفافاً بقيمة أسلوب النضال الجماهيري - المدني - وضرورته للنضال الوطني الفلسطيني، الذي لم يمثل في يوم من أيام عمر الثورة الفلسطينية المعاصرة، بما في ذلك العام ونصف العام من عمر الثورة في الثورة الكانونية، الأسلوب «الأنجع» بين أساليب النضال الفلسطيني. ويجب التسجيل بأن السجال مازال مستمراً بين القوى المختلفة في الساحة الفلسطينية والعربية حول ماهية الثورة الشعبية. ومع ذلك، فإن مايجري في الأرض الفلسطينية المحتلة عام ٦٧ ليس نضالاً سلمياً بحثاً، وإنما هو نضال متعدد الأشكال والأساليب، وسمته الرئيسية حرب شوارع من طراز جديد. ولقد قبلت فصائل الثورة هذا الجديد وتعاطت معه بنفس ايجابي، كونها أدركت منذ وقت بعيد، ان الثورة تحمل لها دائماً الجديد، الأمر الذي يحتم عليها رؤيته واستيعابه ووضع البرامج الكفاحية القصيرة والمتوسطة والطويلة ارتباطاً بهذا الجديد، ومن دون اغلاق الباب أمام أي جديد آخر قد يطرأ على أساليب الكفاح الشعبية.

وبناءً عليه، فإن فصائل الثورة الفلسطينية لم تستهن بشكل النضال الجماهيري. وان كان هذا ينطبق على الفترة الأولى من عمر الثورة، وهي فترة قصيرة جداً، فإنه لاينطبق على المراحل اللاحقة من كفاحها. ولكنها في ذات الوقت لم تبالغ في حجم هذا الأسلوب من النضال، كما فعل الأستاذ البرغوثي وأضرابه.

وفي سياق الحديث عن دور ومكانة الأساليب الكفاحية في الثورة الديسمبرية، لابد من إلقاء نظرة على وجهة النظر الاسرائيلية، لاسيما وأن الحكومة الاسرائيلية حاولت جاهدة أن تبعد انظار الجماهير عن أسلوب الكفاح المسلح، من خلال اشاعتها وتعميمها للمفاهيم الخاطئة، التي تنتقص من قيمة ومكانة هذا الأسلوب. وهو ما أشار إليه «زئيف شيف» المعلق العسكري لصحيفة «هآرتس» قائلاً: «في الوقت الذي تستمر فيه «الإضطرابات» يحاول قياديون اسرائيليون تغطية فشلهم الذريع من خلال عرضهم مبررات مختلفة. . ويقولون: إن ما يحدث الآن في المناطق هو فشل ذريع لاستراتيجية الكفاح المسلح، التي تبناها م. ت. ف. وهي تعبير عن حالة يأس الفلسطينيين من المنظمة ومن الدول العربية، وبمعنى آخر أنهم يحاولون إلصاق اسباب فشلهم بالآخرين وليس بـ«اسرائيل» نفسها. .»^(١٧).

إلى أي مدى تتطابق وجهة النظر الرسمية الاسرائيلية مع الواقع؟! هل هي دقيقة أم أنها نوع من الهروب الاسرائيلي من الواقع وافتاق المستقبل، والتخفي خلف خرق بالية؟! وهل هناك إجماع اسرائيلي على وجهة النظر تلك أم لا؟!.

من البديهي التأكيد، ان لا إجماع اسرائيلي على وجهة النظر المذكورة اعلاه، وتعميقاً لهذا الإستنتاج يقول العميد شايكه ايرز رئيس الإدارة المدنية في الضفة الفلسطينية: «ان الأعمال والأحداث الأخيرة في المناطق أخطر وأعنف مما كان عيه الحال في السابق»^(١٨). وهو ما أكدته مصادر عسكرية اسرائيلية رفيعة المستوى لصحيفة «معاريف» بالقول إن «الأحداث التي تشهدها الأراضي المحتلة هي «حرب حقيقية»»^(١٩) وقال مصدر عسكري كبير في قيادة المنطقة الجنوبية لصحيفة «دافار» ان جزءاً من المساجد في قطاع غزة تحول إلى مخازن للزجاجات الحارقة، حيث يستغل

المحرضون في قطاع غزة الحقيقة القائلة بأن قوات الأمن تمتنع بصورة عامة عن دخول المساجد [أكدت الأحداث طيلة الواحد والعشرين عاماً الماضية عدم مصداقية ذلك الإدعاء] ويحولونها إلى مواقع تشرف على ادارة الإضطرابات، ومحاربة الجيش الاسرائيلي، وعلى سبيل المثال حدث ان ألقيت زجاجات حارقة ورزخات من الحجارة من المسجد المشرف على مفرق الشرطة في غزة، وحول المتظاهرون المسجد إلى نصف موقع عسكري واصابوا منه جنوداً اسرائيليين وصلوا إلى المكان بهدف ازالة الحواجز التي أقيمت في المنطقة، وتوجد المساجد عادة في مواقع تسيطر على المنطقة المجاورة لها ويستخدم المتظاهرون من داخل المساجد وسائل لمحاربة القوات الاسرائيلية»^(٣١).

وكانت صحيفة «يديعوت احرونوت» قد وصفت التكتيك الفلسطيني المتبع في الثورة الكانونية بـ «حرب عصابات من نوع جديد يتميز بمشاركة جميع الفئات الاجتماعية وبالإمتناع عن استعمال الأسلحة النارية»^(٣٢).

فضلاً عن ذلك، «وقع العديد من المعارك» الكلاسيكية على نحو ماحصل عندما حاصر الجيش الاسرائيلي قريتي عيوين قضاء رام الله، وعارورة قضاء جنين يوم (١٨/٥/١٩٨٨) وتمكن على اثرها جنود الاحتلال من اقتحام القريتين، بمعاونة الطائرات المروحية، بعد ساعات من الإشتباكات العنيفة مع الأهالي الذين اعتقل ٣٠٠ منهم»^(٣٣).

وعلى سبيل المثال، لا الحصر، يؤكد كبار القادة الاسرائيليين «انه منذ بداية الانتفاضة [الثورة] وحتى مطلع شهر آذار (مارس) سنة ١٩٨٨ وقع في الضفة الغربية (١٤٥٤) اشتباكاً بين الجنود والمستوطنين من جهة، والمواطنين الفلسطينيين من جهة اخرى، كما وقع في الفترة عينها (١٣٠٣) اشتباكاً في قطاع غزة، وانه قد وقع بنتيجة هذه الإشتباكات زهاء ٦٧٣

جريحاً و ٨ قتلى من الجنود والمستوطنين الصهاينة^(٢٣) أي مجموعته (٢٧٥٧) اشتباكاً في الأراضي الفلسطينية المحتلة خلال فترة ثلاثة أشهر من عمر الثورة الشعبية المتعاطمة، ولم تخل العمليات من العبوات الناسفة، ولا من الطعن بالسكاكين، ولا من زجاجات المولوتوف، ولا الإختطاف لجنود العدو، ولا من عمليات التخريب المختلفة لمراكز ومواقع العدو، ولا القصف بالصواريخ من الجنوب اللبناني على المستعمرات الاسرائيلية في الجليل الأعلى، بالإضافة إلى العمليات القتالية من الحدود الشمالية لفلسطين، وتصفية العملاء. . كما أن العمليات العنيفة شملت الأراضي الفلسطينية من النهر إلى البحر.

أيضاً جرى استخدام النار في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، ولم يقتصر استخدام النار على الدوريات القتالية القادمة من الجنوب اللبناني، «فقد أطلق فدائيان النار على «مقاوول» صهيوني في مخيم جباليا، حيث أصيب بإصابات خطيرة، كما أطلقت النار على جندي صهيوني في مدينة بيت لحم أدت إلى قتله»^(٢٤). كما تمكنت لجان المقاومة الشعبية مع الجماهير من تحرير العديد من المخيمات والقرى والأحياء، وحرمت قوات الاحتلال الاسرائيلي من الدخول إلى تلك المناطق. على سبيل المثال لا الحصر، في يوم ١٥/٣/١٩٨٨، قامت مجموعة من قوات الاحتلال «في ساعات متأخرة باقتحام بلوكات ١ - ٢ - ٣ - ٤ في المخيم [جباليا - الثورة]، كما وقام جنود الاحتلال بتحطيم أبواب ومنازل المنازل في المخيم وقذفوا قنابل الغاز داخلها وانهالوا بالضرب المبرح على الأطفال والنساء والكهول مما أثار غضب [الجماهير] بالمخيم وقاموا بالإشتباك مع جنود الاحتلال بالعصي والقضبان الحديدية وبالأيدي حيث استطاعوا من اخراج قوات العدو من هذه الأحياء واصابة العديد من جنوده بجراح»^(٢٥).

أيضاً في ٣/١١/١٩٨٨ جرت في مخيم بلاطة: «مظاهرات وصدامات

عنتفة مع قوات العدو حيث قام الشبان بإغلاق الشارع الرئيسي للمخيم بالحواجز الحجرية والإطارات المشتعلة والقطع الحديدية ورشقوا جنود الاحتلال بالحجارة والزجاجات الفارغة، بينما كان الجنود يطلقون النار في كل الاتجاهات، مما أسفر عن إصابة العديد من المواطنين بجراح.. وقد فشلت قوات العدو من اقتحام المخيم مما اضطرهم إلى فرض نظام حظر التجول عليه...»^(٢٦).

وفي ١٩٨٨/١/٣ أعلن المواطنون في نابلس «بأن مدينتهم منطقة محررة، فيما أغلقت قوات الاحتلال مداخل المدينة وفرضت عليها حصاراً عسكرياً وأعلنتها منطقة عسكرية ومنعت الصحفيين من دخولها»^(٢٧).

وكذلك الأمر في مدينة قلقيلية يوم ١٩٨٨/١/٨ «وفي حي جمعيدي حيث يوجد منزل المحرر جبارة، رفع الأهالي الأعلام الفلسطينية فوق أسطح المنازل وطاردوا قوات العدو وأعلنوا الحي بأنه منطقة محررة، بينما رابطت قوات الاحتلال على مداخل الحي المذكور التي لم تستطع دخوله»^(٢٨).

وأمثلة عديدة مشابهة جرت وتجرى في المدن والمخيمات والقرى والأحياء والتسوارع في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة. وطبعاً لا يعني هنا التحرير للموقع أو للمنطقة الجغرافية المعنى الكلي للكلمة ولكنه تحرير يستغرق ساعات وأيام، وهي بروفات تمهيدية لعملية التحرير الآتية لا ريب. على ضوء ذلك، ماهو التحديد الأقرب إلى الواقع القائم في الأراضي الفلسطينية المحتلة؟.

ماهي سمات العملية الثورية الجارية في الضفة والقطاع؟. وماهو اسلوب النضال الرئيسي في ظروف المرحلة الجديدة؟! . وقبل الدخول في التحديد، يجب إعادة التأكيد على أن مايجري الآن في

الأراضي الفلسطينية المحتلة نمط جديد من شكل الحياة، وبالتالي طرأ تطور أيضاً على سلوك الناس، ومفاهيمهم وعلاقاتهم فيما بينهم [الجهاهير الفلسطينية] وكذلك علاقاتهم مع المحتلين الصهاينة. فضلاً عن علاقاتهم مع المحيط العربي والدولي، أي بتعبير آخر، إن المنطقة أمام مرحلة جديدة من الصراع الفلسطيني - الاسرائيلي. ولكن هذا التطور، بما حمله من جديد في أساليب النضال لا يعني أن:

١ - طابع النضال الفلسطيني هو النضال السلمي، لأن المعطيات المادية الملموسة تؤكد عدم جدوى الباس الواقع مثل هذا الثوب، لاسيما وإن أيام ثورة كانون كلها مليئة بالأعمال العنيفة.

٢ - أيضاً ليس صحيحاً أن النضال المسلح، هو النضال السائد بالمعنى الكلاسيكي للكلمة؛ إنه موجود وملزم لسلوك الجهاهير اليومي، ولكن مع خروج عن المألوف سابقاً، وباتت له خصائص وسمات جديدة تختلف إلى هذا الحد أو ذاك عن المرحلة الماضية.

٣ - كثيراً ما حُمل بعضهم الإضراب السياسي أكثر مما يحتمل. وإذا تجاوزنا ما قاله لينين عن الإضراب في زمن الثورة، وأخذنا الواقع المائل في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، هل نجد أنفسنا أمام إضراب سياسي بالمعنى الكلاسيكي للكلمة؟! كل الوقائع المحسوسة والملموسة تؤكد العكس. لماذا؟ لأن الإضراب يعني التوقف عن العمل وأوجه نشاط الحياة الأخرى فقط. ولكن الذي يتم في الأراضي الفلسطينية المحتلة يتجاوز هذه الحدود، بمعنى آخر، إن الجهاهير تلبي دعوة الإضراب ولكن في نفس الوقت تقوم بأعمال كفاحية أخرى: الإصطدام مع قوات العدو، إلقاء العبوات الحارقة على جنوده وآلياته، تقذف الحجارة، وتنصب المتاريس، وتضع الخطط التكتيكية الملائمة لايقاع العدو ومستوطنيه في شرك هذه الخطط، فضلاً عن القيام بالمهام المدنية الأخرى، تطوير المزرعة البيتية

[الحاكورة] أو التعاونية، أو التعليم، أو تقديم الخدمات الصحية.. الخ .
وإذا كان البعض يمجّد الإضراب السياسي، كمقدمة للعصيان المؤقت، والمحدود الشامل، كخطوة على طريق المهمة الأكبر - العصيان الوطني الشامل، فمن الواجب التمييز بين إضراب سياسي وبين حرب الشوارع الدائرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، التمييز بين تلبية الجماهير الدعوة للإضراب، بالمعنى المجرد وبين العملية الثورية الجارية يومياً.

٤ - وفي هذا السياق، ينطبق القول على التظاهرات، فلا وجود لتظاهرات سلمية، وإنما هي شكل من أشكال المواجهة مع العدو، والتي تمتاز بطابعها الهجومي لا الدفاعي، وهي مسلحة بقبضاتها وسلاح الحجر والعصي والقضبان الحديدية، وهاجمت مقر الحاكم العسكري، كما هاجمت معسكر الجيش الموجود في المنطقة.

وإذا أخذنا المناطق المختلفة لوجدنا تطبيقات هذا الشكل النضالي الهجومي موجودة في كل نخيم ومدينة وقرية وخربة، والأمثلة التي أوردناها سابقاً في تحرير بعض المواقع تؤكد على هذا الشكل.

٥ - الشيء الذي استمر كما كان سابقاً هو الإعتصام، ولكن تميز في زمن الثورة الكانونية بالكثافة والشمول، واستخدام الأطفال.

استناداً إلى كل ذلك، لا يجوز محاكمة التجربة الفلسطينية الراهنة بمقاييس التجربة الإيرانية أو السودانية أو النيكاراغوية، على أن ذلك لا يمنع رؤية نقاط التقاطع إذا وجدت!، ولا أعتقد أن هناك قاسماً مشتركاً سوى الزخم الجماهيري، ولكن في الجوانب الأخرى لا وجود لأوجه الشبه، حتى مظاهرات الشبيبة في كوريا الجنوبية، التي تمتاز بطابعها العنفي من خلال استخدامها الكثيف لزجاجات المولوتوف لانتشابه مع ما يجري في الأرض المحتلة إلا باستخدام زجاجات المولوتوف، ولكن طريقة وأسلوب الاستخدام مختلفة، وهذا مرتبط بطبيعة الخصائص المميزة لكلا الشعبين.

إن التجربة الكفاحية الفلسطينية الجديدة تمتاز عن المرحلة السابقة
بمايلي:
أولاً: المزج بين الكفاح المدني والمسلح في آن واحد، وتكاملهما مع
بعضهما.

ثانياً: أمست أساليب الكفاح المختلفة، وخاصة الأسلوب المسلح
شكلاً جماهيرياً، وليس مقتصرأ على أفراد المنظمات الفدائية الفلسطينية،
لاسيما وان تشكيل لجان المقاومة الشعبية [الضاربة] نقل العمل المسلح من
نطاق التنظيم الواحد إلى مختلف التنظيمات المتواجدة، بالإضافة إلى
انخراط عدد لا بأس به من الجماهير غير المنظمة في صفوفها، فضلاً عن
ذلك، دخول الجماهير إلى هذا الحد أو ذاك، ميدان العمل العنفي، من
خلال استخدامهما في المواجهات لسلح الحجر أو النقيفة أو المقلاع، أو
غيرها من الأسلحة، بمعنى الجماهير عموماً، التي لم تنخرط في صفوف
لجان المقاومة الشعبية.

ثالثاً: الربط بين العلني والسري، بين الزخم الجماهيري في المظاهرات
الهجومية وبين اعمال المقاومة العنيفة السرية، بين الإعتصام والتوقف عن
العمل وبين اللقاءات السرية ذات الطابع التخطيطي. بين اللقاءات
السياسية المسموح بها وبين اعداد نداءات القيادة الموحدة السرية.

رابعاً: الجمع بين عمليتي الهدم والبناء، في آن واحد، بين الفك
والتركيب، بين ضرب ركائز الاحتلال الصهيوني والعمل على تدميرها
كلياً، وبين عملية البناء والعمران القائمة على قدم وساق في الأراضي
الفلسطينية المحتلة، بناء الاقتصاد الوطني وتعزيز مواقع وهيكلية سلطة
الشعب.

خامساً: الجمع بين شكل النضال المسلح الكلاسيكي وبين شكل
النضال العنفي الجماهيري المنتشر في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة.

سادساً: الجمع بين الشعار المطلبي والسياسي، مع أولوية وأساسية السياسي.

سابعاً: الربط بين إدامة الثورة واستمراريتها وبين توزيع الحمل النضالي، الثقل، على المدن والمخيمات والقرى والحرب والأحياء، بحيث لا تتحمل منطقة اعباء إضافية، قد ترهق كاهلها.

ثامناً: المزج بين المزاج الجماهيري الرافض للاحتلال والمستعد لتقديم أغلى التضحيات وبين الشعار السياسي، وبالتالي الإدامة والاستمرارية للثورة حتى تحقيق هدف الحرية والاستقلال.

تاسعاً: تمكنت القيادة الوطنية واللجان الشعبية من الإمساك بزمام المبادرة، ورغم محاولات العدو العديدة لاستعادة المبادرة في يده، من خلال كل الأساليب الإجرامية والوحشية التي مارسها ضد الجماهير الفلسطينية وممتلكاتها، إلا أنه لم يتمكن من ذلك.

من الكفاح المسلح الى حرب الشوارع

انطلاقاً من السمات آنفة الذكر، وعلى ضوء الوقائع اليومية الجارية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وارتباطاً بالملامح الجديدة، وما حملته من تغيرات جذرية في أدوات الكفاح اليومي المشتقة من معاناة وآلام الثورة وجماهيرها، ومن خلال المقاربة بين المفاهيم النظرية المجردة ومعطيات الحياة بألوانها المختلفة، كانت النتيجة العلمية الأقرب إلى الواقع تتمحور في نقطة ارتكاز واحدة، تحت عنوان حرب الشوارع. لماذا حرب الشوارع؟ وأين تختلف عن مفهوم حرب الشوارع الكلاسيكي؟.

أولاً: تختلف عن حرب الشوارع الكلاسيكية بعدم الإستخدام الشامل للأسلحة النارية.

ثانياً: بحجم مشاركة الجماهير الشعبية، ففي الحرب الكلاسيكية تنحصر المشاركة بالقوى المنخرطة في القتال، ودور الجماهير مساند، لكن في الحالة الفلسطينية الماثلة، الجماهير مشارك رئيسي في القتال.

ثالثاً: حروب الشوارع الكلاسيكية تعتمد على عمليات الهدم للسيطرة السياسية، لكن في التجربة الفلسطينية تجري عمليات الهدم والبناء.

رابعاً: تتسم حرب الشوارع الكلاسيكية بالطابع العنفي البحت، لكن التجربة الفلسطينية تدمج المدني مع العنفي في العملية الثورية.

خامساً: لا تحتاج حرب الشوارع لأكثر من الأجهزة والادارات المرتبطة بالعمل العنفي فضلاً عن أركان الحرب، لكن في التجربة الجديدة هناك تنوع في بناء الأجهزة، وهي ترتبط ارتباطاً مباشراً بطبيعة الهدف السياسي، فضلاً عن دور القيادة السياسية في توجيه الجماهير الشعبية نحو بناء الأجهزة والأطر واللجان المكملة لعملها السياسي.

استناداً إلى ذلك، اذن نحن أمام حرب شوارع من طراز جديد، تقاتل فيها الجماهير الشعبية العريضة بأبسط الأسلحة ضد جيش مدجج بالسلاح حتى اسنانه، حرب لا تنحصر في ميدان واحد من ميادين الحياة، وإنما هي منتشرة على امتداد مساحة الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، ووصلت إلى كل مؤسسة ومصنع ومدرسة وجامعة وتعاونية.

حرب شوارع تحملت فيها الجماهير الشعبية مشاق وصعوبات وآلام الحياة اليومية المتواصلة من مئات الشهداء وآلاف الجرحى وآلاف المعتقلين وعشرات آلاف المطاردين فضلاً عن عشرات المبعدين وارتفاع نسبة الفقر في أوساط الجماهير الفلسطينية، وخاصة في أوساط الطبقة العاملة والكادحين من الفلاحين والبرجوازية الصغيرة المدنية، اضافة إلى ذلك تضرر أوساط عديدة من البرجوازية المتوسطة والكبيرة الوطنية.

لكن عزاء هذه الجماهير هو جوعها للحرية والإستقلال، ورفضها المطلق

للاحتلال الصهيوني ، واستعدادها العالي ، والذي لا ينضب لتقديم المزيد من التضحيات في سبيل البناء الفعلي للدولة الوطنية المستقلة .
ومن يعتقد من القوى السياسية ان الجماهير «تعبت!» يكون مخطئاً ولا يدرك الحقيقة، فضلاً عن أن أصحاب وجهة النظر هذه، إنما هم المتعبون والمرهقون ، والذين تنقصهم الكفاحية العالية ومجاعة الجماهير في عطائها وبذلها العرق والدماء . وبناءً عليه ليسوا أهلاً لأن يكونوا في قيادة الجماهير وعلى رأسها، بل يجب أن يكونوا في ذيلها وفي مؤخرة الصفوف .
انسجاماً مع التحديد لماهية الطابع الرئيسي للنضال بحرب الشوارع ، وعلى ضوء ايراد أوجه الاختلاف بين الشكل الكلاسيكي والنموذج الجديد في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، فإن من المفيد تبيان المشترك مع حرب الشوارع ، حتى ينتقل الموقف من التحديد المجرد إلى التحديد الملموس ، الذي يقطع عناصر الشك باليقين .

أولاً: الاشتباكات المستمرة والمتواصلة بين قوات الاحتلال والجماهير في شوارع المدن والمخيمات والقرى، وهي ليست اشتباكات عفوية، غير منظمة وغير هادفة، العكس صحيح، فغالبية الإصابات والمواجهات كانت بتخطيط مسبق، وبطبيعة الحال تتسلح بأسلحتها البدائية؛ مثلاً لو أخذنا نموذج غيم جباليا [الثورة] على سبيل المثال نجد أنه:

«اندلعت المظاهرات والاشتباكات العارمة ظهر اليوم ١٠ / ١ / ١٩٨٨ بين المواطنين وقوات الاحتلال، هذا وقد شرع المواطنون بتخريب الطرق المعبدة داخل المخيم لعرقله حركة مرور سيارات الاحتلال، في حين يشهد المخيم مطاردات عنيفة في شوارعه وأزقته بين الشبان والمحتلين الذين استخدموا قنابل الغاز والرصاص الحي والمطاطي، إضافة إلى قنابل كيمياوية محرمة دولياً شرعت في استعمالها صباح اليوم بعد تهديدات وزير الدفاع الصهيوني راين ليلة أمس . . . وفي اليوم التالي عم المخيم إضراب

شامل، كما أقيمت المتاريس في الشوارع والأرقة بالإطارات المشتعلة والحجارة الكبيرة وألواح الصفيح، بالإضافة إلى حفر الخنادق في المنافذ المؤدية إلى المخيم لعرقلة مرور الاحتلال ودورياته. وفي تطور لاحق من هذا اليوم قام المواطنون بمسيرة حاشدة بلغ عددها ٢٠٠٠ مواطن تحولت إلى مظاهرة صاخبة رشقت قوات الاحتلال بالزجاجات الفارغة، فيما قام الشبان المثلثون بحفر ثلاثة خنادق كبيرة بالطرقات المعبدة وغطوها بالنابليون والرمل من فوقها مما أدى إلى اصطياذ ثلاثة جيبات عسكرية. (٣١)

ومثل آخر من ذلك المخيم «يوم ٢٤ / ١ / ١٩٨٨، ذكر شهود عيان ان جنود الاحتلال أمسكوا بعدة شبان أثناء منع التجول وتم ضربهم بالمهرات واعقاب البنادق، حيث خرجت النسوة من البيوت القريبة لانقاذهم فقام الجنود بالإعتداء عليهن واعادتهن إلى بيوتهن، وفي هذا الوقت بالذات تحصن عدد من الأطفال فوق أحد المنازل وأمطروا الجنود بالحجارة ولم يتمكن الجنود من تحديد الجهة التي رشقوا منها نتيجة الارتباك، مما دفعهم للفرار تاركين الشبان خلفهم» (٣٢).

وفي يوم ١١ / ٢ / ٨٨، قامت قوات الاحتلال بمحاولة لقمع الجماهير الثائرة باطلاق النار والقنابل الغازية - غاز الأعصاب وبشكل جنوني، إلا أن المواطنين واجهوا الاحتلال بالعصي وبالأيدي والحجارة مما أدى إلى اصابة العشرات من جنود الاحتلال وتحطيم زجاج العديد من سياراته وتهشيم الواجهات الأمامية، وقد شوهدت سيارات اسعاف عسكرية وهي تقل ثلاثة من جنودها الجرحى. .

وفي ذات السياق، يوم ١٢ / ٢ / ٨٨ . . اندلعت المظاهرات العارمة قام خلالها المواطنون باقتحام مبنى ما يسمى بالإدارة المدنية ورشقوا من فيه بالحجارة والزجاجات الحارقة والفارغة. وبعد ذلك وصلت قوات

عسكرية كبيرة للمكان واشتبكت مع المواطنين، «مما أدى إلى إصابة العديد من جنود الاحتلال، حيث شوهدت سيارات الإسعاف وهي تنقلهم إلى خارج المخيم، كما تم تخطيط زجاج العديد من السيارات واعطاب اطارات العديد منها نتيجة المسامير المزروعة...»

وفي يوم ٨٨/٢/١٣ وحسب معلومات المراسلين الصحفيين فإن «الشبان المثلثون يفرضون حصاراً على العدو من عدة جهات... هذا وقد بلغت خسائر العدو ذروتها ومعنوياته منهارة نتيجة لهذه الإشتباكات»^(٣١).

ولم يمر يوم في مخيم جباليا أو أي جزء من الضفة الفلسطينية وقطاع غزة إلا ويشهد نماذج مختلفة من حرب الشوارع بين الجيش الصهيوني وجماهير الشعب الفلسطيني.

ثانياً: استدراج العدو إلى بعض الشوارع أو الأحياء، وشن الهجوم عليه؛ ونستشهد بنموذج من مدينة نابلس، وخاصة في حي القصبة. ففي يوم ٨٩/٢/٢٥ شهدت المدينة اشتباكات بين المواطنين وقوات الاحتلال كان أعنفها في حي القصبة بالبلدة القديمة، حيث لقي جندي اسرائيلي مصرعه إثر إلقاء حجر كبير عليه من سطح أحد المنازل وتمت العملية بواسطة مجموعة من الشبان قامت باستدراج ستة جنود إلى أحد الأزقة في المدينة من خلال التراشق معهم بالحجارة، ومن ثم صد تقدمهم وإيقافهم عند أحد الأزقة وبعد إيقاف تقدمهم قامت مجموعة أخرى من القوات الضاربة التي كانت تتمركز على سطح أحد المنازل بإلقاء حجر كبير على أحد الجنود الستة فأصيب بجراح خطيرة توفي على أثرها، وكان الحجر قد أعد مسبقاً وتم تثبيت حديدية عليه لتمكين حمله من جهة وللانغراز في جسم من سيلقى عليه من جهة أخرى»^(٣٢).

ثالثاً: استخدام عنصر المفاجأة في عمليات المواجهة مع قوات العدو الصهيوني. نأخذ مثلاً على ذلك من مدينة القدس يوم ١٩٨٩/٢/١١،

«ان عنصر المفاجأة لم يكن الأول في مدينة القدس بل إن معظم المواجهات التي وقعت في قلب العاصمة القدس منذ بداية الانتفاضة [الثورة] كان سر نجاحها، عنصر المفاجأة . . فما إن يطمئن أفراد شرطة الاحتلال وحرس الحدود بأن «الهدوء» «مستتب» حتى تلعو سحب الدخان سماء المنطقة وتبدأ الحجارة والزجاجات الحارقة بالسقوط بشكل مكثف على هذه القوات .

حارة النصارى . . اتبع فيها نفس الأسلوب وان كان التنظيم أدق ، فالقوى الضاربة [لجان المقاومة الشعبية] انقسمت إلى مجموعات صغيرة لا يتعدى عدد أفراد كل وحدة الثلاثة أشخاص ، وتم تقسيم المنطقة إلى عدة أقسام تسيطر على كل قسم فيها ٤ وحدات منظمة بطريقة المقدمة والمؤخرة والجناحين الأيمن والأيسر .

وفي بداية المواجهات قام أفراد الشرطة وحرس الحدود الاسرائيلي باطلاق وابل من قنابل الغاز المسيل للدموع غطت سماء المنطقة . . وتقدم بعض أفراد القوات الاسرائيلية إلى داخل المنطقة الأولى/ اعتقدوا أن الأمور قد هدأت . وبعد دقائق من توغلهم في القسم الثاني من المنطقة بدأت وحدات القوى الضاربة من المنطقة الثالثة والأولى الذين اختبأوا في أزقة حارة النصارى في التصدي للقوات الغازية التي أصبحت محاصرة من الجهتين ، مما أجبرها على التراجع والإنسحاب ، بل والإختباء بالمحلات التجارية وبعض الأزقة حتى اصبحت القوى الضاربة لاتبعد عن قوات الأمن أكثر من مترين دون أن يتجرؤوا على التقدم نحوهم من كثافة سقوط الحجارة والزجاجات الفارغة . .

. . وقد رفعت الاعلام الفلسطينية على مباني المناطق التي تم تحريرها في عرف الانتفاضة الشعبية/ الثورة .

علق على هذا الوضع أحد الأكاديميين الاسرائيليين ، الذي كان

موجوداً في شارع صلاح الدين . . ياإلهي ثواب معدودة وتحولت القدس إلى جهنم حمراء . . .»^(٣٣).

رابعاً: ارهاق قوات العدو في عمليات المطاردة من شارع إلى شارع ومن بناية إلى أخرى، بحيث لاتشعر قوات الاحتلال بأي نوع من أنواع الإستقرار والراحة.

والنأذج على ذلك يمكن مشاهدتها يومياً على شاشات التلفزيون أثناء تغطية أخبار ثورة كانون المجيدة، ومع ذلك نورد نموذجاً من مدينة بيت ساحور في يوم ٢٨/٩/١٩٨٨، حيث تمكن الشبان المثلثون، رجال لجان المقاومة الشعبية، من تحطيم باص اسرائيلي «أثناء مروره في شارع الشهيد أبو جهاد خلال توجهه إلى مستوطنة «تقوع» كما وضعوا المتاريس في الشارع المذكور، واشتبكوا مع قوات العدو في تلك المنطقة، بينما استطاعت مجموعة أخرى مهاجمة دورية عسكرية أثناء قيامها بأعمال الدورية في وسط المدينة بالقرب من سوق الخضار، حيث أصيب أحد الجنود بجراح، كما جرت تظاهرات تركزت في احياء شاتيلا وتل الزعتر، واشتبك فيها المواطنون مع جنود العدو.

كما وحاصرت قوات كبيرة من الجيش كنيسة الروم الأرثوذكس للعيلولة دون قدوم عدد من العملاء إلى الكنيسة وعلان توبتهم . . كما منعت هذه القوات المواطنين من الإقتراب من منطقة الكنيسة وقامت احدى المجموعات الضاربة بتحطيم سيارة جيب عسكرية لدى مرورها في حي شاتيلا وسيارة للمستوطنين في شارع النجمة وباص في الحارة الغربية، وتصدى المواطنون لعدد من انصار حركة «كاخ» العنصرية الذين حاولوا التوجه إلى مدينة الخليل للمشاركة في المسيرة الإستفزازية ومنعهم من المرور بالمدينة»^(٣٤).

هذا النموذج حمل في طياته أكثر من جانب، الضرب للعدو في أكثر من

موقع ومن حيث لا يدري ، ولا يتوقع ، الأمر الذي يعني تشتيت قوات الاحتلال ؛ ووضعها في حالة توتر دائم ، وهو مايولد الرعب في نفوس الجنود والضباط والمستوطنين على حد سواء .

خامساً: التكامل بين لجان المقاومة الشعبية والجهاد الشعبية في عمليات المواجهة .

نأخذ مثلاً على ذلك من مدينة قلقيلية يوم ٢٢/٤/١٩٨٨ : «رغم مواصلة الحصار العسكري والتمويين على المدينة استطاعت الجماهير من اقامة صلاة الغائب على روح الشهيد أبو جهاد وعلى أرواح شهداء الانتفاضة [الثورة] وبعد الصلاة انطلقت مظاهرات عارمة وقامت بإغلاق الشوارع بالإطارات المشتعلة والتحمت مع قوات العدو بمعارك شرسة حيث استخدم العدو الرصاص الحي وقنابل الغاز، مما أدى إلى إصابة العديد من المواطنين بجراح . .

واستمرت المواجهات ولم تتراجع [لجان المقاومة الشعبية] حيث نصبت كميناً لسيارات العدو واستطاعت من تدمير سيارة للمستوطنين بالكامل . والتحمت الجماهير بالقوات الضاربة في التصدي للحصار العسكري الكامل على المدينة وهللت مكبرات الصوت ورفعت الشعارات الوطنية المطالبة بإشتراك الجميع في التصدي للعدو مما استدعى العدو لاتخاذ قرار بفرض نظام حظر التجول على المدينة»^(٣٥) .

سادساً: التكامل والتعاون بين المواقع الجغرافية المختلفة مع بعضها بعضاً في عمليات المواجهة للدعم أولاً وللتخفيف عن المنطقة المحاصرة ثانياً .

أيضاً نأخذ مدينة قلقيلية كنموذج لذلك ، ففي يوم ٢٠/٤/٨٨ تمكنت لجان المقاومة الشعبية من «تخطيط زجاج إحدى عشرة سيارة وثلاثة باصات للمستوطنين كما تم حرق سيارة دورية عسكرية وجرح عدد من أفرادها

مما أصاب أفراد العدو بالهستيريا وفقدان اعصابه وبدأ بإطلاق النار عشوائياً وقصف المدينة بقتابل الغاز حيث استشهد اسماعيل أبو الشيخ ٤٨ عاماً مختنقاً بالغاز بينما زينت المدينة الأعلام الفلسطينية .

وزادت شراسة العدو فقام باليوم التالي [٤/٢١] باغلاق وسد جميع منافذ المدينة وفرض الحصار العسكري والتمويني على البلدة، محاولاً احتواء الثورة الجماهيرية العارمة داخل المدينة، إلا أن [لجان المقاومة الشعبية] ورغم كثافة تواجد جنود العدو استطاعت من مهاجمة دورية عسكرية وتدمير زجاجها وبقيت مسيطرة على بعض الأحياء حيث عجز العدو عن دخولها. كما قامت القرى المجاورة وخاصة قرية حبله بمساعدة المدينة ومهاجمة قوات العدو في الخارج^(٣٦).

نموذج ثالث من نفس المدينة والقرى المجاورة، ففي يوم ٤/٢٦ ونتيجة اشتداد الحصار الصهيوني على المدينة الباسلة، قامت لجان المقاومة الشعبية بالدخول «في قرية كفر ثلث القريبة من المدينة لتخفيف الضغط على المدينة. وفعلاً استدرجت قوة من أفراد العدو من مدينة قلقيلية إلى القرية لاقتحامها، حيث تواصلت الاشتباكات بين العدو و[لجان المقاومة الشعبية] في الحقول القريبة من القرية وداخلها بالإضافة إلى المدينة قلقيلية، حيث استطاعت القوات الضاربة من تدمير زجاج حافلة نقل مستوطنين، وفي نفس الوقت كانت مجموعة أخرى تهاجم دورية عسكرية، حيث حطمت زجاج سيارتين عسكريتين بينما ردت قوات العدو بإطلاق الرصاص والغاز وباقتلاع ثلاثة أسراب من شجر البرتقال على حافة الطريق يملكها المواطن عادل جاموس^(٣٧).

سابعاً: المرونة العالية في التكتيك وتغيير اساليب المواجهة بشكل مستمر، بهدف شل قوة العدو العسكرية، لانه اذا قارنا بشكل مجرد موازين القوى بين الاسرائيليين والفلسطينيين نجدها ماثلة لصالح

الاسرائيليين بلا منازع، ولكن في الوضع الملموس الأمور ليست كذلك، حيث تمكنت القيادة الوطنية الموحدة ولجان المقاومة الشعبية من خلال تكتيكاتها المرنة جداً والتغيير الدائم في أشكال المواجهة من تعطيل هذه القوة إلى حد كبير ووضعتها في حالة عجز دائمة.

وهذا ما أكدته المصادر الاسرائيلية نفسها، ففي مجال تفويضها لتجربة العام الأول من ثورة كانون، قالت: «غيرت الانتفاضة من وسائلها مراراً وتكراراً، فكثيراً ما لاءت نفسها مع ردود الجيش الاسرائيلي»^(٣٨).

وفي السواقع الملموس، قامت لجان المقاومة الشعبية بتغيير تكتيكها في مدينة قلقيلية «فبدلاً من مهاجمة قوات العدو بالنهار أصبحت تهاجمه ليلاً وتحدث به خسائر فادحة»^(٣٩).

ثامناً. اعتماد هذه الحرب على جهاز العمل العنفي، أي لجان المقاومة الشعبية المنتشرة في أرجاء الأراضي الفلسطينية المحتلة، التي تتحول تدريجياً إلى جيش شعبي. من نماذج هذا التحول، العرض شبه العسكري، الذي جرى يوم ٢٢/٩/٨٨ في البلدة القديمة - نابلس - وهو العرض الأكبر «من نوعه منذ الانتفاضة اشترك فيه ٥٠٠ شاب ملثم بالكوفية ورفعوا مائة علم.. ولافتات بالعربية والإنجليزية واستخدموا مكبرات الصوت اليدوية وطافوا في حي الشهيد خليل الوزير بوسط البلدة باسم القيادة الموحدة (ق.و.م) أكدت اللافتات باسم الله وباسم الشهداء على استمرار الانتفاضة حتى إزالة الاحتلال الاسرائيلي واقامة الدولة المستقلة وعاصمتها القدس»^(٤٠).

ويوماً بعد يوم تبلور هوية هذا الجيش الشعبي، الذي لا يتحصر في مدينة معينة أو مخيم أو قرية، وإنما بات موجوداً في كل الضفة الفلسطينية وقطاع غزة.

تاسعاً: عدم انتظار العدو حتى يأتي، بل مهاجمته في أوكاره ومواقعه،

سواء في الضفة والقطاع أو في داخل الكيان الصهيوني ومستوطناته .
نعود لمخيم جباليا [الثورة] ففي يوم ١٦/٤/١٩٨٨ يوم استشهاد القائد الفلسطيني الرمز، أبو جهاد، «ومنذ ساعات الصباح هاجم المواطنون مقر الحاكم العسكري في المخيم ورشقوه بالحجارة، هذا ودارت اشتباكات عنيفة منذ ساعات الصباح في عدة محاور من المخيم . . ولم يرضخ المواطنون في المخيم لأمر اعلان منع التجول من قبل قوات الاحتلال في الساعة الحادية عشرة ظهراً حيث استمرت المجاهبات والمصادمات العنيفة داخل المخيم .

وفي تطور لاحق قام المواطنون في المخيم بالهجوم على مركز الجيش في محاولة لاقتحامه، حيث قاموا برشق المركز بعشرات من الزجاجات الحارقة وقامت طائرتا هليكوبتر بالقاء قنابل الغاز على المواطنين، إلا أن المواطنين حاصروا المركز وسيطروا عليه رغم الخسائر التي منيت بها [لجان المقاومة الشعبية] المقتحمة .

هذا وتقوم الطائرات الحربية والهليكوبتر والتي تملأ سماء قطاع غزة بقذف المشات من قنابل الغاز والرصاص المطاطي والقنابل الدخانية والصوتية على المنازل وفي الشوارع وعلى المتظاهرين الأبطال .

ورغم ذلك صمد المتظاهرون الأبطال، واستطاعت [لجان المقاومة الشعبية] الحاق الخسائر الفادحة بقوات العدو، حيث جرح له العشرات من جنوده . . والتي قامت الطائرات بنقلهم إلى داخل [اسرائيل] فوراً^(١١) وأصيب عدد من المجنزرات الاسرائيلية بقنابل المولوتوف الفلسطينية .

والنموذج الآخر من مدينة قلقيلية، ولقرب المستوطنات منها، لجأت إلى نقل المعارك إلى داخل المواقع الاسرائيلية، ففي ١٥/٥/١٩٨٨ استطاعت لجان المقاومة الشعبية من «الوصول إلى مستوطنة (إيال) حيث اثلقت مزروعاتها ومزارعها للابقار والأغنام حيث بلغت ٣٤ رأس غنم ١٢

رأس بقر بالإضافة إلى تحطيم سيارة مستوطنة في حي كفار سابا .^(١٧) فضلاً عن انتشار الحرائق في الأراضي المزروعة التابعة للمستوطنات الاسرائيلية داخل الضفة والقطاع ، وكذلك داخل الكيان الصهيوني نفسه في شهر أيار (مايو) وحزيران (يونيو) وتموز (يوليو) من عام ١٩٨٨ . وحول الحرائق تقول صحيفة «يديعوت احرونوت» : «فقد التهمت النيران ، منذ بداية شهر أيار (مايو) مائة ألف دونم ، من محمية دان ، في الشمال ، وحتى محمية ناحال هيبشور في الجنوب . ومن بينها ٦٨٠٠ دونم غابات مزروعة ، و٣٥ ألف دونم احراج طبيعية . وحوالي ٦٠ ألف دونم مراعي»^(١٨) وعلى ضوء ذلك ، قامت الحكومة بوضع موضوع الحرائق على جدول أعمالها . وصرح بهذا الصدد رئيس الحكومة اسحق شامير ، قائلاً إن «خطورة الوضع تحتّم القيام بعمل على وجه السرعة»^(١٩) .

وحسب معلومات صحيفة «عل همشار» الاسرائيلية «فقد وقع ٣٣٨ حريقاً بفعل فاعل ، منذ بداية العام ١٩٨٨ وحتى النصف الأول من يونيو (حزيران)»^(٢٠) .

عاشراً : امتلاك زمام المبادرة في المعارك والمواجهات المختلفة ، وعدم اعطاء العدو فرصة التقاط انفاسه ، أو استعادة هدوئه ، بل الضرب الدائم والمستمر لاحداث المزيد من ارباكه وشل تفكيره وضرب عصب مخططاته الجديدة منذ اللحظة الأولى لتطبيقاتها ، الأمر الذي يزيد في حيرته وبقية في موقع العجز الدائم ، وهو ما يعمق عملية الإنهيار المعنوي لقيادات الجيش والجنود والضباط ، فضلاً عن القيادة السياسية الاسرائيلية . والأمثلة الحسية المذكورة في النقاط السابقة تؤكد هذه الحقيقة ، فضلاً عما ذكرناه في مواقع مختلفة تشير إلى أن اساتذة علم النفس ، هم ومنذ اندلاع الثورة ، الذين يوجهون عمليات الجيش ويشرفون على الإنعكاسات التي تحدثها في الجنود والضباط الاسرائيليين .

ولتعميق الخصوصية الفلسطينية في ميدان حرب الشوارع، الدائرة منذ عام ونصف في الأراضي الفلسطينية المحتلة، نورد بعض الأمثلة على التكامل بين المسلح والمدني في هذه الحرب، وقدرة قيادة الثورة على المزج الخلاق والمبدع لهذا التكامل بين العنفي والمدني، في رؤية حاجات ومتطلبات الجماهير الشعبية الفلسطينية، وفي ذات الوقت عدم إغفال ضرب ومطاردة قوات الاحتلال والمستوطنين الصهاينة.

فمثلاً في موسم قطاف الزيتون، قامت ق.و.م واللجان الشعبية الزراعية، ولجان المقاومة الشعبية بتوجيه النداءات للجماهير ولمجموعات المقاومة الشعبية بتخفيف العمليات في مناطق محددة، أي المناطق الريفية من أجل إعطاء فرصة لقطف الزيتون، حيث يشكل زيت الزيتون (ثلث) والإنتاج الإجمالي الحام للضفة الغربية. . لقد فهم قادة الانتفاضة، أن أي ازعاج لموسم القطاف من جانبهم قد يؤدي إلى تنفير المزارعين وجعلهم يعرضون عن الانتفاضة [الثورة] لذلك فقد أذنت بيانات القيادة الوطنية الموحدة واللجان الشعبية للمزارعين، بتقليص نشاطهم المكرس للانتفاضة وتكريس وقت أكبر للزيتون^(٢٧).

وفي نداء فلسطين، النداء السادس والعشرين، الصادر بتاريخ ٢٧/٩/١٩٨٨ توجهت ق.و.م إلى جماهير الشعب بهذا الصدد قائلة: «تدعوق.و.م للتوجه الجماعي لقطف ثمار الزيتون وعصره وتشجيع نظام «العونة» والعمل التعاوني بحيث تتم الاستفادة من كل زيتونة فلسطينية، كما تدعو المزارعين وتجار الزيت لبيع منتوجاتهم محلياً بأسعار معقولة فهو زيتنا وسنستهلكه محلياً إن لم نستطع تصديره».

وفي ضوء عملية التكامل بين قيادة الثورة في الخارج وقيادة الثورة في الداخل، ممثلة بـ [قوم] فإن قيادة المنظمة تابعت اتصالاتها مع الدول المختلفة، وخاصة الدول الأوروبية، من أجل شراء كميات الزيت المحددة

للتصدير، والتي تقدر حسب معلومات محمد ملحم، عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير بـ «٢٦ ألف طن زيت زيتون» لعام ١٩٨٨، وكان رئيس اللجنة التنفيذية للمنظمة قد أكد على أن تشيسون قد وعد «بحل المشكلة عبر تصدير الزيتون والزيت لأوروبا»^(٧). فضلاً عن البرتقال والخضروات والفواكه.

وفي ميدان آخر تتجلى عملية التكامل بين ق.و.م، والجهامير الشعبية، فتحدد قوم في نداءاتها أوقاتاً محددة لاستخدام السيارات المدنية، بعدها تكون معرضة للخطر، وهذا ما تجسد على سبيل المثال، لا الحصر، في البيان الصادر في مدينة نابلس صباح يوم ١٩٨٩/٢/٢ والذي جاء فيه: «الالتزام الصارم بعدم استخدام المركبات الخاصة بعد السادسة مساءً لحين صدور تعليمات جديدة بهذا الشأن ويمكن الاستعانة بسيارات الإسعاف في حالة الضرورة أو استخدام الشوارع الرئيسية فقط ويمنع ذلك قطعياً في الشوارع الفرعية».

وكانت صحيفة «يديعوت احرونوت» قد اشارت إلى ذلك بقولها: «عندما يخيم الظلام على الضفة، تقفر الشوارع، إلا من دوريات الجيش وسيارات المستوطنين. في نابلس اعلنت اللجنة الشعبية لاصحاب السيارات العرب، ان استخدام السيارات بعد الخامسة مساءً ممنوع، والغاية من ذلك، افساح المجال أمام «الشباب» لضرب المستوطنين والجيش، دون المخاطرة بإصابة سيارات السكان بالخطأ»^(٨).

والبارز هنا أن الجهايمير الفلسطينية تتقيد بتعليمات القيادة الموحدة واللجان الشعبية، بحيث أمسى توقيت ق.و.م، هو التوقيت الذي تعتمد الجهايمير في تحركاتها، وفي نفس الوقت لا تتقيد بأوقات وتعليمات المحتلين. وهذه الانضباطية تعطي الفرصة للجان المقاومة الشعبية في تنفيذ مهامها على أكمل وجه.

أيضاً العلاقة بين لجان المقاومة الشعبية والمؤسسات الوطنية، المصانع والورش الإنتاجية والتعاونيات، حيث يجري التنسيق بين مواقع هذه المؤسسات وأوقات عملها والعمليات الهجومية ضد جنود ومستوطني الاحتلال الصهيوني.

ومن نماذج التعاون ماجاء في نداء المجلس الوطني، النداء ٢٧ بتاريخ ١٠/٩/١٩٨٨ الذي يدعو إلى «مقاومة سياسة المداخلة الشاملة: اللجان الشعبية والقوى الضاربة تقع على عاتقها مسؤولية مقاومة هذه السياسة، من خلال الإستعداد واليقظة، وابتكار اساليب جديدة لمقاومتها، وتقديم العون لكافة المطاردين من قبل سلطات الاحتلال».

في هذا النموذج نجد مزيداً من التكامل، يكون دور اللجان الشعبية المختلفة تأمين مقومات العيش الكريم للمطاردين، وفي ذات الوقت تقوم لجان المقاومة الشعبية بتنظيم عملهم وتوزيعهم في مجموعات حسب الموقع الجغرافي، وتأمين النامية الامنة لهم، وبالضرورة قيامهم بالعمليات الصدامية، الهجومية، ضد العدو الصهيوني في الليل والنهار.

ويمكن القول، إن هؤلاء المطاردين يشكلون مع مجموعات لجان المقاومة الشعبية غير المكشوفة نواة الجيش الشعبي. ورغم محاولات اسرائيل المتكررة لتضييق الخناق على هؤلاء الشباب، ان كان من خلال شن حملات التطويق والحصار للمدن والمخيمات والقرى وتفتيشها احياناً بيتاً، بالإضافة إلى تغيير الهويات في قطاع غزة عام ١٩٨٨، ومرة اخرى عمل هويات بمخطة جديدة لسكان القطاع بهدف ضبط وتقييد حركة المطاردين داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة وأيضاً داخل الكيان الصهيوني. ولكن النتيجة الماثلة للعيان فشل كل هذه المحاولات، وتمكن الشباب من تجاوزها، الأمر الذي يزيد من تخطيط وانفعال اجهزة العدو القمعية المختلفة.

أسلحة الثورة وفن استخدامها

إذا تسلح شعب من الشعوب بإرادة القتال ضد المحتلين، وخلع رداء الرضا بالواقع البائس والمظلم، عندئذ، حين تصل الأمور إلى نقطة اللاعودة إلى ماكان عليه الوضع قائماً، ويبلغ السخط والغضب الشعبي نقطة الغليان والتفجر، فلا تحول دونه والثورة أية معوقات أو صعوبات مهما كان حجمها، ساعثئذ وفي معمعان العملية الثورية، يصنع الشعب مالم يصنعه في عشرات السنين، يحقق ذاته كما لم يحققها من قبل، ويصبح كتلة هب واحدة لايمكن للعدو الإقتراب منها، وكلما حاول ذلك، وهو بالضرورة يحاول مرغماً للدفاع عن بقائه الإستعماري، شبت النيران الشعبية فيه، فيبقى يدور «كالكلاب المسعورة» يبحث عن منطقة باردة أو أقل اشتعاًلاً في الكتلة في محاولة لالتقاطها، لكن دون نتيجة، خاصة في ظل وجود قيادة ثورية صارمة وحازمة في عدائها للمحتلين الغزاة. وأما في ظل وجود قيادة وسطية تراوح بين الحزم والتراخي فمن السهل على العدو تطويع الثورة بعد وقت قصير من الزمن.

في ظروف الزخم الجماهيري الثوري المتراص في جبهة واحدة بمواجهة الأعداء القوميين، تلتقي كل العقول والإرادات والأفكار في إطار الإبداع الجماعي للدفاع عن الذات الوطنية الواحدة المهددة من قبل الأعداء. في هذه الظروف تنتقل عملية التفكير والإبداع من النطاق الفردي أو الجماعة الصغيرة إلى مجال أرحب وأوسع، إلى مستوى الشعب بكل فئاته وطبقاته الاجتماعية الوطنية كلها، في البحث عن إيجاد أفضل وأنجع السبل والوسائل للدفاع عن الثورة، ان كان من حيث الأسلحة أو من حيث الأساليب التكتيكية الفنية، وكلما حاول العدو أن يتبع تكتيكاً جديداً تكون له الثورة بالمرصاد، فتقطع الطريق عليه من خلال ابداعها أساليب

جديدة. الأمر الذي يشير إلى تراحم الإبداعات الصغيرة وخلق المقدمات للابداعات الكبيرة، شرط أن تلتقطها قيادة ثورية كفء قيادة تدرك أهمية العقل الجماعي في الإبداع، وتدرك أهمية التعلم من هذه المدرسة الجماهيرية.

استناداً لذلك، فإن ماجرى في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ونتيجة الثورة الكانونية العظيمة، تمكن الشعب العربي الفلسطيني أن ينزل إلى معترك الثورة وهو لا يملك في البداية إلا إرادة القتال والحجر الفلسطيني المقدس، ويوما بعد يوم، وليلة بعد ليلة في زمن ثورة كانون، أمكن للشعب الفلسطيني من تطوير وتحديث أسلحته الشعبية البدائية بحيث أمست أكثر فعالية من السابق.

ومن الجدير بالملاحظة، ان الشعب الفلسطيني لم ينتظر حتى يصبح لدى غالبية أفراده أسلحة نارية، ولم ينتظر «التوازن الاستراتيجي»! لان ساعة الثورة أوفت، وهي ليست مرهونة بوجود أو عدم وجود السلاح الناري أو التوازن الاستراتيجي، وإنما هي مرهونة ومشروطة بعوامل الانفجار الثوري.

من أسلحة الشعب

أولاً: الحجر. هو أول أسلحة الثورة وأكثرها شيوعاً وانتشاراً بين أفراد الشعب، وذلك بفضل وجوده في كل مكان، ولا يحتاج إلى جهد للحصول عليه، فأينما تحرك الناس كان الحجر موجوداً في متناول اليد.

ولكن الحجر لم يعد شيئاً مجرداً بالمعنى العام للكلمة، وإنما أخذ الحجر في زمن الثورة ينقسم إلى أنواع مختلفة، ولكل نوع خصائصه المميزة، بهذا القدر أو ذاك، عن نوع آخر من الحجارة، وطبعاً الأنواع موجودة منذ القدم، ولكن استخداماتها في الثورة اعطاها ملموسية أكثر في عملية التحليل «فهي كبيرة وصغيرة، حصباء الوديان المستديرة، بقايا طوب

البناء، حجارة مقدسية ثقيلة، توجد حجارة تناسب المقاليع، وهناك حجارة تصلح للقذف من أعلى السطوح^(١) فضلاً عن ذلك فهناك ما يسمى «بالحجر المكور الأملس» «الحجر المخرشم» أو المفرز: الحجر «الصوان» كالحجارة الصغيرة المستعملة في أفران الحطب وأغلب استعمالها في النقيفات^(٢).

والحجارة كما أثبتت التجربة العملية في ثورة كانون الباسلة، ساهمت بفعالية في عمليات المواجهة مع العدو الصهيوني، وهذا يعود أولاً: لوجودها في كل مكان. ثانياً: سهولة استخدامها، ثالثاً: سهولة تعديل أشكالها حسب طريقة الاستخدام.

ومن استخدامات الحجر الآتي:

- (١) الاستخدام من قبل جماهير الشعب، باليد مباشرة ضد الجنود والمستوطنين ووسائل نقلهم ومعسكراتهم والأبنية التي يقعون فيها.
 - (٢) الاستخدام بواسطة النقيفة، إضافة إلى ماذكر، الاستخدام ضد طائرات الهليكوبتر المنخفضة.
 - (٣) الاستخدام بواسطة المقلاع، وله نفس استخدام النقيفة.
 - (٤) استخدام الحجارة الكبيرة من فوق الأبنية لقتل شخصية قيادية صهيونية أو جنود ومستوطني قوات العدو. كما جرى مع راين عندما زار مدينة خانيونس في منتصف عام ١٩٨٨، وكما حصل مع الجندي الصهيوني في مدينة نابلس (المثال المذكور في سياق الفصل) .. الخ.
 - (٥) استخدام الحجارة في المتاريس لقطع الطرق أمام الصهاينة بهدف اعاقا تحركهم أو لايقاعهم في كمين للجبان المقاومة الشعبية.
- والحجر اذا استخدم بطريقة مخططة ومنظمة فإنه سلاح قاتل، ويحد أدنى قادر على ايقاع اصابات عميقة ومؤلة وتشويهاات كبيرة في جنود

ومستوطني العدو الصهيوني.

ثانياً: النقيفة، وهي أيضاً سلاح بسيط، ولا يحتاج إلى جهد كبير لصناعته، وهي شكل شعبي، يستخدمه الأطفال والشباب في الأوقات العبادية في صيد العصافير والطيور عموماً، ويمكن للجماهير الشعب استخدامها بفعالية في عمليات المواجهة مع المحتلين.

مكوناتها: قطعنا مطاط متساويتان في الطول والعرض. ولا يتجاوز الطول الـ (٤٠) سم والعرض لا يتجاوز الـ (٣) سم + خشبة مأخوذة من شجرة ما على شكل (٧) أو علامة النصر + قطعة جلد أو قماش مستطيلة وصغيرة الحجم مثقوبة من الجانبين لربط قطعتي المطاط بها، وبحيث تكون هذه القطعة بعد التركيب هي حاملة الحجر، الذي يكون صغير الحجم. طول القطعة يتراوح بين ٥ - ٧ سم وعرضها من ٣ - ٤ سم.

- تستخدم النقيفة في عملية القنص ضد قوات ومستوطني العدو الصهيوني، وضد وسائل نقله المختلفة.

- أهميتها تكمن في الاستخدام غير المرئي، الأمر الذي يربك جنود وقوات العدو.

- أصابته ليست قاتلة، بل تصيب بجروح قد تكون قوية إذا كانت من مسافة قريبة وإذا كان الحجر قوياً، فضلاً عن قوة الشخص الرامي.

- مداها الأقصى، من ٧٠ - ١٢٠ م، وطبعاً يعتمد المدى على قوة الرامي، ونوعية المطاط المستخدم، فإذا كان من المطاط الجيد الليونة والقوي، والرامي جيد يمكن أحياناً أن تصل إلى مدى أبعد قليلاً، ولكن كلما كانت المسافة قريبة كلما كانت الإصابة أكثر فعالية وجدوى.

ثالثاً: المقلاع من الأسلحة الراجعة للحجر وحتى للكرات الحديدية، وهذا السلاح يتميز بفعاليته عن النقيفة، فهو أشد ايلاماً إذا ما وقع الحجر أو الكرة الحديدية على جنود العدو. (١) لأن الحجر أكبر من حيث الحجم.

(٢) لأنه يشترط بمن يستخدمه أن يمتلك شيئاً من الخبرة في استخدامه بطريقة صحيحة، الأمر الذي يعني أن استخدامه أكثر فعالية وجدوى من استخدام الحجر باليد المجردة أو بالنقيفة.

مكوناته : عبارة عن قطعة جلد أو قماش بطول متر أو ١٢٠ سم وعرضها لا يزيد عن ١٥ سم ، وهذه القطعة قد تبقى كقطعة واحدة أو يمكن اذا كان العرض صغيراً أن تربط بقطعة جلدية على شاكلة النقيفة مع فارق أنها أطول وأعرض ، فضلاً عن أن المقلاع ليس بحاجة إلى قطعة خشبية . والمقلاع بحاجة ، كما أشرنا ، إلى قوة عضلية وإلى شيء من الخبرة . لانه اذا استخدم بطريقة عفوية قد تكون النتائج عكسية .

ويستخدم المقلاع بعد وضع الحجر أو الكرة الحديدية في وسطه بالتلويح من الأعلى إلى الأسفل ، ويتم التلويح أكثر من مرة ، وذلك لاعطاء الحجر أثناء القائه قوة دفع للأعلى وللأمام في آن ، صوب الهدف المحدد . والمدى الأقصى للمقلاع يكون أكبر من مدى النقيفة بحدود المائة متر ، ولكن الإصابة الأكثر ايلاماً تكون على مسافة ٥٠ - ٧٥ م ، وقد تكون اصابته قاتلة اذا ماجاء الحجر في أحد الأماكن الحساسة .

رابعاً : المسامير هي سلاح ليس جديداً ، لانه مستخدم منذ زمن قديم في الأراضي الفلسطينية المعاصرة . وأحد أهم استخداماته موجه ضد عجلات السيارات بهدف اعطائها وبالتالي عرقلة عملها . حيث تقوم المجموعات القتالية التابعة للجبان المقاومة الشعبية بعد الساعة الخامسة مساءً ، أي بعد توقف حركة سيارات المواطنين بنصب المسامير في أماكن معينة من الطريق العام المستخدم من قبل سيارات العدو . كما الحجارة ليست شيئاً واحداً ، فإن المسامير أيضاً ليست شيئاً واحداً ، فهي أنواع مختلفة منها على سبيل المثال .

١ - مسامير نمرة « ١٠ » وتستخدم على الشاكلة التالية . « تنثنى بشكل

مربع ويكون الرأس المدب إلى أعلى وهذه الطريقة لاحتياج إلى جهد كبير في عملية زرعها حيث أنها توضع كما هي . . .» .

٢ - مسامير نمرة «٦» واستخدامها يختلف قليلاً حيث «تزرع هذه المسامير بواسطة خشبة رقيقة جداً . . توضع كما هي مع بعض التراب الناعم عليها . .» لتمويهها . وحقت هذه الطريقة فعالية كبيرة ضد آلات وسيارات العدو المختلفة .

٣ - مسامير الفولاذ ذات الرأس المقطوع : «حيث أن هذه الطريقة هي الأسلوب الدارج حالياً في مختلف انحاء فلسطين ويعتبر هذا السلاح من أهم الأسلحة من حيث العرقلة والاعطاب في سيارات الاحتلال»^(٥١) .
خامساً . ماء النار : وهي من أشد الأسلحة تشويهاً لأجساد ووجوه الجنود والمستوطنين وهذا السلاح جرى اتباع طرق متنوعة لاستخدامه ، نذكر منها :

(١) بواسطة زجاجات مختلفة الأحجام صغيرة ومتوسطة وكبيرة ، وبعد وضع مادة ماء النار بداخلها يجري اغلاقها بشكل محكم كي لاتصيب الشخص الذي يلقيها ، لانه قبل القائها لابد من خض الزجاجة مرات عديدة ، وذلك لتكون فعاليتها أشد بأساً . وعادة يضاف لها قليل من الصودا (ملح الطعام) .

(٢) من الطرق المبتكرة في زمن الثورة ، استخدام ماء النار بواسطة البيض ، حيث يقوم الشخص أو المجموعة بتفريغ البيضة من المادة الزلالية والصفار بواسطة ثقب بسيط في القشرة ، وبعد ذلك تعبأ بهادة ماء النار ، ومن ثم يلصق الثقب مجدداً بشكل محكم ، ويتم استخدامه لاحقاً ، مع ادراك ان البيض لايجب أن يخزن أكثر من ٢٤ ساعة بسبب قدرة ماء النار على تذويب القشرة الخارجية للبيضة .

سادساً : الكرات الحديدية الملتهبة ، التي تغطي بقطع من القماش المبلل

بالبنزين، وبعد اشعالها تلقى على حنود ومستوطني العدو، واثارها لا تنحصر فقط على الجندي وإنما أيضاً على الآليات العسكرية أو المدنية، فإذا ماجأت على خزان البنزين امكنا اشعال السيارة، واصابتها للجنود تكون بليغة.

سابعاً: الشحمة والزيت المحروق: وأهمية هذا السلاح تكمن في سكب الزيت في المنحنيات والأماكن الوعرة، وفي حال مرور سيارات الجيش أو المستوطنين يحدث أحد أمرين، إما الإنزلاق أو انقلاب السيارة، وفي كلتا الحالتين النتائج تكون بالغة السوء على العدو، لانها تصيب الجنود والسيارة في آن وقد تؤدي للوفاة فوراً.

وخوفاً من وقوع السيارات العربية في هذه الكمائن، تقوم لجان المقاومة الشعبية بمراقبة هذه الكمائن.

ثامناً: البطاطا المحشوة بالشفرات والمسامير: تقوم مجموعات لجان المقاومة باستخدام حبات البطاطا بعد تجويفها وحشوها بالشفرات والمسامير، ويتم اخراج الرأس المدبب للمسمار خارج القشرة الخارجية وكذلك الشفرات، حتى اذا ما أصابت قوات الاحتلال أدت مفعولاً ايجابياً في جرح وتشويه المصاب الصهيوني.

تاسعاً: الأسلحة الحادة التي تستخدم باليد وبشكل مباشر ووجهاً لوجه ضد قوات الاحتلال ومستوطنيه ومنها:

١ - السكين. ٢ - الخنجر. ٣ - البلطات بالمقابض الخشبية. ٤ - بلطات بمقابض حديدية. ٥ - سيوف طويلة ذات مقابض مهبدة. ٦ - سيوف قصيرة ذات مقابض حديد ملحومة. ٧ - عصي معدنية مع نهايات مدببة. ٨ - أدوات طعن بمسامير وبدون مسامير.

عاشراً: الأسهم الحديدية ذات الرؤوس المثثة. وهذه تلقى عن بعد ولها نتائج قوية على جنود العدو الصهيوني.

حادي عشر: الكرات المعدنية ومنها (١) المعدنية الملونة. (٢) كرات الرصاص المستخرجة من الطلقات المطاطية التي يستخدمها الجيش.

ثاني عشر: عبوات مصنوعة يدوياً: «وتتكون من ماسورة معدنية محشوة بمساحيق مشتعلة، ومغلقة جيداً من كلا الطرفين، يتم تفجيرها بواسطة فتيل يلامس المادة المشتعلة عبر ثقب موجود في المقدمة»^(٥٦).

ثالث عشر: المولوتوف. وهذا السلاح الشعبي كان له نتائج غاية في الإيجابية في إيقاع الخسائر البشرية والمادية في صفوف العدو. وبفضل الثورة أمكن تطوير هذا السلاح إلى ثلاثة أنواع هي:

١ - المولوتوف الحارق. وهو النوع القديم والسابق لثورة كانون، وهو يتكون من زجاجة مملوءة بالبنزين ويوضع بها فتيل طويل نسبياً، بحيث يكون أكثر من نصفه في داخل الزجاجة، وفي الخارج يبقى منه ٥ - ٦ سم، ثم يشعل الفتيل عند اقتراب الهدف المحدد وتلقى على الهدف في الوقت الملائم. بحيث يتناسب وصولها مع بلوغ النار المشتعلة بالفتيل إلى داخل الزجاجة، الأمر الذي يحدث اشتعالاً قوياً، فضلاً عن تفجر الزجاجة إلى شظايا توقع إصابات بليغة بالهدف المحدد.

٢ - المولوتوف المدمر. وهو يتكون من زجاجة + بنزين + كلكل + الزفت + مادة التثر + المسامير المدببة + الفتيل، وأحياناً يضاف قطع حديدية صغيرة مدببة.

جميع هذه المواد توضع في الزجاجة وتغلق جيداً بعد أن يوضع الفتيل في داخلها مع إبقاء بضعة سنتيمترات للخارج، وعندما يقترب الهدف المعادي يتم إشعال الفتيل، ومن ثم القائها. ونشائجها فعالة جداً من حيث الإحترق والإصابات، وقد تؤدي إلى القتل في حالة جاءت الإصابات أماكن حساسة من الجسم.

٣ - وهناك النوع الثالث، الذي أشير إليه سابقاً، وهو المولوتوف

المشوه، حيث يوضع في الزجاج مادة ماء النار بدل البنزين .
رابع عشر: المسدس المحلي [البداثي]. وهو عبارة عن ماسورة معدنية
طولها حوالى ٢٠ سم وقطرها ١٠ ملم، توضع في هذه الماسورة طلقة عادية .
ويجري الطرق على كبسولتها بواسطة مسبار طويل فيطير المقذوف باتجاه
الهدف .

ومن البديهي التأكيد، أن هذا السلاح أحياناً قد يصيب حامله، الأمر
الذي يحتاج إلى المزيد من الحذر أثناء استخدام هذا النوع من السلاح .
خامس عشر: الأسلحة النارية . وهي الرشاشات الآلية والقنابل
والعبوات الناسفة والقذائف الصاروخية والمسدسات . . . الخ .
وهذه الأسلحة تستخدم في الداخل ضمن مخطط مبرمج ومن دون
انفعالات مغامرة . ويوماً بعد يوم يزداد استخدامها في الداخل، فضلاً عن
استخدامها من الخارج عبر الحدود الفلسطينية، وخاصة من جنوب لبنان .
هذه لمحة عن بعض الأسلحة المستخدمة . بالتأكيد هناك أسلحة أخرى
مستخدمة . وهناك أسلحة جيدة ستدخلها الثورة إلى ميدان الاستخدام
الفعلي مع تطور العملية الثورية، لان حركة الإبداع الجماهيري لا تتوقف
عند حد ومعينها لا ينضب .

سلاح المتاريس

المتاريس هي عبارة عن حاجز معيق لحركة قوات وآليات الجيش
والمستوطنين اثناء عمليات المطاردة أو لغلاق بوابات المدن والمخيمات
والقرى في وجه المحتلين الصهاينة ..
والمتراس، ليس جديداً، لاسيما وأن الثورات المختلفة في التاريخ
استخدمت المتراس في عمليات الدفاع والتحصن خلفها من قبل قوات

الثورة، وبالمقابل لمنع تقدم قوات العدو.

ولكن شكل وأنواع المتاريس تعددت، فضلاً عن أن ثورة كانون أدخلت اشكالاً من المتاريس لها طابع التطوير على ما استخدم سابقاً. منها:

١ - المتراس العادي، الذي هو عبارة عن وضع حجارة أو أخشاب وبراميل في مدخل شارع رئيسي أو فرعي، الهدف منه اغلاق الطريق، والحد من حرية حركة العدو باتجاه المدينة أو المخيم أو الحي أو القرية؛ وهذا المتراس استخدم ويستخدم بكثرة وبشكل شبه يومي.

٢ - المتراس الطويل «المتقطع» وهذا الشكل هو تطوير للشكل الأول، فهو لا يقتصر على نقطة محددة من الشارع، وإنما هو متاريس متناثرة على طول الطريق. وهذا المتراس يصعب على اللاندروفر أو الآلية العادية تجاوزه، الأمر الذي يستدعي احضار الجرافات والسيارات العسكرية المعدة لهذا الغرض - كاسحة المتاريس - وعادة يلجأ العدو إلى ارغام الجماهير على إزالة المتاريس، ولكن هذه الطريقة لا تنجح العدو في حركته في أثناء المواجهات والصدامات مع لجان المقاومة الشعبية ومع الجماهير على حد سواء، لذا فهو دائماً يستخدم وسائطه العسكرية في اخلاء الشوارع من المتاريس.

٣ - المتراس المترافق مع كمين: وهو عبارة عن متراس عادي، ولكن في منطقة لها مميزات ايجابية لصالح مجموعات لجان المقاومة الشعبية، بحيث تكون المجموعات منتشرة بالمنطقة المجاورة للمتراس. بالإضافة إلى زراعة الأرض بالمسامير أو الحفر، وما إن يصل العدو حتى يكون قد دخل بيديه ورجليه «مديرة النحل» فلا يعرف من أين تصله الحجارة. فضلاً عن أن آليته قد اعطبت عجلاتها أو أنها وقعت في الحفرة. حينئذ تكون المواجهة المباشرة وغالباً ما يهرب الجنود الصهاينة تحت وابل غزير من نيران أسلحتهم الرشاشة وقنابلهم الغازية. وهذه الكمائن تشكل ضربات دائمة على الجهاز

العصبي للجنود، والضباط، مما يعي اضعاف معنوياتهم بشكل دائم . .
٤ - المتراس المخفي : وهذا المتراس يتشابه مع المتراس السابق من حيث اختفاء مجموعات لجان المقاومة الشعبية على جنباته ، ولكنه يختلف من زاوية موقعه ، فيتم تثبيت الحجارة الكبيرة والبراميل في المنحدرات ، والطرق الملتوية وذات المنعطفات المتعددة ، وعند وصول الهدف المعادي تقوم لجان المقاومة بشن غارتها عليه .

وهذا المتراس يمتاز بطابع المفاجأة ، من حيث وجوده ، فضلاً عن المفاجأة الأشد وهي غارة المجموعات المقاتلة بأسلحتها المتوفرة .
وعادة هذا المتراس يتموضع في المناطق الجبلية ، أو المناطق السهلية الموازية للهضاب والتلال ، التي تخفي مابعدھا من معالم الطريق .

٥ - المتراس المقطوع : وهذا المتراس عادة يستخدم في الطريق ذات الاتجاه الواحد والمخرج الواحد ، ويستهدف هذا المتراس قطع خط الرجعة على حركة دوريات العدو ، الأمر الذي يضعها في موقف غاية في الحرج ، فتقع بين نارين ؛ نار عدم القدرة على الهرب من الشرك ؛ ونار هجمات لجان المقاومة .

ومثل هذه المتاريس يتموضع غالباً في القرى محدودة الطرق وذات البيوت المتراسة في جانب بعضها البعض . وهي موجودة في المناطق المختلفة من الضفة الفلسطينية وقطاع غزة .

بالإضافة إلى المتاريس توجد الخفر والأنفاق حيث أعلنت السلطات الاسرائيلية في حزيران (يونيو) ١٩٨٩ ، عن اكتشاف نفق في قرية بيت حانون يصل مابين القرية ومناطق الـ٤٨ .
والأيام القادمة في الثورة ستحمل نوعية جديدة من أسلحة وأاليب النضال في مواجهة الغزاة الصهاينة .

المراهنة الخاسرة على تعب الثورة :

من المسائل التي تستدعي التوقف قليلاً أمامها، المحاولات المتكررة لقادة العدو الصهيوني، سياسيين وعسكريين، فضلاً عن فريق فلسطيني متعجل الإستثمار لثورة كانون، حيث يدّعون أن جماهير الثورة الديسمبرية قد «تعبت» ورهانهم على ذلك، ان منسوبها الجماهيري انخفض، الأمر الذي اعتبره البعض، وهو اسقاط ذاتي قبل أي شيء آخر مع اختلاف المنطلقات، «بداية النهاية» لثورة كانون!

تقول صحيفة «هآرتس» ١٤/٤/١٩٨٨ مايلي: «مع بداية الشهر الخامس للانتفاضة في المناطق المحتلة بدأت تسمع في جهاز الأمن أصوات تزعم بأن هناك دلائل تفيد بأن الانتفاضة الفلسطينية أخذت تضعف» (!) وتتابع الصحيفة الاسرائيلية القول: «فقد سمعنا قبل ثلاثة أشهر مزاعم تفيد بأن مثيري الاضطرابات اصبحوا مرهقين ولن تمضي أيام كثيرة حتى يعود كل شيء إلى حالته الطبيعية. ووجدت هذه المزاعم طريقها إلى الصحف وشاشة التلفزيون الاسرائيلي وأثارت آمالاً مبالغاً فيها». وتشير الصحيفة إلى أن «من يعاني من التعب والإرهاق ليس مثيري الاضطرابات بالذات، وإنما قواتنا التي تحاول استنزاف مثيري الاضطرابات والسكان الذين يدعمونهم».

وتهزأ الصحيفة من أصحاب المزاعم الذين يحاولون أن يقرؤوا منسوب الثورة من خلال عدد المظاهرات فتقول: «فمنذ عدة أسابيع طرأ انخفاض فعلي في عدد تظاهرات العنف الكبيرة. ولوحظ هذا الأمر بشكل خاص في المدن. وهكذا فقد طرأ انخفاض منذ يوم الأرض بتاريخ ٣٠ آذار في عدد القتلى، وأخذ عدد الذاهبين إلى العمل وخاصة في قطاع غزة يزداد من يوم لآخر، وتصل نسبة الذاهبين إلى المدارس الشعبية في القطاع إلى حوالي ٧٠٪»^(٥٣).

أما صحيفة «يديعوت احرونوت» فتقول في مجال تقويمها لعام من الثورة: «ان قوة الانتفاضة معرضة للزيادة والنقصان، لكن أحداً ممن حضروا الحوار الذي دار في مكتب وزير الدفاع يتسحاق رابين، لم يحاول وضع جدول زمني لانتهائها، والإستنتاج الذي نجم عن الحوار كان: ان الدوافع لدى سكان المناطق لاستمرار الانتفاضة مازالت قائمة»^(١).

الخلاصة من ذلك، ان القيادة الاسرائيلية راهنت على انتهاء الثورة مع انخفاض منسوب الزخم الجماهيري، ولكنهم لم يتوقعوا ولم يحاولوا ان يفكروا بأن الثورة دخلت مرحلة جديدة من تطورها، حيث أدركت القيادة الموحدة ان الثورة كي تستمر، لابد من أن يجري التوفيق بين حاجات النضال الثوري اليومي وبين تأمين متطلبات الحد الأدنى للجماهير الشعب وخاصة العمال وعموم الكادحين، وجاء هذا الموقف بعد جدل في أوساط القيادة الموحدة على أرضية السؤال التالي، إلى أي مدى يمكن أن تتحمل الجماهير الفلسطينية، ومن مختلف الفئات والطبقات الاجتماعية الوطنية المسحوقة والمتوسطة والغنية الإضراب المفتوح؟! وهل يجب أن يستمر الوضع على هذا الحال؟ أم أن الوقائع تحتم اجراء تعديل في التكتيك يتناسب مع أوضاع الجماهير وفي ذات الوقت لايسيء للثورة وتطورها؟!

كانت الإجابة الواقعية من الفصائل الوطنية كلها، المكونة للقيادة الوطنية الموحدة، ان لاجمال بقاء الوضع على ماهو عليه، ومن دون ربط ديمومة الثورة بمصير وقودها، الجماهير الشعبية. وتجلت ملامح الواقعية الثورية بإدراك المعطيات الملموسة جيداً، الأمر الذي دفع ق.و.م لإفساح المجال أمام قطاعات المجتمع المختلفة، في ضوء المستجدات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، للعودة ضمن شروط وقوانين وتعاليم الثورة للعمل، وفي ذات الوقت بدأت ق.و.م بتوجيه الجماهير من خلال نداءاتها ومن خلال اللجان الشعبية، التي تشكلت قبل وفي زمن الثورة، إلى بناء

الاقتصاد الوطني وحمايته وتطويره، بالعودة إلى الأرض، إلى الاقتصاد البيئي، وإلى حاكورة المنزل، وذلك بهدف خلق مقومات الصمود الأولية وتطويرها، كي تتمكن الجماهير من تجسيد المقاطعة الجزئية أولاً، ومن ثم الكلية [الشاملة] لاحقاً لبضائع الاحتلال الصهيوني، أي فك العلاقة التدريجية مع مؤسسات العدو اقتصادياً وقانونياً، ومن ثم سياسياً، وصولاً للحرية والاستقلال.

وبتعبير آخر، لم يكن انخفاض منسوب الزخم الجماهيري لاحقاً انخفاضاً في منسوب العملية الثورية، بل العكس صحيح، تعمقت العملية الثورية وازدادت من خلال عملية التنظيم والبناء والتطوير لركائز السلطة الشعبية، فضلاً عن عملية هدم وتدمير مؤسسات وركائز الاحتلال وتصفية عملائه. كما أن عمليات المواجهة والصدام ارتفعت وتيرتها مع قوات الاحتلال والمستوطنين ولم تنخفض.

وحتى لا يأخذ الحديث هنا منحى تفصيلياً، فإن القراءة العلمية والواقعية لسياق الثورة الديسمبرية الباسلة تشير وتؤكد، أن مسار الثورة صاعد دائماً ولكن في نطاق الخط الحلزوني. وعلى سبيل المثال لا الحصر، لو عدنا لموضوع الزخم الجماهيري، لوجدنا انه لم يقتصر فقط على مرحلة الشهور الأربعة الأولى، لاسيما وأن نداءات قوم جميعاً لم تخل نهائياً من تحديد رزنامة نضالية فاصلة بين كل نداءين. وهذه الرزنامة تحمل بين ٥ إلى ٦ أيام شهرياً أو أكثر من أيام الإضرابات الشاملة المطاعم بالأعمال الصدامية العنيفة المختلفة مع قوات الاحتلال الصهيوني. ومنسوب أيام الإضرابات الشاملة قابل للارتفاع في المراحل اللاحقة من ثورة كانون، انسجاماً مع توجه ق.و.م المتعلق بتهيئة الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسيكولوجية للعصيان المحدود الشامل، كخطوة على طريق العصيان الشامل.

فضلاً عن ذلك، يمكن إيراد بعض الأمثلة الدالة على أن الزخم الجماهيري لم يخف ولم يتراجع بالمعنى الذي توخاه الاسرائيليون وغيرهم، فمثلاً لوعدنا إلى يوم استشهاد القائد الفلسطيني أبو جهاد، أو عشية اعلان المجلس الوطني الفلسطيني التاسع عشر قيام الدولة الفلسطينية [وثيقة الإستقلال] في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٨، أو عشية الذكرى السنوية الأولى لثورة كانون، بالإضافة إلى المناسبات الوطنية المختلفة، وكذلك يوم عيد الأضحى في أوائل أيار (مايو) ١٩٨٩، لوعدنا إلى كل هذه المناسبات فكيف كان الزخم الجماهيري؟! ألم يكن أحياناً أعنف من الأيام الأولى للثورة أو بمستواها كحد أدنى.

اذن القراءة العلمية والمسؤولة لسيروية وصيرورة الثورة إنها تؤكد ان لا مجال للحديث عن «تعب» الجماهير الفلسطينية، بل العكس صحيح، التعب دب في صفوف جنود وضباط وقادة العدو الصهيوني، وبعض المتعجلين للاستثمار السريع لثورة كانون!.

ومن الجدير بالملاحظة والتأكيد دوماً، ان ق.و.م. تعاطت مع الواقع، مع حاجات الجماهير الضرورية بروح واقعية وناضجة ومن دون انفعالات ومراهقات «يسارية» أو نزعات اصلاحية يمينية؛ الأمر الذي جعلها دوماً تقف على نبض الجماهير وامكانياتها. وفي السياق لم تتخلف الجماهير الفلسطينية عن تعاليم وقوانين وتوقيت القيادة الموحدة، بل سارت معها مصممة على مواصلة طريق الكفاح التحرري حتى تتمكن من تحقيق أهدافها، وفي مقدمتها، هدف الحرية والإستقلال. وما أشارت إليه صحيفة «يديعوت احرونوت» كان صحيحاً، عندما قالت «ان الدوافع لدى سكان المناطق لاستمرار الانتفاضة مازالت قائمة». فإما الإنعتاق من لاحتلال واقامة الدولة المستقلة، وأما مواصلة النضال دونها كليل أو تعب حتى يرضخ المحتلون الصهاينة للأهداف الوطنية الفلسطينية.

ومن البديهي التأكيد، ان اسلوب حرب الشوارع، يوماً بعد يوم، سيتواصل ويتعمق في سلوك الجماهير الشعبية الفلسطينية اليومي، الأمر الذي يعني ارتقاء وتطور هذا الأسلوب واغتناؤه بالخصائص الفلسطينية، وبالضرورة ان تحمل الأيام والشهور والأعوام القادمة اشتقاق أساليب نضالية جديدة تصب في خدمة المعركة التحررية، التي تخوضها الثورة الفلسطينية، المعاصرة، وهذا التطور مرهون بجملة التحولات التي ستطرأ على الذات الفلسطينية والتفاعلات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والأمنية والثقافية داخل الكيان الصهيوني، فضلاً عما قد يصيب العمق العربي من تحولات سياسية لاحقة. فالآفاق مفتوحة على مصراعها أمام التطورات المختلفة، ويخطىء من يحدد لها سقفاً محدداً منذ الآن؟!

لكن في كل الأحوال، جملة التحولات التي حصلت حتى اللحظة في العامل الفلسطيني والعامل الاسرائيلي وبالتالي العربي والدولي، تعمق الإستنتاج القائل إن الثورة الكانونية الشعبية بلغت بالثورة الفلسطينية الأم ولوج مرحلة التعادل الإستراتيجي، بكل ما يعني هذا الإنتقال من آفاق رجة على طريق الحرية والإستقلال.

وفي هذا الصدد، لابد من كلمة تتعلق بأصحاب وجهة النظر القديمة، التي كانت تنكر على الثورة الفلسطينية امكانية التطور في نضالها، وذلك بسبب افتقاد الأرض الفلسطينية للجبال المرتفعة والوديان السحيقة والمستنقعات بالشاكلة الموجودة في فيتنام، بالإضافة إلى صغر حجم مساحة فلسطين.

رغم أهمية العوامل الطبيعية، كعامل مساعد في النضال الطبقي والوطني على حد سواء، حيث يجد من استخدام العدو لقواته وأسلحته، وبالتالي يعطل فعاليتها إلى هذا القدر أو ذاك، رغم ذلك، فإن العوامل الطبيعية [الطبوغرافية] ليست النقطة الجوهرية، وليست الأساس في

عملية النضالية. وإنما الجوهرى والأساسى يكمن فى الإنسان، فى الجماهير مدى استعدادها للانخراط فى الثورة، وبالمقابل قدرة قيادة الثورة على صياغة أساليبها النضالية الصحيحة والمناسبة، فضلاً عن قدرتها على جذب الجماهير إلى حاضنة الثورة، عندئذ تستطيع الجماهير وقيادتها لثورية أن تخرج المعجزات، وتتمكن من استبدال الجبال والوديان المستنقعات بالإنسان المبدع والقادر على اشتقاق وخلق الوسائل الأساليب النضالية الكفيلة بتأمين مقومات تطور نضالها، وصولاً لتحقيق لأهداف السياسية للثورة.

وما يجري فى الأرض الفلسطينية المحتلة منذ ٨ - ٩/١٢/١٩٨٧، أى منذ اندلاع ثورة كانون العظيمة، يؤكد هذه الحقيقة بأجل ما تكون عليه لصورة. حيث استطاعت الجماهير الفلسطينية وقيادتها الوطنية الموحدة لجناها الشعبية من صياغة أساليبها النضالية الملائمة لمواجهة المحتلين، ون أن تتمكن إسرائيل وإركان قيادتها السياسية والعسكرية من تحقيق أى نجاح فى مواجهة الثورة الشعبية، وبالضرورة ان تبوء محاولات التصفوية الفشل الذريع، طالما قيادة الثورة تستنبط تكتيكاتها من خلال التطورات لملازمة للعملية الثورية، وفى ذات الوقت، طالما هي تعكس بصدق مصالح الجماهير الوطنية الفلسطينية.

العصيان بين الجدل والواقع

من البديهي التأكيد، ان جدل المدني والمسلح لا يكتمل إذا لم يعالج موضوع العصيان المدني، هذا الأسلوب النضالي، الذى أخذ فى العقد الأخير يحتل مكاناً مهماً فى النضالين الطبقي والوطني، وذلك ارتباطاً بجملة التطورات التي صاحبت العالم ككل فى ضوء السياسة الداعية لتخفيف

حدة التوتر بين القوى المختلفة، وبين الدول والشعوب المختلفة . وهذا يعود إلى أن الغالبية العظمى من الشعوب بلغت مرحلة تحررها الوطني، وبنّت دولها المستقلة على الأقل سياسياً، ولم تبق إلا شعوب تعد على أصابع اليد الواحدة، وخاصة شعب فلسطين وشعب ناميبيا، الذي حاز أخيراً هذا العام ١٩٨٩ على استقلاله، بالإضافة إلى ذلك بلوغ الأسلحة التدميرية حداً مذهلاً من التطور، حتى وصلت إلى حرب النجوم، فبات خطر التدمير الكلي للعالم يهدد شعوب الأرض قاطبة . فضلاً عن ذلك، هناك مدرسة اللاعنّف، التي انتشرت منذ زمن في البلدان الإمبريالية، وهي أشبه بالمدارس التبشيرية في السابق، وليست بعيدة عن الإدارات السياسية في بلدانها . استهدفت تعميم أسلوب اللاعنّف في النضال الوطني التحرري والطبقي، بدل النضال العنفي، تقديراً من رواد هذه المدرسة ان امكانية تطويع ارادة الشعوب أو الطبقات يكون أسهل، كما أنه يسهل على هذه المدارس خلق حالة تشويش في أوساط القوى الاجتماعية المناهضة لهذا الأسلوب، وتعميم حالة الإصلاح السياسي، بما تحمله من معان طبقية وسياسية، وجوهرها الهبوط بمستوى النضال إلى منسوب النضال المطبقي، مع فارق نسبي محدود بين المستويين، في حجم المشاركة الجماهيرية وبالأهداف السياسية، وماهية القيادة التي تقف على رأس النضال الوطني أو الطبقي . .

حتى أن أحد رواد اللاعنّف البارزين في التاريخ، المهاتما غاندي . قال: «من الأفضل أن نكون عنفيين، إذا كان ثمة عنف في صدورنا، بدلاً أن نتلفع بغطاء اللاعنّف لتغطية عجزنا . إن العنف أفضل في كل الأوقات من العجز . فهناك أمل أن يصبح الرجل العنفي لاعنفياً، ولكن لا أمل في العاجز»^(٥٥) .

رغم هذا، لابد من الإقرار، بأن أسلوب العصيان المدني أكد جدواه في

أكثر من ميدان وبلد، مثلاً الهند في نهاية الأربعينات من هذا القرن، والتجارب الحديثة، الإيرانية، السودانية . . وغيرها . وهذا الأسلوب ليس جديداً على الساحة الفلسطينية ، لاسيما وان ثورة ١٩٣٦ جسدت هذا الأسلوب من النضال في الواقع الفلسطيني . ولكن في ظل شروط ومعطيات سياسية واقتصادية واجتماعية مختلفة، حيث كان الشعب الفلسطيني كله على أرض الوطن، لوجود للحواجز الداخلية بين ابناء ومدن وقرى الوطن الفلسطيني، كما أن الاقتصاد الوطني رغم ضعفه آنذاك، إلا أن الجماهير كانت قادرة على تأمين احتياجاتها، بالحدود التي تسمح بتنفيذ هذا الأسلوب، بالإضافة إلى أن الحدود كانت مفتوحة بين الوطن الفلسطيني والدول العربية المجاورة بالمعنى النسبي، الأمر الذي سمح بإيصال الدعم للجماهير الفلسطينية من اشقائهم العرب . ولكن العصيان الوطني الذي جرى تنفيذه في فلسطين آنذاك، لم يكن ذا صبغة مدنية بحتة، بل انه اتسم بالصبغة العنفية [المسلحة] أيضاً، الأمر الذي ميزه عن العصيان المدني في البلدان .

ماهو العصيان ؟

في ضوء ذلك، وخروجاً من حالة الإيهام والغموض إلى نطاق المعرفة والتحديد، يجب تحديد ماهية العصيان في حالاته المختلفة، كما يجب رؤية العصيان الوطني وكيفية تعاطي الفصائل الوطنية الفلسطينية مع هذا الأسلوب، وامكانية تجسيده في أرض الواقع الفلسطيني . مفهوم العصيان يعني التمرد والإحتجاج والمقاطعة وعدم التعاون والإضراب والتظاهر من قبل شعب أو طبقة من الطبقات ضد شعب أو طبقة أخرى في زمان ومكان محددين . وهو بهذا المعنى، لا يقتصر على

جانب واحد من النضال دون سواه، فبالإمكان استخدام هذا الشكل في ميدان النضال القومي كما في ميدان النضال الطبقي.

لكن هذا التعريف لايفي بالإجابة العلمية الشاملة. يكون الجواب معقولاً لو كان المطلوب تحديد المفهوم العام المجرد للكلمة، ولكنه تعريف قاصر ومجزوء في تحديد مفهوم العصيان الشامل، حيث يكون العصيان مقروناً وموصوفاً بمفهوم آخر محدد، كأن يقال: العصيان «المدني» أو «العصيان العنفي» أو أن يكون موصوفاً بالسمتين، المدنية والمسلحة في آن. مفهوم العصيان المدني حسب تعريف إيرت، هو عمل تخريبي سلبي. «يتضمن امتناع الجمهور على أوسع نطاق عن إطاعة القوانين السائدة أو اللوائح والأنظمة المرعية». ويضيف «والعصيان المدني، بهذا المعنى، قد يكون اصلاً كما هو الحال عندما يكون الهدف هو معارضة قوانين محددة أو اجراءات معينة بهدف إلغائها، وقد يكون ثورياً كما هو الحال عندما تتصدى المقاومة للنظام القائم ككل. وفي الحالة الأخيرة فإن على المقاومة، في البداية، أن تنتقي بعض القوانين أو الإجراءات التي تبدو «محايدة» ولا تتعلق بجوهر ممارسة السلطة لسلطتها، بل تتسم بكونها ذات طابع اجرائي وتنظيمي، وذلك بهدف تحدي هذه القوانين وعدم الإلتزام بها. كما تستطيع المقاومة، في مرحلة لاحقة أن تستكمل ذلك بتحدي تلك القوانين والأنظمة التي تعتبرها السلطة رمزاً لهيبتها وتعبيراً عن سيادتها»^{٥٦}.

وبهذا المعنى، فإن العصيان المدني يعتمد على الطرق والوسائل اللاعنفية في النضال ضد السلطة السياسية، أيأ كان شكلها، سواء أكانت تمثل طبقة مسيطرة في المجتمع، أم سلطة استعمارية دخيلة. أما مفهوم العصيان العنفي فهو عبارة عن عمل تخريبي ايجابي، تقوم به مجموعات صغيرة تتعاهد فيما بينها - قد تكون حزباً سياسياً أو اثلاًفا جبهوياً وطنياً أو طبقياً - على مجابهة السلطة السياسية من خلال العمل والأساليب العنيفة [المسلحة] المنظمة. وتشكل الجماهير الشعبية من

الطبقات والفئات والشرائح الاجتماعية المتضررة من السلطة السياسية الحاضنة لهذه الجماعات، ولكن الجماهير لا تشترك في تنفيذ العمل المسلح إلا في مراحل متقدمة من تطور العملية الكفاحية لهذا الشعب أو تلك الطبقة، وبعد أن يتدرج العصيان المسلح من خلال المواجهات الصغيرة مع قوات العدو، إلى مواجهات كبيرة فأكبر. الأمر الذي يساهم في تنامي القدرات الذاتية وتطورها لقوى الثورة. وبالمقابل ضعف وضمحلل السلطة القديمة. مما يوطد سلطة قوى التغيير الثوري في أوساط الجماهير مع كل انتصار جديد، ويساهم في تعميق مشاركة الجماهير لهذه القوى أكثر فأكثر، ولكن يبقى الطابع الرئيسي للمشاركة في النطاق العنفي، من خلال الإنضمام المتزايد للقوى الجديدة من جماهير الشعب لفصائل وكتائب الثورة.

أما العصيان الوطني الشامل، فهو انعكاس لعملية المزج الخلاق بين شكلي النضال المدني والعنفي في آن. حيث يتكامل المدني مع المسلح في خط متوازن، وقد يتبادلا الأولوية. ولكنهما يقيان على خط السير سوياً. والعصيان في حالاته المختلفة أيضاً، عندما ينتقل من دائرة التعريف النظري المجرد، إلى دائرة الملموسية والتطبيق في الواقع المعطي المحدد، حيث يجري الربط بين الصيغة النظرية للعصيان والخصائص التاريخية لهذا الشعب أو ذاك، فيكتسي بالشوب الوطني أو الطبقي، عندئذ أيضاً من الممكن إطلاق مفهوم العصيان الوطني، مقرونا بالصفة الملزمة له - مدنية أو عنفية - وفي هذه الحالة اختلاف نسبي عن مفهوم العصيان الوطني الشامل.

أسباب ودوافع العصيان الوطني

تجربة الثورة الفلسطينية المعاصرة، ومنذ العام ١٩٦٥ وحتى العام

١٩٨٤، لم تشهد دعوات في النطاق الوطني الفلسطيني تدعو لتطبيق هذا الأسلوب النضالي، والأسباب تعود أولاً: إلى طبيعة العدو الصهيوني الإستيطانية الإجلائية والإحلالية، وماتج عن سياسته العدوانية التوسعية من تشريد وتجزئة للأرض والشعب الفلسطيني، كمقدمة لعملية التصفية والتبديد الكلي للقضية الفلسطينية، ثانياً: اعتماد أسلوب الكفاح المسلح من قبل فصائل الثورة المختلفة، كأسلوب رئيسي في النضال، فضلاً عن أن أسلوب العصيان المدني لم يجذب أياً من القوى الفلسطينية المختلفة، لادراكها ان مثل هذا الأسلوب لن يجدي نفعاً مع العدو الصهيوني، لاسيما وانه يرمز إلى الإصلاحية السياسية وليس إلى الرؤية الثورية. ثالثاً: ثقل ومركز الثورة في الخارج، وانشدادها لتطوير معداتها القتالية، وتعزيز شكل الكفاح المسلح ضد العدو. جميعها عوامل حالت دون بروز مثل هذه الدعوة في الوسط الوطني الفلسطيني.

ولكن مع مجيء مبارك عوض* خريج جامعات الولايات المتحدة الأمريكية، ولاحقاً مسؤول مركز دراسات اللاعنفي في القدس، أخذ في الترويج لفكرة اللاعنفية على الطريقة الغاندية [نسبة إلى غاندي] وبدأ يتوجه لزراعة الزيتون وغيرها من النماذج الإحتجاجية المدنية، اللاعنفية، محاولاً خلق حالة استقطاب حول دعوته في أوساط الجماهير الفلسطينية، ولكن دون جدوى، حيث لم تتجاوب أي من القوى الوطنية مع الدعوة المذكورة، وبالتالي مع الأسلوب، طيلة الفترة الممتدة من ١٩٨٤ حتى اندلاع الثورة الديسمبرية في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٧.

لكن هذه اللامبالاة لم تدم بعد الثورة في الثورة، لأن الأسباب والدوافع التي أغلقت الباب أمام الإنفتاح على هذا الشكل النضالي زالت. وحلت محلها شروط جديدة في العملية التحررية الفلسطينية، ساهمت في دفع قوى الثورة إلى إعادة النظر بمواقفها السابقة، والشروع بالتعاطي الإيجابي مع

فكرة أسلوب العصيان الوطني . والعوامل المحفزة هي :

أولاً : انتقال مركز ثقل الثورة الفلسطينية إلى الداخل الفلسطيني .

ثانياً : انتشار الإضرابات الشاملة في الأراضي الفلسطينية المحتلة ، فضلاً عن استمرارها لفترة طويلة ، بالإضافة إلى التظاهرات الجماهيرية الحاشدة .

ثالثاً : تعميم عملية المقاطعة للعمل من قبل العمال الفلسطينيين لنمصانع والمزارع والورش والمستوطنات الاسرائيلية ، وأثر ذلك على الاقتصاد الاسرائيلي .

رابعاً : محاولة إيقاف حركة الإستيراد والتصدير من وإلى اسرائيل ، أو عن طريق المؤسسات الاسرائيلية (غريسكو) بالقدر الذي تسمح به الظروف الوطنية ، والسعي لشق طريق الإستقلال النسبي في العلاقة التبادلية الاقتصادية مع الدول الأوروبية وغيرها .

خامساً : المقاطعة الجزئية للبضائع الاسرائيلية عموماً والمقاطعة شبه الشاملة للبضائع التي لها مثل في الصناعة الوطنية وغيرها .

سادساً : ازدياد وتيرة الدعوة بالعودة للارض ، وتطوير الاقتصاد البتي ، وحاكورة المنزل .

سابعاً : البلورة النسبية لهيئة قيادية وطنية في الأراضي الفلسطينية المحتلة ، توجه وتقود النضال الوطني ، ممثلة في اطار القيادة الوطنية الموحدة ، فضلاً عن البدء بتشكيل اللجان الشعبية .

ثامناً : الآثار الإيجابية الأولية التي حققتها جملة هذه الأشكال على النضال الوطني الفلسطيني ، على الصعد المختلفة ، فلسطينياً اسرائيلياً ، عربياً ودولياً .

لجملة هذه العوامل والوقائع ، بات الحديث عن العصيان الوطني مشرعاً وبديهياً وليس فيه نزوع أو خروج عن المألوف ، أي أن وقائع الحياة

اليومية فرضت التعاطي الإيجابي مع هذا الأسلوب النضالي على قوى الثورة، لم يكن الأمر مفتعلاً أو جاء بفعل قرار ذاتي لهذا القائد أو ذاك! لهذا الفصل الوطني أو ذاك، وإنما ضرورات المواجهة مع سلطات الاحتلال الاسرائيلية أملت على الفصائل الوطنية البحث في آلية تطبيق العصيان الوطني في الواقع الفلسطيني.

ومن الجدير بالذكر، ان هذا الأسلوب لم يطرح بمعزل عن اشكال النضال الأخرى أو بديلاً عنها، بل مترافقاً معها، وجنباً إلى جنب. ورغم ارتفاع وتيرة الحديث عن أهمية الإضراب، إلا أنه لم يقو أي من الفصائل على انكار دور النضال العنفي، بل أكدت عليه، لادراك الغالبية العظمى من القوى، أن في ذلك الإنكار تغييباً لمعالم وخصائص القضية الوطنية الفلسطينية، وسقوطاً في المدرسة الإصلاحية التجريبية.

وتجلى هذا الربط بين الأسلوبين في نداءات القيادة الوطنية الموحدة، فمثلاً جاء في نداء الأسير، النداء (١٣) مايلى: «... وعلينا الإرتقاء بها [الثورة] بخطوات ملموسة نحو العصيان المدني الذي بدأنا بتحقيق مضمونه، حيث بدأت أجهزة الإدارة المدنية بالتفكك، وقدم القسم الأكبر والأساسي من موظفيها الإستقالة». وفي البند - ٩ - من ذات النداء جاء حول التصعيد النضالي العنفي مايلى: «الخميس ٢١/٤/١٩٨٨ يوم المولوتوف الفلسطيني رداً على موقف السلطات باعطاء الحق لقطعان المستوطنين باطلاق النار على ضاربي المولوتوف. وهو يوم اضراب شامل»^(٥٧).

وهذه هي السمة العامة لنداءات ق.و.م، في عملية الربط بين الدعوة للعصيان والإعداد له من جهة، وبين الدعوة لتصعيد عمليات للجان المقاومة الشعبية.

العصيان وجدل البداية

وبناءً عليه، فإن الجدل في الساحة الفلسطينية كان يدور ومازال حول كيفية المقاربة بين المفهوم النظري لهذا الأسلوب وبين خصائص الواقع الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧. وكانت أولى المساهمات في الحوار الوطني حول هذا الأسلوب، مذكرونا كل من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وحركة «فتح» حول العصيان، وعلى إثر ذلك رفعت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين في شباط (فبراير) ١٩٨٨ وجهة نظرها، استناداً إلى ما جاء في الورقتين المقترحتين من «فتح» والجبهة الشعبية، وما جاء في مذكرة الديمقراطية: «تناولت الورقتان المقترحتان من الأخوة فتح + شعبية مسألة العصيان المدني معنًى وبرنامجاً ومخاطر، ونحن نتفق مع مضمون المقترحات وآلية وبرنامج العصيان ولكننا في الوقت ذاته نرى أن العصيان المدني لا يكون قراراً يتخذ تم يبدأ بتطبيقه». . . وأضافت مذكرة الجبهة الديمقراطية تقول: «نؤكد على مجمل ماورد في برنامج التصعيد مع بعض الملاحظات التي تتعلق بعضها بأولويات توقيت خطة التصعيد المقترحة بورقة فتح ويتعلق بعضها الآخر بمضمون الأفكار، وفي رأينا أن البرنامج المقترح لم يراع تحديد الأولويات. . .»^(٥٨).

المؤكد من مذكرة الجبهة الديمقراطية، أن الخطوط العريضة للعصيان متفق عليها، ولكن الخلاف ينحصر في بعض الملاحظات وتحديد بعض الأولويات، الأمر الذي يعني أن حدود الخلاف جزئية وهامشية، وهي مجال أخذ ورد بين الفصائل. ولا تصل حدود الخلاف إلى المفاصل الرئيسية لاسلوب العصيان الوطني وآلية تطبيقه في الواقع الفلسطيني، كما ورد في كتاب الأستاذ ربيعي المدهون، الذي قال: «... نشأ اختلاف بين فصائل الحركة الوطنية المنضوية تحت لواء القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة، حول

كيفية الوصول إلى عصيان مدني شامل وتوقيت ذلك، مثله تاراج متعارضان، تقف في طليعة الأول منظمة فتح، وفي رأس التيار الثاني الجبهة الشعبية. فقد رأت فتح أنه «بعد مضي ستة أشهر من الاستنزاف والتضحية [...] فمن المستحيل طلب المزيد من التضحيات خاصة من أبناء الطبقات الوسطى والعليا، المؤيدين تقليدياً لفتح، والذين اثبتوا الطاعة والانضباط خلال الوجه الأول للانتفاضة...» وأضاف في مكان آخر، قائلاً: «أما التيار الثاني، فقد رأى ضرورة اعلان العصيان المدني الشامل فوراً. اذ شعرت الجبهة الشعبية [التي تمثل أحد مؤيديه البارزين] انه لا ينبغي توقف حركة الإحتجاج إلى أن يتم تحقيق نتائج قوية» وما وجه الغرابة في ذلك! وأين يكمن الخطأ! على مدار العام ونصف العام وحركة النضال الوطني قائمة على قدم وساق، ويوماً بعد يوم تحقق المزيد من النتائج الايجابية لصالح حقوق الشعب الفلسطيني. ويتابع المدهون، قائلاً: «ولعل ذلك يتم باعلان مباشر للعصيان الكامل. [وارتأت الشعبية] أن تكون الحملة [في هذا المجال] تامة وشاملة (١١) يرفض خلالها العمال العمل، [وتتم] مقاطعة جميع المنتجات الاسرائيلية»^{٢١}. يدخل المدهون في تناقض مع ماجاء به، عندما يتابع القول «ماعدات تلك التي لا بدائل فلسطينية لها. [كما ينبغي] حرق الهويات الشخصية [الاسرائيلية]»^{٢٢}! . من خلال التدقيق أولاً: في استشهادات المدهون حول موقف التيار، الذي تمثله الشعبية، نجد أن هناك تناقضاً بين الدعوة الفورية والمباشرة «للعصيان الكامل» وبين ماورد بصدد المقاطعة للمنتجات الاسرائيلية، لان الدعوة للعصيان الشامل والكامل، هذا في حال تحقق... أي المقاطعة التامة للمنتجات الاسرائيلية وليس فقط لتلك البضائع «التي لا بدائل فلسطينية لها»؛ ثانياً: من خلال المقارنة بين مذكرة الجبهة الديمقراطية وأقوال المدهون، يبرز تناقض كبير وواضح في ملازمة مواقف القوى

العصيان الوطني في مواقف الشعبية

في ضوء الإراد المجزوء لمواقف الشعبية من العصيان الوطني ، يصبح من المفيد قراءة الموقف من وثائقها لانصاف الحقيقة ، ومساهمة في اغناء الحوار حول أسلوب العصيان الوطني . في المذكرة الأولى ، التي رفعتها الجبهة الشعبية إلى أطراف القيادة الوطنية الموحدة في كانون الثاني (يناير) ١٩٨٨ ، حاولت في مبادرتها الأولى الإجابة على السؤال المطروح بصدد كيفية تطبيق أسلوب العصيان الوطني ، ارتباطاً مع تجليات اللحظة الأولى من الثورة الشعبية ، فجاء فيها : « غير أن هناك شروطاً موضوعية وذاتية لا يمكن [للعصيان] القفز عنها بأي حال ، . . وهذه الشروط يمكن تمثيلها بالآتي :

أولاً : وحدة الموقف بالخارج حول إمكانات وقرار العصيان . وبما أن م . ت . ف هي قائدة نضال الشعب الفلسطيني ومثله الشرعي والوحيد ، فهي مسؤولة عن اخذ القرار والدعوة له وتعبئة وتحريض الجماهير الفلسطينية في الأرض المحتلة لاشهاره والإلتزام به . . وهنا تكمن أهمية وجود قيادة ثورية قادرة على تصعيد الانتفاضة نحو العصيان ، وأخذ القرار الداعي وفي الوقت المناسب والإعلان عنه ، وإدارته بكفاءة عالية وتوفير كل سبل الدعم له لانجاحه . .

ثانياً : وحدة الموقف بالداخل ، فلا يكفي أن تعلن م . ت . ف عن القرار ، أو وحدة موقفها ، بل يستوجب أن يكون مركز القرار في الداخل حاضراً وموحداً وفاعلاً كقيادة ميدانية لها امتداداتها المكانية والموقعية . إن قرار العصيان يجب أن يتحول إلى فعل على الأرض ، ولا يمكن أن

يتحول إلا اذا توفرت الأداة المركزية الميدانية الموحدة المستمدة شرعيتها وحضورها من م. ت. ف. . . كما أن قيمة حضور وتوحد الموقف بالداخل تكمن في حتمية مشاركة كافة قطاعات وفئات الشعب الفلسطيني في أنون العصيان . .

ثالثاً: إن العصيان المدني يحتاج إلى أجهزة مباشرة «اللجان الشعبية» بديلة عن أجهزة الاحتلال تلعب الدور المفصلي في توجيه حركة العصيان، لتكون مسؤولة عن ضبط وتنظيم وقيادة النشاطات المناطقية والموقعية . .

رابعاً: القدرة على توفير مقومات الحياة الأساسية والتي يصعب بدونها الحديث عن عصيان متواصل وطويل وشامل. فالخبز والمياه، والأدوية وخلافها هي متطلبات أساسية لكل مواطن، وهي مقياس لتحمل الجماهير لطول فترة العصيان، ومقياس لعنفوانها ومواجهتها للاحتلال، وتكمن أهمية هذا الشرط في ماتعنيه خصوصية الاقتصاد الوطني في الضفة والقطاع، وارتباطه واعتماده إلى حد كبير على الاقتصاد الاسرائيلي، فمقاطعة السوق الاسرائيلية ومنتجاته سوف يترتب عليها شح المتطلبات الأساسية مثل، الطحين، الألبان، الزيوت الصابون، البقولات الأدوية، الحليب وبعض الخضار وخلافه .

- ان تنمية الاقتصاد المنزلي وتطويره باتجاه إشباع الحاجات الأساسية عند الجماهير، سوف يساهم في تقليص الإعتماد على المنتجات الاسرائيلية . .

- ان تهيئة الجماهير لاشهار العصيان هو أمر ضروري من زاوية استعدادها نفسياً واقتصادياً، ولا بد من منحها فترة تحضير واعداد لتوفير اكبر كميات ممكنة من المتطلبات الأساسية لمواجهة الطوارئ.

- وخلال هذه الفترة من المفترض أن تلعب القيادة المحلية على هذا الصعيد دوراً واضحاً لجهة تأسيس مخازن عديدة في المدن والقرى والريف

والأحياء والمخيمات تخزن فيها المواد والمتطلبات الأساسية، بحيث تكفي لفترات طويلة. وهنا سيترك الدعم الخارجي أثره بشكل واضح على إمكانية إقدام الأسر على التخزين والتحضير. «^(١١)».

وفي نظرة عميقة للواقع، بعيدة عن التطرف أو المغالاة في رؤية القدرة الذاتية الفلسطينية، عاجلت المذكرة موضوع العصيان، فجاء فيها: «إن هذه الآلية لتوفير المقومات الحياتية يصعب القول إنها متوفرة في هذه اللحظات، لكن ممكنات [وهنا مفيد التدقيق في تعبير ممكنات الذي لا يحمل صفة القطع والبدء الفوري للعصيان . . .] ذلك قائمة والبدء أو الشروع بالعصيان سوف يخلق آلية البحث عن مقومات الصمود» لماذا؟ لأن «. . . ذلك لا يكفي بل يحمل م. ت. ف عبئاً كبيراً في توفير هذه المقومات، وهنا يمكن الإشارة إلى بعض النقاط في سياق هذه الآلية:

(١) إن إشهار العصيان يحتاج إلى مستلزمات دعم خارجي، يتحتم على قيادة م. ت. ف أن تعمل على توفيره مبكراً، وطرق كافة السبل الممكنة لايصال هذا الدعم . . .

(٢) ولتلافي محاولات الإجهاض السياسي للعصيان يجب العمل على ضبط بعض الاتجاهات الإصلاحية، التي ما برحت تحاول أن تعوم على سطح الانتفاضة [الثورة] للالتفاف عليها . . .

(٣) أهمية ممارسة التحريض السياسي والوطني لشعار العصيان، والتعبئة على أساسه في أوسع القطاعات الجماهيرية، مع لعب دور نشط في تعريف العصيان وإبعاده . . .

(٤) العمل على تسييد [سيادة] روح التعاون والمشاركة والموازنة بين الأسر المختلفة وبين المناطق المختلفة، مما يساهم في اخراج العديد من الأسر الفقيرة من أزمتها. «^(١٢)».

وبناءً عليه، لا تكون الجبهة الشعبية وقعت في محذور المغامرة والتطرف

تجاه عملية نضالية تطال الجماهير الفلسطينية في المناطق المحتلة عام ٦٧، وبالتالي لم تدع للمباشرة الفورية للشروع في العصيان الشامل، بل الشروع في العمل العصياني، والذي حددته الجهة بالممكنات، فضلاً عن دعوتها المستمرة والدائمة لاجتياز مقومات هذه العملية الاقتصادية والاجتماعية - السياسية - السيكولوجية والكفاحية .

وفي سياق تطور موقف الشعبية من العصيان الوطني، لم تبق الدعوة مفتوحة إلى العصيان الوطني الشامل، بل دعت إلى تمرحل العصيان في نطاق مقاربتة مع الواقع الفلسطيني، وهي الفصل الأول في الساحة الوطنية، الذي يدعو لذلك، وهذا دليل عافية ونضج سياسي وحرص على الطبقات والفئات المختلفة المنخرطة في النضال البطولي ضد العدو الصهيوني. وهذا ما أشارت له المذكرة الأولى بالقول: «فإنه سيكون من الأهمية الحديث عن عصيان جزئي أو عصيان مؤقت في حال عدم القدرة على بلوغ العصيان المطلق الشامل. والعصيان المؤقت يعني تحديده مسبقاً بأيام أو شهور على ضوء تلمس الوضع الحياتي للجماهير» وربطت آلية تنفيذ العصيان ومدته بمدى «توفر مقومات الإستمرار أو عدمها» وتضيف «أما العصيان الجزئي، فهو تغيب بعض مظاهر العصيان الشامل حتى لاتحدث اختناقات اقتصادية تضر بالمواطنين. وفي كل الأحوال فإن العصيان بجوهره هو المقاطعة، الإضراب، والتوقف عن التعاطي مع الاحتلال»^(١٢) وتابعت الشعبية تحديد موقفها بالقول: «ان تلك المظاهر للعصيان يمكن أن تكون جزئية أو مؤقتة [أو كلاهما في آن] في حال عدم اكتمال شروط اتمامها أو صعوبة تحمل وطأتها. ماعدا مظهر التوقف عن العمل في قطاعات العدو الانتاجية وإدارته المدنية ومجالسه البلدية، فبالضرورة أن يكون شاملاً ومطلقاً»^(١٣).

هذه الدعوة لم تأت من فراغ وليست دعوة حاملة!، إنها نتاج مرحلة

على تكتيكنا أن يكون مرناً وذكياً بحيث يفشل تكتيك العدو من جهة،
ويوفر من جهة أخرى الإشتراطات والمناخات اللازمة للخطوة النوعية،
بإعطاء الجماهير فرصة لالتقاط انفاسها وعدم تحميلها أكثر من
طاقاتها...»^(١٦).

واستمر موقف الشعبية في التطور، ارتباطاً بتطور المعطيات النضالية
والسياسية والاجتماعية والاقتصادية الذاتية الفلسطينية، والموضوعية العربية
والإسرائيلية والدولية. لم يقف عند نقطة محددة، ولم يتشبث بالمقولات التي
لم تتجاوب مع مقتضيات العملية الثورية في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة.
وتجلى جديد الشعبية في المذكرة التي رفعتها لاطراف القيادة الوطنية الموحدة
في أواسط تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٨. وحددت فيها تقديرها للشكل
العصيانى الملائم للواقع الفلسطيني - العصيان المحدود المتقطع - والذي
يعني من وجهة نظرها... . التقطيع في مظهر الإضراب الجماهيري الشامل
من ناحية زمنية. بما يصاحبه من فعاليات عصيانية. واقتراحنا هنا هو:
(إضراب شامل لمدة أسبوع أو أقل قليلاً أو أكثر قليلاً، ثم نزول العمل
لأسبوع أو أكثر قليلاً يتخلله فعاليات نضالية دائمة) لنعود ثانية لإضرابنا
الشامل لأسبوع وهلمجراً...»^(١٧).

وأكدت الجبهة في مقدمة مذكرتها للقوى الوطنية المختلفة قائلة: «ورغم
أننا لا ندعي أننا نملك لوحدا الحقيقة فقد جاءت التطورات اللاحقة
لمذكرتنا السابقة [الموزعة في آب (أغسطس) ١٩٨٨] لتعزز عندنا القناعة
بمفهومنا للعصيان وهو «العصيان المحدود والمتقطع»^(١٨).

هذه الشواهد تدل أن الموقف الفلسطيني العام والخاص على مستوى
كل فصيل من الفصائل الوطنية المكونة للقيادة الوطنية الموحدة، مازال في
حرك مستمر تجاه المسائل الكفاحية والسياسية والاقتصادية كلها. الثابت
في مواقف القوى الفلسطينية - مع التمايز بين فصيل وآخر - هو استمرار

الثورة وتصعيدها وحمايتها سياسياً من المؤامرات الصهيونية والرجعية والإمبريالية، وتطهيرها من الأخطاء والسلبيات، التي تبرز في صيرورة العملية الثورية. وهذا يعني، أن أسلوب العصيان الوطني المحدود والمتقطع أو الشامل سيبقى في دائرة الضوء، وتحت مجهر البحث والتدقيق عن أفضل الأشكال والأساليب لترجمته في الواقع الفلسطيني.

جديد العصيان الفلسطيني

ومن الجدير بالملاحظة، أن مفهوم العصيان المدني خرج عن نطاقه المجرد ولبس التوب الفلسطيني، الذي أضفى عليه الطابع الوطني، حيث امتزج المجرد مع الملموس، مع الخصائص التاريخية، مع الزمان والمكان في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة المحددين، مع جملة الظروف المحيطة بواقع النضال الوطني الفلسطيني.

ومن المزايا البارزة في فلسفة العصيان المدني، هي الآتية :

(١) رغم تأكيدات ايرت وشارب وغيرهما من منظري النضال اللاعنفي ان استخدامات هذا النضال متعددة، تبدأ بخطوة مطلية محددة أو خطوات وتنتهي بالإطاحة بالسلطة السياسية فإن العصيان في الظروف الفلسطينية أخذ طابع التمرحل [المراحل] من الأدنى إلى الأعلى، وهو اضافة نوعية للعصيان، وتندرج مراحل كالتالي :

(أ) تطبيق المظاهر العصيانية، وهذا الشق جرى تطبيقه منذ اشتعال نيران ثورة كانون ١٩٨٧، ومازال حتى اللحظة.

(ب) العصيان المتقطع المحدود، وهذه الخطوة تشكل تصعيداً في العمل العصياني ونقله جديدة في السلم العصياني نحو الأعلى، إنها تمثل محطة انتقالية في صيرورة تطور العملية العصيانية وهي بمثابة البروفات الأولية

لبلوغ المرحلة الأعلى. وحتى اللحظة لم نجر تطبيقها بالنسبة الى حنا بها
الجبهة الشعبية، وهذا يعود لأن بعض النشيطين الفلسطينيين حاولوا ان يسهروا
بلوغ هذه المرحلة تحت حجج وذرائع مختلفة، منها «انخرض» على دور الجبهة
الجهادية؟! وغير ذلك من الأعداد المبالغ فيها كثيراً. ولكن دعويات الداعمين
الفلسطينيين وشروط العملية التضالسية بالقصر وانه ان نوسع هذه العملية
لصالح ترجمتها العملية.

(ج) العصيان الوطني الشامل، وهذه المرحلة لا بد ان يمر بلونها الى ان
توفر الشروط التنظيمية والاقتصادية، فضلاً عن الامور المالية، ان
التحرير والهيئات الدولية. وهذه المرحلة على ان... ان... ان... ان...
تواجه الاقتصاد الوطني الفلسطيني يصعب الحزم في الامور الاقتصادية
من الخطأ القطع النهائي بعدم بلوغها لان دور الامور الاقتصادية والجهود
الكانتونية العظيمة قد تفتح الافاق الرحبة امام كل الاستعدادات، كما ان
الذي يحدد بلوغ العصيان الشامل ليس العامل الذاتي لوضعنا في العالم، بل
الفلسطينية، بل أيضاً العامل الاسرائيلي، أي التطورات والدعوات
داخل الكيان الصهيوني. فمثلاً الإجراءات العنصرية، التي اتت بها
الدوائر الصهيونية، تساهم مساهمة مباشرة في دفع الامور الاقتصادية
العصيان، ومنها إرغام العمال الفلسطينيين على حمل عبء الامور الاقتصادية
عليها «عامل أجنبي» وذلك لتمييز العمال العرب عن العمال اليهود، مما اثار
حملة استنكار واسعة بما في ذلك بعض الأوساط الديمقراطية، ان... ان...
والذين اعتبروا هذا العمل «اجراء مهينا وعنصريا» وسألوا لماذا ان... ان...
النجمة السادسة «داوود» الصفراء، الذي فرصه النازيون على اليهود ان... ان...
الحرب العالمية الثانية؟!.

بالإضافة لذلك، القرار العنصري التمييزي، الذي اتخذته الادارة
تكملاً مؤخراً بإقامة «حظيرة» واسعة غير مستغلة جداً حيث ان... ان...

جمع العمال العرب فيها «لكي يأتي أرباب العمل الاسرائيليون ليختاروا من سيعمل لديهم» ومن تم يصار إلى نقلهم لاحقاً إلى أماكن العمل بالباصات بحجة السيطرة عليهم؟! .

ومثال آخر، اتباع مستوطنة «ارثيل» بالضفة الغربية أسلوباً عنصرياً مختلفاً في الشكل ولكن الجوهر واحد، حيث ترغم العمال العرب على تثبيت شارات هوية على صدورهم، ومثل هذا الأسلوب تستخدمه جنوب أفريقيا ضد العمال الأفارقة؟! .

خلاصة القول ان العصيان الشامل، كما هو مرتبط بمستوى تطور الاقتصاد الوطني أو وصول أموال الدعم، فهو أيضاً مرتبط بمفاعيل ثورة كانون على الكيان الصهيوني .

(٣) الربط بين العصيان كمظهر للنضال المدني، اللاعنفي، والنضال العنفي، انطلاقاً من الواقع الفلسطيني المحدد.

ولا أعتقد أنه يمكن رؤية المظهر العصياني المدني دون رؤية المظهر العصياني العنفي في الواقع الفلسطيني. وبقدر ما يمكن أن يشكله المظهر العصياني المدني من دفع للنضال الوطني الفلسطيني، فإنه بذات القدر أو أكثر بكثير يسهم العصيان المسلح العنفي في تحقيق الأهداف الوطنية الفلسطينية وفي مقدمتها هدف الحرية والإستقلال. لأن الخسائر الاقتصادية يمكن تعويضها ولكن الخسائر البشرية ليس من السهولة بمكان تعويضها بالنسبة للدولة الصهيونية، الأمر الذي يعني العمل على تصعيد وتكثيف المظاهر العصيانية العنيفة وإيقاع أكبر الخسائر في صفوف القوات الاسرائيلية ورعا المستوطنين الصهاينة.

في كل الأحوال، الثورة الفلسطينية الشعبية في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة ستعمق في سياق صيرورتها عملية المزج الخلاق بين مظهري العصيان المدني والعنفي، وستغني التجربة الفلسطينية بمفاهيم وأشكال

وأساليب جديدة، بالضرورة لن تقف عند حدود المتداول الآن في ميدان الممارسة الكفاحية الشعبية الفلسطينية ضد العدو الصهيوني، الأمر الذي يعني أن على قيادة الثورة في الداخل والخارج المراقبة والتتبع الدقيق للعملية الثورية في حركتها لافي سكونها، في تفاعلاتها مع مايجري داخل الكيان الصهيوني، لافي الضفة والقطاع فقط، وفي ابداعات الجماهير النضالية.

ان الثورة ستعلم القيادة والجماهير الفلسطينية أساليب وفنون نضالية لم يسبق لها أن خبرتها من قبل، يبقى أن تستلهم القيادة هذه الإبداعات وتعكسها في خطط وبرامج عملها، أي أن تنقلها من حيز التطبيق غير المشذب، الفج، إلى نطاق الصياغة العلمية واعادتها للجماهير في شكلها الجديد، لترجمتها في الواقع، انسجاماً مع متطلباته الواقعية. وبحيث يشكل تطبيقها تعميقاً لروح الثورة ونجسيدا لارادتها، وتطويراً لإنجازاتها الوطنية المتعددة على طريق تحقيق هدف الحرية والإستقلال.

مصادر ومراجع الفصل الرابع

- ١ - قضايا الساعة أيلول (سبتمبر) ١٩٨٧، نشرة لمرة واحدة، إصدار المركز العربي للدراسات والشر - القدس ص ٢٣.
- ٢ - د. الشريف ماهر. «الشيوعيون وقضايا الصال الوطني الراهن» مركز الأبحاث الإشتراكية في العالم العربي. الطبعة الأولى ١٩٨٨ ص ١١١.
- ٣ - يديعوت احرونوت، ١٩٨٨/١٢/٢. مصدر سابق. ص ١.
- ٤ - المصدر السابق. ص ٢.
- ٥ - استنبولي، محمد رضا «القادة الحكماء، عباقرة الحرب الصينيون» المطبعة العمومية، دمشق، الطبعة الثانية ١٩٥٧. ص ٣٠.
- ٦ - د. خلف، عبد الهادي «المقاومة المدنية - مدارس العمل الجماهيري واشكاله» مؤسسة الأبحاث العربية. الطبعة الأولى ١٩٨٨ بيروت، ص ٩١.
- ٧ - المصدر السابق. ص ٩٢.
- ٨ - د. سعيد، محمد السيد. ندوة الانتفاضة الفلسطينية. السياق التاريخي - القوى الفاعلة - المسار والمستقبل محلة المستقبل العربي. العدد ١١١، ١٩٨٨/٥. ص ١٩-٢٠
- ٩ - د. خلف، عبد الهادي «المقاومة المدنية».. مصدر سابق ص ١٠٥.
- ١٠ - المصدر السابق ص ١٥١
- ١١ - د. سعيد، محمد السيد، ندوة الانتفاضة الفلسطينية. . . محلة المستقبل العربي، العدد ١١١ مصدر سابق. ص ١٨
- ١٢ - المصدر السابق. ص ١٩
- ١٣ - المصدر السابق. ص ٢٠.
- ١٤ - المصدر السابق. ص ٢٣.
- ١٥ - البرغرثي. بشر، البرنامج السياسي أولاً. مقالات ومقابلات

- مؤسسة «نصار» للنشر والتوزيع . تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٨٨ ص ٣١ .
- ١٦ - المصدر السابق . ص ٣٠ .
- ١٧ - التقرير الإسرائيلي - العدد التاسع - م . ت . ف . الإعلام الموحد - القسم العربي ، ١٩٨٨/٢/٢٨ . ص ١٨ .
- ١٨ - الأرض المحتلة - وقائع - واحداث ، العدد ٣٦ . مصدر سابق . ص ٥٤ .
- ١٩ - المصدر السابق . ص ٥٧ .
- ٢٠ - المصدر السابق . ص ٥٧ .
- ٢١ - ידיעות احرونوت ، ١٩٨٨/٢/٢٣ .
- ٢٢ - كتاب «فلسطين الثورة» - ٥ - مصدر سابق . ص ٢٣٤ / انظر السفير اللبنانية ، ١٩٨٨/٥/١٩ .
- ٢٣ - المصدر السابق . ص ٢٣٥ .
- ٢٤ - التقرير (١٤) تقرير خاص «الانتفاضة - الوقائع السياسية» م . ت . ف . الإعلام الموحد . قسم الشؤون السياسية ، ١٩٨٨/٣/٣٠ . ص ٤ .
- ٢٥ - غيم جباليا - غيم الثورة ، بعد عام من الانتفاضة حركة «فتح» مكتب القائد العام لشؤون الأرض المحتلة . ص ٢٣ .
- ٢٦ - غيم بلاطة ، بعد أربعة عشر شهراً من الانتفاضة . حركة «فتح» مكتب القائد العام لشؤون الأرض المحتلة . ص ٣١ .
- ٢٧ - مدينة نابلس ، بعد ستة عشر شهراً من الانتفاضة . حركة «فتح» مكتب القائد العام لشؤون الأرض المحتلة . ص ١٥ .
- ٢٨ - مدينة قلقيلية ، بعد عشرة أشهر من الانتفاضة . حركة «فتح» مكتب القائد العام لشؤون الأرض المحتلة . ص ٦ .
- ٢٩ - غيم جباليا - غيم الثورة ، بعد عام من الانتفاضة . مصدر سابق . ص ١٢ - ١٣ .
- ٣٠ - المصدر السابق . ص ١٥ .
- ٣١ - المصدر السابق . ص ١٨ - ١٩ .
- ٣٢ - مدينة نابلس ، بعد ستة عشر شهراً من الانتفاضة . مصدر سابق . ص ١٠١ .

- ٣٣ - حدث في مدينة القدس الشريف - تقرير رقم (١١٤) - حركة «فتح» مكتب القائد العام لشؤون الأرض المحتلة. ص ١ - ٢.
- ٣٤ - مدينة بيت ساحور، بعد أربعة عشر شهراً من الانتفاضة حركة «فتح» مكتب القائد العام لشؤون الأرض المحتلة. ص ٣٠
- ٣٥ - مدينة قلقيلية، بعد عشرة أشهر من الانتفاضة. مصدر سابق ص ٢٤ - ٢٥.
- ٣٦ - المصدر السابق. ص ٢٤.
- ٣٧ - المصدر السابق. ص ٢٥ - ٢٦
- ٣٨ - يديعوت احرونوت، ١٩٨٨/١٢/٢، مصدر سابق. ص ٢.
- ٣٩ - مدينة قلقيلية، بعد عشرة أشهر. مصدر سابق. ص ٢٥
- ٤٠ - مدينة نابلس، بعد ستة عشر شهراً. مصدر سابق. ص ٦٢
- ٤١ - مخيم جاليا - مخيم الثورة، بعد عام من الانتفاضة. مصدر سابق ص ٢٧.
- ٤٢ - مدينة قلقيلية، بعد عشرة أشهر من الانتفاضة. مصدر سابق ص ٣٠.
- ٤٣ - يديعوت احرونوت، ١٩٨٨/٦/١٣.
- ٤٤ - المصدر السابق.
- ٤٥ - عل همشار، ١٩٨٨/٦/١٥.
- ٤٦ - يديعوت احرونوت، ١٩٨٨/١٢/٢. مصدر سابق.
- ٤٧ - اجتماع اللجنة العليا للوطن المحتل يوم ١٩٨٨/١٠/٢٠
- ٤٨ - يديعوت احرونوت، ١٩٨٨/١٢/٢. مصدر سابق.
- ٤٩ - المصدر السابق.
- ٥٠ - التقرير رقم (١٩٣) «الانتفاضة وفنون المواجهة» حركة فتح - مكتب القائد العام. ص ٢.
- ٥١ - المصدر السابق. ص ٤.
- ٥٢ - يديعوت احرونوت، ١٩٨٨/١٢/٢. مصدر سابق.
- ٥٣ - مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية. دمشق الرقم ١١٠. صحيفة «هآرتس»، ١٩٨٨/٥/٣ ص ١.
- ٥٤ - قضايا اسرائيلية. تصدر عن م. ت. ف. قسم الدراسات

- الاسرائيلية، ١١/١٢/٨٨. مصدر سابق. ص ٣.
- ٥٥ - د. خلف، عبد الهادي «المقاومة المدنية». مصدر سابق. ص ١٠٥.
- ٥٦ - المصدر السابق. ص ١٥٤.
- ٥٧ - النداء (١٣) الصادر عن القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة / الثورة، ١١/٤/١٩٨٨.
- ٥٨ - مشروع مذكرة العصيان المدني. اعداد الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين على ضوء مذكرتي فتح + شعبية في القيادة الوطنية الموحدة. ص ١-٢.
- ٥٩ - المدهون، ربيعي. «الانتفاضة...». مصدر سابق. ص ٥٢-٥٣.
- ٦٠ - مشروع تصور فكرة العصيان المدني - مقدم من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. ص ٢، ٣، ٤.
- ٦١ - المصدر السابق. ص ٤ - ٥.
- ٦٢ - المصدر السابق. ص ٥.
- ٦٣ - المصدر السابق. ص ٦.
- ٦٤ - تميم «الوضعية الراهنة للانتفاضة والحراك في مهامها وأولوياتها» ج. ش. ت. ف. أواخر نيسان (ابريل) ١٩٨٨.
- ٦٥ - مذكرة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين حول العصيان المدني. أواسط تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٨. ص ٤ - ٥.
- ٦٦ - المصدر السابق. ص ١.

* كان يوجد للحزب الشيوعي الفلسطيني مجموعة في منطقة صيدا - لبنان - لكن هذه المجموعة لم تعد موجودة في الآونة الأخيرة.

* الاستاذ جين شارب، من جامعة هارفرد، الخبير العالمي بـ«المقاومة غير العنيفة».

* أوقفته سلطات الاحتلال في ١٦/٣/٨٨ وصدر قرار الإبعاد الاسرائيلي بحقه بتاريخ ٤/٥/١٩٨٨.

الفصل الخامس

الفصل الخامس

مفاعيل وإنجازات دولية وعربية

مدخل:

العوامل الذاتية والموضوعية في أي ظاهرة من ظواهر المجتمع والطبيعة والتفكير الإنساني تتكامل وتتعاقد مع بعضها البعض . ولا تبلغ أي ظاهرة مستوياتها المطلوبة وغاياتها دون اقتران الذاتي بالموضوعي . فلا يمكن للعوامل الذاتية لوحدها ، رغم أهميتها ودورها الحاسم في معظم الظواهر، من أن ترتقي بظاهرة ما إلى مبتغاهها دون عوامل موضوعية مساعدة ، والعكس صحيح ، فلا يمكن للعوامل الموضوعية ان تلعب الدور المنوط بها في بلوغ ظاهرة ما أهدافها دون أن تلعب العوامل الذاتية الدور الموكل لها ، مع ان العوامل الموضوعية غالباً ما تكون مقررة، وفي حالات استثنائية حاسمة ، وهي في كلا الحالتين ضرورية جداً ، الأمر الذي يعني ، أن الذاتي والموضوعي شرطان ضروريان لولادة وتطور ظاهرة ما ، إنها في علاقة دياكتيكية عميقة لا تنفصم ، وكل منهما يشترط وجود الآخر . وان انكار أو الإستهتار بأي منهما تكون نتيجته المحتملة الفشل الذريع لهذه الظاهرة أو تلك .

كما لا يجوز المبالغة في حجم دور الذاتي أو الموضوعي لأن في ذلك سقوطاً في برائن الذاتية «الإرادية» أو الموضوعية الزائدة، أي الوقوع في حاضنة

« القدرية » . وكلاهما تغيب للقراءة العلمية للظاهرة المحددة بعناصرها المكونة ومعطياتها المحيطة ، وفي هذه أو تلك افتقاد للمساك بتلابيب الظاهرة ، الأمر الذي يؤدي إلى انهيارها قبل نضوجها ، واكتئال شروط تطورها .

إن الذاتي والموضوعي عاملان لا بد منهما لكل ظاهرة من الظواهر المختلفة ، وليس امر ضرورتها مرهوناً بالإنسان ، وإنما هي حاجة قانونية مستقلة عن رغبة الأفراد والجماعات والأشياء ، الأمر الذي يعني ، ان حركة وارتقاء واكتئال ظاهرة ما مشروط بوجودها وبتداخلها سويًا مع بعضها بعضًا .

ولكن هذا الإرتان المتبادل لكلا العاملين الذاتي والموضوعي لا يعني بتاتا التساوي بينهما ، لأنه لا يمكن التساوي بين هذين العاملين ، وإذا حصل هذا التساوي فإنه مؤقت ولحظي في أي ظاهرة ، فلا بد لاحدهما ان يكون مقررًا والآخر حاسمًا . وهما ضروريان - المقرر والحاسم - ويتكاملان ولكن لا يحملان نفس درجة الأهمية والألوية .

وللخروج من نفق التجريد إلى دائرة الضوء والملموسية ، لو أخذنا مثلاً على ذلك ، ثورة كانون الفلسطينية البطلة ، فماذا نجد فيها ؟ نجد ان المقرر لاندلاعها ، الشرط المحدد لها ، العامل الموضوعي ، ولكن العامل الذاتي كان حاسماً في اشتعالها ، أي لحظة احتكاك العاملين وتولد الشرر ؛ بمعنى ان العامل الذاتي لم يحدد انفجارها ولم يكن مخططاً لها ، وإنما جاء العامل الموضوعي [حادث استشهاد الشباب الأربعة في نقطة « ايرز » في شمالي غزة] ليشكل صاعق التفجير للعامل الذاتي ، الذي كان مهيباً بالمعنى العام للكلمة ، ولكن قيادة الثورة لم تقرر هي الثورة في الثورة ، لم تحدد وقتها .

وكذلك في سياق عملية التطور أيها الحاسم ؟ ، بدون أدنى شك أو

تردد ، إنه العامل الذاتي ، عامل قوى الثورة ، الشعب الفلسطيني بطلائه الوطنية والتقدمية ، هو الحاسم الآن ، وهو الذي يمسك بزمام الأمور ؛ ولكن الذي يحدد الفترة والتاريخ بالضرورة تكامل العاملين ومدى احتدام التناقض بينهما ، فالموضوعي ، أي الاحتلال وتجلياته في التنكيل والإرهاب والمصادرة والنهب . . . الخ ، وكذلك الرأي العام العالمي بتضامنه مع إرادة الثورة الفلسطينية ساهم وساهم في ذلك . ولكن حاجة الشعب للحرية والإستقلال ، هي الأساس ، هي الدينمو المولد للطاقة الثورية ، التي يفرغها الشعب العربي الفلسطيني في ساحات النضال اليومية . أي ان العامل الذاتي فيما نحن بصدده - ثورة كانون الفلسطينية - يلعب الدور الأول والحاسم .

إن الرأي العام العالمي ، رغم أهميته وضرورته في المعركة التحررية الوطنية ، لا يمكن في الحالة المحددة ، وحتى اللحظة ، إلا ان يكون عاملاً مساعداً ضرورياً ، ولكنه لم يرق إلى مستوى العامل الذاتي ، وكل الإنتصارات التي حققتها الثورة الكانونية المجيدة بلغتها بفضل الدور الحاسم للعامل الذاتي ؛ ولولا استعداد هذا العامل وعطاؤه وانصهاره في بوتقة نار الثورة لما أمكن نهائياً تحقيق أي من الإنتصارات على الصعد المختلفة ؛ لأن الرأي العام العالمي لم يكن مستعداً لاية تحولات جدية ، وللقوف بمثل هذه الدرجة ، التي يقفها في زمن الثورة ، لو ان الشعب الفلسطيني لم يفجر بركان حقده الشعبي في وجه المحتلين الصهاينة ، أي بمعنى أن العامل الموضوعي خضع لتأثيرات ومفاعيل العامل الذاتي ، وتجاوب مع هذه المفاعيل بالمعنى الايجابي العام .

وهذا يتطلب من القيادة السياسية الفلسطينية قراءة الأمور في حركتها بين العوامل الذاتية والموضوعية ، وليس في سكونها وحالتها الراهنة ، إذا شاءت النجاح في بلوغ هدف الحرية والإستقلال .

إن ثبات الرؤية في نقطة محددة يعني الجمود ، الأمر الذي سيحد من دور القيادة في المتابعة الدقيقة لعمليات الحراك السياسي بين الذاتي والموضوعي ، وبالتالي لن يمكنها من التحديد المسؤول للتكتيك السياسي الصائب ، مما يفقدها السيطرة على زمام المبادرة في العملية النضالية ، لذلك قد تكون النتائج عكسية ! .

إن من واجب القيادة السياسية الوطنية الفلسطينية رؤية عمق التداخل والتشابك بين العوامل الذاتية والموضوعية ، وضرورة الإدراك المسبق بأن كل عامل يؤثر في الآخر ويتأثر به ؛ أي أن العامل الذاتي يؤثر في الموضوعي ، والعكس صحيح . فضلاً عن ذلك فإن عملية التأثير والتأثير المتبادل لا تبقي الأمور ثابتة ، بل تحدث حراكاً في مسار كل عامل من العوامل ؛ فقد يصبح العامل الموضوعي في لحظة من لحظات الصراع ، هو العامل الحاسم في إرغام طرفي الصراع على قبول عملية الحل السياسي في المنطقة . ولكن هذا التطور ، في حال حصوله ، ليس سوى النتائج المنطقي لحركة ومفاعيل العامل الذاتي ، وعملياته الحاسمة السابقة على ذلك . كما يمكن أن يبقى العامل الذاتي ، هو العامل الحاسم ، ويخضع العامل الموضوعي لشروطه وأهدافه الوطنية ، وهو التقدير الأكثر واقعية والمنسجم مع آلية عمل قوانين التطور الاجتماعي .

وهذا ما يمكن تلمسه وتحديدته في الظروف الراهنة ، حيث استطاع العامل الذاتي الفلسطيني من تفعيل وتنشيط حراك العامل الموضوعي في قسمة العالمي والعربي .

أولاً: على الصعيد العالمي

إن ثورة بشمولية وجذرية وعمق ثورة كانون ، وفي منطقة من أكثر المناطق سخونة في العالم ، كمنطقة الشرق الأوسط ، من الضروري أن

ترافقها جملة تحولات جذية في الرؤى وفي المفاهيم والمعايير وبالتالي في الإدراك المعرفي لطبيعة الصراع الفلسطيني - الاسرائيلي .

ثورة شعب فلسطين الديسمرية قلبت الأمور رأساً على عقب ، لم تبق شيئاً على ما هو عليه ، غيرت الأساء ومعالم الأشياء ، وأعدت للذهان حقائق أمكن تجاهلها في الفترات السابقة من الصراع العربي [الفلسطيني] - الاسرائيلي .

الثورة الشعبية العظيمة في الأراضي الفلسطينية المحتلة ، جاءت لتؤكد ، بتواصلها وتجلياتها السياسية والتنظيمية والنضالية والاقتصادية ، ان الشعب العربي الفلسطيني قادر ولوبعد أربعين عاماً على كشف الزيف والرياء الصهيوني ، وفضح سياسة الأكاذيب والإدعاءات والتضليل ، التي أمكن لها على مدار العقود الماضية من ليّ عنق الحقيقة ، وبدت الضحية [الشعب الفلسطيني] أمام أنظار الرأي العام العالمي « الجلاذ والقاتل : ! » ، والعكس صحيح ، بدا القاتل [الصهاينة] هو « الضحية » ! .

ولكن الشعب الفلسطيني ، ومن خلال ثورته الشعبية المتعاضمة في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة ، وضع حداً للمغالطات ، وأسبغ عليها الحقائق ، ولو بمعاييرها النسبية . لقد تمكن الشعب العربي الفلسطيني من إعادة الأمور إلى نصابها ، وظهر بوضوح لا لبس فيه حقيقة وجوهر الصراع ، وأماط اللثام عن الوجه الصهيوني الإستيطاني العنصري والفاشي ، وفي نفس الوقت ، أوضح حقيقة نضاله الوطني العادل ، الأمر الذي ترك بصماته على أقسام ومكونات الرأي العام العالمي الرسمي والشعبي إيجاباً ، لصالح دعم وتأييد الحقوق الوطنية الفلسطينية .

جديد تضامن الامم المتحدة

زخم الحريق الثوري في الأراضي الفلسطينية المحتلة فرض نفسه على

كل شيء ، على كل الأحداث ، احتل المكانة الأولى دون منازع ، خطف الأضواء من كل القضايا والمقامات الرفيعة ، وترجع على سدة جدول اعمال القمم الدولية والإقليمية والثنائية .

ومن البديهي القول ، ان الحدث الفلسطيني احتل مكاناً مرموقاً في اعمال المنظمة الدولية الأولى ، هيئة الأمم المتحدة ، ويمكن التأكيد ان الإنجازات الايجابية الأولى لثورة شعب فلسطين الكانونية تمثلت بما أصدره مجلس الأمن من قرارات داعمة ومؤيدة للحق الفلسطيني ، وفي الوقت نفسه شاجبة لسياسة التنكيل والقمع الصهيونية خلال الشهر الأول من الثورة ، وما تلا ذلك من قرارات وخطوات في هذا السياق .

ففي يوم ٧٨/١٢/٢٢ ، أي تقريباً بعد اسبوعين من اشتعال نيران الثورة في الأراضي الفلسطينية المحتلة ، أصدر مجلس الأمن الدولي القرار ٦٠٥ ، الذي شجب « السياسات والممارسات » الإرهابية الاسرائيلية ، والتي « لا بد وان تسفر عن عواقب وخيمة بالنسبة إلى المساعي التي تبذل من أجل تحقيق سلم شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط » . كما شجب وبشدة « ماتبعه اسرائيل ، السلطة القائمة بالاحتلال ، من سياسات وممارسات تنتهك حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة » .

وأكد القرار على « اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب » لعام ١٩٤٩ والتي تنطبق على الأراضي الفلسطينية والأراضي العربية الاخرى التي تحتلها اسرائيل منذ عام ٦٧ ، بما فيها القدس » . وطالب الأمين العام للأمم المتحدة ان « يقدم تقريراً » عن الحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة قبل نهاية شهر كانون الثاني (يناير) ١٩٨٨ . فضلاً عن انه أبقي « الحالة في الأراضي الفلسطينية والأراضي العربية الاخرى ، التي تحتلها اسرائيل منذ عام ٦٧ ، بما فيها القدس ، قيد

الإستعراض » .

وفي هذا السياق ، وبناء على القرار ٦٠٥ الذي أبقي القضية الفلسطينية على جدول أعمال المجلس ، وعلى إثر ازدياد عمليات القمع والتككيل الصهيوني ضد المواطنين الفلسطينيين العزل ، لبي مجلس الأمن يوم ١٩٨٨/١/٥ دعوة المجموعة العربية للانعقاد ، وأصدر القرار رقم ٦٠٧ بالإجماع ، حيث لم تمتنع هذه المرة الولايات المتحدة الأمريكية عن التصويت كما فعلت في القرار السابق وفيما بعد ذلك .

وأكد القرار على ما جاء في القرار ٦٠٥ ، بالإضافة إلى انه طالب « اسرائيل ان تمتنع عن ترحيل أي مدنيين فلسطينيين من الأراضي » . خاصة وان اسرائيل اتخذت قراراً بإبعاد* عدد من الشباب الفلسطيني ، بحجة انهم من قيادة الانتفاضة / الثورة .

وبعد قرابة الأسبوعين أيضاً ، اتخذ مجلس الأمن قراراً ثالثاً تحت الرقم ٦٠٨ تاريخ ١٩٨٨/١/٢١ ، الذي يؤكد على حقوق الشعوب غير القابلة للتصرف ، وعلى اتفاقية جنيف في حماية المدنيين في زمن الحرب ، وعلى ضرورة إيجاد حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية .

كما طالب اسرائيل « ان تقبل انطباق الاتفاقية [جنيف الرابعة] بحكم القانون على الأراضي الفلسطينية والأراضي العربية الاخرى المحتلة منذ عام ٦٧ ، بما في ذلك القدس ، وان تمثل بالكامل لما يقع عليها من التزامات بموجب تلك الاتفاقية .

كما وطالب اسرائيل بتسهيل « مهمة الصليب الأحمر ومهمة وكالة الأمم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين » .

وكذلك طالب الأمين العام ان « يواصل رصد الحالة في الأراضي المحتلة بجميع الوسائل المتاحة له ، وان يقدم تقارير منتظمة وفي الوقت المناسب » . إلى مجلس الأمن .

إن هذه القرارات، بما حملته من تأكيد لحقوق الشعب العربي الفلسطيني، والمطالبة بإيجاد حل «عادل» ضمن الممكن لقضية هذا الشعب، وما حملته من إدانة وشجب لسياسة الاحتلال الصهيونية، ما كان بالإمكان صدورها، وعدم استعمال الولايات المتحدة حق النقض «الفيتو» عليها لولا ثورة ديسمبر ٨٧ الفلسطينية؛ التي شكلت منعطفاً سياسياً جديداً في مسار الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي .

وعلى الرغم من تجلي وسطوع الجانب الإنساني في هذه القرارات، إلا أنها لم تخلُ من الجانب السياسي، والذي برز في التأكيد على ١ - ضرورة إيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية، ٢ - التأكيد على هوية الأراضي المحتلة، بأنها أراضٍ فلسطينية، وميز بين الأراضي الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى، ٣ - التأكيد أن مدينة القدس جزء لا يتجزأ من هذه الأراضي المحتلة، ٤ - إرسال الأمين العام للأمم المتحدة، مارك غولدنغ إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ٦٧ لتقصي الحقائق فيها، ووضع تقرير ميداني عن الأوضاع هناك، ٥ - التأكيد على مسألة احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية .

والخطوة الأخيرة، لاهميتها، أثارت استياء قطبي التحالف الاستراتيجي، أمريكا وإسرائيل، وعملتا على عرقلة وتعطيل زيارة غولدنغ، وعندما فشلت جهودهما، لم تدخر إسرائيل وسعاً في وضع العقوبات أمام مهمة الأمين العام المساعد، حيث قامت «قوات الجيش الإسرائيلي في قطاع غزة» بمنعه «ومرافقيه من زيارة مخيمات اللاجئين»^(١) .

فضلاً عن ذلك، سجلت إسرائيل في سجلها الحافل بالعدوانية، الإستهتار بقرارات المنظمة الدولية واستمرار انتهاك وثيقة جنيف، والقوانين والأعراف الإنسانية، وهذا ما عكسه بالضم الملآن وزير حرب

العدو الصهيوني ، اسحق رايبين عندما قال «إنني مضطر للقول إنني لا أغير أي اهتمام للرأي العام العالمي»^(٣) الأمر الذي ترجمته القيادة الاسرائيلية عملياً من خلال «رفضها قرارات مجلس الأمن الداعية إلى عدم طرد زعماء فلسطينيين»^(٣).

وهذه السياسة المتخترسة للقيادة الصهيونية ، دفعت المنظمات الإنسائية والحقوقية التابعة وغير التابعة لمنظمة الأمم المتحدة لأن تتصدى وتدين الممارسات الإرهابية ضد المواطنين الفلسطينيين ، ففي ١٥/٢/١٩٨٨ دانت لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة اسرائيل بسبب « رفضها احترام المواثيق الدولية ، التي تتعلق بحقوق الإنسان في المناطق [الفلسطينية] المحتلة ، واتباع سياسة التعذيب ضد الشباب والسجناء الفلسطينيين ، في السجون الاسرائيلية ، وانتهاك معاهدة جنيف الرابعة باتباع سياسة طرد المواطنين الفلسطينيين » .

كما ودان قرار اللجنة اسرائيل نتيجة « اطلاق النيران على الأطفال والنساء والرجال المدنيين ، وإيقاع قتلى وجرحى ، واعتقال وتعذيب آلاف الفلسطينيين »^(٤).

وفي هذا السياق ، أكدت شولاميت آلوني ، عضو الكنيست [رانس] ، في الاجتماع الطارئ لمنظمات التعايش اليهودي - العربي ، بقولها : « ان لسكان المناطق [الفلسطينية المحتلة] الحق في العصيان ضد الدوائر الإستعمارية ، وحقهم هذا مدون وثابت في ميثاق الأمم المتحدة » وأضافت : « ان القانون في الضفة [الفلسطينية] هو قانون استعماري ، وان النظام هو المراهقة المرفوعة . وان جميع البشر ولدوا احراراً ، وليس من حق اسرائيل سلب الفلسطينيين حق تقرير المصير »^(٥).

وانطلاقاً من ذلك ، « أعربت منظمة العفو الدولية عن قلقها إزاء الأنباء التي تلقته عن تعذيب الفلسطينيين ، في المناطق [الفلسطينية

المحتلة] ، بما في ذلك ضربهم في مواضع حساسه من الجسد ، وانتقدت المنظمة اعمال الضرب والقتل ، التي تمارسها اسرائيل ضد الفلسطينيين » .^(٦)

إن عمليات التنكيل والبطش الدموي بالمواطنين الفلسطينيين العزل من كل شيء ، إلا من إيمانهم بعدالة قضيتهم ، أفقدت الكيان الصهيوني ورقة التوت ، التي أخفت لوقت من الزمن الصورة الحقيقية لجوهر المشروع الكولونيالي الصهيوني ، الأمر الذي دفع الرأي العام العالمي إلى إعادة النظر في الصورة ، التي تمثلها عن دولة إسرائيل .

وهذا التحول الجدي في الرأي العام العالمي ، تجسد في البداية في القرارات الصادرة عن مجلس الأمن المذكورة سابقاً ، القرارات التي شكلت دفعاً إيجابياً للعملية الثورية الفلسطينية ، حيث شعرت الجماهير الفلسطينية أنها استطاعت ان تلجم ، للحظة ، حق النقض «الفيتو» الأمريكي ، الذي كان سيفاً مسلطاً في مجلس الأمن على قضايا الشعوب العادلة وفي مقدمتها قضية الشعب الفلسطيني .

لقد تمكنت الثورة الكانونية من ان تشل العدوانية الأمريكية ، وبالتالي من ان تكسر حاجز الحصار الأمريكي في مجلس الأمن على الحقوق الوطنية الفلسطينية ، وهذا بحد ذاته انجاز من انجازات الثورة ، وحقائقها التي رسخنها في المحافل والمنابر والمؤتمرات الدولية المختلفة .

الامم المتحدة تنتصر لفلسطين

ومن دون الغوص في جملة القرارات واللجان التي شكلتها الأمم المتحدة لنصرة قضية الشعب الفلسطيني ، يسكن فقط التوقف أمام الإنجاز الأهم في الامم المتحدة لصالح توره وشعب فلسطين ، عندما نقلت الجمعية العامة اعمالها من مقرها الدائم في نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية إلى

جنيف للاستماع إلى كلمة دولة فلسطين ، نتيجة رفض وزارة الخارجية الأمريكية منح رئيس اللجنة التنفيذية ، الأخ أبو عمار تأشيرة دخول للولايات المتحدة . الأمر الذي خلق حالة من التوتر بين الولايات المتحدة الأمريكية من جهة وبين دول العالم مجتمعة ، ممثلة بالأمم المتحدة من جهة أخرى ، حيث خرقت أمريكا بذلك القرار اتفاقية المقر الموقعة بين الأمم المتحدة وأمريكا عام ١٩٤٩ ، والتي تمنح المنظمة الدولية الإستقلالية عن الإدارة الأمريكية وقوانينها .

لقد ساهمت إدارة ريغان بيدها ، ومن حيث لا تدري ، في تعزيز مكانة الشعب العربي الفلسطيني وثورته ، وعزلت نفسها عن الرأي العام العالمي ، مما دفع بالغالبية العظمى من دول العالم للتصويت [١٥٤ دولة] في الجمعية العامة للأمم المتحدة لصالح نقل اجتماعات الجمعية إلى جنيف ، رداً على السياسة العنجهية للـ « ثور » الأمريكي .

وفي الأسبوع الأول من العام الثاني لثورة كانون ، تحديدأ في ١٣ كانون الأول [ديسمبر] ١٩٨٨ ، ألقى الأخ ياسر عرفات كلمة فلسطين في جنيف أمام الجمعية العامة ، وكانت الكلمة منسجمة مع مقررات الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني ، المنعقدة في الجزائر في اوائل تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٨ . ويمكن القول ، إنها كانت ترجمة فعلية لهجوم السلام الفلسطيني ، الذي دشنته دورة الانتفاضة - دورة الشهيد الرمز أبو جهاد الوزير .

ولم تقتصر الإنجازات الفلسطينية فقط ، على نقل اجتماعات الجمعية العامة إلى جنيف وإنما أيضاً بالقرارات التي اصدرتها الجمعية العامة لصالح الشعب الفلسطيني ، وأبرز هذه القرارات التي صدرت في ختام المناقشات يوم ١٥/١٢ ، هي ، الدعوة لانهقاد المؤتمر الدولي بإشراف الأمم المتحدة ، ومشاركة منظمة التحرير الفلسطينية على قدم المساواة مع الوفود

المعنية الأخرى بالصراع .

وكان القرار الثاني ، وهو تحول جدي في تعاطي الأمم المتحدة مع المسألة الفلسطينية ، حيث منحت الدولة الفلسطينية ، التي اعلنها المجلس الوطني في دورة الانتفاضة ، مقعد العضو المراقب الذي كانت تتمتع به منظمة التحرير ، وترافق مع ذلك ، استبدال اسم المنظمة باسم فلسطين في مختلف المؤسسات التابعة للهيئة الدولية الأولى ، واستتباعاً اعتماد اسم فلسطين في الوثائق التي تصدر عنها .

كما ان القرار قطع الشك باليقين في مسألة تمثيل الشعب العربي الفلسطيني ، عندما سمح للمنظمة بالمشاركة في اعمال واجتماعات المنظمة الدولية، نيابة عن دولة فلسطين .

ومن البديهي التأكيد ان الولايات المتحدة صوتت ضد القرارين المذكورين سابقاً ، ولكنها في نفس اليوم ١٥/١٢/١٩٨٨ أعلنت بلسان وزير خارجيتها ، جورج شولتز ، عن استعدادها لبدء الحوار مع م.ت.ف. الأمر الذي يعني ، أن الثورة الكانونية بمفاعيلها العظيمة حاصرت « الشور » الأمريكي وأرغمته على انتهاج سلوك غير سلوكه ، وهذا ما سنعالجه في نقطة أخرى .

ومن الجدير بالملاحظة ان هذه الإنجازات المهمة في هيئة الأمم كانت النتيجة المباشرة لمفاعيل ثورة ديسمبر الفلسطينية ، وما كان بالإمكان نقل اجتماعات الجمعية العامة ، ورغم وجود اتفاقية المقر ، إلى مكان آخر لولا العملية الثورية الفلسطينية في الضفة والقطاع .

وتجارب التاريخ تؤكد ذلك ، فعندما منعت الولايات المتحدة الرئيس النيكاراغوي ، أورتيجا ، من الدخول لأراضيها لإلقاء كلمة في الأمم المتحدة ، لم تثر مثل هذه الضجة العالمية ، ولم تتحمس الدول الأعضاء لنقل اعمال الجمعية العامة إلى بلد آخر !! .

وهذا يؤكد ان عملية الإنتقال ليست سوى الإنصياح الايجابي لما اجترحته الجماهير الشعبية الفلسطينية من مآثر بطولية ، فاقت في عظمتها فعلياً ، وليس قولاً إنشائياً ، الملاحم الإغريقية العظيمة في التاريخ .
لقد تمكنت بفعل أساليبها النضالية المتقاة بدقة من ان تستثير الضمير العالمي وتهزه من اعماقه ، الأمر الذي دفع المنظمة الدولية الأولى للتجاوب مع عطاء شعب فلسطين التواق للحرية والإستقلال .
وارتباطاً بذلك ، تمكنت الثورة الشعبية الباسلة في الأراضي الفلسطينية المحتلة من إماطة اللثام عن الوجه الصهيوني البشع ، الفاشي ، الأمر الذي نقل الرأي العام العالمي ١٨٠ درجة لصالح الشعب العربي الفلسطيني ، وفي نفس الوقت ، أدخلت الكيان الصهيوني في عزلة جديدة ، أكثر عمقاً واتساعاً من السابق .

إن قرارات الأمم المتحدة تمثل احد معالم التطور الايجابي في الرأي العام العالمي ، وتظهر إلى أي حد يمكن للعامل الذاتي أن يكون حاسماً ، في عملية التحويل الجددي للعامل الموضوعي ، مع ضرورة الإدراك المسبق ان هناك استعدادات ، إلى هذا الحد أو ذاك ، عند العامل الموضوعي لاستقبال المؤثرات التحويلية للعامل الذاتي . أي ان هذه التحويلات ليست نتاج سياسة الأوهام واللهاث وراء السراب ، وإخضاع الذاتي للموضوعي كيفما كان ، ودون إدراك النتائج السلبية الخطيرة ، التي ترافق مثل هذا الخضوع ، وإنما هي نتاج عملية الإحتراق الثوري للجماهير الشعب العربي الفلسطيني في أتون الثورة في الثورة المتعاضمة ، ونتاج السياسة الصائبة ، التي تتبعها القيادة الوطنية الموحدة في إدارة الصراع مع العدو الصهيوني .
ان عملية الركض وراء فتات مشاريع الحلول الصهيونية - الأمريكية ، واستعجال الإستثمار السريع لنتائج الثورة ، لا يؤدي للنتائج المرجوة ، بل لنتائج عكسية وسلبية على النضال الوطني عموماً ، الأمر الذي يتطلب من

القوى المتعجلة الإستثمار قليلاً من الشات والصر ، وشيئاً من القراءة المدققة لحركة الصرا . وعدم تغييب أي من عناصر الخارطة السياسية ، حتى تبو القراءة السياسية علمية ، وبالتالي وضع الصيغ التكتيكية الملائمة والمناسبة لبلوغ الشعار السياسي الرئيسي ، الحرية والإستقلال . ومن البديهي التأكيد ، ان الأمم المتحدة ، بمنظمتها وفروعها المختلفة ، اتخذت ومازالت تتخذ ، يوماً بعد يوم ، القرارات المؤيدة والمتضامنة مع كفاح الشعب العربي الفلسطيني ، بمقدار ما يدافع ويقا تل هذا الشعب من احل حقوقه الوطنية المشروعة .

ولن تكون مناقشات الجمعية العامة للامم المتحدة في ١٩ و ٢٠/٤/١٩٨٩ المنحصرة بالقضية الفلسطينية آخر تلك المناقشات ، ولن يكون قرار مجلس الأمن الدولي الصادر في تموز (يوليو) ١٩٨٩ والداعي لإعادة المبعدين الفلسطينيين الثانية إلى وطنهم آخر القرارات الإنسانية - السياسية لصالح دعم نضال الشعب العربي الفلسطيني . ولا يعني الإكتفاء بإيراد الأمثلة السابقة تقييلاً من قيمة القرارات الصادرة عن المنظمة الدولية الأولى الاخرى ، لاسيما وان المقصود من الإستشهاد ببعض النماذج ، هو التدليل على المنحى التصاعدي في حراك الأمم المتحدة خصوصاً ، والرأي العام عموماً ، بفعل ما اجتريه الشعب الفلسطيني من تضحيات عظيمة في سبيل الدفاع عن حقوقه الوطنية المشروعة ، وعلى رأسها ، هدف الحرية والإستقلال .

الاعلام وانقلاب السحر على الساحر !:

ساهمت تاريخياً امبراطورية الاعلام المرئية والمسموعة والمقروءة ، التي تسيطر عليها الحركة الصهيونية ، فضلاً عن وسائل الاعلام الإمبريالية

المختلفة ، بدور مهم في صياغة المزاج العام للرأي العام العالمي بالإتجاه الذي تبغني وتريد ، فزورت وشوهت الحقائق ، وأشاعت وعممت جملة من الأضاليل ، التي أظهرت الدولة الصهيونية على غير حقيقتها ؛ فبدت وكأنها « حمل وديع ! » وسط غابة من « الوحوش العرب ! » ؛ ورسمت لها صورة لامت لحقيقتها بصلة ، صورة الدولة « الديمقراطية ! » و « الحريصة » على « حقوق الإنسان ! » .

ونامت اسرائيل عقوداً طويلة على الوسادة الإعلامية « مطمئنة » ! و « قريرة العين » . أولاً ، لافتقاد العرب عموماً ، والفلسطينيين خصوصاً ، مثل تلك الإمبراطورية التي تدعهم وتدافع عنهم ؛ ثانياً ، لتخلفهم [العرب] في إدارة المعركة الإعلامية ، وكذلك تخلفهم في مخاطبة الرأي العام الاسرائيلي والغربي خاصة ، والرأي العام العالمي عموماً ، ثالثاً ، اشتراك بعض العرب في التآمر على القضية الفلسطينية .

ولكن هذا « السحر » فجأة ، ومن دون سابق إنذار ، انقلب على « الساحر » الاسرائيلي ، مع اندلاع شرارة ثورة كانون في الأراضي الفلسطينية المحتلة ، ولا يعود السبب لان الفلسطينيين تمكنوا من امتلاك امبراطورية اعلامية ، وإنما يرتبط الأمر في ادراك القيادة الوطنية الموحدة للشورة اهمية ادارة المعركة الإعلامية ، وليس صدفة ان اولى اللجان المتخصصة ، حتى السابقة على تشكيل القيادة الموحدة ، كانت اللجنة الإعلامية ؛ التي قادت بحنكة المعركة ضد اسرائيل واسطولها الإعلامي ، ليس هذا فحسب ، بل تمكنت من تحويل الغالبية العظمى من وسائل الإعلام المختلفة ، المعروفة بولائها ودعمها لاسرائيل ، إلى نصير لقضية الشعب الفلسطيني .

وهذا التطور الدراماتيكي في انتقال وسائل الإعلام ، جاء أيضاً كتعبير عن رفض هذه الوسائل للممارسات الوحشية الاسرائيلية ، ضد المواطنين

الفلسطينيين العزل إلا من اصرارهم على نيل حقوقهم الوطنية . الأمر الذي يؤكد ، أنه بمقدار ما اجادت القيادة الوطنية الموحدة فن إدارة المعركة الإعلامية ، بنفس المقدار ان لم يكن اكثر، ساهمت الممارسات الوحشية الإرهابية الاسرائيلية في نقل الكاميرا من كتف إلى كتف ، ومن موقع المؤيد إلى موقع المستنكر والمدين للدونية الصهيونية .

وهذا التطور دفع شمعون بيريز ، زعيم حزب العمل ، والقطب الثاني في الحكومة الاسرائيلية للقول : « انه إذا واجهت الكاميرا الدبابه ، فإن المنتصر بكل تأكيد هو الكاميرا » .^(٧) الأمر الذي اكده حاخام امريكي يدعى جوديا ميللر ، ولكن بطريقة ملتوية وفيها نوع من التناغم مع ما قاله شامير ، الذي شبه اسرائيل بالعملاق جلفر ، الذي واجه اعداداً غفيرة من الأقزام وهو مقيد القدمين ، وإحدى يديه مقيدة ! كتب ميللر يقول : « .. إن مارتن لوتر كنج أخر القيام بمسيرته الشهيرة على جسر مدينة سلما في ولاية الألباما ثلاث مرات حتى تحضر كاميرات التلفزيون . الآن ان شريف المدينة العنصري اشتكى من ذلك . كما ان حركة الحقوق المدنية في الولايات المتحدة وحركة الإحتجاج على الحرب في فيتنام استخدمت الإعلام بكفاءة أيضاً . كما ان المستوطنين اليهود استخدموا الوسائل نفسها حينما كانت فلسطين تحت الإنتداب البريطاني . ثم أشار إلى سفينة « خروج » وكيف انها كانت حدثاً اعلامياً - كانت نوعاً من « المسرح النضالي » أو « حرب العصابات على هيئة مسرح » وقد اشتكى البريطانيون من استغلال الإعلام ، وما نحن ذا نشكو . . وهذا دليل على قوة اسرائيل . فالضعفاء وحدهم هم الذين يستخدمون الإعلام » .^(٨)

وليس هناك ادنى شك ، في ان الطرف الاسرائيلي ضمن موازين القوى القائمة ، هو الطرف الأقوى ، ولكنه أيضاً الطرف الذي يتخطى في بحر دمويته وفاشيته ، فلا يرى مخرجاً من ازمته ، التي خلقتها ثورة كانون إلّا

بالحديد والنار ، وسفك الدماء الفلسطينية البريئة ، وهو ما اعلته رابين ، وزير حرب العدو الصهيوني ، الذي قال : « يجب علينا ان نضع حداً فورياً لأعمال العنف ، ونقضي عليها بأسرع وقت ممكن ، وعلى طريقتنا الخاصة [القتل والتدمير] ، وبوسائلنا المتاحة ، قبل فوات الآوان » .^(١١) وهذا ما اكده قبل ذلك ، حينما اعلن : « أنه ليس متفائلاً [بالخروج من المأزق والأزمة ، التي حشرته فيها الثورة الفلسطينية] ، وان الفلسطينيين قد نجحوا في طرح قضيتهم على الصعيد السياسي الدولي ، وانه من غير الممكن الرد بوسيلة أخرى سوى المهرات » .^(١٢)

فضلاً عن ذلك ، فان الاسرائيليين لم يستطيعوا إدراك جوهر الثورة ، وطبيعة الصراع ، الأمر الذي دفع الحكومة وانصارها لأن يلجؤوا في تفسير استمرار الثورة إلى أسباب شكلية لا تمت لاسس الصراع وجوهره بصلة . وهو ما علق عليه آمنون روبنشتاين ، بالقول : « ان هناك اجماعاً من ادنى البلاد إلى أقصاها ، من الشارع وحتى طاولة الحكومة ، يؤكد بأن المتهم الرئيسي بتصعيد الأحداث في المناطق هو وسائل الإعلام . وان الانتفاضة [الثورة] هي من تأثير التلفزيون . . »^(١٣) .

وارتباطاً بذلك ، وخوفاً من العار ، الذي يطارد اليهودي المقترب بدولة اسرائيل ، طالبت مجموعة من اليهود في ولاية فلوريدا الحكومة الاسرائيلية « بمنع الصحفيين الأجانب من دخول المناطق المحتلة ، منعاً للعار لا محواً للخطيئة . وكما قالت الجيروزاليم بوست (٢٧ كانون الثاني (يناير) ١٩٨٨) : ان تزايد تملص اليهود من الصهيونية بعد الانتفاضة [الثورة] لا يعود لاسباب اخلاقية مثل استيقاظ الضمير أو نقد الذات ، او الإحساس بالذنب بسبب التورط في سياسات اسرائيل اللاأخلاقية ، وانما هو حزن عميق بسبب الأفلام الملونة التي يعرضها التلفزيون والتي تسبب الحرج [العار] ليهود امريكا لانهم يقرنون بإسرائيل » .^(١٤)

وانسجاماً مع هذه الدعوة، فضلاً عن دعوة هنري كيسنجر، وزير الخارجية الأمريكي الأسبق، الذي « دعا اسرائيل لمنع آلات التصوير في الأراضي المحتلة، وإخماد الانتفاضة [الثورة] بقوة وبسرعة، ضاعفت اسرائيل من اجراءاتها القمعية، مع إغلاق المناطق في وجه الصحافة بحجة أنها مناطق امية » .^(١٣)

ولم يقتصر رد الفعل الصهيوني عند حدود المنع، بل تجاوزه إلى اتهام وسائل الإعلام بالعداء للسامية ! وهو ما أشارت اليه كولن سميث في الاوبزرفر البريطانية، التي اكدت ان المستوطنين الاسرائيليين يوزعون شارات كتب عليها : « الشعب ضد الإعلام المعادي »، كما تحمل الشارة رسم أفعى (كناية عن الإعلام) بلسان ذي شعب تهاجم نجمة داوود (أي الاسرائيليين)، ودلالة الرسم هو اتهام الإعلام بمعاداة السامية (أي اليهود) » .^(١٤)

بالإضافة إلى ذلك، مارس الصهاينة التهديد المباشر بالقتل لمثلي وسائل الإعلام الأجنبية . الذين يتقلون الصور الحية لما يجري في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، فأبلغ « الصحفي في التلفزيون البلجيكي، جوزيه دوييه، أنه وزميلة كلود خان ابنفلند، تلقيا رسالة تتضمن تهديدا بالقتل والتصفية، وتنتهم بمعاداة السامية، وقعتها إحدى المنظمات الصهيونية . وتلقى الصحفي جان بير مارتان من تلفزيون لوكسمبورغ، تهديدات مماثلة، كما فجرت إحدى المنظمات الصهيونية سيارة أمام صحيفة « لوسوار » أكبر الصحف اليومية في بلجيكا، لنشرها مقالات واقعية عن الانتفاضة » .^(١٥)

القيود الصهيونية تعمق عملية التحول الايجابي للصحافة

من البديهي التأكيد، أنه كلما شددت السلطات الاسرائيلية الرسمية،

بالإضافة إلى غلاة المستوطنين واضرابهم في المنظمات الصهيونية المنتشرة في العالم ، القيود على حرية الصحافة ووسائل الإعلام المختلفة ، واستمرت في النهج الدموي ، كلما تعمقت عملية التحول أكثر فأكثر ، باتجاه الإدراك الحقيقي لطبيعة الصراع . وبالتالي عكسه من خلال الصورة او الخبر او المقالة ، الأمر الذي يساهم في تكتل الرأي العام العالمي خلف قضية الشعب العربي الفلسطيني .

وعلى سبيل المثال ، لا الحصر ، « جمعية الصحافة الأجنبية في إسرائيل » قدمت حتى مطلع شباط (فبراير) ١٩٨٨ ، ٣٠ شكوى يؤكد فيها الصحفيون أنهم أهينوا ، أو هددوا ، أو ضربوا ، خلال تأديتهم لعملهم في الأراضي المحتلة .

وقال سلاتر ، مراسل مجلة « تايم » الأمريكية ، وهو في الوقت نفسه رئيس هذه الجمعية ، « ان العلاقة بين الصحافة والجيش الاسرائيلي ، تدهورت بسرعة ، منذ بداية الانتفاضة » وأضاف ، « ان موقف الجنود اصبح اكثر عدوانية » .^(١٦)

كما ان صحيفة « نيويورك تايمز » الأمريكية ، قدمت في مطلع شباط (فبراير) ، شكوى إلى الجيش الاسرائيلي ، عندما ذكر احد مصوري الصحيفة ، « ان ضابطاً اسرائيلياً برتبة عقيد ، صوب مسدسه المحشو بالرصاص إلى رأس المصور ، الذي كان يحاول التقاط صور لممارسة الجنود في بلدة حلحول ، عند مدخل مدينة الخليل الشمالي » .

واكثر الحوادث وحشية ودونية ضد الصحافة ووسائل الإعلام عموماً ، تلك الحادثة ، التي جرت يوم ٢٧ / كانون الثاني (يناير) ١٩٨٨ .

«عندما انهال العسكريون الاسرائيليون ضرباً ، على مصور ومسجل الصوت من محطة التلفزيون الأمريكي (سي . بي . اس .) وحطموا التجهيزات التي كانت بحوزته » .^(١٧)

وتعقياً على ذلك، قال رئيس هيئة « فير » ، لوبي الرقابة الجديد ، جيف كوهين ، وهو يهودي ، : « ان قيود اسرائيل على الصحفيين ستكون لها تأثيرات ، تصل إلى حد الكارثة ، مما سيؤدي إلى وجه آخر للمقارنة بين اسرائيل وجنوب افريقيا الأمر الذي سيضر باسرائيل كثيراً »^(١٨).

الكاميرا ترمش.. ولكنها لا تكذب:

تعقياً على حالة التخييط والهياج الدموي الاسرائيلي ، وإلقاء اللوم على وسائل الإعلام فيها وصلت اليه الحال في الأراضي الفلسطينية المحتلة ! ، قال لوسيمون ، مراسل (سي . بي . إس .) ، وهو يهودي ، : « إنه لا يوجد تباين بين ما يحدث ، وما تقدمه شبكات التلفزيون ، لان عدسات الكاميرا قد ترمش ، ولكنها لا تكذب » . وأضاف : « إن اسرائيل فشلت في مواجهة المأساة الفلسطينية »^(١٩).

هذه الحقيقة لم يتمكن الاسرائيليون من ادراكها في الشهور الأولى ، لان زخم الثورة افقدهم الصواب ، الأمر الذي دفعهم للصاق التهم جزافاً بوسائل الإعلام ، وكأنها هي التي فجرت الثورة ، وهي التي تقدم التضحيات ! وليس الشعب العربي الفلسطيني ، صاحب الحقوق الوطنية المستلبة والمنهوية ، والذي يناضل دفاعاً عن حقه في الحياة والحرية ، أسوة بباقي شعوب الأرض .

أرادت الحكومة الاسرائيلية ، ومن لف لفها في داخل الكيان الصهيوني وخارجيه ، ليّ عنق الحقيقة ، وتقديم صورة غير منطقية وغير واقعية للرأي العام العالمي ، عما يجري ، ولكن بعد فوات الآوان ، بعد ان افتضحت حقيقة اسرائيل كدولة عدوانية توسعية ، بعيدة عن الديمقراطية بعد السماء عن الأرض ، كونها لا تملك حلولاً لقضية الشعب الفلسطيني

سوى المراوة والمدفع والأساليب الفاشية السوداء ! . وهذا الوجه البشع ، هو ما أدركته وسائل الإعلام مباشرة مع اندلاع الثورة الديسمبرية ، فضلاً عن طابعها العنصري .

واسرائيل ومن ورائها الإمبريالية الأمريكية ، التي أدركت مخاطر العملية الثورية الفلسطينية ، أرادت ان « توضع حداً لها » قبل تجذرها وتعمقها ، فحاولت حاهدة ان تضرب من جهة ، وان توجه الأنظار صوب اسباب شكلية لما يجري في الأراضي الفلسطينية المحتلة من جهة أخرى ، من خلال تحميل وسائل الإعلام ما هو ليس لها ، بهدف طمس الأسباب الحقيقية للثورة الشعبية الفلسطينية ، وبالتالي التملص من الإجابة على السؤال المركزي ، الذي عكسته ثورة كانون بشعارها السياسي الرئيسي ، الناظم لمفاعيلها وديمومتها ، شعار الحرية والإستقلال ! .

ولكن جماهير الشعب الفلسطيني لم ترضخ للمشيئة الاسرائيلية - الأمريكية ، بل استمرت متمسكة بشعارها المركزي ، مؤكدة انه لا مجال لايقاف نيران الثورة من دون انجاز هذا الهدف ، لذا استمرت تقاوم وتقارع جنود ومستوطني الاحتلال الاسرائيلي بأدواتها النضالية البدائية . وما زالت رغم حجم التضحيات الهائل الذي قدمته على مذبح استمرار الثورة وقرباناً لشعار الحرية والإستقلال .

وهذا ما أدركته منذ البداية وسائل الإعلام المختلفة واولته اهتمامها بالمتابعة الإخبارية والتحليلية ، فضلاً عن النقل الحي لصور الكفاح الشعبي البطولي لشعب فلسطين ، الأمر الذي أثار ردود فعل فورية ايجابية ، متضامنة مع عدالة واصالة هذا النضال .

الابعاد الايجابية لوسائل الاعلام

ومن الجدير بالتأكيد ، ان وسائل الإعلام المرئية والمقروءة والمسموعة

ساهمت مساهمة مباشرة في عكس النضال العادل للشعب الفلسطيني ، فضلاً عن دورها في تحطيم الصورة القديمة ، التي ترسخت عبر العقود الأربعة الماضية في أذهان الرأي العام العالمي ، تلك الصورة المزيقة والخادعة ، والتي لا تمت للحقيقة بصلة ، فبات « داوود » على حقيقته وهو يحمل الرشاش والمدفع وقنابل الغاز ودافن الأحياء الفلسطينيين ، وفي ذات الوقت تجلت صورة « جوليات » الفلسطيني كمدافع عن الحق بأبسط وسائل الكفاح ، مسلحاً بالحجر والنفقة والمقلاع ؛ وامكن لوسائل الإعلام من تثبيت صورة « جوليات » الفلسطيني الحقيقية ، وأزالت من الأذهان الصور السوداوية التي رسمتها الصهيونية وجهازها الدعاوي عن الفلسطيني .

وفي هذا الصدد ، يمكن ايراد العوامل الإيجابية ، التي حققتها وسائل الإعلام بما يلي :

أولاً : كشفت الوجه الارهابي الرسمي وغير الرسمي لدولة الصهانية .

ثانياً : أظهرت حقيقة الصراع الفلسطيني - الاسرائيلي .

ثالثاً : فضحت الطابع العدواني ، التوسعي لدولة اسرائيل .

رابعاً : نقلت الرأي العام العالمي من حالة التأييد والتضامن مع اسرائيل إلى حالة الإستياء والإشمئزاز من عدوانيتها ، وبالتالي الإلتفاف حول عدالة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني .

خامساً : ساهمت بالضغط المباشر وغير المباشر على العديد من الدول الإمبريالية والرجعية في إجراء تغيير نسبي في مواقفها من مسألة الصراع الفلسطيني - الاسرائيلي .

سادساً : ساهمت في الضغط على الرأي العام الاسرائيلي ، وحدثت داخله حالة من الجدل ، بالإضافة إلى بروز ظواهر سياسية واجتماعية جديدة ، لم يشهدها الكيان الصهيوني من قبل ، الأمر الذي ضاعف من

قوة القوى المؤيدة للحق الفلسطيني في تقرير المصير ، ولكنها مازالت اجمالاً تشكل القطب الثانوي في الشارع الإسرائيلي .

سابعاً : ساهمت في التحويل النسبي الملحوظ لأبناء الطائفة اليهودية المنتشرين في العديد من الدول الإمبريالية وغيرها ، ووضعتهم أمام حقيقة الدولة التي يقترون بها ، الأمر الذي دفعهم لاعلان تضامنهم النسبي مع الحقوق الوطنية الفلسطينية المشروعة ، وفي نفس الوقت ، الضغط على دولة اسرائيل للاقرار بهذه الحقوق .

ثامناً : خلقت ، وما زالت تخلق ، من خلال عمليات القراءة والتحليل الدائم لما يجري في الاراضي الفلسطينية المحتلة ، حالة من الجدل على الصعيد العالمي حول كيفية الخروج من نفق التعنت والصلف الاسرائيلي تجاه عملية السلام الممكنة ، في ظل الظروف والمعطيات القائمة في الواقع المحدد .

تاسعاً : قبل ذلك ، نقلت الصورة الحية عما يجري في الأراضي الفلسطينية المحتلة ، بحيث لم تتمكن اسرائيل ، ومن لف لفها في الأوساط الإمبريالية ، وتحديداً الأمريكية ، من أن تنفي صحة الصورة المنقولة عن الصراع الفلسطيني - الاسرائيلي ، بل يمكن القول ، انها ارغمت القيادات السياسية والعسكرية الاسرائيلية على الذهاب بعيداً في عملية التبرير لاساليبها وممارساتها الدموية ، الأمر الذي زاد من تعريتها وفضحها أكثر فأكثر أمام الرأي العام العالمي .

عاشراً : هذا النقل الحي لما يجري في فلسطين المحتلة زاد وعمق عزلة الدولة الاسرائيلية ، ولم تنفعها كل محاولات الخروج من النفق المظلم ، فلا زيارات المسؤولين الاسرائيليين للدول الأخرى ساهمت بذلك ، ولا زيارات بعض الوفود الرسمية لبعض الدول ساعدت على اخراجها من دائرة العزلة .

والسبب، يعود إلى ان الزيارات المختلفة من ، الى ، الدولة الصهيونية استهدفت احداث حركة باتجاه الحل السياسي لأزمة الصراع الفلسطيني - الاسرائيلي ، ليس إلا .

واستناداً إلى ذلك ، فان ما حاولته القيادة الاسرائيلية واضرابها من ليّ عتق الحقيقة ، حينما حاولت نسب استمرار الثورة إلى وسائل الإعلام ، ليس سوى محاولة فاشلة وساقطة ، لأن الجماهير الفلسطينية ملّت وكَلّت من كل انواع الصبر ، وضافت ذرعاً ، كونها لم تجد آذاناً صاغية في الأوساط السياسية الإقليمية والدولية لحقوقها واهدافها الوطنية ، الأمر الذي دفعها للانخراط المباشر والمتواصل في هيب الثورة حتى تحقيق هدف الحرية والإستقلال .

وهذا لايلغي ابداً دور وسائل الإعلام ، كعامل مساعد في كشف حقيقة الكيان الصهيوني ، فضلاً عن كشف الطابع العادل للنضال الفلسطيني ، ولكنه في كل الأحوال ليس سوى النتائج المباشر لمفاعيل العامل الذاتي ، الجماهير الفلسطينية وقواها المنظمة للثورة .

التحول الامريكي بين الضغط والمناورة !

الولايات المتحدة الأمريكية ، كدولة امبريالية عظمى ، تتبع مصالحها في أي موقف أو تحرك ما ، ولا تنظر للامور المختلفة ، سياسية أو اقتصادية نظرة مجردة ، من زاوية محض حقوقية أو تجارية ، رغم اهمية ذلك ، كونها ترى المسائل وتعالجها ، تقترب او تبتعد عنها بمقدار ما تحقق هذه العلاقات والصفقات اهدافاً سياسية محددة تخدم مطلقاتها الإمبريالية وحسابات احتكاراتها أولاً . والمصالح الإمبريالية عموماً ثانياً .

والولايات المتحدة ، التي تعتمد الفلسفة الذرائعية [العملانية] ، والتي تتخذ من النتائج العملية مقياساً لتحديد الأفكار الفلسفية ومصداقيتها ؛ فضلاً عن مبدئها الأساسي الناظم لحركتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، وهو ، « استغلال الإنسان للإنسان » ؛ هذه الدولة لا يمكن ان تقف موقف الداعم والمؤيد لهذه الدولة أو تلك ، لهذه القوة أو تلك ، إلا بمقدار ما تقدمه من خدمات تفوق اضعافاً مضاعفة التقدم الأمريكية .

وبناءً عليه ، فان العلاقات الإستراتيجية الأمريكية - الاسرائيلية ترتبط اشد الارتباط بجذر هذه المنطلقات الأمريكية . بمعنى اوضح ، لولا الأرباح الإحتكارية « السياسية » والاقتصادية ، التي تؤمنها اسرائيل لزعيمة الإمبريالية العالمية ، لما اتخذت امريكا جُهلة المواقف الداعمة والمؤيدة لاسرائيل ، والتي بلغت الذروة مع عام ١٩٨٥ ، حيث باتت الإمبريالية الأمريكية تقدم مساعدات مجانية قيمتها « ٥٦٨ مليون دولار »^(٢٠) ليس هذا فحسب ، بل انها « ازالته » . حتى العبء الدفئري الذي يمكن ان تشكله ديونها على اسرائيل ، فقامت باعتبار جميع المبالغ المقدمة من قبلها لاسرائيل مساعدات «^(٢١) مجانية .

وتأكيداً على حجم المساعدات وانواعها المختلفة ، قال يورام دينشتاين ما يلي « أقل عطسة في الولايات المتحدة ، في اتجاه اسرائيل ، من شأنها أن تصيبنا جميعاً بانفلونزا حادة . فقد بدأ الارتباط الاسرائيلي بالولايات المتحدة في جميع مجالات الحياة يتزايد »^(٢٢) .

ومن البديهي التأكيد ، ان هذا الدعم الأمريكي لاسرائيل ، ليس وليد الصدفة ، وهو بالمقابل ليس صدقة [هبة] مجانية فحسب ، وليس أيضاً نتاج تأثيرات جماعة الضغط الصهيوني في الولايات المتحدة [إيباك] ، رغم أهميتها ، ولكنه نتاج الخدمات الجليلة التي تقدمها اسرائيل لامريكا

في المنطقة والعالم . وفي اللحظة التي تشعر الإمبريالية الأمريكية ان اسرائيل باتت تشكل عبئاً عليها دون ان تقدم فائض القيمة « السياسي والاقتصادي الاحتكاري ، فإنها ستتخلى عنها بالضرورة .

وارتباطاً بذلك ، ان الولايات المتحدة الأمريكية إذا شعرت نتائج عمليات التغيير السياسي التي قد تحصل في المنطقة الشرق اوسطية ، بمصالحها معرضة للتهديد ، فإنها ستعتمد بالضرورة إلى اتخاذ المواقف السياسية ، التي تخفف من حجم الأضرار التي يمكن ان تلحق بها . الأهم الذي يعني ، ان الثابت في السياسة الأمريكية ، هو الحفاظ على امتيازات ومصالحها في المنطقة ؛ والتغيير ، هو ، التكتيك السياسي ، الذي قد يصح إلى درجة استبدال الأدوات المحلية بغيرها ، إذا ارتأت حاجة لصياغة مصالحها . بتعبير آخر ، يمكن ان تمارس امريكا الضغط على حلفائها لتقديم بعض التنازلات إذا شعرت ضرورة لذلك دون ان تخسر حليفها كلياً ؛ ولكن إذا تطلبت حماية مصالحها استبدال الأدوات فلن تدخر جهداً في سبيل ذلك .

في ضوء الثابت والمتغير في السياسة الأمريكية ، يمكن إدراك معاداة لنضال الشعب العربي الفلسطيني ، ولكن هذا الموقف الثابت في الإستراتيجية السياسية الأمريكية ، يمكن ان يتغير ، وتغيره يكمن بالدرجة الأولى بمقدار مفاعيل العامل الذاتي الفلسطيني ، قوى الثورة الفلسطينية وجهادها ، وإحداث خلخلة جدية في مردود الفائض الذي تحققه اسرائيل لصالح زعيمة الإمبريالية الأمريكية ؛ فضلاً عن العامل القومي العربي التحرري الديمقراطي وحجم الضغوط التي يلقها على رأس « الثور الأمريكي » . وما لاشك فيه ، ان العامل الأممي يلعب دوراً مهماً في هذا الصدد ، ولكنه ايضاً مرهون ومشروط بمفاعيل العامل الذاتي . واستناداً إلى هذا ، فإن الموقف الأمريكي بدأ في التحرك الحثول نحو

التغيير النسبي المحدود تجاه نضال الشعب العربي الفلسطيني ، خاصة بعد اندلاع شرارة ثورة كانون ١٩٨٧ .

ولكن هذا التحرك استغرق وقتاً طويلاً ، ففي البداية راهنت الإمبريالية الأمريكية على امكانية « إجهاض » الثورة ، وقاد هذه الحملة « الإجهاضية » رئيس الدبلوماسية الأمريكية السابق ، جورج شولتز ، الذي قام بزيارة المنطقة ثلاث مرات متتالية في فترة زمنية لا تتجاوز خمسة شهور ، فضلاً عن المرة التي سبقت اندلاع الثورة ، عشية قمة عمان الطارئة في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٧ ، والتي استهدفت تصفية القضية الفلسطينية .

وفي المرات الثلاث ، حاول ان يلتقي عدداً من الشخصيات الفلسطينية ، بهدف شق وحدة الصف والموقف الفلسطيني ، والنفاذ إلى الهدف السياسي الرئيسي - « إجهاض » - الثورة ، ولكن محاولاته كلها باءت بالفشل ؛ لأن أياً من الشخصيات الفلسطينية لم تلب دعوته للقاء . ليس هذا فحسب ، بل ان نداءات القيادة الوطنية الموحدة دعت الجماهير الفلسطينية ، عشية وأثناء زيارة الوزير السابق إلى المزيد من النشاطات الجماهيرية والأعمال الثورية ، لحرق الأرض تحت اقدام المحتلين الصهاينة ، وكي تصل رائحة الحريق الثوري الفلسطيني لأنف الوزير شولتز وتقنعه بعدم جدوى سياسته التصفوية ، كون الشعب العربي الفلسطيني مصمماً على تحقيق هدف الحرية والإستقلال .

ومن الجدير بالملاحظة ، ان مراهنه الوزير الأمريكي السابق على انجاز المهمة « الاجهاضية » تعود بالأساس لإدراكه ١ - ضعف الحزم والصلابة السياسية للقيادة الوطنية الفلسطينية .

٢ - فضلاً عن حالة الإتهار والخضوع شبه الكلي للنظام العربي الرسمي لمنهج اتفاقيات كامب ديفيد ، وبالتالي غياب عوامل الضغط الاقتصادية

والسياسية العربية الرسمية وكذلك الشعبية .

على ضوء فشل السيد الوزير شولتز وكذلك الموفدين الأمريكيين الآخرين ، الذين ارسلتهم الإدارة في مهمات استطلاعية تخريبية ، أخذ الموقف الأمريكي بالتحرك البطيء والإبتزازي في آن . وكانت الخطوة الأولى الخجولة جداً ، التي تبناها الرئيس ريغان واعلتها الوزير شولتز في خطاب امام معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى في ١٦/٩/١٩٨٨ ، والتي هي عبارة عن مبادرته السياسية ، والتي حملت التأكيدات المعروفة في السياسة الأمريكية ، حول « أمن اسرائيل » ! و « عدم العودة لحدود عام ٦٧ ! » و « الوفد الأردني - الفلسطيني » و « المفاوضات المباشرة ! » . الخ . ولكنه بالمقابل قال : « ان الحقوق السياسية للفلسطينيين يجب ايضاً ان يعترف بها وان تتم معالجتها . ان الفلسطينيين يحتاجون لأكثر الضرورات الأساسية للحياة ، فهم يريدون ، وهم يستحقون المشاركة السياسية والتأثير في القرارات السياسية والاقتصادية ، التي تؤثر على حياتهم » .

وأضاف : « ان المشاركة الفلسطينية مطلوبة في كل مرحلة من مراحل المفاوضات ، وان للفلسطينيين مصلحة حيوية في ما تسفر عنه المفاوضات ، ويجب ان يكون لهم بأنفسهم قول في المفاوضات ، ويجب ان تتم موافقتهم على نتائجها » .^(١٣)

مما لا شك فيه ، ان هذا الموقف حمل جديداً سياسياً . ولكنه ، كما أشرنا سابقاً ، خجول ولا يتناسب مع الحد الأدنى مع الحقوق الوطنية الفلسطينية ، فهو لم يأت من قريب او بعيد على تأكيد حق تقرير المصير للفلسطينيين ، ويرفض رفضاً قاطعاً ، الدولة الوطنية المستقلة ، او بتعبير آخر ، ربط قيامها بموافقة اسرائيل ! ؟ . فضلاً عن انه وضع في خطابه [مبادرته] شبكة من التضييقات على الحقوق « السياسية » التي

اوردها . ؟ . ، كما لم يحدد من المقصود بالفلسطينيين . ؟ . !
ومع ذلك ، فانه من الضروري رؤية هذا الجديد الأمريكي ، ولكن في
سياق السياسة الاستراتيجية لزعيمة الإمبريالية ، بمعنى اوضح ، ان هذا
الموقف الجديد بقدر ما هو نتاج مفاعيل العامل الذاتي الفلسطيني - ثورة
كانون وانجازاتها المختلفة - ، بمقدار ما هو يندرج في نطاق المبادرة
السياسية . حيث استهدفت من خلاله الإدارة الأمريكية السابقة تقديم
طعم للقيادة السياسية الفلسطينية ، على أمل جرّها أكثر فأكثر نحو الفخ
الأمريكي ، والقبول بالشروط الأمريكية للحل ، التي استهدفت ،
وما زالت تستهدف « اجهاض » الثورة وإعادة الأمور إلى سابق عهدها ؟ !
قبل الثورة .

سرعان ما ستأتي التحولات

رغم ان هذا هو جوهر الموقف الأمريكي تجاه المسألة الفلسطينية ، إلا
انه لا يعني بالضرورة الجمود عند هذه النقطة ، فكما اسلفنا ، فان الفلسفة
الأمريكية الذرائعية تحتم اخذ المتغيرات في الواقع بعين الاعتبار . أي انه
بقدر ما تتمكن الثورة الדיسمبرية من أحداث تغييرات جذية في الواقع
الفلسطيني والاسرائيلي ، وبالتالي على المستوى الإقليمي والدولي ، بقدر
ما تقترب الإدارة الأمريكية من المصالح الوطنية الفلسطينية ، حرصاً منها
على حفظ خط الرجعة ، أي حرصاً وحماية لمصالحها في المنطقة .

وفي هذا الصدد ، قال خبير امريكي في شؤون الشرق الأوسط : «إن
امريكا سوف تغير من موقفها إزاء م.ت.ف. خاصة ان كثيراً من
المسؤولين اصبحوا يعتبرون ان المنظمة اصبحت ضحية لعدم اعتراف
امريكا بها ، مما يجعلها مكبلة وغير قادرة على طرح مبادرات سياسية ذات
فاعلية [المقصود مبادرات من الشاكلة التي تتناسب والرؤية الأمريكية

حل الصراع] من شأنها ان تدفع عملية السلام إلى الأمام » .^(٢٢)
كما ان مدير معهد فيلادلفيا للابحاث في السياسة الخارجية ، كتب في صحيفة نيويورك تايمز ، بعدما فك النظام الأردني الروابط القانونية والإدارية مع الضفة الفلسطينية في نهاية تموز (يوليو) ١٩٨٨ ، مشيراً إلى ضرورة اخذ ذلك في الحسبان ، قائلاً : « ان امريكا كانت دائماً تطرح صيغة للمفاوضات ، بناء على مشاركة الملك حسين ، وبناء على نظرتها الخاصة إلى حقائق الشرق الأوسط ، أما اليوم وبعد تخلي الملك حسين عن التزاماته تجاه الأرض [الفلسطينية] المحتلة ، فعليها ان تصيغ سياسة تتماشى والواقع العربي وإرادة الدول العربية في تحقيق السلام »^(٢٣) تلك الإرادة ، التي تجلّت في قمة الجزائر الطارئة ، قمة الانتفاضة / الثورة ، في مطلع حزيران (يونيو) ١٩٨٨ ، بإقرار الورقة الفلسطينية والرؤية الفلسطينية في حل الصراع الفلسطيني - الاسرائيلي .

ولكن الإدارة الأمريكية لم ترضخ سريعاً لهذه الرؤية ، واستمرت تمارس عملية الإبتزاز السياسي للقيادة الوطنية الفلسطينية ، ليس هذا فحسب ، بل انها رفضت منح رئيس اللجنة التنفيذية تأشيرة دخول للولايات المتحدة ، لإلقاء كلمة فلسطين أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة ؛ مما حدا بها ان تنقل اعمالها إلى جنيف ، ومباشرة وتحت ضغط الرأي العام العالمي ، وبالتالي العزلة ، وتحت ضغط هجوم السلام الفلسطيني المستند إلى استمرار الثورة الشعبية ، اعلنت الإدارة الأمريكية بلسان الوزير شولتز يوم ١٥/١٢/٨٨ ، عن خطوة جديدة لصالح مفاعيل ثورة كانون البتلة ، حيث اعلن عن استعداد ادارته لبدء الحوار مع م . ت . ف . وحدد السفير الأمريكي في تونس ، كممثل للجانب الأمريكي في المفاوضات ، فضلاً عن انه سمح للديبلوماسيين الأمريكيين بلقاء ممثلي منظمة التحرير أينما كان .

وهذا التطور النسبي الجديد في العلاقات الأمريكية - الفلسطينية ليس سوى خطوة جديدة في الطريق الصحيح ، ولكنه أيضاً محدود، قياساً بالحقوق الوطنية الفلسطينية المشروعة ، فضلاً عن ان بيان الخارجية الأمريكية ، حدد بوضوح ، ان البدء بالحوار الأمريكي - الفلسطيني ، لا « ... يتضمن قبولاً أو اعترافاً امريكياً بالدولة الفلسطينية المستقلة ... » . وهو الموقف ، الذي اعتمدته الإدارة الأمريكية بقيادة الرئيس بوش ، وأعلنه زير الخارجية المرشح ، جيمس بيكر أمام لجنة الشؤون الخارجية في الكونغرس الأمريكي ، حينما قال : « ان الإدارة الجديدة لاتعتقد بان دولة فلسطينية ستكون عامل استقرار في المنطقة او ستساهم بترسيخ أسس سلام عادل » .^(١٦)

ورغم تأكيد الإدارتين القديمة والجديدة الأمريكيتين ، إلا ان عمليات التغيير ممكنة ، شرط استمرار وحماية الثورة الشعبية في الأراضي الفلسطينية المحتلة سياسياً من الجناح القيادي الفلسطيني [اليميني واليساري الإصلاحي] ، الذي تعيش في رأسه اوهام سياسية لا أساس لها في الواقع المادي . وبالتالي في إدارة المعركة السياسية بنفس الحنكة التي تدير فيها القيادة الوطنية الموحدة المعركة السياسية والعسكرية والاقتصادية على الأرض ضد القيادة الصهيونية .

ولا يجوز للقيادة السياسية الفلسطينية ان تتوقع التغيير والتحول في المواقف السياسية الأمريكية بين ليلة وضحاها ! بل ان احداث مثل هذا التغيير يحتاج إلى جهود كبيرة ، لسبب بسيط ، ان امريكا لن تجد بالطلق في الواقع العربي بديلاً لاسرائيل وبنفس الضمانات السياسية ، فضلاً عن الخدمات والإنجازات الإحتكارية التي تؤمنها لها أمريكا ، الأمر الذي يعني ، ان التغيير لن يكون برغبة أمريكية ذاتية ، وإنما رغماً عنها . والسؤال الذي يطرح نفسه بقوة ، لماذا تحرص القيادة السياسية

الفلسطينية على التحول في الموقف الأمريكي ؟! ، أولاً ، لأن الإدارة الأمريكية احدى القوتين العظميين في العالم . ثانياً ، لما تملكه من اوراق القوة في الضغط على الكيان الصهيوني . وثالثاً ، لأنه من واجب الثورة ان تكسب كل القوى السياسية الإقليمية والدولية لجانب نضالها ، وبحد ادنى ان تحيدها في الصراع الدائر ، على ان لا يكون هذا الكسب او التحييد على حساب المواقف السياسية المبدئية للاجماع الوطني الفلسطيني .

والولايات المتحدة الأمريكية ، بقدر ما تدرك حاجة الفلسطينيين لها ، بقدر ايضاً ما يدرك الفلسطينيون حاجة الإمبريالية الأمريكية لهم ، لان امريكا لا تريد ان تخسر اي طرف من اطراف الصراع ، ولكنها تريد تطويع كل القوى السياسية لمنطقها السياسي ، وبالتالي ستبقى العلاقة الأمريكية - الفلسطينية بين الشد والرخي . وهذه الحالة لا يمكن لها ان تأخذ منحى اخر اكثر ايجابية إلا عندما يحقق الفلسطينيون نجاحات وانجازات اكبر في الواقع المادي ضد الكيان الصهيوني . الأمر الذي يعني ان الحراك الإيجابي الأمريكي لن يسير في خط مستقيم بتاتاً ، فبعدما اعلنت امريكا فتح باب الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية ، كشف المعلق الأمريكي ستيفن روزنفيلد ، في مقال له في « الواشنطن بوست » ، « ان التحرك الأمريكي للإدارة الأمريكية الجديدة سيعتمد على دراسة اعددها معهد واشنطن للشرق الأدنى ، وبالأخص ولترمونديل ولورنس التجليرير ، نائب وزير الخارجية الحالي ، ومن المقربين له نري كيسنجر ، ووفقاً لهذه الدراسة فان على الإدارة الأمريكية الجديدة تهيئة التربة للسلام ، بتشجيع العناصر المعتدلة في المنطقة » .^(٧٧) أي ان الإدارة الأمريكية لا تعطي اهمية لدور م. ت. ف. ، وهذا يعني في الوقت ذاته ، استمرار عملية الإبتزاز السياسي الأمريكي للمنظمة ، والذي تستهدف

من خلاله اغراق المنظمة في وحل مشاريعها السياسية التصفوية .
وعندما لم تجد تجاوباً كلياً من منظمة التحرير ، فضلاً عن تأجيج نار
ثورة كانون الشعبية في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة ، وبالتالي استمرار
سياسة التنكيل والبطش الصهيونية ، تقدمت الإدارة الأمريكية خطوة
جديدة ، وتمثلت بالتقرير الذي نشرته وزارة الخارجية الأمريكية بشأن
حقوق الإنسان في عدد من اقطار العالم ، وضمنته بنداً عن حقوق الإنسان
في الأراضي الفلسطينية المحتلة في بداية العام ١٩٨٩ .

وعقبت مؤسسة «الحق» على التقرير ، قائلة : «يأتي التقرير الحالي ،
ليقدم للمرة الأولى ، ومنذ العام ١٩٦٧ ، للشعب الأمريكي لمحة عما
يحدث يومياً في الأراضي [الفلسطينية] المحتلة ، كما ويأتي متقدماً بعض
الشيء عن التقارير السابقة في مجالات هامة ، حيث يجري التطرق
لانتهاكات حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة ، بإسهاب وشمولية أكثر مما
كان عليه الأمر في السابق ، ويتضمن تفصيلاً للعديد من الانتهاكات ،
كالضرب واستخدام الغاز المسيل للدموع ، الذي تنكر اسرائيل
وجوده ، . . . وعلاوة على ذلك ، فقد قامت وزارة الخارجية الأمريكية
بشكل اقل اهتماماً ، مما كان عليه الحال في الماضي ، بتبرير الانتهاكات
الاسرائيلية وفقاً للقانون الدولي واستناداً إلى الإدعاءات الاسرائيلية بوجود
ضرورات آمنة نتيجة لغياب السلام في المنطقة » .^(٢٨)

ورغم الأخطاء والمغالطات الواردة بالتقرير ، إلا انه شكل خطوة جديدة
نحو التغيير الإيجابي ، الأمر الذي دفع آريه ناؤور ، سكرتير الحكومة
الاسرائيلية الأسبق ، ليقول ، « تتطور الخلافات بين الولايات المتحدة
واسرائيل كما وكان الولايات المتحدة تخطط لذلك بصورة مدروسة »^(٢٩) .
وما يقطع الشك باليقين الخطوة الأميركية التالية ، وتحديداً تصريح وزير
الخارجية الأمريكي جيمس بيكر ، الذي قال ، يجب « التخلي مرة وإلى

الأبد عن الحلم غير الواقعي الخاص بأرض اسرائيل الكاملة^(٣٠) وفي ذات الوقت اكد على رفض فكرة الدولة الفلسطينية المستقلة .

ورغم ما بدا في التصريح الرسمي الأمريكي من توازن ، إلا انه يعتبر خطوة جديدة ، متقدمة في المواقف الأمريكية ، لانه مجرد ان تأخذ ادارة بوش التوازن بالمعنى النسبي في هذه اللحظة ، فمعنى ذلك اننا أمام نقلة اخرى نحو الحق الفلسطيني ، لان الإدارات الأمريكية السابقة ، لم تعمل ابداً بهذه السياسة . بل كانت دائماً وابداً منحازة كلياً لصالح العدو الصهيوني .

وكان ستيفوارت ايزنشتات ، الذي عمل مساعداً للرئيس كارتر ، وكان عضواً في الآونة الأخيرة في اللجنة التي أعدت مشروع «البدائل السياسية» للرئيس بوش ، قد اكد قائلاً انه : سيكون هناك توترات وعدم ضمان مواقف في عهد بوش أكثر منه في عهد ريغان ، وستكون التأكيدات اكثر على التوصل لتسوية سلمية منها على التعاون الاستراتيجي الأمريكي الاسرائيلي ، في ضوء التطورات الجديدة بين العملاقين السوفياتي والأمريكي ، والتي تنحون نحو تدمير الأسلحة النووية» ، وأضاف «انه سيتم تشجيع اسرائيل ومنظمة التحرير على العثور على شركاء للمفاوضات يكونون مقبولين على الطرفين ، وسيكون مستوى التسامح حيال الاحتلال الاسرائيلي أقل مما كان عليه»^(٣١) في السابق .

ولكن يجب ان لا نحرمانا هذه الخطوات الجزئية للإدارة الأمريكية من رؤية المخطط التصفوي الأمريكي ، المستند إلى التعاون الاستراتيجي مع الكيان الصهيوني . وبالتالي فان السياسة الأمريكية مازالت تقوم على اساس التناغم والتنسيق مع سياسة الحكومة الاسرائيلية . والحوار الأمريكي - الفلسطيني ، بقدر ما يمكن اعتباره نقلة ايجابية ، بقدر ما يجب ان تحتاط القيادة السياسية الفلسطينية من ابعاد هذه الخطوة

سياسياً . فالإمبريالية الأمريكية مقابل هذه الخطوة الجريئة ، تسعى ان تحصل على مردود سياسي ملموس ، عنوانه سحب البساط من تحت اقدام م.ت.ف. من خلال افراغ برنامجها السياسي من جوهره الوطني في حق العودة وتقرير المصير واقامة الدولة المستقلة .

يبقى ضرورة التأكيد على ان التغييرات الملموسة في الموقف الرسمي الأمريكي مازالت حتى هذه اللحظة دون المطلوب ، ودون الحد الأدنى من الحقوق الوطنية الفلسطينية المشروعة ، ولكنها خطوات في الطريق الصحيح تحتاج إلى تعزيز وتطوير ، من خلال تشديد وتصعيد الكفاح الشعبي الفلسطيني ، ومن خلال الإدارة السياسية الصلبة للمعركة الدائرة على الأرض الفلسطينية، وفي غرف المحادثات السياسية مع الوفود المختلفة ، وخاصة مع المفاوض الأمريكي ، وفي المحاصرة الإعلامية الدائمة للسياسات الأمريكية المعادية للشعب العربي الفلسطيني وحقوقه الوطنية .

الرأي العام الامريكي والانتقال الدراماتيكي

الامر مختلف إلى درجة كبيرة مع الرأي العام الأمريكي ، حيث يمكن الجزم بأن عملية التحول في مواقف الجماهير الأمريكية كانت في منسوبها أعلى بكثير من منسوب التحول ، الذي طال ادارتهم السياسية . الامر الذي يفتح الافاق واسعة لتغييرات اكبر واعمق على المستويات الأمريكية المختلفة .

إن مستوى وحجم التحولات التي طالت الرأي العام الأمريكي ، يمكن وصفها بـ «الثورة» في المزاج العام الأمريكي تجاه الصراع الفلسطيني - الاسرائيلي ، وهذا بالضبط ما اكد عليه جيمس زغبى ، احد القياديين الشباب اللامعين ، الذين نشؤوا من الجالية العربية في الولايات

المتحدة ، في الثلث الأول من شهر شباط (فبراير) ١٩٨٩ ، إذ قال في مقابلة بثها التلفزيون من مركز واشنطن « لقد فعلت الانتفاضة [الثورة] بالرأي العام ما فعله فيلم أكسودوس ومانجم عنه من ادب وثقافة عامة اعلامية . لقد علم اكسودوس الأمريكيين ان الصراع هو بين كايوبوي وهنود حمر ، وانه في اطار الصراع تقف اسرائيل الإنسانية أمام « القضية العربية » التي اقتلع مضمونها الإنساني . » وأضاف « . . . لكن الانتفاضة استبدلت هذه الصورة ولا يعرف الأمريكيون اسماء الفلسطينيين لكنهم اصبحوا اكثر ادراكاً للطابع الإنساني للفرد الفلسطيني »^(٣٢) .

أما دافيد هاريس ، رئيس لجنة واشنطن في « اللجنة اليهودية - الأمريكية » فكان اكثر وضوحاً من ذلك ، حينما أكد ان اسرائيل كانت « تتمتع قبل الانتفاضة بتفوق أخلاقي وفي مطلع الانتفاضة [الثورة] ظهرت فكرة التوازن الأخلاقي : الفلسطينيون عنيون والاسرائيليون عنيون ايضاً . . .

وتم الانتقال من التوازي إلى الصورة المعاكسة : لقد تحول الفلسطينيون إلى يهود العام ١٩٤١ ، او السود في سواتو واصبح الاسرائيليون ، على الأقل في أوساط معينة ، نازيين ، أو الروابط الأفريقية في جنوب افريقيا ، والتي كانت لسنوات طويلة القوة التي تقبع وراء الكواليس في السياسة البيضاء . »^(٣٣)

لقد أثارت ممارسات الاسرائيليين الوحشية ضد الجماهير الفلسطينية الثائرة من اجل الدفاع عن حقوقها الوطنية ، والعزلاء من كل شيء إلا من ايمانها بعدالة قضيتها وبتصميمها على تحقيق شعار الحرية والإستقلال ، أثارت تلك الممارسات ، ومازالت تثير ، استياء ونفور واستنكار قطاعات واسعة من الرأي العام العالمي ، بما في ذلك الرأي العام الأمريكي .

وليزيد من التأكيد من همجية الجيش الاسرائيلي وقطعان المستوطنين

عنهائية ، قامت وفود عديدة من الدول الإمبريالية بزيارة ميدانية
إراضي الفلسطينية المحتلة ، الأمر الذي أثار مشاعرها الإنسانية وصددها
تر بكثير من المشاهدات التلفزيونية .

وفي هذا الصدد « أقام ١٢ أمريكياً لمدة اسبوعين في منازل فلسطينيين
برنامج يسمى شهود عيان تموله اللجنة العربية - الأمريكية لمكافحة
تمييز ، ويستهدف اعلام الأجانب بمعيشة الفلسطينيين تحت تير
احتلال العسكري الاسرائيلي .

وقالت جاكلين لوت ، وهي صحافية من وست فرجينيا ، إنها التقت
تاة عمرها سبعة اعوام في مخيم لاجئين ، حطم جنود اسرائيليون
منانها ، واحدثوا تشققات في شفتيها لأنها نظرت من نافذة منزلها اثناء
ظرت تحول .

ووصفت لوت الجنود الاسرائيليين بأنهم أسوأ من الحيوانات ، وأوماً
بلاؤها برؤوسهم اعراباً عن موافقتهم على رأيها .
وقالت لرويت: « واضح انهم لا ضمير لهم على الإطلاق . لا ادري
يف يمكنهم فعل ذلك » ؟ .

وقال نورمان فرينكشتاين ، وهو استاذ بجامعة بروكلين : انه في اول
بام زيارته للضفة [الفلسطينية] قتل اسرائيليون يرتدون ملابس عادية
الرصاص صبياً فلسطينياً عمره ١٢ عاماً كان يجري بقربه في مخيم الجلزون
لاجئين .

وقال فرينكشتاين : « لايمكنني تصور الظروف التي تبرر افعالاً
يمكن وصفها إلا بأنها ارهاب » .^(٣١)

هذه نماذج محدودة جداً ، من الأمثلة الدالة على عملية التحول الجدي
ب الرأي العام العالمي والأمريكي . لقد ساهمت الممارسات الوحشية
لصهيونية في كشف المحتوى الفاشي لدولة اسرائيل ، وأماطت اللثام كلياً

عن استراتيجيتها وعقيدتها الصهيونية المعادية لأية عملية سلام حقيقية ،
وفضحت مراميها الإمبريالية التوسعية ، وعُرت الغرسة الصهيونية الخاوية
من حد أدنى من الأخلاق المدنية الإنسانية ، وعمقت افلاسها السياسي
والفكري ، الأمر الذي اثار ناثرة الرأي العام العالمي صد دولة العدوان
الاسرائيلية ، القائمة على الباطل والخداع والرياء والنهب غير المشروع
لحقوق الشعب العربي الفلسطيني التاريخية في وطنه وفي حريته السياسية
والاقتصادية والحقوقية ... الخ .

ومن البديهي التأكيد ، ان الغالبية في الكيان الصهيوني ادركت التحول
الذي طال الرأي العام العالمي عموماً والأمريكي خصوصاً ، وكتب في هذا
الصدد «أ . شفايتسر» ، قائلاً : «يجب ألا نخطيء ، فاتجاه قطاعات
واسعة من الرأي العام الأمريكي ضد اسرائيل ، بسبب احداث
الانتفاضة [الثورة] في المناطق [الفلسطينية المحتلة] » .^(٣٥)

وهذا التحول في الرأي العام الأمريكي بلغة الأرقام والنسب ، وصل
حسب ما دلت عليه ثلاثة « استطلاعات للرأي العام أجرتها كل من
Associated Press - Media - General (في ٤ - ١٢/١/٨٩)
Time Lanklouide pd 1 (في ١٠/١/١٩٨٩) و CBC - New Yoek Times
(١٢ - ١٥/١/٨٩) ، على ان حوالى ٦٣٪ - ٧٠٪ من الأمريكيين
يؤيدون الحوار الأمريكي مع م . ت . ف . » .^(٣٦) الأمر الذي يؤكد حقيقة
وجدية التحول في المزاج العام الأمريكي ، ألا ان هذا التحول يحتاج إلى
عملية تجذير وتعميق وازالة الشوائب والصور السوداوية التي رسمها
الإعلام الصهيوني - الإمبريالي الأمريكي عن الجماهير الفلسطينية وقواها
الوطنية والديمقراطية ، وذلك لا يتم إلا من خلال تصعيد الكفاح الثوري
في الأراضي الفلسطينية المحتلة ، وادارة المعركة الإعلامية بذات السوية ،
مع ضرورة أخذ التطورات والمتغيرات بعين الاعتبار ، لقطع الطريق على

الحكومة الاسرائيلية واضرابها من اخذ زمام المبادرة في عملية الصراع الجارية .

ومن الجدير بالتأكيد ، ان الذي مكن الثورة الكانونية من احداث هذا التغير الجدي حتى اللحظة ، يمكنها من تحقيق نتائج ارقى واعمق في سياق صيرورتها المتصاعدة ، خاصة وان تجربة القيادة الوطنية الموحدة تتعمق يوماً بعد يوم ، بالإضافة إلى اللجان الشعبية المختلفة ، خصوصاً اللجنة الإعلامية - السياسية ، فضلاً عن ان الجناح القيادي [اليميني - اليساري الإصلاحي] سيكتشف من خلال صيرورة الأحداث عقم تكتيك التنازلات السياسية ، الأمر الذي سيساعد القيادة السياسية لمنظمة التحرير من ان تدير معركتها السياسية الإعلامية بطريقة أفضل وأكثر نجاعة مما في السابق ؛ بالإضافة إلى ان الممارسات الوحشية الاسرائيلية بالضرورة ان تأخذ منحى تصاعدياً أكثر دموية وبربرية مما هو عليه الوضع حالياً ، مما سيساهم في إشاعة وتعميم عملية التحول والتغير الايجابي في الرأي العام الأمريكي والعالمي على حد سواء .

أوروبا بين حقبتين

ساهمت الدول الإمبريالية المختلفة ، والأوروبية تحديداً ، كل حسب مكانتها وعلاقتها ، بالصراع الدائر تاريخياً في المنطقة العربية ، في وضع خطوطه العريضة وحتى تفاصيله الدقيقة ، واحتلت الإمبريالية البريطانية ، منذ عشرينات القرن العشرين وحتى خمسيناته ، دوراً مركزياً فيما آلت إليه الأمور من تدمير بنيوي ، عضوي لتركيب وهيكلية الشعب الفلسطيني ، بهدف تبديده وتصفيته ديمغرافياً وسياسياً ، وفي ذات الوقت وقعت شهادة ميلاد مزورة لجنين غير شرعي ، اسموه دولة « اسرائيل » ! .

وبين السياسة والكوميديا، ولدت « عقدة الذنب » الأوروبية تجاه اليهود ، وما حل بهم على يد النظم الفاشية فيها وخاصة المانيا الهتلرية ! .
مع ان المشروع الكولونيالي الصهيوني الإستيطاني قديم ، وآلية تنفيذه أخذت طريقها منذ اوائل القرن في ارض الواقع . فضلاً عن انه ، إذا كانت « عقدة » ، فهي قديمة قدم التطور الاجتماعي التاريخي في اوروبا وسابقة على ظهور الفاشية في المانيا وايطاليا ! ، ولكن مسخرة وهزالة التاريخ شاءت ان تلقي بظلها الثقيل على « المأساة » اليهودية ، مع وضع الحرب العالمية الثانية اوزارها ، لتعطي دفعاً قوياً لعملية التضليل والخداع للرأي العام العالمي والأوروبي خصوصاً ، والألماني بشكل أخص ؟!

واستمرت لعبة السياسة والكوميديا واستحقاقهما « عقدة الذنب » [اوشويتس] ، لعبة رئيسية في يد القيادة الصهيونية ، تستخدمها كقفاز في تبرير عنجهيتها وغطرستها وعدوانيتها الدموية ، وكلما طرحت المسألة الفلسطينية بهدف إيجاد حل لها ! ، لم تكن تلك القيادة [الصهيونية] تتخلى عن عملية ابتزازها للرأي العام العالمي عبر الضجيج الإعلامي المتعدد الأوجه ، مركزة على « المأساة » اليهودية ! والتي تحتل « أفران الغاز » فيها موقعاً أساسياً ، وهي التي شكك في وجودها عدد من أساتذة التاريخ الفرنسيين ، كما ذكر الأستاذ باهي محمد [جريدة السفير ١٩٨٨/٩/٣٠] ، الذين صاروا يعرفون في الوسط الفكري بـ « المراجعين » لأنهم بدؤوا يشككون في وجود افران الغاز الألمانية ، وبالتالي في الإحصائيات الرائجة في الأوساط العالمية ، والتي تقول بأن عدد اليهود ، الذين تمت تصفيتهم بواسطتها أثناء الحرب وصل إلى ٦ ملايين ؟!

وما زال البكاء على الأطلال « الأوشويتسية » قائماً ومستمراً ، ولن تدخر القيادة الصهيونية جهداً في سبيل الحفاظ عليها كأداة ضغط على

الرأي العام العالمي ، ولحم اية تحولات فيه عن دعم القضية الصهيونية المزيفة .

ولكن ثورة كانون الفلسطينية جاءت لتنسف أسس هذه البكائية الكاذبة ، ولتضع لها اسفياً قاتلاً ، ولتؤكد للعالم ان المأساة الحقيقية ، هي المأساة الفلسطينية ، التي صنعتها وعمقت جذورها الحركة الصهيونية وكيانها الإستيطاني في الأرض الفلسطينية .

ومن الجدير بالملاحظة ، ان المأساة الفلسطينية تنتشر وتعمق جذورها في اوساط الرأي العام العالمي عشية شق « المجموعة الأوروبية طريقها لان تصبح سوقاً واحدة ١٩٩٢ ، وهي تعتبر الآن قوة تجارية مؤثرة » الأمر الذي يعني ، كما اشارت صحيفة « الغارديان » البريطانية ، ان « احداً لا يستطيع ان ينكر مكانتها كقوة اقتصادية عظمى » . ولكنها مازالت في السياسة دون هذه المكانة والقوة ، لان « . . . المجموعة الأوروبية كلها تشبه المانيا الغربية ، التي توصف بأنها عملاق اقتصادي لكنها قزم سياسي » .^(٣٧) إلا ان هذه المفارقة بين الاقتصاد والسياسة لا تلغي الدور المتميز للمجموعة الأوروبية ، في الموقف من قضية الشعب الفلسطيني عن الموقف الأمريكي ، والمتقدم عليه .

ومن البديهي ، ان دول المجموعة الأوروبية تسعى لان تلعب دوراً مستقلاً عن الدور الأمريكي ، وما الخطوات التوحيدية الاقتصادية والسياسية ، التي تتخذها القمم الأوروبية الا تأكيد على حرص دول المجموعة على ان تصل إلى مرحلة الخروج على طاعة الزعيم الإمبريالي - الولايات المتحدة - وتحقيق استقلال سياسي يتناسب مع حجم القوة الاقتصادية ، التي تمثلها اوروبا .

أوروبا خطوات عملية أسرع

وما الخطوات السياسية المتمايزة ، بهذا القدر او ذاك في المسائل الدولية

المختلفة، ومنها المسألة الفلسطينية، عن الموقف الأمريكي الآ شكل من اشكال التجسيد العملي التدريجي للارادة الأوروبية ؛ فضلاً عن ، أن اوروبا ومنذ اندلاع نيران ثورة كانون الفلسطينية اعتبرت ان فرصتها قد حانت للخروج من دائرة لعبة السياسة والكوميديا ؛ وبالتالي ترفع عن كاهلها جبل « عقدة الذنب » ، الذي ساهمت ، هي نفسها ، في وضعه حول رقبتها ، والذي شكل ابتزازاً اقتصادياً - سياسياً لها على مدار العقود الأربعة الماضية ، كون المشروع الصهيوني لم يقدم لها بكل المقاييس المردود السياسي - الاقتصادي الذي توخته ، بل ذهب المردود والفائض الإحتكاري لجيوب الإحتكارات الأمريكية .

والرغبة الأوروبية في لعب دور مستقل في حل ازمة الصراع الفلسطيني - الاسرائيلي ، تحتم على هذه المجموعة ككل ، وكل دولة على انفراد ، ان تتقدم خطوات ايجابية في عملية التحول تجاه المسألة الفلسطينية ، خاصة وان القطاعات الرئيسية في الرأي العام داخلها انتقلت خطوات جدية في نمائل القضية الفلسطينية، واخذت تشكل قوة ضغط بهذا الإتجاه ، الأمر الذي يسهل على الحكومات الأوروبية « إدارة الظهر » الجزئية والمحسوبة لسياسة العدوان الاسرائيلية ، فضلاً عما تشكله عملية استمرار الثورة الشعبية في الأراضي الفلسطينية المحتلة من قوة ضغط على ازدياد عملية التغير والتحول الإيجابي في المواقف الرسمية الأوروبية لصالح الحقوق الوطنية الفلسطينية .

ومن الجدير بالملاحظة ، ان دول المجموعة الأوروبية لا تمتلك الرؤية السياسية الواحدة ، رغم طموحها ، كمجموعة ، لبلوغ ذلك . بسبب وجود تباينات سياسية فيما بينها . فمثلاً لا يمكن محاكمة المواقف اليونانية ، الإسبانية ، النمساوية والإيطالية بذات المقاييس التي تحكم فيها مواقف الدول الأوروبية الاخرى ؛ كما لا يمكن النظر للمواقف الفرنسية بذات

السوية ، التي ينظر فيها للمواقف البريطانية والهولندية ، بتعبير اخر ، هناك تلاوين في مواقف دول المجموعة الأوروبية ، لا بد من رؤيتها واخذها بعين الاعتبار .

لكن هذه الاختلافات النسبية في مواقف دول المجموعة ، لاتعني ان مواقفها ككتلة سياسية ليست اكثر تطوراً وإيجابية تجاه المسألة الفلسطينية من الموقف الرسمي الأمريكي .

ويمكن التأكيد ، ان عملية التمايز تبلورت منذ اندلاع الثورة الديسمبرية في الأراضي الفلسطينية المحتلة ، ففي أثناء مناقشة مندوبي مجلس الأمن الدولي لصيغة القرار ٦٠٩ في كانون الثاني (يناير) ١٩٨٨ ، الذي لم ير النور بسبب الفيتو الأمريكي ، كان هناك موقف اوروبي مشترك ، جرى عكسه من اكثر من مندوب اوروبي ؛ فقال السفير الألماني الغربي ، الكسندر فون فرتبرغ ، في مداخلته ، انه لا يجوز « الإكتفاء بتدابير محددة ، بل ان التفكير في تسوية شاملة للنزاع وعقد المؤتمر الدولي ، هو ، الصيغة الوحيدة الكفيلة بتحقيق تقدم في اتجاه السلام . » وحذر المندوب الإيطالي « من أن رفض اسرائيل تسوية النزاع سياسياً سيؤدي لا محالة إلى تكرار الإضطرابات ، ودحض ، أيضاً ان يكون لدى اسرائيل ، أي اساس شرعي يسمح لها برفض تطبيق اتفاقات جنيف حول حماية المدنيين في زمن الحرب ، في الأراضي المحتلة ، وان اسرائيل في هذا الشأن لاتملك أي مساندة لدى المجموعة الدولية » .

وأما المندوب الفرنسي ، بيار لوي بلان ، فقال ، « إنه إذا كان من الحكمة الآن ان يبحث المجلس سبل تأمين الأمن والحماية للمدنيين في الضفة [الفلسطينية] وقطاع غزة ، فإن المشكلة الأساسية تبقى مصير سكان الأراضي [الفلسطينية] المحتلة ومصير العلاقات بين اسرائيل والدول العربية » ، مؤكداً على ضرورة « عقد مؤتمر دولي للسلام »^(٣٨) .

وبالمقابل، طيلة اسبوع من المناقشات في اروقة مجلس الأمن الدولي لم ينس المندوب الأمريكي بينت شفة ، سوى طلب التأجيل للبت النهائي بصيغة القرار ، ثم رفع يده رافضاً القرار ، الأمر الذي يظهر المسافة الفاصلة بين الموقفين الأوروبي والأمريكي من المسألة الفلسطينية ،

واستمراراً للموقف المتمايز ، صرح هانز ديتريش غينشر ، وزير الخارجية الألمانية الغربي بعد جولته في المنطقة في ٢٣/١/١٩٨٨ ، قائلاً ، « إن ألمانيا الغربية التي تتأسس السوق المشتركة لمدة ستة اشهر باتت مقتنعة بشكل حاسم وجدي ، وتبني تماماً فكرة عقد المؤتمر لحل مشكلة الشرق الأوسط ، وقد لمسنا في العواصم العربية ان القادة العرب جادون ، في طريق دفع عملية السلام إلى الأمام ، ولدى جميعهم رغبة اكيدة في عقد المؤتمر الدولي . ، وان « الموقف الاسرائيلي هو العقبة الكبيرة التي تواجه عقد المؤتمر الدولي » .^(٣) وقال احد مرافقي الوزير « إننا لمسنا عدم مصداقية واستعداد اسرائيل لوضع الحلول السلمية ، نذهب إلى اسرائيل ونعلم مسبقاً ان المسؤولين هناك سوف يعملون المستحيل على تميع الموقف ، أي التأجيل وكسب الوقت ، ولكن هذا ليس لصالح اسرائيل ، والعالم لا يستطيع إلى ما لا نهاية الإنتظار ليرى ماذا تريد اسرائيل » .

ان التدقيق في الكلمات المستخدمة يظهر إلى أي مدى ذهب الأوروبيون في تجاوز « اللياقة ! » القديمة المرتبطة بـ «عقدة اشويتس ! » ، لقد أزالوا في زمن الثورة الكانونية الفلسطينية الخوف الذي كان ملازماً لكل مسؤول من المسؤولين ، خاصة اثناء اصدار التصريحات الإعلامية . وتدل التجربة العملية الأوروبية ، أن زلة لسان مسؤول اوروبي تتجاوز « عقدة الذنب ! » كانت في السابق تطيح برأسه من الوزارة ، فضلاً عن الحملة الإعلامية التي تشن ضده ! ، باستثناء الرئيس النمساوي ، فالدهايم ، الذي استطاع بقوة وصعوبة تجاوز الحملة التي شنتها عليه وسائل الإعلام

الصهيونية .

المهم ان المجموعة الأوروبية ككل ، والدول على انفراد ، بما في ذلك المسؤولون السياسيون ، تجاوزوا الحواجز والألغام الاسرائيلية ، وابتاعوا اكثر حرية في التعبير عن مواقفهم السياسية دون خشية الحراب الصهيونية واسلحة ضغطها في هذه الدول .

لقد عكس غينشر بجرأة نسبية ، الموقف الأوروبي عموماً والألماني الغربي خصوصاً ، عندما اكد ايضاً « ان منظمة التحرير الفلسطينية طرف في النزاع ومن الضروري مشاركتها في المؤتمر الدولي » ، موضحاً الخروج عن نطاق الموقف الأمريكي ، بالقول « ان المجموعة الأوروبية تصر على عقد المؤتمر الدولي باشتراك جميع الأطراف المتنازعة وتحت رعاية الأمم المتحدة »^(١٠).

ولم تكتف الدول الأوروبية بالإدلاء بالمواقف السياسية الايجابية ، تضامناً مع كفاح الجماهير الفلسطينية ، بل اتخذت خطوات عملية كشكل من اشكال الضغط على الكيان الصهيوني ، تجلت في تأجيل البرلمان الأوروبي « وعدم توقيعه على ثلاث اتفاقات تجارية مع اسرائيل ، نتيجة ممارساتها القمعية في الأرض الفلسطينية المحتلة »^(١١) . ورغم ان بعض الأطراف الأوروبية حاولت في مطلع تموز (يوليو) ان تتخلى عن الموقف آنف الذكر بشأن الاتفاقات ، إلا ان الإتجاه الايجابي تمكن في البرلمان الأوروبي ان يرجى « اقتراحاً كان من المقرر ان يجريه على اتفاقات تجارية مع اسرائيل بسبب استمرار بعض النواب في معارضة السياسة الاسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة .

وجاء التأجيل الذي قرره لجنة الإجراءات بالبرلمان الأوروبي بمثابة مفاجأة » . بينما كانت الأجواء تشير لعكس ذلك ، لاسيما وان الاسرائيليين قدموا تنازلاً محدوداً للفلسطينيين ، نتيجة مواقف الضغط

الأوروبية ، تمثل في موافقتها على طلب « السماح للمزارعين العرب بتصدير منتجاتهم إلى المجموعة رأساً ، بدلاً من تصديرها عن طريق جهاز التسويق الاسرائيلي الحكومي » . [اغريسكو] .

ولكن المسؤول بالبرلمان الأوروبي ، قال ، « ان البرلمان لن يقتنع على الإتفاقات مع اسرائيل حتى تشرين الأول القادم ، والإقتراع على الاتفاقات في الدورة القادمة للبرلمان في أيلول القادم ، من شأنه ان يتزامن مع زيارة خاصة من المقرر ان يقوم بها ياسر عرفات ، رئيس منظمة التحرير الفلسطينية لمقر البرلمان »^(١٧) . الأمر الذي قد يؤخر الإقتراع على الإتفاقات .

فضلاً عن ذلك ، كان السيد مكولو هيكوسيكي ، رئيس لجنة التنسيق الأوروبية للمنظمات غير الحكومية قد وجه نداء عاجلاً « إلى كافة المنظمات القومية في العالم والإتحادات والنقابات ، وكل ضمير حي ، للعمل على وقف المجزرة الدموية بحق الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة ، مؤكداً ان البديل لسفك الدماء هو عقد المؤتمر الدولي بمشاركة جميع الأطراف المعنية ، وحضور منظمة التحرير الفلسطينية »^(١٨) .

وترافق مع هذه المواقف الرسمية وغير الرسمية الأوروبية العديد من مظاهر التأيد والتضامن الشعبية مع نضال الشعب العربي الفلسطيني ، وفي ذات الوقت ، الإستنكار والتنديد والإدانة للممارسات الإجرامية التي ترتكبها قوات الجيش الصهيوني وغلاة المستوطنين ضد الجماهير الشعبية الفلسطينية ، في كل المدن الأوروبية وغير الأوروبية .

لقد كان لمفاعيل الثورة الكانونية اثر عميق في الأوساط الشعبية والرسمية الأوروبية ، وان تمايزت مستويات ردود الفعل المباشرة . كما انها شكلت العنوان الرئيسي للحركة السياسية في دول المجموعة الأوروبية ، وعلى كل المستويات ، وفي مختلف المنابر . ومازالت تحتل موقعاً رئيسياً في

النشاطات الأوروبية ، رغم أن المواقف الفعلية الرسمية مازالت حتى اللحظة دون المستوى المطلوب . وهي تراوح في المسافة الفاصلة مابين الإستقلالية وبين الخضوع للضغوط الأمريكية - الاسرائيلية . ولكن يمكن القول ، ان المنحى السياسي الأوروبي يميل نحو الإستقلالية ، إلا ان شروط اللعبة السياسية تحتم على أوروبا ان تسير على البيض دون ان تكسر أي بيضة ، واذا ما حصل ذلك ، فستفقد الدور الذي تطمح لان تلعبه في المنطقة لاحقاً . فهي في الوقت ، الذي تؤكد على حق تقرير المصير للفلسطينيين وتدعو لمؤتمر دولي تحت اشراف الأمم المتحدة بحضور منظمة التحرير الفلسطينية ، فإنها لاتنسى المصالح الاسرائيلية ولا تريد ان تخسر اسرائيل ، بمعنى آخر ، انها تحاول امساك العصا من الوسط ، كي تتمكن من الضغط المتوازن على طرفي الصراع الفلسطيني - الاسرائيلي ، وفي ذات اللحظة ، تحاول دفع الموقف الأمريكي نحو الأمام ، خاصة وانها تدرك ان اسرائيل لاتتأثر إلا بالضغوط الأمريكية ، لما لها من ثقل في الحياة السياسية والاقتصادية والعسكرية الاسرائيلية .

لكل ذلك ، فان الموقف الأوروبي يسير في الأرض الحرام ، الأمر الذي لايدفعه للانتقال الدراماتيكي الكلي للجانب الفلسطيني ، وبالمقابل لايدعسه واقفاً مكتوف الأيدي دون حراك سياسي . لذا فان الحركة الأوروبية محسوبة صعبوداً او هبوطاً ، ولكنها في كل الأحوال حركة صاعدة نحو الأفضل . ونحو التأثير الإيجابي في حركة الحل السياسي لازمة الصراع في المنطقة . وبقدر ماتستمر الثورة الكانونية الشعبية ، وبقدر ماتحمي القيادة السياسية الفلسطينية هذه الثورة من مطباتها السياسية ، بقدر ماتعمق عملية التحول في الموقف الأوروبي لصالح الحقوق الوطنية السياسية الفلسطينية ، وفي مقدمتها تحقيق هدف الحرية والإستقلال .

أوروبا في الطريق.. ولكن ببطء !

وإذا اعتبرنا ان الموقف الأوروبي مرّ بمرحلتين، حتى اللحظة، في حركته السياسية تجاه مفاعل ثورة كانون البطلة، وبالتالي تجاه الحقوق الوطنية الفلسطينية، فإن المرحلة الأولى، هي المرحلة الممتدة من لحظة اندلاع الثورة في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٧، وحتى انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٨، والمرحلة الثانية، وتمتد من تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٨ حتى الآن، بعد مضي عام ونصف.

وسمات المرحلة الثانية لم تختلف كثيراً عن المرحلة الأولى، رغم الخطوات الجديدة في العملية السياسية الأوروبية، لكنها امتازت بتكثيف النشاط الدبلوماسي تجاه الأطراف المختلفة من أجل تحريك عملية السلام.

ومن البديهي التأكيد، ان قرارات الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، شكلت قوة دفع للنشاط الأوروبي، كون دول المجموعة الأوروبية اعتبرتها تطوراً بارزاً في المواقف السياسية الفلسطينية، وهي في الحقيقة كذلك، فضلاً عن ان الجناح القيادي [اليميني - اليسار الإصلاحي] ا قدم تنازلات سياسية مجانية، لم يكن مضطراً لها، وخاصة الموافقة على قرار مجلس الأمن « ٢٤٢ » و « ٣٣٨ »، اللذين لم يتطرقا، لا من قريب ولا من بعيد للحقوق الوطنية الفلسطينية. ولكن تلهف البعض من الفلسطينيين على مصافحة اليد الأمريكية، افقدهم القدرة على وضع الضوابط لحركتهم السياسية ! ؛ مما ساهم في ان تطلب امريكا

ودول المجموعة الأوروبية المزيد من التنازلات السياسية دون ان تحصل منظمة التحرير على شيء سياسي ملموس من الحقوق الوطنية الفلسطينية ! .

ولعل المهم فيما نحن بصده، الموقف الأوروبي، الذي بدأ من تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٨ تحركاً واسعاً في الاتجاهات السياسية المختلفة والمرتبطة بأزمة الصراع الفلسطيني - الاسرائيلي .

وكان من بواكير الحركة السياسية الأوروبية في المرحلة الثانية ، اصدار المجموعة الأوروبية بياناً ناشدت فيه الإدارة الأمريكية منح رئيس منظمة التحرير الفلسطينية تأشيرة دخول لارضها لإلقاء كلمته أمام الجمعية العامة ، بعد ان اعلنت وزارة الخارجية الأمريكية رفضها ذلك . واساس المناشدة ان الدول الأوروبية « تشعر بضرورة الحفاظ على تشيع الحركة التي ولدتها مقررات المجلس الوطني الفلسطيني »^(١) . ولكن الإدارة الأمريكية لم تلتفت كثيراً للمناشدة الأوروبية ، الأمر الذي يظهر ضعف التأثير الأوروبي على الموقف الأمريكي .

ورغم ذلك ، لم تتوقف الحركة الأوروبية السياسية ، بل تواصلت بزخها وحيويتها ، وتمثلت في البداية بنشاط متميز لكل من اليونان وإيطاليا ، بالإضافة إلى السويد من مجموعة الدول الاسكندنافية ، مما ساعد في تحفيز حركة العديد من الدول الأوروبية المحافظة في قابليتها السياسية ، مثل هولندا وفنلندا ، وكذلك بمقاييس محددة بريطانيا ، رغم ماشكلته الحركة البريطانية المنفردة منذ بداية الثورة من تطور في موقفها ، ولكن بقيت في النطاق المتردد .

« قرويكة » رودس في حدود الممكن !

وفي مطلع كانون الثاني (يناير) ١٩٨٩ ، عقدت قمة رودس الأوروبية ، التي نتج عنها كما عُرف « بالترويكا » الأوروبية ، المتمثلة بتشكيل لجنة ثلاثية من الدول الأثنتي عشرة ، تألفت من وزراء خارجية فرنسا ، اسبانيا واليونان ، مهمتها تقضي الحقائق واجراء الإتصالات السياسية بطرفي الصراع الفلسطيني - الاسرائيلي ، فضلاً عن زيارة عدد من الدول العربية ، والتشاور مع امريكا والاتحاد السوفيتي .

كما أصدرت القمة بياناً سياسياً ، جاء فيه : « ان القادة الأوروبيين الذين يحسون بقلق عميق تجاه الأوضاع في الأراضي العربية المحتلة ، والشعور بالإحباط واليأس المتزايد لدى الشعب الفلسطيني لانعدام آفاق الحلول لمشاكله ، فهم يشددون على ضرورة متابعة الجهود في اتجاه تسوية سياسية عادلة ومقبولة واقعياً للنزاع العربي - الاسرائيلي ، وذلك وفقاً للمقترحات التي تضمنتها المواقف الأوروبية ، ومنها الصادر في بيان البندقية عام ١٩٨٠ »^(١٥) .

الملاحظ ، ان المجموعة الأوروبية اعادت تأكيد نفسها مجدداً ، ولم تحاول ان تتخطى حدود وسقف حركتها السياسية السابقة على ثورة كانون الفلسطينية ، المتعلقة بالدعوة لانهقاد المؤتمر الدولي ، وإدانة الممارسات الاسرائيلية الإجرامية ضد الجماهير الفلسطينية . وهذا الموقف ليس جديداً على اوروبا ، ولكن يجب الإقرار ان مجرد اعادة التأكيد والتمسك بالدعوة للمؤتمر الدولي تحت اشراف الأمم المتحدة ، يعتبر خطوة في الإتجاه الصحيح . ولكن هذا الموقف الأوروبي يمكن ان تعود عنه اوروبا إذا أصيبت « لا سمح الله » الثورة بمكروه ! ، ولم تتمكن القيادة السياسية الفلسطينية من حمايتها وصيانتها من عبث العابثين يميناً أو يساراً .

إذن الموقف الأوروبي جديد وليس بجديد ، جديد في تأكيده على مواقفه السابقة ، فضلاً عن تشكيل « الترويكا » الوزارية الثلاثية ، التي لم يكن تشكيلها تطوراً ملموساً في الحركة السياسية الأوروبية ، لاسيما وإن حركتها وتأثيرها محدودان ، رغم أنها ساهمت في التأكيد على الدور الفلسطيني ، واعطته زخماً سياسياً جديداً ، خاصة بعد زيارة رئيس اللجنة التنفيذية للمنظمة لاسبانيا في ٢٦/١/١٩٨٩ ، ولقائه الملك الإسباني ، خوان كارلوس ، واعضاء اللجنة الثلاثية ، من خلال فتحها الباب الأوروبي أمام الحركة السياسية الفلسطينية ، اضافة إلى ترطيب الأجواء الأوروبية المترددة وتحفيزها على التجاوب مع هجوم السلام الفلسطيني .

وليس بجديد ، لأنه لم يحمل تغييراً جدياً في الموقف الأوروبي العام ، وكونه راجح في حدود الممكن السياسي ، دون المحاولة لاختذ زمام المبادرة في الاعتراف ، على أقل تقدير بالدولة الفلسطينية ، التي اعلن عن قيامها المجلس الوطني الفلسطيني في ١٥/١١/١٩٨٨ .

ولكن هذا الموقف الأوروبي قابل للتقدم والتطور بمقدار ماتجيد القيادة الفلسطينية فن المناورة السياسية . وأكد المستشار الألماني الغربي ، هيلموت كول ، على إمكانية ذلك عندما اعلن في ١١/ كانون الثاني (يناير) ١٩٨٩ ، عن استعداد وقابلية المجموعة الأوروبية لطرح مبادرة سلام جديدة في الشرق الأوسط ، بهدف تمكين أوروبا من « وضع ثقلها السياسي في المرحلة الجديدة من جهود السلام »^(١١) .

وأكد الوزير الفرنسي ، رولان دوما بعد انفضاض اجتماع المجلس الوزاري الأوروبي في مدريد في شباط (فبراير) ١٩٨٩ ، على ذات المنحى ، عندما قال : إنه « من دون انكار دور الولايات المتحدة في المنطقة ، فإن أوروبا تعبر عن نفسها ، ولها للمرة الأولى دبلوماسية ناشطة على الأرض » . هذه النزعة الأوروبية تحتاج إلى دعم فلسطيني - عربي ،

من خلال استمرار ثورة كانون مشتعلة ، فضلاً عن تصعيدها وتطوير اساليبها الثورية في مواجهة المحتلين الصهاينة وايقاع اكبر الخسائر البشرية والاقتصادية في صفوفهم ، بالإضافة إلى ادارة المعركة السياسية الفلسطينية بشكل متزن ، يعكس الرغبة الفلسطينية في السلام ولايقع في شرك السراب السياسي ، والأوهام غير الواقعية . وعربياً من خلال التأكيد على الدور الأوروبي في عملية السلام . وربط ذلك بالعلاقات الاقتصادية - السياسية بين المجموعة الأوروبية من جهة ، والمجموعة العربية من جهة اخرى .

ان المجموعة الأوروبية ينتظرها دور هام في عملية تحريك عجلة السلام السياسي في المنطقة ، ولكن هذا الدور مرهون بالمدى الذي يمكن ان تلعبه هذه المجموعة في حركتها السياسية ، ومشروط بخروجها عن نطاق التبعية للسياسة الأمريكية والإبتزاز الاسرائيلي . وبالتالي يجب على القيادة السياسية الفلسطينية ان تدفع اوربا كمجموعة ، وبشكل منفرد، نحو الدور الذي ينتظرها ، من دون ادارة الظهر للاطراف الدولية الاخرى، بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية ، وكذلك من دون حرق المراحل السياسية ومن دون اضاءة أية فرصة سياسية مهما كانت صغيرة لالتقاطها والاستفادة منها في تطوير مواقف القوى المختلفة في الرأي العام العالمي وخاصة الأوروبي والأمريكي ، لأن الإتجاهات والقطاعات الاخرى من الرأي العام العالمي محسومة بالمعنى الايجابي لصالح القضية الفلسطينية .

بريطانيا تبادر بتحفظ

وإذا اخذنا الدور البريطاني على انفراد ، لتلمسنا الجديد النسبي في الحركة السياسية البريطانية تجاه الصراع الفلسطيني - الاسرائيلي .

بريطانيا المحافظين والأكثر قرباً من واشنطن ومنهجها السياسي ، وبالتالي الأكثر تزمناً من المسألة الفلسطينية ، كانت اول المبادرين ، من الأطراف الأوروبية ، في إرسال وزير الدولة البريطاني للشؤون الخارجية ، دايفيد ميلور إلى الكيان الصهيوني والأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ ، الذي انفجر غضباً ، كما قالت صحيفة « الانديبندانت » البريطانية ، « لاسبب القذارة التي تعاني منها المخيمات ، وإننا نتيجة للوحشية التي يعامل بها الاسرائيليون اللاجئين الفلسطينيين »^(١٧) .

لقد أثار الوزير الشاب حالة جدل واسعة ، نتيجة التصريحات الحادة التي اطلقها ضد الممارسات الإجرامية الاسرائيلية ، والتي وجهت ضربة قوية للحكومة الاسرائيلية ، فضلاً عن انها شكلت بداية الخروج الأوروبي من « عقدة اوشويتس » ، واعتبرت « الصنداي تايمز » ان ميلور حقق « . . شهرة واسعة الأسبوع الماضي ، من خلال أداء دور لبضع دقائق على المسرح في اكثر المسرحيات السياسية في العالم مأساوية [القضية الفلسطينية] » .

وأضافت الصحيفة البريطانية : « ومن خلال سلسلة من البيانات والتصريحات شديدة اللهجة فضلاً عن الانفجار الإنفعالي الغاضب الذي صدر عنه ، لفت ميلور انظار العالم نحو البقعة المضطربة ، حيث يخضع الفلسطينيون المصابون بخيبة أمل من خلال اعمال العنف التي يعبرون بها عن إحباطهم ، مصداقية اسرائيل لاصعب اختبار تعرضت له منذ عقدين »^(١٨) .

لقد كشف الوزير البريطاني ، المهانة والبؤس الفلسطيني ، الذي صنعتها امبريالية بلاده ، حكومته ، منذ وعد بلفور عام ١٩١٧ وحتى إقامة الكيان الصهيوني ، على حساب الانسان والأرض الفلسطينية في عام ١٩٤٨ ، قال ميلور إن « الظروف المعيشية في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في قطاع

غزة الذي تحتله اسرائيل ، تشكل اهانة لكرامة الإنسان «^(١٩) ونفس الشيء ينطبق على حياة الفلسطينيين في الضفة الغربية .

وقد تخلت « الغارديان » البريطانية ، في مجرى التعليق على زيارته ، عن تحفظ افتتاحياتها السابقة عندما قالت في ١٩٨٨/١/٦ « ان السيد ميلور ألقى نظرة واحدة على مخيم مروع وتصرف كما كان سيتصرف أي زائر يحترم نفسه . . . ان اسرائيل لاتستطيع التهرب من مسؤولية ما يحدث اكثر مما تستطيع التهرب من مسؤولية المذبحة الرهيبة خلال وجودها في لبنان »^(٢٠) .

لقد ساهمت زيارة الوزير البريطاني لمخيم جباليا ، وجملة التصريحات التي أطلقها ضد الممارسات الوحشية الاسرائيلية ، فضلاً عن توجيهه صفعة لكونلونيل اسرائيلي في غزة ، اعتقال فتى في الرابعة عشرة من عمره دون سبب ، في « تحويل طابع الجدل حول الأراضي [الفلسطينية] المحتلة بين الاسرائيليين »^(٢١) . أنفسهم ، الأمر الذي أثار حفيظة القيادة الاسرائيلية وحققها على الوزير الشاب ، ووصفه وزير الدفاع الاسرائيلي ، اسحق رابين بأنه « شاب غر وثرثار » ، وردت وزارة الخارجية الاسرائيلية بلسان مديرها العام يوسي بيلين على انتقادات ميلور بأنها « غير مقبولة وغير معتادة بالنسبة لاسرائيل » . في حين اصدرت وزارة الخارجية البريطانية بياناً أعلنت فيه « ان ميلور يعبر عن وجهة النظر الرسمية البريطانية كاملة ، في ما يخص الممارسات الاسرائيلية داخل الأراضي الفلسطينية »^(٢٢) .

في ضوء مارافق زيارة الوزير ميلور وما تلاها من انتقادات اسرائيلية حادة وتجاوب بريطاني في التعديل الوزاري ، الذي طال حقيية الوزير الشاب ، أرادت بريطانيا واستهدفت من الزيارة ، ومن تصريحات الوزير الشاب ، الذي تجاوز حدود المعقول الاسرائيلي ان تحطم « عقدة الذنب » الأوروبية .

ومجيء عملية التحطيم من بريطانيا المحافظة ليس بريئاً على ما يبدو ،

لا سيما وان تصريحات ميلور نزلت كما الثلج على قلوب وصدور الأوروبيين وحتى الأمريكان . الأمر الذي شجع الأوروبيين الآخرين على اطلاق العنان ، بالمعنى النسبي ، لانفسهم بالإدلاء بالتصريحات الانتقادية الحادة ضد الممارسات الاسرائيلية الإرهابية ضد الجماهير الفلسطينية المطالبة بحريتها واستقلالها .

لقد وجهت زيارة الوزير ميلور ضربة قوية للسياسة الاسرائيلية وافقدتها المصدقية ، ليس أمام الرأي العام العالمي ، وإنما أمام قطاع واسع من الرأي العام الاسرائيلي ، وخلقت حالة جدل حقيقية حول مايجري في الأراضي الفلسطينية المحتلة .

والثابت من خلال سيناريو الزيارة وماتلاها ، ان الزيارة مبرجة ومخططة ، فبريطانيا دافعت عن تصريحات الوزير ، ولكنها بالمقابل لم تذهب بعيداً في استفزاز اسرائيل ، فأجبرت تاتشر تعديلًا وزارياً ، استهدف حقبة الوزير الشاب ، الذي عكس الموقف الإنساني والسياسي الحق من قضية ومأساة الشعب العربي الفلسطيني ، واستبدلته بالوزير ولیم ولدغريف .

لغة النواب من قاموس الخمسينات العربي

ومن التطور الملحوظ في عملية التحول الإيجابي للرأي العام البريطاني الرسمي كان عقد ندوة للتضامن مع الثورة الشعبية الفلسطينية ، من قبل تجمع بريطاني ضم ممثلين عن مختلف الأحزاب البريطانية الرئيسية ، عكس فيها النواب تضامنهم وتأييدهم للحق الوطني الفلسطيني ، ودانوا بشدة سياسة التكمير والإعتقال والتنكيل متعدد الأوجه الاسرائيلي ، ليس هذا فحسب ، بل ان بعض النواب استخدم في عملية انتقاده للممارسات الوحشية الاسرائيلية ضد الجماهير الشعبية الفلسطينية المفردات والمفاهيم

التي كانت تتربع على عرش القاموس السياسي العربي في الخمسينات والستينات ، والتي بات العرب يخشون استخدامها في الظروف الراهنة ، وطبعاً لهذا ما يبرره من الناحية الموضوعية .

ومن بين الذين تحدثوا في الندوة ، النائب العمالي رون براون ، الذي قال : « ان اسرائيل « كيان مصطنع » تم زرعه في جسم المنطقة العربية بغية استمرار سيطرة الغرب على هذه المنطقة « تنفيذاً لسياسات الإمبريالية الغربية ، وخصوصاً الأمريكية التي لا تريد الفكك من المنطقة وثرواتها » . وأضاف انه لم يعد مقبولاً في الغرب ، الذي خضع لفترة طويلة من التضليل ، الدفاع عن حقوق الإنسان « بالنسبة إلى اليهودي السوفياتي » وتجاهل كارثة ومأساة شعب بأكمله هو الشعب الفلسطيني ، وأشار إلى ان للفلسطينيين حقوقاً مبدئية « مثلهم في ذلك مثل بقية شعوب العالم » في مقدمتها الحق في الإستقلال الوطني والهوية الوطنية والأرض . وأكد النائب براون على حق الفلسطينيين في استخدام كل اشكال النضال « من اجل الدفاع عن النفس » .

كما وتحدث في الندوة جيرالد كوفمان ، وزير الخارجية في حكومة الظل العمالية ، قائلاً : « ان هذه القضية ، هي الآن القضية الأولى في العالم » بعد قضية الأسلحة النووية .

وأشار إلى ان « العنف الموجود في قلب الشرق الأوسط هو ازمة الصراع العربي - الاسرائيلي المستمر لغير صالح الفلسطينيين المحرومين حتى من الحقوق المدنية في بلدهم ولغير صالح الدول العربية ولاسرائيل نفسها » وأضاف ، ان منطقة الشرق الاوسط لن تعيش بسلام على الاطلاق « ما لم يتم الاعتراف بحق تقرير المصير الفلسطيني » . وأكد كوفمان « ان العنف أمر حتمي » ما دام هناك شعب محروم من حقوقه الطبيعية والانسانية . . . وذكر انه اكد أمام الوزراء الاسرائيليين الذين التقاهم

مؤخراً على انه مهما بلغت قوة « القبضة الحديدية » التي يمكن ان تحشدتها اسرائيل لانهاء الانتفاضة فإن مصيرها الفشل ، لان الفلسطينيين « يجوضون الان صراعاً بعد عشرين عاماً من الصبر والتحمل والمآسي من اجل الحرية » .

واستغرب وزير خارجية الظل العمالية دعوة شامير لاقامة « الحكم الذاتي » متسائلاً عن الجهة « التي سيتفاوض (شامير) معها من اجل هذا الغرض ؟ » مشيراً إلى ان الفلسطينيين « لن يقبلوا اية تسوية مالم تحصل على موافقتهم اولاً ، حيث ان متطلباتهم ومآساتهم وحقوقهم وطموحاتهم « هي في قلب الأزمة في الشرق الأوسط » .

وأكد على ضرورة عقد المؤتمر الدولي ، والذي يتبنى الدعوة له جميع الأطراف ، باستثناء « شامير وتكتل ليكود في اسرائيل » داعياً إلى ضرورة التغلب على ما أسماه بـ « عقدة شامير » من خلال ممارسة الضغط من اي جهة آتى . .

وتحدث ايضاً النائب المحافظ روبرت هيكس ، الذي يشغل في الوقت نفسه منصب رئيس التجمع البرلماني البريطاني في الرابطة البرلمانية العربية - الأوروبية ، مؤيداً كل مذكره كوفمان ، وخلص في المحصلة إلى التأكيد على ، ان « المؤتمر الدولي هو السبيل الوحيد نحو تحقيق السلام على ان تكون منظمة التحرير هي التي تمثل الفلسطينيين ، بما في ذلك « من هم تحت الاحتلال » . وأضاف ان الفترة الراهنة تمثل فرصة قد لا تتكرر لبضع سنوات ، مشيراً إلى « مسؤولية المجتمع الدولي » الذي ينبغي ان يتحرك ويقوم برد فعل باتجاه هذه الانتفاضة [الثورة] بما في ذلك الحكومة البريطانية « التي انتمي لها وادعمها » . . . وقال ، « انه ينبغي على الحكومة البريطانية ان تتعلم من دروس الماضي وتتخذ موقفاً منطقياً إزاء منظمة التحرير ، خصوصاً ان لبريطانيا دوراً رئيسياً من خلال وزنها

الدولي » .

كما وتحدث النائب العمالي ، جيريمي كورين ، الذي اكد قائلاً ، ان مايجري الآن في الأراضي المحتلة من اعمال بطش وقمع ضد الفلسطينيين ليس مصدره تصرفات فردية ، لكنه « ينبع من وجود العنصرية في نسيج الهيكل الصهيوني الذي يستند عليه الحكم في اسرائيل » .

وحذر كورين من المحاولات التي تقوم بها واشنطن للاطاحة بقيادة م.ت.ف. واستبدالها « بأصوات خافتة تدعي تمثيل الفلسطينيين » . . . مؤكداً على « الاعتراف بالمنظمة كممثل شرعي وحيد للفلسطينيين » .

ولفت كورين الانتباه إلى التضييل الإعلامي والسياسي الحاصل في الغرب حول « معجزة اسرائيل » وكيف ان التجربة الاسرائيلية حققت نجاحاً باهراً ، ان كان على الصعيد الاقتصادي او البشري . وسخر من الحديث الذي يشير إلى « تحضير الصحراء والمعجزة الاقتصادية » في اسرائيل ، مؤكداً على أنه لولا الدعم المستمر والمتواصل والذي يقدر بعشرات المليارات من الدولارات التي تقدمها واشنطن لاسرائيل سنوياً « لما كان يمكن ان تستمر دولة اسرائيل وحدها لبضعة اشهر » . وأكد في حديثه على « الدور القدر » الذي تقوم به حكومة اسرائيل على الصعيد الدولي لصالح الولايات المتحدة وسياساتها الخارجية ، مشيراً في هذا الشأن إلى « اعمالها القذرة في جنوب افريقيا ونيكاراغوا والخليج والشرق الأوسط »^(٣٣)

وتحدثت باربرا جنت [ممثلة حزب الأحرار البريطاني - نيابة عن لورد ونيشيلسي] ، وأكدت على ما اكده زملاؤها في الاعتراف بمنظمة التحرير كممثل شرعي وحيد ، وفي حق تقرير المصير ، بما في ذلك الدولة المستقلة ، وتدعم الدعوة لعقد المؤتمر الدولي .

لقد عرّت ثورة كانون الفلسطينية الكثير من المغالطات ، وأماطت اللثام

عن العديد من الحقائق المرتبطة بالصراع الفلسطيني - الاسرائيلي أمام الرأي العام العالمي ، وتحديدًا الأوروبي العام ، وكل دولة على انفراد وما الاستدلال بأقوال عدد من النواب البريطانيين ذوي الاتجاهات الحزبية المختلفة ، إلّا برهاناً ساطعاً على هذه الحقيقة المادية وتكريساً لها .

وزير يعصف وزير بحذر

ان الحركة السياسية البريطانية شهدت نشاطاً ملحوظاً بعد انقضاء المجلس الوطني الفلسطيني في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٨ ، واعلان قراراته ، التي وجدت الإستحسان والإرتياح عند الحكومة البريطانية ، وهذا ما عكسه وزير الخارجية ، جيفري هاو ، الذي قال في مجلس العموم البريطاني ، انها تشكل « اساس طيب يمكن الإنطلاقة منه » ، ليس هذا فحسب ، بل ويحمل اسرائيل مسؤولية مايجري في الأراضي الفلسطينية المحتلة ، قائلاً : « ان سياسة اسرائيل في الأراضي المحتلة هي المسؤولة عن حدوث الانتفاضة » معتبراً ان الظروف قد حانت ، والمناخ بات ملائماً لان تنجح « اسرائيل إلى إقرار تسوية سلمية »^(١).

وفي الذكرى السنوية الأولى للثورة الشعبية في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة ، خطت الحكومة البريطانية خطوة جديدة نحو منظمة التحرير الفلسطينية ، حيث التقى وزير الشؤون الخارجية ، ولدغريف مع المستشار الإعلامي لرئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير في لندن يوم ١٢/٤ / ١٩٨٨ . وهو اللقاء الأول على هذا المستوى منذ خمس سنوات خلت .

وفي اليوم التالي ، عقب الوزير الشاب على السياسة الاسرائيلية المتعنة وغير الواقعية ، في تصريح صحفي ، بالقول : « ان اسرائيل تسير وهي نائمة نحو الكارثة »^(٢) .

ويبدو من خلال التتبع لحركة وتصريحات الوزير ولدغريف ، انه يسير

في ذات الطريق التي سلكها سلفه في الوزارة - ميلور ، الأمر الذي يشير إلى ان السياسة البريطانية مرسومة بدقة في هذا الاتجاه ، فضلاً عن انها ليست في حركة مستقلة كلياً عن الإجماع الأوروبي ، ولا هي أيضاً خارج نطاق التنسيق مع الولايات المتحدة الأمريكية ، وهذا ما اكدته اوساط بريطانية رسمية ، ذكرت ان « ثمة تفاهماً اميركياً - بريطانياً بخصوص طبيعة التحرك في المرحلة المقبلة » ، وأضافت : ولولا ذلك « لما وجدت انه من الممكن ان يطلق ولدغريف العنان لتصريحاته بهذه الطريقة »^(٩٧).

وفي سياق الحركة السياسية البريطانية تجاه م. ت. ف. ر. رجت رئيسة الوزراء البريطانية ، مارغريت تاتشر بالخطاب الذي ألقاه الأخ أبو عمار أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في جنيف ، ووصفت صحيفة الانديندت البريطانية ، ذلك بأنه « ترحيب مبالغ فيه »^(٩٨). ولكن بالنظر إلى منحى الحركة السياسية البريطانية ، لا يبدو الأمر كذلك ، فالترحيب يندرج في دائرة التقدم الحذر تجاه المنظمة ، فضلاً عن انه يشكل احد « أطعمة السنارة » البريطانية لتشجيع القيادة الفلسطينية على تقديم المزيد من التنازلات السياسية المجانية ؛ كما انه يدخل في نطاق تعزيز الدور البريطاني بين اطراف الصراع الفلسطيني - الاسرائيلي ، من خلال ظهوره بمظهر الموقف المتوازن وغير المنحاز .

ومما لا شك فيه ، ان الموقف البريطاني ازداد نشاطاً بعدما اعلنت الولايات المتحدة الأمريكية عن بدء الحوار مع م. ت. ف. ر. ، الأمر الذي دفع بريطانيا لارسال وزيرها الشاب ، ولدغريف إلى تونس ، للقاء رئيس اللجنة التنفيذية للمنظمة هناك في ١٤/١/١٩٨٩ ، والذي اعتبر هذا اللقاء تطوراً جديداً في الحركة السياسية البريطانية ، سيتبعها مواقف اكثر تطوراً ، طالما بقيت الثورة الكانونية مستمرة ومتصاعدة في عنفوانها الثوري .

من البديهي التأكيد، ان الموقف البريطاني تطور وانتقل خطوات جديدة للامام، باتجاه الحقوق الوطنية الفلسطينية ، رغم انه مازال حتى اللحظة غير موافق على الدولة الفلسطينية ، التي يرى انه « يجب ان تأخذ [الدولة] شكلاً من اشكال الكونفدرالية مع الأردن »^(٤٨).

وهذا هو الإتجاه الأوروبي العام، وكذلك الأمريكي، حيث بات من المؤكد ان الرأي العام الغربي الإمبريالي الرسمي ، أصبح مقتنعاً بضرورة اعطاء الفلسطينيين بعض الحقوق السياسية ، ولكن دون الموافقة على قيام دولة فلسطينية مستقلة ! ، وذلك خوفاً على مصالحهم ، وإدراكاً منهم ان ربط الفلسطينيين سياسياً بنظام عريق بارتباطاته مع الإمبريالية العالمية النظام الأردني - سيزيل عوامل خوفهم وخوف الحليف الاسرائيلي من حدوث تطورات دراماتيكية جديدة داخل الكيان الصهيوني وفي المنطقة .

ولكن هذا الموقف غير الإيجابي من مسألة الدولة الفلسطينية المستقلة ، فضلاً عن سياسة الإبتزاز الأوروبية - الأمريكية لمنظمة التحرير الفلسطينية ، بالإمكان وضع فرامل قوية له ، في حال حافظت القيادة السياسية الفلسطينية على اتزانها السياسي ، الذي يجب ان يذهب إلى ابعاد حدود المناورة، ولكن دون تقديم التنازلات السياسية المجانية ، التي في حال استمرارها ستؤدي بالضرورة إلى ان تدير دول المجموعة الأوروبية وامريكا الظهر لقيادة م.ت.ف. بعد ان تستنزفها بسياسة الإبتزاز المفصوحة .

وارتباطاً بذلك ، فان على قيادة المنظمة ان ترى الجديد في الرأي العام الغربي الإمبريالي ، وتدفعه خطوات جديدة للامام ، وذلك من خلال التمسك ببرنامج الإجماع الوطني ، الذي يقف في رأس مقرراته حماية الثورة الشعبية وتصعيدها وتحذيرها على كل الصعد ، لانه باستمرارها

وتواصلها ، من المؤكد ان تنتقل المواقف الأوروبية - الأمريكية المختلفة خطوات متقدمة أكثر فأكثر باتجاه اقرار الحقوق الوطنية الفلسطينية ، بما في ذلك حق تقرير المصير والعودة واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة .

بريطانيا نموذج

وأخذ التحول السياسي البريطاني كنموذج اوروبي ، بريطانيا المحافظين ، والأكثر قربا من سياسة الولايات المتحدة الأمريكية ، وبالتالي من اسرائيل ، ليس صدفة او اختيارا عفويا ، وإنما القصد رؤية حجم التحولات التي أصابت هذا القطاع الهام من الرأي العام العالمي وعدم التطرق للتحولات التي طرأت على الرأي العام في فرنسا ، إيطاليا ، هولندا ، بلجيكا ، المانيا الغربية . . . وغيرها من الدول الأوروبية والاسكندنافية ، ليس انتقاصاً من اثر هذه التحولات في معركة الشعب العربي الفلسطيني ، ولا من قيمة هذه التحولات وأثرها في التحولات العامة في الرأي العام العالمي ؛ وإنما المهدف الإقتصار على النموذج البريطاني ، في رؤية حجم التحولات الاخرى ، فلم يغيب عن الذهن زيارة رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير إلى فرنسا والتقاءه الرئيس الفرنسي ، ميران ، فضلاً عن رفع فرنسا مستوى ممثلية م.ت.ف. الدبلوماسية ، والتصريحات الفرنسية الواضحة بالنسبة للحقوق الفلسطينية .

كما الأمر بالنسبة لالمانيا الغربية ، وهولندا وفنلندا المحافظتين تجاه المسألة الفلسطينية ، والتطورات التي طرأت على مواقفهم السياسية والحراك الإيجابي في الرأي العام داخل كل بلد من البلدان الأوروبية . ان معركة الرأي العام العالمي ، ليست معركة بسيطة ، إنها معركة ضرورية وهامة لكسب الحلقات الاخرى من المعركة السياسية ، التي

باكتساح النجاح فيها ، تكتمل شروط تحقيق الأهداف الوطنية، وفي مقدمتها حق العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الوطنية المستقلة .

ومعركة الرأي العام العالمي لم تنته بعد ، بل يمكن القول انها بدأت وقطعت شوطاً على طريق النجاح ، ولكنها بحاجة إلى المواصلة والاستمرارية لكسب قطاعاتها المختلفة الرسمية والشعبية ، وخصوصاً في أوروبا وأمريكا ، لما لهذا القطاع من موقع حساس في حسم بعض الحلقات الضرورية لانجاز وتجسيد الأهداف الوطنية الفلسطينية . الأمر الذي يترتب على ذلك ، عدم التوقف في منتصف الطريق ، وترك زمام المبادرة للعدو الصهيوني الذي يعترف ، بأنه خسر معركة الرأي العام العالمي ، فمثلاً ، يديعوت احرونوت ، تقول : « على الصعيد الدولي ، فلا ريب ان الانتفاضة [الثورة] هي التي منحت المجلس الوطني الفلسطيني الدافع والجراءة على اعلان قيام « الدولة المستقلة » . وليس واضحاً بعد ماهي الإنجازات الحقيقية لهذه الخطوة ، وذلك على الرغم من انها حظيت باعتراف مايزيد على خمسين دولة ، ومباركة عشرات الدول - بما فيها دول أوروبا الغربية - ففي الحلقة الدولية تتزايد الشرعية الممنوحة لفكرة الدولة الفلسطينية المستقلة » .

وأضافت « الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا الغربية لم تعترف بعد بالدولة الفلسطينية ، لكنها منحت منظمة التحرير الفلسطينية الإشارة ، بان قفزة صغيرة اخرى ، لمحة اضافية من الاعتدال ! [الأدق التصعيد لأوار الثورة الشعبية] وعندها سوف يكون الاعتراف في الجيب »^(٩٩) .

وفي تعليق « بنحاس عنبري » على زيارة رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير إلى فرنسا ، اكد على المكانة الرفيعة ، التي حققتها المنظمة على المستوى الأوروبي ، قائلاً : « ولا تكمن أهمية زيارة عرفات لفرنسا فقط

باعتباره توطئة لزيارته لواشنطن ، بل تحمل أيضاً أهمية خاصة بها . وقد طرأت في الآونة الأخيرة تطورات تضع العلاقات بين المنظمة وأوروبا في إطار أسس جديدة في تعزيز مكانة المنظمة على الساحة الدولية وفي نظر الأوروبيين^(١١) .

ومن الجدير بالتأكيد ، ان كسب معركة الرأي العام العالمي يعتبر إحدى الإنجازات الهامة ، التي حققتها الثورة الشعبية في الأراضي الفلسطينية المحتلة ، والتي يجب تطويرها ودفعها للامام كي تشمل كل موقع وقطاع من قطاعات الرأي العام ، لأن الفعل العكسي لهذه الإنجازات ، هو ، عزل الكيان الصهيوني وفضح مراميه العدوانية وحشره في الزاوية ، الأمر الذي سيزيد من مفاعيل ضغط الثورة الكانونية عليه وعلى اوساط الرأي العام داخله ، مما قد يساهم في تفجير الأوضاع الداخلية ، إذا ما استمر غلاة التطرف اليميني في تعنتهم وصلفهم الرجعي ، وعدم اخذهم جملة التغيرات الجذرية التي حصلت بعين الاعتبار ! .

ثانياً: على الصعيد العربي

المفارقة الغربية والمؤلة ، التي أكدها تاريخ الصراع العربي [الفلسطيني] - الاسرائيلي ، ان كل عمليات النهوض الوطني الفلسطيني منذ ثلاثينات القرن العشرين وحتى اللحظة الراهنة ، التي نقف أمامها ، جاءت في لحظات الانحدار والتمزق العربي . وهي بالضرورة بفعل قوانين التطور الاجتماعي ، وليست مسألة رغبة ذاتية ، بقدر ماهي عملية موضوعية مستقلة عن ارادة الجماهير العربية وقواها الوطنية والتقدمية .

وقد شكل غياب هذا العامل الهام والأساسي في الصراع في زمن النهوض الفلسطيني نقطة سوداء مظلمة ومتعكسة مع ارادة الجماهير الشعبية

العربية، وتوقها للتحرر القومي واشادة صرح النهضة العربية في التنمية الاقتصادية وتعزيز الديمقراطية وبناء دولة الوحدة .

وتأثرت سلباً الجماهير الفلسطينية بشكل مباشر، نتاج ضعف وهزال هذا العامل الضروري ، لاسيما وان المعركة الدائرة على الأرض الفلسطينية منذ نهايات القرن الماضي مع بدء الغزوة الصهيونية عام ١٨٨٢ ، كانت ومازالت بأسلوب مختلف معركة قومية ، وليست محصورة بالنطاق الوطني الفلسطيني ، وهكذا كانت طيلة عقود وأعوام الصراع ، إدراكاً من القوى العربية المختلفة ، بُعدت أو قُرِئَت من الأرض الفلسطينية ، بأن الصراع يطالها ، وانه لايمكن لها ادارة الظهر لهذا الصراع .

ورغم ما اتخذ طابع الصراع منذ اندلاع شرارة الثورة في كانون ١٩٨٧ في قطاع غزة والضفة الفلسطينية، ببروز الطابع الفلسطيني إلى واجهة الأحداث ، وانعكاسه على خارطة الصراع ، بحيث امسى فلسطينياً - اسرائيلياً ، وهذا يعكس بالضرورة معلم الصراع الأساسي الدائر في المنطقة ، ويعطي المسألة الفلسطينية مصداقية اكبر واكثر وضوحاً من المراحل التاريخية السابقة ، فضلاً عن ذلك ، فإنه يدل على ان الجماهير الفلسطينية قررت ان تتحمل هي ثقل الحمل الوطني والقومي ، دفاعاً عن انتماؤها وهويتها وحقوقها الوطنية وتفعيلاً لمحيطها القومي واخراجها عن حالة الصمت الإرغامية المفروضة عليه . بالإضافة إلى الزخم والتأثير الهائل لانفجار مفاعيل هذه الثورة في الأراضي الفلسطينية المحتلة على الجماهير الفلسطينية ذاتها ، وعلى الإحتلال الصهيوني ، الذي اصابه الشلل والإرباك السياسي والعسكري والاقتصادي والإيديولوجي .

ورغم ايجابية اتسام الصراع بهذه السمة ، إلا انه لايجوز في اثناء قراءة معطيات وعناصر الصراع إدارة الظهر للمسألة القومية او إغفالها . لان في ذلك قراءة ناقصة واردة ، ترى الأشياء والمؤثرات في لحظتها وتغفل قراءة

حركة الصراع في صيرورته ، وقبل ذلك في مسبباته وجذوره ، الأمر الذي يؤدي إلى التقوقع في الدائرة القطرية ، التي تحمل في طياتها استمراراً لحالة الإنهيار والانكسار العربية العامة .

ان ترابط الحلقات القطرية في السلسلة القومية العربية ليؤكد الحاجة الموضوعية لكل حلقة من هذه الحلقات لبعضها بعضاً . ولا يعني بتاتاً بؤس وانهايار الحالة العربية العامة نفياً لهذه الحقيقة ؛ فهذه مرحلة من عمر التطور القومي العربي لا بد من اخذها في سياقها السياسي - التاريخي ، وهي بالضرورة حالة مؤقتة لا يمكن لها ان تدوم ، لان في ذلك تعاكساً مع شروط فعل قوانين التطور الاجتماعي .

فضلاً عن ذلك ، لا يمكن النظر للعملية الثورية الفلسطينية بمعزل عن حلقات السلسلة العربية ، فهي جزء لا يتجزأ من هذه السلسلة ، وهي لب الصراع القومي الدائر منذ قرن مضى ؛ وبالتالي فالحركه الاجتماعي - السياسي - الفكري الدائر على الأرض الفلسطينية ليس سوى رافعة لحالة التمزق والتشتت والإنهيار العربي الرسمي وبنسبة اقل الشعبي . وتساهم بمقدار قابلية واستعداد حركة التغيير العربية في هذه الحلقة او تلك ، وفي كل الأحوال فانها احدثت بهذا القدر او ذاك تحولاً ايجابياً في المناخ القومي التقدمي العربي ، وأفسدت بالضرورة «مناخ كامب ديفيد المؤكسد» ، الذي غطى سماء المنطقة العربية ، اي انها اعادت تكرير الهواء وتجديد نقائه من ثاني اوكسيد الكربون في الحلقة الأهم والأخطر في الصراع العربي [الفلسطيني] - الاسرائيلي .

وبناء عليه ، فان مرحلة كامب ديفيد رغم انها اصبحت عنوان المرحلة العربية الرسمية كلها ، والتي ترسمت في قمة الدار البيضاء العربية في أيار (مايو) ١٩٨٩ ، مع عودة النظام المصري محملاً بأثقال واعباء الانفاقيات المشؤومة إلى الجامعة العربية ، مع ما رافق ذلك من اجراءات وترتيبات

سياسية واقتصادية مختلفة ، لكنها في احط مراحلها واكثرها عفناً ، الأمر الذي يعني ، ان هذه المرحلة تشهد بالضرورة بداية النهاية ؛ لان ما تعايه الأنظمة ، كل على انفراد ومجتمعة ، من ازمات سياسية واقتصادية - اجتماعية وبالتالي فكرية [ايدولوجية] يؤشر إلى هذه الحقيقة والتي سيتخذ مجرى اندحارها اشكالاً مختلفة ، ارتباطاً بشروط العملية الثورية في كل حلقة من الحلقات القومية العربية ، بالإضافة إلى الآثار العربية العامة على الحلقات القطرية .

ثورة كانون تؤسس لمرحلة نوعية جديدة

في ضوء هذا التنافر [في طابع الحالة الثورية] والتجاذب بين الحلقة الفلسطينية ومجمل الحلقات العربية الاخرى ، المستند إلى التداخل الديالكتيكي ، إلى النسيج القومي الواحد ، إلى التركيب العضوي ، البنيوي للواقع العربي ، بالضرورة ان تفعل كل حلقة فعلها في الاخرى ، ان تؤثر فيها وتتأثر منها . بتعبير آخر ، بمقدار ما تحمل كل حلقة من مفاعيل الحراك والتغير الاجتماعي - السياسي سلبي ام ايجابا ، بمقدار ما تؤثر في مجريات الأمور في نطاق الحلقة الأخرى . واستنادا إلى ذلك ، فان الحلقة الفلسطينية وما حملته ، وستحمله من مقادير الفعل الثوري الهائلة والمتدفقة في بحر الثورة الفلسطينية الخالد منذ مايزيد على العام ونصف العام ، والتي اجتاحت خلالها الجماهير الشعبية اعمالاً بطولية عظيمة تتجاوز في امثلتها ونماذجها ، التي لا تحصى في عموم المخيمات والمدن والقرى والأحياء والشوارع الفلسطينية حدود بلاغة الوصف التي تحترنها اللغة العربية العريقة .

ان عمليات المجابهة اليومية النضالية ، السياسية ، الاقتصادية ، الاجتماعية والسيكولوجية ، والثقافية - الفكرية لقوات الاحتلال الصهيوني

وغلاة المستوطنين ، وتصدر هذه العمليات الرائعة صفحات الصحف ونشرات الأخبار وشاشات التلفزة في اصقاع العالم المختلفة ، تحمل في طياتها عوامل تنشيط ادوات التغيير المعرفية والكفاحية في النطاق العربي .
وان تخلف حجم رد الفعل التغيري العربي عن عمق وتحذر وقوة الفعل الفلسطيني، فلا يعني ذلك بتاتاً ان الواقع العربي يعيش حالة « سكوتية » ! ، بالمطلق لا .

ان الواقع العربي، بحكم سيطرة الكابوس السلطوي القمعي القطري والعام المتعفن ، وخضوع وتأثر ادوات التغيير الثوري - القوى الديمقراطية المختلفة - في الساحة العربية سلباً ، نتاج افتقادها للرأس التحرري والقومي الديمقراطي ، وتعثر تجذر الأدوات الديمقراطية الثورية في الحلقات المختلفة ، وفي السلسلة العربية ككل ، لذلك تأخر رد الفعل ، ومازال يراوح بين البيان السياسي والندوة الفكرية والتظاهرة المرخص لها ، باستثناء ظاهرة المقاومة الوطنية اللبنانية . لكن الأمور تتحرك ، وبالضرورة ان تحت الرماد العربي جمرأ يتقد شيئاً فشيئاً ، بانتظار ان تأتي الريح لتذر سحب الرماد العربية وتشعل الجمر العربي ، وتظهر الساحة العربية من عفن وتسوس الحقبة الكامب ديفيدية ، وفي الوقت ذاته تضيء شعلة التغيير القومي الديمقراطي .

وبناء على ذلك، فإن الثورة الكانونية المباركة تؤسس لمرحلة نوعية جديدة في الساحة العربية ، ورياح تغييرها آتية لا ريب فيها .

ان الجماهير العربية، التي تشاهد او تسمع او تقرأ أخبار اشقائها في الأراضي الفلسطينية المحتلة ، وهم يقاتلون بالحجر والقلاع والسكين والنفيفة وغيرها من الأدوات البسيطة المتوفرة بين ايديهم جيش الاحتلال الصهيوني المزور بأسلحة الموت والدمار حتى أسنانه ، لا يمكن إلا أن تتأثر ، ولا يمكن إلا ان تولد هذه الحالة المستمرة والمتواصلة منذ مايزيد على

العام ونصف العام تغييراً نفسياً وسلوكياً جديداً ، ان تنهض بهمم الرجال والنساء والأطفال العرب ، في كل قطر على انفراد ، وفي النطاق العربي العام .

وما حدث في معان والكرك والطفيلة من احداث ثورية في بيسان (أبريل) ١٩٨٩ ، رغم ان أسسها تعود للجذر الاقتصادي ، ليس سوى انعكاس لما يجري في الأراضي الفلسطينية المحتلة ، وكذلك ما جرى في الصومال في تموز (يوليو) ١٩٨٩ [بغض النظر عن خلفياته] هو أيضاً انعكاس للذي يجري في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة . الأمر الذي يؤكد ، ان مفاعيل الثورة لن تقف عند الحدود التي نعيشها اليوم ، لاسيما وان شروط الحالة الثورية في بعض الأقطار العربية آخذة في التبلور شيئاً فشيئاً ، وبمقدار ما تعمق الأزمة الاقتصادية الاجتماعية ، بمقدار ماتقرب احترق أكثر عوامل الانفجار الشعبي العربي ، حتى وان لم يكتمل نضوج اداة التغيير الديمقراطي . .

التاريخ يكرر نفسه في مهزلة الرئيس !

ولإدراك اطراف المعسكر المعادي ، الإمبريالي - الصهيوني والرجعي العربي المخاطر التي تحملها الثورة الشعبية الفلسطينية في الضفة والقطاع ، على مشاريعهم ومصالحهم المشتركة في المنطقة ، تحركوا جميعاً ، كل طرف من اتجاه ، بهدف تطويق واجهاض الثورة في المهد ، وقبل ان تصل نيرانها إلى مصالح كل فريق .

فاسرائيل زجت بقواتها إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ٦٧ وكأنها تحتلها من جديد ، واستخدمت قواتها اسلحة موت لم تستعمل من قبل ، كقنابل الغاز والطلقات مختلفة العيارات والأسماء والتركيب ، ومارست أساليب القتل النازية المتطورة في مواجهة الجماهير الشعبية الفلسطينية .

والولايات المتحدة الأمريكية جردت حملة دبلوماسية قادها وزير خارجيتها السابق ، جورج شولتز . ورئيس نظام كامب ديفيد ، حسني مبارك اراد تكرار مؤامرة ملوك وامراء وسلاطين العرب مع ثورة ١٩٣٦ الفلسطينية ، حينما اعلن عن مبادرته - المؤامرة اثناء جولته التي شملت اوروبا وامريكا في نهاية كانون الثاني (يناير) مطلع شباط (فبراير) ١٩٨٨ ، التي تمحور جوهرها في الدعوة إلى « وقف اعمال العنف » بين الجماهير الفلسطينية الثائرة وبين المحتلين الصهاينة لمدة ستة اشهر!؟! . ليس هذا فحسب ، بل ان السلطات المصرية ذهبت بعيداً في ممارسة الضغط المباشر على قيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، حيث أبدت سلطات القاهرة « أسفها » للتعليمات التي أعطتها م.ت.ف. - القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة [الثورة] ، إلى جماهير الأرض المحتلة ، وإلى الشخصيات الوطنية الفلسطينية ، بمقاطعة جولة وزير الخارجية الأمريكي .

أما الصحافة المصرية ، شبه الرسمية ، فقد وجهت انتقادات قاسية إلى الإضراب العام الذي طبق في الضفة [الفلسطينية] وقطاع غزة بمناسبة زيارة شولتز لفلسطين المحتلة .

انطلاقاً من ذلك ، نجد ان الرئيس المصري ونظامه الغارق في احوال كامب ديفيد ، كان الأكثر سفوراً وتبجحاً ، لاسيما وانه لم يحاول ان يستفيد من الحالة الثورية الفلسطينية ليتحلل من قيود وأثقال كامب ديفيد ، وبالتالي من العلاقة مع الكيان الصهيوني ، ويضغط من اجل الرضوخ للحقوق الوطنية الفلسطينية ، لا ، لم يفعل ذلك ، بل فعل العكس تماماً . اولاً ، انه ساوى بين الجماهير الفلسطينية الثائرة على الاحتلال وقيوده ، والمناضلة من اجل بلوغ هدف الحرية والاستقلال وبين سلطات الاحتلال الصهيونية ، التي تمارس ابشع أساليب التنكيل والقمع ضد المواطنين العزل في الضفة والقطاع . ثانياً ، غيب جوهر الصراع ، واطهره

على غير حقيقته . ثالثاً ، استهدف بذلك الضغط على الفلسطينيين في الداخل وعلى قيادة م.ت.ف. في الخارج . رابعاً ، حاول ان يطمش الملك حسين على دوره وموقعه في العملية التصفية ، بتأكيده على الخيار الأردني ، خامساً ، حاول ان يمهّد الطريق أمام عملية « الإجهاض » الأمريكية التي قادها الوزير شولتز ، وهذا ما اكدته السلطات المصرية ووسائل اعلامها الرسمية وشبه الرسمية عقب المبادرة - المؤامرة .

ولكن نسي الرئيس المصري ان ذاكرة الشعوب قوية ، وإنها أيضاً لكتر ما ذاقت من القتل والتبديد على يد الأنظمة العربية ما عادت تتوق بها ، لاسيما وإنها ترى وتشاهد بأعينها أي مآل ومنحدر أوقعت مصر العرب فيه بعد توقيعها معاهدات كامب ديفيد .

فضلاً عن ذلك ، ان عمليات القهر السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي - الفكري - التي مارستها ونفذتها سلطات الاحتلال ضد الجماهير الفلسطينية على مدار العشرين عاماً التي سبقت الثورة الكانونية ، بالإضافة إلى عملية التطور التنظيمي والسياسي والكفاحي التي طرأت على فصائل الثورة ، كل على انفراد ، والثورة ككل ، جميعها عوامل تؤكد ان رد الجماهير الفلسطينية على المبادرة - المؤامرة مزيد من التصعيد والتجذر والتعمق للعملية الثورية ، وهذا ما حصل . وبذلك وجهت الثورة الديسمبرية ضربة قوية لنظام كامب ديفيد ولإسياده الإمبرياليين في واشنطن ، كما وجهت لطمة صاعقة إلى كل من اسرائيل والأردن ، وافقدتها الصواب ، وشلب تفكيرهما ، وأوقعتهما في حالة من الذهول لفترة من الوقت ليست بالقصيرة .

ومن البديهي التأكيد ، كما اشرنا سابقاً ، ان المبادرة المهزلة وغيرها من الممارسات التآمرية العربية ، ليست إلاّ الإنعكاس الطبيعي لجوهر أهل النظام العربي ، الخائف من أية عملية ثورية ، وخصوصاً في الأراضي

الفلسطينية المحتلة ، لما للقضية الفلسطينية من موقع لدى الجماهير العربية . وهذا ما عبرت عنه الجماهير الشعبية المصرية من رد فعل إيجابي متضامن مع الثورة الكاوبية ، حيث شهدت القاهرة عدة تظاهرات مؤيدة للكفاح الشعبي الفلسطيني ، واصطدم المتظاهرون في الجامعات [القاهرة وعين شمس] مع رجال الشرطة ، الذين استخدموا وسائل القمع المختلفة ، مما وضع حداً سريعاً لامتداد وتواصل هذه المظاهرات ، فضلاً عن ذلك ، « اصدر وزير الداخلية [المصري] يوم ٦ كانون الثاني [يناير] ١٩٨٨ امراً منع بموجبه التظاهرات في الشوارع في كافة انحاء مصر »^(١١).

وكذلك الأمر في الأردن والمغرب حيث تصدت هذه الأنظمة للجماهير العربية ، التي خرجت للتضامن مع أشقائها في الأراضي الفلسطينية المحتلة ، ولم يتوقف نطاق اجراءات هذه الأنظمة عند حدود منع التظاهرات ، لا بل قامت بإعتقال أعداد غفيرة من المشاركين بالمظاهرات ، بالإضافة إلى زرع أجهزة الأمن وسط الجماهير واستنفارها إلى أقصى درجات الإستنفار وغيرها من الممارسات القمعية السلطوية ضد الجماهير العربية .

القمة تنفي القمة !

ومن بين الإنجازات الهامة ، التي حققتها الثورة الديسمبرية الفلسطينية انها وجهت لطمة قوية وتدميرية لمقررات قمة عمان الطارئة ، المنعقدة في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٧ ، والتي استهدف من خلالها النظام الأردني بشكل خاص ، والنظام العربي عموماً ، تهميش القضية الفلسطينية ، كمقدمة لتصفيتها وتبديدها ، وتحل ذلك في بنود جدول أعمال القمة العربية ، حيث رُكنت القضية في نهاية سُلّم جدول الأعمال ، وقبل ذلك ،

تمثل في طريقة استقبال الوفد الفلسطيني ، بالإضافة إلى القيود التي فرضت عليه في عمان ، وكذلك في المقررات ، التي حاول النظام الأردني وغيره من الأنظمة العربية التلاعب بالمقررات المتعلقة بدور ومكانة م.ت.ف. وتمثيلها للشعب الفلسطيني . . . الخ .

ولم يمضِ شهر على تلك القمة التصفوية ، ولم يحف بعد حبر قراراتها ، حتى انفجر بركان الحقد الشعبي الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة ، الذي احرق كل المقررات ودفن معها الخيار الأردني ، والمشاريع التصفوية الأخرى « التقاسم الوظيفي المشترك » الاسرائيلي - الأردني ، خطة ما يسمى بـ « التنمية » ، و«يجاد» البدائل » عن القيادة الوحيدة والشرعية للشعب العربي الفلسطيني ، م.ت.ف. .

ثورة كانون لم تكن في وارد النظام العربي ، واعتقدوا ان الأمور باتت « سالكة وآمنة » في تحقيق غاياتهم التصفوية ضد المسألة الفلسطينية ، التي ضاقوا ذرعاً بها وبممثل الشعب العربي الفلسطيني الشرعي والوحيد م.ت.ف. ، لذا حثوا الخطى في اكثر من موقع ومكان ، من اجل تكامل عملية التصفية الجسدية والسياسية للقضية ، بعناصرها الرئيسية المكونة ١ - في الأراضي الفلسطينية المحتلة ، كان العمل جارياً بين كل من الأردن واسرائيل على تحقيق مشروع التقاسم الوظيفي وغيره من العمليات التآمرية كـ « تعيين البلديات » و « التنمية » وغيرها . ٢ - في لبنان ، كان يجري الذبح الجسدي للركيزة العلنية للثورة ، للبندقية الفلسطينية المشرعة لمقاتلة الاحتلال الاسرائيلي من جنوب لبنان . ٣ - وفي القمة رسموا هذه التعليمات من خلال تهميش القضية الفلسطينية بأكثر من طريقة واسلوب ! .

لم يكن ذلك وليد الصدفة ! ، ولا هو « غلطة » غير مقصودة ، بل هو ، التقاطع والتكامل . فكل حلقة تكمل الأخرى وتعمقها ، وتسعى لجر

الحلقات الأخرى إلى مستنقع كامب ديفيد، الأمر الذي يؤكد ، ان النظام العربي بات أكثر اقتراباً من الحاضنة الأمريكية .

ولكن « حرارة » هذه الحاضنة لم تؤمن « الدفء » لأهل النظام ، ولم تصنهم من حجارة الثورة الشعبية الفلسطينية في الضفة والقطاع ، مما يدل على ان الأنظمة معها تزنرت بأسلحة القمع والتكيل . ، ومهما شرعت وسنت من قوانين كبت الحريات الديمقراطية ، ومهما فتحت من المعتقلات فانها ضعيفة جداً أمام ارادة الجماهير الشعبية عندما تعلن الولاء لحريتها ، وحرية الوطن . وهذا ما اكدته ثورة كانون الشعبية العظيمة حيث استطاعت ان ترغم الحكام العرب ، على ان يعقدوا قمة جديدة ، ولو بعد سبعة أشهر من اندلاعها، في الجزائر ، قمة الانتفاضة ، في ١٩٨٨/٦/٨ ، ليس هذا فحسب ، بل وان ينفوا قراراتهم السابقة من خلال اعتقادهم للورقة الفلسطينية المقدمة للقمة الطارئة ، وما جاء في البيان الختامي مايلي .

«وبحث المؤتمر التدابير الكفيلة بدعم الانتفاضة وتعزيز فعاليتها وضمان استمراريتها وتضاعفها واكد التزامه بتقديم كافة المساعدات الضرورية بمختلف الوسائل والأشكال إلى الشعب الفلسطيني ، لضمان استمرار مقاومته وانتفاضته بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية . حتى تحقيق اهدافه الوطنية الثابتة » .

كما دعا المؤتمر « مجلس الأمن الدولي إلى تحمل مسؤولياته لالزام اسرائيل بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة واحكام الاتفاقيات الدولية ، ووقف ممارساتها القمعية والانسائية ، والعمل على تحقيق الإنسحاب الاسرائيلي الفوري الكامل من جميع الأراضي العربية المحتلة ، ووضع الأراضي الفلسطينية تحت اشراف مؤقت للأمم المتحدة يوفر الحماية لمواطنيها ويؤمن للشعب الفلسطيني ممارسة حقوقه الوطنية الثابتة » .

وأكد المؤتمر مجدداً على عقد المؤتمر الدولي تحت اشراف الأمم المتحدة ، بالإضافة إلى مشاركة « منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني على قدم المساواة وبنفس الحقوق مع الأطراف الاخرى .

ولم يقتصر الأمر عند حدود ذلك ، بل ان القمة ، وتحت تأثير رياح التغيير الثوري في الأراضي الفلسطينية المحتلة ، ذهبت إلى حد الإدانة للسياسة الأمريكية ، وبالطبع ليس ذلك سوى انحناء مؤقتة لرياح الثورة ، بهدف حماية « الرأس » من الضياع . قال البيان « وأشار المؤتمر إلى استمرار الولايات المتحدة الأمريكية في سياستها المنحازة لاسرائيل والمعادية للحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني ، ودان هذه السياسة التي تشجع اسرائيل على مواصلة عدوانها وانتهاكها لحقوق الإنسان وتعطل الجهود المبذولة من اجل إقامة السلام » .

وجاء في القرار الخاص بدعم الانتفاضة [الثورة] ما يلي :
« وإذ يؤكد دعم وتأييد الانتفاضة الباسلة ، التي تحسد رفض الشعب الفلسطيني القاطع للاحتلال الاسرائيلي في حال استمراره ، مؤكداً ان الحل العادل في منطقة الشرق الأوسط لايتأتى إلا من خلال حل قضية فلسطين ، باعتبارها جوهر الصراع ، وذلك على اساس عادل يضمن لشعب فلسطين حقوقه في العودة وتقرير المصير ، واقامة دولته المستقلة فوق ترابه الوطني وعاصمتها القدس » .

كما اكدت القمة على « الالتزام بتقديم كافة انواع المساندة ، والدعم ، والتسهيلات ، لضمان استمرار مقاومة انتفاضة الشعب الفلسطيني ضد الاحتلال الصهيوني ، وذلك من خلال م.ت.ف. الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني وعبر القنوات الدولية المتاحة [وليس من خلال اللجنة الأردنية - الفلسطينية المشتركة ، الإلغاء الكلي للدور الأردني] ،

لدعم صمود الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة ، حتى تحقيق
اهدافه . »

كما اشار إلى « رفض كافة الحلول الجزئية والمنفردة بشأن الصراع العربي
[الفلسطيني] - الاسرائيلي ، وكذلك رفض المشاريع التي تنتكر للحقوق
الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني ، واعتبار اية مشاريع لاتضمن ممارسة
هذه الحقوق تعرقل جهود السلام العادل في المنطقة ، وتشجع استمرار
الاحتلال والتعنّت الاسرائيلي . »

فضلاً عن ذلك، اتخذت قرارات محددة بشأن الدعم المالي ، حيث
اتفق على أن تدفع الدول العربية (١٢٨) مليون دولار كمساعدات
سريعة ، بالإضافة إلى دفع (٤٤) مليون دولار شهرياً للمنظمة من اجل
دعم صمود الجماهير الفلسطينية الثائرة في الأراضي المحتلة .

رغم ذلك، لا بد من التأكيد، ان مجرد انعقاد القمة العربية يعتبر
انتصاراً فلسطينياً ، كما ان القرارات التي صدرت عنها ، هي أيضاً انتصار
لثورة كانون البتلة ولتنظمة التحرير الفلسطينية ، وتعزيز لمكانتها العربية
والدولية ، وفي ذات الوقت ، هزيمة للنظام الأردني ومن لف لفه من
الأنظمة العربية ، وهي الغالبية ؛ وهذه الهزيمة تحمل في طياتها اسقاط
الخيار الأردني ، الذي راهن عليه المعسكر المعادي للإمبريالي -
الصهيوني - الرجعي العربي .

الثورة.. وحسابات الملك الخاسرة !

من الإنجازات الهامة والرئيسية التي حققتها ثورة كانون اعلان الملك
الأردني ، حسين ، في ٣١ تموز (يوليو) ١٩٨٨ فك الارتباط القانوني
والإداري مع الضفة الفلسطينية ، بالإضافة إلى ما سبقها وما تلاها من

اجراءات ملازمة لهذا الإعلان السياسي .

ومن الجدير بالتأكيد، ان الملك حسين عندما قرر اتخاذ الخطوة المذكورة ، لم يكن في حسابه أن الأمور ستأخذ هذا المنحى ، بل اعتقد ان الفلسطينيين في قيادة المنظمة والجمهير الشعبية « ستطالبه » بالعدول عن هذا القرار ! و« تركع » عند قدميه !!! . ونسي الملك الأردني ومعاونوه الخمسة ، الذين رافقوه إلى لندن ووافقوه على اتخاذ القرار- الإنتصار - [رئيس الوزراء السابق ، زيد الرفاعي ، وقائد الجيش السابق ، ورئيس الوزراء الحالي زيد بن شاکر ، ومدير المخابرات ، طارق علاء الدين ، ورئيس الديوان الملكي ، مروان القاسم . ووزير البلاط ، عدنان أبو عودة .] بأن الجماهير الفلسطينية في زمن الثورة الشعبية مستعدة لان تموت جوعاً ، شرط ثيل حريتها واستقلالها . وانها لن تركع إلا لحرية الوطن واستقلاله .

كما ان قيادة م.ت.ف. وفصائل الثورة ، كل على انفراد، رحبت بالخطوة الأردنية ، على الرغم من الخلفية والطريقة المقصودة والهادفة ، التي اتخذ بها الملك قراره ، حيث اراد ان يفاجئ بها المنظمة ، من اجل ارباكها ، بالإضافة إلى الأعباء الاقتصادية الضخمة التي تعنيها هذه الخطوة، في وقت تحتاج فيه المنظمة إلى كل قرش من اجل دعم الجماهير الشعبية الثائرة في الوطن المحتل .

ورغم هذه الأعباء الكبيرة الاقتصادية والاجتماعية التي خلفتها الخطوة الأردنية ، إلا انها مثلت واحدا من اهم الإنجازات الحقيقية لثورة كانون العظيمة .

مقدمات وخلفيات الخطوة الملكية

وكما اشرنا، فان خلفيات هذه الخطوة ليست بريئة، ولا تستهدف

تدعيم الانتصارات الفلسطينية ، بقدر ما ارادت اجهاض الثورة الشعبية ، حيث اعتقد الملك ومعاونوه ان انقطاع رواتب مايزيد على (٢١٠٠٠) موظف في الضفة الفلسطينية ، سيؤثر على كفاحية الجماهير الفلسطينية ، ويشل تفكيرها عند حدود الراتب الشهري ، الذي يأتيها من الدوائر الأردنية المعنية بالموظفين !!؟ وبالتالي سترسل هذه الجماهير « العرائض » إلى (جلالة) الملك حسين تدعوه « للعدول » عن خطوته آتفة الذكر ، فضلاً عن « توقفها » عن الفعل النضالي في الثورة الشعبية ؟! . أي ان الخطوة الأردنية تعتبر احد اشكال التآمر على ثورة كانون ، وهي نتاج فشل خطة الملك في الداخل ، رغم مسيبتها الموضوعية ، فهي استهدفت تضيق الخناق الاقتصادي حول رقة الجماهير الفلسطينية ، واذا ماجرى التدقيق في توقيت الخطوة ، نجد أنها توافقت مع الحصار الاقتصادي الذي فرضه الاحتلال الاسرائيلي على جماهير الضفة والقطاع ، الأمر الذي يؤكد على المنحى الخطير ، الذي ابتغته الخطوة الأردنية .

ولكن الثورة التي اشتقت ميكانزما خاصاً بها ، وما فعلته من تطهير للمجتمع الفلسطيني من أمراض الإستهلاك ، إلى تعزيز التكافل والتضامن الأسري ، إلى انتفاء مظاهر البذخ والإسراف غير المبرر في المناسبات الاجتماعية [الزواج ، الطهور ، النجاح . . . الخ] ، فضلاً عن عودة الجماهير إلى الأرض ، إلى الاقتصاد البيتي ، وغيرها من الترتيبات والإجراءات التي رسختها الثورة عند المواطنين ، فضلاً عن قيام اللجنة التنفيذية بالمبادرة يوم ٢١/٨/١٩٨٨ باتخاذ سلسلة من القرارات التي تبقي المواطنين في مواقع عملهم ، وتحمل المنظمة كل المسؤوليات الناتجة عن ذلك . الأمر الذي افقد خطوة الملك ونظامه اي مجال في النجاح ، بل ان النتائج جاءت عكسية تماماً وفي صالح م . ت . ف . وتجذر ثورة كانون .

وأما اسباب ومقدمات الخطوة الأردنية فتعود لجملة من العوامل التي سبقت ومهدت الطريق لها ، ومنها

١ - استمرار وتجذر ثورة كانون . مع ما حمله ذلك من حسم جذري لصالح م.ت.ف. واسقاط للخيار الأردني في الظروف الراهنة .

٢ - نتائج القمة العربية الطارئة في الجزائر في حزيران (يونيو) ١٩٨٨ وتمييزها الكلي للدور الأردني ، فضلاً عن الغاء اي شكل من اشكال المشاركة الأردنية في التمثيل الفلسطيني ، حتى في حدود اللجنة الفلسطينية - الأردنية المشتركة . وهي المرة الأولى التي تحسم فيها القمة العربية موضوع التمثيل الفلسطيني بهذا الوضوح .

٣ - سياسة الليكود واليمين الاسرائيلي الأكثر تطرفاً ، التي تدعو إلى ان الدولة الفلسطينية قائمة وموجودة في حدود الضفة الشرقية !! ، وكذلك تزايد وتيرة الحديث من قبل جماعة « الترانسفير » حول ترحيل الفلسطينيين إلى شرق الأردن !! .

٤ - ازدياد وتيرة الأردننة المؤسسات الدولة ، لاسيما وان النظام قام ، ومنذ العام ١٩٧٤ ، بتنفيذ هذه السياسة في كل اجهزة ومؤسسات ووزارات الدولة ، فأضحى العديد منها مغلقاً تماماً أمام الفلسطينيين [المؤسسة العسكرية ، المخابرات العامة ووزارة الداخلية ووزارة الإعلام وجامعة مؤتة والديوان الملكي والبلاط وغيرها] . وهذا ليس اساسه الكفاءة الوظيفية في المجالات المختلفة ، بل انه يرتبط أشد الارتباط بسياسة النظام التأميرية ، التي تقوم على اساس سياسة « فرق تسد » بين ابناء الشعبين الشقيقين الأردني والفلسطيني . وكشكل من اشكال المحاصرة للقوى

الوسطية الفلسطينية والأردنية على حد سواء . لاسيما وان « الأردن » لا تطال الأردنيين الوطنيين والتقدميين ، بل هي موجهة ضدهم .

٥ - ٤ م. نجاح الأمريكان والصهاينة في تحقيق أي خطوة عملية على صعيد تعزيز نفوذ وسلطة الملك ، رغم الاتفاقات العديدة التي وقعت بين الطرفين الأردني - والاسرائيلي ، والتي قد لا يكون آخرها اتفاق لندن بين بيريز وحسين . خاصة وان الملك لم يتمن أن تأخذ الأمور هذا المنحى . فضلاً عن فشل خطته في الأراضي الفلسطينية المحتلة ، وبالتالي عدم نجاح عملائه في تحقيق أي نتيجة إيجابية .

أهمية الخطوة

أولاً: اكدت ان الأرض فلسطينية، وان اصحابها ومن يفاوض بشأنها هم الفلسطينيون وليس أحداً سواهم .

ثانياً: عززت من مكانة م.ت.ف. وهويتها التمثيلية أمام المنابر والمحافل الدولية .

ثالثاً : الغت، وإلى أجل غير مسمى ، الخيار الأردني ، واي خيار شبيه ، كالحكم الذاتي او الإدارة المدنية او التعيينات البلدية .

رابعاً: زادت من تعقيد الأمور لدى الحكومة الاسرائيلية ، ووضعتها قانونياً لأول مرة وجهاً لوجه أمام م.ت.ف. الممثل الشرعي والوحيد للشعب العربي الفلسطيني .

خامساً: اعطت الثورة الكانونية زخماً وتجذراً أكثر فأكثر ، وحررتها من آخر القيود الأردنية .

سادساً: قبل هذا وذاك، ألغت وإلى الأبد مقررات قمة أريحا عام ١٩٤٩، التي شكلت الخطوة التمهيدية لعملية ضم الضفة الفلسطينية إلى المملكة الأردنية الهاشمية .

خلاصة القول، ان هذه الخطوة كانت من اهم الإنجازات الرئيسية التي حققتها الثورة الشعبية الباسلة في الأراضي الفلسطينية المحتلة ، وبالضرورة ان تحافظ عليها جماهير الثورة وتحميها من اي محاولات اردنية لاحقة ، خاصة وان خطة الملك واعوانه لم تهدف إلى مآلت اليه الأمور ، بل العكس صحيح ، انه ارادها « شوكة » في حلق الثورة كي « يخنقها » و« يشيع » جثثها؟! ولكن الرياح لم تأت كما تشتهي سفن « أهداف » الملك الأردني ، بل متعاكسة معها . ومع ذلك ، فأى محاولات لاحقة من هذا القبيل ، بالضرورة في ظروف الانحسار ، ستجد من يعمل لها مؤتمر أريحا جديداً ! ولكن التاريخ سيعيد نفسه لاحقاً على شاكلة مهزلة . بتعبير اوضح ان العودة للوراء غير ممكنة ، وان توق الشعب إلى الحرية والاستقلال يفوق كل اغراءات الملك ومن هم على شاكلته .

طريق التحولات العربية مفتوحة.. ولكن !

إن الجزء الكبير من التحولات التي حصلت في الساحة العربية كان من الأنظمة العربية الرسمية ، وهي تحولات محدودة جداً وقزمية بالنسبة لما يملكه العرب من اوراق القوة السياسية والاقتصادية والعسكرية . . . ولكن معطيات الإنهيار والترهل العربي الرسمي ، وغياب الإحساس القومي بحدوده الدنيا ، افقد العرب كل شيء ، ليس هذا فحسب ، بل وأحال عناصر قوتهم إلى أسلحة موجهة ضدهم !!

إذا اخذنا مثلاً، النفط، عائدات النفط النقدية، الثروات الطبيعية الأخرى، السوق العربي، المطارات والموانئ العربية، التي تعتمد جميعها على سلاح المقاطعة، لو استخدم أي سلاح من هذه الأسلحة للوقوف في وجه الحليف الإستراتيجي لإسرائيل، الولايات المتحدة الأمريكية، ماذا كان يمكن أن يكون عليه الوضع؟ هل ستبقى الإمبريالية الأمريكية تماطل وتدير الظهر للمصالح الوطنية الفلسطينية؟ بالضرورة لن تكون كذلك، لأنه عندئذ ستحسب الإمبريالية ألف حساب لمصالحها.

ولكن المؤسف أن العرب الرسميين، هم الذين باتوا يخشون من إجراءاتهم هذه، خوفاً على حساباتهم الشخصية الضيقة، وليس حرصاً على المصلحة العربية العامة؟.

وبناء عليه، اكتفت الأنظمة بعقد القمة، وهي انجاز حقيقي، رغم مرافقتها حتى الآن من تلكؤ وتهرب من دفع غالبية العرب التزاماتهم المالية للثورة الشعبية، كما اكتفت بالتصريحات والحركة السياسية الباردة، التي لاتسمن ولا تغني من جوع، وبعض البيانات الرتيبة.

وهذا أن دل على شيء فإنما يدل على الدرك الأسفل الذي انحدر إليه النظام العربي، وهذا مايؤكد الأستاذ محمد حسنين هيكل، الذي قال في ندوة مركز الدراسات العربية بالقاهرة، «أشعر على نحو ما أن الأمور قد وصلت في منطقة النظام العربي أو مشروعه إلى القاع الذي لاتستطيع أن تهوي بعده، وبما أن الحياة تحول مستمر، إذن فالحركة بعد القاع سوف تبدأ في الصعود إلى أعلى لأنه ليس أمامها اتجاه آخر!»

وأضاف هيكل: «أشعر أن الثورة التي اندلعت في الضفة [الفلسطينية] وغزة ليست رفضاً للاحتلال الإسرائيلي فقط ولكنها حكم على سياسات احتلت مناطق واسعة في الوعي العربي». أي أنها ثورة على

حالة الانحطاط ، وتجاوباً مع الحاجات الذاتية والموضوعية للجماهير العربية .

وتابع هيكल الحديث عن الثورة الكانونية وخوف اهل النظام العربي من آثارها على اسوارهم القطرية الضيقة ، قائلاً : « ولقد تعجب - سيدي الرئيس - [رئيس الندوة] من ان وزير الخارجية الأميركية جورج شولتز روى في مؤتمر مغلق لمجلس العلاقات الخارجية الأميركية ان كثيرين ممن قابلهم في العالم العربي أبدوا له مخاوفهم من « الانتفاضة » لأن خطرهما على الجوار العربي لا يقل عن خطرهما على الاحتلال الاسرائيلي . ولك سيدي الرئيس - ان تقرأ وقائع مؤتمر « جورج شولتز » كاملاً وسوف تجد عجباً ! »

ويضيف هيكل عن انخفاض تأثير الحقبة النفطية وافرازاتها ، قائلاً : « أشعر ان كثيراً من الأوهام التي خدرت ارادتنا لوقت طويل قد بدأ ينجلي دخانها .

اوهام ان الثروة الطارئة تستطيع حل مشاكلنا جميعاً - تبددت . بالإضافة إلى ذلك ، فانه يشير إلى الأوهام الغيبية بالقول « اوهام ان التغيير المطلوب في حياتنا يمكن ان تحدثه حتميات غيبية او معجزات سحرية - شحبت - . حتى نتأكد انه لا بديل عن الإنسان . »

فضلاً عن ذلك ، فانه يحذر من أوهام الركض وراء السراب الأمريكي بالقول ، « فالأوهام التي راودت البعض في سلام أميركي . ينطفئ بريقها [إلا عند فريق فلسطيني غارق حتى النخاع في المراهنة الخاسرة على « الثور » الأمريكي الهائج ، والذي لم يجد بعد من يروضه في الساحة العربية ، بل إنه يركض في طول وعرض الساحة العربية فلا يجد من يعترض طريقه سوى الثورة المتأججة في الأراضي الفلسطينية المحتلة] بصرف النظر عن المؤتمرات والمبادرات ودبلوماسية المكوك »^(٦٧) .

ومن البديهي التأكيد، على ان هذه الحالة العربية المتعفنة كان يمكن ان تكون احسن حالاً ، بالمعنى النسبي للكلمة ، لو ان القيادة السياسية الفلسطينية اكثر تماسكاً وصلابة في مواقفها السياسية ، ولكن من المؤسف حقاً القول ، ان بعض القيادة الفلسطينية يذهب احياناً كثيرة بعيداً في الركض وراء السراب، ليس الأمريكي فحسب ، بل والاسرائيلي ايضاً ، إلى الدرجة والحد الذي يشكل فيه « بلدوزر المهازل » ، الذي يمهّد الطريق لسياسات المعسكر المعادي وخاصة فريقه الرجعي العربي ، المستميت على « تشييع جثمان » الثورة الشعبية البطلة قبل اسرائيل وامريكا لانه يخشاها ويتمنى زوالها . وهذا ما تحلى في لقاء العقبة ، في ٢٣/١٠/١٩٨٨ ، الذي ضم الزعيم الفلسطيني ابو عمار ، والرئيس المصري ، حسني مبارك ، والملك الأردني حسين ؛ والإعتراض ليس على مبدأ اللقاءات والمناورة السياسية في حقل الألغام العربي ، وإنما يكمن الإعتراض على ما استهدفه اللقاء ، لاسيما وانه اراد تلميع صورة حزب العمل الاسرائيلي بزعامة شمعون بيريس، عشية الإنتخابات الاسرائيلية للكنيست الثانية عشرة ، على اعتبار انه « حمامة سلام » ، أليست هي المهزلة بحد ذاتها ، والإنبهار الأكثر من اللازم بمجرى ونسبة التحولات التي حدثت داخل الكيان الصهيوني ! وإذا كان لابد من الإقرار ان هناك فريقاً من اعضاء حزب العمل، أمثال يوسي بيلين وغيره يدعو للاعتراف بحق تقرير المصير للفلسطينيين، وبضرورة التفاوض مع م . ت . ف . ؛ إلا ان من الضروري التأكيد ، ان هذا ليس هو الفريق الرئيسي في الحزب ، وانه مازال غير مقرر في سياسته ، فبرنامج الحزب لم يختلف كثيراً عن برنامج الليكود ، بل ان هناك تنافساً بين الحزبين على التشدد والتصلب ، وفي البحث عن وسائل قمع الثورة الشعبية المجيدة .

فضلاً عن ذلك ، فان كل الصور والوثائق تؤكد ان هذا الحزب ، ممثلاً

بالرجل الثاني فيه ، اسحق راين ، وزير حرب العدو ، كان اكثر تعسفاً وارهاباً ودموية تجاه المواطنين الفلسطينيين ، فعمليات الإبعاد والتكيل والتدمير ضد البنية التحتية الفلسطينية كانت اشد سفوراً .

بالإضافة إلى ذلك ، فإن رئيس نظام كامب ديفيد المصري وملك الأردن ليس لهما أي مصلحة في اللقاء مع القائد الفلسطيني ياسر عرفات ، إلا بمقدار ماينخدم هذا اللقاء توجهاتها المعادية لثورة الشعب الفلسطيني ، أليس الرئيس مبارك هو صاحب المبادرة - المؤامرة؟! ، وليس الملك الأردني هو صاحب وشريك اسرائيل وأمريكا في كل المؤامرات على الشعب الفلسطيني ومثله الشرعي والوحيد م. ت. ف.!! .

ومن البديهي التأكيد ، أنهما - حسين ومبارك - لم يكونا على استعداد لعقد القمة مع ياسر عرفات كرامة لسواد عيني الزعيم الفلسطيني ، لولا أنهما يستهدفان جرم م. ت. ف. ، إلى مستنقع الأوهام والسراب ، الذي ستكون نتائجه اذا استمر الحال كذلك سلبية جداً على القضية الفلسطينية ، وهذا لايعني قطع الصلات والاتصالات مع الأنظمة العربية ، وإنما يعني التدقيق في الحركة السياسية ، وفي هدف كل خطوة تكتيكية وإلى أي مدى تخدم التوجه السياسي الفلسطيني المرتبط بمقررات الإجماع الوطني الفلسطيني ، وقبل كل شيء بهدف الجماهير الثائرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة - بشعار الحرية والإستقلال - وبتعبير آخر ، ان المناورة السياسية مشروعة وضرورية ولكن المناورة التي تخدم عملية البناء ، لا تلك التي تؤدي إلى الهدم والتدمير لما صنعتته الجماهير .

ان الحلقة الفلسطينية ، ليس فقط في شقها المشتعل عطاءً ثورياً في الأراضي الفلسطينية المحتلة ، وإنما أيضاً القيادة السياسية ، يجب أن تشكل قوة ضغط على حلقات السلسلة العربية المختلفة ، لا أن تخضع لحالة الترهل والإنحدار ، لا أن تشكل غطاءً لأنظمة البؤس العربية ، « ان هذه

الثورة في الأرض المحتلة تثبت أيضاً بما لا يدع مجالاً للشك أن هناك نقطة انكار حتمية في كل أمر واقع مهما كان جبروته، ففي لحظة معينة تفرغ طاقة احتمال الشعوب ولا يصبح أمامها من بديل غير أن تدافع عن مصائرها وأقدارها، ولو حتى بالحجارة ضد الأسلحة النووية»^(٣).

على قيادة منظمة التحرير أن تضع ثقتها في الجماهير العربية وقواها الطليعية، رغم كل العيوب التي تلازم هذه القوى، لا أن تنخرط دون وضع الفواصل والنقاط وتحديد التخوم، في الحركة السياسية الرسمية العربية؛ لأن الطابع العام لهذه الحركة لا يستهدف دعم ثورة الجماهير الشعبية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بل تطويقها وحصارها، ولو كان العكس صحيحاً، لفتحت الحدود العربية لدول الطوق أمام المقاومة الفلسطينية على أقل تقدير، من أجل إفساح المجال أمام عمليات اسناد وتكافل عبر الحدود العربية مع الثورة في الضفة والقطاع، ولا يبلغ مستوى الطموح في ضوء المعطيات القائمة إلى درجة اشعال الجبهات العربية في حرب استنزاف ضد القوات الاسرائيلية، كي تتكامل حلقات السلسلة القومية العربية في تكسير وتخطيم العنجهية والخطرة الصهيونية وارغامها على إقرار الحقوق الوطنية الفلسطينية! ولم يكن مطلوباً الإخلال بـ«نظرية التوازن الاستراتيجية»! التي لن تصنعها الأنظمة في ظل واقعها السياسي والاقتصادي القائم، بل صنعها الحجر الموجود والمجبور باليد وبالدم الفلسطيني، فقط المطلوب فتح الجبهات أمام المقاومة الفلسطينية والعربية، لانزال افدح الخسائر في صفوف القوات الصهيونية.

ولكن يبدو أن فتح آفاق هذه الحدود أمر متعسر وصعب المنال، الأمر الذي يتطلب من فصائل المقاومة الفلسطينية والمقاومة الوطنية اللبنانية وأي مقاومة عربية أخرى، ان تجد الجواب المناسب في اختراق هذه الجبهات لتدعم الجماهير المكافحة والمقاتلة في الأرض الفلسطينية والعربية المحتلة.

ورغم كل الصعوبات والعراقيل التي تقف في طريق التحولات العربية، فإن الأفاق مفتوحة نحو تحولات أعمق وأرحب، ولن تنقطع مجالات الفرز في الساحة العربية، خاصة وأن هذا العقم الرسمي سيولد نقيضه التاريخي .

حركة التحرر العربية في مرحلة المخاض

ولم تكن حركة التحرر العربية أحسن حالاً من أهل النظام العربي، فهي تعاني من أزمة حادة، أزمة عضوية وبنوية، لذا فإن هذه الحركة لم تفعل شيئاً سوى إصدار بيانات التضامن والتصريحات الصحفية وعقد الندوات رغم أهميتها، أما على صعيد الفعل، فلم تفعل شيئاً، باستثناء تضامن جماهير الجولان المحتلة والمقاومة الوطنية اللبنانية، التي عكست فعلياً قيمة التضامن والتكافل الحقيقي مع الثورة الكانونية المجيدة، هذا هو أحد عناوين الرد الضروري على حالة البؤس الرسمية العربية، وهو ما يجب أن يتعمق ويتجذر في صفوف فصائل حركة التحرر الوطني العربية، وليس المقصود بذلك تغييب الواقع الموضوعي، والظروف الذاتية لكل فصيل من فصائل التحرر القومي العربية. ولكن في ذات الوقت، لا يجوز لهذه القوى أن تبقى أسيرة قوانين وإجراءات وسياسات الأنظمة العربية، بل يجب أن تخترق جدار صمت هذه الأنظمة، أن تنزل مع الجماهير الشعبية إلى الشوارع، واجب عليها أن تلتقط كل عوامل القمع والإرهاب السلطوي، لتثير في نفوس الجماهير حالة السخط والغليان الثوري وتحرضها يومياً من أجل أن تنهض بمسؤولياتها الوطنية والقومية، ولتضع حداً لحالة التراخي والترهل العربية الرسمية والشعبية على حد سواء.

إن قوى حركة التحرر الوطني العربية مطالبة أولاً وقبل كل شيء بتعميق

الديمقراطية بين صفوفها، والخروج من نفق المكتبية والبيروقراطية، في معالجة قضايا العرب القومية، وبالضرورة القول، إن الشيوعيين والقوى الديمقراطية المختلفة تلعب دوراً رئيسياً في هذا الشأن، ولأجل ذلك، لا بد من ملامسة الثغرات والأخطاء والعيوب التي لازمت وتلازم كل فصيل من فصائل العمل القومي العربية.

كما يجب أخذ المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية - الفكرية بعين الاعتبار، الأمر الذي يستدعي قراءة علمية جديدة لمجمل التطورات التي رافقت تطور حركة التحرر العربية في نطاقها المحلي والقومي .

وبالمحصلة يمكن القول، إن حركة التحرر الوطني العربية مازالت غارقة في وحل أزمتها، غير قادرة على النهوض من كبوتها، وهي في حالة احتضار واضحة لالبس فيها، مما يستدعي من جيل التغيير القومي الديمقراطي أن يمسك بزمام الأمور وينهض بهذه الحركة من أجل رفع الضيم الذي تقع تحت كاهله الجماهير الشعبية العربية، ولكي تؤمن فعلاً عملية التضامن والتساند القومي الحقيقي، بين حلقات السلسلة القومية العربية الواحدة، وتمهد الطريق لتحقيق الأهداف الكبرى التي تنتصب أمامها.

وما لاشك فيه، أن مرحلة المخاض العسيرة والشاقة التي تعيشها حركة التحرر القومي العربية، تحمل في احشائها البديل القومي التقدمي الديمقراطي، الكفيل بوضع حد لكل حالة الإغيار، والتأسيس لعملية بناء ديمقراطية جديدة.

مصادر الفصل الخامس

- ١ - هآرتس، ١٩٨٨/١/١٣
- ٢ - كتاب «فلسطين الثورة» رقم - ٤ - مصدر سابق ص ٣٤٦. انظر صحيفة دير شبيغل الألمانية، أواخر آذار (مارس) ١٩٨٨.
- ٣ - عل همشيار، ١٩٨٨/١/١٥
- ٤ - يديعوت احرونوت، ١٩٨٨/٢/١٦
- ٥ - عل همشيار، ١٩٨٨/١/٢٨
- ٦ - هآرتس، ١٩٨٨/٢/٧
- ٧ - كتاب «فلسطين الثورة» رقم - ٤ - مصدر سابق ص ٤٦٦
- ٨ - د. المسيري، عبد الوهاب. «الانتفاضة الفلسطينية والأزمة الصهيونية». مصدر سابق. ص ١٥٦.
- ٩ - كتاب «فلسطين الثورة» رقم - ٤ - مصدر سابق ص ٣٤٦.
- ١٠ - دافار، ١٩٨٨/١/٢٥
- ١١ - هآرتس، ١٩٨٨/٣/٩
- ١٢ - د. المسيري عبد الوهاب. «الانتفاضة الفلسطينية». مصدر سابق. ص ١٦٤.
- ١٣ - كتاب «فلسطين الثورة» رقم - ٤ - مصدر سابق. ص ٤٦٧.
- ١٤ - د. المسيري، عبد الوهاب. «الانتفاضة الفلسطينية». مصدر سابق. ص ١٥٧ / انظر القبس الكويتية، ٨٨/٦/٥.
- ١٥ - القبس، الكويتية، ١٩٨٨/٣/١
- ١٦ - كتاب «فلسطين الثورة» رقم - ٤ - مصدر سابق. ص ٤٦٦ - ٤٦٧.
- ١٧ - المصدر السابق. ص ٤٦٧.
- ١٨ - صحيفة «الشرق الأوسط» التي تصدر في لندن، ١٩٨٨/٣/٢٣.
- ١٩ - كتاب «فلسطين الثورة» رقم - ٤ - مصدر سابق. ص ٤٦٧.
- ٢٠ - د. أبو النمل، حسين. «الاقتصاد الاسرائيلي». مركز دراسات الوحدة العربية. الطبعة الأولى. بيروت كانون الأول (ديسمبر) ص ٩٠.
- ٢١ - المصدر السابق. ص ١٠٢.
- ٢٢ - نشرة «الملف» العدد (٥٦/٨) تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٨.
- ص ٧١٥ / انظر يديعوت احرونوت، ١٩٨٨/١١/١.

- ٢٣ - التقرير (٢٩) الانتفاضة والقضية الفلسطينية في الصحافة العالمية
١٩٨٨/١٠/٥ م. ت. ف. الإعلام الموحد، الإعلام الخارجي ص ٥ - ٨
- ٢٤ - الجيروزاليم بوست، ١٩٨٨/٨/٥
- ٢٥ - المصدر السابق
- ٢٦ - مجلة «الفكر الديمقراطي» فصلية فكرية ثقافية. العدد ٦، ربيع ١٩٨٩ ص ١٩٧
- ٢٧ - المصدر السابق. ص ١٩٨
- ٢٨ - التقرير (١٠٠). تعقيب على تقرير الخارجية الأمريكية بشأن انتهاكات حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة، صادر عن حركة «فتح» مكتب القائد العام لتتؤون الأرض المحتلة ١٩٨٩/٢/٢٠. ص ١
- ٢٩ - يديعوت احروبوت، ١٩٨٩/٣/١٩.
- ٣٠ - عل همشار، ١٩٨٩/٥/٢٥
- ٣١ - التقرير (١٠٥) تأثير الانتفاضة على الرأي العام الأمريكي، ١٩٨٩/٢/٢٨، صادر عن حركة «فتح»، مكتب القائد العام لتتؤون الأرض المحتلة. ص ٥.
- ٣٢ - المصدر السابق ص ٣.
- ٣٣ - المصدر السابق ص ٣.
- ٣٤ - التقرير (٢٧) - الانتفاضة والقضية الفلسطينية في الصحافة العالمية، ١٩٨٨/٩/١٢ م ت ف. الإعلام الموحد. الإعلام الخارجي، ص ١٢ - ١٣ / انظر رويتر، ١٩٨٨/٨/٢٦.
- ٣٥ - هآرتس، ١٩٨٨/١١/٧
- ٣٦ - «الفكر الديمقراطي» العدد ٦ - ربيع ١٩٨٩ ص ١٩٨ - ١٩٩
- ٣٧ - السياسة، الكويتية، ١٩٨٨/١٢/٥
- ٣٨ - كتاب «فلسطين الثورة» رقم - ٣ - مصدر سابق. ص ٢١٩.
- ٣٩ - المصدر السابق. ص ٢٢٨.
- ٤٠ - المصدر السابق. ص ٢٢٩.
- ٤١ - المصدر السابق. ص ٢٢٩.
- ٤٢ - «الأرض المحتلة - وقائع وأحداث» - تموز (يوليو) ١٩٨٨ العدد الثالث والأربعون. حركة «فتح» شؤون الأرض المحتلة. ص ٣٢٧.
- ٤٣ - كتاب «فلسطين الثورة» رقم - ٢ - مصدر سابق. ص ٢٥٧.
- ٤٤ - القبس، الكويتية، ١٩٨٩/١٢/٣

- ٤٥ - المصدر السابق
- ٤٦ - القس، ١٩٨٩/١/١٢.
- ٤٧ - كتاب «فلسطين الثورة» رقم - ٣ - مصدر سابق ص ٢٧٥.
- ٤٨ - المصدر السابق. ص ٢٦٤
- ٤٩ - المصدر السابق. ص ٢٦١.
- ٥٠ - الفكر الديمقراطي العدد ٢ - ربيع ١٩٨٨، ص ١٤٦.
- ٥١ - كتاب «فلسطين الثورة» رقم - ٣ - مصدر سابق ص ٢٦٤
- ٥٢ - كتاب «فلسطين الثورة» رقم - ٢ - مصدر سابق ص ٢٧١.
- ٥٣ - السفير، اللبنانية، ١٩٨٨/٤/٨.
- ٥٤ - السياسة، الكويتية، ١٩٨٨/١١/٢٦
- ٥٥ - السفير، اللبنانية، ١٩٨٨/١٢/١٠.
- ٥٦ - السفير، اللبنانية، ١٩٨٩/١/١٨
- ٥٧ - الوطن، الكويتية. ١٩٨٨/١٢/٢٠.
- ٥٨ - القبس، الكويتية، ١٩٨٨/١/١٩.
- ٥٩ - ידיعوت احرونوت، ١٩٨٨/١٢/٢.
- ٦٠ - التقرير قم (١٨٢). ريادة عرفات لفرنسا (ردود الفعل الاسرائيلية)، حركة «فتح». مكتب القائد العام لشؤون الأرض المحتلة / انظر على هامشها، ١٩٨٩/٥/٣.
- ٦١ - كتاب «فلسطين الثورة» رقم - ٣ - مصدر سابق. ص ١٩٥.
- ٦٢ - الوطن، الكويتية، ١٩٨٨/٣/٩.
- ٦٣ - المصدر السابق
- * أول مجموعة ابعدها سلطات الاحتلال الاسرائيلية في زمن الثورة، كانت مكونة من أربعة شباب مناضلين، وهم (١) بشير الخيري . (٢) جبريل الرجوب ، (٣) حسام خضر . (٤) جمال جبارة . بتاريخ ١٩٨٨/١/١٤ .

الفصل السادس

الفصل السادس

حقائق وآفاق فلسطينية واسرائيلية

مدخل :

عشية النكبة والتدمير البنيوي للتركيب الاجتماعي ، السياسي والاقتصادي الجغرافي للشعب العربي الفلسطيني عام ١٩٤٨ ، شهد العالم جملة من التحولات الاستراتيجية في الخارطة الجيوسياسية ، لاسيما وأن قوى النازية والعسكرتاريا الدموية [الالمانية ، الايطالية واليابانية] المعادية للبشرية سقطت في مستنقع شرها ، وهزمتها إرادة الشعوب التواقة للحرية والتطور الديمقراطي السلمي .

ومما لاشك فيه أن الاتحاد السوفياتي لعب دوراً رئيسياً في هذه العملية العظيمة ، والتي كان من نتائجها تحرير البشرية عموماً من الهلاك المحتم ، الذي كانت تعده لها الفاشية ، فضلاً عن انتقال قسم من شعوب ودول أوروبا وآسيا إلى التشكيلة الاجتماعية - الاقتصادية الاشتراكية ، الأمر الذي ساهم في تعزيز مكانة ثورة أكتوبر العظيمة في الاتحاد السوفياتي .

ويمكن القول ، إن نهاية الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥ حملت في طياتها نهاية اللجوء إلى الحروب العالمية ، ولكنها لم تلغ الحروب الإقليمية ، خاصة وأن الشعوب المناضلة من أجل نيل استقلالها السياسي قاتلت ضد مستعمراتها حتى تمكنت الغالبية الساحقة من شعوب الأرض من بلوغ

حريتها السياسية، ومع ذلك استمرت نيران الحروب الإقليمية العادلة وغير العادلة خلال العقود الأربعة ونيف الماضية دون توقف .

واليوم، وعشية الإعلان عن قيام الدولة الفلسطينية، التي أعلن عنها المجلس الوطني في الخامس عشر من تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٨، يعيش العالم معالم حقبة جديدة، انه يقف أمام أبواب منعطف حاد من التحولات الدراماتيكية الاستراتيجية في الخارطة الايديولوجية - السياسية والاقتصادية، وبالتالي في العلاقات الدولية . لاسيما وان القطبين المركزيين في العالم، الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة، خطيا خطوات جدية على صعيد التخفيف من حدة التوتر العالمي، وقلصا إلى حد كبير حدود ومساحة الحرب الباردة ومارافقها من تطورات خطيرة مع مطلع الثمانينات، خصوصاً عقب قيام الامبريالية الأمريكية بنقل العالم إلى دائرة جديدة من الحرب، هي «حرب النجوم». وبذلك تمكن الطرفان من عقد عدد من الاتفاقيات المتعلقة بتدمير كميات كبيرة من الصواريخ النووية المتوسطة المدى. كما تقاطع الطرفان عند نقطة مفصلية تتعلق بالعمل، من خلال نفوذهما على حلفائهما في المناطق المختلفة من العالم، للسير في ذات الطريق، أي تغليب لغة الحوار السلمي على لغة التفجير والتوتر، وهذا التوجه عكس نفسه مباشرة على عدد من مناطق النزاع في العالم، كما حصل في أفغانستان، انغولا، وأمريكا اللاتينية وغيرها من المناطق. وبطبيعة الحال لن تكون منطقة الشرق الأوسط خارج نطاق تأثير الحراك السياسي بين العملاقين السوفياتي والأمريكي، ولكن قد يأخذ مفعول هذا التأثير وقتاً من الزمن، ارتباطاً بتعقيد وتداخل عناصر الأزمة الفلسطينية - الاسرائيلية، الناتجة عن طبيعة الاحتلال الاستيطاني الكولونيالي الصهيوني للأرض الفلسطينية.

واستناداً إلى حركة التغيير الشاملة بين النظامين الاجتماعيين الاشتراكي والامبريالي، فإن العالم بالضرورة أن يشهد تغييراً أيضاً في الخارطة

الجيوسياسية، في أكثر من بقعة من بقاع العالم، لاسيما وأن شعب ناميبيا سيحصل على استقلاله بعد الفترة الانتقالية، التي تنتهي في العام ١٩٩١، وهي الثمرة الأولى للحقبة الجديدة.

ويرى زبغيو بريجنسكي، مستشار الرئيس الأمريكي السابق، كارتر، للأمن القومي، صورة العالم الجديدة في ضوء المتغيرات الجديدة، بإقدام كل فريق على تقديم «فرصاً مناسبة لوضع استراتيجية عليا تشكل نظاماً عالمياً أكثر تعاوناً، تبقى فيه امريكا عنصر التوازن الأساسي ومفتاح الاستقرار...»^(١). وبغض النظر عن النتيجة التي خلص لها بريجنسكي، ومدى قربها أو بعدها عن الواقع، فضلاً عن أننا لسنا في مجال التقويم وتحديد المواقف مما يجري من تحولات ايدولوجية سياسية واقتصادية، وخاصة في منظومة الدول الاشتراكية، التي تجري تحت عنوان «البريسترويكا» [اعادة البناء] فإن المسألة البارزة والظاهرة للعيان، ان العالم يقف على عتبة منعطف تاريخي حاد، لانستطيع الجزم إلى المدى الذي سيذهب اليه هذا التطور المتعدد الأوجه والمجالات.

ومن البديهي التأكيد، ان هذا التحول الجذري في العلاقات الدولية بين النظامين الاجتماعيين سيلعب دوراً هاماً في عملية التغير التي تشهدها المنطقة، خاصة وأن ثورة كانون الفلسطينية أعادت الأمور إلى نصابها، فبات الرأي العام العالمي يقف امام الحقيقة وجوهر الصراع الفلسطيني - الاسرائيلي، وأماطت الثورة القناع المزيف عن وجه الكيان الصهيوني البشع، الأمر الذي نقل هذه القوة المعنوية والسياسية ١٨٠ درجة لصالح الحق الفلسطيني، ومازالت الثورة الكانونية تفعل فعلها يوماً بعد يوم في كل الاتجاهات، مما سيساعد في الضغط على الطرف الامبريالي الأمريكي المتعنت تجاه المصالح الوطنية الفلسطينية، لقبوله الإقرار بهذه المصالح. بما في ذلك حق العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الوطنية المستقلة. وهذا

الأمر مرهون أولاً، باستمرار وتصعيد الثورة الشعبية. ثانياً، حمايتها سياسياً من النهج المتسرع الاستثمار. ثالثاً، اجادة فن التفاوض مع ممثلي الإدارة الأمريكية. رابعاً، التطورات الإيجابية في المواقف العربية الرسمية والشعبية. خامساً، التطورات الإيجابية في المواقف الدولية تجاه حقوق الشعب الفلسطيني العادلة. هذه العوامل مجتمعة ستساهم في تغيير موازين القوى أكثر فأكثر، وستزعم الامبريالية الأمريكية على تغيير مواقفها.

من أضل قراءة التاريخ، الشعب أو النخبة ؟!

التاريخ تيار جارف، كما الشلال أو النهر، لا يتوقف أبداً، خالد في حركته، وعندما يتوقف لا يكون تاريخاً، عندئذ يكون الموت والفناء، لأن التاريخ يرمز إلى الحياة والبقاء والصعود إلى الأعلى، ولأن أحد أهم شروطه، هو حركته المطلقة.

ولأن حركة التاريخ في صراع مع الماضي، القديم، البائد، من خلال أدوات التغيير الاجتماعي الساعية نحو الجديد، لذا فأيام التاريخ تكون غنية، مليئة بالتغيرات والتطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية - الفكرية. ولا يستثنى من هذه السمة العامة أكثر المراحل انحطاطاً في حياة الشعوب.

وبناءً عليه، فإن محاكمة مرحلة، لحظة سياسية وتاريخية في حياة شعب من الشعوب، بمعطياتها وشروط تجلياتها لا يمكن أن تنطبق على محاكمة لحظة سياسية تاريخية أخرى، لاسيما وإن قرائن وعناصر ومقومات اللحظة التاريخية الجديدة تمتاز عن المراحل الأخرى، حتى لو تقاطعت وتشابهت المراحل المختلفة في بعض المزايا العامة فإن ذلك لا يعني التطابق، فهذا مستحيل وغير ممكن الحدوث.

ومن الجدير بالتأكيد، أن ثورة كانون الفلسطينية العميقة والشاملة فتحت ملفات القضية كما لم تفتح من قبل، الكيان الصهيوني ومشروعيته! الأيديولوجية الصهيونية وإفلاسها! العلاقة بين الدولة الصهيونية ويهود العالم، وفي السياق، العلاقة المتبادلة بين إسرائيل والأميرالية العالمية عموماً والأمريكية خصوصاً. قرار التقسيم، صحته وعدم صحته!، لماذا رفض الفلسطينيون ذلك القرار؟ الدولة الفلسطينية وإمكانيتها الواقعية! وغيرها من الأسئلة المرتبطة بالصراع الفلسطيني [العربي] - الإسرائيلي.

وكان من بين الأسئلة المطروحة، التي يتوقف المرء عندها، توقف بعض القوى في الساحة الفلسطينية عند حدود أربعين عاماً مضت، ولم يحاول هذا البعض [الشيوعيون الفلسطينيون] رؤية التاريخ في حركته، بل تسمروا عند «صوابية!» موقفهم من قرار التقسيم عام ١٩٤٧. ويقول بهذا الصدد، عضو المكتب السياسي للحزب، نعيم الأشهب، مايلي: «لقد وقفنا، نحن الشيوعيين الفلسطينيين، وحدنا عام ١٩٤٧، نشير إلى الطريق الصحيح!»^(١) وتعمق «صوت الوطن» / جريدة الحزب في الخارج / كلام الأشهب، بالقول: «فقد وافقنا نحن الشيوعيين الفلسطينيين على قرار التقسيم المذكور، ووقفنا بشجاعة ضد التيار الجارف الذي خلقتة الرجعية العربية». . . وأضافت «واليوم يمكننا القول بثقة، في ضوء دروس الأربعين عاماً المنصرمة، انه لو قدر لشعبنا، آنذاك، ان يقرر مصيره بنفسه، وأن يقيم دولته الوطنية المستقلة، فوق تلك الأراضي التي قررها مشروع التقسيم، والتي تبلغ أكثر من ضعف مساحة الضفة [الفلسطينية] وقطاع غزة والتي جرى احتلالها عام ١٩٦٧، ولو لم يجر تشريد القسم الأساسي من شعبنا، لكان مسار تطور شعبنا ومجمل منطقتنا قد اتخذ منحى آخر كلياً، ولما أفلح حكام إسرائيل الصهاينة في تحويل دولتهم إلى دولة

عنصرية، وقلعة أساسية في خدمة المصالح والمخططات الا
المنطقة»^(٣).

إستناداً إلى «جراًة الشيوعيين»، وبمقدار هذه الشجاعة ،
يطرح نفسه، أمام التاريخ والشيوعيين والقوى السياسية المخ
فعلاً كان الموقف الشيوعي عام ١٩٤٨ ، وتحديداً في شباط (ف
كونفرنس الأقلية الشيوعية، صحيحاً؟! هل كان الموقف نابعاً مر
العميق لمعطيات الواقع الفلسطيني والعربي والدولي؟! أم أنه
مقيداً بسلاسل الجمود العقائدي، الذي لم يستطع أن يميز ب
والأممي وشروط التوافق بينهما؟!.

من البديهي التأكيد، ان الموقف الشيوعي لم يكن صائباً ولا
مضار ذلك الموقف وسلبياته أدت إلى نتائج وخيمة على الحركة
العربية عموماً، وليس الفلسطينية فحسب، فضلاً عن ذلك،
خطأً قبل أربعين عاماً ليس بالضرورة أن يبقى خطأً الآن، وماكاد
قبل أربعين عاماً ليس محتملاً ان يبقى كذلك في الظروف السياسية
وهنا تكمن قراءة التاريخ في حركته، لافي ثباته، عند نقطة
تطوره.

وارتباطاً بنسبية الصواب والخطأ في المحاكمة للمحط
الفلسطينية المحددة، نطرح احتمالاً كان، وبالضرورة مازال ممك
أن الجيوش العربية عام ١٩٦٧ أو ١٩٧٣ تمكنت من تحقيق الن
كان الشيوعيون سيقفون مصرّين على صوابية موقفهم؟! وه
الفلسطينية كان ممكناً لها أن تطرح الهدف المرحلي لولا مالمسته مر
الجسم القومي العربي على اثر حرب تشرين الأول [اكت
١٩٧٣].

إن شروط تعقيد القضية الفلسطينية وعدم استعداد الأنظ

لتحمل مسؤولياتها القومية، مع مضاعفات ذلك في تعميق القطرية في الساحة العربية، دفع الأنظمة في معظمها إلى محاولة إبعاد «الشر» الفلسطيني عنها! بالتضييق والحصار والقتل والتآمر المباشر! مما حدا بالقيادة الفلسطينية أن لا تبقى مكتوفة الأيدي عند حدود الشعار الاستراتيجي «من النهر إلى البحر» وأدركت ضرورة تحديد شعارات أكثر ملموسية وواقعية في ظل المعطيات الماثلة أمامها، فطرحته عام ١٩٧٤ «برنامج النقاط العشر» أي البرنامج المرحلي للنضال الفلسطيني .

وبالعودة إلى قرار التقسيم عام ١٩٤٧ فإن عدم واقعيته وصوابيته آنذاك تعود لأكثر من سبب وعامل، منها:

١ - أطماع الصهيونية المحددة والواضحة في وثائقها والمسندة من قبل الرأسمال المالي والصناعي العالمي .

وفي هذا الصدد، استثمرت الحركة الصهيونية تضامن الرأي العام العالمي الرسمي والشعبي وقتذاك مع ضحايا الفاشية الهتلرية من اليهود، في تجسيد وترجمة مشروعها الكولونيالي الإستيطاني الإجلائي والإحلالي!

٢ - قوى الامبريالية العالمية المغذية والداعمة للمشروع الصهيوني لم تكن مستعدة لدعم الدولة الفلسطينية المقترحة في قرار التقسيم .

٣ - بالإضافة إلى رغبة بريطانيا، بفشل الحل المقترح [مشروع التقسيم] حرصاً منها على إعادة وصايتها على الأرض الفلسطينية .

٤ - الدور الرجعي العربي، حيث كانت الأنظمة من اقصاها إلى اقصاها، مرتبطة بالدوائر الامبريالية المقررة في الصراع، كما أن بعضها لم يكن له مصلحة في إقامة دولة فلسطينية [شرق الأردن والنظام الملكي في مصر] وتجلي التآمر العربي أكثر فأكثر عند توقيع اتفاقية الهدنة في رودس التي تم بموجبها تسليم منطقة النقب وغيرها من المناطق الفلسطينية للكيان الصهيوني، وذلك خوفاً من إقامة الدولة الفلسطينية، في حال بقيت المناطق

الفلسطينية مفتوحة [الضفة الفلسطينية وقطاع غزة] على بعضها بعضاً !
٥ - القيادة الفلسطينية نفسها لم تكن آنذاك مؤهلة لإدارة الصراع خاصة وانها سلمت، ومنذ زمن بعيد، مقاليد الأمر المحكام العرب فضلاً عن أنها أيضاً متخلفة وغير ديمقراطية، وفوق هذا كانت محاصرة المطرقة الصهيونية والسندان الرجعي العربي.

٦ - وقبل هذا وذاك المزاج الجماهيري الفلسطيني العام، والمزاج الجماهيري العربي، الذي كان ضد فكرة التقسيم، ولم يكن ممكناً المنا بفترة التقسيم في تلك الظروف، ومن نادى، كما فعل الشيوعيون، وإصيراً أقل ما يمكن أن يقال عنه، انه ليس ايجابياً!

ويؤكد الشيوعيون العرب هذه النتيجة في احدى وثائقهم الصادرة : قرار التقسيم، والتي جاء فيها: «وبعد ان سالت الدماء البريئة اخفاء وافق اللصوص الانجليز والأميركيون على اقتسام البترول والنفوذ والأسس في الشرق الأدنى، وتبلور اتفاقهم حول فلسطين في مشروع عميل برنادوت، الذي يقوم على التقسيم، ولكن كما أراده المستعمرون ،» يقضي بمنع العرب من بناء دولة مستقلة لهم في أراضي القسم الحر وإلحاق هذه الأراضي بالمستعمرة البريطانية الأردنية واخضاع مراكز القوة في حيفا لاشراف بريطانيا واميركا المباشر، ثم تنسيق سيطرتها المشتركة = فلسطين بتأليف «اتحاد» في السياسة الخارجية وشؤون الدفاع بين الد اليهودية و«المملكة الأردنية الكبرى» وتضيف «ويحقق للصهيونيين تومس مداهم الحيوي فيشمل فلسطين وشرق الأردن معاً، سعياً وراء حلم الرجعي القديم الفاشل، بجمع كل يهود العالم حول «صفتي الأردن»»^٤ في ضوء ذلك، لا يجوز محاكمة مراحل التاريخ المختلفة بذات المكيال لان في ذلك جوهر الجمود العقائدي، وهذا يتنافى مع المنهج الماد الديالكتيكي، الذي يشكل أحد أعمدة الماركسية - اللينينية، الأمر الذ

يتطلب من الشيوعيين وغيرهم من القوى السياسية الفلسطينية والعربية الابتعاد عن بعض المقولات، التي باتت تحتل مكاناً رئيسياً في وثائق وإصدارات العديد من الفرى السياسية التقدمية الفلسطينية والعربية. مثل «وجاءت الأحداث لتؤكد صوابية مواقفنا...!» إلى آخر هذه المقولات التي تعكس في كثير من الأحيان غروراً، ولايزيد هذه القوة أو تلك شرفاً رفيعاً، فالناربخ والجهاهير هما الحكم، وهما كفيلا برفع هذه القوة أو تلك إلى مصاف القوى الفائدة والمسيرة لحركة نضالات شعبها، بمقدار ماتتجاوب وتنسجم هذه القوة مع أهداف وطموحات الجهاهير، ارتباطاً بقوانين التطور الإاجتماعي.

أين الدولة من الثورة ؟

إذا اقتضى التاريخ بمعطياته وتشابكاته المحلية والإقليمية والدولية قبل أربعة عقود، أن يتخلى عن الشعب العربي الفلسطيني، بفعل التآمر الامبريالي، الصهيوني والرجعي العربي، وبالتالي يحرمه من حقوقه الوطنية المشروعة، ويجرده من أبسط مقومات تشكل وتطور الشعوب، العيش على أرض وطنه في إطار سياسي مستقل [الدولة] واختيار النظام السياسي الذي يشاء، أسوة بباقي شعوب الأرض، التي نالت حقها في تقرير مصيرها بنفسها، فإن التاريخ في الظروف الراهنة، المحددة، وتحت ضغط العامل الذاتي - الثورة الكانونية البطلة - واستجابة العوامل الإقليمية والدولية لمفاعيل هذا الضغط بحدود معينة، بات أكثر استعداداً للتجاوب مع بعض الطموحات والأهداف الوطنية الفلسطينية المشروعة.

وإذا كانت، الأفاق النهائية لمدى التجاوب الإقليمي والدولي ليست محددة المعالم حتى اللحظة، فإنه من المؤكد أن الوقائع والإنجازات، التي

رسختها ثورة كانون المجيدة على الأرض تعكس إلى درجة كبيرة استعداد وقابلية هذا القطاع الهام من قوى التأثير الفعلي للذهاب بعيداً في التضامن مع الأهداف الوطنية المرحلية الفلسطينية.

ولكن لم تصل كل قطاعات الرأي العام الإقليمية والدولية إلى ذات الوتيرة والمستوى في درجة التضامن والدعم لهذه الأهداف، التي يترع على رأسها، هدف الحرية والاستقلال، إلا أن استمرارية الثورة الكانونية وتجزؤها وتعميق محتواها الديمقراطي وتصعيدها عبر أساليب كفاحية شعبية جديدة، من خلال إقران النار بالحجر، كي تصل نيرانها إلى عمق الركيزة البشرية الصهيونية، وذلك بزيادة عدد النعوش المحملة من الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى داخل الكيان الصهيوني، وبشكل دائم ومستمر حتى يمحى الاحتلال وتشرق شمس الحرية، والاستقلال.

وارتباطاً بذلك، وبفعل الممارسات الصهيونية الوحشية والدونية ضد الجماهير الفلسطينية المناضلة من أجل أهدافها الوطنية، فضلاً عن اللغة السياسية الواقعية المستندة إلى برنامج الإجماع الوطني الفلسطيني؛ ستمكن الثورة من إحداث التغيير الجدي في القطاعات التي مازالت متخلفة من الرأي العام العالمي عن التجاوب المطلوب مع مفاعيل الثورة وأهدافها، الأمر الذي يعني اقتراب الثورة من تجسيد الدولة على الأرض.

جديد الثورة في الثورة

في سفر الفصول السابقة، أشرنا إلى الكثير من أوجه وعناصر الجديد الذي بلورته وشكلته مفاعيل الثورة في الثورة في الساحة الفلسطينية، إلا أن ذلك ليس كل الجديد، بقي هناك حقائق لابد من تدوينها، فضلاً عن التأكيد على بعض العوامل، التي جرى التعرض لها، ولكنها بحاجة إلى

ترسيخ، لرؤية حجم المسافة الكفاحية، التي قطعتها ثورة كانون المجيده في النضال الوطني الفلسطيني، وقبل ذلك موقعها في سلم العملية الثورية الفلسطينية.

واستناداً إلى ذلك. فقد شكل الإعلان عن قيام الدولة الفلسطينية في قصر المؤتمرات بنادي الصنوبر في الجزائر بتاريخ الخامس عشر من تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٨ حدثاً نوعياً في التاريخ الفلسطيني الحديث، منعطفاً في مسار العملية الكفاحية الفلسطينية.

لقد نقل هذا الإعلان الجماهير الفلسطينية والعربية وقطاعات الرأي لعام العالمي المختلفة، وقبل ذلك القوى السياسية الفلسطينية المنضوية تحت لواء الثورة الشعبية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، من دائرة الحلم إلى التمني بقيام الدولة، من مجرد رفع شعار الدولة والتعبئة له، إلى دائرة جديدة أكثر اقتراباً من الدولة. حيث باتت قوى الثورة وجماهيرها تتلمس لطريق والمسافة الفاصلة بين الثورة والدولة؛ ولم تكن الدولة الفلسطينية ريبة من الواقع، طيلة العقود الأربعة الماضية، كما هي عليه الآن في زمن 'ثورة في الثورة.

وفي ضوء ذلك، يبرز أكثر من سؤال بحاجة للإجابة، منها، لماذا هذا شعور؟ هل هو مجرد انفعال عاطفي وحساس لا يستند إلى أسس مادية؟ هل يقترن بمعطيات مادية على الأرض؟ وهل هناك آفاق جدية لذلك أم هو الوهم والسراب؟!

من البديهي التأكيد، أن هذا الشعور ليس وليد فعل عاطفي أو حواس "يستند إلى أساس مادي، لاسيما وأن الأرض الفلسطينية المحتلة تحترق تحت أقدام المحتلين الصهاينة منذ مساء يوم الثامن من كانون الأول ديسمبر ١٩٨٧، ومازال أوارها في تصعيد دائم حتى تحقيق هدف الحرية لاستقلال.

وهذا الإحتراق الثوري المتجدد عبر ميكانيزم صنعته ارادة الجماهير الشعبية الفلسطينية وقيادتها الوطنية الموحدة، غير معالم الأشياء والمفاهيم والمقولات، واعاد ترتيب الأمور بشكل يختلف عما سبق يوم اندلاع الشرارة الأولى في هذا العمل الثوري العظيم، لقد نقل العالم من موقع إلى آخر، ووقع كالبصاعة على رأس قادة ومستوطني الكيان الصهيوني ومازال يدك حصون الصهاينة داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة . . .

ومن هنا يمكن التأكيد، ان الثورة الديسمبرية المباركة شكلت، بحق ، محطة نوعية في سياق النضال الوطني الفلسطيني، محطة جديدة بمعطياتها ومسلحتها ومكوناتها، تختلف عما سبقها من مراحل النضال الفلسطيني المعاصر منذ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٥ ، بتعبير أوضح إنها تعتبر محطة بحد ذاتها، منذ أن تفجرت مفاعيل بركان الحقد الشعبي الفلسطيني في وجه الغزاة الصهاينة .

أولاً، كونها نقلت ثقل الثورة الفلسطينية المعاصرة إلى داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة وهي المرة الأولى منذ عام ١٩٤٨، أي منذ قيام الكيان الصهيوني على حساب الأرض والشعب الفلسطيني، ينتقل فيها الكفاح الوطني بهذا الزخم والسعة والشمول والعمق والتجذر إلى الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، فضلاً عن انتقاله الجزئي المباشر إلى منطقة الـ ٤٨ ، الأمر الذي وضع الكيان الصهيوني وجهاً لوجه أمام الثورة الفلسطينية البطلة، فوصلت حجارتها ومفاعيلها إلى زجاج البيت الصهيوني فتحطم كما لم يتحطم من قبل منذ أربعة عقود خلت، فدوى صدى الثورة في أرجاء البيت القائم على أسس هشة، وعلى فكرة صهيونية أثبتت الأيام عقمها واتسداد الآفاق أمامها، ولم تعد تشكل بالنسبة لجزء كبير من يهود العالم، بما في ذلك جزء من قاطني اسرائيل، سوى «إيقونة تاريخية» من القرن التاسع عشر معلقة على الجدار للذكرى ! .

وهذا هو ماخشيه الإسرائيليون طيلة عقود الصراع الأربعة، لما يحمله هذا الانتقال من أخطار حقيقية على الكيان الصهيوني ومشروعيته. وحقائق الثورة في الثورة أكدت صحة الخشية الاسرائيلية، فالبيت الصهيوني غير قادر على أن «يللم» نفسه منذ اشتعال نيران الثورة في السهل والجبل الفلسطيني.

وأيام الثورة الكانونية القادمة من مخزون الحقد الشعبي الفلسطيني المتراكم على مدار أيام وشهور وسنوات التشريد والضياع، أيام النكبة منذ مايزيد على الأربعين عاماً، كفيلة بتعميق الهوة والفجوة بين مواطني «الهيكال الثالث» مع ما يحمله ذلك من أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية وسيكولوجية وبالتالي ايديولوجية.

ومن البديهي القول، إن هذا الانتقال لمركز ثقل الثورة إلى داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة، لايعني بالمطلق الغاء دور الركيزة العلنية - الثانية - للثورة الفلسطينية المعاصرة، بل العكس صحيح، وإنما أعاد الأمور إلى نصابها، خاصة وأن الركيزة الأولى والأساسية للثورة هي الأراضي الفلسطينية المحتلة، وهي الأكثر تأثيراً وفعلاً ضد قوات الاحتلال الصهيوني ورعاع المستوطنين.

فضلاً عن ذلك، من الخصائص المميزة للثورة الفلسطينية المعاصرة استنادها واعتمادها على ركيزتين اساسيتين في نضالها التحرري، الركيزة السرية، وهي الأساسية والأولى للثورة، ركيزة الأرض المحتلة، والركيزة العلنية، وهي رئيسية وفي المرتبة الثانية، وهذا مرتبط بظروف الشعب العربي الفلسطيني، الذي يعيش حالة من التوزع الديمغرافي الإرغامي - الإجباري، نتيجة الوجود الاستيطاني الصهيوني، الذي قام بطرد وخلع الجماهير الفلسطينية من ديارها وقراها ومدنها وبياراتها، وورشها الصناعية. وتتكامل الركيزتان في العملية التحررية الوطنية الفلسطينية.

ثانياً: أعادت الصراع إلى جوهره، إلى محتواه، الذي كان يجب أن يتخذه منذ أمد بعيداً، فأسمى الصراع يعرف في الأوساط الإقليمية والدولية بـ «الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي»، حيث بات العنصر والوجه الفلسطيني، هو الأبرز والأوضح في الصراع مع العدو الصهيوني. وهي أيضاً المرة الأولى منذ عام الثورة الكبرى ١٩٣٦ المغدورة، التي يحتل فيها الثقل الفلسطيني هذا الموقع.

وهذا لا يقلل من أهمية الإنجازات الكبيرة والهامة، التي حققتها الثورة الفلسطينية المعاصرة منذ العام ١٩٦٧، من تبلور الشخصية الوطنية الفلسطينية، وبالتالي تميز الخاص الفلسطيني عن العام العربي، إلى الإنجازات والمكتسبات السياسية والعسكرية، التي حققتها الثورة، وأبرزها، تجاوز مؤامرات التصفية والذبح السياسي والعسكري والبنوي للثورة والشعب على حد سواء، مقررات مؤتمر قمة الرباط العربية عام ١٩٧٤، قرارات الأمم المتحدة في الدورة [٢٩] عام ١٩٧٤، وماتلاها من قرارات في الدورات اللاحقة، بالإضافة إلى كلمة فلسطين، التي ألقاها رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية وغيرها من الإنجازات.

رغم ذلك لم يتسم النضال الفلسطيني بهذه السمة، كما هي عليه، منذ اندلاع شرارة الثورة في الثورة في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٧، لاسيما وأنها اضعفت وحدثت من تأثير العامل العربي الرسمي على هذه الثورة، وحتى في حال تمكنت الأنظمة العربية من التأثير على قيادة م. ت. ف. في الخارج، بهذا القدر أو ذاك، فإن هذا التأثير سيبقى أقوى وأكبر في نطاق الخارج، منه في داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة، لأن القيادة الوطنية الموحدة للثورة، الذراع الكفاحية الطولى للمنظمة، فضلاً عن أنها خارج نطاق التأثير المباشر لسياسة هذه الأنظمة، فإنها أيضاً تدرك أبعاد ومخاطر السياسة الرسمية العربية.

وهذا الطابع لا ينتقص من البُعد العربي للصراع، ولا يسيء له، لأنه كان من الضروري جداً ومنذ زمن بعيد أن يتسم الصراع بالطابع الفلسطيني - الإسرائيلي، (١) لتجريد الكيان الصهيوني من إحدى نقاط قوته السابقة، التي كان يستخدمها في استدراء عطف الرأي العام العالمي لجانبه، حينما كان يصور الصراع وكأنه ضد الدول العربية كلها، وليس ضد الفلسطينيين فقط!، (٢) لأن اتخاذ الصراع هذه السمة ساعد ويساعد في كسب المعركة الإعلامية والرأي العام العالمي، وبالتالي إمكانية الإستيعاب للأهداف والحقوق الوطنية الفلسطينية ستكون أكثر وأشمل لدى هذه الأوساط. (٣) نقل هذه الأوساط إلى جانب الحق الفلسطيني، أو على أقل تقدير تحييدها، بدل أن تكون واقفة إلى جانبه. (٤) بدل أن يكون الإطار العربي عبئاً كما في السابق على أكثر من مستوى وصعيد، يصبح إطاراً مساعداً بالمقدار الذي تسمح به الظروف القومية للجماهير العربية وقواها التقدمية.

ثالثاً: تعتبر محطة نوعية في النضال الوطني الفلسطيني استناداً أيضاً إلى شموليتها، وعمق طابعها الديمقراطي، وتجزدها، وصيرورتها الصاعدة نحو الآفاق الوطنية الرحبة. وبحمايتها لرأس الثورة الأم في الداخل والخارج من مقصلة الأعداء، الصهاينة والرجعيين العرب على حد سواء، وتوجيهها سهامها إلى رؤوس مشاريع التآمر المختلفة في الأراضي الفلسطينية المحتلة [مشروع التقاسم الوظيفي، خطة «التنمية» خلق «البدائل» عن قيادة منظمة التحرير، الحكم الذاتي، والإدارة المدنية. . . وغيرها]. وخارجها [تصفية البندقية والثورة في الساحة اللبنانية، التي عرفت بهـ «حرب المخيمات» التي شنتها حركة «أمل» ومن يقف وراءها، وإفرازات قمة عمان الطارئة] الأمر الذي حال دون استكمال تنفيذ حلقات هذه المشاريع التآمرية التصفوية.

وما هو جدير بالتأكيد أن الثورة في الثورة، ليست فقط محطة نوعية بحد ذاتها، وإنما أيضاً هي، تؤسس لمرحلة جديدة في الكفاح التحرري الوطني الفلسطيني، أي أنها تؤسس لمرحلة الدولة الفلسطينية المستقلة. وهذه المرحلة تتعمق معالمها السياسية والتنظيمية المؤسسية والاقتصادية والقانونية - الإدارية والكفاحية مع كل يوم من أيام الثورة القانونية المجيدة، التي تحمل في طياتها دياكتيك عملية الهدم والبناء في آن، فبقدر ماتهدم الثورة من مؤسسات الاحتلال الصهيونية بقدر ماتبنى مؤسسات سلطة الشعب البديلة، وبالتالي بقدر ماتسرع عملية رحيل المحتلين الصهاينة من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، في الوقت ذاته تقرب من قيام الدولة الفلسطينية المستقلة على الأرض.

وعلى صعيد هذه المحطة، حققت الثورة العديد من الإنجازات والمكتسبات الوطنية على الأرض الفلسطينية، منها مايلي:

١ - امساك زمام المبادرة السياسي والعسكري، وبالتالي افقاد القيادة الصهيونية هذه الميزة.

٢ - فك الارتباط القانوني والإداري الأردني مع الضفة الفلسطينية.

٣ - تشكيل الأطر التنظيمية الشعبية الفلسطينية [القيادة الوطنية الموحدة واللجان الشعبية والتخصّصية ولجان الأحياء]. في الغالبية العظمى من الأراضي الفلسطينية المحتلة، والتي تعتبر البديل التنظيمي عن مؤسسات وسلطات الاحتلال، التي يجري تدميرها تدريجياً.

٤ - تمكن هذه الأطر من قيادة المجتمع الفلسطيني، وبالتالي افقاد القيادة الإسرائيلية التأثير الذي كان لها قبل اندلاع شرارة الثورة القانونية.

٥ - التوجه إلى الأرض الفلسطينية وتعزيز مكانة الاقتصاد البيتي، فضلاً عن حماية المؤسسات الوطنية الفلسطينية، وفي ذات الوقت مقاطعة البضائع الإسرائيلية التي لها مثيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ومقاطعة العمل

في المستوطنات القائمة داخل الأراضي المحتلة عام ٦٧، كما يجري التقييد بأيام الاضرابات التي تحددها نداءات القيادة الوطنية الموحدة، الأمر الذي يضعف الاقتصاد الإسرائيلي، بالإضافة إلى تعزيز عملية فك الارتباط الاقتصادي التدريجي بين السوق الوطنية المحلية وسوق الاحتلال الإسرائيلي.

٦ - تطوير الأساليب الشعبية الكفاحية، التي تجمع بين أشكال النضال المدني السلمي وأشكال النضال العنفي، واتباع أساليب تكتيكية متحركة، مما ألهق العدو وشل فعاليته، فاندفع نحو استخدام مزيد من وسائل القمع والإرهاب، في مواجهة الجماهير الشعبية الفلسطينية، الأمر الذي أدى إلى تعميق افتضاح فاشية العدو الصهيوني، وبالتالي ابتعاد أقسام واسعة من الرأي العام العالمي عن دائرة التضامن مع الاحتلال إلى دائرة الشجب والإستنكار والإدانة لممارساته الإجرامية، ومطالبته بالإسحاب من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧.

وأيام الثورة تحمل باستمرار الجديد من فنون حرب الشعب، كما وتطور من أسلحتها البدائية المستخدمة، بالإضافة إلى تصعيدها التدريجي لاستخدام الأسلحة النارية، وتشكيل أنوية شبه منظمة من لجان المقاومة الشعبية على شاكلة فصائل وكتائب، كما كتائب غسان كنفاني وفصائل محمد الخواجا، وغيرها الكثير المنتشرة في عموم الأراضي الفلسطينية المحتلة.

٧ - مشاركة الجماهير الفلسطينية في الجليل والمثلث والنقب والكرمل في الثورة، بهذا القدر أو ذاك، من خلال الإضراب والمظاهرة والبيان، فضلاً عن انتشار القاء زجاجات المولوتوف، وتعميق فلسطنة الجماهير مما خلق شرخاً بين الجماهير الفلسطينية وحكومة الكيان الصهيوني، وهذه العملية لن تقف عند حدود ما يجري الآن، فالثورة بالضرورة أن تنقل مستوى فعل

الجماهير الفلسطينية في منطقة الـ ١٩٤٨ إلى مستويات أرقى وأكثر تطوراً.

٨ - عقد القمة العربية - قمة «الانتفاضة» في الجزائر في حزيران (يونيو) ١٩٨٨ ، التي ألغت نتائج قمة عمان الطارئة وأقرت الورقة الفلسطينية المقدمة للقمة . فضلاً عن الندوات العربية المختلفة التي عقدها المثقفون العرب في كل من صنعاء وتونس والقاهرة وبيروت وغيرها من الدول .

٩ - كسب معركة الرأي العام العالمي والإعلام ، على حد سواء ، وأثر ذلك في حجم التحولات الكبيرة التي أحدثتها الثورة في هذه القطاعات لصالح الحقوق الوطنية الفلسطينية ، وساعد هذا في نقل القضية الفلسطينية إلى واجهة الأحداث في كل المنابر والمحافل الإقليمية والدولية ، السياسية والحقوقية والإنسانية والاقتصادية والثقافية - الفكرية .

وجملة هذه التحولات الفلسطينية ، التي تشكل المقدمات الطبيعية لنشوء وقيام الدولة الفلسطينية المستقلة ، خلقت موازين قوى جديدة على الأرض بين طرفي الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي ، حيث يمكن القول بدون أي وجل أو شعور بالمبالغة ، بأن الثورة الفلسطينية انتقلت من مرحلة الدفاع الاستراتيجي إلى ولوج مرحلة التعادل الاستراتيجي مع العدو الصهيوني .

ولولا هذا التحول الجدي في موازين القوى لما أمكن لقيادة الثورة ان تعلن عن وثيقة الاستقلال وبالتالي عن قيام الدولة الفلسطينية ، التي رغم أنها مازالت في نطاق الإعلان السياسي المعنوي . إلا أن لها مدلولاً سياسياً وتاريخياً في آن ، وماحصلت عليه من اعتراف وتأييد دولي يفتح الافاق الرحبة والواسعة أمام إقامة وتجسيد الدولة الفلسطينية على أرض الواقع .

ديالكتيك الدولة والثورة

ويبقى الحديث عن ولوج الثورة الفلسطينية مرحلة التعادل الاستراتيجي

كلاماً في كلام، إذا لم نَرَحْجَم التحويلات داخل الكيان الصهيوني، . وإذا لم نلامس هذه التحويلات المتعددة الجوانب.

وفي هذا الصدد يخطيء من يعتقد أن على الثورة وجهادها، كي تبلغ مرحلة التعادل الإستراتيجية، أن تحشد جيشاً موازياً لجيش العدو، واقتصاداً يتناسب مع اقتصاد العدو، وبشرّاً بمقدار عدد مستوطني الكيان الصهيوني؟! .

إن أصحاب وجهة النظر هذه، لا يدركون الأشياء في حركتها وتطورها ومفاعيلها، ولموسيتها، وإنما ينظرون للأمور في حالة المعادلات الحسابية البسيطة، التي تجاوزتها حركة تطور الحياة عبر تطور القوى المنتجة، وبالتالي تطور عملية الصراع؛ أي أولئك، الذين يحسبون بالطريقة التقليدية القديمة، والتي جوهرها واحد + واحد يساوي اثنان؟! ورؤية المسائل في حالة التجريد البسيطة جداً، والتي تُفقد أصحابها القدرة على تبين العمليات الحسابية المعقدة .

ولو وقف على رأس الثورة أناس من هذا القبيل، وأخذوا يكيلون بهذه المكاييل لما بلغت الثورة هذا المستوى من التطور، ولما اجتاحت الجماهير الشعبية الفلسطينية كل المعجزات والبطولات العظيمة، التي جسدتها في عملية الصراع المحتدم بينها وبين سلطات الاحتلال الصهيوني . وبالضرورة لما رفعت شعار الحرية والإستقلال، كشعار ناظم، وضابط، وموجه ومحفز للجماهير الشعبية الفلسطينية، وضابط، سياسياً ومعنوياً، على سلطات العدو الصهيوني .

وكان على مثل هذه القيادة أن توقف الثورة بعد أول مواجهة عفوية مع قوات العدو، هذا إن لم تمنع اندلاع هكذا ثورة! وتساهم عليها بأبخس الأثمان؟!، وتدفع الجماهير نحو الخضوع للواقع، دون أن تفعل شيئاً من أجل تغييره!، انتظاراً لليوم الموعود!، الذي تحقق فيه «التوازن

الاستراتيجي!» في كل شيء!، استناداً إلى نظرية واحد + واحد يساوي اثنين!؟ وتحمل الشعب إلى الاعتماد على «النظرية القدرية»! فتقتل كل عملية نهوض ثورية في نفوس الجماهير.

ولكن الثورة في الثورة الفلسطينية، التي يقودها جيل جديد تعتمد في ميدان المعارك اليومية مع المحتل الصهيوني، لم تفسح المجال امام هذه الدعوات، فضلاً عن أنها لجمت كل العناصر القيادية الإصلاحية والمستعدة للذهاب بعيداً في عملية التساوق مع الحلول غير الواقعية، والتي لا تنسجم مع عطاء وتضحيات الجماهير الشعبية الفلسطينية.

وارتباطاً بذلك، فإن الثورة رغم أنها لا تملك جيشاً مسلحاً، ولا تملك اقتصاداً قوياً، ولم يتوفر لها مقومات الصمود كما يجب، إلا أنها تمكنت من انزال أقصى الضربات في جيش العدو الصهيوني، الذي كان يعتبر من أوائل الجيوش في العالم، والجيش الأول بلا منازع في منطقة الشرق الأوسط!، وأحدثت انشفاقاً كبيراً بين اسرائيل ويهود العالم، وألحقت أمدح الأضرار بالاقتصاد الاسرائيلي، وخلقت شرخاً داخل المجتمع الصهيوني فنشأت مجموعات اجتماعية - سياسية معارضة للاحتلال ومنادية برحيله عن الأراضي الفلسطينية المحتلة، فضلاً عن اتساع دائرة الخلافات بين مؤيدي الاحتلال ومعارضيه. وبلغ الأمر حد انتقال الخلافات من حيز النقاش بين وجهات النظر المختلفة، إلى حد التهديد بالقتل والمطاردة. الأمر الذي ينبىء بعواقب وخيمة في اسرائيل، مع تصاعد وتيرة الثورة وتحت ضغط طرقات الجماهير الشعبية الفلسطينية وقيادتها السياسية المنادية بشعار الحرية والاستقلال، واقامة الدولة الوطنية المستقلة.

وهكذا أمكن للثورة بجماهيرها الشعبية العزلاء إلا من إيهانها المطلق بحتمية انتصارها وعدالة قضيتها الوطنية، وبأسلحتها البدائية والبسيطة، الحجر والمقلع والنقيفة والكرات الحديدية وزجاجات المولوتوف وغيرها من

لأسلحة ، وبالربط المبدع بين أساليب النضال والكفاح المختلفة المدنية والعنيفة، وبتابع التكتيك النضالي والسياسي المرن ، أولاً مع جماهير لثورة، وثانياً مع الرأي العام الإسرائيلي والعالمي ، أمكن للثورة من ولوج مرحلة التعادل الاستراتيجية، الأمر الذي دفع قيادة منظمة التحرير لفلسطينية إلى الإعلان عن وثيقة الاستقلال، استقلال الدولة لفلسطينية .

وهذا الترابط أظهر عمق العلاقة الجدلية ما بين مراحل الثورة والإعلان لسياسي عن قيام الدولة . أي أن عملية الإعلان لم تكن نزوة سياسية .انفعالا غوغائيا استهوى القيادة الوطنية الفلسطينية، وانما هي عملية شروطة بمراحل العملية الثورية الفلسطينية، ومقترنة بالمسافة الكفاحية التي قطعتها الثورة الفلسطينية في مسار عملياتها التحررية، ولو لم يحدث هذا التطور لما حُملت قيادة الثورة نفسها وزر شعار مطروح في ميثاقها [برنامجها السياسي الأول] أي شعار الدولة الفلسطينية .

ومن خلال التبع لمسار الثورة الفلسطينية المعاصرة وبرامجها . لم يحدث قط أن حاولت قيادة الثورة [اليمن واليسار على حد سواء، رغم التباين بينهما] أن تطرح في سياق عملياتها التحررية اعلان وثيقة الإستقلال . فقط كل ماكانت تطرحه قوى الثورة هو تعديل في الشعار السياسي الاستراتيجي ، ارتباطاً بمعطيات ومتغيرات الواقع الفلسطيني والعربي والعالمي .

وهناك فرق شاسع ما بين هدف الدولة الميثاق في البرنامج السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية [الميثاق مع مرافقه من تعديل في الدورات اللاحقة للمجلس الوطني الفلسطيني] وفي برامج الفصائل الفلسطينية المختلفة، كل على انفراد، كهدف استراتيجي بعيد، انخرطت كل قوى الثورة في النضال والتحرير والتعبئة والقتال من أجله في الأوساط

الفلسطينية والعربية والعالمية، وبين الإعلان عن وثيقة الاستقلال في ١٥/١١/١٩٨٨ في الجزائر، استقلال الدولة الفلسطينية، التي تعني ولوج الثورة مرحلة نضالية نوعية جديدة تؤثر إلى بلوغ الثورة منعطفاً تاريخياً قربها من قيام الدولة على الأرض، هي مرحلة التعادل الاستراتيجية.

الجماهير الشعبية صانعة التغيير التاريخي

ومن البديهي التأكيد، ان صانع هذا الانعطاف التاريخي، الذي ساهم بنقل الثورة من مرحلة إلى أخرى أكثر رقياً وتطوراً في العملية الوطنية التحررية، هو، الجماهير الشعبية الفلسطينية، التي انصهرت في بوتقة الثورة، وشكل احتراقها الثوري الدينامي، مولد الطاقة الثورية، شعلة الثورة المستمرة، ميكانيزم تجدها وتجذرها وبقائها، ودفعت ثمن ذلك التغيير النوعي الاستراتيجي عرقاً ودماً، وتضحيات جساماً كلفتها حتى شهر حزيران (يونيو) ١٩٨٩ حوالي ٥٧٣ شهيداً، وزاد عدد الجرحى خلال النصف الأول من عام ١٩٨٩، قرابة الألفي جريح، فضلاً عن آلاف المعتقلين والمطاردين الجدد في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة. وحسب معلومات معاريف [١٤/٧/١٩٨٩] فإن الجماهير الفلسطينية قامت بتنفيذ ما مجموعه «أربعة وأربعون ألفاً وثلاثمائة وعشرة» عملاً نضالياً مختلفاً...، منها ٣٤٩١٢ «عملاً نضالياً» في الضفة [الفلسطينية] و٩٣٩٨. في قطاع غزة»^(٥) خلال الفترة الممتدة من ٨٧/١٢/٩ إلى ١٩٨٩/٧/٩.

هذا العطاء الجماهيري، هو الأساس في الحراك الثوري، وهو صاحب الفضل الأول والثاني... والعاشر، والذي يفوق الفصائل الوطنية، لانه هو، الحاضنة لكل النشاط الثوري على الأرض الفلسطينية المحتلة؛ إلا أن هذا التأكيد والجزم على الدور الريادي للجماهير الشعبية لا ينتقص من دور

القوى السياسية الفلسطينية المشكلة للقيادة الوطنية الموحدة، والتي لعبت دور الموجه والمنظم لحركة الفعل الجماهيري. وبالضرورة أن تتمايز عملية الفعل بين فصيل وآخر من الفصائل الأربعة المكونة للقيادة الموحدة، بالإضافة إلى القوى الأخرى التي مازالت خارج إطار قوم.

وهذا التأكيد على دور الفصائل لا يعني أن الحركة السياسية للقيادة الفلسطينية في الخارج كانت كلها صحيحة وتخدم الشعار السياسي الناظم للثورة - الحرية والاستقلال - بل العكس صحيح، لاسيما وأن عدداً من القياديين الفلسطينيين وقعوا، بفعل تقديراتهم الخاطئة، في العديد من الأخطاء المسببة للعملية الثورية الفلسطينية، وخاصة في قيادة اليمين الفلسطيني، فذهب بعضهم إلى درجة الإندلاق غير المتوازن، والذي يعكس نوعاً من الخفة السياسية المضرة، ببرنامج الإجماع الوطني الفلسطيني، على سبيل المثال لا الحصر، تصريح الأخ «أبو إياد» المرسل عبر شريط الفيديو للقيادات الإسرائيلية، والذي يتبرع فيه بتصريحات تساومية مجانية للإسرائيليين دون مقابل!، وتصريحات الأخ «أبو عمار» في مؤتمره الصحفي في جنيف، الذي أعلن فيه «التخلي عن الإرهاب!» الأمر الذي اشتهر منه «ادانة» للنضال الوطني الفلسطيني مقابل مصافحة اليد الأمريكية؟! بالإضافة إلى ذلك، تصريحه في مؤتمره الصحفي في باريس، والذي أعلن فيه «التخلي عن الميثاق!» باستخدامه تعبير «كادوك» [التقادم]؟! ليس هذا فحسب، بل أبدى استعداداً لأن يسير على نفس طريق السادات، وهذا ما أعلنه في تصريح لصحيفة «ريبوبليكا» الإيطالية، عندما قال انه على استعداد «لأن يذهب للقدس، وأن يسير على طريق السادات، شرط توفر الغطاء السياسي العربي...»^(٧) إلى آخر التصريحات المشابهة التي يطلقها بين الفترة والأخرى!؟.

إن مثل هذه التصريحات لا تدخل في نطاق المناورة السياسية، بل إنها

تدخل في نطاق التساوق مع أكثر الحلول السياسية الأمريكية والإسرائيلية
بؤساً وابتعاداً عن رؤية الأهداف والحقوق الوطنية الفلسطينية. . ومثل هذه
التصريحات تخلق حالة من البلبلة في صفوف الوطنيين الفلسطينيين،
وسيء إلى وحدة الصف الفلسطينية، التي يجب أن يحرص عليها الجميع
في زمن الثورة الكانونية، لا العكس، كما أنها تدفع أطراف معسكر الأعداء
لطلب المزيد من التنازلات السياسية المجانية، خاصة وهي ترى القيادة
السياسية، ممثلة بشخص رئيس اللجنة التنفيذية، مستعدة لان تذهب
بعيداً في تقديم التنازلات السياسية، الأمر الذي يشكل خطراً على الوحدة
الوطنية الفلسطينية، في لحظة أحوج مايكون فيها الفلسطينيون إلى الوحدة
الوطنية، ليمكنوا من مجابهة مؤامرات الأعداء وتحقيق الأهداف الوطنية
المرفوعة.

والفرق شاسع والبون واسع ما بين المناورة السياسية المسؤولة، وهي
مشروعة وضرورية، وبين التساوق السياسي الذي يسوء بصورة الكفاح
الشعبي البطولي في الأراضي الفلسطينية المحتلة. فالمناورة لاتعني التخلي
عن برنامج الإجماع الوطني، بل تعني التمسك به والدفاع عنه، والبحث
عن الصيغ والأساليب الكفيلة بإظهار الطابع المرن للسياسة الفلسطينية،
ولكن في ذات اللحظة، لأشتم منها تقديم التنازلات المجانية لصالح
العدو الصهيوني، على حساب المصالح الوطنية الفلسطينية. خاصة وان
معسكر الأعداء ينتظر الإمساك بلحظة ضعف في الحلقة الفلسطينية من
أجل القيام بعملية «اجهاض» للثورة الفلسطينية! الأمر الذي يحتم
اختيار المصطلحات المرنة والسياسة الحازمة والصلبة في آن، وذلك من أجل
حماية الثورة وتضعيدها في مواجهة المحتلين وحرق الأرض تحت أقدامهم.
وهذا التحديد ليس لغواً إنشائياً، ولا مطالبة بالتطرف وإدارة الظهور
لوقائع الصراع الماثلة أمام الجميع، وليس افتعلاً للخلاف مع القوى

السياسية المختلفة وخاصة الرجوازية الفلسطينية، التي تلعب دوراً مقررًا في العملية السياسية الفلسطينية، وإنما حرصاً على الوحدة الوطنية الفلسطينية. ولا يوجد فلسطيني مخلص لقضيته الوطنية يرفض المناورة والتكتيك السياسي، طالما هذا التكتيك يؤدي إلى الهدف السياسي الاستراتيجي المحدد للنضال الوطني في هذه المرحلة، وبحيث لا يبدو التكتيك نوعاً من البحث عن الأضواء، كما يفعل الكثيرون في الساحة الفلسطينية!، وشرط أن لا يكون تكتيكاً من أجل التكتيك! الأمر الذي يؤدي إلى إضاعة مؤثر البوصلة، الهدف، وبالتالي يمسي عبثاً على الأهداف الوطنية والحركة السياسية الفلسطينية العامة، كون القائمين على هذا المنهج سيتخلون تدريجياً عن الثوابت الوطنية، ليس هذا فحسب، بل ويمارسون ضغطاً من أجل اقناع القوى السياسية الأخرى بـ «فائدة» و«جدوى» ذلك المنهج!.

وينساء عليه، فإن واجب القيادات السياسية الفلسطينية أن تخوض عملية الصراع السياسي، انسجماً وارتباطاً، بالعملية الثورية الجارية في الأرض المحتلة، والتي أرغمت القاصي والداني على الإنحناء لها، وغيرت معالم الوجوه والحدود ونبشت ما طمرته يد المؤامرة الامبريالية - الصهيونية والرجعية العربية، وقلبت معايير الحسابات السياسية في المنطقة وعلى الصعيد العالمي، فيما يتعلق بأزمة الصراع الفلسطيني - الاسرائيلي، ولصالح العملية النضالية الفلسطينية وشعاراتها السياسية المشروعة. الأمر الذي يتطلب من القيادة السياسية الفلسطينية أن تكون منسجمة مع ماهو قائم على الأرض الفلسطينية المحتلة في حركتها السياسية، في تصرفاتها وبياناتها.

وأما من يعتقد أن الرأي العام العالمي، وقبل ذلك الاسرائيلي، سيتأقلم مع الوضع القائم ويصبح «روتيناً مملاً» لا يثير عوامل الضغط المطلوبة!

فهو مخطيء وغير واقعي ، لان العملية الثورية لن تتوقف عند حدود الأساليب الكفاحية المستخدمة حتى الآن ، فالأيام القادمة من الثورة حبل بأساليب كفاحية جديدة لن يقوى العدو على تحمل نتائجها ، لأن مفاعيلها ستعمق الأزمة داخل المجتمع الصهيوني وبالتالي تفتح آفاق «الحرب الأهلية» كأحد أهم الاحتمالات الممكنة لاحقاً ، فضلاً عن أن الرأي العام العالمي لن يقف أمام استمرار نيران الثورة الفلسطينية في الضفة والقطاع ، بل إن مفاعيل الثورة ستعمق عملية التحولات الإيجابية شيئاً فشيئاً لصالح شعار الحرية والاستقلال . كما أن الجماهير الفلسطينية ، التي قدمت كل هذه التضحيات من الشهداء والجرحى والمعتقلين والمطاردين ليست مستعدة للتكرار لتضحياتها ولا للوقوف على الرصيف تتسول فتات حقوقها الوطنية المشروعة من المحتلين ، بل إنها ستبقى تقاتل بكفاحية أعلى وبعطاء أكبر حتى تحقق هدفها السياسي في إقامة الدولة الوطنية المستقلة .

الثورة تمسك العدو من قرنيه

وما يعزز ويعمق الروح الكفاحية لدى الجماهير الشعبية الفلسطينية هو النتائج المباشرة والملموسة لمفاعيل الثورة الكانونية على الكيان الصهيوني ، بكل قطاعاته السياسية والعسكرية والإجتماعية والإقتصادية ، والنفسية والثقافية - الفكرية . لاسيما وأنها كشفت ضعف العدو في القدرة على استخدام أدواته القمعية إلى حدودها القصوى ، حتى الآن ، لاعتبارات خارجية «يتلظى» خلفها العدو ، ولطبيعة الثورة ، التي لجمت العدو عن استخدام كل اسلحته ، الأمر الذي يجعل الثورة تهدد اسرائيل بالخطر ، وهذا ما أكدده الكاتب السياسي والصحفي الفرنسي جان جاك سرفان

شراير، في كتابه الجديد «الاختيار اليهودي» بالقول: «إن الإنتفاضة [الثورة] الفلسطينية خطر يهدد الكيان الإسرائيلي»^(٧) وهو ما أشارت له صحيفة «يديعوت احرونوت» في تقويمها للعام الأول من الثورة الكانونية بالقول: «ولا يقتصر الثمن الذي ندفعه على الحلبة الدولية فقط. فالثمن الذي ندفعه داخلياً هو ثمن ضخّم أيضاً»^(٨).

ومن البديهي التأكيد، ان الأزمة عميقة في التركيب والنسيج الصهيوني. وهي بالضرورة سابقة في جذورها وأسسها على الثورة في الثورة، وفضل الثورة الرئيسي، أنها تمكنت من إزالة تلك الطبقة الشفافة، التي كان الإسرائيليون يخفون خلفها، وبالتالي يخفون عيوبهم ونواقصهم، فيظهرون بعكس حقيقتهم! أي أن الثورة عرتهم تماماً وكشفت عمق الخلل الذي ينخر التركيب البنيوي للتجمع الصهيوني القائم على أسس واهية. ولن تغيد في تغطية هذا الخلل العضوي كل الأرقام والإحصائيات التي تؤثر على مدى «تطور» هذا الكيان اقتصادياً، لاسيما وان الثورة بمفاعيل استمرارها قد تقلب الكثير من معايير التطور الاقتصادية السابقة على الثورة المجيدة، ومايعطي هذا الإستنتاج ملموسيته، هو البدء الفعلي لهجرة الأدمغة من اسرائيل إلى الولايات المتحدة وأوروبا، ويقول في هذا الصدد، البروفيسور «يهوشع جورتز» مدير أكاديمية العلوم «ان هجرة الأخصائيين تهدد قدرة اسرائيل العلمية على المدى الطويل، لقد تخلفنا في عدة مجالات مثل برامج الكمبيوتر والذكاء المصنع وأبحاث المواد، وانه بدون الأموال الأجنبية التي كانت متوفرة في الماضي فسيغادر ابرز الأكاديميين إلى الخارج، لان نقص الأموال سيكون له تأثير عكسي، إذ أن أكثر من ٤٠٪ من الأبحاث من قبل الإسرائيليين تجري في الخارج» بالإضافة إلى ذلك، فإن «أحد أبرز الأخصائيين في العالم في مجال زراعة الكبد «يغال كام» غادر اسرائيل من أجل وظيفة مريحة، ومغادرة «كام» هي

مثال لهجرة الأدمغة^(٩). وكتب «تسفي كاسيه» في ملحق «هآرتس» [٢٨/١٠/١٩٨٨] مؤكداً تخلف اسرائيل في مجال العلم بالقول: «ان اسرائيل هي الدولة الوحيدة في الغرب [الحقيقة أنها في الشرق الأوسط] التي بدأ العلم يتأخر فيها، وهي الوحيدة التي هجرها ١٠ - ١٥ في المئة من ابنائها، وبناتها، خلال الثلاثين سنة الأخيرة، وهي الوحيدة، التي يدعي ٢٥ في المئة من طلبة المدارس الثانوية فيها، اليوم، بأنهم مرشحون لهجرها، ناهيك عما يحدث لنا في الخدمات الصحية والتعليم والجامعات والعمران الحضري والنقل والمواصلات والمحافظة على البيئة^(١٠)».

وفي ضوء التحولات الجذرية، التي تحدثها الثورة داخل اسرائيل والمنطقة والرأي العام العالمي، وما قد ينتج عن تلك التحولات من تغيير في الخارطة الجغرافية للمنطقة بنشوء الدولة الوطنية المستقلة، فهل ستبقى اسرائيل تمتاز بتفوقها الإقتصادي المستند إلى التكنولوجيا [الثورة العلمية التكنيكية] في ضوء رحيل الأدمغة، وعدم لجوء الأدمغة الجديدة لها، فضلاً عن النقص في السيولة النقدية الوافدة على شكل مساعدات؟! بالضرورة لن تبقى الأمور كما هي عليه، والإحتمال الأكبر أن تشهد اسرائيل من داخلها - نتاج النهوض الوطني الفلسطيني - جملة من التحولات السياسية والإجتماعية، التي لم تشهد لها مثيلاً في السابق، لاسيماً وان العملية الإجتماعية - الطبقية، الصراع الطبقي، لم تأخذ حتى اللحظة مداها بين الطبقات والفئات الاجتماعية الاسرائيلية، بين الأغنياء والفقراء، بين اليهود الشرقيين والغربيين. . . إلى آخر ما هنالك من مظاهر التناقضات الموجودة داخل المجتمع الإسرائيلي. ولكن في ظروف مابعد بلوغ الحل السياسي الممكن، غير العادل ولا الشامل، فإن الباب سيفتح على مصراعيه أمام هذه العملية الإجتماعية كما لم يفتح من قبل.

وإذا كانت تجليات الصراع الطبقي تحتاج إلى وقت من الزمن وظروف

غير تلك القائمة الآن في إسرائيل والمنطقة؛ ألا أن ذلك لم يعن ان التعارضات والتناقضات الاجتماعية السياسية غير موجودة، العكس صحيح، فالواقع أن الثورة القانونية عمقت مجرى الصراع، بالمعنى النسبي للكلمة، بين القوى الإسرائيلية المختلفة حول الموضوعات السياسية الرئيسية، الاحتلال وبقاؤه! شكل التسوية! تصفية الثورة!، العلاقة مع يهود العالم!، العلاقة بين الصقور والحمام! مكانة ودور الجيش!... الخ. فضلاً عن بروز ظواهر اجتماعية لها آثار عكسية سلبية على الكيان الإسرائيلي.

ومن البديهي التأكيد، ان هذه الاختلافات والتباينات ليست عملية مصطنعة ولا مقتعلة، ولا تدخل كلها في نطاق المناورة السياسية [حيث أن بعضها يندرج في مجال التكتيك ورسم الأدوار المقصودة] . والإلتفاف على الثورة وجهات الشعب الفلسطيني . إن تحديداً كهذا لما تعيشه إسرائيل إنما يستهدف أولاً إبراز إسرائيل على عكس حقيقتها . ثانياً، وبالتالي يريد أن ينفي طابع الأزمة النبوية العميقة التي تطال المشروع الصهيوني من جذوره. وثالثاً، يريد أن يقول، ان الثورة القانونية لم تفعل شيئاً في الكيان الصهيوني . وهنا يجري الخلط المتعمد بين المناورة السياسية، التي تحيكها الحكومة الإسرائيلية وبين الآثار الحقيقية للثورة على قطاعات المجتمع الإسرائيلي المختلفة، وما تحمله هذه الآثار من أخطار حقيقية على الهيكل الثالث.

وفي هذا الصدد، يقول شرايبر، أن «إسرائيل مهددة بسموم الاحتلال العسكري المستمرة منذ حوالي عشرين عاماً، تلك السموم التي أصبحت ربما أشد مما كان يتوقع الإسرائيليون انفسهم، ذلك أن صدمة هذا الوضع محتملة لدى عدد محدود من الجنود الشبان . بينما يعيش الجزء الآخر منهم تائهاً يتساءل عن أخطاء الماضي والمستقبل الغامض^(١١)» .

وإضافة إلى ذلك، يشير الكاتب الفرنسي إلى النضوب الكبير في مخزون الهجرة من دول العالم إلى إسرائيل، ورغم أنه يوجد الآن في الكيان الصهيوني ما يزيد على ثلاثة ملايين مستوطن يهودي، وهناك نسبة زيادة طبيعية تصل إلى ٩, ١٪ إلا أن الهجرة تشكل، وشكلت في السابق مصدر الزيادة الرئيسي، الأمر الذي يعني في حال جفاف هذا المصدر، مرتبطاً بما أشرنا إليه سابقاً، ازدياد نسبة الهجرة اليهودية من إسرائيل إلى الخارج، إن المشروع الصهيوني برمته «ستتخرب في رياح التاريخ»^(١٢) وهو ما أكدته بكلام آخر البروفيسور يهوشاف هركابي، وتعرضنا له في الفصول السابقة، وتشير له أيضاً أوساط صهيونية عديدة، فصحيفة «دافار» الإسرائيلية نقلت عن مجلة «صنداي تايمز» البريطانية قولها «إن الحكومة الإسرائيلية تشعر بقلق كبير جراء نسبة الهجرة من إسرائيل إلى الخارج وخاصة في أوساط الشبيبة والمثقفين، وأضافت الصحيفة أنه قد غادر إسرائيل ١٢٠ ألف نسمة عام ١٩٨٧ ولم يعودوا، مقابل ٣٥ ألفاً غادروها عام ١٩٨٦ و٤٧ ألفاً غادروها عام ١٩٨٥. وقالت المجلة إن هناك حوالي ٣٠٠ ألف إسرائيلي يعيشون الآن في الخارج»^(١٣).

ويقول «اليهود سلفتر» بصدد تناقص الهجرة إلى إسرائيل، وخاصة من الاتحاد السوفياتي، ماييلي: «لقد هاجر من الاتحاد السوفياتي أكثر من ١٨ ألف يهودي خلال العام ١٩٨٨، ووفقاً للتقديرات سيصل عدد المهاجرين هذا العام إلى حوالي ٣٠ ألف يهودي، وقد فضل ٩٠ بالمئة الهجرة للولايات المتحدة»^(١٤) وأكد «أوري جوردون» رئيس قسم الهجرة والاستيعاب في الوكالة اليهودية في لقاء عقده مع مدرسين بتل أبيب بتاريخ ٢٨/١/١٩٨٩ هذا المنحى التصاعدي للهجرة العكسية. قائلاً: «إنه يتضح من الإحصاءات عدم ارتفاع نسبة الهجرة لإسرائيل في العامين ١٩٨٧/١٩٨٨، لكن ازدادت الهجرة المضادة، وقد ازدادت نسبة

المهاجرين للخارج خصوصاً في أوساط الذين ينهون الخدمة. الإلزامية في الجيش . . .

وأوضح بأن الهجرة من اسرائيل لاتعتبر ظاهرة جديدة، لكن في السنوات الأخيرة هناك ازدياد فيها على عدد المهاجرين من اسرائيل، إذ بلغ معدل المهاجرين في السنوات الثمانية الماضية حوالي ١١ ألف نسمة سنوياً. (١٥).

وعلى البروفيسور الإسرائيلي «سيرجيودي لانيرغولا» أسباب ضعف الهجرة، في رده بالنفي على سؤال «هل تكون هناك موجات هجرة جماهيرية كما حدث خلال العقد الأول من قيام اسرائيل؟ وهي:

- ١ - موجات الهجرة تضعف تبعاً منذ تأسيس الدولة وحتى الآن.
- ٢ - معدل هجرة اليهود من العالم يضعف تبعاً، فمن متوسط يعادل نحو ٦٠ ألفاً سنوياً بين ١٩٥٠ - ١٩٨٠ هبط المعدل إلى ٢٠ - ٣٠ ألفاً خلال العقد الحالي.
- ٣ - كانت الهجرة من البلدان دائماً، بمعدلات متدنية، واليوم يعيش أكثر من ٨٠٪ من يهود العالم في دول الغرب.
- ٤ - كان ليهود العالم دوماً ميل للعيش في بلدان متطورة ذات مستوى معيشة مرتفع وقدرة انتاجية صناعية وتوظيفات مالية عالية في مؤسسات البحث والتعليم، أضحت اسرائيل هنا ملاذاً لهجرة اليهود من الدول الأشد فقراً.
- ٥ - في أماكن عديدة يتنامى وعي امكانية المحافظة على حياة يهودية في المنفى وإبقاء صلات معينة مع اسرائيل، والنزوح من اسرائيل يغذي هذا الاعتقاد.
- ٦ - للتعليم اليهودي في المنفى تأثير ضعيف في تشجيع الرغبة في الهجرة.

٧ - هناك صلة قوية بين مستوى الحرية السياسية في بلدان المنشأ وبين ضالة المهجرة، كلما زادت الحرية السياسية في بلدان المنشأ تتضاءل المهجرة .

٨ - بينما ينتمي ٨٠٪ من يهود العالم إلى طبقة ذوي الياقات البيضاء، لا يلائمهم العمل المهني المتوسط في اسرائيل والذي يلبي حاجات الاقتصاد الإسرائيلي في مجالات الإنتاج والصناعة والزراعة والأمن .

٩ - بالنسبة ليهود الاتحاد السوفياتي، هناك تشابه بنيوي بارز بين اليهود هناك وبين يهود الغرب، لهذا السبب يجب أن نقدر ان البواعث نفسها هي التي ستحركهم فيما يتعلق بالمهجرة . وفيما لو فتحت أبواب المهجرة على مصراعيها من الاتحاد السوفياتي لليهود فإن أقل من ٣٠ ألف سوف يصل إلى اسرائيل حسب اعتقاد السوفيات^(١٦) .

ورغم محاولات الكيان الصهيوني لتجاوز هذه الصعوبات المرتبطة بالمهجرة، إلا أنه لم يتمكن من إيجاد حلول سريعة لها . وفي ضوء توالي وتطور الأحداث في المنطقة، ولا سيما استمرار وتصاعد نيران الثورة الشعبية في الأراضي الفلسطينية ونفاذ مفاعيلها إلى قطاعات المجتمع الإسرائيلي المختلفة، فإن البحث عن حلول هذه المسألة يبدو غاية في الصعوبة والتعقيد، خاصة وان كل الحلول قد طرقتها سابقاً المؤسسات الصهيونية المختلفة، فضلاً عن تصاعد وتيرة المهجرة المضادة، الأمر الذي يعني غياب أية آفاقٍ لحلول واقعية في المدى المنظور، هذا إن لم يكن الأمر أكثر تعقيداً مما نطرحه، ارتباطاً بخفوت ضوء الفكرة الصهيونية نفسها، وبالتالي برودة العلاقة بين يهود العالم والدولة الصهيونية، وهذا ماعمقته ثورة كانون البتلة .

ولكن ذلك لن يمنع القيادة الصهيونية من البحث عن مخرج، لاسيما وأن البعد الديمغرافي يعتبر أحد أهم العناصر للكيان الصهيوني، لأكثر من عامل (١) العامل الأمني، (٢) العامل الإقتصادي الإنتاجي . خاصة وان

المعطيات المشار لها آنفاً، تؤكد أن إسرائيل تواجه انحساراً في القوة البشرية الكمية والنوعية على حد سواء، كونها تواجه عملية عكسية وليس طردية. فبمقدار انخفاض نسبة الزيادة الطبيعية وغير الطبيعية [الهجرة] بمقدار ما تنخفض نسبة القوة الشبابة المنتجة، وبالتالي تزداد نسبة الكهولة في داخل إسرائيل.

ولا تنحصر مخاطر التناقص الديمغرافي عند هذه الحدود، بل هناك مخاطر جدية أخرى ترتبط بنسبة الولادة الفلسطينية، والتي تفيد بشأنها المصادر الإسرائيلية بأنها تتراوح في قطاع غزة ما بين «٢٪ إلى ٣،٩٪» بينما في إسرائيل تصل إلى «١،٩»^(١٧) عام ١٩٨٦.

وبناءً عليه، فإن التناسب الديمغرافي الفلسطيني - الإسرائيلي سيتغير تدريجياً ولصالح الشعب الفلسطيني. وأيضاً حسب المعطيات الإسرائيلية، فإنه في «سنة ٢٠٠٠ ستكون نسبة السكان اليهود [الصهاينة] إلى العرب في [فلسطين المحتلة] كلها ٥٥ : ٤٥»^(١٨) أي أن كل ٥٥ إسرائيلي يقابلهم ٤٥ فلسطيني^(١٩)، وبحدود نهاية العقد الأول من القرن الواحد والعشرين ستساوي النسب، الأمر الذي يثير منذ الآن الرعب في نفوس الصهاينة. وهذه التقديرات الصهيونية تستند إلى الإحصائيات الشائعة في إسرائيل، بأن عدد سكان الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ٦٧ هو ١,٥ مليون نسمة! في حين أن آخر الإحصائيات التي نشرها ميرون بنفس في مؤتمر صحفي في ١٨/١٠/١٩٨٨ أكدت «أنه يعيش في الضفة [الفلسطينية] وقطاع غزة اليوم ١,٧٥ مليون فلسطيني»^(٢٠) وهذا يعني زيادة مقدراها ٢٥٠ ألف مواطن فلسطيني، الأمر الذي يقلص من الفترة الزمنية، التي يحتاجها الفلسطينيون للتساوي بعدد المستوطنين الإسرائيليين، هذا إذا سارت الأمور بشكل طبيعي من دون تطورات دراماتيكية. ولا يستطيع أحد أن يجزم أن الأمور ستبقى تسير بشكل طبيعي

في صراع معقد ومتشابك وغير طبيعي . بل يمكن الجزم في الاتجاه العكسي ، أي أن المنطقة مقبلة على تحولات وتغيرات أقل مايسكن أن بقال فيها ، أنها ستشهد ولادة دولة فلسطينية جديدة ، وبغض النظر عن طابع وعلاقة هذه الدولة بالدول المحيطة بها ، وهذا التحول في حال حدوده سيفرض قراءة جديدة للعالم خارطة الصراع في المنطقة .

« أرض الميعاد » ذكرى من الماضي اليهودي

ارتباطاً بما تقدم ، فإن موضوع العلاقة بين اسرائيل ويهود العالم احتل ويحتل مكاناً مهماً في ماتبحث اسرائيل له عن حلول . (١) موضوع الهجرة . (٢) وتأمين المساعدات المالية والاقتصادية والإعلامية .

وهذا القطاع من الرأي العام العالمي ، والذي له مكانة خاصة ومميزة بالنسبة لاسرائيل ، لم يكن خارج نطاق تأثيرات الثورة الشعبية الفلسطينية ، بل إنه تأثر أسوة بباقي قطاعات الرأي العام العالمي ، ليس هذا فحسب ، وإنما حصل انفصام جدي في العلاقة الثنائية ، وتدهورت ركائز هذه العلاقة بالمعنى النسبي ، الأمر الذي عمق من أزمة الدولة الصهيونية .

وفي هذا الصدد ، يخاطب البروفيسور يتسحاق غال نور ، استاذ العلوم السياسية في الجامعة العبرية ، الطوائف اليهودية في دول العالم فيقول : « لقد خسرنا المناطق [الفلسطينية المحتلة] لأننا خسرنا الرأي العام اليهودي » . ويضيف « يسود الخوف من تجدد العداء للسامية » بالإضافة لـ « حدوث تصدع داخل الطائفة اليهودية » . ويؤكد البروفيسور بأن الممارسات الوحشية ضد الجماهير الفلسطينية العزلاء ، قد « تسببت . . . في هزة داخلية والم شديد لليهود » . . وتابع « ان حكومة اسرائيل تضع بأعمالها ، حاجزاً بينها وبين غالبية يهود العالم . . ان غالبيتهم لا يستطيعون التعاطف مع دولة ، لم

تعد تمثل، في رأيهم جزءاً من أسرة الشعوب المتنورة. . انهم يتساءلون، فيما بينهم: إلى متى يمكن لاسرائيل أن تتمتع بتأييد ومساندة الولايات المتحدة، دون يهود الولايات المتحدة^(٢٢)؟. رغم أهمية المعادلة التي يثيرها البروفيسور غال نور، . إلا أنه نسي حساب الربح والخسارة الذي يفوق أهمية وجود اليهود، فبقدر ماتحقق اسرائيل الربح الإحتكاري لامريكا، بقدر ما ستبقى هذه العلاقة قائمة ومستمرة.

لقد حدث شرخ في هذه العلاقة، التي تعتبرها اسرائيل واحدة من أعمدة وركائز بقائها وتطورها؟، وهذا ما أكده أوري هوروفيتس بالقول: «لقد حدث شرخ في العلاقات بيننا وبين صديقنا الحقيقي والوحيد في العالم - وهو الشعب اليهودي (١). فيوجه يهود بارزون، في جميع أنحاء العالم، نقداً قاسياً لما حدث في. .»^(٢٣) الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وكتب أمنون دنكز، عن أثر الفاشية الإسرائيلية على انقراض يهود العالم من حول الدولة الصهيونية، التي ارتبطوا بها بعري وثيقة، على اعتبار انها نموذجهم «الديمقراطي» في «صحراء الشرق البدوية!» فقال: «فهم لا يستطيعون التسليم على مر السنين بوضع يوافقون فيه - تلقائياً - على سياسة الإحتلال، تعبر عن قيم مناقضة، وتمثل شيئاً فظيماً على النفس الليبرالية، وبالإضافة إلى ذلك، فقد بدأ يسود بينهم إحساس عميق ومزعج، بالغيرة تجاه اسرائيل الجديدة»^(٢٤).

وعن أثر الممارسات الإجرامية الإسرائيلية على الإنتماء للفكرة الصهيونية، وبالتالي لـ «أرض الميعاد!» قال عزرا سدان، مؤكداً على وجود الخلاف القديم، الذي نبشته الثورة الشعبية، التي لم تجد اسرائيل أسلوباً آخر للرد عليها إلا أسلوب التنكيل والقتل للأطفال والنساء، مشيراً إلى «ان أحداث المناطق [الفلسطينية المحتلة] أبرزت هذا الخلاف القديم، بين الهوية اليهودية وبين صورة الإسرائيلي، الذي يلقي النقد في جميع أنحاء

العالم، وهو يضرب النساء والأطفال، وهذه الصورة تخيف اليهودي من الفكرة الصهيونية»^(٢٣).

لقد فرضت اسرائيل بسياستها الإرهابية على يهود العالم، الذين عاشوا في أجواء الديمقراطية البرجوازية، أن يتبرؤوا في أحيان كثيرة من «انتهاهم» للدولة الصهيونية. فضلاً عن أن هذه الممارسات الوحشية نقلت وتيرة صوت النقد اليهودي العالمي من دائرة الغرف المغلقة إلى دائرة النقد العلني، وهذا ما عكسه تصريح الحاخام الكسندر شيندلر، زعيم ورئيس الحركة الإصلاحية منذ خمسة عشر عاماً، ورئيس مؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية سابقاً، الذي عبر عن رفضه واستيائه من «سياسة الضرب»، وبعد أن سجل استنكاره لهذه الممارسات، قال الحاخام شيندلر: ان «هذه السياسة الجنونية يجب أن تتوقف». وتصدى لمن حاول من الصهاينة المتطرفين أن يطعن بشرعية نفذه للممارسات الإسرائيلية على اعتبار أن التصريح النقدي لا يمثل الجماهير اليهودية، وإنما فقط الزعماء اليهود، فقال: «إن العكس هو الصحيح، حيث اتخذت الحركة الإصلاحية في مؤتمرها السنوي، الذي عقد في شيكاغو منذ حوالي خمسة أشهر، قراراً يطالب اسرائيل بتغيير الوضع القائم، والبدء في اجراء مفاوضات واعادة المناطق [الفلسطينية المحتلة] التي احتلتها في حرب الأيام الستة، ولم يعترض أحد من الحاضرين [حوالي أربعة آلاف شخص] على هذا القرار»^(٢٤).

ولم يكن وضع يهود أوروبا أفضل حالاً، بل إن الاتجاه العام وخاصة الأوساط المثقفة باتت تهرب من أي رابطة مع الكيان الصهيوني «فالمثقفون اليهود في فرنسا يخرجون عما تفعله اسرائيل» ويربط يهود بريطانيا بين سياسة الاحتلال طيلة عشرين عاماً وبين ما يجري في الضفة والقطاع، وبناءً عليه فإنهم «يعربون عن قلقهم لهذه الأحداث، وتأثيرها على المجتمع الإسرائيلي» ليس هذا فحسب، بل أن دفنا فيردي تقول: «انه من الصعب

جداً، أكثر من أي وقت مضى ، أن تكون يهودياً، في الوقت الذي تظهر فيه مشاهد أحداث الضفة في التلفزيون البريطاني»^(١٢).

وفي دراسة لآثار الثورة القانونية على الطائفة اليهودية في فرنسا، قال الأستاذ باهي محمد، إن الثورة «أحدثت شروخات عميقة داخل الجماعات اليهودية الفرنسية، وايقظت شكوكاً كانت نائمة بينهم وبين المجتمع الفرنسي إلى درجة ان عدداً من القاد والمحللين صاروا يحشون صحوة النزعة اللاسامية في فرنسا» ولافمس الكاتب حالة الإرتباك والتشوش، التي تسيطر على الطائفة اليهودية في ضوء مفاعيل الثورة في الثورة الفلسطينية، حيث بات يعيش اطار واسع منهم حالة من الإنفصام في الشخصية، بين أن يكون يهودياً، وبالتالي متضاماً مع اسرائيل؟!، وبين أن لا يكون صوتاً نشازاً يغرد خارج السرب الفرنسي والأوروبي والرأي العام العالمي عموماً، الذي يقترب يوماً بعد يوم من المصالح الوطنية الفلسطينية المشروعة. أي بين ذنبه أنه يهودي، وبين أن ينحار لصوت الحق الإنساني، ويرفض البربرية الإسرائيلية.

وأورد الكاتب نموذجاً على هذه الحالة، بإيراد موقف اندريه غلوكسمان، الفيلسوف اليهودي الفرنسي، والمعبر عنه في مقال كتبه ونشر بالعدد ١٠٥ في مجلة «آكتيل» الشهرية، آذار «مارس» ١٩٨٨ تحت عنوان: «ان تكون يهودياً في شهر مارس ١٩٨٨» وفي هذا المقال وعلى أرضية الدفاع عن المصلحة الحقيقية لاسرائيل، انتقد غلوكسمان التيار اليهودي السائد في الغرب، المالمق لاسرائيل والمؤيد بشكل أعمى لسياستها، بعيداً عن ممارسة أي نقد تجاهها، وطالب هنا بالتعاطي المبدئي، النقدي تجاه هذه السياسة، وخاصة حول مايجري حالياً في الضفة والقطاع واستخدام العنف المتزايد. وخلص غلوكسمان قائلاً: «سوف تغادر اسرائيل الأراضي المحتلة، قصر الوقت أم طال، والأفضل أن تغادرها بسرعة».

فضلاً عن ذلك، أشار إلى أن ثورة الحجارة «تشق طريقها بصعوبة داخل قطاع واسع من الأنثيلجنسيا اليهودية. وهو موقف يخترق انتيارات والانقسامات التقليدية بين اليمين واليسار، إذ نجد من أنصاره شخصيات لامعة مثل سيمون فاي وزيارة الصحة السابقة في عهد الرئيس فاليري جيسكار ديستان، ورئيس البرلمان الأوروبي سابقاً، واحد الوجوه البارزة في حزب اتحاد الديمقراطية الفرنسية، واليزابيت باونتر، زوجة روبر باونتر، وزير العدل السابق في حكومة ميران والرئيس الحالي للمجلس الدستوري، إلى جانب أرملة الزعيم اليساري الراحل منديس فرانس، التي تتولى رئاسة لجنة السلام في الشرق الأوسط...» والتي أعلنت في احتفال علني لأصدقاء «حركة السلام الآن» في فرنسا: «نحن غير فخورين أبداً كيهود ويجب وضع حد لما يجري الآن»^(٢٦) في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

ولم يقتصر دور المثقفين على ذلك، بل إن بعضهم ذهب إلى حد إعادة التاريخ للصراع الفلسطيني الإسرائيلي، «والملاحظ من الاتجاه العام لهذه الكتب، هو تحميل إسرائيل، أكثر من أي وقت مضى، مزيداً من اللوم في تعاطيها مع المشكلة الفلسطينية، ثم المآزق السياسي الذي وضعت نفسها فيه.

والجدير بالذكر أن هناك ثلاثة كتب^(٢٧) جديدة نشرت مؤخراً، يحاول كتابها إثارة أسئلة عديدة حول الفترة التي أعلنت فيها إسرائيل عن قيام دولتها المستقلة، في حين أن ٧٠٠,٠٠٠ مواطن فلسطيني تركوا أرضهم وبيوتهم الرقم الحقيقي أكبر من ذلك ويصل إلى حدود المليون فلسطيني. «فهناك كثير من الفلسطينيين انتهوا في المخيمات، وشعورهم بالظلم والظلم كان أحد العوامل التي ساعدت في استمرار الانتفاضة منذ شهر ديسمبر الماضي [١٩٨٧] إلى الآن»^(٢٨).

إن الثورة الكانسونية وجهت جُلّ سهامها إلى الأطراف والأعصاب لصهيونية، بما في ذلك عملية «غسل الدماغ» التي تقوم بها بالتدريج للعقل ليهودي، المحافظ والليبرالي على حد سواء، في إسرائيل وفي أوروبا وأمريكا بدون استثناء، بحيث أفقدت إسرائيل القدرة على العمل بشكل مطلق بين أوساط الطائفة اليهودية. فعلى سبيل المثال لا الحصر، «يعتقد معظم حاخامات الحركة المحافظة اليهودية العالمية بأن على إسرائيل أن تتخلى عن الأرض التي أخذتها في حرب الـ ٦٧ مقابل السلام. وأظهر الاستطلاع أن ٨٤٪ من ٣٧١ حاخاماً، تم سؤالهم، يفضلون التخلي عن الأرض مقابل السلام، كما قال «غوتتر لورنس» المتحدث باسم «تجمع الحاخامات». ويعتقد نصف الحاخامات أن على اليهود الأمريكيان الشجب العلني لسياسة إسرائيل عندما يختلفون معها. . . .»^(٢٨).

وتجلى الاستياء اليهودي العالمي من سياسة حكومة شامير، عندما حاول شامير أن يتسلح بالتضامن اليهودي مع سياسته، عشية زيارته لواشنطن في آذار (مارس) ١٩٨٩، فجرت الدعوة لعقد مؤتمر دولي في ذات الشهر في القدس، وكتب «يورام دينشتاين» يقول: «... ولا أعلم مدى استجابة يهود أوروبا أو استراليا لهذه الفكرة لكنني أستطيع القول إنه في الولايات المتحدة - الدولة التي يعيش فيها أكبر وأهم تجمع يهودي في العالم - حصلت هذه الدعوة على ردود فعل باردة بل ومعادية من جانب أطراف كثيرة وجيدة. ويتخوف هؤلاء من تفسير الحكومة الاسرائيلية لمشاركتهم بهذا المؤتمر، كتأييد ودعم لسياستها القائلة «نجلس ولا نعمل شيئاً».

وأضاف دينشتاين: «ولقد عرضت انتقادات حادة جداً في الاجتماع الذي عقده يهود بواشنطن في الأسبوع الأخير من شهر شباط والذي شارك فيه ممثلون عن المنظمات الكبرى والجاليات الرئيسية، وأعرب المشاركون عن عدم ارتياحهم مما يجري في المناطق وخصوصاً من عدم عرض الحكومة

الإسرائيلية أفكاراً جديدة بخصوص حلول سياسية^(٣٩).

وفي هذا الصدد قال، هنري سيجمان، مدير عام الكونغرس اليهودي الأمريكي، «ليس سراً أن كثيرين من القيايين اليهود في المهجر أبدوا تحفظات كبيرة جداً من مؤتمر التضامن مع اسرائيل الذي دعا إليه رئيس الحكومة».

وأضاف بعد أن أكد على تأييد اسرائيل، قائلاً إن «تجديد مظاهرة التضامن يتخذ بعداً آخر في أيامنا هذه بعد التطورات الجديدة، التي أدت إلى وجود خلافات في الرأي بين اسرائيل ويهود المهجر لاتقل عن الخلافات السياسية في اسرائيل نفسها».

ورغم محاولاته الدائبة إبداء تأييده لدولة اسرائيل، إلا أنه لم يتوان عن التأكيد على التناقضات القائمة بين اسرائيل ويهود العالم، وخاصة فيما يتعلق بجانب الحل السياسي، فأشار إلى أن اسرائيل إذا أرادت المشاركة في القرار مع يهود العالم فـ «يجب أن يكون كل طرف منهم على استعداد للاستماع لتقديرات وآراء الطرف الآخر». وسيكون من السيء فهم التضامن الذي نبديه من وجهة نظر ضيقة واحدة. ويعرض كتأييد لسياسات يوجد خلافات حولها، أن الرفض التام دون شروط لمنظمة التحرير الفلسطينية، حتى وإن كان عادلاً لا يشكل قاعدة لتضامن يهودي. والتضامن اليهودي يجب أن يكون مرتبطاً بتوقعات ايجابية عظيمة، وإلا لن يكون له أي مغزى».

وخلص قائلاً: «إن الخوف، الرفض والعداء لا يمكن أن يؤدي إلى وحدة الشعب اليهودي...»^(٣٩).

إن في هذا القول تأكيداً على حالة القلق والإرباك، التي تلازم يهود العالم وتعمق مع أيام ومفاسعيل ثورة كانسون. إنهم في حالة صراع نفسي، أخلاقي، إيديولوجي وسياسي، مابين الشعور الذي زرعتة الدوائر

الصهيونية والامبريالية المختلفة عن «انتائهم» و«ارتباطهم» بصلات رحم» مع «الهيكل الثالث» اليهودي وبالتالي عليهم «واجب الدفاع» عن اسرائيل ظالمة أو مظلومة! وتقديم كل شروط ومقومات البقاء والتطور لـ «معلمهم الحضاري» و «نموذجهم الديمقراطي» وبين شعورهم بالإلتواء لأوطانهم التي يعيشون فيها، وارتباطهم العميق بثقافة وتاريخ شعوبهم، وفي الوقت ذاته، بالعبء الأخلاقي والنفسي والإقتصادي الذي يفرضه عليهم الإلتزام تجاه «كيان الفكرة الصهيونية» الذي أثبتت الأيام انه لا يمت بصلة للقيم الحضارية ولا للنموذج الديمقراطي. بل هو خدعة كبيرة، وحش ضاري تنزف دماء الأطفال والنساء والشيوخ الفلسطينيين من أنيابهم. الأمر الذي يضعهم وحتى اللحظة، في حيرة من أمرهم ما بين التقاليد الموروثة نتاج تضليل الفكرة الصهيونية، الخبيثة وبين وقائع الحياة العنيدة التي تنفي كل الأضاليل والتزييف الصهيوني. وتؤكد على الحق الفلسطيني المشروع في الأرض الفلسطينية.

ولكن عملية الإلتقال الحاسمة من حالة التردد إلى حالة التضامن الكلية مع الحقوق الوطنية الفلسطينية، وبالتالي السقوط الشامل والجذري للفكرة الصهيونية ومفاعيلها طيلة أكثر من قرن من الزمان، تحتاج إلى مزيد من الجهد النضالي الثوري والحنكة السياسية الفلسطينية في ادارة رحى الصراع مع الكيان الصهيوني.

ومن الجدير بالتأكيد، ان يهود العالم انتقلوا في ظروف ما قبل الثورة، وخاصة بعد اجتياح العام ١٩٨٢ للبنان من قبل اسرائيل، وتعمق هذا الإلتقال خطوات جديدة بعد اندلاع ثورة كانون المجيدة، من حالة التضامن الكلي مع اسرائيل إلى مرحلة جديدة تتسم بطابع الضغط النسبي عليها وانتقادها العلني، وعدم موافقتها على كل ماتقول وتعلن من حطط ومواقف سياسية بشأن حل أزمة الصراع في المنطقة، أي أنهم باتوا يميزون بين

سياسة وسياسة داخل الكيان الصهيوني، وأمسوا أكثر واقعية وتجاوباً مع وقائع الحياة العنيدة التي فرضتها الثورة الشعبية الفلسطينية.

وعلى هذا الصعيد كتب ابيشاي مرغليت. يقول: «مؤتمر رئيس الحكومة للتضامن اليهودي مع اسرائيل» هذا ماوصف به المنظمون الحدث الذي افتتح بتاريخ ٢٠/٣/١٩٨٩ بالقدس، ولاريب في أن العنوان يحد ذاته يثير البلبلة. . . لكن يبدو أن المغزى الحقيقي من وراء هذه التسمية هو الدلالة على ظاهرة تضامن مع سياسة رئيس الحكومة، كي يعلمنا أو بكلمات أدق كي يعلم الرئيس الأميركي جورج بوش بأن «اليهودي» في المهجر يدعم ويؤيد سياسة شامير، وهذا بالطبع خداع واضح»^(٣١).

وبلغ الأمر عند قطاع كبير من الشخصيات اليهودية حد مقاطعة المؤتمر، وذلك رفضاً لسياسة شامير «التوراتية» التي لاتستند إلى اساس مادي في الحياة، وهذا ماأشار اليه اترهتسبرغ، نائب الكونغرس اليهودي العالمي بالقول: «انه ايديولوجي [شامير] محروق ليس على استعداد للتوصل لحلول وسط والحديث مع الممثلين الوطنيين الفلسطينيين».

والجدير بالذكر أن هرتسبرغ «كان في اسرائيل لدى انعقاد المؤتمر، وذلك بزيارة شخصية لحضور حفل عرس عائلي، لكنه لم يشارك بالمؤتمر» حتى الذين شاركوا بالمؤتمر، أكد جزء كبير منهم «بأنه، لا يجب بالنظر لشاركتهم بهذا المؤتمر اضعاف مصداقية على استمرار سياسة الوضع القائم في المناطق [الفلسطينية المحتلة]». . .».

وأكد بوران روبنشتاين «ان الخلافات اليوم ليست متعلقة بأمور تافهة بل بمستقبل «الشعب اليهودي»، ولا يبدي قياديون يهود كثيرون استعداداً لمؤازرة رئيس الحكومة في المفاوضات التي سيجريها مع الإدارة الأمريكية، بل ويأمل هؤلاء بأن يعمل بوش ويكر على [لوي] يد اسحق شامير وإجباره على استبدال سياسته». ^(٣٢)

وأما يعال ديان فأكدت على فشل شامير في تحقيق النجاح لأي من لاءاته المعروفة ، وقالت بصدد ذلك : « . . لم تنجح محاولات شامير والتكتل في الحصول على تأييد لـ (لاءات) شامير و « الشعب اليهودي » الذي تعتبر ذاكرته التاريخية اطول من ذاكرة اسرائيل ، لن يوقع على « لا أبدية » سياسية وليس بالإمكان (بيع) قياداته رفض تام لمنظمة التحرير الفلسطينية ، ولا حتى رفض اقامة دولة فلسطينية بهذه الصورة أو تلك » . وأضاف : « إن رئيس الحكومة لا يبحث عن تضامن يفرضه الواقع بل تضامن حول اوهام ، حول مراوحة في المكان » .

وتساءلت ديان : « أين هم اليهود الذين حصلوا على جائزة نوبل ؟ أين هم الأدباء المفكرون الصحفيون والفنانون اليهود ؟ أين الأكاديميون ، لقد كنت شاهدة على محاولات اقناعهم بالحضور . إنهم لم يرفضوا دعواتهم لحضور المؤتمر لأنهم مؤيدون لمنظمة التحرير أو لأنهم خونة سيئو النفوس لكنهم لم يستطيعوا اقناع المثقفين بصيغ ضبابية وللمشاركة بمسرحية عبثية »^(٣٣) .

ولخص شموئيل شغيب نتيجة العلاقة بين اليهود في العالم والحكومة الإسرائيلية في ضوء نتائج المؤتمر ، بالقول : « إن الرسالة التي يحملها مؤتمر التضامن للعالم وخصوصاً لرؤساء الإدارة الأميركية واضحة ، هناك خلافات [ليست بسيطة ولا سطحية] لكن في ظل أجواء تعايش »^(٣٤) . وهذا التعايش في طريقه إلى الزوال ليحل محله التنافر والتناقض ، مع تصاعد أوار الثورة في الثورة الفلسطينية ، التي ستعمق بكل تأكيد الصحوه اليهودية ، وستزيل عن عينيها الغشاوة التي وضعتها الحركة الصهيونية في الزمن الماضي حينما استغلت المأساة اليهودية ، لأن الفكرة الصهيونية نفسها لم تعد تغري اليهودي بالإنتهاء إليها ، وبات اليهود تدريجياً يبتعدون عنها ، حرصاً على الانصهار بين ظهرانية شعوبهم وتاريخهم وثقافتهم القومية في هذا

البلد أو ذاك ، كون الأيديولوجية الصهيونية وصلت إلى طريق مسدود وبالتالي أفلست ، وهذا يهوشع بيتسور يطالب بحل المنظمة الصهيونية ، لأنها فشلت في مهماتها ، فيقول : « ان المنظمة [الصهيونية] قد فقدت أي حق في البقاء ، ولا وجود لها في الشارع اليهودي » .^(٣٥)

إن هذه الخلاصة ، هي المآل الحتمي للصهيونية كأيديولوجيا ومؤسس . صيرورة واتجاه حركة الأحداث يؤشر إلى ذلك ، اليهود في العالم وفي أحسن الأحوال في الظروف الراهنة مستعدون - عن بعد - لإبداء التضامن مع اسرائيل ، ولكنهم ليسوا مستعدين ان يتلوثوا بـ « عار أرض الميعاد » ، التي لم تعد تجتذبهم ، وإن حصل وذهب أحدهم لها ففي إطار الزيارة السريعة والحاطفة لإشباع النظر للحظة إلى « الهيكل الثالث » الذي يتجه نحو الهاوية ، وأخذ الصور التذكارية وحفظها في أرشيف العائلة ؟!

وإنسجاماً مع هذا الإستنتاج ، يقول البروفيسور آرتون سافير : « إن السيادة على أرض « اسرائيل » لن تحسم بالبندقية أو القبلة اليدوية ، بل ستحسم السيطرة من خلال ساحتين . غرفة النوم [عملية الإنجاب] والجامعات ، وسيتفوق الفلسطينيون علينا في هاتين الساحتين خلال فترة غير طويلة » .^(٣٦) لكن المعطيات المادية تشير إلى ان « غرف النوم » و « الجامعات » وحدها ليست كافية للحسم ، بل يجب ان تفتن بالثورة الشعبية لإحقاق الحقوق الوطنية الفلسطينية .

وبناءً عليه ، فإنه يمكن التأكيد على مقولة نظرية أعطتها وقائع الحياة مصداقية ومفعول القانون ، وهي ، ان الظواهر الاجتماعية ، الطبيعية والفكرية لا يمكن لها ان تدوم وتتواصل في رقيها وتطورها ، ارتباطاً بشروط العملية القانونية اذا كانت ظاهرة مفتعلة ، نبتة شيطانية لاتتوافق في بنائها وتركيبها مع الظواهر المحيطة . اي انها ستكون في حالة تناقض كلي

لا يحمل شيئاً من عناصر الوحدة مع الإطار المحيط . تماماً كما يحصل مع زرع جسم غريب في جسم الإنسان ، فالعمليات القانونية البيولوجية ترفض قبوله ، تمتنع عن التعاطي الإيجابي معه ، لاتغذيه بعناصر البقاء ، سواء من حيث إيصال الدم والتأكسد والتغذية أو غيرها من شروط الاستمرارية والتآلف مع اعضاء الجسم ، الأمر الذي يحتم اضمحلال وموت هذا الجسم .

كذلك الأمر في العمليات الفكرية ، فأى عملية فكرية - ايدولوجية - مفتعلة وغريبة بعناصرها المكونة عن الواقع ، ولا ترتبط معه بميكانيزم التواصل والتجاذب ، وبالتالي الاندماج العضوي في العملية الفكرية ، فمالها الخواء والانحسار ثم القناء والاندثار ؛ مهما أخذت من عناصر اللمعان . لأن كل المقومات الموضوعية المحددة عموماً ، رغم أهميتها في بقاء واستمرار ظاهرة ما لفترة من الزمن ، فانها لن تكون قادرة على أن تلعب الدور الحاسم - العامل الذاتي - في البقاء والاستمرارية .

وفي هذه الحالة فإن كل عمليات الدعم ، والحقن والعناية الفائقة من قبل محازبي وأنصار أي عملية فكرية من هذا الطراز ، لن تفي بالغرض المطلوب ، لأن شروط الاندماج في العملية الفكرية لن تكون متوفرة . لاسيما وان اي عملية فكرية لا بد وان تكون نتاج العملية التطبيقية ، فضلاً عن انها ستعود بعد ان تكتسي بثوبها النظري إلى الواقع الميداني ، إلى الممارسة ، الأمر الذي يعني دخولها في تناقض حاد مع شروط الواقع الاجتماعي المحدد .

وهذا هو حال النظرية الصهيونية وكيانها الصهيوني ، اللذين وصلا إلى طريق مسدود لا آفاق أمامهما لعملية التطور ، والفاء بالضرورة أن يكون نتاج العامل الموضوعي والذاتي على حد سواء ، خاصة وانها يتبادلان التأثير والتفاعل .

الثورة أسقطت حصانة الجيش السوبرماني

من الرزم الكمية ، التي أضافها الثورة في الثورة الفلسطينية إلى انجازاتها وحفاتها النوعية ، هو بداية انهيار « أسطورة اسرائيل » . وهذا ما أشار له هاري وول ، مندوب جمعية مخاربة النشهر التابعة للجمعية اليهودية الأمريكية « بني بريت » في اسرائيل - وهو بعيد عن الشبهة كمعارض لإسرائيل - بالقول ان « اسرائيل ما عادت تشكل اسطورة . . »^(١٢) . ومع هذا سقطت اقنعة وحصانات كثيرة ولم بعد هناك محرقات ، ولا قدسية لأي شيء . لقد فتحت الثورة الكانونية أبواب البيت الصهيوني ، ولم تبقى غرف مغلقة ولا أبواب موصدة ، بما في ذلك أبواب المؤسسة العسكرية ، الجيش وجهاز الأمن بفروعه المختلفة . هذه المؤسسة التي عاشت « مجدداً » و « قدسية » قل ما شهد التاريخ ان عاشت مؤسسة عسكرية بنفس مستوى « قدسيتها » .

لقد اعتبرها الاسرايليون والصهاينة عموماً ودول الغرب الامبريالي « مفخرة » اسرائيل واحدى اهم « انجازاتها » منذ نشوئها في العام ١٩٤٨ ؟! . والحق ان هذه المبالغة تحمل شيئاً من المصادقية ، ليس من الزاوية التي ينظر منها الصهاينة والامبرياليون ، أي من الزاوية « السوبرمانية » غير الواقعية ، وانما من زاوية الانتصارات التي حققتها على الجيوش العربية ، بفعل السياسات الخاطئة أحياناً وغير الوطنية أحياناً أخرى ، أي ان الخلل في الجيوش العربية وتركيباتها ، فضلاً عن السقف السياسي للنظام العربي البرجوازي ، وعندما جادت الجيوش العربية في تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٣ بالإبداع والتضحية القومية وحققت انتصارات جديدة لجستها حدود السقف السياسي للنظام العربي ، مما أعاد زمام المبادرة للجيش الاسرايلي ؟! .

هذه المؤسسة التي تمتعت بكل مزايا « القدسية » وأحياناً حد « الألوهية » في الشوارع الإسرائيلي ، أرهقتها ثورة الشعب العربي الفلسطيني ، وشلت العديد من أسلحتها ، وكشفت عن الكثير من ثغراتها وعيوبها . . ومزقت كل الأقنعة الزائفة عن الجيش « السوبرماني » فصعقت المواطن الإسرائيلي أولاً ، والصهيانية عدوياً ثانياً ، وحلفاء إسرائيل الامبرياليين والرجعيين العرب تحديداً ، الذين هالهم ما شاهدوه ثالثاً .

وبلغ الأمر بالمؤرخ العسكري الإسرائيلي ، فان كرفلد ، أن يؤكد في مقابلة مع الصحيفة الإسرائيلية رولي روزن بتاريخ ١٢/٥/١٩٨٩ ، أي بعد عام ونصف من الثورة الشعبية الفلسطينية ، قائلاً : « إن الجيش الإسرائيلي آخذ بالإنحلال ولكنه لا يعدو عن كونه مجموعات تقوم بأعمال القتل »^(٣٨) . إن هذا الاستنتاج العسكري الخطير من مؤرخ إسرائيلي في العلوم العسكرية ، ليس إلا نتاج مفاعيل الثورة التي أفقدت الجيش الإسرائيلي كل عناصر قوته وأفقدته زمام المبادرة ، وفرضت عليه حرباً شعبية لاحدود لجهتها ، لم يعتد عليها من قبل ، يشارك فيها عامة الشعب العربي الفلسطيني بطبقاته وفئاته الإجتماعية الوطنية دون استثناء . وأشار روفيك روزنتال إلى صورة الجيش المربك وغير القادر على عمل شيء لقمع الثورة ، رغم كل وسائل القمع المتوفرة بين يديه ، بالقول : « ولم تكن أكثر الصور مدعاة للشفقة تلك التي يقذف فيها الأطفال الجنود بالحجارة ويشتمونهم ، بل صورة الجندي الذي يقف ويصب جرادل الحصى في المعجزة التكنولوجية الجديدة والبديل العجيب للطائرة لافي والسفينة ساعر على حد سواء - وهي مدفع الحجارة »^(٣٩) .

هذا العجز ، والضغط النفسي والأخلاقي ، الذي يقع تحت تأثيره جنود وضباط الجيش الإسرائيلي ، المقترب بالثورة في الثورة الفلسطينية وإبداعها وعطاء جماهيرها ، دفع العديد من ضباط الجيش للاستقالة من رتبة نقيب

ورائد . ويرجع الصحفي دافني سادية ، هذه الظاهرة . « بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية ، إلى التآكل الكبير في نظرة المجتمع إلى أفراد الجيش » . ويضيف : « فارتداء الزي العسكري ، على أقل تقدير ، لا يزيد اليوم من هيبة من يرتديه . ويسود الإنطباع بأن أفراد الجيش الدائم « سذج » وصورتهم تعتبر في الحضيض . . . »^(١٤) .

« دفرسوار » رفض الخدمة يعمق انحلال الجيش

وبناء عليه ، فإن الإستنتاج الذي توصل إليه المؤرخ العسكري فان كرفلد لم يكن سطحيًا ، ولا مشوشًا ، أو كما قال عنه عدد من جنرالات الجيش ، الذين سئلوا عن موقفهم من الإستنتاج الخطير ، بأن تقديرات المؤرخ العسكري « لاتوجد قيمة كبيرة » لها ! ، لأنه « لايعرف . . . الجيش الإسرائيلي عن قرب »^{(١٥)؟!!} .

ولا أعتقد انه من الضروري أن يكون فان كرفلد قريبًا من الجيش في الظروف المحددة ، مع انه مؤرخ عسكري ، وليس مواطنًا عاديًا لا دراية له بهذا الشأن ، حتى يكون تقديره صحيحًا أو غير صحيح ، مع أهمية ذلك عند اعتماد شهادة أو استنتاج علمي ما ، فوضع الجيش بات على مائدة البحث والنقاش العام ، في الشارع الإسرائيلي . ولم يعد سرًا موضوع الأزمة التي يعيشها الجيش الإسرائيلي وتتعلم يومًا بعد يوم مع استمرار وتصاعد العملية الثورية الفلسطينية ، الأمر الذي يعطي كرفلد القدرة على ملامسة وتحسس حالة الوضع الإسرائيلي العام ، ووضع القطاعات المختلفة ، والجيش بشكل خاص ، وذلك ارتباطًا في مجال تخصصه العسكري .

فضلاً عن ذلك ، هناك العديد من المسائل التي لا يستطيع جنرالات الجيش والحكومة الإسرائيلية ان يخفوها بغربال ! ، فلم يعد وضع الجيش

سراً من أسرار المؤسسة العسكرية ، لقد أصبح إحدى مشكلات وهموم المواطن الإسرائيلي بشكل عام . أولاً ، لأن هذه المؤسسة ، هي التي يعول عليها في حماية عملياته اللصوية - الاستيطان . ثانياً ، لأنه منحها ثقة المطلقة ، ووضعها في برج « عاجي » بعيدة عن اللمز أو الهمز ، واعتبرت إحدى « كنوز » الثمينة التي لا يجب أن تمس ؟! . ثالثاً ، بعد كل ذلك ، وفي أول امتحان جدي مع الجماهير الفلسطينية لاثبتت جداتها كأداة قمع « مقدسة » ، تركض في الشوارع الفلسطينية كما الثيران الهائجة لاتعرف سبيلاً غير القتل والتفكيك والتدمير ، ومع ذلك تقف في الخندق الضعيف والمربك . رابعاً ، فضلاً عن بروز اتجاه عام ، ولكنه مازال محدوداً ، يدعو للتخلي عن الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ ، حرصاً منه على عدم ضياع المشروع كله ! ، وهذا الاتجاه يتسع ويزداد لأكثر من سبب واحتمال ، اولها واهمها مفاعيل ثورة كانون .

ومن البديهي التأكيد ، على أحقية الجنرالات الإسرائيليين الذين سئلوا عن رأيهم في استنتاج كرفلد بالدفاع عن مؤسستهم العسكرية ، التي تعتبر احد اهم اعمدة الدولة الإسرائيلية ، ليس فقط لأن أجهزة القمع ضرورية لمطلق دولة ومشروط قيامها بتأمين هذه الأجهزة ، بل لأن فكرة قيام الكيان الصهيوني تعتمد على أساس عدواني استيطاني إجلائي وإحلالي على حساب الشعب العربي الفلسطيني والشعوب العربية . الأمر الذي يعني اولوية هذه المؤسسة على ما عداها ، بما في ذلك الاقتصاد ، لأن ضعفها يعني بداية النهاية الفعلية للدولة الإسرائيلية ، وهذا هو ما يأخذ طريقه إلى النور .

ولكن ليس كل ما يتمناه المرء مجده ! فالحقيقة الماثلة أمام المواطن الإسرائيلي والفلسطيني لا يمكن لشهادة الجنرالات العاجزة والمطعون فيها أساساً ، أن تلغيها أو تغييها ، بالإضافة إلى أن المسألة تتجاوز حدود

تصريح المؤرخ العسكري لتصل إلى عموم الرأي العام الإسرائيلي ، وقبل ذلك لجنود وضباط الجيش ، الذين انتشرت بينهم جملة من الظواهر الخطيرة ، افرزتها وصنعتها وجسدتها ثورة الشعب الفلسطيني ، التي حددتها « عل همشار » بالتالي ظاهرة « الرأس الصغير » ، أو عدم الاستعداد لتحمل المسؤولية ، والتي تجلت في رفض الكثيرين من [جنود وضباط] احتياط الخدمة في المناطق المحتلة ، وتهرب المتدينين من الخدمة العسكرية بحجة خدمة الدين ، واستقالة الكثيرين من الجيش الدائم ، وعدم الإقبال على مد الخدمة » .^(١٣)

وارتباطاً بهذه الظواهر الخطيرة ، فإنه « كشف النقاب [حسب مصادر يديعوت احرونوت] عن وجود شبكة في صفوف القوات الإسرائيلية يأخذ أفرادها من جنود قوات الاحتياط أو الخدمة الإلزامية الذين يودون التهرب من الخدمة العسكرية ويتم تحديد المبلغ وفقاً لحالة الشخص وأوضاعه الاجتماعية » . ليس هذا فحسب ، بل إن الشرطة العسكرية ، إستناداً إلى معلومات البريغادير اميل بملخ ، الضابط الرئيسي في الشرطة العسكرية ، تبحث « . . . عن حوالى ألفي هارب من الخدمة العسكرية ، كما تعالج القيادات العسكرية العليا قضايا متعلقة بتهرب ثلاثة آلاف عسكري آخرين من تأدية الخدمة العسكرية » .

وأضاف الجنرال بملخ : « بأن حوالى ٧٠ بالمئة من التجاوزات في الجيش متعلقة بالتهرب من تأدية الخدمة العسكرية . » وأشار إلى ان المحاكم العسكرية الإسرائيلية حكمت منذ بداية [الثورة] على ٣٣ عسكرياً بالسجن بسبب رفضهم تأدية الخدمة العسكرية بالمناطق المحتلة لأسباب ضمنية ، منهم ستة ضباط و ٢٧ جندياً » .^(١٣) وأكد الجنرال دان شمرون ، رئيس أركان الجيش الإسرائيلي ، بان عدد الذين دخلوا السجن « جراء رفضهم الخدمة العسكرية لأسباب ضمنية في

المناطق لا يتجاوز الستين .^(١١) ولكن شموئيل طال ، يورد معلومات تكذب ارقام المصادر العسكرية الرسمية . وحسب مصادره فان «العدد الحقيقي يزيد عن ذلك بعشرة أضعاف على الأقل» . وتعتقد مصادر طال ان سلطات الجيش لا تريد ان تثير زوبعة حول هذه المسألة ، بل تريد ان تبقىها «على نار هادئة» ولهذا السبب عملت دوائر الجيش على ايجاد «اساليب مختلفة للتهرب من معالجة قضية رفض الخدمة العسكرية ، وتقول هذه المصادر : «ببساطة أدرك الجيش الإسرائيلي التعود على ذلك» .

وتضيف هذه المصادر انهم «لا يدعون اليوم للخدمة العسكرية ضباطاً يعرفون بأنهم سيثيرون مشاكل وأن المواجهة معهم ستكون علنية وعنيقة ، خصوصاً الضباط الذين يعرف الجمهور عن ماضيهم القتالي ، ويتحرر آخرون من الخدمة لهذا السبب أو ذاك ، ويغرون معظم الذين يرفضون تأدية الخدمة العسكرية بإمكانية القيام بالخدمة في مناطق أخرى وليس في الضفة [الفلسطينية] وقطاع غزة»^(١٢) .

وأكد أحد الضباط الاحتياط - قائد وحدة - أن قادة الجيش « . . . سرتكبون خطأ إذا أرسلوا وحدتي العسكرية للقيام بمهام في المناطق [الفلسطينية المحتلة ٦٧] وأعتقد بأن الجيش لا يعلم ما الذي سيحدث إذا ما وجهوا لنا قراراً بالدعوة للركض وراء الأطفال في مدينة نابلس . . . لكن نتائج تواجدنا في المدينة ستكون سلبية . » وأضاف : « إنني شخصياً سأرفض تأدية الخدمة في المناطق »^(١٣) الفلسطينية المحتلة .

وقال ضابط احتياط آخر مؤكداً قول زميله : « ٩٠ بالمئة من الأشخاص في وحدتي ليسوا مهئين نفسياً لضرب أطفال صغار يرشقونهم بالحجارة . . . وللحقيقة فإنهم [في قيادة الجيش] لا يدعونهم لتأدية الخدمة العسكرية . ولهذا فإننا ، ومن الناحية الإحصائية المحضة ، لاعتبر في إطار الراضين لتأدية الخدمة العسكرية » .

وأضاف ضابط احتياط قائلاً : « أنا أحمل رتبة كولونيل ولم يستدعوني لقوات الاحتياط وذلك كما يبدو لأنهم يعرفون ردود فعلي وكيف أنظر للخدمة في المناطق [المحتلة] ، ومن الواضح لهم مالذي سيحدث إذا ما وصلت لمرحلة رفض تأدية الخدمة ، ومن الناحية الشخصية فإني ودون أدنى شك أوجد بمرحلة تشبه النفي الداخلي ، نوعاً من الهجرة الداخلية ، إنني أوجد في إسرائيل ، لكن كأني أوجد في الخارج » .^(١٧)

ومن الأساليب الأخرى ، التي يعتمد عليها قادة الوحدات العسكرية العاملة أو المرشحة للعمل في الأراضي الفلسطينية المحتلة لتجاوز حالات رفض الخدمة هناك ، إنهم ينقلون الجنود إلى « وحدة المخازن » ويتم ذلك من خلال اتفاقيات بين القادة ورافضي الخدمة ، ومن النماذج على هذا الأسلوب ، قال (م) : « إنني معروف بالكتيبة كشخص يرفض تأدية الخدمة في المناطق وعندما وصل القرار في شهر كانون الأول لتأدية الخدمة في منطقة الخليل أبلغت قائد الكتيبة بأنني لا أنوي التوجه هناك ، وإذا كان بإمكانه يستطيع ان يعطيني عملاً آخر ، وقال لي يكفي لقد شاهدناك وسمعناك ، سنرى ماسيحدث ، سأجري مشاورات وأبلغك ، وبعد المشاورات قرروا تركي وشأني وبعثوني إلى وحدة مخازن الطوارئ في اللواء » .

وذاث الشيء حصل مع جندي آخر في الكتيبة ذاتها ، وكانت الخلاصة ان هذا الجندي قام ايضاً « بخدمة بديلة . وشارك الجنديان مع بقية الكتيبة في أعمال تنفيذية داخل الخط الأخضر وبتدريبات لم تحدث في المناطق » الفلسطينية المحتلة .

وجندي آخر يعتقد ان هناك فرقاً بين رفض الخدمة في لبنان وفي الأراضي الفلسطينية المحتلة ، حيث يعتقد انه في ظروف لبنان كان هناك اتجاه في قيادة الجيش « معني بإظهار قضية رفض الخدمة » من أجل « الإثبات

للأوساط السياسية بأن ثمن الحرب كبير جداً وأكبر مما يعتقدون ، أما اليوم فإن الإحساس مغاير» ، حيث إن القيادة لا تريد المبالغة ، بل التباهي لهذه الظاهرة والتخفيف من حدتها ، وذلك من خلال استخدام « أساليب عصرية تستهدف تقليص عدد الذين يرفضون تأدية الخدمة العسكرية »^(١٨) . ولم تتخذ القيادة العسكرية اجراءات حاسمة وجذرية ضد رافضي الخدمة من العسكريين ، تفاديا لأية مضاعفات تثيرها في أوساط الشارع الاسرائيلي .

رافضو الخدمة يهدمون اسرائيل الكبرى:

وارتباطاً بذلك ، فإن رافضي الخدمة العسكرية في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ٦٧ ، يقومون ضمناً بالضغط على قيادتهم السياسية للإانسحاب من هذه المناطق ، على اعتبار انها محتلة وليسوا مستعدين للقتال فيها بمواجهة الجماهير الفلسطينية ، من الأمثلة النموذجية على ذلك ما قاله أحد العسكريين الإسرائيليين : « لقد واجهنا حالة رفض فيها شاب تأدية الخدمة العسكرية في المناطق [المحتلة] ، وتوصل قائده معه لاتفاق ، جميع الكتيبة تدخل للمنطقة أما هو فيصل إلى أقرب نقطة منها ، وأقام لنفسه خيمة على الخط الأخضر [حدود عام ٦٧] » .^(١٩) هذه هي قناعات كل رافضي الخدمة في الأراضي الفلسطينية المحتلة ، وهم كثر في الجيش الإسرائيلي . ولم يعد يأبه هؤلاء بالشعار السياسي الصهيوني الإستراتيجي « أرضك يا اسرائيل من النيل إلى الفرات ! » ، الذي « يزين » الكنيست الإسرائيلي . الأمر الذي يعني ، أن هؤلاء الضباط والجنود باتوا غير مقتنعين بالطروحات الصهيونية العدمية ، ولا بمنطق الحكومة الإسرائيلية السياسي القائم على البغي والعدوان . ليس هذا فحسب ، بل انهم بموقفهم هذا ، انها حملوا المعاول من جانب آخر ، مواجهٍ للكفاح البطولي

الفلسطيني، والتقوا معه بشكل غير مباشر ، وبدؤوا في هدم مشروع « إسرائيل الكبرى » ، هذه الفكرة الغيبية العقيمة ، التي لامت للواقع بصلة ؛ مع ما يحمله هذا العمل من معانٍ ودلالات تاريخية لآفاق المشروع الكولونيالي الصهيوني الإستيطاني ككل .

وفي صدد ذلك ، قال يوثيل ماركوس : « لقد عدنا خلال ١٨ شهراً إلى حدود التقسيم - بما في ذلك مدينة القدس . وعندما نتحدث عن التقسيم ، اعني بأنه ليس من الواضح حتى الآن إذا كان الحديث يدور عن العودة لحدود العام ١٩٦٧ أم لحدود العام ١٩٤٧ » .^(٥١) بالتأكيد كل الاحتمالات مطروحة ، لأن الحراك النضالي الشعبي الفلسطيني ، بصيرورته وتحدياته الذاتية والموضوعية يفسح المجال امام الحدود الدنيا والحدود القصوى وما بينهما من عمليات الفعل السياسي .

ومن الجدير بالتأكيد ، ان ظاهرة رفض الخدمة في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ تصب الزيت على النار المشتعلة داخل الكيان الصهيوني عموماً والجيش خصوصاً ، وتعمق حالة التفسخ التي غرزت أظافرها في جسم المؤسسة العسكرية ، فضلاً عن أنها تزيد حالة الحصار والضغط النفسي ، التي يقع تحت كاهلها الجيش الإسرائيلي ، الذي يرنح تحت ثقل وضغط أكثر من حصار ، حصار وضغط الجماهير الشعبية الفلسطينية في شوارع وأحياء الدولة الفلسطينية المحتلة ، وحصار رفض الخدمة ، التي يعتبرها مارك غيفن ، بأنها تعني « في دولة ديمقراطية . . . تقويض وجود النظام الديمقراطي ! »^(٥٢) على اعتبار ان اسرائيل دولة « ديمقراطية » ؟! . بالإضافة إلى حصار الجمهور الإسرائيلي ، الذي فقد ثقته بالمؤسسة العسكرية . وخوفاً من ازدياد مخاطر هذه الظاهرة في أوساط المجتمع ، أصدرت المحكمة العليا الإسرائيلية « قراراً بعدم إذاعة أي شيء عن رفض الخدمة في المناطق المحتلة » .

ولكن جدعون سامت يعتقد أن الأمور قد قلت، ولم يعد هناك ضوابط تحول دون ذلك ، فيقول : « إنه من الصعب التخلص من الانطباع بأنه قد تفشى بين الشعب في السنوات الأخيرة بشكل خاص ، وبكل تأكيد منذ بداية الانتفاضة [الثورة] ، عدم الإكتراث الشديد تجاه الأخطار المتصلة بالنيل من حقوق الإنسان وحرية التعبير . . وبدأ يتأصل الإحساس بأن كل شيء مباح » .^(١٥٦)

من سيدفع الثمن .. الجنرال لم الكيان ؟!

ومن البديهي التأكيد ، ان حدود المتداول من قضايا في إطار النقاش داخل الشارع الإسرائيلي يتجاوز سقف الديمقراطية البرجوازية ! ، التي لا تصل إلى هذا الحد من « الإنفتاح » ، كما لا تبيح الاقتراب من هبة الدولة ومكانتها ، ولا سيما مؤسستها البوليسية القمعية حامية البناء الفوقي . الأمر الذي يشير إلى رياح الهزيمة ، التي تغطي سماء الكيان الصهيوني ، وتظلل حياة الجمهور الإسرائيلي بثقلها وغبارها ، وتبسط بالمعنويات ، فيمتزج الخوف الشخصي بالمستقبل السياسي ، والدفاع عن الذات وحب البقاء مع « نبش القبور » والبحث عن ضحية لتحميلها المسؤولية .

وهذا بالذات ، هو الذي افسح المجال واسعاً امام المستوطنين لتجاوز كل افق النظام وقانونيته ، لان نتائج الهزيمة تطال الجميع ولا تستثني احداً منهم ، لهذا ، ورغم كل عمليات الاستياء والاستنكار والتذمر الحكومية من تفشي ظاهرة اباحه كل شيء بما في ذلك « المقدسات ! » و « المحرمات ! » ، فإنها لم تتجاوز حدود سن بعض القرارات والقوانين دون ان تكون مقرونة باجراءات عملية ضد هذه الظاهرة ! . وأمسى الكيان الصهيوني يبحث عن وسائل واساليب جديدة لاختفاء حجم عمليات

التآكل السياسي والإقتصادي والاجتماعي والعسكري والفكري - الثقافي .
لكن رغم ذلك التستر المفضوح ، ونتيجة تراكم رزم الإنجازات
والمكاسب الوطنية الفلسطينية ، وفي المقابل تراكم رزم النكسات
والإحباطات في الجانب الصهيوني ، فانه من الطبيعي ان يجري البحث
عن « كبش محرقة » لتغطية عار الهزيمة الإسرائيلية ، ومحاولة مفضوحة
لإعادة الثقة للإسرائيليين بأنفسهم ! ، من خلال تحميل مسؤول ما نتائج
خسائر الحرب الفلسطينية - الإسرائيلية .

وينظر يوثيل ماركوس ، فإن الضحية تتمحور في شخصية دان
شمرون ، رئيس اركان الجيش ، الذي قال معللاً وجهة نظره : « ان
الجيش باعتباره الذراع التنفيذي الذي يقع تحت امرته ، فشل بمواجهة
الانتفاضة [الثورة] ، بكل ما تعنيه هذه الكلمة من معنى » .

وأضاف : « إن الإدعاءات التي نسمعها عن الجيش ، وعن تسلمه
مهام مستحيلة التنفيذ تعتبر خطيرة جداً » .^(٢٣) وهذا صحيح ، حيث ان
هذه التصريحات تؤكد هزيمة الجيش كمؤسسة معنية بعملية القمع
والتنكيل ضد الجماهير الشعبية الثائرة ، الأمر الذي يعني ضرورة تغيير قيادة
الجيش وليس دان شمرون لوحده .

ومن دلائل هزيمة الجيش الدامغة ، إضافة إلى التصريحات المختلفة من
قبل قيادة الجيش ، هو ، توجه الجيش الإسرائيلي مؤخراً إلى إحدى
« قارئات الفتنجان » ، لتساعده في معرفة مكان الجندي الصهيوني « آني
سبورتييس » الذي اختفى قبل فترة على مفرق «هوديا» قرب بئر السبع .
بعد ان فشلت حملة البحث ، التي جند لها أكثر من ٢٥,٠٠٠ صهيوني ،
دون ان تسفر عن أية نتيجة .

ونقلت صحيفة « هآرتس » عن مصدر عسكري كبير قوله : « لقد

تعاملنا مع المعلومات التي اخبرتنا بها . « قارئة البحث » وكأنها معلومات صادقة وحقيقية ، ولهذا بحثنا في الأماكن التي قالت ، ان الجندي موجود فيها . « ؟! »

إن بلوغ قيادة الجيش هذا المستوى من الانحطاط الغيبي ، هو دليل فاضح على الدرك الأسفل ، الذي وصلت اليه قيادة الجيش الإسرائيلي ، . والأجدر بهذه القيادة إذا كانت تمتلك الجرأة والشجاعة ! العسكرية والأدبية ، ان تستقبل وتعلن على الملأ افلاسها وهزيمتها امام الجماهير الشعبية الفلسطينية الثائرة والمناضلة من اجل حريتها واستقلالها .

ولكن بالنظر إلى المسألة من كل الزوايا ، فلا ينحصر الأمر عندئذ بقيادة الجيش ، لاسيما وان المجتمع الصهيوني ليس سوى مجتمع عسكري ، فضلاً عن ذلك ، المعركة ليست عسكرية بحت ، بل معركة على كل الجبهات ، الفكرية والسياسية والاقتصادية . . . الخ ، الأمر الذي يحتم أولاً ، استقالة الحكومة الإسرائيلية ذاتها ، التي مازالت تراوح « مكانك عد ! » دون أن تتقدم قيد أنملة ، حتى بعد طرح مبادرة شامير ! التي لن ترى النور ، وبعد استخدام كل ألوان وصنوف القمع والتنكيل والقتل المختلفة ضد الجماهير الفلسطينية ، حيث مازال زمام المبادرة في يد الثورة في الثورة الفلسطينية على الجبهات المختلفة . بالإضافة إلى ذلك ، فإن التحولات والتراجعات السلبية تتعمق داخل إسرائيل تدريجياً . وبالتالي ، إذا لم تفعل حكومة شامير ذلك [الإستقالة] وراهنّت على « التعايش مع الحالة القائمة » ، التي لن تستقر عند حدود ما هو قائم من منسوب نضالي ، فإنه ، ثانياً ، رغم كل ما أصاب الكيان الصهيوني حتى الآن من نكسات ، فإن الآتي أعظم بالضرورة . وهو ماسيرغم شامير ورابين وشارون وغيرهم من أصحاب « الرؤوس الحامية » على التراجع .

الشروخ في الكيان المشروخ ! : -

في ضوء مفاعيل الثورة الكانونية المجيدة، طغت على السطح في إسرائيل مجموعات معارضة جديدة ، بلغ عددها « نحو ٢٠ مجموعة معارضة » .^(٥٥) ووصل العدد الإجمالي لهذه المجموعات القديمة والجديدة المناهضة للاحتلال خلال الشهور الثلاثة الأولى من عمر الثورة الديسمبرية « إلى ٢٦ » [مجموعة] ، وأخذت تسعى إلى التنسيق فيما بينها لتنظيم النشاطات المشتركة وبلورة أهدافها سوية . وتجري اجتماعات التنسيق هذه أسبوعياً في نادي « تسافتا » في تل أبيب . وتضم هذه المجموعات في صفوفها آلاف الأشخاص الذين دخل بعضهم الحياة السياسية المستقلة في هذه المرحلة » .^(٥٦) ويشير آخر الإحصائيات إلى أن عددها قد بلغ الـ (٥٠) مجموعة .

والدوافع وراء نشوء وظهور هذه المجموعات عديدة ، ولا تنحصر في الدافع الإنساني ، الأخلاقي ، وإنما هناك أبعاد أعمق وأشمل من هذا البعد ، وهي كالتالي : ١- الدافع السياسي والعسكري ، المرتبط بالاحتلال وبقائه ، فضلاً عن الفشل العسكري في عمل شيء ضد الثورة في الثورة ؛ ٢ - الدافع الإيديولوجي ، الذي يكمن في بلوغ العديد من الإسرائيليين قناعات راسخة ، عمقتها تجربة الحياة ، بإفلاس الفكرة الصهيونية وبالتالي إفلاس أهدافها ومراميها ، ووصولها إلى طريق مسدود ؛ ٣ - الدافع الإقتصادي ، الناتج عن ضغط الثورة على قطاعات الإقتصاد الإسرائيلي المختلفة ووصول آلاف الشركات إلى مرحلة الإفلاس ، بالإضافة إلى متطلبات الجيش وأجهزة القمع الأخرى من وسائل التكتيل الجديدة ، التي أضافت أعباء جديدة على الموازنة العامة للدولة الإسرائيلية ، حيث ان موازنة وزارة الدفاع لم تكن في وارد التطورات

الثروة الفلسطينية . وهذا يكون على حساب قطاعات الإقتصاد الأخرى .

وفي هذا الصدد، أوضحت « ידיعوت احرونوت » [١٩٨٨/٢/٨] بعض النفقات الإضافية فقالت : « إن الحكومة الإسرائيلية بددت مئات الملايين من الدولارات » في الضفة [الفلسطينية] وقطاع غزة المحتلين ؛ ونشرت تكلفة تسليم الجندي المكلف بتفريق المتظاهرين كما يلي :

- «الخوذة مع واجهة ١٢٨ \$. - الملابس الواقية من الرصاص ٣٠٨ \$.

- قناع الغاز ٣٨,٥ \$. - المروحة من ٧ - ١٠ \$ « حسب نوعية الخشب » .

- قنبلة الغاز المسيل للدموع ٣٢ \$. - قنبلة الدخان ١٩ \$.

- مشط يحتوي على ١٥ رصاصة من المطاط ٦,٥ \$ ، .^(٧٧) أي ما مجموعه ٤٤٢ \$ قيمة التجهيزات الأولية للجندي الواحد ، دون احتساب عملية الاستهلاك اليومي للمعدات القتالية ، وإمكانية تلف المعدات الأخرى ، ولا يدخل ضمن هذه القيمة ، ثمن البندقية ، ولا تدخل أيضاً المصروفات اللوجستية الأخرى .

وفي هذا السياق، أوضح الجنرال ايهود باراك، نائب رئيس الأركان الإسرائيلي، يوم ١٩٨٨/١٢/٥ ، « إن إسرائيل أنفقت في الأراضي المحتلة خلال السنة الحالية ما قيمته ٣,٥ ملايين يوم عمل عسكري . . . أي مامعدله عشرة آلاف يوم عمل كل يوم في الأراضي المحتلة » .^(٧٨)

والإعتقاد السائد ان أيام العمل أكثر من ذلك بكثير ، لاسيما وإن إسرائيل زجت بقوات كبيرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة ، مع ما يعنيه هذا من أعباء إضافية على الموازنة العامة لحكومة إسرائيل .

هذه هي الدوافع التي تقف خلف ظهور وتنامي هذه الحركات المعارضة

للاحتلال . ولكن هذه المجموعات مازالت تتباين في مستوى قناعاتها السياسية تجاه اشكال وآفاق الحل السياسي للصراع الفلسطيني الإسرائيلي . فمثلاً حركة « يوجد حد » وهي من الحركات التي ظهرت باكراً في أعقاب اجتياح العام ١٩٨٢ ، « . . لا تطرح برنامجاً سياسياً ولا ترى انها منوطة بالدعوة إلى حل سياسي على هذا النمط أو ذاك ، وإنما في تنظيم نشاطات احتجاجية نابعة من واقع جنود الإحتياط »^(٩٩) الأمر الذي يضعف من مستوى التأثير العام لهذه المجموعات بالمعنى النسبي للكلمة .

ومن بين الحركات الجديدة نذكر : « ١ - نساء بالسود - وهي حركة تضم نساء يلبسن السود ، حداداً على ضحايا القمع الإحتلالي ، ويتظاهرن باللباس الأسود كل أسبوع احتجاجاً على ممارسات الاحتلال .

٢ - « كاحل » : مجموعة شبان طلابيين ضد الاحتلال . ٣ - « يونا » : مجموعة طلاب جامعيين ، يهوداً وعرباً ، في جامعة حيفا ضد الإحتلال .

٤ - « السنة ال ٢١ » : نسبة إلى عدد سني الإحتلال ، تنشط بشكل خاص في القدس بتنظيم زيارة اسبوعية لإحدى المناطق المحتلة . وتضم مجموعة من الأساتذة الجامعيين في التخنيون - حيفا . ٥ - « خط أحمر » : تضم عدداً من نشيطي الحركات والأحزاب اليسارية ، تأسست في عكا ونظمت مظاهرة ماراثونية « لمدة أسبوع » امتدت من عكا إلى القدس احتجاجاً على جرائم الإحتلال ومن أجل السلام العادل . ٦ - « شيني » : حركة نساء من أجل السلام - القدس . ٧ - نساء من أجل السجينات السياسيات ، وقامت للدفاع عن المعتقلات الفلسطينيات في المناطق المحتلة . ٨ - « خيمة حوار » : مجموعة من شبيبة الكيبوتسات كانت تنتشر على الشواطئ وتنصب خيمة وتفتح حواراً مع المارة لمناقشتهم فيه حول افضل السبل لحل القضية الفلسطينية ، ومن خلال ذلك تناقشهم حول مضمون أفكارهم . ٩ - خارطة السلام : حركة نسائية قام أعضاؤها ، بالمثلث ،

بحياكة خارطة للسلام ، وقدمتها هدية لرئيس الحكومة ، يطالبن فيها بالكف عن سياسة الإحتلال^(١٠) . ١٠ - « مهاجرون إلى إسرائيل ضد الإحتلال » ، ١١ - « علماء النفس ضد الإحتلال » : قام حوالي ٥٠٠ من علماء النفس الإسرائيليين بالتوقيع على عريضة تدعو إلى إنهاء الإحتلال ، بصفته ظاهرة تؤدي إلى انهيار وانحطاط المجتمع الإسرائيلي . ١٢ - « منبر المحاضرين ضد الإحتلال » . وهو إطار قام بتنظيم عريضة وقع عليها أكثر من ألف محاصر في الجامعات الإسرائيلية تدعو إلى إنهاء الإحتلال والتفاوض مع منظمة التحرير .^(١١) . . . وغيرها من الحركات الجديدة ، والتي مازالت تنشأ في رحم الكيان الصهيوني نتاج مفاعيل الثورة الكانونية البطلة .

ومن الحركات المعارضة للاحتلال القديمة نذكر : « كفى للاحتلال » و « مزراح لسلام » و « هجريت همزحيت » و « يهدوت متكديمت » و « يوجسد حد » (الجنود رافضو الخدمة العسكرية في المناطق المحتلة) و « جسر السلام » و « مشاركة » و « معاً » (حركة سلام يهودية عربية - تعمل في منطقة خليج حيفا) و « شبيبة تغني أغنية أخرى » (مجموعة شبان يهود وعرب من منطقة مرج بن عامر اقاموا حركتهم رداً على الأحداث العنصرية ضد العرب في العفولة قبل سنتين) .^(١٢)

ومن الحركات المعارضة الجديدة ، التي تمتاز بالثقل العسكري والسياسي والمعنوي ، هو « مجلس السلام والأمن » . الذي شكله الجنرال « اهارون باريف ومجموعة من رجال الأمن الإسرائيلي . وكان هدفهم المعلن وضع مستقبل الأراضي العربية المحتلة ، وحدود الكيان الصهيوني المستقبلية في مركز الإهتمام الشعبي » . وهو يدعو إلى « التنازل عن الأرض مقابل السلام » ، وأكد غالبية الضباط المنخرطين في المجلس على « . . . ان احداث الانتفاضة [الثورة] تشكل نقطة تحول في تاريخ النضال

الفلسطيني بحيث أصبح ممكناً الوصول إلى مفاوضات بين قوى متكافئة ^(١٣) .

كما وتحتل « وثيقة » الأدباء والمفكرين ، والعريضة المرفوعة من قبلهم للحكومة ، بعد مرور شهر من اندلاع الثورة الكانونية البطلة ، مكانة مميزة لجهة الجبهة التي تقف خلفها ، أي الجبهة الثقافية داخل اسرائيل ، فضلاً عن مضمونها . ومما جاء في الوثيقة « التي أصدرها سبعة عشر أديباً ومفكراً بعد أن قاموا بجولة في قطاع غزة ونخبته يوم ٨ كانون الثاني ١٩٨٨ :

● هناك أعمال قمع نموذجية يقوم بها الجيش الإسرائيلي ، في مركزها حملة اعتقالات جماعية يجري شنها بالإستناد إلى تقرير بارد بأن كل فتى هو رامي حجارة محتمل ، فضلاً عن الإعتداء بالضرب خلال الاعتقال وعرقلة تقديم العلاج الطبي بسبب تدخل رجال الأمن .

● تجري في قطاع غزة ثورة شعبية يقودها شبان ، وتحظى بتأييد السكان اجمعين . . .

● إننا متأكدون من أن سياسة « القبض الحديدي » من شأنها تخفيف الثورة لكنها لن تستأصلها . . وإذا لم يوجد حل سياسي ستفجر الثورة من جديد بقوة هائلة .

● لا نستطيع إلى ما لا نهاية اضطهاد شعب يكافح من أجل حريته .

● جميع الذين تحاورنا معهم ينشدون إقامة دولة فلسطينية . . . » .

وقد وقع على العريضة الموجهة إلى حكومة اسرائيل ، التي تؤكد على ذات المضامين الواردة في الوثيقة ، « ثلاثة وأربعون أديباً ومفكراً اسرائيلياً » ^(١٤) ومن البديهي التأكيد ، ان هذا الزخم من اشكال ومظاهر المناهضة للاحتلال للأراضي الفلسطينية المحتلة عام ٦٧ ، ما كان لها أن تتجلى على هذه الشاكلة لولا المد الثوري العظيم الذي تعيشه الضفة والقطاع

المحتلان ، فضلاً عن نهوض الفلسطنة في منطقة الـ ١٩٤٨ . مع ما لذلك من أخطار حقيقية على الكيان الصهيوني ، والتي تشكل جرس إنذار حاد یرن في آذان وعقول أفراد المجتمع الصهيوني ، رسميين وغير رسميين .

وكانت نتائج انتشار هذه الحركات المناهضة للاحتلال على الوضع الداخلي الإسرائيلي، الآتي :

١ - ازدياد وتضاعف عملية الشرخ والانقسام في « الإجماع القومي » في اسرائيل .

٢ - زادت من عمليات الإرباك والتشوش التي تواجه الحكومة الإسرائيلية . ليس هذا فحسب ، بل إنها تعمق حالة العداء بين الحكومة وهذه الحركات ، في ضوء انتهاج الحكومة لسياسة بوليسية قمعية ضد هذه الحركات ، الأمر الذي يرسخ قناعات هذه الجماعات باندثار أي ملامح « ديمقراطية » كانت تغطي وجه كيأنهم الفاشي . ويزيد من قناعاتهم بضرورة الدفاع عن توجهاتهم « الديمقراطية » ، وهذا بالضرورة يزيد من عملية الإحتكاك والتنافر في بنية الكيان المشروخ بالأساس .

ومن الأمثلة الدالة على ذلك ، قيام السلطات الحكومية الإسرائيلية بشن حملة واسعة وشرسة ضد حركة « هناك حدود » بعد توزيعها لبيانها الثاني الذي يتضمن توجيهات للذين يريدون رفض تأدية الخدمة العسكرية . . . هذه الهجمة الشرسة التي وجدت احد تعبيراتها بتحويل قضية التحقيق مع أفراد حركة « هناك حدود للمخابرات ، الأمر الذي يترتب عليه ملاحظات ومتابعة لتحركات أعضائها واستدعائهم للتحقيق « وأثارت هذه الممارسات « حفيظة اتجاهات ديمقراطية في اسرائيل . . . » وزاد من نقمتها لأن ذلك برأيهم يتعارض . . . » مع أسس النظام الديمقراطي ، ويشكل في الوقت نفسه سابقة يمكن أن تمهد في المستقبل لنهج بوليسي في

اسرائيل » .^(٦٥)

٣ - كما ان الشرخ يتعمق يوماً بعد يوم بين هذه الحركات المناهضة للاحتلال ، وبين المجموعات الصهيونية المتطرفة ، فضلاً عن المستوطنين في الضفة والقطاع المحتلين .

وتقول بهذا الصدد ، ليل غاليلى : « لم يعد هناك ابقار مقدسة ولا محظورات ومحرمات . ففي الوسط اليساري [وحتى بعض اوساط اليمين] بات الناس يتحدثون عن ضرورة رفض اطاعة اوامر الجيش . في حين ان اليمين يدرس ، وبشكل علني وبحماس ، كيفية طرد الفلسطينيين من البلاد » .^(٦٦) ويحذر ريبه بيلغي قائلاً : « الخطر الأكبر هو أن المستوطنين يقودوننا ، ويقودون الشعب بأسره ، نحو كوارث لا لزوم لها . . . ان المستوطنين يعتبرون انفسهم طليعة ، ويدعون الشعب إلى السير وراءهم ، ولكن علينا ألا ننساق وراءهم ، وألا نضع مصير هذه الدولة في أيديهم » .^(٦٧)

من الجلي ، ان الأمور تسير في خط مليء بالمنعطفات الحادة بين التيارات السياسية المختلفة ، بين دعاة السلام وبين دعاة « الترانسفير » وبقاء الاحتلال في الضفة والقطاع المحتلين . الأمر الذي يعني ، ان هذا الشرخ لن يبقى عند حدود الخلاف في وجهات النظر ، بل إن الأمور ستتعاظم وتتفاقم بين هذه المدارس والتيارات إلى نحو « الاشتباك » المباشر ، لاسيما وان التيارات اليمينية الأشد تصلفاً وتطرفاً ، وبحكم ضيق افقها وعديميتها الأيديولوجية والسياسية والأخلاقية ستدفع الأمور دفعاً نحو الهاوية .

٤ - ساهمت في ادخال الجيش إلى الحلبة السياسية . وهذا ما نخشاه كل النظم البرجوازية الديمقراطية ، وكذلك النظم الأكثر رجعية وفاشية ، كما اسرائيل ، لما لذلك من أخطار على النظام السياسي .

وقال في هذا الشأن يورام بيرى : « إن تعريف الجيش المحترف يتمثل

في أنه جيش غير سياسي ، جيش يقوم بتنفيذ السياسة التي تضعها المرتبة السياسية ، من خلال قدر معين ومحدد من التأثير على هذه السياسة . ولكن ، عندما يتعين على جيش أن يخوض حرباً سياسية ، ويطور من أجل ذلك عقيدة عسكرية - سياسية ، فإنه يخترق بالضرورة المجال الذي يقتصر على المرتبة السياسية . حيث سيدخل في صدام مع الساسة ، إن أجلاً أو عاجلاً . » وأضاف « . . لكن المشكلة لا تنشأ بين النخبة العسكرية وبين النخبة السياسية فحسب ، فعقب حرب مضادة لحرب ثورية متصلة ، قد ينشأ شرح [وهو ما حدث فعلاً بالمعنى النسبي] بين الجيش والشعب » . ويتابع تقديراته بالقول : « إذ يمثل أحد الاحتمالات في أن تخترق الخلافات السياسية الجيش ، مما يفقده وحدته الداخلية ، ويجعل قوته العسكرية تنهار . وثمة احتمال آخر ، وهو أن يحافظ قادة الجيش ، الذين يخشون مغبة انهيار المؤسسة ، على وحدته ، ولكنهم يوجهون جهدهم ضد السلطة المدنية ، فيقررون - بأنفسهم - السياسة ، بشكل يتعارض مع موقف السلطة المدنية . . »^(٦٨) .

٥ - آثارها المباشرة وغير المباشرة على يهود العالم ، حيث ساعدت هذه الحركات في عملية التبعاد والتنافر بين يهود العالم والكيان ، خاصة ذوي الميول الديمقراطية ، الليبرالية ، وهم الأغلبية العظمى من اليهود وأفاد ابيشاي مرغليت ، حول الترابط بين الحركات المناهضة للاحتلال ويهود العالم ، فقال ان شامير والقائمين على « مؤتمر التضامن مع رئيس الحكومة » لم يوجهوا ، على سبيل المثال لا الحصر ، « دعوة لريتشارد غانتز رجل لوس انجلوس ، الذي يقف وراء مشروع إعمار الأحياء الفقيرة لأنه يؤيد حركة « السلام الآن » والذي يعمل أيضاً نائباً رئيس الصندوق الجديد لاسرائيل ، الذي يساهم بالتبرع فيه اشخاص على درجة كبيرة من الأهمية ، ويعطي هذا الصندوق مساعدات أيضاً لرابطة حقوق

المواطن . . . » و«اضاف » وباختصار انه صندوق يقدم الإعانات لاسرائيل جميعها باستثناء « أرض اسرائيل الكاملة » ومع ذلك لم تقدم دعوات للذين يميزون بين اسرائيل وسياسة التكتل » .^(٦١)

ونموذج آخر، يعكس مدى الترابط بين حركات المعارضة ويهود العالم ، وهو عبارة عن ، اعلان « حركة السلام الآن » الموجه إلى شامير ، وهو موجه من يهود أمريكا ، جاء في الإعلان : « إننا نوجه هذه الرسالة لك بمناسبة وصولك إلى واشنطن لإجراء مباحثات جادة مع القيادة الأمريكية ، . . . فنحن كيهود أمريكيان نكتب لنعبر لك عن اهتمامنا برفضك لقبول مبدأ الأرض مقابل السلام والأمن . إننا نتكلم اليوم لأننا كمئات الآلاف من الإسرائيليين نخشى من عواقب موافقكم الخطيرة على اسرائيل والشعب اليهودي فنحن من باب حرصنا الشديد على اسرائيل لا يمكن ان نصمت » .^(٦٢) وهناك امثلة عديدة على ذلك .

٦ - اثر هذه الحركات على الرأي العام العالمي .

من البديهي التأكيد ، ان هذه الحركات قامت بدور ايجابي في تحريك الرأي العام العالمي لصالح الحقوق الوطنية الفلسطينية ، اضافة طبعاً إلى دور الشاشة الصغيرة ووسائل الإعلام الأخرى ، التي نقلت الصورة الحية لما يجري في الأراضي الفلسطينية المحتلة . فمن خلال تمثيلها ومندوبيها في البلدان الأوروبية ، ومن خلال مشاركة وفود عنها في الندوات العالمية ، التي اقيمت في الدول الأوروبية والولايات المتحدة ، واقرارها ، إلى هذا القدر او ذاك ، بالحقوق الوطنية الفلسطينية وابداء استعدادها للسلام مع ممثلي الشعب العربي الفلسطيني ، دفعت ممثلي الرأي العام العالمي لتجاوز « عقيدة الذنب » والتعبير عن مواقفهم الداعمة للحقوق الوطنية الفلسطينية المشروعة .

ومن الجدير بالملاحظة ، ان مجموعات المناهضة للاحتلال لاتنحصر في

العدد الذي اوردناه سابقاً ، وانما يزداد عددها مع تنامي الثورة القانونية المطرد، وهي بالضرورة لعبت وستلعب دوراً ايجابياً في انضاج الشارع الإسرائيلي لتقبله مبدأ الإنكفاء والخروج من نفق الموت المؤكد، من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، وإيام الثورة في الثورة القادمة جلي بالضرورة بما سيضاف لاحقاً لسجل هذه الحركات .

الحرب الاهلية امكانية واقعية !:

حملت الثورة في الثورة في الأراضي الفلسطينية المحتلة ٦٧ رباحاً تغييرية شديدة على المستويات والصعد المختلفة، الفلسطينية، الإسرائيلية والعالمية، مع استثناء المستوى القومي العربي، الذي كان تجاوبه محدوداً وقاصراً عن الرقي لمستوى مفاعيل الثورة، ولكنها وضعت مداميك، أسس مرحلة جديدة للبعد القومي العربي. مع ادراك مسبق بأن كل شي قابل للتحويل الجذري في كل لحظة وثانية في الواقع العربي، لقناعة بأن هذا السكون النسبي ليس سوى الهدوء الذي يسبق العاصفة الهوجاء! .

وفي ضوء هذا الوضع الثوري التغييري، الذي شكلته، ومازالت تبلوره، ثورة كانون العظيمة، وارتباطاً بها أشرنا إليه آنفاً في الوضع الإسرائيلي من عمليات تحويلية جدية، فان مفاعيل ورزم التراكم الكمية، التي تحدتها الثورة الديسمبرية في الكيان الصهيوني تؤشر، نتيجة تفاقمها، لاحتمال وارد الحدوث في الواقع، ألا وهو، الحرب الأهلية الإسرائيلية .

وإمكانية ذلك الإحتمال باتت واقعية، وليست مسألة وهمية تكهنية غيبية، فمن خلال تطور وارتقاء عمليات التناقض داخل اسرائيل، من الممكن أن تصل الأمور إلى مستوى الحرب الأهلية بين التيارات السياسية

الصهيونية المختلفة .

وهذا رئيس الوزراء الإسرائيلي نفسه، اسحق شامير، يحدّر من «وقوع حرب اهلية داخل الكيان الصهيوني على اثر مقتل مستوطن يهودي» . لقد باتت الانتفاضة [الثورة] واستمراريتها تؤثر أكثر فأكثر على مجريات الأمور في اسرائيل، بحيث باتت تهدد الوضع الداخلي الإسرائيلي . وهذا ما تطرق له، شامير، في كلمة له حينما اعلن، انه «خاف يوم امس على اسرائيل من ردود الفعل على ماجرى بين الإسرائيليين» .

كما حذر وزير التعليم الإسرائيلي من الحرب الأهلية بقوله : « الويل كل الويل اذا هاجم اليهود بعضهم البعض . . » .^(٧١)

وليس المؤثر الوحيد على ذلك، قتل احد المستوطنين بطعنات سكين في مستوطنة «اريتيل» ، فال مؤشرات والأدلة كثيرة، وباتت تغطي سماء الكيان الصهيوني، وتلقي بثقلها على مواطني الدولة الإسرائيلية، ومن الأمثلة على ذلك، قال النائب الإسرائيلي عن حزب العمل، ابراهام بورغ، انه «بدأ منذ فترة يحمل مسدساً بعد تلقيه تهديدات من متطرفين يمينيين بسبب ارائه المعتدلة حول الصراع العربي - الإسرائيلي» .^(٧٢)

وعلى اثر حادث الباص [الذي أوقعه فلسطيني في واد على طريق القدس - تل أبيب] الأسبوع الماضي، الذي أودى بحياة أربعة عشر شخصاً اسرائيلياً، قام المستوطنون المتشددون برشق بيت وسيارة نائب اسرائيلي من حركة حقوق المواطن» .^(٧٣)

ويقول بهذا الصدد، زئيف شيف : « فبالإضافة إلى جبهة الإنتفاضة في مواجهة الفلسطينيين، في المناطق [الفلسطينية] المحتلة، يتوقع أن يدخل الجيش في صراع، داخل اسرائيل أيضاً، في جبهة داخلية» .^(٧٤) كما أشار شيف إلى أن «الجيش الإسرائيلي وفريق المتطرفين من المستوطنين يمران بمسار محتمل من الصدام» .^(٧٥) وأما اللواء (احتياط) ماتي بيليد،

فإنه يرى السيناريو بشكل آخر ، على شاكلة انقلاب عسكري ضمني ، مع ما يحمله ذلك من أبعاد تفجيرية للبناء الداخلي الاجتماعي الإسرائيلي القابل لكل شيء ، وبعد ان يعرب الجنرال عن مخاوفه من انتشار ظاهرة رفض الخدمة في الجيش ، فإنه «لا يستبعد ان يأتي اليوم الذي تظهر فيه حكومة ، في اسرائيل ، تحاول تغيير سياسة ضم المناطق [الفلسطينية المحتلة] ، واتباع خط سياسي مختلف بالنسبة لمسيرة السلام ، فيكون من شأن رئيس الحكومة أن يحظى عندئذ بزيارة عدد من كبار الضباط ، برتبة عقيد ، يوضحون له انه ليس مسموحاً له إجراء مثل هذا التغيير . وإذا حاول الإتصال برئيس هيئة الأركان العامة ، للشكوى له ، فمن شأنه أن يجد أسلاك تليفوناته مقطوعة ، لأن سلاح الإتصالات [الإشارة] يمكنه - في حال الطوارئ - أن يسيطر على كل شبكة الإتصالات في الدولة ، ويتصرف فيها كيفما يشاء . ومن سخرية الأقدار أن هذا التطور الخطير ، [انه يتحدث وكأن الأمور ستأخذ هذا المنحى بالتأكيد .] في الحياة الديمقراطية الإسرائيلية ، يحدث في عهد اسحق رابين كوزير للدفاع» .^(٧١)

وجاء في «عل همشار» ما يلي : «الآن ، انقضى عام . . وبدأت مرحلة ، صيرورة ، جديدة ، مخاطرها لاتحدث بأمن الدولة وحسب ، بل وبذات وجود الحركة الصهيونية ومشروعها (دولة اسرائيل) . . » ويتابع كاتب المقالة ، مشيراً إلى الأخطار التي يحملها المتطرفون الصهاينة ، فيقول : «ومع ذلك ، فإنني أرى بالانتفاضة «الوطنية اليهودية» [الحرب الأهلية] خطراً على المشروع الصهيوني . . هنالك اليوم قلة قليلة من الأعداء الذين يتمتعون بطاقة وقدرات مضرّة وحاسمة بالحركة الصهيونية . والمستوطنون المتطرفون هم عدو كهذا . . انهم هم الذين يجتثون جذور هذه الحركة ، ولذا ، فانهم بأعمالهم وتصرفاتهم معادون للصهيونية ، وينبغي اخراجهم خارج دائرة الإجماع القومي ، وباعتبارهم عاملاً هاماً في اقامة الدولة

الفلسطينية، فانه يتعين ايضاً على اولئك الذين يعارضون مثل هذا الحل ان يجندوا طاقاتهم ضد هذه الجماعة الخطيرة»^(٧٧)

إن إسرائيل على «شفا حفرة من النار!»، فلا شيء فيها آمن ومضمون البقاء، فكل الأمور قابلة للحدوث، ويؤكد هذا، يوئيل ماركوس، الذي قال: «وربما نعود إلى أيام الإضطرابات الكبيرة، إننا لسنا آمنين في المناطق، لكننا وفي الوقت نفسه لسنا آمنين أيضاً في داخل إسرائيل، لافي شوارعها ولاحتى في مقهى اكسودوس...»^(٧٨)

في ضوء هذه الناذج وغيرها، فضلاً عما سبق ذكره بشأن المجموعات المناهضة للاحتلال فان سياق صيرورة العملية الإجتماعية داخل الكيان الصهيوني تتجه نحو الإنحدار التدريجي، إلى مستنقع الحرب الأهلية، التي في حال حدوثها، فانها ستدمر بكل تأكيد «الهيكل الثالث»، وستضع النهاية الحتمية لظاهرة الدولة المفتعلة، التي لا يوجد لها اي رابطة جدلية وثيقة مع قوانين التطور الإجتماعي، كما لاتربطها اي رابطة سياسية او تاريخية جغرافية بشعوب المنطقة.

وهذا ما يؤكد بقوة «يعقوب شاريت»^{*}، الذي قال في كتابه «دولة اسرائيل... أعطتكم عمرها»، ما يلي: «ان اسرائيل تتدهور بسرعة مذهلة ومتسارعة إلى الهاوية» وباعتقاده «ان المؤسسة الحاكمة، حزبياً وثقافياً وفكرياً ليست وحدها الملامة او الموضوعة في قفص الإتهام بل إن الشعب ايضاً، يندفع إلى الأمام بقوة نحو... الهاوية». وعمق التأكيد بصدد ذلك قائلاً: «انه إذا فرضت الدول العظمى حلاً قريباً بين اسرائيل والفلسطينيين فان دولة اسرائيل سوف تنفجر على ذاتها في «حرب اهلية» تهدم الشعب وتهدم الدولة بحيث لايبقى أي أمل للترميم!...».

ويصل «بذكاء وشجاعة... إلى الإستنتاج [القائل] أن تقديس القوة العمياء كان بالضرورة، يقود إلى تصدع وانحسار وانحلال للقيم الروحية

وللمفاهيم التي كان يبدو في البداية أنها جزء عضوي وحيوي وراسخ من الفكر الصهيوني والممارسة الصهيونية». ويقول «إن هنالك انطباعاً بأن «هنالك قانونية دورية منتظمة لانفجار الحروب بيننا وبين جيراننا» وكأن الحرب ظاهرة أبدية، مما يجعل الإنسان يتساءل بحرقه حول جدوى حيا هو وحياة ذريته من بعده»^(٧٩).

وأشار إلى ذلك أيضاً، ابا ايان، وزير الخارجية الإسرائيلي الأسبق، رئيس لجنة الدفاع والشؤون الخارجية في الكنيست، الذي قال لمحطة التلفزيون البريطاني، القناة الرابعة. «إن الخطر الحقيقي الذي يهدد الكيان الإسرائيلي هو خطر داخلي ناتج عن استمرار احتلال الأراضي العربية». وأضاف «إن استمرار هذا الوضع يهدد جدياً وبشكل مباشر ما أسماه بطبيعة اسرائيل وتركيبها السياسية والاجتماعية والبشرية...»^(٨٠).

كل المؤشرات والدلائل تؤشر إلى ان اسرائيل تتجه إلى مستنقع الحرب الأهلية، مع ما يحمله هذا الإحتمال من آفاق جيوسياسية. تصع حداً للمأساة الفلسطينية بكل أبعادها الاجتماعية والسياسية والحقوقية والاقتصادية... الخ.

ولكن من السابق لأوانه الآن، وفي شروط العمليات السياسية والاجتماعية والعسكرية... الخ، على الصعد الفلسطينية، الإسرائيلية والدولية، تحديد آلية سيرورة وصيرورة الأحداث بالمعنى الدقيق والتفصيلي، إلا ان الإتجاه العام للحركة يصب في مستنقع الحرب الأهلية...

مبادرة شامير وأزمة الافق

فقدت اسرائيل، ومنذ أن اندلعت الشرارة الأولى للثورة في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٧، زمام المبادرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ٦٧.

ورقفت مذهولة مشوشة أمام مفاعيل وحقائق العملية الثورية الفلسطينية على الأصعدة الفلسطينية والإسرائيلية والعربية والدولية، والتي قضت على كثير من «الأحلام» والخطط الجهنمية العدوانية ضد الجماهير الفلسطينية وترابها الوطني. في خضم هذا التشوش والإرباك، لم تستطع إسرائيل القيام بأي عمل للخروج من نطاق الأزمة «القومية» التي أدخلتها فيها الثورة الكانونية، غير لجوئها إلى وسائل القمع والتنكيل المتعدد الأشكال والألوان، الضرب، القتل، التدمير، الاعتقال والإبعاد، التي أثارت عاصفة من السخط والإشمئزاز في أوساط الرأي العام العالمي، ببعديه الشعبي والرسمي، الأمر الذي زاد من عزلة إسرائيل ومحاصرتها، وبالمقابل عمق عملية التضامن مع كفاح الشعب العربي الفلسطيني العادل.

وفي ضوء ذلك، يعتبر الإمساك بزمام المبادرة الحلقة المركزية أمام القيادة الإسرائيلية، لالتقاط الأنفاس وشن الهجوم المعاكس، وهذا ما يؤكد عليه «رون بن بشاي»، المعلق العسكري البارز، والمدير السابق لاذاعة الجيش الإسرائيلي، بالقول: «إن الهدف الواقعي الذي يتعين على دولة إسرائيل التطلع إلى تحقيقه، يتمثل باستعادة سيطرتها على الأرض [الفلسطينية المحتلة]». وأضاف «أن حكومة إسرائيل قادرة على استعادة زمام المبادرة في الصراع ضد الوطنية الفلسطينية، إذا ما أعدت وطبقت خلال وقت قصير، خطة شاملة لمحاربة الانتفاضة».^(٨١)

وانطلاقاً من هذا الإدراك، قام رئيس الحكومة الإسرائيلية، اسحق شامير بالإتفاق مع وزير الدفاع، اسحق رابين، بإعلان «مبادرة» سياسية؟ هدفها وضع حد لحالة التدهور والعزلة التي وصلت إليها إسرائيل نتاج الثورة الشعبية الفلسطينية، والتقاط الأنفاس، وفي الوقت ذاته شن هجوم سياسي مضاد، لهجوم السلام الفلسطيني. هذا فضلاً عن، محاولته كسب الوقت حتى «تضعف» و«تتعب» الثورة في الثورة!.

ولكن محاولة شامير- رايبين، ولدت «مأزومة»، لانها لم تأت بجديد عن مشاريع التصفية الإسرائيلية السابقة، بل هي نسخة معدلة في التفاصيل، ولكنها ذاتها في المحتوى والمضمون. انها مشروع الحكم الذاتي الإسرائيلي، الذي يفصل بين الأرض والسكان؛ وتحمل هذه الخطة ثلاثة لاءات عديمة «لا لمبدأ الأرض مقابل السلام!» و «لا للدولة الفلسطينية!» و «لا لمنظمة التحرير الفلسطينية!»، وفي الوقت نفسه تحمل نعم واحدة، بكل ماتعنيه من معانٍ ودلائل سياسية غير واقعية، ولم تعد وقائع الحياة تركيها، حتى داخل الكيان الصهيوني نفسه. «نعم للحكم الذاتي الإسرائيلي!». وهذه اللاءات لم تعد مستساغة ولا مقبولة من قبل جهات دولية عديدة، وخاصة الدول الأوروبية، بما في ذلك اليابان، وهذا ما عكسه بيان وزراء خارجية الدول الصناعية السبع في منتصف تموز (يوليو) ١٩٨٩، الذي شاركت فيه الولايات المتحدة الأمريكية. وجاء فيه التأكيد «على ضرورة عقد المؤتمر الدولي في الوقت المناسب لحل أزمة الشرق الأوسط، وأكدت على ضرورة أخذ الحقوق السياسية الفلسطينية الشرعية بعين الاعتبار». . كما ان الدول السبع رفضت خطة شامير الداعية إلى إجراء «انتخابات في الأراضي الفلسطينية المحتلة إذا لم تجر في ظروف وأجواء ديمقراطية، ولم تكن جزءاً من خطة سياسية شاملة لحل النزاع»^(٨٧).

وهذا الموقف، هو، ذاته الذي سمعه شامير أثناء جولته الأوروبية بهدف ترويج «مبادرته»! فعلى سبيل المثال، قالت مرغريت تاتشر، رئيسة وزراء بريطانيا، عندما سئلت عن «مشروع الانتخابات» الشامييري - الرايبيني: «إننا لم نتوصل [مع شامير] إلى نتيجة سحرية، وإنني لا أعتقد بوجود شيء من هذا القبيل، وان هناك سبيلاً للتقدم إلى الأمام بهذا الخصوص». وكتب شأوول تسدكا، مراسل صحيفة هآرتس في لندن، على اثر لقاء تاتشر- شامير - معتقداً ان رئيسة الحكومة البريطانية - «... امتنعت كما

يبدو عن الإعراب عن تأييد خطته السياسية».

وبعد لقائه بشامير، أعرب رئيس حكومة اسبانيا، فيليب كونزالس عن اعتقاده، بأن «المؤتمر الدولي كما تطالب به منظمة التحرير والدول العربية هو الطريقة الأفضل لإحراز تقدم نحو السلام».^(٨٣)

وعلى الصعيد الإسرائيلي، فإن خطة شامير- راين، لم تجد الاستحسان ولا التجاوب من كل الأوساط الإسرائيلية، ليس هذا فحسب، بل جرى فضح مراميها واهدافها العدوانية غير السلمية، وهو ما عبر عنه، يوري افنيري، رئيس تحرير صحيفة «هاغولام هازية» الإسرائيلية، لصحيفة «لوس انجلوس تايمز» الأمريكية، بالقول: «إن نية شامير هي خلق نشاط ديبلوماسي محموم والإيهام بأن هناك تحركاً، دون التقدم على أرض الواقع قيد أنملة باتجاه السلام».

وبعد أن يسخر من المنطق الحكومي الإسرائيلي، «مخلص إلى دعوة اسرائيل إلى تجاهل تفاوهات شامير والتفاوض مع عرفات [م.ت.ف.]. [تحقيق سلام تعيش فيه بلادنا ودولة فلسطين جنبا إلى جنب]».^(٨٤) كما ان وزير الطاقة الإسرائيلي، موشيه شاحال، اعلن رفضه للخطة المذكورة قائلاً: «لا اعتقد بإمكانية ايجاد زعامة بديلة لزعامة منظمة التحرير لا يمكنني تصور ان الناس في الضفة [الفلسطينية] سيتحولون عن الزعامة التي اوجدوها وهي منظمة التحرير الفلسطينية».^(٨٥)

إن استهدافات خطة شامير- راين الفلسطينية والدولية، كما الإسرائيلية، باءت بالفشل، ولم تحقق كل ما توخت من نتائج، وبذلك تكون غير قابلة للحياة، رغم كل عمليات الإنعاش، التي حاول ومحاول رئيس الحكومة الإسرائيلية ان يؤمنها لها. الأمر الذي يعني، ان اسرائيل مازالت تراوح في نفس الدائرة، وذات المكان، ولم تتمكن من التقاط زمام المبادرة نهائياً

ولهذا السقوط الشامي - الرايني معنى واحد ، ان خطتهما تحكمها أزمة
فق، وغياب الرؤية الواقعية، والتمترس في ذات الجهة السياسية -
يديولوجية المأزومة والفلسفة .

وبناء عليه . فلن ترى هذه الخطّة النور، ولن يكتب لها النجاح، ومآلها
تضيء التحطم على صخرة الصمود البطولية للجماهير الشعبية الثائرة في
سفة والقطاع المحتلين، التي رفضت هذه الخطّة، وواجهتها بمزيد من
نف الثوري والتمسك بممثلها الشرعي والوحيد م. ت. ف. وشعارها
سياسي الناظم لنضالاتها، الحرية والاستقلال .

وهذا ما عكسته نداءات القيادة الوطنية الموحدة، فجاء في النداء
(٤)، نداء البطولة والصمود، ١٩٨٩/٥/٢٢ مايلى: «ان م. ت. ف.
مها جماهير شعبنا تؤكد مجدداً رفضها القاطع لمؤامرة شامير واجراء
خابات سياسية في المناطق المحتلة في ظل الاحتلال، وإن إجراء أية
خابات سياسية لن يكون إلا بعد إنهاء الاحتلال، وفي ظل اشراف
لي، كخطوة أولى نحو عقد المؤتمر الدولي، باعتباره الطريق لإحلال
سلام في المنطقة والاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في العودة وتقرير
سير وإقامة الدولة المستقلة بقيادة م. ت. ف. كما تؤكد عزم شعبنا
سميمه على قبول المجابهة والتحدى والحاق الهزيمة النهائية بكل
امرات » .

إن افترض حقيقة اهداف شامير - راين، وبالتالي فشلها على الصعد
تتلفة، زاد من أزمة الحكومة الإسرائيلية، وهذا ما يدركه « جميع الناطقين
سمها . . اذ لا يوجد لاسرائيل اي عنوان في الجانب الآخر »^(٦٦) . وبالتالي
إء رفض تكتل ليكود الخطّة أو وافق عليها مع التعديل فمصيها الفشل
ضم .

خلاصة الأمر، إن اتفاق الثنائي شامير - راين، الرجل الأول في

الليكود، والرجل الثاني في المعراخ، هو دليل على أن التكتلين يتباريان في البحث عن الوسائل والأساليب الكفيلة بـ «إجهاض الثورة» و «إعادة الأمور إلى عهد ما قبل الثورة في الثورة!».

وعلى الرغم من وجود تيارات وتباينات داخل كل تكتل، إلا أن الإقحامين المركزيين فيها لا يختلفان، هذا ما أكدته بنفستي، بالقول: «إن ما يسمى «بالتيار المركزي» في حزب العمل عموماً لا يختلف في كيفيته عن التكتل. والصراعات بين حزب العمل والتكتل لاهلاقة لها بالمناطق . . . الجانبان يريدان أن يظهرأ وكأنا بينهما فروقاً كفية. ولكن لا يوجد أي فرق». ^(٨٧) أي إن اللعبة، التي يلعبها الفريقان المركزيان في الساحة الإسرائيلية - الشد والرخي - ليست في غالب الأحيان سوى مناورة تستهدف تصفية الثورة والقضية الفلسطينية على حد سواء. ولكن، أيضاً حسب قول، بنفستي، جاؤوا «يخلقون الإسطبلات بعد أن هربت الخيول»! . فات الأوان، واللعبة أمست مكشوفة، و«الخيول» الفلسطينية شبت عن الطوق الإسرائيلي والعربي الرجعي والامبريالي، ولن تنفع كل المحاولات في لجم الإرادة الوطنية الفلسطينية، و «اعادتها» لما كانت عليه قبل الثورة. وهدوؤها النسبي مرهون بتحقيق وتجسيد الدولة الفلسطينية المستقلة في الأرض الفلسطينية.

الثورة بين نهجين وتكتيكين !:

السمة العامة للعلاقات بين قوى الثورة من جهة، وقوى العدو من جهة أخرى، قومي أو طبقي، في زمن الانفجار الثوري تزداد استعاراً، وتتأجج روح العداء المطلقة، فلا تعود قوى الثورة بحاجة لأي منبر من منابر السلطة أو ممثليها المعادين، لاسيما وانها تسيطر على أهم وأعظم المنابر في مخاطبة

الأعداء، سواء أكانوا طبقين أو قوميين، تسيطر على الشارع الذي نزلت إليه الجماهير مع ممثليها السياسيين، لتعبر عن سخطها ورفضها للوضع القائم، وأيضاً لتعمل على تغييره من خلال دكها لحصون العدو، أيًا كان الثوب الذي يلبسه .

وفي هذه الحالة بالضبط، يلجأ العدو للمناورة، من خلال دعوته قوى الثورة للحوار، بهدف جرها وإيقاعها في شباك مصيدته، كي يضعف حالة السخط والغليان الثوري المتأججة في اوساط الجماهير الشعبية الثائرة، ومن اجل اجهاص العملية الثورية، ومن ثم يوجه سهام اجهزته القمعية إلى رأس الحركة الثورية للقضاء عليها .

واستناداً إلى ذلك، يتسم تكتيك قيادة الثورة بإدارة الظهر لمناورات وأحابيل سياسة العدو، ولا يعطيه الفرصة كي ينقض عليها ولا يحاول أن يشوش أفكار ومزاج الجماهير الثوري، ويدعو لمزيد من العنف الثوري في مواجهة العنف الرجعي، وتتمسك الثورة بشعاراتها السياسية وتدير معركتها السياسية والعسكرية، إنطلاقاً من معطيات وقرائن اللحظة والحالة الثورية العامة والتفصيلية الدقيقة في البلاد .

وإذا شاء بعض قطاعات وأجهزة العدو ان يتضامن مع الثورة، ففي هذه الحالة عليه إعلان هذا التضامن على الملأ، وخارج نطاق الغرف المغلقة، خاصة وان برنامج الثورة معلن ولا لبس فيه أو غموض. وأما الإستدارة، لإعلان التضامن المكتوم، فإنه يحمل في طياته أحد احتمالين، الأول: صدق مشاعر التضامن، ولكن يلجمها عدم المراهنة على حسم الأمور لصالح الثورة، وبالتالي الخوف من عودة السلطة إلى سابق عهدها! وبذلك فهي تعلن تضامنها بين الجدران المغلقة !. والثاني: يلجأ بعض أتباع السلطة، من خلال إشهار تضامنهم المشروط مع الثورة، لدفع الثورة إلى التنازل التدريجي عن شعارها السياسي، والقبول ببعض المكتسبات

المحدودة، والتي لا تتوافق مع الزخم الثوري الجماهيري ! .
ورفع سقف ومستوى التضامن مرهون بقيادة الثورة وبراعتها في صياغة
تكتيكها تجاه القوى والاتجاهات المختلفة . فبقدر ما تجيد عملية المناورة
السياسية ، بقدر ما ترفع صدى الأصوات المتضامنة وتقربها من خندق
الثورة وشعارها السياسي ، والعكس صحيح .

ومن البديهي التأكيد ، أن العمليات الثورية ليست واحدة في شروطها
الخاصة ، فمن واجب قيادة الثورة أن تميز الحالة الثورية المطروحة أمامها -
قومية هي أم طبقية - مع ما تعنيه كل حالة من خصائص تختلف عن
الأخرى ، فضلاً عن رؤية خصائص وسمات كل عملية ثورية في البلد
المحدد ، إستناداً إلى تاريخه ومستوى تطوره السياسي والثقافي والإقتصادي
والإجتماعي . . إلخ . أي بتعبير آخر ، إن قيادة الثورة لا تنصاع بشكل
حرفي ، دوغمائي لقوانين العملية الثورية ، بل يجب عليها أن تضع
شعاراتها وتكتيكها السياسي من خلال عملية المزج الخلاق بين قوانين
ومبادئ الثورة وبين الحالة الثورية المحددة ، لتتمكن من تحقيق أهداف
الثورة .

ورغم ذلك ، فإن خاصيات الحالة الثورية وظروف البلد المحددة
لاتلغي السمة العامة لمبادئ وقوانين العملية الثورية .
وقبل الولوج إلى دائرة الملموسية ، من المفيد الإشارة ، إلى أن الثورة ،
مطلق ثورة - قومية أم طبقية - معنية في صيرورة وسيرورة الثورة ، في
مراحلها المختلفة ، بالدخول إلى حلبة المساومة دون وجل أو خشية من
ذلك ، شرط أن تكون مساومة ثورية ، وليس مساومة رخيصة لامبدئية ،
غير مشرفة ! .

والفرق بين شكلي المساومة كبير ، وكبير جداً ، ففي الأولى ، تقوم قيادة
الثورة بتقديم تنازلات محددة ولكنها لاتسقط من حسابها الهدف النهائي

ثورة . بل إن عملية المساومة تجري وتتم لتمهد الطريق لبلوغ الهدف النهائي في مرحلة لاحقة . ولكن في المساومة غير الثورية ، تسقط قيادة ثورة في برائن العملية التكتيكية الصرفة دون أي اعتبار للهدف الإستراتيجي .

وفي العمليات الثورية ، على قيادة الثورة ، الواثقة من نفسها جماهيرها ، المدركة أهدافها والتشابكات المحيطة بها ، ان تلغي من رأسها الطهارة !» الثورية ، التي تعني التمرس في جبهة المغامرة والتطرف لعدمى غير المسؤول ! والتي تهدد الثورة بذات القدر الذي تهدد فيه القوى لإصلاحية مسيرة الثورة ، مع فارق أن القوى الإصلاحية تكون غاظرها نالبا أشد وطأة على الثورة وأهدافها .

وبمقدار ما يجب أن تبعد قيادة الثورة عن «الطهارة» الثورية ، بمقدار ما يجب أن تبعد عن سياسة «التعري» غير الثورية . والواجب يحتم رسم لتكتيك السياسي ، ارتباطاً بالظروف المحددة ، وإذا استدعى الأمر 'الشروع في مساومة ثورية مع أي من أعداء الثورة ، فلا يجب أن تتأخر قيادة الثورة عن ذلك ، ولكن إذا كانت معطيات العملية الثورية لاتتناسب مع المساومة ، فيجب عدم الإقدام عليها ، لأن المسألة ليست ثقة بالنفس وبالمنهج الثوري فقط ، لا ، المسألة أعقد من ذلك ، حيث لا بد من أخذ موازين القوى بعين الاعتبار، وشروط عملية المساومة ، ومدى فائدة المساومة للعملية الثورية الإستراتيجية ككل .

والحالة المحددة ، التي نتبع خطواتها في بحر عام ونصف من العنف الثوري ، ثورة كانون المجيدة ، ثورة التحرر الوطني الفلسطينية ، تمتاز بخصائص وسهات محددة تختلف عن سهات ثورات التحرر الوطني الأخرى ، إن كان لجهة العدو ، أو الطبيعة الطبوغرافية للبلاد ، أو الظروف الإقليمية المحيطة . . فهل يجوز والحالة هذه إجراء اتصالات مع

العدو الصهيوني أم لا ؟ ! ، هل يمكن التمييز بين التيارات والأجنحة الصهيونية أم لا ؟ ! وإذا كان ممكناً ، فهل هناك حدود لذلك الإتصال أم أنه مطلق ؟ ! وما هو المدى الذي يمكن أن يذهب إليه الإتصال الفلسطيني - الإسرائيلي ؟ ! وماهي شروطه في زمن الثورة ؟ ! .
إن مجرد موافقة منظمة التحرير الفلسطينية على عقد المؤتمر الدولي كامل الصلاحيات ، لحل أزمة الصراع الفلسطيني (العربي) - الإسرائيلي ، تعتبر بمثابة موافقة مبدئية على ، أولاً : الإتصال مع الحكومة الإسرائيلية .
وثانياً : على المساومة مع العدو .

وبناء عليه ، فإن مبدأ الإتصال بات عملية مفروغاً منها ، ومقرة من أعلى المستويات القيادية الفلسطينية - المجلس الوطني الفلسطيني - ألا أن للاتصال مستويات ومعايير مختلفة ، أي أن هناك فرقاً كبيراً بين الإتصال مع العدو في المؤتمر الدولي ، وبين الإتصال مع ممثلي الحكومة الإسرائيلية ، في الوقت ، الذي ترفض فيه هذه الحكومة مبدأ انعقاد هذا المؤتمر : ، وفي زمن الإخصاب الثوري الفلسطيني ، زمن ثورة كانون البتلة .
والفرق هنا في صالح العدو وليس في صالح الثورة ، بمعنى آخر ، ان العدو تمكن من جر الثورة إلى دائرة مشاريعه التصفوية : ، وهذا محذور يجب أن لاتقع فيه قيادة الثورة الفلسطينية ، مع أن وقائع الحياة اليومية أكدت ، أن الفريق المتعجل عملية الإستثمار السياسي للثورة الديسمبرية وقع في هذا الشرك ، ويحاول رئيس اللجنة التنفيذية ، الأخ أبو عمار أن يؤكد ذلك في تصريحاته المختلفة ! ، وهنا يكمن الخطأ ، فإذا كان المقصود تعميق التناقض في صفوف الليكود ! ومن ثم بين الليكود والعمل ! ، فليست هذه هي الطريقة المثلى لذلك ! ، بل يمكن الضغط على الحكومة الإسرائيلية من خلال تصعيد الثورة أولاً ، ومن خلال استخدام أوراق القوة الموجودة داخل الكيان الصهيوني - المجموعات المناهضة للاحتلال ،

ثانياً . من خلال مفاعيل ضغط الرأي العام العالمي - الندوات ، البيانات ، المذكرات ، ومظاهر التضامن والتأييد للثورة الشعبية في الأراضي المحتلة ، ثالثاً . وقبل ذلك ، من خلال التماسك والثبات السياسي على مواقف الإجماع الوطني ، وليس بالقفز فوق ذلك ، رابعاً . وانطلاقاً من ذلك ، يجب على قيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، وخصوصاً الفريق اليميني - «اليساري» الإصلاحية ، عدم إجراء اتصالات مع ممثلي الحكومة الإسرائيلية إلا في حالة محددة ، حينما تعلن هذه الحكومة أو ذلك الممثل الإسرائيلي وعلى الملأ (١) الإقرار بأن م . ت . ف ، هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني . (٢) القبول بالأهداف الوطنية الفلسطينية المعلنة في مبادرة السلام الفلسطينية ومن دون اشتراطات مسبقة .

ومن دون الدخول في التفاصيل ، يمكن تلخيص الموقف في هذا الشأن بالقرار الصادر عن المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الثامنة عشرة التوحيدية في نيسان (ابريل) ١٩٨٧ ، والذي ينص على «تطوير العلاقات مع القوى الديمقراطية الإسرائيلية التي تساند كفاح الشعب الفلسطيني ضد الاحتلال والتوسع الإسرائيلي والمؤيدة لحقوق شعبنا الوطنية الثابتة ، بما في ذلك حقه في العودة وتقرير المصير وإقامة دولته المستقلة ، والتي تعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني»^(٣) ، وما تراه القيادة السياسية الفلسطينية عموماً وليس فريقاً منها ، مناسباً في ضوء التطورات والمستجدات السياسية المترافقة مع مفاعيل ثورة كانون ، على أن لا ينتقص ذلك من الأهداف الوطنية الفلسطينية المحددة في مبادرة السلام الفلسطينية ، وعلى أن لا يعني ذلك أيضاً الانتقاص من مكانة ودور الممثل الشرعي والوحيد للشعب العربي الفلسطيني ، م . ت . ف . ومن البديهي التأكيد ، أن مستويات الاتصال مختلفة ، لاسيما وأن

المعطيات الجديدة لاتحدث عن القوى الديمقراطية اليهودية فقط ، وإنما عن القوى الاسرائيلية المختلفة ، بما في ذلك الحكومة الاسرائيلية ، لأن المطروح الآن ليس كسب قوى جديدة إلى جانب الحق الفلسطيني فقط ، وإنما البحث عن حل سياسي ممكن وواقعي - بالمعنى النسبي - في الظروف الراهنة ، ويتجاوب مع التطلعات المؤقتة لمصالح الشعب العربي الفلسطيني ، الأمر الذي يعني عدم التعاطي بذات السوية مع القوى الاسرائيلية المختلفة ، لأن هناك منظمات واتجاهات فكرية وسياسية واجتماعية وانسانية . . . إلخ تتمايز عن رأس الدولة الصهيونية ، وتقرب من الحقوق الوطنية الفلسطينية ، فهل يجوز التعاطي معها كما الحكومة الاسرائيلية ؟ . .

إن الرؤية الواقعية الثورية والمنطقية مع نفسها ، ومع عناوين وأهداف المرحلة ، ترفض المساواة بين الحكومة الصهيونية ومن هم خارج نطاقها ويؤيدون الحقوق الوطنية الفلسطينية .

ففي هذه الحالة يجب أن تكون شروط الحوار والاتصال بهذه المجموعات هي المحددة سابقاً ، خاصة وأنها أعربت وأعلنت عن تضامنها مع كفاح الشعب الفلسطيني ، ودعت لازالة الاحتلال . ولكن في العلاقة مع هذه التيارات يجب العمل الدائم لدفعها للقيام بمزيد من الواجبات التضامنية من خلال ، زيارة جماهير المخيمات أو القرى أو المدن المحاصرة ، التصدي لنزعات التطرف ، ادخال المواد التموينية الضرورية للجماهير المحاصرة ، التنديد المستمر بسياسة الحكومة ، وإثارة القضايا الإنسانية أمام المحاكم الاسرائيلية . خاصة وأن قوات الجيش ورعاع المستوطنين يزيدون من همجيتهم تجاه الجماهير الشعبية الفلسطينية الثائرة . . . إلخ . وهذه الأشكال التضامنية بالضرورة أن تعمق أكثر فأكثر عملية التحول السياسي لبعض المجموعات المتخلفة في موقفها السياسي ، حتى الآن ،

عن التطابق مع الرؤية السياسية الفلسطينية . ولكن استمرار الثورة الكانونية وتصعيدها نحو مراحل أشد عنفاً وقوة ، إضافة إلى استمرار عمليات التكتيل البربرية العنصرية ، وفي الوقت ذاته تواصل الحوار مع هذه المجموعات ، سيغير تدريجياً من مواقف هذه القوى وصولاً للانسجام مع برنامج السلام الفلسطيني .

وفي صدد الاتصالات ، يجب على قيادة م . ت . ف . أن تحذر من استمرارها دخول بعض الشخصيات الفلسطينية المعروفة بارتباطها التاريخي مع المشروع الاردني ، كما الياس فريج أو سعيد كنعان ، وغيرهما من الشخصيات ، دائرة الاتصالات ، لأن هذه الشخصيات مطعون بانتهاكها للقضية الوطنية ، وبالتالي لا يمكن إثباتها ، للتعبير عن الموقف الوطني ، حتى وإن حنت هامتها في زمن الثورة ، فهذه الانحناء مؤقتة وليست استراتيجية، فضلاً عن أنه لا يمكن محاكمتها على تصريحاتها المعلنة في لحظة المد ، لأنها بالتأكيد تعرب عن مواقفها هي في اللقاءات السياسية ، وليس عن الموقف الوطني ؟ ! .

إن اللجنة السياسية - الاعلامية ، التي شكلتها مؤخراً القيادة الوطنية الموحدة هي المؤهلة للقيام بالاتصالات والتعبير عن مواقف الاجماع الوطني ، هذا إذا قدر لها النجاح في عملها ! .

طريق الدولة الفلسطينية لم تنته بعد !:

تورد مجلة «باري ماتش» نصاً لشمعون بيريز أثناء حوارهِ مع شرايبر ، يقول فيه : «ان تبعث دولة من أجل السيطرة على أخرى ، أمر لانتيجة له ، إلا تدمير هذه الدولة نفسها ، وهذا ما تعلمناه من عبر التاريخ»^(٨٩) . وبالمقابل قال هنري كيسنجر ، وزير الخارجية الأمريكي الأسبق ،

لمجلة «المجلة» في مقابلة صحفية معها : «المشكلة الأساسية هي أن مقاييس دولة قارية عظمى ، لاتتناسب مع حجم ورؤيا البقاء بالنسبة إلى حليف متزعزع الوجود . فالوجود والبقاء ، بالنسبة إلى إسرائيل ، يتم تعريفهما ضمن حدود لاتزيد عن ٣٠ ميلاً في العرض و ٤٠ ميلاً في الطول . وبذلك فإن الفاصل بين تشدد إسرائيل من جهة ، وتخطيها وحيرتها من جهة ثانية ، هو خط رفيع للغاية»^(١٠)

إن إيراد هذين الموقفين يحمل في طياته التأكيد على حجم التحول في القناعات الداخلية التي ترسخت في نفوس الاسرائيليين وأشد انصارهم في الولايات المتحدة ، بأن استمرار تعنت اسرائيل في ادارة الظاهر للواقع لاينفعها بالمطلق ، فإذا شاءت الظروف الضاغطة على الشعب العربي الفلسطيني أن يتحمل أربعين عاماً من الضيم والتشرد والحرمان من أبسط الحقوق السياسية والحقوقية الانسانية ، فإنه بالتأكيد لم يعد قادراً على ذلك ، وحتى في أسوأ الأحوال ، لو توقفت الثورة في الثورة ، فإن عجلة التاريخ لن تعود للوراء ، ولن يحتمل الشعب الفلسطيني كي يثور مجدداً أربعين عاماً أخرى ، بل إن دورة العملية الثورية ستكون أقل بكثير مما سبق ذكره ! .

ولكن وقائع العملية الثورية الجارية في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ٦٧ ، فضلاً عن حالة الحراك المتصاعدة للفلسطينة في منطقة ال ٤٨ ، تؤكد أن الأمور لاتتجه نحو «الهدوء» و «السكينة» وإنما نحو المزيد من التصعيد لنيران الثورة الكانونية ، وهذا ما أكدته زئيف شيف ، كبير المعلقين العسكريين في الكيان الصهيوني ، حينها وجه «انتقاداً لاذعاً لما وصفه بالمصادر العسكرية الاسرائيلية بسبب تقديراتها السطحية وغير الصحيحة لقدرة السكان العرب في المناطق المحتلة على المضي في الانتفاضة (الثورة) الشعبية العارمة» .

وقال : «إن قوة الردع التي يملكها الجيش الاسرائيلي تجاه السكان الفلسطينيين قد تضعضعت . . » وأضاف «إن الانتفاضة الشعبية العارمة في المناطق المحتلة قد وصلت إلى «اسرائيل» داخل «الخط الأخضر» ، وإن الجهات العسكرية تتجاهل هذه الحقيقة كما أن جزءاً بارزاً من المعلومات حول ما يجري في اسرائيل لا ينشر لسبب ما» .

وفي مجال الاعجاب والتأكيد على القدرات الفلسطينية الكبيرة ، قال شيف : «كذلك فإن قدرة الفلسطينيين على التحمل ، مقابل حالة المستيريا التي يظهرها الاسرائيليون أحياناً ، إنها تبعث على الاعجاب ، وإن الجدل الداخلي لدى الفلسطينيين لا يدور حول مسألة هل يتوجب عليهم الرضوخ لضغوط الجيش الاسرائيلي وتقديم التنازلات ؟ . . وقد نجح الفلسطينيون خلال فترة الانتفاضة في إنشاء مجتمع مجند ، وهو أمر لم يحدث أبداً في المجتمع الفلسطيني»^(١١)

إذن فالوقائع والمعطيات تؤكد أن جماهير الثورة ليست في وارد التوقف أو الانكفاء للخلف عن شعارها السياسي الناظم لعمليتها الثورية ، شعار الحرية والاستقلال ، فضلاً عن ذلك صيرورة الأحداث ، التي تجري داخل الكيان الصهيوني نفسه وتفاقمها ، وانحدارها إلى هاوية الحرب الأهلية ، الأمر الذي يضع اسرائيل بين «فكي كماشة» أو بتعبير آخر ، بين مطرقة الدولة الفلسطينية وسندان الحرب الأهلية ! ؛ والقرائن الدالة تؤثر إلى ذلك ، حيث يبدو أن لامناص لاسرائيل من هذه الشرور .

وبناء على ذلك ، فإن مشوار الدولة الفلسطينية بات أكثر قرباً وواقعية من أي وقت مضى ، حيث باتت الغالبية العظمى من أوساط الرأي العام العالمي - الشعبية والرسمية - مقتنعة ومؤيدة لهذه الدولة ، وما تصويت ١٥٤ دولة في هيئة الأمم المتحدة لصالح نقل جلسات الجمعية العامة إلى جنيف للاستماع لكلمة فلسطين ، بعد أن رفضت الولايات المتحدة منح

تأشيرة دخول لرئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير ، إلّا خير دليل على ذلك ، فضلاً عن القرارات الأخرى المؤكدة على إعتداد اسم «دولة فلسطين» بدل منظمة التحرير ، وكذلك أشكال التضامن والدعم السياسي لقرارات المجلس الوطني التاسع عشر في الجزائر ، والتي كان من أبرزها وأهمها إعلان وثيقة الاستقلال ، وقيام الدولة الفلسطينية في ١٥ / ١١ / ١٩٨٨ ، هي دليل على المنحى الإيجابي الذي اتخذته الرأي العام العالمي وفي مقدمة ذلك ، الرأي العام في أوروبا والولايات المتحدة - تحديداً الشعبي -

ورغم هذا الإقناع باستشراف واقعية قيام وتجسيد الدولة الوطنية المستقلة فوق الأراضي الفلسطينية ، التي تنسحب عنها اسرائيل ، إلّا أنه يجب التأكيد ، بأن العملية لن تكون سهلة ، وليست بسيطة ، بل إنها عملية (جراحية) غاية في التعقيد ، ولكنها باتت محط شبه إجماع فلسطيني ودولي ، وقبول ملحوظ في الأوساط العربية والاسرائيلية ، وهذا ماسيسهل الإجراءات الهيئية لها ، أي إن عمليات غسل الدماغ تفعل فعلها اليومي في الأوساط الاسرائيلية ، حتى أولئك المتطرفين ، ورغم صلفهم وغطرستهم ، خضعوا ويخضعون لعمليات «غسل الدماغ» ، ويجري إعدادهم نفسياً لتقبل إزالة مستوطناتهم ، كما حصل مع مستعمرة « ياميت » أثناء الإنسحاب من سيناء .

وقر الثورة الكانونية واسرائيل في مرحلة «عض الأصابع» ، فالقادر على التحمل أكثر ، هو الذي سيربح الجولة ، وهي بالضرورة لصالح الثورة الفلسطينية ، لصالح الجماهير الفلسطينية ، التي قدمت تضحيات جسيمة وغالية من أجل تحقيق هدفها السياسي ، الحرية والاستقلال ، ولن تتراجع عن تقديم كل التضحيات المطلوبة ، قرباناً للدولة الفلسطينية المستقلة . واسرائيل ، تحت ثقل الضغوط المختلفة ، بالضرورة ستراجع وتعلن

إفلاس منطقها الإيديولوجي - السياسي الأخرق ، وسترغم على الإقرار بالحقوق الوطنية الفلسطينية .

ولكن قبل ذلك ، ستحاول إسرائيل امتصاص الصدمة ، فضلاً عن أنها ستسعى من أجل دفع منظمة التحرير الفلسطينية لتقديم تنازلات سياسية كبيرة قبل موافقتها على مبدأ قيام الدولة الفلسطينية المستقلة . وستستخدم من أجل ذلك ، كل أوراق الضغط المتوفرة لديها ، (١) اشتداد عمليات التنكيل والإرهاب الأسود أضعاف ما هو قائم . (٢) الاستفادة من دور الولايات المتحدة الأمريكية في عملية الضغط على م . ت . ف . لتقديم تنازلات مجانية . (٣) الاستفادة من الدور المصري في ترويض م . ت . ف . ودفعها للقبول بتقديم تنازلات مجانية ، كما فعلت في اقناع الجناح المتعجل استئثار الثورة ، بالموافقة على الاعتراف الصريح بقراري مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ ، وغيرها من أوراق الضغط . كل شيء يبقى مرهوناً بمقدرة المفاوض الفلسطيني في إدارة الصراع على الجبهة السياسية ، وبمقدار ما يجيد عمليات المناورة والالتفاف السياسي ، بمقدار ما سيتمكن من إعفاء المنظمة من تنازلات مطلوب تقديمها ، مع ضرورة الإدراك المسبق ، لعدم الفصل بين الجبهتين السياسية والعسكرية ، يجب أن تدعم كل منهما الأخرى ، كما لا يجب على المفاوض أن يفصل بين الأهداف النضالية الفلسطينية ، بين المرحلي والاستراتيجي ، حتى لا يقع في المحذور التاريخي ! . أي أن مساحة الرؤية لدى المفاوض الوطني الفلسطيني يجب أن تتجاوز مساحة طاولة المفاوضات ، يجب أن تبقى مشدودة للأفاق المستقبلية الرحبة ، التي بدأت أسسها تتعمق في جذور الواقع . . .

الثورة في الثورة الفلسطينية تمر في منعطف حاد جداً ، إنها تسلك طريقاً حلزونياً ، وحتى تصل إلى بوابة الدولة الوطنية المستقلة تحتاج إلى مثابرة

وجهد غير عادي ، سياسي وكفاحي وتنظيمي ، ومالي - اقتصادي ،
ودبلوماسي . . . إنها مرحلة حساسة جداً تتطلب منها أن تكيّل أحداث
وتصريحات قيادتها بميزان من ذهب . . ليس مسموحاً لأحد اللاعبين
بمصير هذه الثورة ! وبالتالي بمصير الشعب ! لذا الواجب يحتم على قيادة
منظمة التحرير الفلسطينية ، وقادة الفصائل المنضوية تحت لوائها ، أن
يقودوا المعركة بعقل جماعي واحد ، وليس بعقل رجل واحد - سياسة
الهيمنة والتفرد - لحماية الثورة وتأمين الوصول للدولة المستقلة .

مصادر ومراجع الفصل السادس

- ١ - الواتسنطن بوست ، ١٦/٦/١٩٨٩
- ٢ - في سبيل العودة وتقرير المصير واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة - من وثائق الحزب الشيوعي الفلسطيني . تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٨ - مؤسسة «نصار» للنشر والتوزيع - نيقوسيا - قبرص . ص ١٥
- ٣ - «صوت الوطن» - العدد ٦٨ ، اواسط ايار (مايو) ١٩٨٨ .
- ٤ - بيان الى الشعوب العربية - اوائل تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٤٨ . الاتحاد الحيفاوية ، ٢٩/١١/١٩٨٧ .
- ٥ - الانتفاضة - صورة احصائية للأحداث من تاريخ ٨٧/١٢/٩ الى ١٩٨٩/٧/٩ . دار الجليل للنشر والدراسات . عمان .
- ٦ - اذاعة مونت كارلو - نشرة الساعة مساء بتوقيت دمشق ، ١٢/٣/١٩٨٩ .
- ٧ - التقرير الاعلامي . العدد ١٤٩ . م . ت . ف . بدون تاريخ .
- ٨ - «الانتفاضة» - قضايا اسرائيلية - قسم الدراسات الاسرائيلية . . مصدر سابق . ص ١٨ .
- ٩ - الوطن ، الكويتية ، ١٩/٩/١٩٨٨ .
- ١٠ - الملف . العدد (٨/٥٦) ، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٨ ، ص ٧٣٩ .
- ١١ - التقرير الاعلامي . العدد ١٤٩ . مصدر سابق .
- ١٢ - المصدر السابق .
- ١٣ - الأرض المحتلة - وقائع وأحداث . العدد الحادي والخمسون . آذار (مارس) ١٩٨٩ . حركة فتح . شؤون الأرض المحتلة . ص ٣٢٢
- ١٤ - هآرتس ، ٢٤ / ١ / ١٩٨٩ .
- ١٥ - التقرير رقم (١٠٣) . الهجرة من والى اسرائيل وموقف يهود الولايات المتحدة . فتح . مكتب القائد العام لشؤون الأرض المحتلة ، ٨٨/٢/٢٤ . ص ٤ .

- ١٦ - السفير ، اللبنانية ، ١٩٨٧/١٢/٢٢ . / انظر يدبعوت احرونوت ،
١٩٨٧/١٠/٢٣ .
- ١٧ - المصدر السابق .
- ١٨ - المصدر السابق .
- ١٩ - الملف ، العدد (٥٦/٨) . مصدر سابق . ص ٧٦٢ .
- ٢٠ - يدبعوت احرونوت ، ١٩٨٨/٢/٢٢ .
- ٢١ - عل همشيار ، ٢٧ / ١ / ١٩٨٨ .
- ٢٢ - دافار ، ١٩٨٨/١/١١ .
- ٢٣ - يدبعوت احرونوت ، ١٩٨٨/٢/٧ .
- ٢٤ - دافار ، ١٩٨٨/٢/١٩ .
- ٢٥ - عل همشيار ، ١٧ / ٢ / ١٩٨٨ .
- ٢٦ - السفير ١٠ / ٤ / ١٩٨٨ .
- ٢٧ - الهيرالد تريبيون ، البريطانية ، ٢٩ / ٧ / ١٩٨٨ .
- ٢٨ - الغارديان ، البريطانية ، ٢٦ / ٧ / ١٩٨٨ .
- ٢٩ - يدبعوت احرونوت ، ١٩٨٨/٧/٨ .
- ٣٠ - معاريف ، ٢٢ / ٣ / ١٩٨٩ .
- ٣١ - يدبعوت احرونوت ، ٢٠ / ٣ / ١٩٨٩ .
- ٣٢ - يدبعوت احرونوت ، ٢١ / ٣ / ١٩٨٩ .
- ٣٣ - عل همشيار ، ٢٢ / ٣ / ١٩٨٩ .
- ٣٤ - معاريف ، ٢٢ / ٣ / ١٩٨٩ .
- ٣٥ - معاريف ، ٥ / ٢ / ١٩٨٨ .
- ٣٦ - دافار ، ٢٥ / ٢ / ١٩٨٨ .
- ٣٧ - الانتفاضة . قضايا اسرائيلية ، قسم الدراسات الاسرائيلية . . مصادر
سابق . ص ١٨ .
- ٣٨ - التقرير رقم (٢٠٩) . ردود فعل الجنرالات الاسرائيليين على تقرير
المؤرخ « فان كرفلد » . حركة فتح ، مكتب القائد العام ، ٨٩/٥/٢٥
ص ١ .

- ٣٩ - الملف . العدد (٦٠/١٢) ، آذار (مارس) ١٩٨٩ ، ص ١٠٨٠ /
انظر ، عل همشيار ، ١٩٨٨/٤/١
- ٤٠ - المصدر السابق . ص ١٠٨١ . / انظر يديعوت احرونوت .
١٩٨٨/١١/٢٨ .
- ٤١ - التقرير رقم (٢٠٩) ردود فعل الخنزالات . مصدر سابق . ص ٢
- ٤٢ - الملف ، العدد (٦٠/١٢) . . مصدر سابق . ص ١٠٨١ .
- ٤٣ جريدة « البيان » ، الامارات العربية المتحدة ، ٢٣ ايلول (سبتمبر)
١٩٨٨ .
- ٤٤ - هآرتس ، ١٦/٣/١٩٨٩ .
- ٤٥ - حداثوت ، ١٦/٣/١٩٨٩ .
- ٤٦ - المصدر السابق .
- ٤٧ - المصدر السابق .
- ٤٨ - المصدر السابق .
- ٤٩ - المصدر السابق ،
- ٥٠ - هآرتس ، ١٦/٥/١٩٨٩ .
- ٥١ - يديعوت احرونوت ، ٢٨ / ١١ / ١٩٨٨ .
- ٥٢ - هآرتس ، ٢٧ / ٧ / ١٩٨٨ .
- ٥٣ - هآرتس ، ١٦/٥/١٩٨٩ .
- ٥٤ - هآرتس ، ٢٤/٣/١٩٨٩ .
- ٥٥ - السفير ، ١٣/٦/١٩٨٨ . / انظر ، الغارديان البريطانية ،
١٩٨٨/٥/٢٥ .
- ٥٦ - جريدة « المناضل » - طريق الشراة - (ماتسبن) . العدد (٥) أيار
(مايو) ١٩٨٨ . ص ٦ .
- ٥٧ - الوطن ، الكويتية ، ٩/٢/١٩٨٨ .
- ٥٨ - السفير ، اللبنانية ، ٦ / ١٢ / ١٩٨٨ .
- ٥٩ - جريدة « المناضل » - طريق الشراة . العدد (٥) . مصدر سابق .
ص ٧ .

- ٦٠ - مجلة « صوت البلاد » . العدد ١٦١ ، ١٢/١٢/١٩٨٨ . ص ٢٧ .
- ٦١ - جريدة المناصل . العدد (٥) مصدر سابق . ص ٧ .
- ٦٢ - مجلة صوت البلاد . العدد ١٦١ ، مصدر سابق . ص ٢٧ .
- ٦٣ - الوطن ، الكويتية ، ١٩٨٨/٦/٢٧
- ٦٤ - الاتحاد الحيفاوية ، ملحق خاص ، ٩ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٨
- ٦٥ - هآرتس ، ١٦/٣/١٩٨٩ .
- ٦٦ - السفير ، ١٣/٦/١٩٨٨ .
- ٦٧ - هآرتس ، ١٢/٤/١٩٨٨ .
- ٦٨ - دافار ، ١٥/٣/١٩٨٨ .
- ٦٩ - ידיעות احرونوت ، ٢٠/٣/١٩٨٩ .
- ٧٠ - واشنطن بوست ، ١٤/٣/١٩٨٨ .
- ٧١ - إذاعة مونت كارلو ، نشرة الثامنة مساء بتوقيت دمشق ، ١٩٨٩/٦/٢١ .
- ٧٢ - السفير ، ٤/٧/١٩٨٩ .
- ٧٣ - إذاعة لندن ، النشرة الصباحية ، ١١/٧/١٩٨٩ .
- ٧٤ - هآرتس ، ١٢/٤/١٩٨٨ .
- ٧٥ - هآرتس ، ١١/٤/١٩٨٨ .
- ٧٦ - هآرتس ، ٢/٣/١٩٨٨ .
- ٧٧ - عل همشيار ، ٢٤ / ٥ / ١٩٨٩ .
- ٧٨ - هآرتس ، ١٦/٥/١٩٨٩ .
- ٧٩ - الاتحاد الحيفاوية ، من غير تاريخ .
- ٨٠ - الوطن ، الكويتية ، ٤/٧/١٩٨٨ .
- ٨١ - ידיעות احرونوت ، ٢٦/٥/١٩٨٩ .
- ٨٢ - التلفزيون الاردني ، النشرة المسائية الاولى - الثامنة مساء ، ١٥/٧/١٩٨٩ .
- ٨٣ - النشرة الاسبوعية عن الصحافة الامرائيلية ، مؤسسة الارض

للدراسات الفلسطينية دمشق، العدد (٢١)، ٨٩/٥/٢٩ ص ٥٥٢ - ٥٥٣.

٨٤ - القبس ، الكويتية ، ١٩٨٩/٣/٨ .

٨٥ - المصدر السابق .

٨٦ - التقرير رقم (١٩١) المنظمة وعرفات ومساعدوه سيتصرون (وجهة نظر اسرائيلية). فتح، مكتب القائد العام. ص ٢

٨٧ - الابداع السياسي ، المقدسية، مقابلة مع ميرون بنعستي من دون تاريخ.

٨٨ - مجلة «شؤون فلسطينية». العدد ١٧٠ - ١٧١ - أيار / حزيران (مايو/يونيو) ١٩٨٧. ص ١٦٩.

٨٩ - التقرير الاعلامي ، العدد (١٤٩) . مصدر سابق.

٩٠ - مجلة « المجلة » ، العدد ٤٣٢ ، ١٨ - ١٩٨٨/٥/٢٤ . ص ٢٦

٩١ - التقرير اليومي لابرز أحداث فلسطين المحتلة، أيام ١٣ ، ١٤ ، ١٥ / ١٩٨٩/٧ ، ج.ت.س.ف. ، فرع الأرض المحتلة . ص ٢-٣ .

للدراسات الفلسطينية دمشق، العدد (٢١)، ٨٩/٥/٢٩ ص ٥٥٢ - ٥٥٣.

٨٤ - القبس ، الكويتية ، ١٩٨٩/٣/٨ .

٨٥ - المصدر السابق .

٨٦ - التقرير رقم (١٩١) المنظمة وعرفات ومساعدوه سيتصرون (وجهة نظر اسرائيلية). فتح، مكتب القائد العام. ص ٢

٨٧ - الابداع السياسي ، المقدسية، مقابلة مع ميرون بنعستي من دون تاريخ.

٨٨ - مجلة «شؤون فلسطينية». العدد ١٧٠ - ١٧١ - أيار / حزيران (مايو/يونيو) ١٩٨٧. ص ١٦٩.

٨٩ - التقرير الاعلامي ، العدد (١٤٩) . مصدر سابق.

٩٠ - مجلة « المجلة » ، العدد ٤٣٢ ، ١٨ - ١٩٨٨/٥/٢٤ . ص ٢٦

٩١ - التقرير اليومي لابرز أحداث فلسطين المحتلة، أيام ١٣ ، ١٤ ، ١٥ / ١٩٨٩/٧ ، ج.ت.ف. ، فرع الأرض المحتلة . ص ٢-٣ .

المصادر

- ماركس - أنجلز. بصدد الثورة الاشتراكية. دار التقدم. موسكو ١٩٨٣.
- لينين. خططنا الاشتراكية الديمقراطية في الثورة الديمقراطية. دار التقدم. موسكو.
- لينين. حول عمل الحزب بين الجماهير. دار التقدم. موسكو ١٩٨٣.
- لينين. المختارات [العربية] المجلد ٢، الجزء ١. دار التقدم. موسكو، ١٩٧٦.
- لينين. حول تربية الملاكات. دار التقدم. موسكو.
- نيويرغ. الانتفاضة المسلحة. ترجمة المقدم الهيثم الايوي. دار الطليعة بيروت. الطبعة الاولى، آذار (مارس) ١٩٧١.
- كوروليف. في منعطف التاريخ. دار التقدم. موسكو، ١٩٨٧.
- سون، تروونغ. خمسة دروس. من نصر عظيم في القيادة الاستراتيجية العسكرية. تعريب ابراهيم قريط. دار دمشق.
- معجم الشيوعية العلمية. دار التقدم. موسكو، ١٩٨٥.
- الماركسية وحرب العصابات - ترجمة ماهر كيالي وابراهيم العابد. المؤسسة العربية للدراسات والنشر. الطبعة الثانية، نيسان (إبريل) ١٩٧٨.
- البرغوثي، بشر. البرنامج السياسي أولاً. مقالات ومقابلات. مؤسسة «نصار» للنشر والتوزيع. تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٨. نيقوسيا - قبرص.
- د. الشريف، ماهر. الشيوعيون وقضايا الضال الوطني الراهن. مركز الأنحات والدراسات الاشتراكية في العالم العربي. الطبعة الاولى، ١٩٨٨.
- غانم، فريد. أناطوميا اللجان الشعبية وديناميتها الخلاقة، انتفاضة كانون الكبرى في عامها الثاني. قسماتها. . . طابعها. . . ودلالاتها. مؤسسة «نصار» للنشر والتوزيع. نيقوسيا - قبرص. كانون الثاني (يناير) ١٩٨٩.
- في سبيل العودة وتقرير المصير واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة. من وثائق الحزب الشيوعي الفلسطيني - تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٨. مؤسسة «نصار» للنشر والتوزيع. نيقوسيا - قبرص.
- أبو جهاد. أحاديث عن الانتفاضة. م. ت. ف. الاعلام الموحد، ١٩٨٨.
- د. أبو النسل، حسين. الاقتصاد الاسرائيلي. مركز دراسات الوحدة العربية. الطبعة الاولى. بيروت. كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٨.
- د. خلف، عبد الهادي، المقاومة المدنية - مدارس العمل الجماهيري وأشكاله. مؤسسة الأبحاث العربية. الطبعة الاولى، ١٩٨٨. بيروت.
- سارة، عادل. احتجاز التطور. دراسة نقدية لادبيات اسرائيلية عن اقتصاد الضفة

والقطاع. EL: HAJAt Office - For News and publication. Jerusalem. 1987. الطبعه الاولى. كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٧.

- سارة، عادل/شهادة، عودة. «اقتصاد الضفة والقطاع من احتجاز التطور إلى الحماية الشعبية» دار الأسوار. عكا. الطبعة الاولى، ١٩٨٨.

- جواد، سعيد. النهوض الوطني الفلسطيني في الضفة الغربية وعزة والجليل. ١٩٧٤

- ١٩٧٨. دار ابن خلدون. بيروت. الطبعة الاولى، ١٩٧٩

- المدهون، ربيعي. الانتفاضة الفلسطينية - الهيكل التنظيمي وأساليب العمل. شرق برس. نيقوسيا - قبرص. الطبعة الاولى. كانون الاول (ديسمبر)، ١٩٨٨

- د. المسيري، عبد الوهاب. الانتفاضة الفلسطينية والازمة الصهيونية. م. ت. ف. الاعلام الموحد. الطبعة الاولى. كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٨

- استنبولي، محمد رضا. القادة الحكماء - عبافرة الحرب الصينيون - المطبعة العمومة. دمشق، الطبعة الثانية، ١٩٥٧.

- ملقا، فكتور. منحيم بيغن - التوراة. . والبندقية. نقله عن الفرنسية عصام عسيران. المكتبة الثقافية. بيروت. توزيع مكتبة الكويت المتحدة، ١٩٧٩.

- كتاب «فلسطين الثورة» - الانتفاضة - الدم غلب السيف. رقم - ٢ - م. ت. ف. الاعلام الموحد. الطبعة الاولى. كانون الثاني (يناير)، ١٩٨٨. مؤسسة بيسان للصحافة والنشر والتوزيع.

- كتاب «فلسطين الثورة» رقم - ٣ - الانتفاضة اندلعت لتستمر. . وتستمر لتتصير. م. ت. ف. الاعلام الموحد. مؤسسة بيسان للصحافة والنشر والتوزيع. الطبعة الاولى. شباط (فبراير)، ١٩٨٨.

- كتاب «فلسطين الثورة» رقم - ٤ - الانتفاضة - حرب الاستقلال الفلسطيني. م. ت. ف. الاعلام الموحد. مؤسسة بيسان للصحافة والنشر والتوزيع. الطبعة الاولى. نيسان (أبريل)، ١٩٨٨.

- كتاب «فلسطين الثورة» رقم - ٥ - الانتفاضة - خيار السلام العادل - م. ت. ف. الاعلام الموحد. مؤسسة بيسان للصحافة والنشر والتوزيع. الطبعة الاولى. حزيران (يونيو)، ١٩٨٨.

- الأرض المحتلة. . . وقائع. . . واحداث. العدد السادس والثلاثون. حركة فتح. شؤون الارض المحتلة. كانون الأول (ديسمبر)، ١٩٨٧.

- الأرض المحتلة - وقائع. . . واحداث. العدد الثالث والأربعون. حركة فتح. شؤون الارض المحتلة. تموز (يوليو)، ١٩٨٨.

- الأرض المحتلة - وقائع . . . واحداث . العدد الخامس والاربعون . حركة فتح . شؤون الأرض المحتلة . أيلول (سبتمبر) ، ١٩٨٨ .
- الأرض المحتلة - وقائع واحداث . العدد الحادي والخمسون . حركة فتح . شؤون الأرض المحتلة . آذار (مارس) ١٩٨٩ .
- نعيم جباليا - نعيم الثورة - بعد عام من الانتفاضة . حركة فتح . مكتب القائد العام لشؤون الأرض المحتلة . مطبعة فن وألوان .
- مدينة قلقيلية - بعد عشرة أشهر من الانتفاضة . حركة فتح . مكتب القائد العام لشؤون الأرض المحتلة . مطبعة فن وألوان .
- نعيم بلاطة - بعد أربعة عشر شهراً من الانتفاضة . حركة فتح . مكتب القائد العام لشؤون الأرض المحتلة . مطبعة فن وألوان .
- مدينة بيت ساحور - بعد أربعة عشر شهراً من الانتفاضة . حركة فتح . مكتب القائد العام لشؤون الأرض المحتلة . مطبعة فن وألوان .
- مدينة نابلس - بعد ستة عشر شهراً من الانتفاضة . حركة فتح . مكتب القائد العام لشؤون الأرض المحتلة . مطبعة فن وألوان .
- القدس الشريف - بعد عام من الانتفاضة . حركة فتح . مكتب القائد العام لشؤون الأرض المحتلة . مطبعة فن وألوان .

الدوريات الفلسطينية الصادرة في الداخل

- «الثورة المستمرة» نشرة سرية تصدرها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في الأرض المحتلة ، نيسان (ابريل) ١٩٨٧ / أواسط كانون الثاني (يناير) ، ١٩٨٨ / أواخر تشرين الاول (اكتوبر) ، ١٩٨٧ .
- قضايا الساعة . نشرة لمرة واحدة . تصدر عن المركز العربي للدراسات والنشر القدس . حزيران (يونيو) ، ١٩٨٨ / أيلول (سبتمبر) ، ١٩٨٧ .
- نشرة «المهوية والأرض» لمرة واحدة . آذار (مارس) ، ١٩٨٧ . تصدرها الحركة الوطنية التقدمية - أبناء البلد .
- نشرة «الانتفاضة» عدد خاص - ١٢ - تصدرها اللجان الوطنية الديمقراطية في الاراضي المحتلة ، ١٧/٥/١٩٨٨ . ١١/٨/١٩٨٨ . ١٤/١٢/١٩٨٨ .
- نشرة «ضمير الانتفاضة» . نشرة غير دورية . تصدرها لجان المقاومة الشعبية في الاراضي المحتلة ، ٧/٥/١٩٨٨ تموز (يوليو) ١٩٨٨ .

المذكرات والتعاميم والتقارير الداخلية الفلسطينية

- تعميم سياسي صادر عن قيادة فرع الارض المحتلة للجهة الشعبية لتحرير فلسطين.
- مشروع تعميم «الوضعية الراهنة للانتفاضة والحراك في مهامها وأولوياتها» فرع الارض المحتلة للجهة الشعبية لتحرير فلسطين. أواخر نيسان (إبريل)، ١٩٨٨.
- محضر اجتماع اللجنة العليا للوطن المحتل بتاريخ ٢٠/١٠/١٩٨٨.
- تقرير ميداني عن الهبة الشعبية العارمة. الجهة الشعبية لتحرير فلسطين.
- تقرير خاص للجهة الشعبية لتحرير فلسطين عن انتفاضة تشرين الاول (اكتوبر)، ١٩٨٧.
- تقرير خاص عن السجون. فرع الارض المحتلة للجهة الشعبية لتحرير فلسطين.
- مشروع مذكرة العصيان المدني. اعداد الجهة الديمقراطية لتحرير فلسطين على ضوء مذكرتي فتح + شعبية في القيادة الوطنية الموحدة.
- مشروع تصور فكرة العصيان المدني، مقدم من الجهة الشعبية لتحرير فلسطين.
- مذكرة الجهة الشعبية لتحرير فلسطين حول العصيان المدني. أواسط تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٨.

النداءات والبيانات والتقارير العلنية الفلسطينية

- نداءات القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة. الاول، ٨/١/١٩٨٨ / الثالث، ١٨/١/١٩٨٨ / الثالث عشر، ١١/٤/١٩٨٨ / السابع عشر، ٢١/٥/١٩٨٨ / الثامن والعشرون، ٢٠/١١/١٩٨٨.
- النداء رقم - ٣ - الصادر عن اللجان الشعبية العمالية في لواء رام الله والبيرة، ٢٢/١٠/١٩٨٨.
- بيان من جماهير مدينة قلقيلية موجه إلى جنود العدو الصهيوني، ١٩/١/١٩٨٨.
- التقرير اليومي لأبرز أحداث فلسطين المحتلة أيام ١٣، ١٤، ١٥/٧/١٩٨٩.
- فرع الارض المحتلة. الجهة الشعبية لتحرير فلسطين.
- التقرير التاسع، ٢٥/١٠/١٩٨٨، م.ت.ف. الاعلام الموحد. الاعلام الخارجي.
- التقرير الاسرائيلي، العدد الثامن، ٢٠/٢/١٩٨٨، م.ت.ف. الاعلام الموحد.
- القسم العربي.
- التقرير - ١٤ - تقرير خاص. الانتفاضة - الوقائع السياسية. ٣٠/٣/١٩٨٨.
- م.ت.ف. الاعلام الموحد. قسم الشؤون السياسية.

- التقرير الاسرائيلي - العدد التاسع . ١٩٨٨/٢/٢٨ ، م.ت.ف. الاعلام الموحد .
القسم العربي
- التقرير الثاني عشر . الصحافة العالمية . ١٩٨٨/٢/١٦ . م.ت.ف. الاعلام الموحد . الاعلام الخارجي .
- التقرير السادس عشر . الدرس المستفاد من الاضطرابات ، ١٩٨٨/٤/١٥ . م.ت.ف. الاعلام الموحد . القسم العربي نقلاً عن هارنس ، ١٩٨٨/٤/٦ .
- التقرير السابع والعشرون . الانتفاضة والقضية الفلسطينية في الصحافة العالمية ، ١٩٨٨/٩/١٢ ، م.ت.ف. الاعلام الموحد . الاعلام الخارجي .
- التقرير التاسع والعشرون ، ١٩٨٨/١٠/٥ . م.ت.ف. الاعلام الموحد . الاعلام الخارجي .
- التقرير - ١٠٠ - تعقيب على تقرير الخارجية الامريكية بشأن انتهاكات حقوق الانسان في الاراضي المحتلة ، صادر عن حركة فتح . مكتب القائد العام لشؤون الارض المحتلة ، ١٩٨٩/٢/٢٠ .
- التقرير - ١٠٣ - المهجرة من والى اسرائيل وموقف يهود الولايات المتحدة . حركة فتح . مكتب القائد العام لشؤون الارض المحتلة ، ١٩٨٨/٢/٢٤ .
- التقرير - ١٠٥ - تأثير الانتفاضة على الرأي العام الامريكي ، حركة فتح . مكتب القائد العام لشؤون الارض المحتلة ، ١٩٨٩/٢/٢٨ .
- التقرير - ١١٠ - جهاز «الشين بيت» والاعلام الاسرائيلي . حركة فتح . مكتب القائد العام لشؤون الارض المحتلة .
- التقرير - ١١٤ - حدث في مدينة القدس الشريف . حركة فتح . مكتب القائد العام لشؤون الارض المحتلة .
- التقرير - ١٢٠ - من حكايات الناس في ظل الانتفاضة . حركة فتح . مكتب القائد العام لشؤون الارض المحتلة .
- التقرير - ١٣٥ - من حكايات الناس والانتفاضة . حركة فتح . مكتب القائد العام لشؤون الارض المحتلة ، ١٩٨٩/٣/١٥ .
- التقرير - ١٣٨ - جزء من قصة «الموساد» حركة فتح . مكتب القائد العام
- التقرير - ١٨٢ - زيارة عرفات لفرنسا (ردود الفعل الاسرائيلية) حركة فتح . مكتب القائد العام لشؤون الارض المحتلة .
- التقرير - ١٩١ - المنظمة وعرفات ومساعدوه سيتصرفون (وجهة نظر اسرائيلية) .

- حركة فتح . مكتب القائد العام لشؤون الأرض المحتلة
 - التقرير - ١٩٣ - الانتفاضة وفنون المواجهة . حركة فتح . مكتب القائد العام لشؤون الأرض المحتلة .
 - التقرير - ٢٠٩ - ردود فعل الجنرالات الاسرائيليين على تقرير المؤرخ «فان كرفلد»
 حركة فتح . مكتب القائد العام لشؤون الأرض المحتلة ، ١٩٨٩/٥/٢٥

الدوريات الشهرية والفصلية

- مجلة شؤون عربية . العدد ٥٦ . كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٨ . فصلية فكرية تصدرها الإدارة العامة لشؤون الإعلام في الأمانة العامة لجامعة الدول العربية .
 - مجلة المستقبل العربي . العدد ١١١ ، ١٩٨٨/٥ . مجلة فكرية شهرية تعنى بقضايا الوحدة العربية ومشكلات المجتمع العربي يصدرها مركز دراسات الوحدة العربية .
 - شؤون فلسطينية . العدد ١٧٠ - ١٧١ أيار (مايو) حزيران (يونيو) ١٩٨٧ . شهرية ، فكرية لمعالجة أحداث القضية الفلسطينية وشؤونها المختلفة . تصدر عن مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية .
 - شؤون فلسطينية . العدد ١٨٢ - أيار (مايو) ، ١٩٨٨
 - صامد الاقتصادي . العدد ٧٤ . تشرين الاول (اكتوبر) وتشرين الثاني (نوفمبر) وكانون الاول (ديسمبر) ، ١٩٨٨ .
 - الفكر الديمقراطي . مجلة فصلية فكرية ثقافية . العدد ٢ . ربيع ١٩٨٨ / العدد ٦ ربيع ١٩٨٩ .
 - نشرة «الملف» العدد (٥٦/٨) تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٨ العدد (٦٠/١٢) آذار (مارس) ، ١٩٨٩ .
 - نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية . العدد ٣ - آذار (مارس) ، ١٩٨٨ .
 - مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية . دمشق . الرقم ١١٠ .
 - مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية . النشرة الاسبوعية عن الصحافة الاسرائيلية . دمشق . العدد (٢١) ، ١٩٨٩/٥/٢٩ .
 - قضايا اسرائيلية . بمناسبة مرور عام على الانتفاضة . تصدر عن م . ت . ف . مكتب عيمان . قسم الدراسات الاسرائيلية . نقلًا عن صحيفة «يديعوت احرونوت» ، ١٩٨٨/١٢/٢ .
 - المجلة العسكرية الفلسطينية . العدد ٤ . تشرين الاول (اكتوبر) ، ١٩٨٨ .

- الانفاضة - صورة احصائية للاحداث من تاريخ ٨٧/١٢/٩ إلى ١٩٨٩/٧/٩
دار الجليل للنشر والدراسات عمان

الصحافة الاسبوعية واليومية العالمية والعربية والفلسطينية

- الواشنطن بوست، ١٤/٣/١٩٨٨ / ١٦/٦/١٩٨٩ .
- الهيرالد تريبيو، البريطانية، ٢٩/٧/١٩٨٨
- الغارديان البريطانية، ٢٦/٧/١٩٨٨ .
- مجلة الهدف، العدد ٩٤٧، ١٩/٢/١٩٨٩ . / العدد ٩٥٣، ٢/٤/١٩٨٩
- مجلة الحرية، ٢٥/١٢/١٩٨٨ .
- صوت الوطن، العدد ٦٨، أواسط أيار (مايو) ١٩٨٨ .
- الاستقلال، سياسية، أسبوعية مستقلة. تصدر في قبرص. العدد صفر، ٢٢ شباط (فبراير)، ١٩٨٩ .
- صوت البلاد. العدد ١٦١، ١٢/١٢/١٩٨٨ .
- مجلة المناضل - طريق الشراة (ماتسبن). العدد ٥ - أيار (مايو)، ١٩٨٨ .
- اليادر السياسي المقنعية، أسبوعية سياسية. من غير تاريخ .
- الموقف العربي. العدد ٣٤٧، ٥ - ١١ كانون الأول (ديسمبر)، ١٩٨٨ .
- مجلة «المجلة» العدد ٤٣٢، ١٨ - ٢٤/٥/١٩٨٨ .
- جريدة «القدس» المقدسية، ٢١/١٢/١٩٨٧ .
- جريدة الاتحاد الحيفاوية، العدد ١٧٧/٤٥، ٩ كانون الاول (ديسمبر)، ١٩٨٨
- ٢٩/١١/١٩٨٧ .
- جريدة النداء البيروتية، ١٥/١٠/١٩٨٨ - ٢٣/٣/١٩٨٨ .
- جريدة السفير البيروتية، ١٨/١/١٩٨٨ . ١٢/١٠/١٩٨٨ . ١٠/٤/١٩٨٨ .
- ١٣/٦/١٩٨٨ . ٦/١٢/١٩٨٨ . ١٠/١٢/١٩٨٨ . ٨/٤/١٩٨٨ .
- ١٨/١/١٩٨٩ . ٢٢/١٢/١٩٨٧ . ٤/٧/١٩٨٩ .
- جريدة الوطن الكويتية، ٩/٢/١٩٨٨ . ٩/٣/١٩٨٨ . ٢٧/٦/١٩٨٨ .
- ١٨/٩/١٩٨٨ . ٢٠/١٢/١٩٨٨ . ٤/٧/١٩٨٨ .
- جريدة القبس الكويتية، ١٧/١٢/١٩٨٧ . ١٩/١/١٩٨٨ . ١/٣/١٩٨٨ .
- ١٩/٩/١٩٨٨ . ٢٠/١/١٩٨٩ . ٨/٣/١٩٨٩ .
- جريدة السياسة الكويتية، ٢٦/١١/١٩٨٨ . ٥/١٢/١٩٨٨ .
- جريدة البيان. الامارات العربية المتحدة. دبي، ٢٣/٩/١٩٨٨ .

- جريدة الشرق الأوسط، الصادرة في لندن، ١٩٨٨/٣/٢٣.
- جريدة الدستور الاردنية، ١٩٨٧/١٠/١٣. ١٩٨٧/١٢/١٤.
- الصحافة الاسرائيلية.
- هآرتس، ١٩٨٧/١٢/١٨. ١٩٨٧/١٢/٢٥. ١٩٨٧/١٢/٢٩.
- ١٩٨٨/١/١٣. ١٩٨٨/١/٢٩. ١٩٨٨/٢/٧. ١٩٨٨/٢/٢٤.
- ١٩٨٨/٣/٢. ١٩٨٨/٣/٩. ١٩٨٨/٤/١١. ١٩٨٨/٤/١٢.
- ١٩٨٨/٧/٢٧. ١٩٨٨/١١/٧. ١٩٨٩/١/٢٤. ١٩٨٩/٣/١٦.
- ١٩٨٩/٣/٢٤. ١٩٨٩/٥/١٦.
- ידיעות احرونوت، ١٩٨٨/٢/٧. ١٩٨٨/٢/١٦. ١٩٨٨/٢/٢٢.
- ١٩٨٨/٢/٢٣. ١٩٨٨/١١/٢٨. ١٩٨٩/٣/١. ١٩٨٩/٣/١٩.
- ١٩٨٩/٣/٢٠. ١٩٨٩/٣/٢١. ١٩٨٩/٥/٢٦. ١٩٨٨/١٠/٤.
- دافار، ١٩٨٧/٧/٢٥. ١٩٨٧/١٢/٢٢. ١٩٨٨/١/١١. ١٩٨٨/١/١٥.
- ١٩٨٨/١/٣٥. ١٩٨٨/٢/١٩. ١٩٨٨/٣/٥.
- عل همشبار ١٩٨٨/١/١٥. ١٩٨٨/١/٢٧. ١٩٨٨/١/٢٨.
- ١٩٨٨/٢/١٧. ١٩٨٨/٦/١٥. ١٩٨٩/٣/٢٢. ١٩٨٩/٥/٢٤.
- ١٩٨٩/٥/٢٥. ١٩٨٧/١٢/١٣.
- معاريف، ١٩٨٨/٢/٥. ١٩٨٩/٣/٢٢.
- الجيروزاليم بوست، ١٩٨٨/٨/٥.
- حداثوت، ١٩٨٩/٣/١٦.
- كوتيرت راشيت، ١٩٨٧/١٢/١٦.

وسائل الاعلام المسموعة والمرئية

- راديو العدو، ١٩٨٧/١٢/٢٢. ١٩٨٧/١٢/٣١.
- إذاعة موت كارلو ١٩٨٩/٣/١٢. ٨٩/٦/٢١.
- إذاعة لندن، ١٩٨٩/٧/١١.
- التلفزيون الاردني، ١٩٨٩/٧/١٥.

المصادر باللغة الانكليزية

MIDDLE EAST REPORT May - June 1988

المحتويات

٣	- الإهداء
٥	- تقديم
١١	- تمهيد

الفصل الأول: انتفاضة أم ثورة في الثورة ؟

٢٣	- ماهي الانتفاضة ؟
٣٧	- انتفاضة أم ثورة ؟
٤٣	- نحن و«التشكيل الحضاري الغربي»
٥٠	- الثورة من وجهة نظر الفريق الآخر

الفصل الثاني: الثورة بين العفوية والوعي

٦٤	- متى ؟ ... وكيف بدأت ثورة كانون ١٩٨٧ ؟
٨٦	- الدافع المباشر للثورة
٨٩	- الثورة بين العفوية والوعي
١٠٠	- هتافات الثورة الشعبية
١٠٧	- الاعتراف الصهيوني
١١٩	- التقصير الجديد
١٢٥	- «الموساد» .. الصحوة المتأخرة
١٢٨	- الشعب أقوى من أسلحة الموت

الفصل الثالث: فن القيادة وأشكالها

١٥٤	- أشكال تنظيمية لم تدم
١٥٨	- القيادة الوطنية الموحدة قنديل الثورة

١٦٣	- المطلبى والسىاسى فى الثورة
١٦٨	- السىاسى سبىق المطلبى فى الثورة
١٧١	- شعارات على طرىق الحرية والاستقلال
١٧٩	- «قف .. وفكر !»
١٨٦	- «قوم» والرأى العام العالمى
١٩٢	- دىنامىكىة «قوم»
١٩٤	- نقاط ضعف القىادة الموحدة
١٩٩	- نقاط على حروف القىادة الوطنىة الموحدة
٢٠١	- اللجان الشعبىة - سلطة الشعب الوطنىة -
٢٠٤	- اللجان الشعبىة قبل وبعد الثورة
٢٠٧	- من التنسيق إلى السلطة الشعبىة
٢١٠	- اللجان الشعبىة مهمة عاجلة فى نداءات «قوم»
٢١١	- لجان الاختصاص
٢١٣	- الاشكالىات التى تواجه اللجان الشعبىة والمتخصصة
٢١٤	- اللجان الشعبىة العمالىة
٢١٩	- لجان المقاومة الشعبىة
٢٢٢	- لجان الاغاثة الزراعىة
٢٢٧	- لجان التجار
٢٢٩	- لجان التموين
٢٣٠	- لجان التعلیم الشعبى
٢٣٤	- اللجان الطبىة
٢٣٦	- لجان الحراسة
٢٣٦	- لجان مكافحة الغلاء
٢٣٧	- لجان تخلىص المعتقلين
٢٣٨	- لجان الاصلاح الاجتماعى
٢٣٩	- لجان التوعىة السىاسىة [لجان الثقىف]

الفصل الرابع: جدل المدني والمسلح

- ٢٥٢ - الثورة وشكل النضال الرئيسي
- ٢٦٢ - خطأ الثورة
- ٢٦٨ - جديد ثورة كانون
- ٢٦٩ - جدل المدني والمسلح
- ٢٦٨ - من الكفاح المسلح إلى حرب الشوارع
- ٣٠١ - أسلحة الثورة وفن استخدامها
- ٣٠٢ - من أسلحة الشعب
- ٣٠٩ - سلاح المتاريس
- ٣١٢ - المراهنة الخاسرة على «تعب» الثورة
- ٣١٧ - العصيان بين الجدل والواقع
- ٣١٩ - ماهو العصيان ؟
- ٣٢١ - أسباب ودوافع العصيان الوطني
- ٣٢٥ - العصيان وجدل البداية
- ٣٢٧ - العصيان الوطني في مواقف الشعبية
- ٣٣٣ - جديد العصيان الفلسطيني

الفصل الخامس: مفاعيل وانجازات دولية وعربية

- ٣٤٦ - على الصعيد العالمي
- ٣٤٧ - جديد تضامن الأمم المتحدة
- ٣٥٢ - الأمم المتحدة تنتصر لفلسطين
- ٣٥٦ - الاعلام وانقلاب السحر على الساحر
- ٣٦٠ - القيود الصهيونية تعمق عملية التحول الايجابي للصحافة
- ٣٦٢ - الكاميرا ترمش... ولكنها لا تكذب
- ٣٦٣ - الابعاد الايجابية لوسائل الاعلام
- ٣٦٦ - التحول الامريكي بين الضغط والمتورة

٣٧١	.. سرعان ماستأتي التحولات
٣٧٧	.. الرأي العام الأمريكي والانتقال الدراماتيكي
٣٨١	.. أوروبا بين حقتين
٣٩٠	.. أوروبا في الطريق .. ولكن ببطىء
٣٩٢	.. «ترويكه» رودس في حدود الممكن
٣٩٤	.. بريطانيا تبادر بتحفظ
٣٩٧	.. لغة النواب من قاموس الخمسينات العربي
٤٠١	.. وزير يعق وزير يحذر
٤٠٤	.. بريطانيا نموذج
٤٠٦	.. على الصعيد العربي
٤٠٩	.. ثورة كانون تؤسس لمرحلة نوعية جديدة
٤١١	.. التاريخ يكرر نفسه في مهزلة الرئيس
٤١٤	.. القمة تنفي القمة !
٤١٨	.. الثورة .. وحسابات الملك الخاسرة !
٤١٩	.. مقدمات وخلفيات الخطوة الملكية
٤٢٢	.. أهمية الخطوة
٤٢٣	.. طريق التحولات العربية مفتوحة .. ولكن !
٤٢٩	.. حركة التحرر العربية في مرحلة المخاض

الفصل السادس، حقائق وافات فلسطينية واسرائيلية

٤٤٠	.. من أضل قراءة التاريخ ، الشعب أو النخبة ؟
٤٤٥	.. أين الدولة من الثورة ؟
٤٤٦	.. جديد الثورة في الثورة
٤٥٤	.. دياكتيك الدولة والثورة
٤٥٨	.. الجماهير الشعبية صانعة التغيير التاريخي
٤٦٢	.. الثورة تمسك العدو من قرنيه
٤٧٠	.. «أرض الميعاد» ذكرى من الماضي اليهودي

٤٨٢	- الثورة أسقطت حصانة الجيش «السوبرماني»
٤٨٤	- «دفرسوار» رفض الخدمة يعمق انحلال الجيش
٤٨٩	- رافضوا الخدمة يهدمون «اسرائيل الكبرى»
٤٩١	- من سيدفع الثمن . الجنرال أم الكيان ؟ !
٤٩٤	- الشروخ في الكيان المشروح
٥٠٣	- «الحرب الأهلية» امكانية واقعية
٥٠٧	- مبادرة شامير وأزمة الأفق
٥١٢	- الثورة بين نهجين وتكتيكين
٤١٩	- طريق الدولة الفلسطينية لم تنته بعد
٥٣١	* مصادر ومراجع الكتاب

صدر عن مؤسسة عيال ودار كنعان :

- ١ - تجربة في العشق (رواية) الطاهر وطار
- ٢ - الجنرال في متاهته (رواية) ... غابرييل غارسيا ماركيز
- ٣ - سلسلة الثقافة للجميع :
- * الشخصية والقيمة والأسلوب
- (دراسة نقدية في أدب سميرة عزام) .. يوسف اليوسف
- * احتجاز التطور :
- (دراسة في اقتصاديات الضفة والقطاع) .. عادل سمارة
- * الأمواج البرية (شعر) ابراهيم نصر الله
- * الانتفاضة : (ثورة كانون) ... عمر حلمي الغول

تحت الطبع :

- ١ - سلسلة قضايا وشهادات :
- * طه حسين مجموعة من الكتاب
- ٢ - سلسلة وثائق :
- * كلمات على بوابة النصر :
- (نداءات الانتفاضة - وثيقة الاستقلال)

هذا الكتاب محاولة جديدة متواضعة، إلى جانب المحاولات التي شقت طريقها إلى النور، والتي استهدفت التاريخ للانتفاضة / الثورة الشعبية في الأراضي الفلسطينية المحتلة

الهدف منه قراءة فصول وملاحم مرحلته غاية في التشبع الثوري.. مرحلة غنية بمعطياتها، ووقائعها وحقائقها وانجازاتها النورية. مرحلة حاسمة.. جذرية.. نوعية في تضاريسها، في معالمها، في عنفوانها الثوري، في إضافاتها النظرية والسياسية والكفاحية مرحلة لخصت، وتلخص، مايزيد على القرن - مائة عام - من الصراع العربي [الفلسطيني] - الصهيوني. مرحلة الانبعاث والولادة للدولة الوطنية المستقلة مرحلة الحرية والاستقلال والتاريخ لعام ونصف العام من هذا الزخم الثوري، الذي مازال مستمراً ومتواصلاً، يختلف اختلافاً جذرياً عن التاريخ للماضي البعيد أو القريب، لأن فصوله لم تنته بعد، وابعاده وافافه تحمل في طياتها الكثير من الاحتمالات، التي تفوق كل التنبؤات والتفكيرات المطروحة، راهناً في نطاق عملية البحث اليومية أو الشهرية أو السنوية التفصيلية.

عبد الرحمن

مؤسسة عيال للدراسات والنشر